

المرصد

AL - MARSAD

مجلة دورية إلكترونية جامعية، لأبرز الأحداث والتطورات

Fourth Season



الربع الأخير
2018

قضايا كردستانية

رؤى - تحليلات - دراسات

المرصد

AL- MARSAD

مجلة دورية ديجيتالية يصدرها مركز الرصد والمتابعة

بمكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني

-السنة الرابعة -

رئيس التحرير:

محمد شيخ عثمان

+964-7701564347

هيئة التحرير:

محمد مجيد عسكري

ديارى هوشيار خال

ليلى رحمن الجاف

هه لو ياسين البرزنجي

الاشراف اللغوي:

عبدالله علي سعيد

الاشراف الفني:

هريم عثمان امين

العنوان:

السليمانية-اقليم كردستان-العراق

e-mail: ensatmagazen@gmail.com

Facebook : ENSAT.PUK

هذا المرصد...

تمر المنطقة والعالم بمرحلة دقيقة وبالغة الحساسية والتي افرزت محاور عديدة تتصارع فيما بينها على مصير المنطقة ومستقبل النظام العالمي الجديد ونفوذها وثقلها في هذا النظام، ويصح القول بان هنالك عاصفة كبرى تعبرها وهي خطيرة ومعقدة جدا فيما يبدو ان الإمكانيات التي تتوفر لدى بعض دول المنطقة قوية وكثيرة وفي المقابل ضعيفة او غير مدروسة عند غيرها وهذه العوامل المتعارضة ستدفع التوتر إلى مرحلة اكثر حساسة بالتأكيد.

اتجاهات الاحداث واهداف الاحلاف ومآلات الصراعات الخفية والمكتشوفة ومعرفة الحدث اليومي والرؤية الدقيقة والثاقبة للحاضر والآتي تتطلب الالمام التام بسير التطورات والمواقف في السابق والماضي البعيد للوصول الى مستوى من القدرة على تحليل آفاق وابعاد مجمل القضايا العالمية التي تشوبها الابهام وعنصر المفاجأة في اغلب الاحيان عند الكثيرين ولكن عند المطلع على خلفية هذه الاحداث وبداياتها لن تكون مبهما او حتى مفاجئا الا في حالات نادرة.

انطلاقا من هذه الحقائق، نضع بين ايدي القارئ الكريم من النخبة السياسية والاعلامية وصناع القرار والمؤرخين حصادا شاملا لفصول العام ٢٠١٨ .

وحسب اطلاقنا على ابرز المنشورات التحليلية على مستوى المنطقة وجدنا ان (المرصد) هي الاولى من نوعها التي تتضمن ابرز التحليلات السياسية والستراتيجية فيما يخص القضايا الكردستانية والعراقية والشرق اوسطية والابرز عالميا وقد تم تصنيف المواضيع بمايسهل على القراء اختيار ما يخص توجهاتهم الفكرية واهتماماتهم البحثية والتحليلية وقد ارتابنا في مرصد العام ٢٠١٨ ان تقتصر الاعداد بفصولها الاربعة كالاتي :

١. من العراق واقليم كردستان... اخبار وتقارير

٢. قضايا كردستانية... رؤى وتحليل ودراسات

٣. اضواء عراقية... رؤى وتحليل ودراسات

٤. قضايا عالمية... رؤى وتحليل ودراسات

٥. المشهد السوري... اخبار ورؤى ودراسات

٦. المشهد التركي... اخبار ورؤى ودراسات

مجموع اعداد المجلة الديجتالية الذي يبلغ (٢٤) عددا اضافة الى نشرها في رابط المجلة على موقع مكتب اعلام الاتحاد الوطني(www.pukmedia.com/ensat) سيتم تقديمها الى النخبة الاعلامية والسياسية والمؤرخين على قرص خاص بعنوان(٢٠١٨ في المرصد) .

الربع الاخير اوكتوبر 2018

صدر مذكرات الرئيس مام جلال باللغة العربية

سارا بريس، ٢٠١٨/١٠/١٠

عن " الدار العربية للعلوم - ناشرون " صدرت مذكرات الرئيس العراقي الراحل جلال طالباني في ٥٧١ صفحة وبطبعة أنيقة توثق لحياة أحد أهم السياسيين العراقيين في التاريخ المعاصر . والكتاب الذي أعده صلاح رشيد أحد الكوادر المتقدمة السابقة في الاتحاد الوطني على شكل حوار صحفي مطول إستغرق ما يقرب من خمسة عشرة عاما ، ونشره باللغة الكردية قبل سنتين ، قام الكاتب الصحفي شيرزاد شيخاني بترجمته كاملا الى اللغة العربية وأخر تموز من العام الماضي تحت عنوان " مذكرات جلال طالباني - رحلة ستون عاما من جبال كردستان الى قصر السلام " وتولت الدار العربية مهمة طبعتها وتوزيعها على مستوى الدول العربية والعالم .

وتبدأ المذكرات من مرحلة الولادة التي قضاها الرئيس الراحل في التكية الطالبانية التي تقع في مسقط رأسه، ويروي خلالها ما يتذكره من مشاهد الذكر لدرأويش الطريقة الطالبانية والأجواء الدينية التي خيمت على منزلهم في تلك الفترة . ثم إنتقاله الى مدينة كويسنجق وهي قضاء من أقضية محافظة أربيل عاصمة إقليم كردستان في الأربعينيات ودخوله الى إحدى مدارس المدينة ، واصفا أجواء المدينة في تلك الفترة وخاصة ما كان يسمعه الطفل الصغير من أخبار الحرب العالمية الثانية ، وسماعه لأول مرة بإسم ستالين وهتلر قادة تلك الحرب . ثم ينتقل الى مدينة كركوك لاستكمال دراسته الثانوية ، مروراً بالفترة الحاسمة في حياته حين إنتقل الى بغداد لإستكمال تعليمه الجامعي ، وإخراجه هناك في عالم السياسة من خلال إنضمامه الى الحزب الديمقراطي الكردستاني ، بعد أن كانت ميوله في البداية لصالح الحزب الشيوعي العراقي الذي تسيد الساحة السياسية في العراق بتلك الفترة .

وبحسب ما يذكره طالباني عن تلك المرحلة الأولى من شبابه كانت بوادر القيادة بادية عليه حيث ترقى في مناصب حزبية بسرعة قياسية وأصبح عضواً فعالاً وقيادياً بارزاً في الحزب الديمقراطي وهو في الرابعة عشرة من عمره ، ثم بروز دوره السياسي في الخمسينيات كأحد أهم قادة الطلبة والشباب من الكرد ومشاركته في العديد من المهرجانات الدولية للشباب في العالم، وتعرفه هناك على شاعر العرب الأكبر محمد مهدي الجواهري الذي أصبح فيما بعد أحد درأويشه طوال عمره المديد. حتى وصل الى أن يكون عضواً في وفد حزبي وحكومي زار الرئيس المصري الراحل جمال عبدالناصر وهو في الثلاثين من عمره ، ثم قاد الى جانب الراحل صالح اليوسفي مفاوضات القيادة الكردية مع حكومة البعث الأولى عام ١٩٦٣ .

ويمر طالباني في سرده لمرحلة تكوينه الثقافي متحدثاً عن رئاسته لتحرير العديد من الصحف والمجلات الكردية والعربية التي صدرت في الخمسينيات والستينيات ، وتعرفه من خلالها على العديد من الزعماء والشخصيات السياسية العراقية ولقاءاته بزعميم الثورة العراقية عبدالكريم قاسم ، ثم قادة الأحزاب من الشيوعيين الى البعثيين والقوميين وغيرهم .

ويتحدث عن أحوال الحزب الديمقراطي الكردستاني منذ بداية الثورة الكردية عام ١٩٦١ ، وإنشاققه عن هذا الحزب في عام ١٩٦٤ ذاكراً أسباب ذلك بعمق ، ثم وصوله الى مرحلة التصالح بين الحكومة المركزية والقيادة الكردية وصدر بيان الحادي عشر من آذار الذي إعترفت الحكومة العراقية بموجبه بحقوق الشعب الكردي في الحكم الذاتي .

ثم يصل في سرده الى مرحلة انهيار الثورة عام ١٩٧٥ جراء توقيع إتفاقية الجزائر بين شاه ايران وصادم حسين ، والمحاولات التي بذلها لإقناع زعيم الثورة مصطفى البارزاني لمواصلة النضال وعدم الاستسلام لارادة البعث وايران ، ويتحدث عن كيفية تأسيسه للاتحاد الوطني الكردستاني بديلا عن الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي لجأ زعيمه الى أمريكا ليقضي نهاية حياته هناك ، بينما إنشغل طالباني بجمع الشخصيات والكوادر السابقة للحزب في إطار ما يشبه جبهة وطنية كردية لمواصلة النضال الثوري ، ثم إعلان تأسيس الاتحاد الوطني الذي أطلق شرارة الثورة الجديدة بكردستان بزعامته .

ويتطرق طالباني في هذه المرحلة الى علاقاته مع القادة والزعماء العرب منهم الرئيس الراحل حافظ الأسد الذي ساعده في إفتتاح مقر له داخل الأراضي السورية وقدم الدعم له لمواصلة النضال ضد النظام البعثي في العراق، وكذلك علاقته بالعقيد معمر القذافي الذي ساهم بدوره في دعم الحركة الكردية ، مرورا بلقائه بالرئيس المصري الراحل أنور السادات والقيادات المصرية ، وعلاقاته المتينة كذلك مع قادة الثورة الفلسطينية وقادة الأحزاب الكردية في بقية أجزاء كردستان بأيران وتركيا .

ويصل طالباني في سرده الى مرحلة تأسيس الجبهة الكردستانية التي قادت لاحقا إنتفاضة الشعب الكردي في آذار من عام ١٩٩١ وما نتج عنها من تأسيس الإدارة الكردية المستقلة عن حكم بغداد ، مشيرا الى المراحل المبكرة من أزمة الكويت وحرب الخليج الثانية، وكيف أنه تنبأ بإحتلال صدام حسين للكويت وابلأغه المسؤولين الأمريكان بذلك مسبقا .

ويتحدث طالباني في مذكراته عن الأجواء الدولية والإقليمية والاستحضر لغزو العراق عام ٢٠٠٣ ، متطرقا الى مفاوضاته مع المسؤولين الأمريكان حول دور الكرد في عملية التحرير ، وتقف المذكرات عند حد إنتخابه رئيسا لجمهورية العراق وإنشغاله بالشأن الرسمي الذي حال دون إستكمال سرد بقية السنوات التي عاشها في قصر السلام كأول رئيس جمهورية كردي في تاريخ العراق .

وفي الصفحات الأخيرة من مذكراته يتحدث طالباني عن بعض الشؤون الشخصية وعلاقاته العاطفية الطريفة ثم زواجه وأولاده ، ثم يتطرق الى إنطباعاته حول الشخصيات السياسية التي عاصرها ، أو التي عمل معها أثناء سنوات الثورة، وتقييمه للقيادات التي عملت معه داخل الحزب .

يذكر أن الرئيس العراقي جلال طالباني ولد عام ١٩٣٣ في قرية كلكان التابعة لقضاء كويسنجق ، وتولى رئاسة العراق لدورتين متتاليتين من عام ٢٠٠٦ الى عام ٢٠١٢ حيث أصيب بجلطة دماغية كادت أن تقضي عليه في ذلك العام ، لكنه تلقى رعاية صحية في إحدى المستشفيات الألمانية الى أن صارعه المرض وتوفي يوم ٢٠١٧/١٠/٣ في ألمانيا ونقل جثمانه الى مدينة السليمانية حيث وري الثرى قرب منزله بمنطقة دباشان التي تحولت الى مزار شاخص يزوره القادة والشخصيات العراقية والكردية للترحم عليه.

ما بعد انتخابات «کردستان»: المركز كـ«غنيمة» لا كوطن

* نجاح محمد علي

صحيفة (الاخبار) اللبنانية : ٢٠١٨/١٠/١٠

نظام المحاصصة العرقي والطائفي، الذي أقره السفير الأمريكي السابق زلماي خليل زاده (٢٠٠٥ - ٢٠٠٧) في «مؤتمر لندن» منتصف كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٢، هو الممسك بمفاصل الحكم في العراق، حتى بعد إقرار الدستور عام ٢٠٠٥. فلا الانتخابات، أو الديمقراطية، أو التبادل السلمي للسلطة، أو الكفاءة والنزاهة، أو تاريخ الأفراد النضالي، ولا حتى الانتماء/ الولاء للنظام السابق بكل معايير، تُحدّد من يتولى الحكم، أو يتقاسم «كعكته» في عراق ما بعد صدام حسين.

انتخابات «إقليم كردستان» البرلمانية، التي جرت في ٣٠ أيلول/ سبتمبر الماضي، لا تحيد عن هذا النظام المعمول به في عموم بلاد الرافدين. هي - منذ أول انتخابات أُجريت في «کردستان» عام ١٩٩٢، وحتى آخر انتخابات - يُنظر إليها على أنها واحدة من مفاصل نظام المحاصصة السيئ الصيت، الذي أصبح المعيار لدى جميع الأطراف في الشمال، التي تتصرف مع المركز في بغداد وعموم العراق كـ«غنيمة» وليس كوطن.

وبمعزل عن النتائج المعلنة من قبل «المفوضية العليا للانتخابات في الإقليم» الخميس الماضي، فإن تركيبة البرلمان الكردي المكوّن من ١١١ مقعداً لن تخرج عن السيطرة الثنائية الكلاسيكية للحزبين الرئيسيين: «الحزب الديمقراطي الكردستاني» بزعامة مسعود بارزاني والمسيطر على العاصمة أربيل، و«الاتحاد الوطني الكردستاني» - أبناء الراحل جلال طالباني - صاحب النفوذ التقليدي في السليمانية. «ثنائية» تؤشّر على ولاء الأحزاب العراقية المناطقية عموماً، والغارق أكثر في العشائرية في «کردستان» وقد ظهر هذا جلياً في الانتخابات المحلية السابقة، إذ فرض «الديموقراطي» سيطرته على غالبية المقاعد البرلمانية، مُحْتَفِظاً بأصوات الناخبين في محافظتي أربيل ودهوك، حيث تقع بينهما بارزان، وهي قرية صغيرة تابعة لعشيرة الزيبار، إحدى العشائر الكردية الضاربة والكبيرة، والسكنة في المنطقة الواقعة شمالي مدينة عقرة.

لقد أظهرت النتائج، كما كان متوقّعاً، تصدر «الديموقراطي» في انتخابات بلغت نسبة المشاركة فيها ٥٧,٩٦ بالمئة. فاز بـ٤٢ مقعداً، مقابل ٢٤ مقعداً لغريمه «الاتحاد»، الذي شكّك منذ البداية في نزاهتها، مستنداً إلى اعتراف «المفوضية» بحصول خروقات كبيرة، خصوصاً أنها سجّلت ٤٢٥ شكوى بحاجة إلى تحقيقٍ لحسمها. وبدا واضحاً، أيضاً، بروز انقسام كبير في مواقف قادة «الاتحاد» من هذه النتائج، وذلك بعد فوز مرشّح الأخير برهم صالح بمنصب رئاسة الجمهورية، من دون أن يمنع ذلك استمرار المعركة حول كركوك - بكل رمزيّتها - والتي كان يصفها مؤسس «الاتحاد»، الزعيم الراحل جلال طالباني، بـ«قدس الأقداس»، على اعتبار أنها «عصب جامع» للكرد الطامحين نحو

«الاستقلال». وفيما استبق المتحدث الرسمي باسم «الاتحاد»، سعدي أحمد بيرة، النتائج بالتأكيد أن حزبه لن يعترف بها، معلناً رفض «الاتحاد» لها، كان للقيادي قوباد جلال الطالباني رأي آخر، إذ رأى أن «من المبكر اتخاذ أي قرار حول سير عملية التصويت العام للانتخابات»، في موقف ترك من خلاله الباب موارباً لمفاوضات تجري خلف الستار مع بارزاني حول تشكيل الحكومة المحلية المقبلة وتوزيع الحصص، كما هي العادة في كل الحكومات السابقة، سواء في «کردستان» أو في بغداد، على قاعدة «هذا لي، وهذا لك»... و«شيلني وأشيك»!

أما الأحزاب المعارضة، فقد فشلت بدورها في تحقيق خرق جدي في مشهد «ثنائية» أربيل - السليمانية. وعلى رغم ما يقال من حدوث تزوير، إلا أنه بدا واضحاً ضعف تلك الأحزاب (مثل «حركة التغيير» و«الحركة الإسلامية») وتراجعها، في انتخابات لم تكن نسبة المشاركة فيها بزخم الدورة السابقة، بسبب تداعيات استفتاء الانفصال (أيلول/سبتمبر ٢٠١٧). وهنا، تجدر الإشارة إلى أن قادة من «الاتحاد»، وعلى رأسهم نائب الأمين العام نيشروان مصطفى، انشقوا عن الحزب عام ٢٠٠٩، ليشكلوا «كوران» أو «حركة التغيير»، التي ضحّت دماء جديدة في برلمان «الإقليم»، وفازت آنذاك بـ ٢٥ مقعداً، ما اعتُبر تغييراً حقيقياً. وفي الانتخابات التالية التي جرت أواخر عام ٢٠١٣، فازت حركة التغيير بـ ٢٤ مقعداً، وهو ما جعلها تقود معارضة فعلية أمام الحزبين الحاكمين. لكن تراجع نتائجها - في الانتخابات الأخيرة - مرده إلى غياب قوة تأثير مؤسسها المتوفى نيجرفان مصطفى، وحدث بعض الانشقاقات في صفوفها. كذلك إن تراجع «الاتحاد» نفسه، والانشقاقات التي ضربت صفوفه بعد وفاة «مام» جلال، أدّى إلى تراجع حظوظه مقابل «الديموقراطي»، الذي حاز كما في السابق الأغلبية، ما سيدفع الأول إلى التفاهم مع غريمه والرضوخ في النهاية لنتائج الصندوق.

ما ستشهده «کردستان» في السنوات المقبلة: معارضة ضعيفة، واستمرار «الديموقراطي» و«الاتحاد» في اقتسام السلطة القائم منذ ١٩٩٢، ومحاولة كل طرف وأنصاره تطوير خطابه في الخارج ومع بغداد، للحصول على أكبر قدر من «الغنيمة»، بعيون شاخصة نحو «الاستقلال»! مشهد ليس إلا جزءاً من تفاهات إقليمية ودولية بعيدة تماماً عن الانتخابات، التي يُعاد رسم نتائجها وفق ما تقتضي تلك التفاهات. وهذا ما حصل عقب انتخابات البرلمان الاتحادي، حيث اضطرت الولايات المتحدة إلى مباركة التفاهم الإيراني - البريطاني حول تشكيل الحكومة العراقية المقبلة، بعدما استشعرت خسارة رهانها على مبعوثها، بريت ماكغورك، في فرض حيدر العبادي رئيساً للوزراء لولاية ثانية. لذا، رضيت بما اتفق عليه السفيران البريطاني جون ويليكس، والإيراني إيرج مسجدي، لتأتي سريعاً تهنئة وزير الخارجية، مايك بومبيو، لرئيس الوزراء المكلف عادل عبد المهدي، حتى قبل التصديق عليه وعلى حكومته من قبل البرلمان.

صراعات الكرد.. وخسائرهم

*د. وحيد عبد المجيد

صحيفة (الاتحاد) الإماراتية: ٢٠١٨/١٠/١٠

الكرد مظلومون. هذا ما هو ثابت في التاريخ المعاصر. ظلّموا في البلدان التي يعيشون فيها، وما زال الظلم واقعاً عليهم بدرجات متفاوتة. لكنهم في الوقت نفسه ظالمون. ظلّموا بعضهم البعض، وما زالوا. وسواء أكان ظلمهم لأنفسهم أقل من ظلم غيرهم لهم، أو أكثر، فهم يتحملون مسؤولية أساسية عن معاناتهم، لعجزهم عن حل الخلافات بين أحزابهم وجماعاتهم، ومن ورائها عائلاتهم السياسية، بالحسنى. وظهر في كثير من صراعاتهم أنهم يفتقرون إلى مقومات أساسية ينبغي توفرها لدى كل من يتطلع إلى الاستقلال بغض النظر عن أحقيته.

وممارسات كرد العراق اليوم دليل جديد على ظلمهم لأنفسهم، مثلما كانت الحال منذ عام ٢٠٠٣ عندما أُتيحت لهم فرصة فريدة لم يحظ أقرانهم في أي بلد آخر بمثلها. فقد أُقيم النظام السياسي في العراق «الجديد» على أساس اتحادي «فيدرالي» يوزع السلطات في البلاد بطريقة غير مركزية. تتمتع الأقاليم في النظام الاتحادي بصلاحيات واسعة في إدارة شؤونها الداخلية. لكن ما أُتيح لكرد العراق في ظل هذا النظام كان أكبر من الصلاحيات المتضمنة في النظام الاتحادي، لأن ضعف الحكومة الاتحادية في بغداد مكّن إقليم كردستان من تجاوز هذه الصلاحيات.

كان بإمكان كرد العراق أن يقدموا تجربة صالحة في إدارة الإقليم وتنميته، فتصبح قدوة ونموذجاً. لكن الصراعات الصغيرة، والأطماع الشخصية والعائلية والحزبية، بددت تلك الفرصة التي قد لا يجد الكرد مثلها مرة أخرى في أي من البلاد التي يوجدون فيها.

وشهدت الأسابيع الأخيرة أحد تجليات هذه الممارسات التي تُضعف موقف الكرد في مطالباتهم بالاستقلال، وتُفقدهم القوة المعنوية اللازمة لإقناع غيرهم بأنهم يستحقون تحقيق حلم تاريخي يراودهم، ويبدو أنه سيبقى حلماً، ليس لقوة من يرفضونه في المنطقة، ولكن لأنهم يضعفون أنفسهم في المقام الأول.

اشتد تناحر الحزبين الرئيسيين في كردستان على منصب رئيس الجمهورية العراقية المخصص ضمناً للكرد في إطار نظام الحصص «الكوتا» المعمول به منذ عام ٢٠٠٣. وتزامن هذا التناحر مع تفاقم الصراعات في داخل إقليم كردستان بسبب الانتخابات التي أُجريت لاختيار برلمان محلي جديد في آخر سبتمبر الماضي. فقد رفض «الحزب الديمقراطي الكردستاني» استمرار التفاهم السابق مع غريمه «الاتحاد الوطني الكردستاني» على أن يكون منصب رئيس الجمهورية العراقية من نصيب الأخير. وبعد أن رشح «الاتحاد

الوطني» برهم صالح لهذا المنصب، أعلن «الديمقراطي الكردستاني» ترشيح فؤاد حسين. ودخل الحزبان في معركة كسر عظم، وركض قادتهما إلى بغداد سعياً لبناء تحالفات لنيل العدد اللازم من الأصوات.

وأحدث صراع الحزبين على منصب رئيس الجمهورية ارتباكاً في الساحة السياسية العراقية، وتداخلت المساومات التي سعى كل منهما لعقدها من أجل الفوز بالمنصب مع التحركات التي يقوم بها التحالفان الأساسيان في هذه الساحة (تحالف الإصلاح، وتحالف البناء) لتشكيل الكتلة البرلمانية الأكبر التي يحق لها أن ترشح من يتولى رئاسة الحكومة. وأسفرت هذه المساومات عن ترجيح كفة برهم صالح.

لم يقبل «الحزب الديمقراطي الكردستاني» ما حدث، ورفع راية الغضب، وأعلن انسحاب مرشحه بشكل غير رسمي. لكن جولة التصويت الثانية في الجلسة التي عقدها مجلس النواب في الثاني من أكتوبر الجاري حسمت الصراع لمصلحة مرشح «الاتحاد الوطني الكردستاني»، وأدى ذلك إلى توسيع الهوة التي باتت غير مسبوقة بين قطبي الإقليم الكردي، وتتصاعد الصراع بينهما على انتخابات برلمان إقليم كردستان، وازدادت الاتهامات المتبادلة بممارسة التزوير كل في مناطق سيطرته ونفوذه.

وينطوي هذا المشهد على دلالات سلبية بالنسبة للکرد عموماً، ويثير التساؤل عما يمكن أن تؤول إليه الصراعات بينهم بعد أن قدم الحزبان الرئيسيان في كردستان العراق أسوأ صورة يمكن أن يأخذها العالم عنهم، وبددا آخر فرصة لتقديم تجربة أفضل من تلك التي شهدتها المجتمع الدولي في الانتخابات العراقية العامة التي أجريت بمشاركتها في مايو الماضي.

ولعل أهم الأسئلة التي يثيرها مشهد انتخابات إقليم كردستان، وصراع الحزبين الرئيسيين فيه على منصب رئاسة الجمهورية العراقية، هو: ماذا يمكن أن يفعل الكرد باستقلالهم إذا افترضنا إمكان حصولهم عليه؟ وهل تتصاعد في هذه الحال الصراعات بينهم على نحو يهدد بتكرار السيناريو البائس في جمهورية جنوب السودان؟

حول ماضي العلاقة العربية الكردية وأفاقها

*حواس محمود

الخلل في العلاقة يجب أن يصحح لأجل مستقبل عملية التعايش

صحيفة (الحياة) : ٢٠١٨/١٠/١٤

ساهمت الدول التي تقطنها أقليات كردية في طمس الكرد وتشويههم، في وجودهم وثقافتهم وتاريخهم وفنونهم وشتى الجوانب المتعلقة بهم، كوجود حضاري عريق وراسخ في منطقة الشرق الأوسط التي يعيش على أرضها أربع قوميات أساسية هي العربية والكردية والتركية والفارسية.

كان هذا الطمس والتشويه عبر مختلف الوسائل والأدوات المتاحة لهذه الدول من سياسية وإعلامية وإدارية، وحتى في المحافل الدولية ساهمت هذه الدول في الحد من الوجود الكردي على الساحة الدولية.

لكن الكرد بسبب الظلم الممارس عليهم ناضلوا من أجل حقوقهم القومية المشروعة فتعرضوا للإبادة والمجازر وشتى صنوف القمع والتنكيل والاضطهاد.

لن أدخل هنا في تفاصيل المأساة الكردية، لكنني سأطرق إلى موضوع العلاقة العربية الكردية وضرورة إصلاح الخلل القائم رهنأً، ووضع لمسات واضحة لخطوات مستقبلية، لأن حالة الخلل الحالية لن تفيد لا الكرد ولا العرب، وهذا ليس مجرد مقولة نظرية ارشادية وحسب، إنما حقيقة تاريخية ثابتة مدعومة بالأدلة المادية الملموسة خلال مراحل تاريخية متعاقبة ومتعددة.

التعايش الكردي العربي المشترك عمره مئات السنين، وقد جبل الدم العربي بالدم الكردي في الكثير من البقاع والأزمنة والحروب التي خيضت ضد أعداء الأمة العربية والإسلامية، والعرب والكرد يجمعهم الدين الإسلامي والتاريخ المشترك والجغرافيا المتداخلة، وكان أبرز محطات ونقاط التماثل التاريخي بين العرب والكرد شخصية كردية إسلامية هي شخصية صلاح الدين الأيوبي الذي حرر القدس من الغزو الصليبي العالمي، وهي حقيقة لا يجهلها أي متابع أو مراقب للتاريخ وللعلاقة العربية الكردية.

ومنذ اندلاع الثورة السورية استجابة لنداء الانسانية والوطن وما حدث من اعتقال لأطفال درعا، شارك كرد سورية في الحراك الشبابي والشعبي العام في المدن الكردية. وكان حراكا يتسم بالحماس والزخم الكبير حتى ان محاولة بشار الاسد إرضاء الكرد بمنحهم الجنسية المحرومين منها رفضه الكرد، ان كانت تتعالى الأصوات بالشعار التالي: «بدنا حرية وما بدنا جنسية». كما ان الارتباط الكردي بوحدة الشعب السوري كانت جلية وواضحة عندما كان الشباب الثوري يرفعون الشعار التالي «واحد واحد واحد الشعب السوري واحد». لكن في لحظة تاريخية فارقة ومحاولة من النظام تخفيف الضغط عليهم حاول أن يشنت الحراك الشعبي السوري العام، فعقد صفقة مع حزب العمال الكردستاني - تركيا لإرسال كوادر ومقاتلين من الحزب في قنديل إلى المناطق الكردية تحت اسم PYD، وهو الفرع التابع لحزب العمال الكردستاني، فتم العمل على إضعاف الحراك الثوري في المناطق الكردية وتراجع الزخم الثوري بعد أن لجأ هذا الحزب إلى المضايقات الكثيرة للناشطين الشباب وخطف وقتل بعضهم، كذلك تم اغتيال شخصيات نضالية كردية مرموقة كمشعل التمو في تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠١١ واتهم النظام باغتياله مع تساهل وتجاهل من ب ي د وبقيّة القوى الكردية في القامشلي.

هكذا سيطر الحزب إدارياً في المناطق الكردية، ووقتها كان الجيش الحر يخوض صراعاً عنيفاً وشرساً مع النظام الذي استخدم كل الأسلحة ضده ضد الشعب السوري عموماً. وعلى رغم انتقاد الشخصيات الكردية المرموقة، الفكرية والثقافية والاجتماعية، لممارسات بي دي د، إلا أن كل هذا الانتقاد لم يلق آذاناً صاغية، واستمر الحزب في عنجهيته فتحالف مع النظام ومن ثم مع روسيا وأخيراً مع أمريكا. في الجانب الآخر كان المجلس الوطني الكردي منضوياً في الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية.

النظام وإيران مع دول أخرى سخّرت «داعش» ليعيث فساداً وقتلاً في سورية، فتوجه التنظيم الإرهابي إلى مدينة كوباني الكردية وتكبد خسائر بشرية ومادية باهظة. في المقابل، لم يفهم بي دي د اللعبة المحلية والإقليمية والدولية فأساء للعلاقة العربية الكردية من خلال ممارسات غير مقبولة تجاه القرى العربية بحجة أن سكانها داعشيون، واستعرض في عفرين جثث مقاتلي «داعش» - تقليداً له - الذين قتلوا في المعارك مع بي دي د وكان هذا مثار سخط وانتقاد الكثير من القوى والاصوات الكردية قبل العربية.

ذلك أن هذه الممارسات تسيئ للعلاقة العربية الكردية، وتزيد الاحتقان بين القوميتين، وهو ما يخدم النظام. لكن لم يستمع الحزب كعادته الى هذه الانتقادات واستمر في سياساته الغريبة، واستمرت الحالة هذه الى ان وصلنا الى غزو عفرين في أوائل السنة الحالية ٢٠١٨، بدعم تركي واضح او بالأحرى بغزو تركي مدعوم من فصائل ادعت انها من «الجيش الحر»، ولأن تسمية «الجيش الحر» تحظى لدى الكرد بصيت وسمعة إيجابيين، فهذا جعل الكثيرين من الكرد يرون أن هذه الفصائل لا تنتمي للجيش الحر، إنما هي فصائل متطرفة مدعومة تركيا ومعادية للكرد. وهذه الاخيرة مارست أساليب مقرفة ومقززة من غالبية العرب قبل الكرد، وهذا ساهم أيضاً في خلق مسافة بين العرب والكرد او أحدث شرخاً بينهم.

كذلك رفع بي دي د صورة كبيرة لعبدالله اوجلان في الرقة، وهذا اثار العرب والكثير من الكرد، وهو يعتبر إساءة للكرد عموماً وكرد سورية خصوصاً، إذ إن هذا التصرف يستفز الحكومة التركية ويحرضها على التدخل، وهو ما حصل، فضلاً عن أسباب أخرى ليست مجال مقالنا الحالي.

المجلس الوطني الكردي المنضوي ضمن ائتلاف قوى الثورة والمعارضة السورية وضع في موقف محرج اكثر من مرة، وذلك كلما كان بي دي د يرتكب الأخطاء القاتلة بحق العرب، وأيضاً عند الغزو التركي لعفرين وارتكاب بعض الفصائل المقاتلة مع الجيش التركي الأخطاء والممارسات التي تنتهك حقوق الإنسان.

إن الخلل في العلاقة العربية- الكردية يجب أن يصحح لأجل مستقبل عملية التعايش العربي الكردي الذي له تاريخ طويل حافل بالعلاقة الأخوية المتميزة. ويجب نبذ الأفكار والآراء والمواقف والممارسات الشوفينية من الجانب العربي، وأيضاً الممارسات والمواقف الكردية التي تأخذ طابع تعزيز التفرقة والتمييز بين القوميتين المتعايشتين عبر عصور مديدة من التاريخ، كما يمكن التأكيد على حقيقة منطقية ساطعة لا يتخللها أي شك نظري او تجريبي وهي أن إلغاء الآخر هو نفي لأننا لأن الأنا لن نقوم إلا بالاعتراف بالآخر، ولأن الآخر في إشكاليته مع الأنا يدخل في صميم اشكالية الأنا الديمقراطية. فالديموقراطية إن تحققت لأننا فهي ستتحقق للآخر، وعندها يصبح التمايز إغناء وإثراء للشعوب المتعايشة.

حرية الشعب الكردي ستتحقق من خلال نضاله

KCK : ٢٠١٨/١٠/١٤

استذكرت الرئاسة المشتركة لمنظومة المجتمع الكردستاني KCK في بيان لها، في ذكرى "مؤامرة ٩ تشرين الأول"، شهداء حملة "ليس بإمكانكم إطفاء نور شمسنا" المقاومة، مؤكدة على أن المؤامرة ستفشل و"ستتحرق كردستان من الأنظمة الاستبدادية".

أصدرت الرئاسة المشتركة لمنظومة المجتمع الكردستاني KCK بياناً للرأي العام، بمناسبة مرور ٢٠ عاماً على المؤامرة الدولية التي استهدفت القائد عبدالله أوجلان، في ٩ تشرين الأول من العام ١٩٩٨ وتسببت بخروجه من سوريا، أكدت فيه أنهم "يملكون القوة والإرادة الكافية لإفشال المؤامرات"، واعتبرت أن الهجمات المكثفة التي تشنها الدولة التركية على مناطق عدة في كردستان "تثبت فشل المخطط التركي".

وطالب البيان بتصعيد النضال لأجل رفع العزلة عن القائد أوجلان، وعلى كافة المستويات والصعد، مشيراً إلى أن الشعب الكردي الذي وقف خلف قيادته "يملكه إفسال كافة المؤامرات" التي تحيكها الدولة التركية والتي تستهدف وجوده وتحاول النيل من إرادته ونضاله.

وأضاف البيان بالقول: "تعتقل السلطات التركية القائد أبو منذ ٢٠ عاماً، وتفرض عليه عزلة مشددة، حيث لم يشهد العالم بعمومه تلك العزلة. منذ العام ٢٠١١ لا يُسمح لمحاميه بإجراء لقاءات به، وفي ٥ نيسان من العام ٢٠١٥ تم السماح لشقيقه بزيارته في المعتقل، ولمرة واحدة فقط. وهذا يعني أن الدولة التركية قد كشفت عن وجهها الحقيقي وتضع الأسس لإنشاء دكتاتورية في عموم البلاد. وبهذا الإجراء، تحاول الدولة كسر إرادة الشعب الكردي وارتكاب المزيد من الإبادات بحقهم".

وأوضح البيان أن تشديد العزلة على القائد أوجلان من قبل السلطات التركية يعود إلى "المقاومة العظيمة التي أداها الشعب الكردي، وتمسكه بها"، منوهاً إلى أن تلك المقاومة "بدأت منذ اليوم الأول للمقاومة وامتسمة حتى الآن"، كما ربط بين حملة "ليس بإمكانكم إطفاء نور شمسنا" ونضال الشعب الكردي المتواصل، معاهداً شهداء تلك الحملة على المضي قدماً في دربهم وكفاحهم.

وأشار بيان الرئاسة المشتركة لـ KCK إلى أن "نضال القائد أوجلان لم يكن لأجل الشعب الكردي وحده" بل هو نضال "لأجل تحقيق الديمقراطية لكل شعوب الشرق الأوسط والعالم"، فقد كافح ضد "الأنظمة السلطوية المستبدة، ضد العقلية القمعية المتحكمة بمصائر الشعوب، لقد زرع مفهوم النضال لدى شعوب الشرق الأوسط ليتحرروا من مستبديهم"، مضيفاً "القائد أبو فتح الطريق أمام المرأة لتكافح من أجل التحرر من المفاهيم التي كبلت حريتها، ومن خلال ذلك، دخلت المرأة ساحات النضال من كافة أبوابها".

وأكد البيان أن المؤامرة التي بدأت قبل عشرين عاماً لم تحقق النتائج التي كان مدبروها يتأملونها، وتابع بالقول: "لقد أرادوا أن يقطعوا الرابط بين حزب العمال الكردستاني والشعب الكردي، هذا كان هدفهم، لكنهم فشلوا بتحقيق ذلك، لأن الحزب هو من زرع بذرة النضال والمقاومة لدى الشعب، وما سبب ازدياد الهجمات الأخيرة على مناطق عدة من كردستان إلا لأنهم فشلوا في تحقيق مخططاتهم، وباتت الدولة التركية الآن في مرحلة صعبة من الناحية السياسية، الاقتصادية والاجتماعية".

كما شدد البيان على أن حركة الحرية الكردستانية لديها من القوة ما يكفي لإفشال المؤامرات والمخططات التي تديرها حكومة حزب العدالة والتنمية AKP وحليفاتها الحركة القومية MHP "هذا التحالف بين الحزبين المعتمد على دعم القوى الخارجية لهما، فمن جهة تدعمها الدولة الألمانية اقتصادياً وعسكرياً، ومن جهة أخرى تساندها الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة في إدلب، فقط لكي تستمر الدولة التركية في وجودها الحالي".

وختم بيان الرئاسة المشتركة لمنظومة المجتمع الكردستاني KCK بالتأكيد على أن حرية الشعب الكردي ستتحقق من خلال نضاله، موجهاً النداء لـ "كافة أبناء الشعب" ليقوموا بدورهم النضالي و"الالتفاف خلف نهج القائد أبو الذي ينادي بالديمقراطية لجميع الشعوب"، كما أشار إلى أن "حرية القائد أوجلان تعني تحقيق الديمقراطية لترتقيا والحرية لكردستان".

مقاتلات البشمركة: من الجبهات الأمامية إلى التهميش

معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى: ٢٠١٨/١٠/١٤

نهار معروف*: لطالما خدمت المرأة في قوات البشمركة على مدى عقود من الزمن، بيد أن إناث البشمركة وجدن أنفسهنّ مولجات في المقام الأول بمهام حفظ الأمن على الحدود وحماية ملاجئ النساء وتقديم الخدمات الطبية والتواصلية، ونادراً ما تولت المقاتلات مهاماً قتالية إنما بقين بعيداً عن الخطوط الأمامية حيث تمركز رفاقهنّ الذكور.

لكن مع ظهور تنظيم "الدولة الإسلامية" ("داعش") في حزيران/يونيو ٢٠١٤، انهارت المحرّمات والقيود الثقافية التي كانت تحيط في السابق بالمرأة. فإذا بنساء البشمركة يضطلعن بأدوار قتالية أكثر فاعلية إلى أن انضممن في نهاية المطاف إلى الجبهات الأمامية في المعارك ضد "داعش"، وقد حاربن بشجاعة وأثبتن لكل مجنّدة مرشحة ولرؤسائهنّ ككل أن نساء البشمركة يقدمن مساهمة قيّمة في القوات القتالية. ولكن مع سقوط "داعش". عادت النساء مرة أخرى إلى التساؤل عما إذا كان سيتم الاعتراف بمساهماتهنّ أم أنهنّ سيرغمن على العودة إلى أدوارهنّ المحدودة السابقة.

قبل إلحاق المقاتلات رسمياً بقوات البشمركة عام ١٩٩٦، تمكّنت هؤلاء النساء من أداء الخدمة العسكرية إلى جانب قوات البشمركة منذ سبعينات القرن العشرين. فقد قام "الاتحاد الوطني الكردستاني" بتشكيل أول وحدة مؤلفة بالكامل من النساء عام ١٩٩٦، وتنامت هذه الوحدة لتضم أكثر من خمسمائة مقاتلة، مع الإشارة إلى أن أعضاءها الإناث تبوأن مناصب رفيعة في السلك العسكري وصولاً إلى رتبة عقيد.

غير أن مشاركة المرأة الرسمية في البشمركة على مدى عقود طويلة لم تمنحها الفرص اللازمة للاضطلاع بمهام تتعدى نطاق الأدوار المحدودة المخصصة لها. في المقابل، أتاحت المعركة المطولة ضد "داعش" فرصة فريدة أمام النساء لتولي أدوار قتالية ناشطة على الجبهات الأمامية. ففي حزيران/يونيو ٢٠١٤، تم نشر أول مجموعة نسائية من البشمركة عند جبهة البشير، وشاركت المقاتلات أيضاً في العملية التي شنت لاستعادة سد الموصل خلال شهر آب/أغسطس من العام نفسه. وبعد استعادة السيطرة على السد، واصلت عشرة من نساء البشمركة حماية السد في مؤشر على تغيير دور المرأة الكردية على مستوى القتال في الحرب.

في العام ٢٠١٦، وفيما كان التخطيط جارياً لتحرير الموصل، خضعت نحو ألف امرأة من وحدة الزيرفاني التابعة للبشمركة تتراوح أعمارهن بين ١٨ و٤٠ سنة لتدريب مكثّف دام لشهرين في قاعدة كردية خارج أربيل على يد قوات التحالف الإيطالية. وفي العام نفسه، أصبحت نساء البشمركة جزءاً من المهمة الآيلة إلى فرض الأمن في كركوك والحقول النفطية المجاورة لها وانتزعت من "داعش" خلال تموز/يوليو من ذلك العام منشآت إنتاج النفط في باي حسن بكركوك.

كما أن المشاركة في الحرب ضد "داعش" من خلال قوات البشمركة باتت ضرورةً ومصدر فخر للنساء اليزيديات ككل. فقد تطوعت هؤلاء النساء للانضمام إلى صفوف البشمركة بعد مجزرة سنجار التي وقعت في آب/أغسطس ٢٠١٤ وقُتل وأُختطف فيها آلاف اليزيديين على يد عناصر "داعش" وأرغموا على الهروب إلى جبل سنجار. ومن بين هؤلاء مغنية يزيديّة سابقة تدعى خاتون خيدر هربت من مجزرة ٢٠١٤ إلى جبل سنجار ونالت في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ إنداً رسمياً من حكومة إقليم كردستان بتشكيل كتيبة مؤلفة من النساء اليزيديات وأصبحت أمرة كتيبة "قوة سيدات الشمس". وفي مطلع العام ٢٠١٧، ضمّت "قوة الشمس" نحو ٢٠٠ امرأة مدربة من البشمركة تتراوح أعمارهن بين ١٨ و٣٨ سنة. وفي العام ٢٠١٦، أتمت ١٢٧ امرأة كردية يزيديّة دورة تدريب أساسي مكثّف دام ٤٥ يوماً في قاعدة "النمر" التابعة للبشمركة في فيشخابور الواقعة ضمن قضاء زاخو بكرديستان العراق.

لقد أثبتت المعركة ضد "داعش" بدون أدنى شك المهارات القتالية والقيادية الاستثنائية لدى المقاتلات، والعقيد ناهدة أحمد رشيد التي تعتبر حالياً القائدة الأعلى رتبة بين الإناث في البشمركة هي مثال واحد من بين الكثيرات. والواقع أن العديد من النساء يبدن اهتماماً بالمشاركة في المهام القتالية، لكن للمرة الأولى منذ ١٨ سنة اضطرت وحدة النساء إلى رفض المرشحات اللواتي يردن الانضمام إليها بسبب افتقارها إلى إمكانيات التدريب.

مع ذلك، وفيما تشرف المعركة ضد "داعش" على نهايتها، لا يزال مستقبل مقاتلات البشمركة والمسألة الأكبر المتعلقة بالتمثيل النسائي في كردستان مجهولاً. بيد أن أحد النماذج الإيجابية الذي يمكن تطبيقه في المستقبل

يتمثل في "وحدات حماية المرأة" في سوريا، وهي منظمة عسكرية أُسست عام ٢٠١٣ وتتألف بالكامل من النساء. إذ تعطي "وحدات حماية المرأة" مثالا واضحا عن المقاتلات اللواتي نجحن في كسر الحواجز التقليدية التي تعيق دور المرأة في المجتمع السوري وفي نيل حرية أكثر ثباتاً من خلال قتالهن الجماعي ضد "داعش".

وترى الكثيرات من أعضاء "وحدات حماية المرأة" والمنظمات العسكرية النسائية الأخرى أن الوحدات النسائية منحت المرأة فرصة التحرر من هيمنة الذكور وأوجدت بيئة نمت فيها حقوق المرأة والمساواة بين المرأة والرجل. وبالفعل فإن السلطة اليوم في "روج آفا" مقسمة بين الرجال والنساء بالتساوي. وفيما لا يزال السؤال مطروحا عما إذا كانت ستظل هذه المساواة قائمة بعد ترسخ الاستقرار في "روج آفا"، فانخراط المرأة في المراتب العسكرية والسياسية يبشر خيراً في ما يتعلق بانخراطها المستقبلي في الحياة المدنية واحتمال تغير الرأي العام حول دور المرأة بالإجمال.

إلا أن نساء البشمركة في العراق يخشين اليوم من سير الأمور بالاتجاه المعاكس. ففي عدد من المقابلات التي أجراها كاتب المقال في إحدى قواعد البشمركة خلال شهري آذار/مارس ونيسان/أبريل ٢٠١٨، أعربت مقاتلات البشمركة عن قلقهن إزاء احتفاظهن بالحرية بعد انتهاء الحرب ضد "داعش". وحتى في الربيع، كانت مقصورات الثكنة البيضاء الضيقة تستعر حراً من حرارة الشمس البالغة ٤٥ درجة مئوية، والنساء اللواتي يقمن في تلك القواعد يعتمدن على التضامن الاجتماعي القوي الذي نشأ ضمن وحداتهن، ولكنهن بطريقتهم ما محتجزات داخل تلك المقصورات. فبالرغم من تدريبهن، بات عملهن اليوم محصوراً بحراسة قواعدهن حيث يعملن في غالب الأحيان على تقطيع الخضار ليلاً لمقصف القاعدة. وبخلاف ذكور البشمركة، يتوجب على النساء البقاء داخل القاعدة خلال أيام الخدمة، وكثيرات منهن يخشين أن يصبح هذا هو شكل المشاركة في البشمركة بعد هزيمة "داعش" بالكامل.

وقد أعربت إحدى الجنديات عن تخوفها حيال مستقبل وحداتها، مشككة بأن بعض النساء قررن الرحيل بسبب نقص الخدمات المتوفرة داخل القواعد وبسبب الملل. وقد كشفت عن استيائها المتعاضم من غياب ثقة الحكومة بهن حتى بعد أن أثبتت وحدات البشمركة النسائية جدارتها، فقالت: "أنا وزوجي وأسرتي بأكملها مؤمنون بقدراتي. لكن يبدو أن الحكومة لا تؤمن بها".

وقالت مقاتلة أخرى في البشمركة: "حين لم يكن أحد يجرو على دخول كركوك، عملنا مع ذكور البشمركة لإرغام "داعش" على الخروج منها". ولكن في المقابل "أصبحنا اليوم نُستعمل للتغطية الإعلامية لا غير. نحن نطالب لنساء البشمركة بالمساواة وبالمزيد من الحقوق وبالاهتمام بنفسه الذي يحظى به شركاؤنا الذكور". لقد اعتبرت تلك النساء مشاركتهن في البشمركة دليلاً على مساواة اجتماعية أكبر، ولكن أمام حكومة إقليم كردستان اليوم فرصة للاستفادة من النجاحات التي حققتها وحدات النساء القتالية ضد "داعش" من أجل إحداث تغيير اجتماعي إيجابي وراسخ. وإلحاق النساء بوحدات المواجهة المباشرة قد يساهم في تكوين صورة أكثر إيجابية عن أدوار المرأة في المراكز العامة الأخرى. ومن الضروري في المرحلة المقبلة إعطاء النساء أدواراً أكبر بعد من أدوارهن الحالية من أجل إظهار المنافع المتأتية عن مشاركة المرأة بالتساوي مع الرجل في المؤسسات على غرار قوات البشمركة.

في الوقت الحاضر، تتوفر أمام حكومة إقليم كردستان فرصة للاستمرار بتطبيق السياسات المتبعة إزاء قوات البشمركة النسائية اللواتي رسمن معالم الحرب ضد "داعش" بصفتن أعضاء متساوين لا مجرد فرقة مساندة. مع ذلك، إذا تُركت القوات النسائية موهنة في مناصبها السابقة، سوف تضيع هذه الفرصة.

إن التمثيل المنقوص للمرأة في الحياة العامة وتقليل المهام التي يتوقع منها تنفيذها إلى الحد الأدنى ينبغي معالجته عن طريق تغيير القوانين والسياسات التي تركز على تعزيز المساواة بين الجنسين. ومن خلال المسؤولية المدنية المتساوية يأتي الأداء المتساوي للمرأة من حيث الواجبات المدنية، والذي يخدم الجميع. إن حكومة إقليم كردستان، وقيادات البشمركة، ومنظمات المجتمع المدني جميعها مسؤولة عن قيادة عملية التغيير التي تضمن بقاء النساء في وحدات قتالية.

يبين مثال "وحدات حماية المرأة" أن كردستان العراق قادرة أن تصبح قصة يُضرب بها المثل عن تعزيز دور المرأة في المجالات العسكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية – ولكن لا بد من منح المرأة فرصة المشاركة بالتساوي مع الرجل في الأدوار التي كانت متاحة لها في السابق.

* هنار معروف ناشطة في مجال حقوق الإنسان. وهي مؤسّسة مجلة فور يو، وهي أول مجلة كردية للشباب تصدر باللغة الإنجليزية.

كلمة رئيس الجمهورية حول كركوك والمناطق المتنازع عليها في ٢٠١٧

المكتب الاعلامي لرئيس الجمهورية : ٢٠١٨/١٠/١٥

وجّه سيادة رئيس الجمهورية الدكتور فؤاد معصوم يوم الثلاثاء ١٧/١٠/٢٠١٧، كلمة إلى أبناء شعبنا حول التطورات في كركوك والمناطق المتنازع عليها، في ما يأتي نصها:

بسم الله الرحمن الرحيم

أيها الشعب العراقي الأبى،

أيتها الجماهير الكردستانية الكريمة،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

شهدت محافظة كركوك والمناطق المتنازع عليها خلال الساعات الماضية أحداثاً عسكرية وسياسية استثنائية.. إثر قيام القوات الأمنية الاتحادية باستعادة السيطرة على المواقع الاستراتيجية العسكرية والنفطية والمؤسسات الحكومية الرئيسية في المحافظة.. والتي كان معظمها تحت إشراف قوات البيشمركة طيلة السنوات اللاحقة لتصديها المشهود في حزيران من عام ٢٠١٤ لعصابات داعش الإجرامية.

ذلك التصدي الشجاع منع الإرهابيين من احتلال كركوك.. رغم تمكنهم من احتلال عدة محافظات أخرى كنينوى وصلاح الدين والأنبار، ومدن مهمة، ولاسيما الموصل التي ظلت تحت الاحتلال لأكثر من ثلاث سنوات، قبل تحريرها البطولي مؤخراً ببسالة وتضحيات قواتنا المسلحة بكافة تشكيلاتها من وحدات الجيش والشرطة الاتحادية وقوات البيشمركة والحشد الشعبي والمتطوعين المدنيين، والتي وقفت صفاً واحداً من أجل الحرية والكرامة واختلطت دماء أفرادها في سوح الوغى دفاعاً عن الوطن والمواطن.

ان استمرار الاشراف الأمني لقوات البيشمركة على كركوك، لم يكن يتعارض مع الدستور، باعتبارها جزءاً رئيسياً من المنظومة الدفاعية الوطنية العراقية وفق الدستور ومكلفة بدعم القوات العراقية للدفاع عن سيادة وأمن البلاد.. إلى جانب مهمتها الأساسية في حماية إقليم كردستان.

بيد أن اجراء الاستفتاء على استقلال إقليم كردستان عن العراق.. أثار خلافات خطيرة بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان.. كما بين القوى السياسية الكردستانية ذاتها، أفضت إلى عودة القوات الأمنية الاتحادية إلى السيطرة المباشرة على كركوك.. دون أن يعني ذلك تغييراً في الطبيعة الدستورية والوظيفية لقوات البيشمركة ومهامها باعتبارها جزءاً من المنظومة الدفاعية الوطنية العراقية.

اننا اذ نهيب بأبناء شعبنا في كركوك احترام سلطة القانون والدولة.. وندعوهم إلى العودة إلى ممارسة أعمالهم وحياتهم الطبيعية.. مع التمسك بضبط النفس في هذه الظروف، نوجه قواتنا الأمنية كافة إلى عدم المساس بحقوق وكرامة أي من أفراد البيشمركة والموظفين والسكان الكرد أو سواهم في كركوك، والعمل على منع أية تجاوزات في هذا الشأن وملاحقة مرتكبيها أياً كانوا، والأسراع بتوفير ضمانات عودة سريعة وكريمة وآمنة للمواطنين الكركوكيين من الذين اضطروا إلى مغادرة بيوتهم بسبب الأعمال العسكرية ومرتباتها.

اننا في ذات الوقت، نشدد على لزوم مضاعفة الجهود من أجل عودة أطراف الخلاف إلى حوار عاجل ومخلص..

لحل المشاكل السياسية والادارية المترتبة عن هذه التطورات.. على أساس التمسك بالدستور والقانون بما

يحفظ حقوق الجميع، كما نجد التنبيه إلى خطورة ترك الخلافات تتفاقم إلى نزاعات أشد وأعمق.. مما سيضر الجميع دون استثناء، فضلاً عن نتائجها المدمرة على مستقبل العراقيين جميعاً.
يا أبناء شعبنا العظيم..

في هذا الظرف وحيث تتباين التصورات والأجتهادات والدعوات.. فإننا من موقعنا وبموجب مسؤوليتنا الدستورية نؤكد وبكل عزم.. على أهمية الالتزام بالدستور كأساس لأية خطوات أو إجراءات وهو ما نحرص على ضمانه باصرار.

اننا ومن هذا المنطلق، بذلنا خلال الفترة المهمة الماضية محاولات مضمّنية وجهوداً جسيمة، من أجل التوصل إلى حل أو على الأقل تخفيف، للزمة الخطيرة التي اندلعت بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان.. بسبب اصرار الأخيرة من طرف واحد على إجراء الاستفتاء.. وقد واجهنا بقوة كافة التحديات والتجاوزات، مؤكداً على تمسكنا الثابت والقوي بأولوية الدستور وبوحدة وسيادة العراق، ومجددين دعواتنا الملحة بضرورة تعميق علاقات الأخوة التاريخية بين مكونات شعبنا.. وتفعيل علاقات النضال المشترك ضد الدكتاتورية والارهاب بين قواه الوطنية.

واننا سنواصل التمسك بتلك المبادئ وهذه القيم بشكل أقوى من أي وقت مضى.. وبضرورة بذل المزيد من الجهود والتضحيات من أجل إزالة المخاوف والشكوك.. وحتى التوصل إلى اتفاقات ضامنة للحقوق والحريات الدستورية.. عبر حوارات صريحة وبناءة تحمي التجربة الديمقراطية للبلاد وتعزز مكاسبها للكرد والعرب والتركان ولجميع العراقيين دون استثناء أو تمييز.

وانطلاقاً من صلب مهامنا ومسؤولياتنا الدستورية أيضاً.. نؤكد ضرورة اصدار التشريعات اللازمة لتعزيز النظام الديمقراطي الاتحادي.. ولضمان مهنية ونزاهة وشفافية العمليات الانتخابية المقبلة.. والتزامها التام بالدستور.. وما يقره من توقيات.. فضلاً عن ضرورة الالتزام بمبادئ الحوار الديمقراطي وصون الحياة الدستورية ودحر الارهاب.. ووضع مصالح العراقيين كافة فوق أي مصالح أخرى.

وإن نثمن بتقدير بالغ دعوة سماحة آية الله العظمى السيد علي السيستاني إلى الالتزام بالدستور نصاً وروحاً والاحتكام إليه لحل كافة الخلافات الداخلية، نأمل واثقين أن يراعي الجميع كل ذلك.. وأن يسعوا معاً من أجل عمل جاد ومثابر على ضبط النفس.. لأتاحة الجو المناسب لحوار سلمي ديمقراطي ودستوري.. يمضي بالعمل قدماً لتطوير مكاسب النظام الديمقراطي ويحمي وحدة العراق وسيادته.

تحية اجلال لكافة شهداء شعبنا الابي..

لتننصر إرادة العراقيين بدولة ديمقراطية اتحادية متقدمة وآمنة ومستقرة.
وليحفظ الله العراق وشعبنا بكل مكوناته وأبنائه.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

تحليل عسكري: الاتحاد الوطني و كركوك و إنقاذ ما يمكن إنقاذه

*عبد الخالق عمر عبدالله

ماذا لو استمرت معارك ١٦ أكتوبر...؟

الانصات المركزي : ٢٠١٨/١٠/١٥

نحن لسنا بصدد المسميات ندعها للقارئ بعد تحليل المعركة ما يشاء. كل عملية عسكرية حربية او ادارية تبدأ بتقدير الموقف وحتى القادة الكبار يوصون الضباط الاحداث ان يترجموا تقدير الموقف الى حياتهم اليومية. ان تقدير الموقف يجبر القائد على اتخاذ الموقف الصحيح من العمليات سواء كانت دفاعية او هجومية او الانسحاب اذا لم يوافق ما ظهر في تحليل ساحة المعركة وفق معطيات تقدير الموقف مع موقف القيادة واصرت القيادة على موقفها تكون كارثة. القيادة السياسية والعسكرية لم تتوقع ان يهاجم الجيش العراقي والقوات المسلحة العراقية بكل مسمياتها الاخرى على قوات البيشمركة لانهم بالامس كانوا رفاق الخندق الواحد ضد الدواعش العدو المشترك. ومن ثورة العشرين وليومنا هذا المرجعية الحكيمة وقفت مع الشعب الكردي المظلوم وبالمقابل كانت كردستان ملاذاً مرحاباً للثوار الشيعة.

ان القيادة لم تهين البيشمركة ولم تخطط لمقاتلة القوات العراقية لأن الكرد شركاء في العراق الجديد عراق ما بعد (٢٠٠٣) الموقف في محور خورماتو كركوك قبل يوم(ي+٧٢ ساعة).
كان الموقف كما يأتي لقواتنا بالنسبة للقوات العراقية:
لديهم (٢٠٠) دبابة ولدينا (٢٠) دبابة... العجز ١٨٠ دبابة.
ثم ماذا؟

لديهم (١٦٠) مدفعا مسحوبا و(٤٠) مدفعا ذاتي الحركة ولدينا ٤٠ مدفعا مسحوبا التي شاركت في جميع فعاليات المنطقة... العجز (١٦٠) مدفعا بمختلف العيارات.
ثم ماذا؟

مجموع القوات العراقية المشاركة في العملية كانت عبارة عن قوة فيلق بتشكيلات مختلفة ونحن ندافع بفرقة مشاة فالعجز فرقان والارض منبسطة وجميع المسالك مفتوحة والمبادرة بيد القوات العراقية المهاجمة، ادامة الزخم والعمق الاستراتيجي والاحتياطي من القوات والاسلحة والمعدات والافراد الارجحية للقوات العراقية كان هذا تقديرا افتراضيا والواقع اكبر بكثير.

المواضع الدفاعية الموجودة كانت مصممة للدفاع عن مدينة كركوك باتجاه تواجد الدواعش بهذه الصورة في بعض المواقع مواضعنا بزاوية ١٨٠ درجة ظهرنا باتجاه القوات المهاجمة وفي مواضع اخرى من ٤٠ الى ١٨٠ درجة وغالبيتها على شكل ربايا على التلول والمرتفعات.

الاستنتاج

بعد التحليل استنتجنا ان القوات المهاجمة تتفوق علينا بالاسلحة والمعدات والافراد والاحتياطي بالقوات الجاهزة والمعدات والعلاقات الاقليمية والدولية التي تؤيدها وكان الموقف في الميدان كما يأتي:
عجز الدبابات والمدفعية مع القوات المهاجمة ١٨٠ دبابة و١٦٠ مدفعا بعيارات مختلفة بضمنها ٤٠ مدفعا ذاتي الحركة ومن الافراد فرقان. بهذه العجوزات والمدينة على مرمى حجر وهي ساقطة عسكريا.
اذا جمعنا افواه الدبابات والمدفعية "٣٤٠" فوهة نارية مدمرة موجهة الى الاحياء الكردية من مدينة كركوك. ان الدفاع بهذا الوضع كان مستحيلا. نفترض اننا على اثر الضغط الناري المدمر الكثيف اجرنا على التراجع الى داخل مدينة كركوك التي مكوناتها السكانية من الكرد والعرب والتركمان والكلدوآشور، العرب السنة والتركمان الشيعة والسنة، الشيعة التركمانية هم الحشد الشعبي، ضمن نظام معركة الحشد الشعبي منهم ولاؤه للمرجعيات العراقية ومنهم ولاؤه لولاية الفقيه وهم يعلمون بساعة "س" ومناطق بواجبات ولديهم هاونات خفيفة وقناصون وهم

متحسبون للمعركة وسرا ادخلوا اعدادا من الحشد داخل المدينة للاسف وهذه ليست من شيم التركمان، لنا معهم صلة مصاهرة وحياء مشتركة في سجون الحكومات السابقة وشركاء في المظلومية ونحن دافعنا عنهم طيلة هذه السنوات ونسوا شهداءنا الذين سقطوا دفاعا عن سلامتهم وعرضهم وممتلكاتهم.

هل خططنا للقتال والصمود داخل مدينة كركوك؟

هل اخلينا المدينة من المدنيين والعجزة والمسنين؟

هل وضعنا المتاريس والمعرقات والسواتر والالغام على المسالك والمقتربات؟

هل وزعنا القناصين داخل المدينة ومضادات الدروع والرشاشات الثقيلة؟

هل نشرنا مفاوز خلف خطوط القوات المهاجمة؟

هل فكرنا اذا ما طوقت المدينة ان نكسر الطوق ونقاتل في سواتر مهيأة للقتال؟

ان ما جرى في كركوك خطيئة كبرى فالحرب ليست معركة والذين ارادوا من الحرب اللغة الاخيرة لحسم النزاع كان عليهم ان يخططوا لها.

الاطباء التي وقعوا فيها على المنظر هي كما يأتي:

١. المواضع الدفاعية لم تكن مهيأة لمقاتلة الجحافل المتقدمة من محور خورماتو كركوك،

٢. لم تفرز مفاوز التعويق على طول محور حميرين كركوك لمشاغلة القوات المتقدمة وتأخيرها.

٣. لم تكن مضادات الدروع الموجودة لدى قواتنا مؤثرة لايقاف تقدم الدروع.

٤. لم تكن مدينة كركوك مهيأة للقتال فيها.

٥. الاعتدة لم تكن تكفي للقتال لمدة ٧٢ ساعة قتالا مستمرا.

٦. الاحياء الكردية من مدينة كركوك كانت تتساوى مع الارض بمن فيها من المواطنين جراء قصفها.

ان الصمود امام هذه الجحافل كان مستحيلا لعدم تكافؤ القوتين واصبحت القيادة امام خيارين الانتحار بالقوات والاحياء الكردية او وفق المنطق السليم يجب ان نتحاشى التماس وخاصة المعركة ليست معركة الانفصال ونحن لم نزل جزءا من العراق ونحتكم الى الدستور.

سان تيزو مفكر ومنظر صيني قبل "٥٠٠" عام من الميلاد قال: ليست البراعة في ان تنتصر في مئة معركة ولكن البراعة ان تخضع العدو دون قتال. هذا قيل قبل "٢٥١٨" عاما بعد ما آلت اليه المعارك من ويلات و مأساة بدلا من إجماع الاحزاب على موقف واحد للعمل على عودة الامور الى ما قبل ١٦ اكتوبر نرى تحالفات وتجمعات واتهامات. جميع الشعوب عندما يتعرض الوطن للخطر تجتمع الاحزاب في خندق واحد من أقصى اليمين الى أقصى اليسار للدفاع عن شرف المواطنة والوطن.

ان ما كتبه تحليل من الناحية العسكرية عن توازن القوى ولكن في بعض الاحيان هذا التحليل لا يكون حاسما ويمكن تغيير مسار القتال بوسائل اخرى مثل وحدة النضال الشعبي ووحدة الصف الكردي والتهيئة النفسية والاقتصادية والسياسية احيانا تغير مسار المعارك حتى هذا لم يكن متوفرا في الاقليم ورغم الاختلاف في تقييم ما حصل في كركوك.

ان مصالح الشعب في كردستان والرؤية المستقبلية اهم من اي تحليل حزبي وظروف الحركة التحريرية الكردستانية وتاريخها حافل بأحداث مماثلة، علينا ان نستخلص الدروس والعبر منها وايجاد الحلول والعمل المشترك للتواصل معا وفق المعطيات الممكنة وهي في الوقت الحاضر تكمن في التأكيد على استرجاع حقوق شعبنا وفق ما جاء في الدستور العراقي وتطبيق المادة "١٤٠" والعمل لتحسين الوضع المعاشي للمواطن.

ان الذي يهدينا الى طريق الصواب هو الدستور أن يكون لنا دستور يراعي حقوق جميع الكردستانيين ومصالحهم ويحدد حقوق وواجبات الافراد ويحدد الصلاحيات ويكون لنا جيش واحد "هيزي بيشمه ركه ي نيشتماني" وتكون لنا رئاسة اركان واحدة تدير وتقود قوات البيشمركة الوطنية في السلم والحرب تحت امرة القائد العام المخول دستوريا والمحدد صلاحياته وفق الدستور. ويكون دخول الحرب وايقاف القتال بقرار من البرلمان.

ارجو ان اكون خدمت الحقيقة من منظار عسكري بعض الشيء.

ويؤسفني بعض من الاحزاب والتجمعات التي تسعى للحصول على نسبة اكثر من مقاعد البرلمان، متجاهلين ان مصير الوطن والشعب اكبر بكثير من الكراسي فاذا ضاع الوطن لا يكون هناك كرسي لأحد..

ماذا لو استمرت المعارك؟؟

بعد تفنيد حجج القائلين ان قرار وقف القتال في محور خورماتو- كركوك (خيانة) وان الذين ينقذون شعبهم من ويلات الحرب ويجنبونهم مأساتها هم قادة شجعان ويتصفون بالحكمة وددت ان اعرفكم بالبيشمركة لان كثيرين لا يعرفون البيشمركة من قريب.

البيشمركة.. انسان طيب وقد يلام على طبيئته ولكن هذه صفة متأصلة فيه، الاغبياء وحدهم الذين يلومونه، لا يحقد ولا يبحث عن ثأر.

عندما تنتهي اسباب الحرب تنتهي معها كل تبعاتها.

في محاضرة من محاضراتي في ندوة موسعة لدورة الضباط قلت مفصحا عن شخصيته ان السمات السايكلوجية لشخصية البيشمركة مكونة من خصال الاسد والنمر والثعلب.

قالوا: كيف؟

قلت انه رصين ورزين وثابت ومقدام كالاسد ومرن وسريع الانقضاض مثل النمر وماكر ومخادع في الحرب مثل الثعلب، وبهذه الشخصية مر بثلاث مراحل تكوينية لعقيدته القتالية:

المرحلة الاولى

هي مرحلة السنوات ١٩٦٥-١٩٧٠ من القرن الماضي، بلورت شخصيته القتالية، وهم المتقدمون في السن والذين كانوا بيشمركة في تلك المرحلة، هؤلاء عقيدتهم القتالية عثمانية وغالبيتهم يتبوؤون مراكز المسؤولية في تشكيلات البيشمركة يقاتلون بثبات يمسكون الارض ولا يتزحزحون عنها وان المناورة بالقوات والافراد عندهم عيب، يسمونهم بيشمركة الستينيات.

المرحلة الثانية

هؤلاء بيشمركة الثمانينيات من القرن الماضي، هؤلاء متأثرون بالمدرسة الماوية لحرب العصابات الذي اختصر مبادئ حرب العصابات في ست نقاط، هؤلاء لديهم مرونة عالية ودائما يسعون لتغيير مسار المعركة لصالحهم، يعتمدون على النار والحركة والمناورة ودائما هم يختارون المبادرة والمباغثة وكثيرا ما يلجأون الى الغارات وجبر العدو الى ارض الموت.

المرحلة الثالثة:

اما الجيل الثالث فهؤلاء تدربوا على ايدي الضباط الكرد الذين التحقوا بثورة الشعب بعد الانتفاضة الربيعية، الضباط الملتحقون قاموا بتأسيس المؤسسات التعليمية والتدريبية على مستويات عالية مثل كلية الاركاب والكلية العسكرية ومدارس القتال ومراكز التدريب والذين تخرجوا في هذه المؤسسات التعليمية التدريبية الآن منهم قادة وآمرون، تعبئتهم انكليزية واسلحتهم روسية وعقيدتهم القتالية عثمانية كما في الجيش العراقي السابق وهم ضباط بدرجة عالية من الكفاءة والحرفية والمهنية يعول عليهم في قيادة الوحدات والتشكيلات في السلم والحرب.

وفق معطيات الواقع الجديد الذي تطفى عليه الكثافة النارية وسرعة الحركة وازافة الى كل هذه المستجدات، تجنيد الاقمار الصناعية للاغراض العسكرية.

وبعد عام ٢٠٠٣ دخل الامريكان والتحالف على الخط، أخذوا يدرّبون البيشمركة على الاسلحة الحديثة المتيسرة والتي هم زودوا البيشمركة بها.

هذه بعض الاسرار عن شخصية البيشمركة والذي هو انسان على طول الخط ولم ينس انسانيته، نعتذر عن الافصاح عنها ولكن كان اضطرارا.

مسرح العمليات

بغداد متفوقة علينا في كل شيء، الاسلحة، المعدات، الافراد، الاسناد الناري والاسناد الدولي والاقليمي والامم المتحدة.

مع كل هذه العوامل، المصيبة الكبرى أن القيادة السياسية والعسكرية لم تعبئ البيشمركة على مقاتلة القوات العراقية بكل مسمياتها والمواضع الدفاعية الموجودة هي باتجاه الحويجة لان كثافة تواجد داعش هي في الحويجة. في هذا المحور الدفاع عن مدينة كركوك ضد القوات العراقية كان بخلاف مبادئ الحرب. وفق سياقات مبادئ الحرب يجب ان يكون الدفاع امام الهدف اي امام مدينة كركوك بمسافة تضمن عدم وصول نيران العدو الى الهدف المراد الدفاع عنه.

مدينة كركوك

كركوك من الداخل مكوناتها الاجتماعية هي الكرد والعرب السنة والشيعية والترکمان الشيعة والاسنة، الحشد الشعبي من التركمان الشيعة ولاؤهم للمرجعيات العراقية ومنهم ولاؤه لولاية الفقيه والجهة التركمانية هي التي تمثل هذا الجناح وهؤلاء يفضلون الحشد الافغاني واليراني واللبناني على أبناء عمومته من التركمان السنة، فكيف بنا نحن الكرد والعرب والكلدواشور والسريان من اهالي كركوك.

من هذا الموقف نستنتج ان قوات البيشمركة والاحياء الكردية تحت تأثير الجبهة المكونة من الجيش العراقي وفرق مكافحة الارهاب وفرق الشرطة الاتحادية وفرق الحشد الشعبي، تحت تأثير نيران المدافع الثقيلة والصواريخ الميدانية وفوهات الدبابات والهاونات.

أما من الداخل فالطابور الخامس المتمثل بالجبهة التركمانية كانوا يعلمون بساعة (س) وقد اتخذوا مواضع قتال لهم وسربوا الى داخل كركوك عناصر من الحشد من فصائل اخرى لتقوية وتعزيز قواتهم وهؤلاء يستخدمون القناصة والرشاشات المتوسطة والخفيفة والهاونات والرمانات اليدوية واسلحة المشاة، هذا كان الواقع، نيران معادية من كل الجوانب مع عجز في كل شيء.

لواستمرت معارك ١٦ اكتوبر؟

الاحياء السكنية ومؤسسات الدولة داخل مدينة كركوك كانت تحت تأثير نيران المدفعية والاسلحة المؤثرة الاخرى والحشد التركماني داخل المدينة ومنتشر في الاحياء الكردية، منهم من يجيد اللغة الكردية بطلاقة، والمدينة خالية من المتاريس والمعوقات لحركة الآليات والاشخاص لانها لم تهيأ للمقاومة فيها والبيشمركة لم يعد لمقاتلة القوات العراقية بكل مسمياتها، كيف نقاتل القوات المسلحة العراقية ونحن من مؤسسيها؟

ان احياء كركوك كانت ستسوى مع الارض بمن فيها من المواطنين والقيادة السياسية والعسكرية الموجودة هناك كانوا سيستشهدون والقيادات العسكرية التي كانت تقود التشكيلات والوحدات كانوا يستشهدون وحتى المواطنين، وشوهد من الميدان أشلاء شهداء البيشمركة تمزقها الدبابات.

هنا نحتاج الى وقفة وتساؤل: من المسؤول عن هذا الحقد ولماذا؟ وبكاء الشباب من البيشمركة عند الانسحاب لعدم ادراكهم الموقف، كما اسلفنا ليس في عقيدتهم القتالية الانسحاب، بل القتال على الهدف، القادة والمدنيون والبيشمركة يستشهدون معا، هذا سلبي على المقاتل الفرد لغيرته، يخرج عن الخطة فتكون الخسائر أكثر. ان المسرح المترامي الاطراف والمسرحية التي ليست من فصل واحد، ليس هكذا تنتهي المعارك، بل تتواصل لأيام عندها القيادة العسكرية والسياسية في بغداد تتخذان قرار فتح جبهات اخرى لتخفيف شدة المقاومة في كركوك، الحدود اكثر من ١٠٠٠ كم من خانقين مرورا بارييل والى شنكال.

واقع الاقليم

ان الجبهات من خانقين الى الشنكال مفتوحة امام القوات العراقية وجميع المسالك تساعد على تنقلات الاليات والدروع وشدة الدفاع عن مدينة كركوك تجبر بغداد لاتخاذ قرار فتح اكثر من جبهة، جبهة خانقين- كلار وجبهة ديبكه- مخمور- اربييل والشريط الحدودي من شنكال الى زاخو وارييل أسهل وأسرع الجبهات لقرتها من القوات العراقية الموجودة في مخمور، تتحرك القوات الى البرلمان ومجلس الوزراء والمحافظات والمطار، ولكن كل هذه الصفحات القتالية كانت نزهة أم كانت كما في كركوك قتالا تاريخيا داميا، وبعد خراب المدن واستشهاد الابرياء تحضر امريكا والتحالف وUN وبغداد تعتذر لتجاوز قواتها خط ٣٦ وتقدم بعض الامرين الى المحاكم السورية المعهودة.

لوكان القتال في كركوك مستمرا كان كل ما بقي لنا أشلاء الشهداء وأنقاض المدن وكنا نعود الى الدستور حكما وحاكما وكان من الممكن ان لايقع كل هذا لو كان الحكم والحاكم الدستور. الشجاع والحكيم من الاول اختار الدستور حكما بيننا. الحياة تستمر ونحن وأمانينا نستمر.

بعض المراهقين السياسيين انتقدونا ونعتونا بما يحلو لهم، الان تيقنوا ان كركوك ليست عفرين. عفرين قسبة من محافظة حلب متفق عليها بين تركيا وامريكا وروسيا وايران وسوريا على ان تدخل تركيا الى مدينة عفرين، كيف ولماذا هذا الاتفاق؟ الله اعلم. حاجة في نفس يعقوب.

ان معركة كركوك لم تكن معركة استقلال، في كل الاحوال غالب او مغلوب في الاخير الدستور الحكم والفيصل بيننا. وكانت شجاعة القيادة في الاحتكام الى العقل والحكمة والمنطق باتخاذ قرار عدم مواصلة المعركة لتفادي شعبنا ويلات الحرب، والانتخابات الاخيرة خير دليل على صواب القرار بعدم القتال، جنبنا كركوك بكل مكوناتها الخراب والدمار والمرحلة المقبلة تفرض وحدة العمل والهدف من كل القوى الموجودة في الساحة الكردستانية من أجل أن يعم بلادنا السلام والرخاء.

نتائج الانتخابات العراقية وكركوك

وهنا نود ان نشير الى ان نتائج الانتخابات البرلمانية في العراقي في ١٢/٥/٢٠١٨ ادحضت اتهامات وتلفيقات الاخرين للاتحاد الوطني الكردستاني حيث ان تجديد الكركوكيين لثقتهم المطلقة بالاتحاد الوطني كان بمثابة انتصار ثان للاتحاد الوطني سياسيا وتاريخيا فقد حاز على ٦ مقاعد من اصل ١٢ مقعدا ليكون صاحب اكثرية المقاعد واعتبرها الاتحاد الوطني مسؤولية كبيرة على كاهله لكي لن يدخر سعيا وجهودا من اجل حماية كركوك والكركوكيين كاستراتيجيته الدائمة ولم يبق لمن كانوا ولايزالون يكيلون اتهامات الخيانة الى الفشل في مسعاهم ومآربهم.

١٦ أكتوبر والانتصار الموهوم

مسرح العمليات في الـ (٢٤) ساعة الاولى

تمكنت القوات العراقية بجميع مسمياتها من الحصول على بعض المنجزات في سعة الجبهة ولكن قوات البيشمركة وبقدرة قادر وبمساعدة جحافل من جنود نبي الله داود وسليمان (عليهما السلام) تمكنت من اجبار القوات العراقية المهاجمة على التراجع الى جنوب سلسلة جبال حميرين. حصيلة قتال هذه الساعات الاربع والعشرين الاولى تدمير الاحياء الكردية والمتاخمة لها بالكامل. القوات العراقية حاولت ادامة زخم المعركة الا ان كثافة النيران أجبرتها على التراجع الى خلف سلسلة جبال حميرين.

ربما ادامة زخم المعركة مصطلح غريب بعض الشيء على غير العسكريين، مصطلح يعني تعويض الجبهة بالافراد والاسلحة والمعدات وكل ما تحتاجه المعركة والقتال متواصل، أي التماس قائم. واحيانا تزج وحدات اوجحافل ألوية لاستثمار الفوز.

القوات العراقية وإعادة التنظيم

إن الجيش العراقي وجميع القوات يجري تعويضها من المخازن وعند الضرورة يمكن تشكيل اسطول جوي لسد نواقص القوات المقاتلة، أما الافراد فمجرد فتوى من سماحة اية الله السيستاني مليون مقاتل يلتحقون بمراكز التدريب، الذين خدموا في الجيش يساقون الى الوحدات والآخرين الى تدريب سريع على الاسلحة وبعض دروس مهنة الميدان يكون جاهزا لرفد الوحدات المقاتلة.

اما الحشد الشعبي فعمقه شيعة العراق وايران ولبنان والشيعية الافغان، يعوضون سريعا مع أحدث الاسلحة والصواريخ الباليستية ولمديات مختلفة، هكذا تعاد القوات العراقية بكل مسمياتها الى ساحة المعركة والبيشمركة الذين كل ما كانوا يملكونه قاتلوا به ولم يبق لهم شيء ليعوضوا الجبهة به.

الهجوم المقابل

إن حدود الاقليم ليست محصورة في محور حميرين- كركوك، انها من شنكال الى خانقين جبهة مفتوحة امام القوات العراقية والمبادرة بيدها، ونحن في مستوى من المسؤولية لا نجعل لأفكارنا لسانا لأنها قد تنعكس علينا (كحافر البئر).

القوات القريبة من مخمور تعوض محور مخمور- اربيل ومخمور- الدبس. أما القوات الموجودة في جنوب جبال حميرين فهي تعيد تنظيم نفسها في إحداثيات محددة شمال بعقوبة منطقة اجتماع القوات القادمة من بغداد والجنوب. بعد تلقي أوامر الحركات تتجحف القوات على ضوء الاوامر ثم في الساعة (س) تتحرك بتشكيل المعركة باتجاه كركوك. أما قوات مخمور فتتحرك بنفس الخطوات وبمحورين مخمور- اربيل ومخمور- الدبس، في محور مخمور- اربيل لم تدخل القوات داخل اربيل الا انها تقصفها بالصواريخ الباليستية وبمديات مختلفة.

اما محور مخمور- الدبس فتتدخل القوات العراقية الى الدبس ثم آلتون كوبري ثم شيراوه ثم كركوك من الجنوب دون قتال لعدم وجود قوات البيشمركة في هذا المحور.

أما في محور حميرين- كركوك فقد بدأت القوات العراقية المهاجمة بقصف تمهيدي مكثف ومؤثر كما كانت تفعل مع داعش.

لا رد فعل ولا حركة لقوات البيشمركة، تراجع من بقي من البيشمركة الى كركوك وكانت تقاتل مفارز الحشد الشعبي في محور انسحابها.

وبعد (٢٤) ساعة من الهجوم المقابل عاد الاقليم الى ثمانينيات القرن العشرين. في الصفحة الأولى من المعركة انتصرنا وأجبرنا القوات العراقية بكل مسمياتها على التراجع الى خلف سلسلة جبال حميرين.

ولكن بعد هذا الانتصار هل حصلنا على الاستقلال؟

والامريكان كان بإمكانهم أن يوقفوا القتال ولكنهم لم يفعلوا، كانوا يقولون هذا شأن داخلي، الامريكان قالوا اصبروا التوقيت خاطئ، كانوا يدركون العواقب لانهم يقدرون الموقف ولهم استراتيجية.

والان من بقي من قيادات الاقليم يطالبون بالحل من خلال الدستور، وقد نصحننا الامريكان والاصدقاء وقالوا بان الدستور هو الحكم والحاكم للغالب والمغلوب.

انا لست بسياسي الا ان فخامة الرئيس مام جلال رحمه الله وأدخله فسيح جناحه لقننا ابجديات العلوم السياسية كي لا ننزلق.

وحسب رأي المتواضع، القيادات السياسية لا تفكر بالاستقلال بقوة السلاح، بل بالحوار والدبلوماسية والتباكي في المحافل الدولية وبعد اكمال العدة- كما يقال-.

علينا إتمام هذه الخطوات

١. وضع دستور معاصر لا يهملش المواطن، لكل حقوقه وواجباته والشعب هو السيد والمسود من خلال البرلمان.
٢. تحديد الحدود الادارية لاقليم كردستان العراق.
٣. مكافحة المرض والجهل ببناء المستشفيات والمدارس والكليات وشركات أدوية ومطابع ومستلزمات الدراسة.

٤. رفع مستوى الانتاج الزراعي والحيواني الى مستوى الاكتفاء الذاتي.

٥. بناء قوات الدفاع الوطني من البيشمركة ورجال الامن على اساس اكايمي ومؤسساتي.

٦. الاهتمام بالشباب وترجمة (خذوهم صغارا) في كل مجالات الحياة.

٧. بناء مجتمع يؤمن بسيادة القانون وتداول السلطة سلميا.

٨. التعامل مع المياه بعلمية ببناء السدود للري والكهرباء.

٩. تطوير قطاع النفط بالبحث عنه واستخراجه وتسويقه واستغلاله في الصناعات.

١٠. عدم هدر الربيع ووضع خطة استراتيجية طويلة الامد لاستغلاله.

عندما نطمئن نجد الطاقات الدبلوماسية وفي كل المحافل والعراق أولا، وليستمر الحوار سنوات الى ان تشرق الشمس.

* خير عسكري ولواء مشاة متقاعد

اقليم كردستان بعد استفتاء تقرير المصير

*فريد أسرد

الانصات المركزي : ٢٠١٨/١٠/١٥

ان التوصيف المستخدم في الماضي، قبل استفتاء تقرير المصير في ٢٥ ايلول ٢٠١٧، للتعريف باقليم كردستان العراق هو انه يشكل "شبه دولة" او "اكثر من فدرالية وأقل من دولة مستقلة". وفي السنوات الاخيرة، وبالتحديد ابتداء من عام ٢٠١٤، بعد تأزم العلاقة واعتماد الاقليم على اقتصاد نفطي مستقل، صارت العلاقة بين الاقليم وبغداد اشبه بعلاقة كونفدرالية غير معلنة رسميا. يلح هنا على الذهن سؤال مهم، وهو انه طالما كان النظام السياسي في العراق اتحاديا وطالما حدد الدستور السلطات الممنوحة للاقليم بوضوح، كيف اتاحت الفرصة لظهور اقليم "شبه مستقل" يستأثر بصلاحيات تتجاوز حدود الفدرالية".

ان الجواب على هذا السؤال مرتبط بظروف خارجة عن السيطرة في حقبة سياسية حساسة غير مستقرة دفعت العراق نحو الوقوع في تجربة الفوضى.

ان الصلاحيات التي حازها الاقليم بعد عام ٢٠٠٣ لا تشكل في جوهرها صلاحيات "ممنوحة" بحكم الدستور، بل انها كانت موجودة بحكم الامر الواقع قبل اقرارها في وثيقتي "قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية" لعام ٢٠٠٤ و نص دستور ٢٠٠٥. ان مراجعة ظروف ما بعد حرب الخليج الثانية توضح ان الاقليم ظل قائما ضمن منظومة سياسية فدرالية غير رسمية طوال الفترة الممتدة بين الاعوام ١٩٩٢-٢٠٠٤.

لقد تم الاعلان عن اختيار الفدرالية كنظام سياسي لعراق المستقبل في مؤتمر صلاح الدين في عام ١٩٩٢، وهو المؤتمر الذي حضرته اطياف المعارضة العراقية. وفي العام نفسه اقر البرلمان الكردستاني، بالاستناد على مقررات مؤتمر صلاح الدين، في ٤ تشرين الاول ١٩٩٢ اعتماد الفدرالية اساسا لتنظيم العلاقة السياسية والقانونية والادارية بين اقليم كردستان والحكومة المركزية في بغداد. يعني ذلك ان ظهور حكومة اقليم كردستان، بصفتها حكومة اقليم فدرالي، يسبق ظهور الحكومة المؤقتة في بغداد في حزيران ٢٠٠٤، بأثني عشر سنة.

فيما بعد، قدم الكرد كل الدعم للتوصل الى دستور فدرالي في العراق وشاركوا بشكل فعال في كتابته. حصل الاقليم على حقوق وصلاحيات موسعة في قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية الصادر في عام ٢٠٠٤ وانتقلت تلك الحقوق والصلاحيات بشكل تلقائي الى دستور عام ٢٠٠٥. وفي كلا الوثيقتين الرسميتين اتخذت عملية تحديد حقوق وصلاحيات الاقليم شكل توزيع الصلاحيات بين المركز والاقليم. وعلى وجه الخصوص، حصل الكرد على اعتراف رسمي باقليمهم، وعلى مصادر جديدة للدخل وحقوق تتعلق بادارة مصادر الطاقة ومشاركة فعالة في المؤسسات الاتحادية.

وفي الحين الذي اضطرت فيه بغداد الى مواجهة مشاكل متزايدة طرحتها الاوضاع غير المستقرة وظهر مجاميع مسلحة معادية للنظام الجديد ونشاط فعال لمنظمة القاعدة، وفي ظل انهيار الدولة وتفكك الجيش وتردي الخدمات العامة وتفاقم المشاكل الامنية، تغاضت بغداد عن صلاحياتها الحصرية والمشاركة في الاقليم وركزت بشكل رئيسي على مواجهة التحديات المصيرية التي فرضتها مرحلة ما بعد سقوط النظام السابق.

هكذا آلت كثير من الصلاحيات الحصرية والمشاركة للحكومة الاتحادية بشكل تلقائي الى حكومة اقليم كردستان. انفرد الاقليم بوضع مستقر آمن مكن الحكومة الاقليمية من تحسين الوضع الاقتصادي المتدهور. وشهد الاقليم نهضة

سريعة على كافة المستويات. اعتمادا على الاستقرار الامني وتحسن وضع الطبقة الوسطى والنهضة الاقتصادية وتدفع الاستثمارات ويجاد مؤسسات وتشريعات فعالة وتوفير فرص عمل واسعة، حقق الكرد مكاسب اقتصادية وسياسية غير مسبوقة. تدعمت قوة الاقليم بعلاقات دولية قوية، اقتصادية وسياسية، مع الجارتين المهمتين، ايران وتركيا. ومع توفر فرصة استثمار الثروة النفطية، بشكل احادي ودون تنسيق مع المركز، جذب الاقليم كبرى شركات النفط العالمية للاستثمار في مجال الطاقة.

في هذا الجو اكتسبت الدعوة الى تقرير المصير زخما هائلا، لاسيما بعد توجه الحكومة الى سياسة تبغي تحقيق الاستقلال الاقتصادي بالاعتماد على مبيعات النفط. ترافقت كل تلك التحولات في عام ٢٠١٤ مع واقعة هامة وهي سيطرة داعش على الموصل و اجزاء اخرى واسعة من مناطق غرب العراق و اعلانه ما عرف باسم الدولة الاسلامية في العراق والشام. وقد دفع هذا التطور المفاجئ الى تزايد التكهانات بقرب انهيار جديد للدولة في العراق وبحرب طائفية شرسة وتفكك الكيان السياسي للعراق كدولة موحدة. وفي خضم هذه الاجواء وكنتيجة لها، تمدد الاقليم نحو المناطق المتنازع عليها، فسيطرت قوات البيشمركة عليها بعد انسحاب القوات العراقية حتى لا تقع تحت سيطرة داعش.

على الرغم من ان ذلك لم يكن مخططا له، فإن هذه التطورات دفعت بالاقليم نحو الصدارة. وفي ظل مسارعة الغرب الى مواجهة تمدد داعش الذي صار يشكل خطرا على الامن العالمي، تلقى الاقليم، ضمن الخطة الدولية ضد داعش، وفي اطار العراق، دعما عسكريا ساهم بشكل جذري في الحفاظ على امن الاقليم وتعزيز القدرات العسكرية لقوات البيشمركة وكسر شوكة داعش.

ان السمعة العالمية لقوات البيشمركة باعتبارها قوات مناهضة لارهاب داعش، جعلت الكرد جزءا من التحالف الدولي ضد داعش. يعد هذا اكبر انخراط للكرد، في العراق وسوريا، في السياسة الدولية. هكذا، توفرت الشروط المطلوبة، من وجهة نظر النخبة السياسية الحاكمة في الاقليم، لانجاز تقرير المصير. ان طريقة التفكير هذه، مزجت بين القراءة الخاطئة لحجم الرفض الدولي والاقليمي لاستفتاء تقرير المصير وبين التسرع والتصلب والمجازفة وعدم الاستناد على وقائع حقيقية.

البنية التحتية للاستفتاء

اعتمد الاقليم قبل الاستفتاء على ثلاث مصادر للدخل تتمثل اولا، في حصوله سنويا على نسبة ١٧٪ من الميزانية العامة للدولة بموجب توافق مع حكومة اباد علاوي في عام ٢٠٠٤، وثانيا، ايرادات اربعة معابر حدودية، واحدة مع تركيا وثلاثة مع ايران.

طوال اثني عشر عاما، ابتداء من تشكيل حكومة الاقليم في عام ١٩٩٢ حتى التوافق مع حكومة علاوي، استخدمت حكومة الاقليم ايرادات هذه المعابر لتأمين المتطلبات الداخلية. وفي عام ٢٠٠٧ سن برلمان الاقليم قانونا منح حكومة الاقليم صلاحية ادارة النفط.

وعلى الرغم من ابرام عدد كبير من العقود النفطية، فانها ظلت سرية ولم تنشر الا في ايلول ٢٠١١ واتضح انها في مجملها عقود مشاركة الانتاج وليس عقود خدمات التقنية مثلما هو معمول به في العراق. تحولت هذه العقود الى نقطة خلافية بين الاقليم وبغداد. اضيفت هذه العقود في المرحلة الاولى قيمة اكبر على دور الاقليم كمركز مهم على خريطة الطاقة العالمية وساهمت في ربط مصلحة الاقليم بمصالح الدول العظمى من خلال الشركات النفطية. وفي النهاية، فإن ايرادات النفط شكلت المصدر الثالث لدخل حكومة الاقليم.

تفاقت الخلافات بين الاقليم والمركز بسبب تلك العقود وهدد رئيس الاقليم مسعود بارزاني في لقاء مع قناة الحرة الفضائية بالانسحاب من حكومة المالكي اذا تم رفض تلك العقود. ومع ان ذلك التهديد لم ينفذ، الا انه يشكل دليلا على مدى اهمية الملف النفطي بالنسبة للجانبين، كما انه لا يمكن قطعا اهمال الطابع السياسي للعقود المبرمة.

على الصعيد السياسي، حظيت نظرية "الاستقلال الاقتصادي" باهتمام بالغ في الشارع ودعمت بشكل متزايد النزعة القومية المتنامية، التواقفة الى "الاستقلال السياسي" وجرى طرح "الاستقلال الاقتصادي" كبوابة نحو الاستقلال السياسي. في عام ٢٠١٣ لجأ الحزب الديمقراطي الكردستاني خلال الانتخابات التشريعية الى استخدام ورقة "الاستقلال" لكسب اصوات الناخبين ووعد مواطنيه بدعم سياسة "الاستقلال الاقتصادي" وبحصة لكل مواطن من مبيعات النفط. ومن الواضح ان ثلوث النفط والانتخابات والاستقلال قد حقق النتائج المرجوة. حصل الديمقراطي في تلك الانتخابات على ٣٨ مقعد من اصل ١١١ مقعد في برلمان الاقليم، ما يعني انه حصل على ٣٤٪ من مجموع الاصوات، ما جعله في الصدارة وبروزه كأكبر حزب في الساحة السياسية على الرغم من انه لم يحقق الاغلبية المطلقة.

مع اقتراب معركة الموصل من الحسم العسكري، تسارعت الخطى في الاقليم لطرح موضوع الاستفتاء. تقرر كل شيء على عجل ودون مشاوراة المركز، مع الاستهانة برفض دول الجوار والمجتمع الدولي ومجلس الامن الدولي. جرى الترويج لنظرية تقرير المصير بمعناها "المطلق" وبشكل تجريدي ما جعل "الحق" الشرعي في الاستقلال في مواجهة ساخنة مع "مصالح" الجوار و "عدم تفهم" المجتمع الدولي لضرورة الخطوة الكردية. وفي الاسبوعين الذين سبقا الاستفتاء، اهملت النخبة السياسية المؤيدة للاستفتاء كل جهود الوساطة الدولية التي كانت كافية لمنع تعرض الاقليم لانتكاسة سياسية وعسكرية.

اقليم ما بعد الاستفتاء

يشكل اخفاق الاستفتاء في حد ذاته تجربة مكلفة وانكماشاً لدور الاقليم، ولكن ليس على وجه الاطلاق. عملياً، فإن هذا الاخفاق ستكون له تداعيات سيئة ستجعل الاقليم يفقد الكثير من امتيازاته ومصادر دخله وقوته السياسية. فقبل كل شيء تعرض الاقليم لهزيمة مرة على الصعيد العسكري وحققت القوات العراقية المشتركة كل اهدافها العسكرية وفق الخطط الموضوعة في وقت قياسي. فبعد ثلاث معارك كبيرة، تبين بشكل لا يحتمل التأويل ان ميزان القوى ليس في صالح الاقليم. سيطرت القوات العراقية على كركوك و طوزخورماتو و آلتون كوبري وحسمت المعركة بسرعة. في المحصلة، دخلت القوات العراقية لاحقاً بقية المناطق الاخرى المتنازع عليها اما وفق اتفاقيات ميدانية، مثلما حصل في المناطق الواقعة شرق نهر ديالو و اما بعد انسحاب شامل وفوري لقوات البيشمركة دون اشتباكات مثلما حصل في المناطق الواقعة غرب و شمال غرب الموصل. تراجعت قوات البيشمركة حتى الخط الازرق الذي يشكل حتى عام ٢٠٠٣، قبل سقوط النظام السابق، حدود الاقليم.

انعكس وقع الهزيمة العسكرية سلبي على الاقليم وحدثت موجات نزوح جماعي نحو السليمانية واربيل وساد العاصمة اربيل هلع شديد من احتمال اجتياح عراقي.

على المستوى السياسي تنحى بارزاني، الذي قاد حملة استفتاء تقرير المصير، عن منصبه في ٢٩ تشرين الاول، بعد ٣٤ يوم من الاستفتاء و ١٣ يوم من سيطرة القوات العراقية على كركوك، وتقاسمت السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية صلاحياته. قد يكون في هذا التصرف شيء من العقلانية لانه يمكن ان يتيح الفرصة لتهدئة الوضع. واذا كان تنحيه عن منصبه قد اتخذ شكل توزيع صلاحيات الرئيس على السلطات الثلاث، فذلك لأن بارزاني لم يكن سوى رئيس منتهية ولايته ولم يكن باستطاعته تقديم استقالته بموجب القوانين. يكتسب هذا الحدث في حد ذاته اهمية بالغة وهو يعد احد اكبر تداعيات اخفاق الاستفتاء، كما يمكن ان ينظر اليه باعتباره دليلاً صارخاً على ان مصير بارزاني السياسي قد ارتهن منذ البداية بنتيجة الاستفتاء. تكمن اهمية الحدث في انه ينهي جدلاً استمر لمدة سنتين حول عدم جواز بقائه في السلطة بسبب انتهاء فترة ولايته. كما ان توزيع صلاحياته على السلطات الثلاث، عرقل انتخاب رئيس جديد للاقليم. يثير هذا الاجراء تساؤلاً حول مصير النظام السياسي شبه

الرئاسي المعمول به في الاقليم. طوال السنوات الاثني عشر الماضية، اثار هذا النظام، بصلاحياته الواسعة الممنوحة للرئيس، انقساماً كبيراً داخل المجتمع انعكس سلباً على العلاقة بين الاحزاب السياسية. وفي عام ٢٠١٥ طالبت الاحزاب السياسية الاربع الكبرى، الاتحاد الوطني الكردستاني وحركة التغيير والجماعة الاسلامية والاتحاد الاسلامي، بالغاء النظام شبه الرئاسي وتحويله الى نظام برلماني ينتخب فيه الرئيس داخل البرلمان وليس خارجه. يتيح تنحي بارزاني المجال لتعزيز الجهود للعمل بالنظام البرلماني على نفس النمط المعمول به في العراق او حسب نمط قريب منه.

وبقدر تعلق الامر بالمناطق المتنازع عليها، فإن الوضع الدستوري لهذه المناطق سيظل خاضعاً للمادة ١٤٠ من الدستور. ومن المهم للطرفين، حتى يستتب السلام وتزول اسباب التنزع، ان يتم التوصل بأسرع وقت ممكن الى حلول مرضية. وليس ثمة اي شك في عزم الكرد واصرارهم على حل هذه المشكلة. ويمكن ان يتفق الطرفان على ادارة مشتركة للمناطق ريثما يتم حسم الملف بأكمله وفق خطة عمل واضحة. يخلق انهاء ملف المناطق المتنازع عليها المناخ السايكولوجي الذي يصبح فيه ممكناً انشاء اساس جديدة للتعاون، كما ان من شأن ذلك ان ينهي صراعاً عمره مئة عام تقريبا حول حدود المناطق الكردية والعربية في العراق، كما ان من شأن ذلك ايضا ان يقلل من تأثير الاحساس الكردي بخيبة الامل بعد الهزيمة العسكرية.

بعد اخفاق الاستفتاء، اكد رئيس وزراء حكومة الاقليم اكثر من مرة استعداد حكومته للدخول في مفاوضات مع بغداد "وفق الدستور" لانهاء الاشكاليات القائمة بين الجانبين. ولا ريب ان اعراب المسؤولين الكبار في الاقليم عن التزامهم بالدستور خطوة ايجابية، على الرغم من تأخرها. بالمقارنة، فقد ظل المسؤولون الحكوميون والحزبيون في الاقليم يتجنبون لفترة طويلة الاشارة الى الدستور كمرجع يمكن الاستناد عليه لحل المشاكل. وحتى في ١٥ تشرين الاول، عندما عقدت القيادة السياسية الكردستانية العليا آخر اجتماع لها في بلدة دوكان قبل اندلاع المعارك، تجنب البيان الختامي للاجتماع استخدام تعبير "في اطار الدستور" واستبدله بتعبير اقل تأثيراً وهو في "اطار المباديء الدستورية". وكان استخدام تلك الصيغة لتجنب الحرب اقصى "مرونة" ابداهها القادة السياسيون. اما الان فالوضع يختلف. فالتأكيدات المستمرة على حل المشاكل "وفق الدستور" من جانب المسؤولين الحكوميين في الاقليم يسهم في طمأنة بغداد بأن كردستان ما بعد الاستفتاء اكثر استعداداً للوفاء بالتزاماتها حسبما يمليه عليها الدستور.

تكمن المشكلة، بالنسبة للاقليم، في ان بغداد اصبحت تتشدد في مطالباتها الدستورية ولا تلتزم بتحديد موعد للبدء بالمفاوضات. يعي الاقليم ان التزامه بالدستور سيسلبه الكثير من امتيازاته، ومع ذلك فليس ثمة خيار آخر غير الدستور للتوصل الى تفاهم. في السنوات الماضية لم تجهد بغداد كثيراً في ممارسة ضغوط فعلية على الاقليم لارغامه على التقيد الكامل بالدستور لاسباب تتعلق بانشغالها بمشاكلها في مجالات الامن والصراع الطائفي. اما الان فإن الاستراتيجية السياسية، المدعومة بتهديدات عسكرية، التي تنتهجها حكومة العبادي تقوم على اساس التنفيذ الحرفي الصارم للدستور وهي ترى في فرض السلطة الاتحادية على كل المناطق بحسب الدستور امراً لا بد منه.

هنا يتعلق الامر بمواضيع محددة، في مقدمتها موضوع المعابر الحدودية. يتحكم الاقليم بأربعة معابر حدودية. وينظم الدستور كيفية التعامل مع المعابر الحدودية في مادتين. فالفقرة الثالثة من المادة ١١٠ تمنح السلطات الاتحادية اختصاص رسم السياسة المالية والكمركية وتنظيم السياسة التجارية عبر الحدود. اما المادة ١١٤ فتجعل "ادارة الكمارك" اختصاصاً مشتركاً بين السلطات الاتحادية والاقليمية. يتبين من ذلك انه لو جرى التطبيق الحرفي للمادتين، فإن الاقليم سيفقد جزءاً من احد اهم مصادر دخله وهي ايرادات الكمارك التي يجب ان تذهب غالبيتها الى بغداد. عملياً، يعني ذلك امكانية ان يفقد الاقليم سيطرته على الحدود والتجارة الخارجية، كلياً او جزئياً. يشكل ذلك مدعاة قلق شديد للاقليم. تعي بغداد حساسية هذا الملف بالنسبة للاقليم، لكن هذا الموضوع بقدر ما يوليه الاقليم اهمية بالغة، فإن بغداد ايضا تعطيه نفس القدر من الاهمية. يشكل الموضوع احد المحاور الاساسية التي سيتم التفاوض بشأنها في المفاوضات. واقصى ما يمكن ان يسعى اليه وفد الاقليم المفاوض هو الالتقاء مع مفاوضيه على نقطة توافق وسطية.

وتضغط بغداد كذلك على الاقليم للتوقف عن تصدير النفط دون تنسيق مع المركز. وقد حاولت وزارة الموارد الطبيعية في الاقليم تقديم عروض لتفادي الخسائر الكبرى لكن بغداد رفضت كل تلك العروض. مع انه لا يمكن انكار ان سياسة الاستقلال الاقتصادي التي انتهجتها حكومة الاقليم لم تعد مجدية، فأن التراجع السريع عن هذه السياسة ليس بالسهولة التي تتصورها بغداد. تدرك حكومة الاقليم ان موضوع النفط، بالطريقة التي ادير بها في الماضي، صار عبئا ثقيلا لأن عقود المشاركة المبرمة مع شركات النفط العالمية تكبل الحكومة، كما ان الادارة السيئة لملف النفط في السنوات الماضية والانهيال المفاجيء لاسعار النفط في السوق العالمية والشكوك التي تحوم حول شفافية العقود ومصير الإيرادات المستحصلة، يجعل ملف النفط شائكا الى اقصى حد. وقد تزامنت عودة القوات العراقية الى كركوك مع سيطرتها على حقلي آفانا وباي حسن النفطيين، وهما حقلان ظلت وزارة الموارد الطبيعية في الاقليم تستثمرهما دون تنسيق مع وزارة النفط الاتحادية لأكثر من عام وتصدر منهما كميات كبيرة من النفط الى الخارج. وفي فقدان هذين الحقلين ضرر كبير لخطط تصدير النفط وخسارة لا تعوض.

ان التجربة الفاشلة لاستثمار النفط في الاقليم تجعل السياسة النفطية المتبعة في السنوات الماضية مجرد جهد ضائع. هذه السياسة لم تعد بالفائدة على الاقليم لأنها لم تحقق المطلوب منها، وهو توفير مورد دخل يستجيب لمتطلبات الاقليم المالية والاقتصادية، بل على العكس من ذلك تسبب في افلاس غير معلن للحكومة. يتضح ذلك من تراكم الديون على الحكومة وتوقف الخدمات العامة وعدم قدرة الحكومة على صرف رواتب موظفيها. وفي ظل ترزغ الثقة بحل قريب للامرة المالية، يكتسب التوصل الى مخرج مع الحكومة الاتحادية اهمية بالغة.

ان تقلص واردات الاقليم من مبيعات النفط وتداعيات الازمة المالية تحت الاقليم على ابداء مرونة في التعامل مع شروط الحكومة الاتحادية فيما يتعلق بملف النفط والغاز. هذا الحل، الذي لا يبدو مثاليا في نظر الاقليم، ليس فقط يبدد مساعي الاقليم لتجنب الوقوع تحت هيمنة المركز، بل كذلك يهدد بفقدانه قوته الدبلوماسية الخارجية، المقامة اساسا على مبيعات النفط بسعر ارخص وعقود المشاركة. تكمن المشكلة في انه ليس هناك وضوح في كيفية التعامل مع العقود المبرمة وليست هناك آليات واضحة لتسليم الحكومة الاتحادية ملف النفط من الاقليم او التشارك في ادارته. لكن هذه التفاصيل يمكن ان تترك للمفاوضات. تطالب بغداد كذلك بالسيطرة على مطارات الاقليم، الامر الذي يقلص من واردات الاقليم المالية ويمكن ان يضع عراقيل امام تحركاته الدبلوماسية الخارجية.

في مثل هذا الجو ترتدي تصرفات بغداد شكل ضغوط متسارعة في اطار استغلال فاضح لتفاقم الازمة المالية في الاقليم. وفي كل الاحوال لا تكتفي بغداد بكل هذه الضغوط، فهي تفكر في وسائل تجعلها قادرة على دفع الاقليم بقبول ربط قواته المسلحة او جزء منها بوزارة الدفاع الاتحادية، كما انها ابدت تحفظاتها على وجود هيئات دبلوماسية للاقليم في الخارج. واعتبرت وجودها لا ينسجم مع نص الفقرة الرابعة من المادة ١٢١ التي تمنح الاقاليم والمحافظات حق تأسيس مكاتب دبلوماسية في السفارات، وليس خارجها، بتنسيق مع وزارة الخارجية لأدارة الشؤون الثقافية والاجتماعية والانمائية.

في السنوات التي تلت تأزم العلاقة بين حكومة الاقليم والحكومة الاتحادية، تجنبت حكومة الاقليم ارسال ممثلين الى بغداد للمشاركة في وضع الميزانية السنوية للدولة لتفادي موضوع تسليم النفط مقابل تخصيص نسبة ١٧٪ من الميزانية للاقليم. لكن الاستمرار على هذا التصرف لم يعد مجديا ولا يستقيم مع اوضاع ما بعد الاستفتاء. لقد استنكرت حكومة الاقليم اقدام حكومة العبادي على وضع ميزانية عام ٢٠١٨ بشكل احادي ونددت بتخفيض حصة الاقليم من ١٧٪ الى ١٢,٦٪. وفي آخر تصريح له حول هذا الموضوع، قدم رئيس حكومة الاقليم نيجيرفان بارزاني عرضا ينم عن عمق الازمة المالية في الاقليم، معلنا بكل وضوح في ٦ تشرين الثاني استعداد حكومته لتسليم الملف النفطي بكل تفاصيله الى بغداد مقابل الابقاء على حصة ١٧٪ من الميزانية الاتحادية للاقليم.

ان المعركة المقبلة بين حكومة الاقليم والحكومة الاتحادية ستكون في بغداد، لكن هذه المعركة ستكون معركة سياسية وستجري على مائدة المفاوضات. يرغب الاقليم في مفاوضات بناء تعيد بناء العلاقة على اساس الدستور وفيها سيعرف الاقليم حدود صلاحياته، كما ان بغداد ستسعى الى اعادة تنظيم العلاقة مع الاقليم على اساس بنيات جديدة يلتزم بها الاقليم ويتكيف معها. قد يكون في ذلك اضعاف لمركز الاقليم السياسي لكنه سيمنح الكرد فرصة لتجريب ديناميات جديدة للاستمرار وتشكيل مركز ثقل في العملية السياسية بالاستناد على آليات اكثر اعتدالا.

الكرد لن يعودوا الى المربع الاول

على الرغم من خسارة الكثير من الامتيازات، فإن الجانب الحيوي من المسألة هو ان الكرد لن يعودوا الى المربع الاول مثلما حدث في عام ١٩٧٥ عند انهيار الثورة الكردية بعد اتفاقية الجزائر بين العراق وايران. للتفوق العراقي في مواجهته مع كردستان حدود لا يمكن تجاوزها، وهي حدود ترتدي طابعا دستوريا ومؤسسة على التزامات يؤدي الاخلال بها الى عودة العراق الى زمن النزاعات المسلحة.

مثلما يجد الكرد انفسهم بحاجة الى توافق مع بغداد لأنهاء الخلافات، فإن بغداد نفسها بحاجة الى حقبة طويلة من الوئام والسلام بعد القضاء على داعش. يعني ذلك ان هناك مصلحة مشتركة بين الكرد وبغداد للتوصل الى تفاهم طويل الامد.

ان الاقليم بحاجة الى تعاون بغداد معه للمساعدة لتخفيف اعباء الديون عن كاهله. والظروف الحالية السائدة في الاقليم تدفع باتجاه ابداء استجابة اكبر للتعامل مع عروض بغداد. لكن على بغداد ان تسهل امكانية التوصل الى تفاهات مقبولة حتى يكون بالامكان اشاعة الثقة والنية الحسنة وحتى يكون في مقدور الجانبين الانصراف الى معالجة المشاكل.

ليس هناك اسباب تدعو الى الاعتقاد بأن اخفاق الاستفتاء يمكن ان يتسبب في تراجع كبير للدور الكردي في المؤسسات الاتحادية وفي المشاركة في الحكومة الاتحادية. ولا يشترط ان يرتبط هذا التراجع بأخفاق الاستفتاء بشكل مباشر. ففي السنوات الاخيرة انحسر الدور الكردي في السياسة العامة للدولة لأسباب اخرى لا علاقة لها بالاستفتاء، في مقدمتها اختفاء شخصيات كردية فاعلة، على رأسها الرئيس جلال طالباني، من المشهد السياسي، كما يرتبط هذا التراجع بتورط بعض السياسيين المتنفذين الكرد في شبكات فساد.

يملك الكرد ثقلا انتخابيا واضحا في النظام الانتخابي العراقي وهذه الميزة لا يستطيع احد سلبها منهم. تسيطر الكتل الكردية في مجلس النواب العراقي على نسبة قريبة من ٢٠٪ من المقاعد. وفي الماضي افلحت الكتل الكردية في ترسيخ تأثيرها على قرارات مجلس النواب وليس هنالك شكوك في انحسار دورها في المستقبل. وربما يتعاظم الدور الكردي في مجلس النواب اذا تولى كردي رئاسة المجلس.

واذا كان صعبا على الكرد ممارسة دورهم الريادي بالدرجة التي مارسوها في بداية تشكيل النظام السياسي بعد عام ٢٠٠٣، فإنه لن يكون صعبا عليهم مواصلة دورهم وفق ديناميات جديدة للاحتفاظ بمكاسبهم وخدمة الدولة. يحظى الدور الكردي في النظام السياسي العراقي بأهمية بالغة لأن بإمكان الكرد تعزيز التوازن الطائفي في العراق. تبرز أهمية هذا الدور عند النظر الى المسألة من زاوية ان عدم اختلال هذا التوازن يشكل جوهر الاستقرار في بلد مثل العراق يضم مجتمعات اثنية مختلفة وشهد في الماضي صراعات محتدمة.

ان تداعيات اخفاق الاستفتاء لن تكون هينة. ويدفع الكرد الآن، بعد اخفاق الاستفتاء، ثمن اخطاء الماضي. وهذا يجعلهم غير قادرين على استخدام نفس الديناميات التي استخدموها في مرحلة ما قبل الاستفتاء. فعزوف النخبة السياسية الحاكمة عن استخدام الايرادات المالية الضخمة، المستحصلة من الكمارك ومبيعات النفط، لبناء بنية

تحتية واقتصاد قوي، جعل الاقليم فاقد القدرة على مواجهة احتمالات غلق الحدود وفرض اي حصار اقتصادي. وبسبب نقص الخبرة السياسية في مجال ادارة الدولة وضعف الرؤية الاستراتيجية الخلاقة، ظهر اقتصاد غير متوازن في الاقليم افقد البنية الاجتماعية-الاقتصادية القدرة على انشاء علاقة عضوية بين الدخل وكفاءة الانتاج. واذا اراد الاقليم الحصول على بنية تحتية لاقتصاد فعال فأن عليه الاعتماد على اقتصاد سوق حقيقي بديناميات جديدة وضمانات قانونية وتفعيل ديناميات من شأنها ان تعزز العلاقة الاقتصادية شبه المقطوعة بين الاقليم وباقي المناطق العراقية الاخرى.

ولكن لا يمكن الفصل بين اقتصاد السوق وبين الديمقراطية. وليس بالامكان تعزيز هذه الديناميات الجديدة دون حل اشكاليات النظام السياسي في الاقليم وسد ثغراته. ويتطلب الوضع حسم احد اكبر مشاكل الاقليم السياسية والتي ادى الاخفاق في التوصل الى توافق بشأنها الى اثار ضارة بالعلاقات الاجتماعية والسياسية في الاقليم، وفي صدارة تلك المشاكل مشكلة عدم وجود دستور في الاقليم. يفرض الدستور العراقي في المادة ١٢٠ على الاقليم وضع دستور يحدد هيكلية المؤسسات وصلاحياتها وآليات ممارسة الصلاحيات، ولا يشترط في ذلك سوى عدم تعارض مواده مع الدستور الاتحادي.

يعيش الاقليم في هذا الظرف المرحلة الاخيرة من عصر الزعامات الكاريزمية. وهذا في حد ذاته فرصة تاريخية لبروز قيادات سياسية جديدة اكثر ارتباطا بالتحديث واقل التزاما بثقافة الماضي الثوري واكثر استعدادا للاندماج والتكيف مع الظروف المستجدة وأوفر حظا في التصميم على الالتزام بالاعتدال وتجنب المجازفات السياسية.

تحتاج المسألة الكردية في العراق الى ديناميات جديدة للتكيف مع ظروف ما بعد الاستفتاء. وعلى الاغلب فأن تداعيات اخفاق الاستفتاء ستظل، طوال الخمسين سنة القادمة، فاعلة في تأثيرها على مسار المسألة الكردية نحو تقرير المصير. واذا توصل العراقيون الى تحقيق نموذج ناجح للاندماج السياسي والاقتصادي وتشكيل ديمقراطية متطورة وتوفر سياسة ناجحة عابرة للأثنيات، فأن اطروحة "الدولة القومية" بين الكرد قد تتعرض للتصدع، في حين يمكن ان يكتسب الوعي القومي الكردي مظاهر جديدة مختلفة. ينبغي هنا الاشارة الى ان المشروع القومي الكلاسيكي الكردي لم يعد مجديا وان احد اكبر مثالبه هو انه يعاني من خلل بنيوي في توظيف المظلومية لتبرير كل سلوك. يتطلب ذلك تحديث المشروع القومي الكردي على اسس جديدة، بينها المصلحة والديمقراطية والتنمية.

لقد ظل نموذج كردستان العراق طوال السنين الماضية مصدر الهام للكرد في الدول الاخرى. ومن الطبيعي ان يخف تأثير هذا النموذج على كرد الجوار اذا فقد الاقليم الكثير من قوته السياسية، لكن ليس هناك ما يدعو الى الظن ان تراجع دور الاقليم يمكن ان يصيب كرد الجوار بالاحباط، لأن الاقليم يمكن ان يظل داعما للكفاح السلمي لكرد الجوار وهو بالتأكيد يتعاطف مع كفاحهم من اجل استحصال حقوقهم القومية، كما انه سيظل محتفظا بتأثيره الثقافي والادبي، ويمكن كذلك ان يساهم في وساطات لتقريب وجهات النظر بين كرد الجوار وحكوماتهم. وفي كل الاحوال، فأن الاقليم لا يشكل عاملا حاسما في كفاح كرد الجوار، لأن المسألة الكردية في الجوار لها اسبابها الموضوعية وترتبط بسعي الكرد لاستحصال حقوقهم واعادة تنظيم علاقتهم بحكوماتهم على اسس جديدة. وهذه العوامل لا دخل للاقليم فيها، لكن لا يمكن انكار ان كرد الجوار سيظلوا محظوظين بوجود اقليم كردستان العراق بجوارهم.

وثمة نقطة يجب التنبيه لها. ان الرفض الغربي لفكرة كردستان مستقلة لا يعني تخلي الغرب بالكامل عن اقليم كردستان. وفي سياق الاوضاع المتقلبة في الشرق الاوسط واستمرار حالة عدم الاستقرار فيها، لا يرغب الغرب في حشر اقليم كردستان في زاوية ضيقة الى الحد الذي يكون فيه الاقليم مسلوب الارادة بالكامل.

لقد تعلم الغرب من تقلبات الشرق الاوسط ان الكرد يمكن ان يكونوا جديرين بالثقة وان اضعافهم بصورة مبالغ فيها لا يشكل مصلحة غربية.

إستحقاقات مرحلة ما بعد الإستفتاء

*د. عبداللطيف جمال رشيد

موقع الكاتب: ٢٠١٨/١٠/١٥

تجاوزنا مرحلة الاستفتاء وأصبحت وراء ظهورنا، ودخلنا في فترة الانتخابات التشريعية المزمع عقدها في آيار القادم، وهي مرحلة تفرض علينا جميعا التفكير والسعي الحثيث لايجاد علاقات متوازنة بين مختلف أطراف الشعب العراقي، خصوصا بعد مختلف التداعيات التي شهدها إقليم كردستان وعلى جميع الأصعدة بعد يوم ٢٥ أيلول الماضي.

صحيح أن الإستفتاء هو حق مشروع للشعب الكردي كما لغيره من الشعوب، وكان مؤيِّداً من قبل الجماهير الكردية، ولكن المشكلة كانت تكمن في الآليات والظروف الموضوعية التي كان ينبغي أن تتوفر لإتمامه، وقد نبهنا إلى هذا الأمر المهم في مقال سابق نشرناه قبل إجرائه بنحو شهرين وقلنا في حينه "لا ينبغي إضاعة فرصة تاريخية أخرى بدون أخذ الأسباب الضامنة للوصول الى ما يتمناه الشعب الكردي منذ أمدٍ بعيدٍ لمجرد تحقيق أمجاد حزبية أو طموحات شخصية لفرد أو مجموعة على حساب شعب كردستان وحلمه المشروع". ولكن حصل الذي حصل، وأدت القرارات الفردية لبعض القوى السياسية الى ما نحن عليه اليوم من ضياع شبه تام لحقوق شعب كردستان وتراجع الثقل الكردي في الساحة العراقية. وأشرنا في مرّاتٍ سابقة كذلك الى أن هذه الحقوق هي مستغلّة من قبل أطراف في حكومة الاقليم وبعض الاحزاب السياسية ولم يتنعم بها الشعب الكردي كما ينبغي.

وللأسف الشديد ما زالت نفس هذه الاطراف تعمل على أن تبقى كثير من الأمور معلقةً مثل واردات النفط وانعدام الشفافية والتنصّل من تنفيذ المادة ١٤٠ الدستورية وعدم انتخاب مجلس محافظة لكركوك لسنوات عديدة واستغلال ظروف المدينة من قبل بعض الشخصيات السياسية، وقطع الرواتب وسحب أموال التجار والمصارف المحلية والخارجية، فضلاً عن تقييد حرية القضاء والصحافة والهجوم على الاعلاميين والشخصيات التي تنادي بالشفافية.. كل هذا أدى الى ضغط اقتصادي واجتماعي ونفسي كبير على الشعب الكردي وأساءت الى سمعة الإقليم. يقع اللوم على جميع الأطراف السياسية سواء في الإقليم أو في العراق "لإفساحهم المجال لكثير من الشخصيات في القيام بالأعمال غير القانونية وترك المجال لهم كل هذه المدة الطويلة. وقد كان الأولى بالحكومة الاتحادية "المركزية" اتخاذ الاجراءات التي من شأنها أن تردع الفاسدين وسالبي حقوق الناس، ولكن الوجوه بقت هي نفسها، والأمور بقت بيد نفس الأشخاص المسببين لهذه الفوضى العارمة.

كان من المفترض بعد انتهاء مرحلة الاستفتاء أن يكون تجاوب الحكومة الاتحادية مع مطالبات الناس المشروعة بجدية أكبر وبوتيرة أكثر سرعة، تتناسب مع ما يمرّ به الشعب الذي قطعت الرواتب عن معظمه ومنذ شهور عديدة، وما سببه ذلك من معاناة حقيقية لشرائح كبيرة من المجتمع، خصوصاً وأن ذريعة "الإنفصال" قد انتهت، وأصبحنا في وقت يحتم على أصحاب القرار التفكير بجدية أكبر في إستحقاقات هذه المرحلة التاريخية المهمة في شكل ونوع العلاقة بين الحكومة الاتحادية والإقليم.

نحن اليوم فعلاً في مرحلة أسوأ مما كنا نتوقعه، وقوائم الإنتخابات بشكلها الحالي لا تؤشّر على تفاؤل مرجو في المستقبل، وخاصة في إقليم كردستان وكركوك، وقد بدأت الصراعات الشخصية والمادية داخل الأحزاب الكردية والمسؤولين الحكوميين. وسيكون المستقبل أكثر سوءاً إذا ما لم يتم محاسبة الفاسدين وبكل وضوح، لا أن يترك الفاسدون ليكونوا هم من يحاسب الفاسدين! يجب أن يتم إفران قيادات مسؤولة جديدة ونظيفة من خلال عقد مؤتمرات للأحزاب وهذه مهمة وطنية ملحة وضرورية، وبغير هذا ستكون الأمور أخطر وأصعب على الشعب الكردي. ويجب على الحكومة الاتحادية أن تقوم بالدفاع عن حقوق العراقيين جميعاً والكرد منهم، واحترام هذه الحقوق حسب الدستور. وإذا تطلب الأمر إجراء بعض التعديلات على الدستور من أجل توطيد التوافق الوطني بين العراقيين، فليكن. يجب عدم استغلال أخطاء المسؤولين لمعاينة الشعب الكردي، وإنهاء الحصار على الجماهير في إقليم كردستان ودفع رواتب الموظفين خصوصاً بعد انتهاء الحرب مع داعش وانتعاش أسعار النفط مما لا يبقى معه أي مبرر لاستمرار مثل هكذا سياسات.

إن العمل الوطني الحقيقي هو الضامن الأكيد لحقوق العراقيين جميعاً دون تمييز، وهو ما يجعلنا نؤكد ضرورة قيام الحكومة الاتحادية والبرلمان بالعمل على النقاط التالية - وسواها كثير- التي تشكل في رأينا اللبنة الأساسية في بناء مشروع وطني يسهم في توطيد دولة المؤسسات التي نطمح اليها جميعاً، دون أن تقصي أحداً أو تضيّع حقوق أي من مكونات الشعب العراقي:

- وضع خطة فنية جدية لتشكيل جيش عراقي وطني حسب معايير الكفاءة والمهنية والنزاهة" يعمل على حماية أمن العراق في كافة أنحاء.

- تشريع قانون تفصيلي للنفط والغاز (Hydrocarbon) يوضع من قبل متخصصين لمصلحة الشعب العراقي وحسب الدستور، وإناطة عمل المؤسسات النفطية بيد ذوي الإختصاصات الفنية والإقتصادية حصراً وعدم ترك القرارات الخاصة بهذا الحقل المهم للأحزاب السياسية التي دائماً ما يستغلونها لمصالحهم الفئوية.

- الشروع بتقوية المؤسسات الحكومية والاعتماد على النزاهة والكفاءات والحد من سطوة الاحزاب السياسية على مقدرات الدولة، ومحاربة الفساد الذي يجب أن يتحول من مرحلة الشعارات الى مرحلة التنفيذ الفعلي وعلى مختلف الأصعدة بدءاً من سوء الأداء الى الإستغلال الوظيفي وليس انتهاءً بهدر أموال الشعب.

- العمل على ان تكون الانتخابات القادمة شفافة وأن يتم فسح المجال أمام القدرات الكفوءة والمخلصة لتحمل المسؤولية في بناء البلد، وهنا نستغرب عدم تقديم أي من الاطراف السياسية برنامجها الإنتخابي، كما أننا نلاحظ الدفع بالشخصيات المحسوبة على بعض القيادات أو الاحزاب فقط لملء الفراغ وليس لمصلحة البلد.

لن تتمكن حكومة الاقليم بوضعها الحالي من القيام بدورها كسلطة قانونية أو فعلية" بسبب سيطرة الحزب الديمقراطي الكردستاني عليها. وقيام بعض الاحزاب المشاركة في الحكومة بسحب يد وزرائها من الإئتلاف. وكذلك عدم حضور معظم الوزراء في مكاتبتهم لمباشرة مهامهم. وتفيد بعض المعلومات بأن هناك وزراء ممن تسنموا حقائب حساسة ليسوا موجودين لا في أربيل ولا في بغداد ولفترات طويلة.

يحدث هذا في ظل أجواء من (التخادم السياسي) بين المتطرفين الحزبيين في السلطتين، ببغداد وأربيل. فكل منهما يفكر بأن المزيد من التشدد ضد الطرف الآخر يساعده ويستفيد منه انتخابياً، وبهذا فإن المتطرفين يخدمون بعضهم البعض على حساب معاناة الملايين من الكرد، وعلى حساب البناء الوطني للسلطة في العراق.

١٦ أكتوبر خيانة أم إعادة توازن لميزان مختل؟

*شيرزاد شيخاني

أيلاف: ٢٠١٨/١٠/١٥

يتردد وصف " الخيانة " في وسائل الإعلام التابعة لحزب مسعود بارزاني بشكل يومي، بل في كل ساعة ودقيقة تجاه ما حدث يوم ١٦ أكتوبر من العام الماضي، خاصة بعد أن أطلق بارزاني هذا الوصف على ما حدث في كركوك والمناطق المتنازعة، ومنذ ذلك الحين تردد قيادات وأعضاء هذا الحزب كالببغاء وصم بعض أطراف الاتحاد الوطني بالخيانة. فماذا حدث، ولماذا حدث، ومن هم المسؤولون عما حدث؟.

حين أراد مسعود بارزاني أن ينصب نفسه دكتاتورا على إقليم كردستان عبر العزف على الوتر القومي بالإستقلال وإنشاء دولة كردية، وإتخذ قرارا أحاديا بإجراء إستفتاء الانفصال عن العراق، تدخلت قوى عديدة محلية ودولية لإثناؤه عن هذه الفكرة، وإنبرى عشرات الكتاب والمثقفين لإبداء النصح لبارزاني من خطورة هذا القرار وتداعياته على الشعب الكردي، ولكن للأسف لم يستمع بارزاني الى كل هذه المناشدات بما فيها دعوة الولايات المتحدة عبر رسالة وزير خارجيتها لتأجيل الإستفتاء، عاند وكابر وواصل طريقه المحفوف بالمخاطر في محاولة منه لتنصيب نفسه قائدا ورمزا قوميا للشعب الكردي.

بالمقابل كانت الحكومة الاتحادية التي خرجت منتصرة في حربها ضد داعش وتمكنت من تحرير الموصل، تستعد بدورها لاستعادة السيطرة على المناطق المتنازعة وإنهاء نفوذ حزب بارزاني في تلك المناطق، خاصة بعد ظهور نوايا رئيسه بالإستحواذ الكامل على ثروات النفط في تلك المناطق ثم سلخها عن العراق نهائيا، فإتخذت بالشروع في هجمتها المبيتة للسيطرة على تلك المناطق.

قبل إجراء الإستفتاء بيومين، تداول عدد من أعضاء قيادة الإتحاد الوطني مع القيادات العسكرية للحزب والتي تنتشر قواته في مناطق كركوك التي هي ضمن النفوذ التاريخي للإتحاد الوطني، وطرحوا سؤالاً محددا على تلك القيادات العسكرية وهو "إذا وقع القتال بين قوات الحشد والبيشمركة ماذا باستطاعتنا أن نفعل، وهل أن البيشمركة قادرون على حسم المعركة لصالحنا؟". جاء الجواب الذي صدم الجميع " لانستطيع الصمود سوى لنصف ساعة أمام قدرة وإمكانيات الحشد والجيش العراقي "!. وعزت تلك القيادات أسباب الهزيمة المتوقعة بتشرذم وتفريق القوات الكردية من جهة، وتفوق الجانب العراقي من الناحية اللوجستية، خصوصا من ناحية الذخيرة والتجهيزات، أضف الى كل ذلك مخاوف أهل كركوك والمناطق المتنازعة من تداعيات الإستفتاء وعدم تأجيله في تلك المناطق. وبناء عليه تقرر إبلاغ بارزاني وحزبه بكل هذه المخاوف، لكنه أصر وكابر وعاند دون أن يبالي بصرخات العالم وتحذيرات قوات البيشمركة وأجرى الإستفتاء.

ونظرا لأن القوات المواجهة للحشد والجيش العراقي في كركوك والمناطق المتنازعة في الخطوط الأمامية هي تابعة للإتحاد الوطني، وقوات حزب بارزاني تتجمع في الخطوط الخلفية، إستشعر قادة الإتحاد بالخطر المحقق بهم، ولذلك سعوا خلال عقد إجتماع دوكان تحت رعاية رئيس الجمهورية ومسعود بارزاني لإبلاغ المجتمعين هناك بتلك المخاوف، خاصة وأنه كانت هناك مهلة ٤٨ ساعة لسحب القوات الكردية من المناطق المتنازعة دون قتال والعودة الى الخطوط التي حددها الدستور العراقي الذي وقعه الجانب الكردي أيضا. ولكن بحسب قيادات شاركت في الإجتماع أبلغهم بارزاني بأن القوات العراقية غير قادرة على مواجهة البيشمركة! ومرة أخرى مضى في عناده ومكابرتة وإستهتر بقدرة الحشد والجيش العراقي اللذان حققا نجاحا باهرا بتحرير الموصل من داعش. وهذا دليل على قصر نظر بارزاني وعدم خبرته بالجوانب العسكرية.

هناك تسريبات كشفتها أخيرا بعض أطراف قيادية بالانحاد الوطني تشير الى حديث جرى بين أحد قادة الخطوط الخلفية لقوات بارزاني مع قياداته العليا، يقول بأنهم سيستغلون المعارك التي ستقع في كركوك واطرافها من أجل تصفية قوات الإتحاد الوطني في تلك المناطق عبر دفعها لمواجهة قوات الحشد والجيش العراقي. ورغم أن هذا الموضوع لا يمكن التأكد منه، لكن هناك عدة نقاط يفترض أن ننتبه لها لإستجلاء الموقف والتي سوف تؤيد كما سنرى وجود هذه النية المبيتة من قبل حزب بارزاني.

١- إن خطوط التماس المباشرة بين القوات الاتحادية والبيشمركة تقع ضمن نطاق تواجد قوات بيشمركة الاتحاد الوطني فقط، في حين أن قوات حزب بارزاني تبعد بعشرات الكيلومترات عن ساحة المواجهة، وبذلك فإن القوة التي ستتصدى للقوات الاتحادية ستكون حصرا هي قوات تابعة للاتحاد الوطني فحسب.

٢- تعتبر كركوك والمناطق المتنازعة حولها ضمن نفوذ الاتحاد الوطني تاريخيا، وفي حال تمت السيطرة على هذا المناطق من قبل القوات الاتحادية، فإن حزب بارزاني سوف لن يخسر شيئا من قواته التي ستقف موقف المتفرج لحين إستجلاء المعارك، فإذا صمدت قوات الاتحاد الوطني أمام هجمات الحشد والجيش وحققت النصر، عندها يستطيع حزب بارزاني أن يجني ثمار ذلك النصر عبر الإمساك بالورقة العسكرية للضغط وفرض شروطه على الجانب العراقي، وإذا فشلت قوات الاتحاد في المواجهة فإن بيشمركة الاتحاد الوطني هم وحدهم من سيدفعون الضريبة بدمائهم.

٣- لقد أعلن حزب بارزاني بوضوح قبيل إجراء الإستفتاء، أن الهدف الأساسي من الإستفتاء هو لأجل الإمساك بورقة سياسية مؤثرة لتعزيز موقف إقليم كردستان ويقصد به " حزب بارزاني " في أية مفاوضات قادمة بين الإقليم والحكومة الاتحادية، وبعد فشل الإستفتاء بتحقيق أغراضه، حاول بارزاني أن يستخدم هذه المرة الورقة العسكرية لتحسين وضعه التفاوضي لمرحلة ما بعد عملية الاستفتاء، بمعنى أن يدفع بالاتحاد الوطني الى شن حرب بالنيابة عنه، ثم بعد أن يقتل خلال تلك المعارك آلاف البيشمركة وتتدخل دول العالم لوقف الحرب وتدعو للجلوس الى مائدة المفاوضات، عندها سيدخل بارزاني بالمفاوضات دون أن يقدم أية توضيحات من قواته. وقد تبين لاحقا كيف أن حزب بارزاني يسعى وبحماس كبير لدخول المفاوضات مع حكومة العبادي رغم خسارته المواجهة، ولكن الحكومة الاتحادية هي التي لا تستجيب لهذه الدعوات المتكررة والمهينة.

٤- كان الهدف الأساسي لحزب بارزاني في مواجهة القوات الاتحادية هو تكبيد الاتحاد الوطني خسائر فادحة في المعارك، لكي يتمكن لاحقا من بسط سيطرته المطلقة على كركوك والمناطق المتنازعة، خصوصا وأن بعض القيادات العسكرية والسياسية بالاتحاد الوطني إنضم وبشكل مخجل لمسامي حزب بارزاني لإضعاف دور الاتحاد الوطني في المشهد السياسي. لقد إستغل بارزاني الصراعات داخل الاتحاد الوطني لكسب عدد من قيادات هذا الحزب من أجل تحقيق مطامعه بالسيطرة الكاملة على الإقليم وفرض دكتاتوريته على الجميع من خلال إضعاف دور الاتحاد الوطني، لكنه فشل في تحقيق ذلك بسبب الموقف البطولي لعدد من القيادات الشابة بالاتحاد الوطني الذين رفضوا الإنصياع لهذا المخطط الخبيث، وحافظوا على أرواح البيشمركة المتواجدين بخطوط التماس عبر الاتفاق مع الجانب العراقي لإعادة الإنتشار بالمناطق المتنازعة دون قتال أو سفك أنهار من الدماء.

وعليه فإن ما يوصف بالخيانة في ١٦ أكتوبر إنما هو بالأساس موقف عقلاني من بعض قيادات الإتحاد الوطني ورفضهم الإنجرار الى مخططات بارزاني وحزبه، ولذلك نرى اليوم بأن بارزاني وحزبه يتحدثون عن حصول الخيانة المزعومة بتسليم كركوك للحشد والجيش العراقي. ولكنهم لا يتحدثون عن الذل الذي لحق بهم وهم يسلمون بقية المناطق المتنازعة في مناطق نفوذهم بسهل أربيل ونينوى والمناطق الحدودية المحاذية لسوريا وتركيا الى القوات الاتحادية دون طلقة رصاص، بل أنهم يستعدون حاليا لتسليم المنافذ الحدودية والحقول النفطية طواعية الى الحكومة الاتحادية، فإذا كان الاتحاد الوطني مسؤولا حسبما يزعمون بضياع ٥١ بالمائة من أراضي كردستان التاريخية، فإنهم اليوم يسلمون كامل التراب الكردستاني الى الحكومة الاتحادية دون أي قتال أو مواجهة. لو كان بارزاني وحزبه صادقون في موقفهم لكان يفترض على الأقل أن يدافعوا عن المناطق الخاضعة لنفوذهم ولايسلموها طواعية ودون قتال الى القوات العراقية..

هذه الحقائق يجب أن يعرفها الجميع ليستكشف المعدن الحقيقي لهذا الحزب وزعيمه الدكتاتوري الذي أرجع الكرد الى عشرات السنين الى الوراء بسبب إستفتائه الفاشل وقضى بذلك تماما على الحلم الكردي بالإستقلال وبناء دولته المستقلة.

ما السبب وراء سوء تقدير "حكومة إقليم كردستان" للاستفتاء حول الاستقلال؟

*أكيكو يوشيوكا

معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى ٢٠١٨/١/٦ :

أجرت "حكومة إقليم كردستان" الاستفتاء حول الاستقلال في ٢٥ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٧. ومن بين ٧٢,١٦ بالمائة من الناخبين المؤهلين في إقليم كردستان والأراضي المتنازع عليها الذين أدلوا بأصواتهم، فضل ٩٢,٧٢ بالمائة الانفصال عن العراق على الرغم من المعارضة الشديدة على الصعيدين الداخلي والخارجي. وقد خططت "حكومة إقليم كردستان" للبدء بمفاوضات مع الحكومة العراقية لتسوية ظروف الاستقلال بعد الاستفتاء، مستخدمةً التأييد الساحق للانفصال كورقة مساومة.

ولكن بعد انتهاء الاستفتاء، فرضت الحكومة العراقية إلى جانب تركيا وإيران عقوبات اقتصادية على كردستان. بالإضافة إلى ذلك، تقدّم الجيش العراقي وقوات "الحشد الشعبي" لاستعادة الأراضي المتنازع عليها التي سيطرت عليها قوات "البشمركة" بصورة منفردة عام ٢٠١٤ وسط الارتباك حيال استيلاء تنظيم "داعش" على الموصل. فخر الكرد قسمًا كبيراً من الأراضي والموارد النفطية التي كانوا يسيطرون عليها سابقاً، ما حطّم الحلم بالاستقلال في المستقبل المنظور.

وتوقعت القيادة الكردية في العراق معارضةً قوية من قبل إيران وتركيا، وهما القوتان الإقليميتان اللتان كانتا قلقتان حيال آثار الاستفتاء على الكرد في بلديهما.

ولكن رداً بهذه المساواة من الحكومة العراقية لم يكن في الحسبان، إضافةً إلى الانقسامات الكردية الداخلية التي مكّنت التقدم العسكري العراقي فضلاً عن الغياب الكلي لدعم المجتمع الدولي للكرد.

ويكمن الخطأ الأول في تقديرات "حكومة إقليم كردستان" أو بالأحرى تقديرات "الحزب الديمقراطي الكردستاني" الذي قاد الاستفتاء بقوة، هو أنهما توقعا من العراق العربي أن يفهم رغبتهم في الاستقلال.

أولاً، لم يكن هناك أي دعم يذكر في صفوف الكرد في كردستان للبقاء داخل الدولة العراقية في المستقبل.

ولدى كردستان ذاكرة جماعية بالقمع في ظلّ نظام صدام، وخبرة لأكثر من خمس وعشرين سنة من الحكم الذاتي، ما قلص ارتباطهم الجسدي والعاطفي بالعراق. بيد أن العراق العربي يحافظ على القومية العراقية القوية التي تدعم التعايش السلمي لجميع العراقيين بصرف النظر عن الخلفيات الدينية أو العرقية.

وقد تعززت هذه المشاعر بشكل خاص الآن على ضوء الانتصار على تنظيم "داعش" الإرهابي الذي كان يحتلّ أجزاءً من العراق في الآونة الأخيرة.

وهناك ميل إلى التقليل من شأن الطبيعة الفريدة لكردستان والقومية الكردية في السياق الأوسع للقومية العراقية. وحتى لو كان السياسيون العرب على دراية بتطلعات نظرائهم الكرد بالاستقلال، لم يكن لديهم أي محفز لإقناع جمهورهم العربي بدعم الانفصال الكردي.

وفي المجتمع العربي، كان هناك إحباط إزاء القيادة السياسية الكردية التي استغلت هشاشة العراق بعد عام ٢٠٠٣، وتصرفت كدولة ذات دبلوماسية أحادية الجانب أو ذات سيطرة على صادرات النفط. وبلغ هذا الغضب المكبوت ذروته في الاعتداء العسكري غير المسبوق في كركوك.

فلا يتشارك إقليم كردستان والعراق العربي المشاعر أو الآراء العامة على الإطلاق. وكان للقيادة الكردية التي فشلت في التوصل إلى فهم حقيقي للمجتمع العربي نظرة غير واقعية لاحتمال الاستقلال.

ولكن ربما لما عملية كركوك ممكنة لولا الانقسامات الكردية الداخلية. فقد استخفّ "الحزب الديمقراطي الكردستاني" بالمعارضة الكردية للاستفتاء، بما في ذلك معارضة "الاتحاد الوطني الكردستاني".

وعلى الرغم من أنه غالباً ما يُشار إلى أن "الحزب الديمقراطي الكردستاني" تسرّع في الاستفتاء لتحويل الانتقادات حول حالة الجمود في سياسات كردستان أو الصعوبات الاقتصادية، فبالنسبة إلى قيادة "الحزب الديمقراطي الكردستاني"، ولا سيما أولئك من الجيل الأكبر سناً الذين قاتلوا في حروب العصابات الطويلة وتمكنوا من بناء دولة الأمر الواقع، كان لقضية الاستقلال الأولوية على أي أمر آخر.

بالإضافة إلى ذلك، كان من المتوقع أن يقودوا الطريق بما أن "الحزب الديمقراطي الكردستاني" هو الذي يمثل كردستان من وجهة نظرهم.

وقد أغفلت طريقة التفكير هذه المعضلة التي يواجهها الكرد الذين يريدون كردستان مستقلة ولكن ليس أسرة بارزاني الحاكمة. ويُقال إنه في السليمانية، وهي معقل "الاتحاد الوطني الكردستاني" و"حركة التغيير الكردية"، بلغت نسبة إقبال الناخبين ٥٠ بالمائة فقط، وبلغت نسبة الذين صوتوا لصالح الاستقلال ٨٠ بالمائة فقط من مجموع أصوات الناخبين. وفي منتصف شهر تشرين الأول/أكتوبر، أدى فشل "الحزب الديمقراطي الكردستاني" في تحقيق توافق الآراء بدقة في كردستان إلى خسارة ' قلب كردستان'.

وكان الخطأ الأخير الذي ارتكبه "الحزب الديمقراطي الكردستاني" سوء تقديره لرد فعل المجتمع الدولي.

وبسبب المعايير الدولية التي تحترم الحدود الوطنية القائمة، لن تدعم أي دولة الانفصال. وفي الوقت عينه، بما أنه لا يمكن إنكار حق تقرير المصير، مالت المعارضة للانفصال إلى اتخاذ الموقف المتمثل في أنه ليس الوقت المناسب، كما كرر الكثير من مسؤولي الدول.

ولذلك، كان على "حكومة إقليم كردستان" أن تقرّ المشاعر الدولية بحذر. وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة وأوروبا لم تدعموا أبداً الاستقلال بشكل صريح، عاملاً كردستان كدولة أمر واقع تعكس الوضع على الأرض منذ عام ٢٠٠٣، ما أدى إلى توقعات غير واقعية لـ "حكومة إقليم كردستان" بالدعم.

فعلى سبيل المثال، كانت المكاتب القنصلية في إربيل نظيرةً دبلوماسية لـ "حكومة إقليم كردستان"، واستثمرت شركات النفط الكبرى في كردستان بموافقة ضمنية من حكومتها الخاصة على الرغم من المعارضة القوية من بغداد. وتم توسيع نطاق الدعم العسكري إلى العراق ليشمل قوات "البشمركة" عندما اعتدى تنظيم "داعش" على الموصل ومدن أخرى. وأعطى هذا الواقع "حكومة إقليم كردستان" انطباعاً خاطئاً بأن الولايات المتحدة وأوروبا ستحتضنان كردستان المستقلة في نهاية المطاف.

وربما كان هذا هو الحال لو قبلت الحكومة العراقية بالاستقلال، ولكن هذا لا يعني ذلك الولايات المتحدة وأوروبا ستعاملان كردستان على قدم المساواة مع دولة العراق السيادية عندما ترتفع حدة التوترات بين الحكومة العراقية و"حكومة إقليم كردستان".

وبدت الاحتمالات ضد كردستان عندما أعرب مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة عن "قلقه" إزاء الاستفتاء قبل عدة أيام من إجراء التصويت. ونتيجة لذلك، نأت الولايات المتحدة والبلدان الأوروبية بنفسها عن الكرد عندما تقدم الجيش العراقي إلى كركوك بدلاً من التدخل لنزع فتيل التوترات.

وقد يُعزى هذا الخطأ في التقدير جزئياً إلى نشاط الضغط التي كانت تمارسه "حكومة إقليم كردستان" بقوة منذ وقتٍ طويل. وبالتأكيد، أثر نشاط الضغط هذا على الرأي العام الدولي لكسب التعاطف مع الكرد. ولكن ربما كانت "حكومة إقليم كردستان"، المحاطة بجماعات الضغط التابعة لها، غير قادرة على تقدير دعم واشنطن الحقيقي للاستقلال أو غياب هذا الدعم.

وإن هذه الأخطاء الثلاثة في تقديرات "حكومة إقليم كردستان" كلها عوامل مهمة أدت إلى فشل الاستفتاء حول الاستقلال. ويمكن أن يتغير الرأي العام للعراق العربي وموقف المجتمع الدولي مع الوقت.

ولكن سيكون من مسؤولية القيادة الكردية أن تصلح الانقسامات الداخلية وتعيد بناء المؤسسات خارج سياسة الحزب المحدودة، لأن هذه ليست المرة الأولى التي تستغل فيها الجهات الخارجية الفوضى داخل الأحزاب السياسية. وإن تعزيز جهود بناء الدولة في كردستان، مثل توحيد قوات "البشمركة" أو اتخاذ القرارات بتوافق الآراء من خلال السياسات البرلمانية الديمقراطية هو ضرورة مطلقة للكرد حتى ولو بقي وضعهم كمناطق تتمتع بالحكم الذاتي في المستقبل المنظور، وذلك من أجل ضمان وضعهم في العراق. كما أن إضفاء الطابع المؤسسي على هيكلية الحوكمة في كردستان سيشكل وسيلة للمساعدة في الوصول إلى المجتمع الدولي بصوت واحد، وهو أمر ضروري لإقناع العالم بأن كردستان المستقلة لن تتسبب بالمزيد من زعزعة الاستقرار في الشرق الأوسط.

*أكيكو يوشيوكا، هي كبير المحللين في مركز المعهد الياباني لاقتصاد الشرق الأوسط (JIME) - المعهد الياباني لاقتصاد الطاقة

(IEEJ). درست دراسات الشرق الأوسط في جامعة أوساكا للدراسات الأجنبية في اليابان وتخرجت في عام ١٩٩٩.

الكرد أمام ضياع حلم الدولة وتداعيات مسعى الانفصال الخطأ في توقيت الاستفتاء» أعاد الكرد إلى المربع الأول

صحيفة (الحياة) ٢٠١٨/١/٨ :

باسم فرنسيس - أربيل: خاض العراق عام ٢٠١٧ واحداً من أخطر المنعطفات التي كادت تطيح خريطته، منذ نشأته مطلع عشرينات القرن الماضي، فبينما كان يقترب من حسم معركته لاستعادة ثلث مساحة البلاد من قبضة «داعش»، اضطرت حكومته إلى مواجهة حلم الكرد في الانفصال، وأعدت حدودهم إلى ما قبل سقوط النظام السابق عام ٢٠٠٣.

وقاد الرئيس السابق للإقليم زعيم الحزب «الديموقراطي» مسعود بارزاني، بدعم جناح في حزب «الاتحاد الوطني» الذي كان بزعامة الراحل جلال طالباني و«الاتحاد الإسلامي» الاستفتاء على الانفصال في ٢٥ أيلول (سبتمبر) الماضي، في وقت كان الإقليم يعاني أزمات سياسية ومالية، واعتراضاً داخلياً على «توقيت الخطوة وأخطار تبعاتها»، في موازاة رفض وضغط مارسه الدول الغربية بقيادة واشنطن التي طالما اعتبرت الكرد حلفاء منذ عام ١٩٩١، إلى جانب تركيا وإيران، لتأجيل الخطوة، إلا أن بارزاني برر المضي في قراره بعدم تلقي الكرد «بدائل» للبقاء في إطار الدولة العراقية.

أثار الموقف مخاوف بغداد واعتبرته «تقسيماً أحادي الجانب» فحركت قواتها على الفور وطوقت الإقليم وأعدت انتشارها في «المناطق المتنازع عليها»، مدعومة بموقف المجتمع الدولي، وباشرت القوات الاتحادية، التي كانت استعدت قبل أيام قضاء الحويجة، آخر معاقل التنظيم في كركوك، عملية لاقتحام المحافظة بقتال محدود إثر اتفاق مسبق مع بافل طالباني، وقادة آخرين، وبدعم إيراني، بعد أن فشلت تدخلات قائد «فيلق القدس» في الحرس الثوري قاسم سليمان في إقناع الكرد بالعدول عن القرار.

اضطرت «البيشمركة» إلى الانسحاب سريعاً وخاضت قتالاً محدوداً، واتهم بارزاني قادة في «الاتحاد الوطني» بـ «الخيانة»، وتمكنت القوات الاتحادية في غضون أيام من السيطرة على المناطق المتنازع عليها في كركوك وصولاً إلى بلدة التون كوبر، جنوب أربيل، قبل أن تتوقف، كما سيطرت على مناطق في محافظات ديالى وصلاح الدين، ومعظم الوحدات الإدارية في حدود محافظة نينوى، لكنها اصطدمت بمقاومة منعتها من الوصول إلى معبر فيشخابور، عند المثلث العراقي - السوري - التركي، وكذلك على معبر الخابور مع تركيا، قبل أن تمارس الإدارة الأمريكية ضغوطاً لوقف القتال والدخول في مفاوضات استمرت أسابيع من دون التوصل إلى اتفاق، إذ رفض الكرد تسليم المعابر واشترطوا أن تدار بألية مشتركة، مقابل تمسك بغداد بإخضاع «كل شبر من الأراضي» للسلطة الاتحادية باستثناء المحافظات الكردية.

ورافقت عملية إعادة الانتشار سلسلة إجراءات عقابية اتخذتها بغداد، شملت فرض حظر على مطارات الإقليم، ووقفاً محدوداً للتعاملات المصرفية، وقرارات قضائية طاولت مسؤولين كرداً، وتحركاً نيابياً لسحب الثقة من نواب متهمين بالترويج للاستفتاء، إلى جانب تشكيلها «تحالف ضغط» وتنسيق «عالي المستوى» مع حكومتي أنقرة وطهران وأجرت معهما مناورات عسكرية في محاذاة المعابر، وقررت طهران غلق منافذها، مع الإبقاء على المعبر الوحيد مع تركيا مفتوحاً.

هذه التطورات شكّلت ضربة للمكاسب التي حققها الكرد طوال ربع قرن منذ انتفاضتهم ضد النظام السابق عام ١٩٩١ إثر انهيار القوات العراقية في حرب الخليج الثانية، بعد أن تمتعوا بحكم شبه مستقل بدعم غربي، وحققوا مكاسب إضافية في مرحلة كتابة دستور جديد للبلاد وإقرار النظام «الفيدرالي» في أعقاب إسقاط تحالف قاداته الولايات المتحدة النظام ومن ثم وسعوا حدودهم عندما سيطروا على «المناطق المتنازع عليها» إثر انهيار القوات الاتحادية أمام اجتياح «داعش» ثلث مساحة البلاد وإعلانه «دولة الخلافة» في العراق والشام.

وزادت تداعيات الاستفتاء الانقسام السياسي المزمن في الإقليم، وأعلن مسعود بارزاني تنحيه من منصب الرئاسة، معلناً توزيع صلاحياته على الحكومة والبرلمان والقضاء، ليتولى نجل شقيقه نيجيرفان بارزاني رئاسة الحكومة وعين قباد طالباني نائباً له بدعم غربي «لإنقاذ ما يمكن إنقاذه» وخوض مفاوضات لترميم العلاقة مع بغداد، واستعادة مكانة الإقليم لدى الحكومات الإقليمية والدولية.

ويرى مراقبون أن «الخطأ في توقيت إجراء الاستفتاء» من دون غطاء دولي وإقليمي أعاد الكرد إلى المربع الأول، ليؤجل حلمهم في الاستقلال، ربما إلى عقود إضافية، في وقت تتمسك بغداد بشروط يعتبرونها «تعجيزية» للجلوس إلى طاولة الحوار، ومنها أن يعلنوا رسمياً «بعبارة صريحة» إلغاء نتائج الاستفتاء، على رغم ترحيبهم بقرار المحكمة الاتحادية بإطاله وما ترتب عليه من نتائج، وإكمال انسحاب «البيشمركة» إلى حدود ٢٠٠٣ وتسليم المعابر الحدودية والمطارات والإدارات إلى السلطة الاتحادية.

وعاد الأمريكيون مع حلفائهم الفرنسيين والبريطانيين ليمارسوا الضغط وفق مبدأ «إقليم قوي في إطار العراق الفيدرالي الموحد» في ظل وساطات أممية ومحلية لحض أربيل وبغداد على فك عقدة المفاوضات وتجاوز القطيعة، في حين يعيش الشارع في الإقليم حالة غضب بسبب مخاوف من عجز حكومي عن تأمين رواتب الموظفين التي تم خفضها منذ نحو عامين إلى أقل من النصف، والتي تدفع في مواعيد متأخرة، بعدد موظفين يفوق المليون وربع المليون لسكان يتجاوز تعدادهم خمسة ملايين نسمة، بينما تراجعت إيرادات الإقليم إثر سيطرة بغداد على القسم الأكبر من حقول النفط والخسائر الناجمة عن العقوبات.

ويواجه نيجيرفان صعوبات في رأب الصدع داخل البيت الكردي الذي اتسع بفعل تداعيات الاستفتاء، حول نظام الحكم القائم والدعوة إلى تقليص صلاحيات رئيس الإقليم والانتقال إلى نظام برلماني، وتشكيل حكومة انتقالية، والبدء بإجراء إصلاحات واسعة وسط إقرار بوجود «فراعنة الفساد» على هرم السلطة، واتهام الحزبين الرئيسيين بتقاسم الإيرادات النفطية، والتسبب في هدر الأموال وتراكم الديون لتصل إلى ٢٠ بليون دولار، ما يشكل عقداً أمام توحيد الموقف الكردي قبل الدخول في مفاوضات مع بغداد.

في خضم هذه الأزمات تبرز تساؤلات حول مستقبل تجربة الحكم في الإقليم وما إذا كان سيشهد في العام الجديد اختلالاً أو تغيرات في المعادلة السياسية، وللإجابة استطلعت «الحياة» آراء عدد من النواب الكرد وقال رئيس كتلة «الديموقراطي الكردستاني» في البرلمان الاتحادي عرفات كرم: «ما زال أمامنا سبعة أشهر على موعد الانتخابات، كنا متحمسين لخوضها لكنها تأجلت بطلب من الإخوة في الاتحاد الوطني خصوصاً بعد وفاة رئيس الحزب (جلال طالباني) والانقسام الذي يعصف به»، وأضاف: «خلال هذه المدة ستظهر ملامح المعادلة، ومن المبكر إعطاء صورة واضحة الآن».

وقال النائب عن كتلة «التغيير» هوشيار عبدالله: «منطقياً يجب أن نشهد تغييرات جذرية في المعادلة، بناء على الفشل الذريع للحزبين في إدارة الحكم»، واستدرك: «إلا أنه في ظل احتفاظ الحزبين بالسلاح والأموال فإنه يصعب أن يطرأ تغير في موازين القوى، لا بل سيستمران في فرض سياسة الترهيب والترغيب بالأموال والتزوير كأعمدة لبقائهم على رأس السلطة سواء عبر الانتخابات أو من دونها، على رغم تراجع جماهيرية الحزبين إلى أبعد الحدود».

من جهته، أكد النائب عن «الجماعة الإسلامية»، أن «الشارع الكردي يعيش إحباطاً كبيراً من القيادة السياسية جراء الأزمات المتتالية، ويحملها تداعيات الاستفتاء»، وأردف: «قد يطرأ بعض التغيير في المعادلة القائمة لمصلحة القوى المعارضة، إلا أنها تكون واسعة بالطبع».

وبدأت قوى «التغيير» و«الجماعة الإسلامية»، وحركتان تشكلتا حديثاً وهي «التحالف من أجل الديموقراطية والعدالة» بزعامه برهم صالح المنشق عن حزب طالباني، و«الجيل الجديد» بزعامه رجل الأعمال شاسوار عبد الواحد، تتحدث عن «ثورة بيضاء» عبر تحريك الشارع لإجراء تغييرات جذرية، في حين يستبعد المراقبون أن يحقق الحراك نتائج جراء سيطرة الحزبين المتنفذين على قوات البيشمركة والأجهزة الأمنية، ما يعني أن الإقليم سيحتاج إلى سنوات قبل أن يتعافى من أزماته المتراكمة.

أزمة كردستان نتيجة استراتيجية فاشلة لبارزاني

*أيمن جواد التميمي

يكمن جذر الأزمة في خطأ حسابات ارتكبه مسعود بارزاني، وحزبه الديمقراطي الكردستاني

مجلة "ذي أميريكان سيكتيتيز" ٢٠١٨/١٠/١٥

*ترجمة/ أنيس الصفار- الصباح: بعد انتهاء الحرب ضد «داعش»، بصفتها كياناً محتلاً للأرض، في العراق برزت إلى الواجهة مسألة السيطرة على الأراضي المتنازع عليها بين الحكومة العراقية المركزية وحكومة إقليم كردستان العراق. فقد سيطرت القوات العراقية، وبضمنها وحدات الحشد الشعبي المنضمة إليها لنفس الغرض، على عدد من المواقع الحيوية المهمة المتنازع عليها كان من بينها محافظة كركوك ومدينة سنجار، التي كانت القوات الكردية تفرض سيطرتها عليها.

قد يبدو لأول وهلة أن هدف العمليات ليس أكثر من التأكيد على العودة إلى الحدود كما كان عليه الوضع قبل هجوم «داعش» في ٢٠١٤، ولكن ثمة مؤشرات تدل على أن دفع الكرد إلى الورا قد يستمر إلى حدود ٢٠٠٣. فما هو جذر هذه الأزمة؟ وما هو الدور المطلوب من الولايات المتحدة، إن كان ثمة دور؟

بطبيعة الحال اصطبغت معظم التعليقات التي تناولت هذا الشأن بالصبغة الاخلاقية، بدءاً من التباكي على تخلي الولايات المتحدة المزعوم عن الكرد وتركهم لقمة سائغة للايرانيين واعوانهم وانتهاء بالدخول في حوارات ومناظرات بخصوص ما اذا كانت تلك المناطق، مثل كركوك، كردية اصلاً، ولكن المشكلة التي بين ايدينا لا تتعلق بالصواب والخطأ بشأن الطرف الذي يجب ان يتولى السيطرة على هذه المنطقة او تلك قدر تعلقها بفشل استراتيجي وقع.

يكمن جذر الأزمة في خطأ حسابات ارتكبه مسعود بارزاني، وحزبه الديمقراطي الكردستاني الذي يتولى السلطة في اربيل عاصمة الاقليم، عندما اصر على المضي قدماً في اجراء عملية استفتاء على الاستقلال من جانب واحد في الشهر الماضي.

فقد كان واضحاً من اللحظة الاولى ان ثمة اسباباً تجعل من الاستفتاء مسألة اشكالية تحت الظروف الراهنة. مثلاً كان من المؤكد ان يستثير اجراء استفتاء من جانب واحد في المناطق المتنازع عليها طيفاً واسعاً من المعارضة العراقية المحلية التي تتخطى الحدود الطائفية، إذ انها لن تضم العرب من سنة وشيعة فقط، بل ايضاً تضم اطرافاً عديدة من اقلييات العراق مثل التركمان والايديين.

هذا الرفض العراقي الداخلي للاستفتاء كان الباعث الادعى والاهم بالنسبة لرئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي كي يتحرك صوب اتخاذ اجراء، اخذاً بنظر الاعتبار رغبته في اكتساب الشرعية السياسية لخوض الانتخابات البرلمانية في السنة المقبلة مع وجود محذور ان يحاول لاعبون آخرون تحييده.

إلى جانب المعارضة العراقية القوية في الداخل لم يكن هناك اجماع بأي شكل بين فصائل إقليم كردستان المختلفة بشأن اجراء الاستفتاء، وقد برزت التحفظات الاساسية من داخل المناطق المحسوبة تاريخياً على الفصيل السياسي الكبير الاخر (وهو الاتحاد الوطني الكردستاني المرتبط بعائلة طالباني والذي يتولى السيطرة على كركوك) وحركة كوران (التغيير) المعارضة.

فقد كانت هناك شكوك مثلاً بأن الاستفتاء ليس أكثر من محاولة يقوم بها بارزاني، الذي انتهت فترة توليه المنصب كرئيس للاقليم الكردي في ٢٠١٥، لاستعادة شرعيته وتوطيد دعائم سلطته.

وقد استغلت ايران الانقسامات الكردية الداخلية في الازمة الراهنة من خلال علاقاتها مع الاتحاد الوطني الكردستاني على وجه الخصوص.

على المدى البعيد كانت هناك تساؤلات جدية بشأن قدرة (كردستان المستقلة) على تحقيق النجاح والاستمرار من خلال الاعتماد على نفسها فقط نظراً للمسار الذي كان الاقليم الكردي ماضياً عليه خلال السنوات الاخيرة.

فاقليم كردستان، وبسبب عجزه عن الاستمرار اذا ما اكتفى بنفسه مالياً، كان يعتمد عموماً على بغداد في جانب التمويل لاجل دفع رواتب العاملين في الملاك الحكومي.

بنى بارزاني حساباته على اساس ان الاقليم سوف يتمكن من اعالة نفسه من خلال التبعية الاقتصادية لتركيا والاعتماد على تصدير النفط اليها بقراره المنفرد واستغلال ذلك البلد للحصول على منفذ الى البحر ومنه الى الاسواق البعيدة.

كان هذا التطلع طبعاً هو الحافز الاقوى وراء سيطرة اقليم كردستان العراق على كركوك والمناطق المحيطة بها نظراً لما تتمتع به من موارد نفطية.

بيد ان تلك الموارد، رغم سيطرة اقليم كردستان الكاملة عليها وتنميتها، لم تفلح ابداً في ان تحقق من الربح ما تحققه حقول النفط العراقية الكبيرة الواقعة في الجنوب. اضافة الى هذا ان اسعار النفط العالمية كانت تواصل هبوطها مع ارتفاع مستويات انتاج النفط في العالم. الى جانب ذلك كانت تركيا تعارض دائماً وجهاً فكرياً قيام دولة كردية مستقلة برغم الروابط الاقتصادية التي طورتها انقرة مع الاقليم الكردي العراقي مفضلة ابقاء هذا الاقليم زبوناً متكلاً عليها اقتصادياً مع بقائه جزءاً تابعاً للعراق من الناحية الرسمية.

فتركيا في نهاية المطاف شأنها شأن ايران تخشى سريان التأثيرات ووصولها الى الشريحة الكردية عندها. مجمل القول ان بارزاني لم تكن لديه وسيلة ضغط مؤثرة مقابل المعارضة التي واجهه بها جيرانه وضعفه الاقتصادي والانقسام الداخلي.

لذا كان واضحاً ان الاستفتاء على الانفصال من جانب واحد في الوقت الراهن ما كان لينجح في تغيير هذا الواقع، وهذا يناقض ما كتبه «ديكتاتور فلكنز» في مجلة «نيويوركر»، لأن الوضع بالنسبة للمراقب الواعي لم يبدُ وكأن حلم الدولة الكردية المستقلة قد اصبح «في متناول اليد وقريب المنال الى حدود مغرية» كما قال الكاتب.

تلك المشاكل المتنوعة جميعاً التي كان يواجهها الاقليم الكردي لم تثن داعميه الاجانب وجماعات الضغط التي تعمل لصالح الحزب الديمقراطي الكردستاني عن مواصلة الاصرار على ان الاستفتاء «فرصة تاريخية» ورسم صور غير دقيقة للافاق الزاهرة التي تنتظر اقتصاد اقليم كردستان.

كل الذي فعله هؤلاء الناصحون في حقيقة الامر هو انهم اعانوا الحزب الديمقراطي الكردستاني على اتخاذ قراره السيئ حين اسمعوه ما كان يريد سماعه. بل في الواقع انهم اسدوا الى من طلب النصيحة منهم اساءة بالغة وفشلوا في دورهم كناصحين ومستشارين. فالناصح الصادق لا يكتفي بتأييد قضية موكله الاساسية، بل ينصحه ويقدم له المشورة على اساس استراتيجية سليمة.

كان احري بهؤلاء ان يشجعوا حكومة اقليم كردستان على اجراء اصلاحات داخلية اساسية شاملة في الجانبين السياسي والاقتصادي كي تعطي هذا الكيان مستقبلاً فرصة افضل عند الجلوس اخيراً للتفاوض مع بغداد بشأن المناطق المتنازع عليها، الامر الذي كان سيتيح فرصة انبثاق كردستان المستقلة عبر انفصال سلمي ودي.

بيد ان ضرراً بليغاً قد وقع الان، ووضع اقليم كردستان العراق امسى اضعف عموماً مما كان عليه بعد ان خسر معظم المناطق المختلف عليها، واصبح محاطاً بعزلة اقتصادية فرضها عليه جيرانه مع استمرار الخلافات الداخلية في التعمق والتوسع.

كيف كان ينبغي ان تكون استجابة الولايات المتحدة؟

يعتقد الناصحون على ما يصفونه بـ«التخلي عن الكرد» ان الولايات المتحدة كان عليها اتخاذ موقف فعال الى جانب اقليم كردستان في مسألة المناطق المتنازع عليها ودعم الاستفتاء احادي الجانب الذي اجراه على الاستقلال، ولكن هل سأل هؤلاء انفسهم كيف كان سيمكن تحقيق هذه السياسات؟

هل عن طريق تسديد ضربات جوية الى قوات الحكومة العراقية مثلاً؟
على المستوى الاستراتيجي كثيراً ما يحاجج ناصحو الحزب الديمقراطي الكردستاني بأن كردستان المستقلة المدعومة أمريكياً كانت ستشكل ثقلًا فعالاً في موازنة الكفة ضد ايران، بيد ان ما من دليل يدعم هذه الحجة. فبحكم الموقع الجغرافي لمنطقة كردستان ما كان للدور الذي ستلعبه الدولة الكردية المرتقبة في السياسات الاقليمية الاوسع إلا ان يكون هامشياً لا اثر يذكر له على مسائل مثل التنافس القائم بين ايران والسعودية او المسرح الذي تجري عليه تلك الاحداث.
كذلك فإن هذه الدولة الكردية ما كانت لتشكل عقبة بوجه تطلعات ايران للوصول الى البحر المتوسط، او تمتلك قدرة الضغط على الحكومة في بغداد.

حتى لو توفر الدعم الأمريكي الكامل تحت هذه الظروف فإن آفاق قيام (كردستان مستقلة) قادرة على المواصلة والحياة كانت ستبقى موضع شك لأن (كردستان المستقلة) هذه ستكون بحاجة الى الاحتضان من قبل واحد من جيرانها على الاقل كي يقوى اقتصادها على الوقوف والمواصلة، ولكن من الصعب تصور كيف كان سيمكن التوصل الى مثل هذا الاحتضان بالدعم الأمريكي.

قد يحاجج البعض بأن تركيا هي المرشح الاقوى لتلبية المناشدة الأمريكية تلك، ولكن ما الذي سيدعو تركيا للاصغاء الى الولايات المتحدة؟

لقد شهدت السنوات القليلة الماضية نجاحاً أمريكياً لدواعي القلق التركي عموماً من الدعم العسكري الذي يقدم الى وحدات حماية الشعب الكردية في سوريا لتتمكن من مواجهة تنظيم «داعش» رغم اعتبار تركيا وحدات حماية الشعب، المرتبطة بحزب العمال الكردستاني، منظمة ارهابية.

لا نعني بقولنا هذا ان الدعم الأمريكي لوحدات حماية الشعب اجراء خاطئ بالضرورة، حيث لم تكن هناك على الارض قوة فعالة اخرى في سوريا يمكن دعمها عندما ظهرت «داعش» في ٢٠١٤.

مع هذا يجب ان يكون مفهوماً ان ذلك الدعم كانت له مردوداته وآثاره على العلاقات بين الولايات المتحدة وتركيا. السياسة المنطقية الوحيدة التي يمكن للولايات المتحدة اتباعها هي خط مسار في الوسط بين حكومة اقليم كردستان وبغداد.

هناك أيضاً مصلحة للولايات المتحدة في الحفاظ على علاقاتها باقليم كردستان، لذا يجب ان يكون الهدف الان هو العمل كوسيط بين الجانبين وتشجيعهما على العودة بسرعة الى التفاوض بشأن المناطق المتنازع عليها مع الاهتمام بأخذ مخاوف السكان المحليين في تلك المناطق بنظر الاعتبار بدلاً من اعطاء اي من الجانبين دعماً غير مشروط، ضمناً كان أو صريحاً معلناً.

قد تبدو هذه الكلمات اقرب الى الحديث النظري بينما بارزاني بالذات في اسوأ وضع تفاوضي، ولكن ما من بديل آخر في اليد صالح للتطبيق.

حسابات الولايات المتحدة بخصوص استعادة الحكومة العراقية مدينة كركوك كانت مفهومة، خاصة ان العبادي قدم حتى الان ما يكفي لتعزيز شرعيته، لكن الولايات المتحدة قد تحته على اعادة توجيه الجهود والقدرات البشرية العسكرية صوب انتزاع ما تبقى من المناطق الحدودية مع سوريا من قبضة «داعش» وتأمينها للقضاء على اي آمال تراود «داعش» بقيام حركة اخرى مستقبلاً.

بمعنى اوسع ان ورقة الامن والاستقرار الداخلي قد تكون افضل ما يمكن لعبه الان لتشجيع العودة الى المفاوضات بخصوص المناطق المتنازع عليها.

* ايمن جواد التميمي كاتب بريطاني متخصص بالحريين في العراق وسوريا وفي شؤون «داعش»

مسعود بارزاني لعب بالنار فاحترق بها

*قاسم محمد الحساني

الرجل غارق في النرجسية وحب الذات والتسلط

Alzawraapaper ٢٠١٨/١/١٣ :

منذ أن أعلن مسعود بارزاني الرئيس غير الشرعي لاقليم كردستان عن نيته باجراء استفتاء الانفصال عن العراق وحدد موعده في ٢٥/٩/٢٠١٧ والشوارع العراقي يترقب بخوف وتوجس ماستؤول اليه هذه الخطوة غير المدروسة وغير المحسوبة عواقبها وكيف ستكون نتائجها على الوضع العراقي العام وهل سيشهد العراق ماساة اخرى تضاف الى مآسيه العديدة التي جلبها قسم من ابنائه عليه بالتعاون مع دول اقليمية تريد بالعراق شرا لاسباب متعدد، وقد نبه العديد من الكتاب والمثقفين الواعين والعارفين لحقيقة مايجري نبهوا مسعود بارزاني لخطى خطوته المتسارعة وتوقيتها غير المناسب وانا منهم حتى ذهبنا الى القول انك يامسعود تلقي نفسك بالتهلكة وستخسر نتيجة هذه الخطوة كل ماجنيته بالطرق الدستورية او الملتوية من الحكومة العراقية وستفقد حلفاءك الاقليميين والعالميين وعليه عليك ترك الامر والبقاء كما انت وان لاتنساق وراء رغبة السلطة والزعامة وتذكر ماجرى لبيبك عندما حلم بما تحلم به الان، ولكن بدون جدوى فالرجل غارق في النرجسية وحب الذات والتسلط والاسباب طبعا كثيرة منها مايعتقده هو ان تسامح السلطة في بغداد معه ومنحه امتيازات اكثر من حقه اعتبره ضعفا عليه استغلاله الى ابعد حد كذلك الاستشارة اليهودية الصهيونية له بان انفصاله سيلقى دعما دوليا وستصبح كردستان قبلة انظار العالم كما هو الحال مع دولة اسرائيل المسخ.

يضاف الى هذا كله اتفاهه السري مع داعش وادخالها العراق لاضعاف السلطة ليقوم هو اي بارزاني بالاستيلاء وسرقة الاراضي من الدولة وفق مفهومه هو، كل هذه الامور دفعت مسعود الى القيام بمغامرته الصبيانية وحتى عندما اقترب الموعد نصحه حلفاؤه بالكف عن خطوته ولكن بلا فائدة فجرى الاستفتاء وتم اجبار الناس للذهاب الى الاستفتاء وتم تزوير البيانات علنا وامام انظار العالم جميعا واعلنت النتائج، عندها فقط تحركت الدولة لتفرض اجراءاتها بالصد من رغبته وانذرتة ودعته الى الغاء نتائج الاستفتاء والعودة مجددا الى حضن الوطن واستمر بارزاني بتعنته ورفضه بل وصل الامر به الى اسكات الاصوات الكردية المعتدلة داخل الاقليم ومصادرة حرية الراي معتقدا انه حقق نصرا بفعلة غير المشروعة، عندها زادت الحكومة من اجراءاتها وهي حتى النفس الاخير كانت تعتقد بان لديه عقل سيحسب الامور ويعود الى رشده ولكن حصل العكس واستمر الرجل وجوقة المطبليين له بالتصعيد والاستفزاز، عندها فقط صدرت الاوامر بفرض سلطة الدولة على المناطق التي سرقها واعادتها الى الدولة وكان الجميع متخوف من حرب وصدام سيقع الا العارفين بحقيقة مايجري في كردستان من انشقاقات في الرؤية وعمق خلافات في الامر كانوا يعرفون ان الامر سينتهي بمثل ماانتهى عليه وهو عدم مقاومة الكرد كقوة عسكرية لقوات الدولة الامنية والانسحاب السريع امام الجيش وهكذا انتهى كل شيء وعادت سلطة الدولة على هذه المناطق اقوى من السابق ورب ضارة نافعة.

اصبح بارزاني اليوم ورقة محروقة لايمكن اللعب بها بعد الان واصبح منبوذا من داخل الاقليم والعراق وحلفاء الامس الذين راهن عليهم وورطوه في ما قام به ثم بدون ان يعي سمح لخصمه التاريخي اللدود جناح الاتحاد الوطني (الطالباني) بان يكتسب شعبية كبيرة ورضا محليا واقليميا وحكوميا نتيجة تغليب صوت العقل على المصالح والعنجهية، اصبح الرجل يعد خطواته الى قبره السياسي لان الاحزاب الكردية الباقية اصابها الملل والضجر من تصرفاته المتسلطة على الاقليم وعدم سماعه صوت العقل بل استمر بظلمه للناس وعدم دستوريته بل والغائه البرلمان الشرعي وتفتيت الحكومة المنتخبة من الاقليم والتفرد بالقرارات كلها هذه الاحزاب اليوم بدأت جديا بالتفكير بتشكيل حكومة للاقليم غير الموجودة والمنصبة عنوة عليهم وان يكون الامر مشتركا بين مكونات الاقليم وان تدار الامور بصورة مهنية ووطنية اكثر من الفترة السابقة وان يبقى حلم الدولة الكردية طي الكتمان لايعلم عنه لانه لعنه تصيب كل من يتقرب منه ونار تحرق كل من يفكر به كمسعود بارزاني الذي احترق وضيع كل شيء.

مَن المسؤول عن أزمة كرد العراق.. بارزاني أم طالباني؟

مجلة الايكونوميست ٢٠١٨/١/١٣ :

يبدو أن حلم إقامة دولة كردية مستقلة في شمال العراق أصبح بعيد المنال، بعدما هاجمت، قوات عراقية ضخمة قوات البشمركة الكردية، ما أجبرها على الانسحاب من مناطق استولت عليها منذ سنوات، ومن أهمها محافظة كركوك الغنية بالنفط، شمال العراق.

في ظل غياب وسائل ديمقراطية لاختبار زعيم بدلاً من بارزاني، أصبح الجيب الكردي معرضاً للتمزق إلى إقطاعيات متناحرة، كما جرى خلال الحرب الأهلية الكردية في تسعينيات القرن الماضي وتقول مجلة "إيكونوميست" إنه بعدما هزمت قوات عراقية جهادي داعش، التفتت نحو كرد ساهموا في تحقيق ذلك الانتصار

اتهامات بالخيانة

وبحسب المجلة، عندما يفقد زعيم ما نصف أرضه، ومصدر الموارد الرئيسية لحكومته، وتنهار أحلام شعبه بالاستقلال، في خلال يومين، يتوقع منه تقديم اعتذار. لكن مسعود بارزاني، رئيس إقليم كردستان العراق، لم يعتذر، بل اتهم أنصار جلال طالباني بـ"الخيانة".

وفي وجه تقدم عراقي خاطف، انسحبت قوات كردية، في الأسبوع الماضي، من مناطق سيطرت عليها منذ سقوط صدام حسين في عام ٢٠٠٣. ولكن بارزاني حمل "خونة" مسؤولية الهزيمة وقال بأنه سيقاوم في يوم آخر.

وعود

وتقول "إيكونوميست" أن الانهيار المفاجئ لمقاتلي البشمركة، وما رافقه من تلاشي حلم الكرد بإقامة دولتهم المستقلة، يتناقض تماماً مع وعود مبالغ بها قدمها بارزاني، قبل شهر. فقد أصر على إجراء استفتاء على استقلال كردستان، لا ضمن حدود الإقليم الأصلية، بل أيضاً داخل مناطق استولت عليها قواته أثناء الحرب ضد داعش، منذ عام ٢٠١٤. وقد ضمت تلك المناطق محافظة كركوك الغنية بالنفط، والتي كانت بمثابة البقرة الحلوب للدولة الكردية.

نداءات غربية وإقليمية

وتلقت المجلة إلى نداءات وجهها حلفاء غربيون، ودول مجاورة وأطراف كردية أخرى، من أجل الإحجام عن الاستفتاء. لكن بارزاني اقترب أكثر فأكثر من حافة الهاوية. فقد تعمد، في الأسبوع التالي للاستفتاء، أثناء جنازة جلال طالباني، الرئيس العراقي السابق، وخصمه الكردي سابقاً، عزف النشيد الوطني الكردي، وأهان شخصيات عراقية، حضرت من بغداد لتقديم العزاء، بوضعهم في صف متأخر. وعندما أرسلت كل من تركيا وإيران والعراق دباباتها إلى حدوده للضغط عليه للتراجع عن الاستفتاء، وصف تلك التحركات بأنها مجرد استعراضات. وقال: "ما كسبناه بالدم سندافع عنه بالدم، ولو قتل مئات الآلاف، ستولد الدولة الكردية".

ولكن، بحسب المجلة، تلاشت كلمات بارزاني بعد منتصف ليلة ١٦ أكتوبر (تشرين الأول)، عندما بدأت قوات عراقية تقدمها نحو كركوك. وبحلول الصباح تمكنت تلك القوات من السيطرة على مطار المدينة، وقاعدتها العسكرية الرئيسية، وحقولها النفطية. من ثم اقتحمت القوات العراقية مكتب محافظ كركوك في قلب المدينة، ومعها محافظ جديد معين، عربي. وفي اليوم التالي، تابعت القوات زحفها نحو مقار كردية أخرى، واستعادت السيطرة على مساحة ٣٦ ألف كيلومتر مربع. وبحلول ١٨ أكتوبر (تشرين الأول)، سيطرت القوات العراقية على الخاصرة الجنوبية الكردية، بالقرب من بلدة ربيعة عند الحدود السورية، عبر الهضاب الاستراتيجية لسنجار وسد الموصل على نهر دجلة، باتجاه خانقين عند الحدود الإيرانية.

وتقول "إيكونوميست" إن الضحايا في صفوف الكرد كانت قليلة جداً لأنهم لم يقاتلوا، بل انسحبت البشمركة نحو الهضاب، مع قرابة ٦٠ ألف مدني. ومعهم تلاشت توقعات بإقامة دولة، لأنه في غياب ٣٠٠ ألف برميل نفط تنتجه كركوك يومياً (يعادل نصف عائدات الحكومة الكردية)، لا تستطيع تلك الدولة البقاء.

وفي ظل غياب وسائل ديمقراطية لاختبار زعيم بدلاً من بارزاني، أصبح الجيب الكردي معرضاً للتمزق إلى إقطاعيات متناحرة، كما جرى خلال الحرب الأهلية الكردية في تسعينيات القرن الماضي. فقد اتهم زعماء عشائر كردية بعضهم البعض بالخيانة. وقال لاهور طالباني، زعيم إحدى وكالتي استخبارات في كردستان، ومرشح لخلافة عمه (جلال طالباني) كزعيم للقسم الشرقي من الإقليم: "قاتل بارزاني من أجل النفط، ونحن قاتلنا من أجل الأرض".

تجاهل مسعود بارزاني للمبادرات الدولية أدى إلى انتكاس طموحات الكرد لعقود

الانصاف المركزي: ٢٠١٨/١٠/١٥

في أحدث دراسة له تحت عنوان (الشرق الأوسط في فوضى: عن الأنظمة والحدود)، تحدث يوست هلتمان رئيس مجموعة الأزمات الدولية عن النتائج الكارثية لتجاهل رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني المبادرات الدولية بتأجيل الاستفتاء والدخول في حوار جاد مع بغداد وجاء فيما يتعلق بهذا الموضوع ما يأتي:

مئة عام مرت على تشكل حدود الشرق الأوسط الحديث للمرة الأولى. مضت حينها بريطانيا وفرنسا، المنتصرتان في الحرب العالمية الأولى، في تقسيم بقايا الإمبراطورية العثمانية المنحدرة. وبقيت الحدود التي رسمتها الدولتان حتى يومنا هذا، وتطورت الأنظمة السياسية التي وضعنا قواعدهما، لكنهما لم تفلت أبداً من اعتماديتها على قوى خارجية متعدّدة، ما أفضى إلى أنظمة حكم تتوطن فيها أوجه الخلل. هذا النظام الفوضوي الذي امتدّ قرناً من الزمان قد واجه تحدياً ممتداً في أثناء انتفاضات ٢٠١١ الشعبية التي جابت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وأتاح الانهيار اللاحق لعدد من الدولة العربية بدوره الفرصة لمجموعتين من الجهات الفاعلة من غير الدول كي تمحو الحدود التي تعتبرها ظالمة، وتعمل على رسم حدود جديدة: الأولى تضمّ الكرد، الذين عانوا بشدّة في نضالهم من أجل تأسيس دولة حُرّموها منها قبل مئة عام، والثانية تضمّ أتباع الدولة الإسلامية (داعش)، الساعين إلى تأسيس خلافة إسلامية عالمية تسمو فوق الدول القومية. وفشل المجموعتين حتى الآن في تحقيق طموحاتهما يشهد على قوة حدود منطقة الشرق الأوسط. ربما تسنح الفرصة لاحقاً لكن في الوقت الراهن، ربما يكمن حلّ مشكلة الحدود الظالمة في ترتيبات سياسية أكثر فعالية داخل هذه الحدود. وبينما تبدأ مجتمعات الشرق الأوسط في انتزاع نفسها من هوة النزاع، كما يفعل العراق اليوم فيما يبدو، فإن ذلك هو التحدي الذي سيتحتمّ عليها مواجهته، أي إعادة صياغة العقود الاجتماعية، وتأسيس بنى حكم قادرة على استيعاب احتياجات شعوب شديدة التنوع، والمساواة بينها، والإدارة السلمية للنزاعات الإقليمية مع الجيران.

إن الكرد تلاميذُ منكبّون على دراسة التاريخ والجغرافيا، وهدفهم الرئيس هو فهم تركيبة العوامل التي ستساعدهم في إنشاء دولة خاصة بهم، ومتى يمكنهم ذلك. وقد دخل الكرد مراراً في تحالفات مع القوى العظمى على أمل أنها ستدعم السعي الكردي إلى الاستقلال في مقابل المنافع التي سيقدمها الكرد بموجب هذه التحالفات (١١). وحين رأى قادة كرد العراق الضعف الذي حلّ بدولة العراق بعد ٢٠٠٣، وسقوط سوريا في الحرب الأهلية بعد ٢٠١١، ومنعطف التدمير الذاتي الذي اتخذته تركيا بعد ٢٠١٥، وحين استغلوا بنجاح حاجة القوى الغربية إلى قوات برية محلية في قتال الدولة الإسلامية (داعش) بعد ٢٠١٤ عن طريق توفير القوة البشرية وجهود الحشد، وحين منحتهم القوى العظمى في المقابل المعدات العسكرية والتدريب إضافة إلى الدعم والتعاطف السياسي - ظنّ الكرد أنّ اللحظة قد حانت.

وفي سبتمبر/أيلول ٢٠١٧، تجاهل مسعود بارزاني، رئيس إقليم كردستان في العراق، كلّ الاحتجاجات من هؤلاء الحلفاء أنفسهم - الولايات المتحدة والحكومات الأوروبية وتركيا - ومن خصومه - الحكومة الفيدرالية في العراق وإيران. لكنّه في حميّه أساء تقدير القوة الباقية للتيارات القومية في العراق وسوريا، وتحكّم تركيا في دُخُل الكرد من صادرات النفط، والعزم الإيراني على نشر قوات وكيّلة لمنع انفصال الكرد عن العراق، واستعداد واشنطن للتغاضي عن الإجراءات المضادة المشتركة من الجهات المذكورة حفاظاً على مصلحتها الأطقى، وهي الحفاظ على التماسك الإقليمي للعراق. وبدلاً من تحقيق استقلال كردستان العراقية، أُجبر قادة الكرد على سحب قواتهم الأمنية من الأراضي العراقية، ومن ضمنها كركوك التي تحتوي ثورةً نفطية كان من الممكن أن تصبح محركاً لاعتماد الكرد على أنفسهم اقتصادياً، وهو انسحابٌ أدى إلى انتكاس طموحات الكرد السياسية بما يقدر بعقود.

نص رسالة وزير الخارجية الأمريكي ريكس تيلرسون الى بارزاني والمقترحات بشأن التفاوض وتأجيل الاستفتاء

قبول هذا المقترح سيصبح فرصة تاريخية بين أمريكا وإقليم كردستان والحكومة العراقية

قبول البديل يساعدكم بشكل أفضل لتحقيق أهدافكم وحماية الاستقرار والأمن

هذا الاستفتاء ستكون له نتائج خطيرة بل إن النتائج قد ترجعكم إلى الوراء

الانصات المركزي ٢٠١٧/١٠/١٥ :

نشرت وكالات انباء كردية نص رسالة وزير الخارجية الامريكي ريكس تيلرسون الى مسعود بارزاني قبل اجراء استفتاء اقليم في ٢٥ ايلول الماضي. وتضمنت الرسالة دعم الولايات المتحدة لاجراء مفاوضات بين حكومتي اربيل وبغداد تمتد لمدة عام بهدف معالجة جميع الملفات العالقة. فيما يأتي نعيد نشر نص الرسالة:

الرئيس بارزاني..

أكتب هذه الرسالة باسم الولايات المتحدة الأمريكية للتعبير عن تقديري اللامحدود لكم ولشعب كردستان العراق، لقد أسسنا علاقات تاريخية خلال العقود الماضية. نحن نريد توطيد هذه العلاقات خلال العقود المقبلة وملتزمون بذلك. خلال الأعوام الثلاثة الماضية على وجه الخصوص فإن عملنا المشترك وقراراتكم الشجاعة للتعاون الكامل مع القوات الأمنية العراقية، غير مسار الحرب ضد داعش.

نحن نقدر تضحيات البيشمركة في حريتنا المشتركة ضد الإرهاب، ولن ننسى تلك التضحيات أبداً. في هذا الوقت، نحن أمام مسألة الاستفتاء على مستقبل إقليم كردستان، المقرر إجراؤها في ٢٥ أيلول، لقد عبرنا عن مخاوفنا والتي تتضمن عدة أمور، ومنها الحرب المستمرة ضد داعش، بما فيها معركة الحويجة المرتقبة، وعدم استقرار الظروف الإقليمية، والحاجة للتأكيد على إرساء الاستقرار في المناطق المحررة للاطمئنان بأن داعش لن يستطيع العودة إليها أبداً، وعلى هذا الأساس نحن ندعوكم باحترام لقبول البديل الذي نرى أنه يساعدكم بشكل أفضل لتحقيق أهدافكم وحماية الاستقرار والأمن في مرحلة الحرب ضد داعش.

هذا المقترح البديل يؤسس إطاراً جديداً وسريعاً للتفاوض مع الحكومة المركزية العراقية برئاسة حيدر العبادي، وهذا الإطار السريع للحوار يحمل معه أجندة مفتوحة ويجب أن لا تمتد لأكثر من عام لكن يجوز تجديدها، والهدف الرئيس لهذا المقترح هو تسوية جميع الملفات العالقة بين بغداد وأربيل وسيحدد طبيعة العلاقات المستقبلية بين الجانبين. ونحن سنحاول معالجة احتياجاتكم المالية والأمنية الراهنة.

الرئيس بارزاني، في الحقيقة، نحن نتفهم مخاوفكم خلال الأعوام العشرة الماضية، كما نستوعب الخطأ التاريخي الذي تعرض له الكرد في العراق عام ١٩٢١، ونحن نقبل بالحاجة لإيجاد طريق إلى الأمام على أساس الموافقة الظاهرة، بحيث يمكن تلبية احتياجات ومطالب كافة الأجناس والأديان والمكونات الإثنية على هذه الأرض التاريخية، ومن أجل كل هذه الأسباب، فإن السياسة الأمريكية خلال إدارة الرئيس ترمب تتضمن القيام بكل ما بوسعنا لمساعدتكم والحكومة المركزية لحل كل هذه القضايا المهمة وتطمينكم بأن قوتنا وثقلنا يقفان وراء هذا الإطار الجديد للتفاوض.

أكثر من ذلك، نحن مستعدون لتقديم التسهيلات لكي يقوم مجلس الأمن الدولي بتقديم المزيد من الدعم للعملية، كما إننا مستعدون لتقديم التسهيلات الكاملة من قبل منظمة الأمم المتحدة وشركائنا الأساسيين مثل بريطانيا وفرنسا، هذه فرصة نادرة بأننا ندعوكم باحترام لقبول البديل عن الاستفتاء المقرر، ونعتقد أن هذا الاستفتاء سيكون له نتائج خطيرة بل أن النتائج قد ترجعكم إلى الوراء.

بالأخذ بنظر الاعتبار تاريخ الشعب الكردي، نتفهم بأنكم تنظرون إلى الحوار المقترح على أنه فرصة أخرى، كما إننا نعتقد أن هذه الفرصة تستحق الموافقة، خاصة بعد الانتصارات التاريخية ضد داعش، والشراكة منقطعة النظير بين القوات الأمنية العراقية والبيشمركة الكردية بالدعم القوي من التحالف الدولي، بالتأكيد إذا لم تتوصل المفاوضات في نهاية المطاف إلى نتيجة مقبولة أو فشلت بسبب انعدام الثقة الكاملة من قبل بغداد، فإننا سنقر بضرورة إجراء الاستفتاء.

ونظير التزامنا بدعم هذا الإطار الجدي للحوار - كبديل لإجراء الاستفتاء المقرر- فإننا نطلب التزامكم بالنقاط التالية:

أولاً: التفاوض مع بغداد في الأساس يبقى من أجل التوصل إلى تفاهم وإيجاد اتفاق مشترك على العلاقات المستقبلية بين إقليم كردستان والحكومة العراقية، سواء أكان ذلك يعني فيدرالية حقيقية معمول بها أو نوعاً من الكونفيدرالية أو الاستقلال، ويجب أن تكون هذه الاتفاقية عن طريق المباحثات السلمية.

ثانياً: يبقى إقليم كردستان والبيشمركة الكردية شركاء رئيسيين ضمن التحالف الدولي لدحر داعش، وسيستمر الدعم المناسب للتحالف، في الوقت الذي يتواصل فيه العمل المشترك التاريخي مع القوات الأمنية العراقية، وسيكون للولايات المتحدة خطة لتسريع جهودنا الداعمة "لآلية الأمن المشترك"، وعلينا العمل معا للوثوق باستقرار هذه المناطق الحساسة، خاصة تلك التي بقيت غير آمنة بعد داعش، مثل شنكال.

ثالثاً: تقرير حدود إقليم كردستان عن طريق الحوار مع بغداد، وفقاً للآلية الواردة في المادة ١٤٠، والولايات المتحدة تقوم مع الأمم المتحدة وبالتعاون مع الحكومة العراقية بدعم عملية سريعة لتسوية هذه المسائل، وذلك في إطار الوقت المذكور آنفاً.

رابعاً: نتوقع أنك ستواصل الجهود للتعاون مع الحكومة العراقية الحالية برئاسة حيدر العبادي، ومن قبيل ذلك المشاركة في الانتخابات الوطنية عام ٢٠١٨ وأداء دور إيجابي في بغداد فيما يتعلق بتشكيل حكومة جديدة بعد الانتخابات، وحكمك ورئاستك في مرحلة ما بعد داعش سيكونان ذوا أهمية بالغة للمنطقة بالكامل.

وبالتزامن مع هذا الإطار للتعاون، سنقوم نحن بتقديم الدعم والتسهيلات لحل هذه القضايا خلال فترة عام:

- تنفيذ الاتفاقيات الخاصة بالسلطة والإيرادات بالشكل المعني.
- تنفيذ المادة ١٤٠.

- معالجة المسائل الأخرى مثل البيشمركة والطيران الجوي المدني والممثلات الدبلوماسية والملفات الأخرى.

نؤمن بأن هذه الرسالة وقرارك الشجاع بقبول هذا المقترح سيصبح فرصة تاريخية بين أمريكا وإقليم كردستان والحكومة العراقية، وهذا في مرحلة ما بعد تضحياتنا المشتركة وانتصاراتنا ضد داعش، باسم أمريكا، والرئيس دونالد ترمب، وجميع طاقم الأمن القومي فإنه لمن الفخر أننا نعمل معك.

بافل طالباني: رفض المقترح الأمريكي البديل كان خطأ تاريخيا فادحا

الانصات المركزي ٢٠١٧/١٠/١٨ :

أجرت فضائية (فرانس ٢٤) حوارا مع السيد بافل جلال طالباني، سلط فيه الضوء على حقيقة الأحداث الأخيرة في كركوك والتطورات على الساحة الكردستانية مؤكدا اهمية وحدة الصف الكردستاني والتكاتف لتجاوز هذه المرحلة، فيما يأتي تنشر الانصات المركزي نص الحوار:

أجرى الحوار: مارك بيرمان: أهلا بكم، ضيفنا اليوم هو أحد الفاعلين الاساسيين في الوضع المتأزم في اقليم كردستان العراق. لقد تم تنظيم الاستفتاء في ٢٥ سبتمبر حول الاستقلال وكانت النتائج "نعم" بالأغلبية الساحقة، منذ ذلك التاريخ استعادت بغداد السيطرة على بعض المناطق المتنازع عليها بين العراق والکرد، السلطة المحلية بكردستان العراق بقيادة مسعود بارزاني اتهمت بعض المكونات الكردية بالخيانة لأنها سمحت للقوات الحكومية بالسيطرة على المناطق المتنازع عليها خاصة مدينة كركوك، ويشيرون ببيان خاصة الى شخص بافل طالباني نجل الرئيس جلال طالباني الذي نجري معه الحوار الآتي.

أهلا بك السيد طالباني، ادارة بارزاني وحلفاؤها يدعون انكم سمحتم للقوات الحكومية بالسيطرة على مدينة كركوك وانكم تفاوضتم مع الحكومة المركزية في بغداد وخاصة مع ايران، ماهور دكم على هذه الاتهامات؟

- شكرا لكم، بكل بساطة أفند هذه الاتهامات التي لا أساس لها وهي للأسف اتهامات مقرفة، كل ما حدث الى هذا اليوم هو نتيجة سياسة قصيرة النظر، سياسة القادة الكرد، وأمام هذه المأساة أود أن أرى الكرد متحدين ويتحدثون بصوت واحد ولكن للأسف وكما حدث لمرات عديدة في الماضي فعوضا عن الوحدة والتكاتف قررت الاطراف الكردية ان تتهم بعضها البعض دون اي دليل وهذا ما حول انتباه المجتمع الدولي ازاء المشكلة الحقيقية.

* لكن سيدي هناك من يقول انك أمرت قواتك بان لا تقاوم ضد القوات العراقية والميليشيات الشيعية لان هناك اتفاقا مع ايران وخاصة مع الجنرال قاسم سلیماني، وهذه اتهامات خطيرة طبعا؟

نعم، سمعت بتلك الاتهامات الخطيرة وهذا أمر مؤسف، في الحقيقة المسؤولون الحقيقيون عن المأساة يحاولون إلقاء اللوم على الآخرين، سأقول ما حدث فعلا في كركوك، قوات البيشمركة معروف عنها دفاعها عن كركوك وقدمنا شهداء من ضمنهم كبار قياداتنا العسكرية عند الدفاع عن كركوك ضد جميع التهديدات وهذه المرة واجهنا خصما كان اكبر بكثير ولاسيما من حيث الاسلحة والعتاد وقادتنا ولاسيما قائد قوات ال(٧٠) الشيخ جعفر قرروا الانسحاب بصفة تكتيكية بعد معركة تكبدت فيها حوالي مائة من الشهداء والجرحى وعوضا عن تكبد آلاف البيشمركة ودخول القتال نحو المناطق الاهلية وسقوط ضحايا مدنيين، قرر القادة الانسحاب بصورة تكتيكية وسترراتيجية واهنئهم على هذه الخطوة.

* اذن تفندون تهمة الخيانة الموجهة لكم من قبل حزب بارزاني وافراد من حزبكم ؟

- اعضاء حزبي الذين يتهمونني بالخيانة أتوجه اليهم واقلب الاتهام واني اتهمهم، اود ان نقوم بتحقيق حول هذا الموضوع وقد قدمت طلبا رسميا بهذا الشأن لكي نعرف ونحدد ما حدث فعلا في كركوك بالضبط ويعرف الجميع الحقيقة، كما أطلب تحقيقا آخر بحق المسؤولين الذين قادونا الى هذا الوضع، أود تحقيقا معمقا ودقيقا لكي نرى قدرة هؤلاء على قيادة الكرد.

* أنت تتحدث عن مسعود بارزاني، قبل الاستفتاء كان هنالك نوع من الوحدة الشكلية كما نرى ذلك اليوم، هل تعتقدون بائه من خلال هذا الاستفتاء ارتكب مسعود بارزاني خطأ جسيما؟

- لا أريد ان اتهم الرئيس بارزاني بأي طريقة كانت، لن اقدم على اي شيء يقوض الوحدة الكردية، لان الوحدة الكردية هي الاهم، لا أكن أي تقدير للاتهامات الموجهة لي ويجب ان نبقي متحدين ولكن حول سؤالك عنمن الذي قادنا الى هذا الوضع أقول: الاستفتاء يتعلق بأمر كان ضروريا ويجب أن يسأل الشعب الكردي الذي يجب ان يمنح

الحق في تقرير مصيره ولكن هذا يجب ان يأتي في اوانه، المبعوثان الامريكي والبريطاني بريت ماكغورك وفرانك بيكر اقترحا امكانية كانت ستمنح لنا الاستقلال بعد عامين عقب الاستفتاء بعد التفاوض مع الحكومة العراقية ولكن القادة الكرد (ولن اتهم شخصيا السيد بارزاني) قرروا المضي في قرارهم.

* هذا الخطا الذي كان يجب عدم ارتكابه ؟

- رفض هذا الاقتراح كان رفضا فادحا وحتى في المعارك حول كركوك كانت هنالك فرصة، قواتنا كانت موجودة هناك ورئيس الحكومة العراقية مد اليد للتوصل الى حل وسط.

* وماهي مقترحات رئيس الحكومة العراقية ؟

- بعد يوم من التفاوض بلغنا النتيجة الآتية: عوضا ان تعود القوات العراقية الى كركوك تتحول قاعدة KI الى مركز للقيادة المشتركة لقوات التحالف والبيشمركة والقوات العراقية ومثل هذا الاتفاق كان سيسمح لنا بتفادي الوضع الكارثي الذي تشهده المدينة الان، ولدينا وثيقة وقع عليها ٢٨ قياديا في المجلس القيادي للاتحاد الوطني الكردستاني وكان هذا الاتفاق يسمح لنا بالاحتفاظ بكركوك وتفادي هذه المأساة ولكن للأسف مرة أخرى القيادة الكردية لم يتخذوا القرار السليم.

* حسب قولكم ان رئيس الحكومة العراقية كان ينوي تفادي التصادم المسلح. هل تعتقد انه يريد ان يعطيكم حكما ذاتيا او استقلاليا وخاصة انه قال ان مسألة الاستقلال لم تعد موجودة؟

- لا اعرف بالضبط ماينوي رئيس الحكومة العراقية فعله ولكن ما هو مؤكد انه مد يده عدة مرات وقدم عدة اقتراحات بعضها لم يكن من الممكن ان نقبلها ولكن رفض المقترح الامريكي البديل كان خطأ تاريخيا والحكومة العراقية تحت ضغط الشارع كان قد اقترح علينا شيئا آخر للحد من الفوضى في كركوك ولكن بسبب التسلسل الزمني لم تتمكن القيادة الكردية من الاتفاق مبكرا وانا في بالغ الاسف عندما أرى الاساءة لتضحيات وبسالة شهداء الاتحاد الوطني، كان من السهل لنا ان نقوم بخيار آخر، مساحات كبيرة تم التخلي عنها لصالح القوات العراقية بدون قتال، اذا انا وقعت اتفقا مع القوات العراقية اود ان اعرف من وقع تلك الاتفاق ايضا للانسحاب؟

* بعدالذي حدث والاتهامات من قبل حزب بارزاني ألا تخشون من حرب اهلية بين المكونات الكردية خاصة بعد هذه الخلافات؟

- في الحقيقة أنا دوما أكره الحرب وسفك الدماء وحتى الحرب الاهلية، خبرتي الحربية تجعلني لا ارغب دائما في ارسال الجنود الى القتال، الوحدة والتكاتف هو الهم، يجب ان يبقى الكرد متحدين وحرصنا على هذه الوحدة هو الذي يمنعنا من الرد على الاتهامات الموجهة لنا وخوض حروب وسخة التي هي ليست في مستواي ولا مستوى حزبي، بيشمركتنا البسلاء ضحوا بدمائهم لمصلحة الشعب الكردي.

* هل هذا يعني انكم تريدون التفاوض حول نوع من الاستقلالية مع الحكومة المركزية؟

- الشعب الكردي يجب ان يبدأ بالتفاوض مع الحكومة العراقية ويجب ان نشرك المجتمع الدولي في هذه المفاوضات كما يجب ان نشرك فيها الدول المجاورة وعبر الحوار الجاد يجب ان ننزع فتيل هذه الازمة التي بدأت تنتشر في اقليم كردستان لتفادي مآسي اخرى.

* مرة اخرى هل تعتقدون ان كردستان مستقلة نظرا للوضع القائم حاليا يجب ان يعاد النظر فيها وتؤجل الى سنوات عديدة؟

- كردستان مستقلة حلم كل كردي ولكن استقلال كردستان يتطلب التحضير الدقيق له، يجب ان نكون في موقع القوة قبل التفاوض حوله ويجب ان نكون واقعيين ايضا فيما يتعلق بتطلعات الحلفاء على الصعيد الدولي على الارض حيث هنالك جوانب ينبغي دراستها سياسيا وعسكريا، كل كردي يحلم بكردستان مستقلة ولكن سيأتي عند أوانه ولن نتوقف عن نضالنا من اجل هذا الهدف ولكن يجب ان نغير مسارنا اليوم، يجب ان نستعيد وحدتنا وان نعمل معا جنبا الى جنب لنواجه العدو بالدبلوماسية وفقا للقانون وان نجد حلا وسطا يحقق أملنا باستقلال كردستان.

بارزاني خسر رهانه واختفى عن شاشات التلفزيون.. فأتته العزلة

محلل سياسي: محاط بأشخاص يقولون له ما يريد سماعه

وكالة فرانس برس ٢٣/١٠/٢٠١٧ :

اختفى مسعود بارزاني عن شاشات التلفزيون بعيد إجراء الاستفتاء على استقلال إقليم، بعدما خسر رهانه على دعم دولي لم يحصل عليه، ما جعله وحزبه معزولين داخل العراق وخارجه، بحسب محللين. واستعادت السلطات الاتحادية العراقية الأسبوع الماضي السيطرة على معظم المناطق والمواقع النفطية المتنازع عليها مع بغداد بعد انسحاب قوات البشمركة منها. وتعتبر خسارة إيرادات الحقول النفطية في محافظة كركوك بمثابة القضاء على حد كبير على أحلام إقليم كردستان العراق بالاستقلال. وكان بارزاني الذي بادر إلى تنظيم الاستفتاء، ذهب بعيداً في مشروعه الطموح لإعلان دولة كردستانية مستقلة عن بغداد التي أكد مراراً "فشل الشراكة" معها.

و حين عقد مؤتمراً صحافياً قبل يوم من الاستفتاء للتأكيد على المضي فيه رغم المساعي الدولية لإيجاد صفقة تحول دون إجرائه، بدأ المقاتل الكردي السابق ببرزته الكردية التقليدية وكوفيته مرتاحاً، إلى أن ظهر رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي في كلمة تلفزيونية بثت بالتزامن.

تغيرت ملامح الرئيس الكردستاني وقتها، وبدأ متوتراً بعدما لوح العبادي بعدم السماح بالانفصال. لكنه مع ذلك، واصل مشروعه الانفصالي، إلى حد بدأ الشارع الكردي يعلق آماله على "تغريدة داعمة من الرئيس الأمريكي" دونالد ترامب.

ويقول المحلل السياسي كيرك سويل، ناشر مجلة "إنسايد إيراكي بوليتيكس"، إن رهان بارزاني لم يكن إلا "استناداً إلى دائرة ضيقة من المستشارين وليس من خلال عملية ديموقراطية".

ويوضح سويل أن القرارات الاستراتيجية لبارزاني على مدى سنوات كانت تتم بالطريقة نفسها، "وعلى هذا المقياس كانت اتفاقيات النفط مع تركيا قراراً من الحزب الديموقراطي الكردستاني، وليس قراراً صادقاً أو اطلع عليه برلمان الإقليم".

ويضيف المحلل السياسي لوكالة فرانس برس "يبدو لي أن بارزاني محاط بأشخاص يقولون له ما يريد سماعه". ويتحدث العديد من الكرد حالياً عن وقوع بارزاني في فخ حول دعم موهوم أقنعه به مقربون، أبرزهم وزير الخارجية العراقي السابق هوشيار زيباري ومحافظ كركوك المقال نجم الدين كريم.

سعي مزمن

وتسعى عائلة بارزاني منذ عقود للانفصال عن العراق. ويسعى بارزاني إلى تجسيد طموحات الشعب الكردي ويقدم نفسه على أنه الشخصية القادرة حالياً على تحقيق هذا الهدف.

لكن لا يمكن لهذا الامر في ظل التركيبة الحالية للعراق، ان يحصل من دون موافقة بغداد، ما دفع بالحكومة العراقية إلى قطع الأوصال الاقتصادية المهمة عن إقليم كردستان عقب الاستفتاء، وصولاً إلى التقدم عسكرياً والسيطرة على جميع المناطق المتنازع عليها.

ويقول سويل "في ظل عمل حزبي الاتحاد الوطني الكردستاني وغوران (التغيير) مع بغداد، فإن الأمل الوحيد للحزب الديموقراطي الكردستاني حالياً هو أن تفقد بغداد الدعم الدولي". لكنه يشير في الوقت نفسه إلى أن ذلك لا يعني أن "في الامكان القول إن بارزاني فقد كل شيء سياسياً، لأن إقليم كردستان ليس نظاماً ديموقراطياً، ولا وسيلة لضمان أن الانتخابات المقبلة ستكون نزيهة". في هذا السياق، يوضح المحلل السياسي في معهد الشؤون الدولية والاستراتيجية في فرنسا كريم بيطار أن "الولايات المتحدة والمجتمع الدولي بأسره، باستثناء إسرائيل، ملتزمون بوحدة العراق".

ويضيف لفرانس برس "سيتمتع على بارزاني الآن أن يعيد النظر في موقفه المتشدد وأن يعيد فتح قنوات التفاوض".

التقليل من القومية

ووفق المحلل المختص بالشؤون الكردية موتلو سيفير أوغلو، وضع بارزاني الكرد في موقف صعب: أولاً من خلال جمع دول متخاصمة أصلاً ضدهم، وصولاً إلى خلافات داخل البيت الكردي، معتبراً أنه "أخطأ في قراءة الموقف وتفسير الرسائل".

ودعت حركة "كوران" (التغيير) الاحد بارزاني الى الاستقالة وتشكيل حكومة إنقاذ وطني تتولى الحوار مع بغداد وتنظيم انتخابات.

ويقول سيفير أوغلو لفرانس برس، إن "الولايات المتحدة واضحة جداً في دعم عراق موحد يلعب فيه الكرد دوراً موازناً (...). ربما كان (بارزاني) يعتقد أن (الرئيس التركي رجب طيب) أردوغان لن يعارض استقلال الكرد لأنه فضل أربيل على بغداد في السنوات الأخيرة، لكنه لم يتنبأ برده القوي على الاستفتاء والاستقلال".

وتبدي الحكومة الكردستانية حالياً استعداداً للتفاوض مع بغداد من دون شروط، لكن العبادي يضع إلغاء نتائج الاستفتاء شرطاً لبدء الحوار.

ولهذا، قد يضطر بارزاني إلى تجميد أو إلغاء نتائج الاستفتاء، في حال فشل سعيه لتأمين دعم غربي من خلال دعواته إلى كرد الشتات بالتظاهر في دول أوروبا.

وعزز الغزو الأمريكي للعراق في العام ٢٠٠٣ "الرؤية الكاذبة" بأن البلاد ليست إلا فسيفساء من هويات عرقية وطائفية، بحسب بيطار الذي يضيف ان "هناك اتجاه مشتركاً مؤسفاً بين العديد من المحللين وصانعي السياسات للتقليل من القومية العراقية".

ويؤكد، مستشهداً بالكاتب الأمريكي الساخر مارك توين، "يمكننا القول إن أحداث الأيام القليلة الماضية تشير إلى أن (تقارير وفاة العراق) مبالغ فيها إلى حد كبير".

حلم قيام دولة كردية تهشم بمقامرة بارزاني

BBC ٢٣/١٠/٢٠١٧ :

نشرت صحيفة الفايننشال تايمز تقريراً لمراسلها من أربيل يتحدث فيه عن التذاعيات الجارية في إقليم كردستان العراق بعد سيطرة القوات الحكومية العراقية على محافظة كركوك والمناطق المتنازع عليها التي كانت تحت سيطرة قوات البيشمركة الكردية.

ويرى المراسل حلم قيام دولة كردية "قد تهشم بعد أن ارتدت مقامرة" الزعيم الكردي، مسعود بارزاني، في إجراء استفتاء على الانفصال عن العراق عليه.

وينقل التقرير عن برهم صالح، رئيس الوزراء السابق في حكومة إقليم كردستان، قوله إن مسؤولين فاسدين شجعوا بارزاني على قرع طبول القومية ليحول الانتباه بعيداً عن الاستياء الشعبي بشأن التفاوت في توزيع الثروة في الإقليم منذ انخفاض أسعار النفط.

ويضيف صالح "هذا الاستفتاء يتطابق بالتأكيد مع إرادة رجل واحد - لكن في الوقت نفسه مع شبكة فساد وأناس صغار سرقوا الكثير من الأموال وأسأوا استخدام السلطة ويحاولون التغطية على آثارهم".

ويقول التقرير إن بارزاني قد اختفى من المشهد العام مع تكشف الأزمة ولم يصدر سوى بيان مكتوب دعا فيه إلى الوحدة الوطنية، لكن مسؤول في حكومة الإقليم يقول إنه مازال يذهب إلى مكتبه يومياً.

وينقل التقرير عن محمود الحافظ، الذي يصفه بأنه حفيد بطل قومي كردي هو محمود البرزنجي، قوله إن الجزء المقبل من القصة واضح، فهو يرى صورة جده في محطة قطار كركوك قبل ٩٥ عاماً متوجهاً إلى بغداد للتفاوض مع الملك فيصل بشأن حقوق الكرد.

ويضيف "منذ ٩٥ عاماً حتى الآن، ونحن نمر بالمشكلات نفسها.

ويبدو أننا سنصعد القطار ذاته".

أوهام بارزاني

*مصطفى زين

صحيفة (الحياة) ٢١/١٠/٢٠١٧ :

اعتقد مسعود بارزاني أنه يستطيع اللعب على التناقضات وسط الفوضى التي تضرب الشرق الأوسط ويقظة العصبية القومية والطائفية، والمستعمرين القدماء والجدد الجاهزين لإعادة رسم الخرائط بالحديد والنار. صادق تركيا وإسرائيل، ولم يعاد إيران. أصبح الناطق باسم الولايات المتحدة في العراق. لم تبخل عليه واشنطن بشيء، من تدريب ميليشياته وتسليحها والدفاع عن إقليمه إلى دعمه سياسياً في كل مساعيه (زلماي خليل زاد مقيم في أربيل). فرنسا حافظت على احتضانه، من أيام ميتران وزوجته دانيال في ثمانينات القرن الماضي إلى اليوم. روسيا، هي الأخرى، حافظت على علاقاتها معه. رجب طيب أردوغان عامله كرئيس دولة كبرى، كان يستقبله وعلم كردستان مرفوع إلى جانبه، ويرسل وزير خارجيته إلى أربيل من دون المرور ببغداد. ابنه بلال ونجل بارزاني مسرور شريكان في تجارة النفط. للشركات التركية في الإقليم الأولوية.

هذا بعض من العلاقات الإقليمية والدولية التي نسجها بارزاني، بعد الاحتلال الأمريكي ومشاركته في حكم «العراق الديموقراطي الجديد». أما في داخل إقليمه فحجم كل القبائل المناوئة، خصوصاً الطالبانيين، وأبعد حركة «التغيير» المعارضة، وأغلق البرلمان، وخاض حرباً أهلية ضد حزب «الاتحاد الوطني». و«كرد» كركوك، بحجة أن النظام السابق «عربها». واضطهد المسيحيين، ما اضطر معظمهم إلى الهجرة وترك أراضيهم وممتلكاتهم للكرد. كل ذلك في ظل حملة إعلامية واسعة، شاركت فيها صحف عالمية كبرى في تحقيقات عن تسامح الكرد وديموقراطيتهم التي يجب دعمها. أما عن الفساد في إدارته والمحسوبيات وإسناد المناصب إلى رجال قبيلته فالحديث يطول.

علاقة بارزاني مع بغداد لم تكن جيدة طوال السنوات الماضية، وكان الراحل جلال طالباني يلعب دور الوسيط بينهما. ووجد في ظهور «داعش» وتمدده فرصة ثمينة للمشاركة في إضعاف الحكومة، وبعد انهيار الجيش في الموصل لم تحرك «البيشمركة» التابعة له ساكناً إلا عندما وصل التنظيم إلى أبواب أربيل، عندها فقط طلب دعماً أمريكياً فأوقفوا الهجوم على عاصمته. وبعدما استعاد الجيش قوته وبدأ تحرير المناطق التي احتلها التنظيم، تحركت «البيشمركة» وبدأت قضم سهل نينوى وضمه إلى الإقليم، وتمددت في كركوك والمناطق الأخرى. أي أنها كانت تقاتل من أجل إعادة رسم حدود الإقليم، استعداداً للانفصال عن العراق، بدعم إسرائيلي واضح، فالدولة العبرية تخطط منذ عقود لإقامة قواعد لها في شمال العراق على مقربة من الحدود الإيرانية بالتعاون مع بارزانيين، وكفي تضعف بغداد أكثر.

اعتقد بارزاني أن أصدقاءه الدوليين، خصوصاً الأمريكيين والفرنسيين، سيهبون للدفاع عنه ويدولون قضيته ويدافعون عنه، وأنه يستطيع تحييد أردوغان الذي لديه مصالح اقتصادية كبيرة في كردستان، وأن إيران المعزولة في محيطها لن تستطيع نجدة العبادي. واعتقد أن الغلبة التي حققها بالقوة في الإقليم وتحجيم معارضيه، فضلاً عن ضعف بغداد، تتيح له الانفصال وإعلان دولته ووضع الجميع أمام الأمر الواقع. لكن تبين أنه كان متوهماً، وأن قراءته للأحداث كانت خطأً. أصدقاؤه تخلوا عنه، عدا إسرائيل. الحكومة الاتحادية ليست ضعيفة. أردوغان لا يستطيع الموافقة على انفصاله خوفاً من تقسيم تركيا. وإيران لم تنكفي. كرد الإقليم الذين قمعهم طوال سنوات كانوا ينتظرون الفرصة لاستعادة شيء من حريتهم، والمحافظة على بعض المكاسب التي حققوها خلال السنوات الماضية. كركوك التي كان يعول على نطفها لتمويل دولته لم تعد تحت سيطرته.

هل سيتراجع بارزاني عن هذا الخطأ التاريخي؟ هل ينتفض الكرد ضده أم أنه سيستمر في حالة الإنكار؟ هل سيقتنع بأنه كان أداة وليس في حجم تقرير مصير العراق ومحيطه الإيراني والتركي والسوري، وبأن الدول الكبرى لا يهمها مصير الشعوب ولا الصداقات عندما يتعلق الأمر بمصالحها؟

تجارب الماضي مع آل بارزاني تؤكد أنه لن يعترف بهزيمته، ولن يتراجع، فهو مثل أي ديكتاتور صغير أو زعيم قبيلة سيحاول شد عصب رعاياه للمحافظة على مكانته، وأي تحرك ضده في الإقليم ينذر بتجدد الحرب القبلية وتقسيم كردستان بدلاً من تقسيم العراق.

مصير الكرد ليس مرتبطاً بصداقاتهم الخارجية. وانضمامهم إلى سائر شعوب المنطقة في السعي إلى الحرية ينقذهم وينقذ هذه الشعوب. أما العصبية القومية ومعاداة الآخرين فستحولهم إلى كيانات أشبه بإسرائيل تعقد مصالحت مع الأنظمة وتعجز مع هذه الأنظمة عن اكتساب شرعية وجودها.

أوهام بارزاني لا تصنع دولة.

«جناية».. مسعود بارزاني

* محمد خروب

صحيفة (الراي) الاردنية ٢٠١٧/١٠/١٨ :

حسنت العملية «النظيفة» والمفاجئة التي لم تستغرق سوى تسع ساعات ببسط سيطرة الحكومة المركزية على مدينة كركوك، حقول نفط ومطار ومؤسسات عامة، الجدل الذي اندلع بعد استفتاء الخامس والعشرين من أيلول الماضي، الذي أصرّ رئيس إقليم كردستان المنتهية ولايته مسعود بارزاني على إجرائه ضارباً عرض الحائط بكل «النصائح» المخلصة التي قدمها له كثيرون، وبخاصة في الداخل الكردي وتحديدًا الحزب المنافس له وحليفه في السلطة منذ عقدين «الاتحاد الوطني» الذي آلت قيادته المؤقتة إلى أرملة الرئيس السابق جلال طالباني السيدة هيرو احمد، بعد رحيل زوجها، وعبر المكتب السياسي الذي يقود هيئته العاملة الملاً بختيار احد اقرب القادة من السيدة هيرو.

وبصرف النظر عن الإتهامات التي سارع بارزاني وقادة حزبه الى توجيهها لـ «قادة» في الاتحاد الوطني، بـ«تسليم» كركوك للحشد الشعبي والجيش العراقي، ووضعهم في خانة «الخونة» والتهديد بمحاكمتهم في محاكم كردستان، مما عكس حجم المرارة التي لحقت بمعسكر بارزاني بعد الهزيمة المدوية التي لحقت به عسكريا وسياسيا وخصوصا معنويا، فإن ارتفاع حدة الانتقادات اللاذعة والعنيفة لبارزاني وخطوته الطائشة وغير المحسوبة بالإصرار على اجراء الاستفتاء، التي بدأت تنتشر في فضاء اقليم كردستان، تعكس انهيار مكانة بارزاني وتراجع دوره واحتمالات اقصائه او دفعه الى الاستقالة، بعد تحميله شخصيا مسؤولية ما لحق بالإقليم والشعب الكردي من خسائر وانكسارات، كان يمكن تجنبها بتوسل بعض الحكمة وبعُد النظر والخيال السياسي الذي افتقر اليه بارزاني والدائرة الضيقة المحيطة به، التي ظنت ان ضعف حكومة بغداد ورحيل الرئيس طالباني قد وفّرت لمخططه رياح إسناد تُمكنه المساومة على «الاستقلال» من موقع القوة، وبخاصة في استمالة جناح من اجنحة الاتحاد الوطني المعارض لبقاء الزعامة في بيت طالباني (من خلال زوجته ونجله بافل) كذلك بعد انشقاق القيادي برهم صالح وتشكيله حزبا جديداً، كان من سوء حظ هذا السياسي المعتدل والبراغماتي، انه جاء في غمرة تحولات دراماتيكية في المشهد الكردي برحيل طالباني وعودة كركوك (وما ادراك ما كركوك في عُرف الكرد التي يعتبرها كثيرون منهم، مثابة القدس للفلسطينيين وشعبها)، الى حضن الدولة العراقية، وما يعنيه ذلك من «شطب» تصنيفها كمنطقة «مُتَنَزَع عليها».

إتهامات بارزاني لإيران بأنها «قادت» عملية اجتياح كركوك عبر الحرس الثوري الإيراني وبقيادة الجنرال إقبال بور، واعتبار ما جرى بأنه «إعلان حرب»، فضلاً عن تهديده رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي بأنه «سيدفع ثمناً باهظاً»، تعكس ضمن امور اخرى، حجم المأزق الذي بات فيه وعليه رئيس اقليم كردستان، الذي رفض كل محاولات التوسّط والدعوات الى التهدئة وتقديم منطلق الحوار على منطلق العناد والحرب، ظلماً منه (بارزاني) ان عملية عسكرية يقوم بها الجيش العراقي والحشد الشعبي مُستبعدة، في ظل انشغاله

بمحااربة داعش وارتفاع حدة الخلافات بين العبادي وبعض المكونات السياسية والدينية العراقية، وبخاصة تلك «الشيعية» المتحالفة تاريخياً (اي منذ الغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣) مع الكرد، والتي عملت بتنسيق كامل ولافت طوال السنوات التي تلت قيام اول حكومة في ظل الاحتلال الأمريكي وحتى وقت قريب، الأمر الذي عندما حدث (التحرك العسكري باتجاه كركوك) خلط حسابات بارزاني (الخاطئة والحالمة كما يجب وصفها) وأحاله الى زعيم يعاني مرارة الهزيمة وتحمل مسؤولية ضياع وتبدد كل المكاسب «الهائلة» التي كانت تحققت للكرد بعد العام ٢٠٠٣، وخصوصا بعد التاسع من حزيران ٢٠١٤ إثر اجتياح داعش للموصل واغتنام بارزاني الفرصة للسيطرة على كركوك والاستيلاء على عتاد الجيش العراقي المنسحب منها، وإجبار آلاف الجنود العراقيين على مغادرة المدينة بلباس مدني وفي شكل مهين، انتقدته شخصيات سياسية وحزبية كردية، مُحذرة من مغبة سلوك عدائي كهذا على نسيج العلاقات مع المؤسسة العسكرية العراقية.

الانقسام السياسي الافقي والعامودي الذي بدأ يفرض نفسه على المشهد الكردي داخل الاقليم وخارجه، مُرشح للتعمق، بعد ان بدأ التراشق الإعلامي وحرب التصريحات بين الاتحاد الوطني وحركة التغيير من جهة والحزب الديمقراطي بزعامة بارزاني... يشق طريقه مُتصاعداً، اذ دعت السيدة هيرو احمد «بعدم الاستماع الى من تسبب بالأزمة»، رداً على اتهامات حزب بارزاني لجناح في الاتحاد بالخيانة، في اشارة الى بارزاني نفسه. فيما سارعت حركة التغيير (كوران) للدعوة إلى «حل حكومة كردستان وتشكيل حكومة انقاذ وطني، واستقالة المسؤولين عما وصلت اليه الأمور في كردستان وخصوصاً في كركوك»، والاشارة واضحة الى ان بارزاني هو المقصود ايضا.

ليست مهمة التصريحات الغاضبة التي تفوح منها رائحة التهديد والوعيد التي يُطلقها قادة في معسكر بارزاني الواقع تحت ضغط المفاجأة والهزيمة السياسية والمعنوية المدوية التي لحقت بمشروعه الانفصالي، الذي ظن انه بات في متناول يده، بعد ان حصل على ضوء اخضر من عواصم اقليمية ولوبيات اخرى عبر المحيطات، في تفاهات ووعود بقيت «سريّة» حتى الآن، لكنها ستُكشف لاحقاً.

كذلك ليس مهما ما قاله احد قادة حزب بارزاني بان «الحوار مع بغداد.. انتهى» وتبجّحه بأن لدى حزبه القوة لـ«تدويل» القضية... بعد فقدان كركوك، لان المشهدين الاقليمي والدولي (دع عنك المشهد الكردي نفسه) يشيان بان «الجاني» هو الذي سيدفع الثمن هذه المرة، وهذا ما اكدته الحقائق الميدانية وخريطة التحالفات الجديدة في العراق الآخذة في التشكل والبروز – على نحو مفاجئ وصادم لبارزاني نفسه، الذي كان دعا كرد الإقليم لانتخابات «رئاسية» وإخرى برلمانية أوائل الشهر الوشيك... فأين هو الآن من وهم آخر... كهذا؟.

kharroub@jpf.com.jo

اختطاف الحقيقة !

*د. علي شمخي

صحيفة (الصباح الجديد) : ٢٠١٨/١٠/١٦

التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في العالم اسهمت الى حد كبير في تداعي الانظمة الاستبدادية والشمولية وفقدانها لصدقية خطابها السياسي وبات واضحا لدى الشعوب المضطهدة ان عشرات السنين لم تغير كثيرا من نمط التفكير لدى قادة الاستبداد او الذين مايزالون يراهنون على الولاء للاسر الحاكمة ولنظرية التوريث في الحكم ومع اتساع حركة التنوير في تفكير الشعوب ومع تسيد الاعلام الحر للكثير من مفاصل تدفق المعلومات والذي جعل من العالم ليس فقط قرية صغيرة بل مجرد جهاز هاتف ذكي ينشر المعلومات اولا بأول ويحيط بالتفاصيل مهما ابتعدت المسافات تعرت كثيرا الاكاذيب والادعاءات التي كان يسوقها دعاة الشمولية ودعاة الدكتاتورية وتكشفت الاغشية عن كثير من الاوهام التي ينسجها اعلام الشخص الواحد والحزب الواحد والاسرة الواحدة واصبح من الصعب اقناع الملايين بخطاب احادي يراد له ان يفرض الاقناع بالترهيب وصار من المستحيل تمرير اجندات او ايدولوجيات تستهدف التضيق والضغط على المواطن العربي وسط هذا الفضاء الواسع من التدفق الاعلامي ومن العجيب والغريب ان الممارسات والانتهاكات التي تصل الى مرتبة الفظائع ماتزال تتداولها اجهزة الاستخبارات او المخابرات لدول الفت الاستبداد ورفضت الانضمام الى اسراب التحضر وتماطل من اجل عدم الانسلاخ عن العبودية والظلامية وعدم الاعتراف بكل هذا الفيض من التغيير ولربما تحين الفرصة ويأتي الزمن الذي لا يستطيع فيه مثل هذه الانظمة اللحاق بفرصة الاعتراف بالخطأ وتغيير المسارات والتكفير عن الذنوب حيث لم يستطع زين العابدين بن علي اقناع الملايين التي حاصرت قصره بخطاب مهزوز قال فيه كلمتين فقط (الان فهمتكم) واراد من الشعب ان يصدق بان اكثر من ثلاثين عاما غير كافية كي يفهم الحاكم شعبه فيما فضل معمر القذافي الاختباء (بمواخير) المجاري ومثله صدام فعل ذلك بالنزول في حفرة ولو كان لقادة الاستبداد عبرة لاكتفوا بهذه العبر وجنبوا بلدانهم وشعوبهم فصولا سودا من التشرد والضياع والتمزق..

اليوم يعيد التاريخ نفسه وتنشغل وسائل الاعلام بقصص الاختطاف والتغييب والتعذيب للاصوات المناهضة للاستبداد والاصوات الحرة التي تريد نقل الحقيقة فقط الى الجمهور وتصر انظمة حاكمة على المضي في اتباع اساليب انظمة مشابهة لتفكيرها نفسها وتهاوت بفعل جبروتها وطغيانها وظلمها..رسالة العالم تقول (الحرية لخاصقجي) ان كان حيا والعار لمن ارتكب جريمة قتله لو صح ذلك.

مقاعد البارتى ومهزلة انتخابات اقليم كردستان

*جرجيس كوليزاده

صفحة الكاتب: ٢١/١٠/٢٠١٨

النتائج التي حصلت عليها الاحزاب الكردية وحزب طالباني في انتخابات ٢٠١٨ البرلمانية يمكن اعتبارها طبيعية لان ارقامها واقعية ولان الكيانات لم تستحوذ على اصوات الناخبين بصورة جيدة لكي تحصل على ارقام عالية في كسب المقاعد البرلمانية بسبب قلة مشاركة المصوتين.

ولكن ان يأتي رئيس سابق فاشل بحزبه الفاسد ومافيات رئيس وزرائه وزمرة حكومته المارقة، وبعد ان جلب المآسي والويلات والكوارث السياسية والاقتصادية لكرد العراق، ويحصل على ٤٥ مقعدا برلمانيا، وفي ظل نسبة مشاركة قليلة بالتصويت، ولو كانت النتيجة اعلى بقليل من تسلسل الثاني لكان اهون ومقبولا.

ولكن ان تأتي بهذه النتيجة العالية الخارقة ونسبة المشاركة قليلة فهو استخفاف واستهزاء بالديمقراطية السائدة بالاقليم والعراق، واستهجان بالدول الراعية للكيان الكردي، لان سلطة مارقة بعناوين حزبية وحكومية ومافوية تنهب كل موارد وثروات وممتلكات الاقليم، وتسرق النفط والغاز الكردي بمعية اردوغان العثماني، وتصنع الازمات المصرية مثل الاستفتاء المشؤوم، وتدغدغ مشاعر المواطنين بشعارات الاستقلال المزيفة، وثم تعود الى بغداد وتقبل ايادي الحاكمين فيها، وتقوم بسرقة قوت المواطنين ومنهم الموظفين والمتقاعدين واصحاب الحاجات الخاصة تحت عنوان الادخار الاجباري، وتقوم بسرقة الاموال المتبرعة لمرضى السرطان والامراض المستعصية، وغيرها وغيرها، كيف لهذا الكياني الحزبي الفاسد ان يحصل على اغلبية عالية من المقاعد!؟

وكيف له ان يرتب النتائج كما تجري سفنه السارية بحمولات الفساد والاستبداد والنهب اليومي!؟ انها مهزلة للانتخابات، مهزلة للديمقراطية، مهزلة للمجتمع الكردي ان يقبل هذه النتيجة الكوميديا المرتبة من وراء الكواليس بطريقة انتخابات الرئيس المعدوم صدام حسين بنتيجة ٩٩,٩٩٩٪ في عهد النظام البائد، ان الله يمهمل ولا يهمل، وكفى عبثا بعقلية الانسان الكردي يا ايها الفاسدون المغضوبين في الدنيا والاخرة، حسبنا الله ونعم الوكيل.

الکرد ومعضلة العلاقات الدولية

*فتح الله حسيني

سارا بريس: ٢١/١٠/٢٠١٨

ثمة فجوة وهوة كبيرتين بين أشكالية العلاقة الروسية - الأمريكية في سوريا، وخاصة في الاشكالية القائمة في منطقة شرق الفرات التي يسيطر عليها قوات سوريا الديمقراطية، لا أزالم الحكم ولا رجالات السلطة السورية أفرزوا واقعاً جديداً ولا روسيا استطاعت أن تكون القوة الضاربة الوحيدة في سوريا، تقليدياً، ولم تقتنع الى اليوم بضرورة مد جسور التعاون مع قوات سوريا الديمقراطية التي أثبتت جدارتها ومهارتها وتضحياتها في مقارعة الارهاب ومكافحته في أجزاء ضرورية ومهمة من الأرض السورية.

تتملك تلك الفجوة، الكبيرة، طبعاً، بين التفكير الروسي القديم في أنه المسيطر فعلياً على السياسة والعسكرة السورية، من حيث العلاقات القديمة جداً ووجودها الذهبي في الأجواء والأراضي السورية وامتلاكها آلاف الاتفاقيات التجارية والاقتصادية مع الحكومة السورية منذ عهد حافظ الاسد الى ديمومة بشار الأسد، وبين الوجود الأمريكي الجديد عسكرياً في سوريا بفعل علاقاتها الجيدة والتنسيق التام بين قواتها وقوات سوريا الديمقراطية المتمثلة في ضرب أوكار الارهاب والبدء بمرحلة سياسية جديدة على أساس التوافق الروسي - الأمريكي لا على أساس تمثيل اقليمي: تركي - إيراني، وهذا ما بدا واضحاً في استمرار الاشكالية القائمة والتي فشلت تسوياتها وسقطت كل رهاناتها في: حلقات جنيف، وسلسلة آستانة وماراثونيات سوشتي.

الکرد مع شركائهم في السياسة والعسكرة، بحثوا عن خيارات وهويات وتوجهات مختلفة لضمان الأمن والاستقرار والتخلص من الارهاب في جغرافيات مضطربة، بالعودة الى تمثيل كل مكون أو قومية حسب نسبته، ليصلون ككل الى معادلة البحث الدائم عن الخيار الأمثل في الحالة السورية، دون التخلف عن ركب كل ما يجري في الساحات السورية المتوترة والمتصدعة في بعض الانحاء.

أن مهمة إعادة السلم والاستقرار تتطلب بذل كل الجهود من أجل إعادة الأمن الى كل الأرض السورية، وهذا يتوافق مع ضرورة إعادة النظام السوري لسياسته المهزوزة، التي كانت على الدوام سياسة الاقصاء والشطب والالغاء والتحدث بلغة التهديد والوعيد، لغة السجون والزنازين، وعلى النظام أن يكون مبادراً حقاً الى التوافق الجدي مع مجلس سوريا الديمقراطية كحاضنة سياسية اجتماعية عسكرية قوية في الجغرافيا السورية والكف عن الاتهام القديم الجديد في وهمية العلاقات القائمة مع الخارج على أساس اقتسام البلاد، في بلد مقسم أصلاً، وان المطلوب الكردي الأول هو السلام واحقاق الحقوق، والعودة الى فضاء الاعتراف بالآخر دون الغائه وتهميشه بعد كل ذلك الخراب الذي ألم بأرجاء البلاد.

تجدد النقاش حول أحقية أي فصيل، او شرعنة أي فصيل آخر، ليس بالأمر الهين، والجدال القائم حول العلاقات الكردية - الأمريكية من لدن بعض الشوفييين العرب الذي خربوا مناطقهم بفعل هشاشة علاقاتهم مع الأطراف الاقليمية والعزف على الوتر الطائفي والمذهبي بدلاً عن الحزن الوطني كان سبباً اضافياً في أن يكونوا جزءاً من المعضلة السياسية لا الحل السياسي.

سيظل الكرد مع أسس السلم، مع الامان، مع احقاق الحقوق، لأنهم، بصريح العبارة، كانوا الأكثر تضحية من كل تلك الفصائل والمكونات والشعوب الأخرى التي ذهبت مهزوة الى حزن دافئ جاهز، دون أي عناء.

فاضل ميراني: اختيار رئيس الجمهورية لم يهدد علاقتنا بالاتحاد الوطني

صحيفة (المدى): ٢١/١٠/٢٠١٨

بغداد/ محمد صباح: قال سكرتير المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني فاضل ميراني، إن مباحثات مشتركة تجري الآن بين قيادات حزبه والكتل والأحزاب السياسية ورئيس مجلس الوزراء المكلف عادل عبدالمهدي لتشكيل الهيئة العليا لمجلس السياسات الاستراتيجية، موضحاً أن مهام هذه الهيئة تتركز على تقديم المقترحات التي تكون أحياناً ملزمة لمجلس النواب في تشريعها كقوانين.

وأضاف ميراني في لقاء موسع مع (المدى): "بالنسبة للكرد فإن وجود نائب لرئيس مجلس الوزراء من المكون الكردي يعبر عن معنى الشراكة الحقيقية". وأشار إلى أن هذه الموضوعات ستطرح للمناقشة بشكل مفصل مع رئيس الحكومة المكلف خلال زيارته المرتقبة إلى أربيل". وفي ما يأتي نص الحوار:

*** ماذا طرحت قيادات تحالف الإصلاح والبناء خلال زيارتهم المتكررة إلى إقليم كردستان؟**

- أولاً، في تصوري أن زيارة الوفود والكتل السياسية إلى أربيل في الوقت الحالي واللقاء مع الرئيس مسعود بارزاني وقيادات الحزب الديمقراطي الكردستاني أمر طبيعي لما يحتله بارزاني وحزبه من موقع مهم ضمن الحركة الوطنية العراقية في الماضي والحاضر وحتى في المستقبل، ثم إن الحزب الديمقراطي يُتمثل في كتلة كبيرة لا يستهان بها في البرلمان الاتحادي، وكذلك نتائج الانتخابات الأخيرة في الإقليم، إذ ستعطي الأريحية لكتلته في برلمان كردستان. إضافة إلى هذا فإن نتيجة الترابط بين بغداد وأربيل قائمة وموجودة، وبدون شك ومن غير الممكن تشكيل أية حكومة أو تأسيس مؤسسات في بغداد، من دون دعم بارزاني ومشاركة الحزب الديمقراطي الكردستاني، هذه في تصوري المسائل المحورية التي تكمن في هذا المنطلق والتي دفعت الكتل والأحزاب السياسية إلى تكرار زيارتها في الفترة الأخيرة إلى أربيل.

*** وماذا عن الاجتماع الأخير بين وفد الإصلاح وبارزاني؟**

- إن وفد تحالف الإصلاح الذي ضم ممثلين من جميع كتله ومكوناته كان برئاسة السيد عمار الحكيم، وأجرى الوفد اجتماعاً مع الرئيس بارزاني في مدينة أربيل.. في الحقيقة أن هذه الزيارات تأتي لترطيب الخواطر بعد الأحداث التي رافقت انتخابات رئيس الجمهورية والآليات التي حدثت التي لم تكن متفقين عليها في السابق، لكن هذا لا يعني أن نبقى أسرى لأحداث الماضي ونترك الحاضر والمستقبل. أما موضوع الاجتماعات فهي تناولت وتركزت على تبادل وجهات النظر مع تقديم هذه الكتل طلباً إلى بارزاني للإيعاز إلى حزبه المشاركة في مشاورات تشكيل الحكومة الجديدة برئاسة الدكتور عادل عبدالمهدي... ما يهمنا الآن البرنامج الحكومي وآليات تطبيقه، وبدون أي شك لا يمكن لأي رئيس مجلس وزراء مكلف أن يضمن في برنامجه الحكومي جميع برامج الأحزاب، لكن سوف يبحث عن المشتركات والتحديات مع سائر القوى الفائزة في الانتخابات.

*** ما مدى تأثير انتخاب مرشح حزب الاتحاد الوطني الكردستاني برهم صالح رئيساً لجمهورية العراق على العلاقة بين**

الحزب الديمقراطي الكردستاني وحلفائه من الكرد والعرب؟

- نحن لا نوجه اللوم إلى أحد في انتخاب رئيس الجمهورية بل نوجه عتبنا إلى الكرد أنفسهم لعدم تمكنهم من تقديم مرشح توافقي للكتل البرلمانية لشغل منصب رئاسة الجمهورية، وبالتالي كيف نعاقب الآخرين الذين منحوا أعضاءهم حرية الاختيار بين المرشحين من أجل تجاوز هذه المواقف. ومن المفروض أن لا نجعل من هذا الموضوع حديثاً للتراجع والدخول في حالة الفعل ورد الفعل والابتعاد عن البحث في المهمات الأخرى التي لا تقل أهمية عن منصب رئاسة الجمهورية في تلبية حاجات العراق.

*** ما هي الآليات التي يطالب الحزب الديمقراطي الكردستاني بتضمينها في البرامج الحكومي؟**

- في تصورنا هو التركيز والإسراع في تشكيل المجلس الاتحادي وكذلك الهيئة العليا لمجلس السياسات العليا التي ستكون بمثابة هيئات مراقبة ومتابعة داعمة إلى السلطة التشريعية في مراقبة أعمال وقرارات المجلس التنفيذي.

* ما هي أبرز التطورات بشأن التقارب بين الحزب الديمقراطي وبغداد؟

- إن وفد كرديا يمثل الحزب الديمقراطي الكردستاني وصل إلى العاصمة بغداد قبل أكثر من يومين يترأسه عضو المكتب السياسي للحزب هوشيار زيباري ومن مهامه اللقاء مع رئيس مجلس الوزراء المكلف عادل عبدالمهدي. وأعتقد ان الأخ هوشيار زيباري مدد بقاء الوفد من أجل اللقاء مع باقي الكتل والمكونات الأخرى.
* إذا دعني أسالك عن انطباعات رئيس مجلس الوزراء المكلف عادل عبدالمهدي عما طرحه الوفد الكردي من آليات تطالبون بتضمينها في البرنامج الحكومي؟

- نعم الوفد الكردي التقى برئيس مجلس الوزراء المكلف عادل عبدالمهدي الذي يتمتع بشخصية تمتلك فكرا جيدا وباعا طويلا في فهم القضية الكردية بالإضافة إلى كونه من أصدقاء الكرد نتيجة لخلفياتهم الفكرية والنضالية التي جاءت من العمل الوطني العراقي المشترك قبل وبعد تسعينيات القرن المنصرم، ولديه أيضا فكرة خاصة في حل القضية الكردية، وبدون شك ان عبدالمهدي من المتفهمين الجيدين لما يعاينه العراق من تحديات مختلفة ومن أول هذه التحديات بالإضافة إلى الأمن الداخلي والإرهاب والفساد والخدمات، هو إعادة ترتيب وتطبيع العلاقات بين إقليم كردستان وبغداد.

* هل هناك علاقة بين تواجد وفد كردي غير معلن عنه في بغداد والزيارات التي يقوم بها قيادات من تحالف الإصلاح البناء في الوقت الحالي إلى إقليم كردستان؟

- لم يكن هناك اي ترابط بين ذهاب وفد كردي إلى بغداد والوفود التي زارت أربيل، ربما الوفود التي أتت إلى إقليم كردستان مؤخرا لم تلتق حتى مع هوشيار زيباري في بغداد، وبالأحرى لم تعرف بوجود هوشيار زيباري في العاصمة بغداد، لا يوجد ربط بين الزيارتين المختلفتين.

* لماذا لم نعلنوا عن زيارة وفد كردي برئاسة زيباري الى بغداد؟

- في الحقيقة هذه الزيارة تداولية استطلاعية لا أكثر ولا أقل، وما أردنا ان يفسر مجيء الوفد من اجل دراسة المشاركة في الحكومة ولمناقشة كيفية المشاركة في الكابينة الوزارية، باختصار ان الوفد استطلاعي يريد الوقوف على مدى تحركات رئيس مجلس الوزراء المكلف عادل عبدالمهدي.

* وماذا عن استحقاقاتكم في الحكومة المقبلة هل تمت مناقشة حصصكم في الوزارات ومواقع الدولة المختلفة مع رئيس الحكومة المكلف ووفدكم المتواجد في بغداد؟

- هناك استحقاق كردي، وآخر حزبي، والعراق الديمقراطي الجديد بُني على مبدأ الديمقراطية التوافقية والشراكة والتوازن هذا من جانب، وموضوع الشراكة لا ينحصر في منصب رئيس الجمهورية الذي يعد احد الأضلاع الثلاثة في الدولة العراقية لكن الشراكة الفعلية في مجلس الوزراء، هذا من جانب آخر، وبالتالي وجود نائب لرئيس مجلس الوزراء يعبر عن معنى الشراكة الحقيقية للكرد، بالإضافة الى نائب رئيس البرلمان ووزارة سيادية وربما أكثر من وزارة خدمية مع بعض المواقع والمناصب في الدولة العراقية.

* هل ضمن جدول أعمال زيارة وفد الحزب الديمقراطي الكردستاني لقاء مع رئيس الجمهورية برهم صالح لبحث آخر التطورات وفي مقدمته تشكيل الحكومة.

- لا أعتقد وجود لقاء بين الوفد الكردي المتواجد في بغداد مع رئيس الجمهورية.

* هل يمكن القول إن المفاوضات القائمة مع عادل عبدالمهدي وهوشيار زيباري حسمت منصب نائب رئيس مجلس الوزراء وبعض الوزارات إلى المكون الكردي؟

- أرجو ان لا يفسر كلامي بهذه الصورة، لان الوفد غير مخول بالاتفاق مع رئيس مجلس الوزراء المكلف بتوزيع المناصب، كون ان هذا الموضوع سيتم بحثه والتطرق إلى تفاصيله الدقيقة في الزيارة المرتقبة لرئيس الحكومة المكلف عادل عبدالمهدي إلى إقليم كردستان قريبا.

* متى سيصل عادل عبدالمهدي إلى إقليم كردستان للقاء رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني مسعود بارزاني؟
- تمنيت ان اعرف مواعيد هذه الزيارة المرتقبة لرئيس مجلس الوزراء المكلف عادل عبدالمهدي إلى اربيل لكي
أرد على سؤالك.

* ماذا عن مصير الورقة الكردية التي وضعها كل من الحزبين الرئيسيين الاتحاد الوطني والديمقراطي الكردستانيين في وقت
ماضٍ، وهل تغييرات مضامينها بعد الخلافات بينهما على رئاسة الجمهورية؟
- في البداية أنا لا أؤيدك بوجود خلافات كبيرة بين الحزبين الرئيسيين في كردستان، نعم توجد خلافات في وجهات
النظر وفي المواقف والتوجهات، لكن لا أرى وجود خلاف كبير لأن للحزبين لديهما مسؤولية مشتركة في الماضي
والحاضر والمستقبل ايضاً، أما البرنامج (الورقة الكردية) المعد من قبل المكتبيين السياسيين للاتحاد الوطني
والديمقراطي الكردستانيين تم تسليمه في وقت سابق إلى جميع الكتل السياسية وحتى إلى رئيس الحكومة المكلف
عادل عبدالمهدي.

* ذكرتم ان من ضمن الآليات التي تطالبون بوضعها في البرنامج الحكومي الجديد والمتضمنة في الورقة الكردية تشكيل
هيئة مجلس السياسات الاستراتيجية، هل لك ان تحدثنا أكثر عن ماهيته؟
- المهام المراد وضعها لتنظيم عمل هيئة مجلس السياسات الاستراتيجية تكمن في تقديم المقترحات، وأحياناً
تكون هذه المقترحات ملزمة لمجلس النواب لتشريعها كقوانين والنظر في دستورية القوانين والمقترحات التي تسن في
البرلمان. ان هذه المحددات سيتم وضعها بعد تشكيل هذه الهيئة وبعد التصويت على الحكومة الجديدة وسيضع لها
كادرها الجديد نظاماً داخلياً يحدد مهامها وعملها وعدد أعضائها ورئيسها وكل هذه التفاصيل. ان العراق بحاجة إلى
هذه الهيئة.

* ألا تعتقد أن مهام هذه الهيئة الجديدة سوف تتداخل مع مهام مجلس الاتحاد في حال تشريعه وهو مجلس يأخذ على
عاتقه تقديم القوانين والمقترحات ونقضها؟

- ستكون هيئة مجلس السياسات الاستراتيجية مساعدة لمجلس النواب، ويمكن ان يكون نوعاً من التنسيق في
التوجهات بين مجلس الاتحاد وهيئة مجلس السياسات الاستراتيجية.

* ما هي انطباعات القوى والأحزاب السياسية على مطالب الحزب الديمقراطي الكردستاني وعلى وجه التحديد من تشكيل
هيئة مجلس السياسات الاستراتيجية؟

- إن القوة بيد الحكومة وليست الهيئات أو الوفود التي تمثل توجهات معينة وأحياناً قد تختلف لكن في النهاية
السلطة التنفيذية ومجلس الوزراء هو من يمتلك القوة بإدارة شؤون البلد وحل المشكلات والتعاون مع الأحزاب
السياسية.

* هل تعتقد ان زيارة عادل عبدالمهدي المرتقبة إلى اربيل ستثبت بمطالب الحزب الديمقراطي الكردستاني في البرامج
الحكومي؟

- لا أجزم ان هذه الزيارة ستلبي كل شيء لكن ستقطع شوطاً كبيراً للتوصل إلى مفاهيم مشتركة ومن خلال هذا
التفاهم سنتحرك نحو العمل المشترك.

* في تقديرك الشخصي وبناء على المعطيات والمفاوضات القائمة بين القوى المختلفة متى ستشكل الحكومة الجديدة، وماهي
الوزارات التي سيشغلها الكرد في الحكومة الجديدة؟

- أتمنى لعادل عبدالمهدي النجاح رغم الصعوبات والتحديات التي تواجهه في عمله الجديد، أما ما يخص تشكيل
الحكومة لم نتفق على عدد الوزارات التي سنشغلها في الحكومة الجديدة.

قصتي مع الأسر وكفاحي ضد الدولة الإسلامية

*نادية مراد

(الغارديان) : ٢٠١٨/١٠/٣٠

ترجمة: علاء الدين أبو زينة: تقول نادية مراد: "كان قرار أن أكون صادقة واحدا من أصعب القرارات التي اتخذتها على الإطلاق، وأكثرها أهمية.

اختُطفت نادية مراد مع نساء أيزيديات أخريات في آب (أغسطس) ٢٠١٤، عندما هاجم تنظيم "داعش" قريتهن، كوجو، في إقليم سنجار شمال العراق. وقد أسرت نادية مع شقيقاتها، وفقدت ستة إخوة بالإضافة إلى والدتها.

وفي هذا العام، ٢٠١٨، مُنحت جائزة نوبل للسلام، بالاشتراك مع طبييب النسائية الكونغولي دينيس موكويغي. وفيما يلي مقتطفات من كتاب سيرتها الذاتية "الفتاة الأخيرة: قصتي مع الأسر وكفاحي ضد الدولة الإسلامية"، الصادر عن دار فيراغو، والذي تصف فيه نادية مراد رحلتها غير العادية من المعاناة على أيدي "الدولة الإسلامية" إلى ناشطة في مجال حقوق الإنسان.

* * *

فُتح سوق النخاسة في الليل. واستطعنا سماع الضجة في الطابق السفلي، حيث كان المتشددون يسجلون وينظمون، وعندما دخل أول رجل الغرفة، شرعت كل الفتيات في الصراخ. كان المشهد مثل موقع انفجار. انتحبنا كما لو أننا جريحات ونحن نتلوى ونتقيأ على الأرض، لكن أياً من هذا لم يوقف المتشددون. ساروا في أرجاء الغرفة وهم يحرقون فينا، بينما نصرخ ونتوسل. وانجذبوا نحو أجمال الفتيات أولاً، وهم يسألون: "كم عمرك؟" ويتفحصون شعرهن وأفواههن. "إنهن عذاري. أليس كذلك؟" سألوا حارساً، والذي هز رأسه موافقاً وقال: "طبعاً!! تماماً مثل صاحب محل يتفاخر بمنتجه. والآن، لمسنا المتشددون في أي مكان يشاؤون، ومرروا أيديهم على صدورنا وسيقاننا، كما لو أننا حيوانات.

"اهدأن"، واصل المتشددون الصراخ بنا. "اصمتن!! لكن أوامرهم جعلتنا نصرخ أعلى فحسب. إذا كان من المحتم أن يأخذني متشدد، فإنني لن أجعل ذلك سهلاً عليه. ولذلك عويتُ وصرخت، وحاولت أن أرفع عني الأيدي التي امتدت لتلمسني. وكانت الفتيات الأخريات يفعلن الشيء نفسه، ويكورن أجسادهن في كرات على الأرض أو يلقين بأنفسهن على أخواتهن وصديقاتهن في محاولة لحمايتهن.

بينما كنتُ أرقد هناك، وقف متشدد آخر أمامنا. كان متشدداً رفيع الدرجة يدعى سلوان، والذي جاء بفتاة أخرى، يزيدية شابة أخرى من كردان، وخطط لإيداعها في المنزل بينما يتسوق أخرى بديلة. "قفي"، قال. وعندما لم أفعل، ركلني. أنت! البنت صاحبة السترة الزهرية! قلتُ قفي!!

كانت عيناها غائستين عميقاً في لحم وجهه العريض، الذي بدا مغطى كله تقريباً بالشعر. لم يكن يبدو مثل رجل - بدا مثل وحش.

لم تكن مهاجمة سنجار (في شمال العراق) وأخذ الفتيات لاستخدامهن كعبدات جنس قراراً تلقائياً اتخذته في ميدان المعركة جندي جشع. لقد خطط "داعش" للأمر كله: كيف سيأتون ويدخلون بيوتنا، وما الذي يجعل

فتاة أكثر أو أقل قيمة، وإي متشددين هم الذين يستحقون أن يحصلوا على "سبية" كحافز وأيهم يجب أن يدفع.

بل إنهم ناقشوا قضية السبايا في مجلتهم الدعائية اللامعة، دابق، في محاولة لاجتذاب مجندين جدد. لكن "داعش" ليس أصيلاً في ذلك بالقدر الذي يظنه أعضاؤه. كان الاغتصاب يُستخدم عبر التاريخ كله كسلاح من أسلحة الحرب. ولم أكن لأفكر أبداً بأنه سيكون لدي شيء مشترك مع النساء في رواندا - قبل كل هذا، لم أكن أعرف حتى أن بلداً يدعى رواندا يوجد في هذا العالم - والآن، أصبحت مرتبطة بهن بأسوأ طريقة ممكنة، كضحية لجريمة حرب يصعب التحديث عنها ولم تتم محاكمة أي شخص على ارتكابها حتى ١٦ عاماً فقط قبل وصول "داعش" إلى سنجان.

في الطابق السفلي، كان أحد المتشددين يسجل المعاملات والقيود في دفتر، يكتب أسماءنا وأسماء المتشددين الذين أخذونا.

فكرت في احتمال أن يأخذني سلوان "بكم بدا قويا وبكم من السهولة يمكن أن يسحقني بيديه العاريتين. وبغض النظر عما يفعل، ومهما قاومت، فإنني لن أتمكن أبداً من إبعاده. كانت تفوح منه رائحة البيض المتعفن والكولونيا.

كنت أنظر إلى الأرض، إلى أقدام وكواحل المتشددين والفتيات الذين يمرون بي. وفي الحشد، رأيت صندلاً رجالياً وكاحلين بدياً نحيلين، نسائين تقريباً، وقبل أن أتمكن من التفكير بما أفعل، ألقيت بنفسي على هذه الأقدام.

وشرعت في التوسّل. قلت: "أرجوك، خذني معك، إفعل ما تريد، أنا لا أستطيع أن أذهب مع ذلك العملاق". ولا أعرف لماذا وافق الرجل النحيل، لكنه بعد أن ألقى نظرة واحدة علي، استدار إلى سلوان وقال: "إنها لي". ولم يجادل سلوان.

كان الرجل النحيل قاضياً في الموصل، ولم يكن أحد يعصي له أمراً. وتبعته الرجل النحيل إلى المكتب. سألتني: "ما اسمك؟" تحدث بصوت ناعم، وإنما غير لطيف. قلت: "نادية"، استدار إلى الكاتب.

بدا أن الرجل تعرف إلى المتشدد على الفور وشرع في تدوين معلوماتنا، وقال أسماءنا بينما يدونها في السجل: "نادية، الحجي سلمان" - وعندما نطق باسم أسري، اعتقدت أنني سمعت صوته يرتجف قليلاً، كما لو أن الاسم كان مقدساً، وتساءلت عما إذا كنت قد ارتكبت خطأ فادحاً.

(في نهاية المطاف، هربت ناديا مراد من أسريها في "داعش". وتم تهريبها إلى خارج العراق في أوائل العام ٢٠١٥ وذهبت كلاجئة إلى ألمانيا. وفي وقت لاحق من ذلك العام، بدأت حملة لزيادة الوعي بالاتجار بالبشر). في تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠١٥، بعد ثلاثة أشهر ونصف من قدوم "داعش" إلى بلدي، كوجو، غادرت ألمانيا إلى سويسرا للتحديث أمام منتدى الأمم المتحدة عن قضايا الأقليات. كانت تلك أول مرة أحكي فيها قصتي أمام جمهور كبير.

وقد أردتُ أن أتحدث عن كل شيء - عن الأولاد الذين ماتوا بسبب الجفاف وهم يفرون من "داعش" والعائلات التي ما تزال عالقة فوق الجبل" وآلاف النساء والأطفال الذين ما يزالون في الأسر، وما الذي رآه إخوتي في موقع المذبحة. كنتُ واحدة فقط من مئات الآلاف من الضحايا الأيزيديين. لقد تمزيق مجتمعي وتفريقه، ليعيش أفراده كلاجئين في داخل العراق وخارجه، وكانت كوجو ما تزال تحت احتلال "داعش". كان هناك الكثير جداً مما يحتاج العالم إلى سماعه عما يحدث للأيزيديين.

أردتُ أن أخبرهم بأن هناك الكثير مما ينبغي عمله. كنا بحاجة إلى إقامة منطقة آمنة للأقليات الدينية في العراق" وإلى محاكمة "داعش" - من القادة نزولاً إلى المواطنين الذين دعموا فظاعتهم - عن الإبادة الجماعية والجرائم التي ارتكبوها ضد الإنسانية" وإلى تحرير كل سنجار. كنت أود أن أخبرهم عن الحجي سلمان وعدد المرات التي اغتصبني فيها وكل الإساءات التي شهدتها. وكان اتخاذ القرار بأن أكون صادقة واحداً من أصعب القرارات التي اتخذتها في حياتي، وأكثرها أهمية أيضاً.

كنتُ أرتجف بينما أقرأ خطابي. وبالقدر الذي استطعته من الهدوء، تحدثت عن كيف تم الاستيلاء على كوجو، وكيف أخذت الفتيات مثلي كسبايا. أخبرتهم عن كيف تم اغتصابي وضربي بشكل متكرر وكيف تمكنت من الهرب في نهاية المطاف. أخبرتهم عن إخوتي الذين قتلوا. لن يصبح من الأسهل مطلقاً أن تقص قصتك.

في كل مرة تحكيها، فإنك تعيشها من جديد. وعندما أخبر أحداً عن نقطة التفتيش حيث اغتصبني الرجال، أو الشعور بسوط الحجي سلمان عبر البطانية بينما أرقد تحتها، أو سماء الموصل المعتمة بينما كنتُ أفتش في الحبي عن أي علامة على المساعدة، فإنني أُنقل عائداً إلى تلك اللحظات وكل ما فيها من أهوال. كما يعود الأيزيديون إلى هذه الذكريات بدورهم أيضاً.

قصتي، التي أرويها بصدق وبكل الحقيقة، هي أفضل سلاح أملكه ضد الإرهاب، وأنا أخطط لاستخدامها حتى يُقدّم هؤلاء الإرهابيون إلى المحاكمة. ما يزال هناك الكثير الذي ينبغي عمله. ويجب أن يقف قادة العالم، خاصة القادة الدينيين المسلمين، ويوفروا الحماية للمضطهدين.

ألقيت خطابي القصير. وعندما أنتهيت من قص حكايتي، واصلت الحديث. قلت لهم أنها لم تتم تنشئتي لإلقاء الخطب.

قلت لهم أن كل أيزيدي يريد أن يحاكم "داعش" عن الإبادة الجماعية، وأن في وسعهم أن يساعدوا في حماية الناس الضعفاء والمكشوفين في كل أنحاء العالم. قلت لهم أنني أريد أن أنظر إلى الرجال الذين اغتصبوني في العين وأراهم وهم يُجلبون إلى العدالة. وأكثر من أي شيء آخر، قلت، أريد أن أكون آخر فتاة في العالم، لها قصة مثل قصتي.

*نشر هذا المقال تحت عنوان: I was an Isis sex slave. I tell my story because it is the best

weapon I have

حركة (كوران): حزب أقوال وليس أفعال

* هوكر عبدالله عزيز

معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى: ٢٠١٨/١٠/٣٠

من بين أحزاب المعارضة العاملة في كردستان العراق، تشكل "حركة كوران" (حركة التغيير) الحزب الأكبر. وتدافع هذه الحركة التي أسسها في سنة ٢٠٠٩ نوشيروان مصطفى، النائب السابق لأمين حزب "الاتحاد الوطني الكردستاني"، عن التدابير الإصلاحية، وقد تعهد أعضاؤها بمحاربة الفساد والمحسوبية والمظالم الاجتماعية. لكن رغم انتشار الاستياء من الحزبين السياسيين الأكثر نفوذاً في كردستان العراق، أي حزب "الاتحاد الوطني الكردستاني" و"الحزب الديمقراطي الكردستاني"، لم تنجح "حركة كوران" في تشكيل تحدٍ دائم للاحتكار الثنائي الذي يمارسه هذان الحزبان.

بدا أن نجومية "حركة كوران" تكبر شيئاً فشيئاً، إلى حين إجراء الانتخابات النيابية في كردستان العراق هذا العام. ففي سنة ٢٠٠٩، فاز هذا الحزب بـ٢٥ مقعداً من أصل ١١١ في برلمان كردستان العراق. وفي السنة التالية، انتُخب ٨ أعضاء من "حركة كوران" في البرلمان الوطني. مع ذلك، في خلال العقد الماضي، أخذت شعبية الحركة تتراجع. فقد عانت "كوران" بشكل خاص في الانتخابات النيابية الإقليمية في سنة ٢٠١٨ من صدمة قاسية، إذ لم تُفز إلا بـ١٢ مقعداً. وفي المقابل، استطاع "الحزب الديمقراطي الكردستاني" أن يحافظ على مكانته بصفته الحزب الأكبر في كردستان العراق من خلال الفوز بـ٤٥ مقعداً، فيما أمّن "الاتحاد الوطني الكردستاني" ٢١ مقعداً.

تتعدد أسباب تراجع شعبية "حركة كوران". فأولاً، تضررت سمعة الحزب بسبب قراره بالانضمام إلى الحكومة الكردية رغم أن نوشيروان مصطفى وجماعته كانوا يوجهون باستمرار اتهامات الفساد إلى حكومة إقليم كردستان، ما جعل الناخبين يشكّون في شرعيته وكفاءته كحزب معارضة. وما أضعف أيضاً مصداقية "حركة كوران" هو ارتباطها بحزب "الاتحاد الوطني الكردستاني". فتبيّن أن محاولة عقد "اتفاقية داباشان" في سنة ٢٠١٦ – التي تم توقيعها بنية تسهيل دمج "الاتحاد الوطني الكردستاني" مع "كوران" – كانت خطأً، بما أنها كانت بمثابة إشارة إلى الناخبين بأن "حركة كوران" كانت تتغاضى عن الانتقادات الشرعية الموجهة ضد "الاتحاد الوطني الكردستاني".

لكن فيما تهوّرت "حركة كوران" في تشكيل تحالف مع "الاتحاد الوطني الكردستاني"، تهوّرت أيضاً في التناهر مع "الحزب الديمقراطي الكردستاني". فقد احتدم الاضطراب بين هذه الحركة والرئيس السابق مسعود بارزاني عندما ضغط رئيس البرلمان وعضو "حركة كوران" يوسف محمد على بارزاني للتحني من خلال الدعوة إلى دورة استثنائية لإطاحته من منصبه.

وساهم رفض محمد لضغوطات الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والأمم المتحدة والضغوطات المحلية الهادفة إلى إرجاء هذه المحاولة في استقالة بارزاني في نهاية المطاف. مع ذلك، بالنسبة إلى الكرد العراقيين خارج السليمانية، معقل "حركة كوران"، دلّ واقع أن بارزاني استطاع إيقاف محمد عن دخول إربيل في خلال المشاحنة على ضعف رئيس البرلمان وعدم فعاليته كقائد. وبالتالي، تخلى عدة ناخبين في بعض المحافظات مثل هولير ودهوك عن الحركة في خلال الانتخابات الأخيرة، بعد أن منحوها عدداً كبيراً من الأصوات في سنة ٢٠١٤.

من العوامل الأخرى التي ساهمت في انهيار "حركة كوران" الاضطراب بين أعضاء "الاتحاد الوطني الكردستاني" السابقين وأعضاء "الاتحاد الإسلامي الكردستاني" السابقين داخل الحركة. فتنضرب رؤيتنا الفصيلتين بالنسبة إلى الحركة ويؤدي التصادم بين نظرتيهما إلى تعقيد عملية صنع القرار في الحركة.

خارج الساحة السياسية، يُبدي عدة كرد عراقيين استياءهم من "حركة كوران" بسبب عجزها عن إحداث أي تغيير ملحوظ في السياسة الإقليمية لكردستان العراق حتى بعد الانضمام إلى حكومة إقليم كردستان. وبالفعل، لم تقدم "حركة كوران" في خلال الوقت الذي قضته في الائتلاف أي مبادرات لتعزيز أهدافها المعلنة. وعلى سبيل المثال، لم يتخذ الحزب رغم موقعه في الحكومة تدابير جدية لتلبية الحاجة الماسة إلى إحراز تقدم في مشاريع البنى التحتية في السليمانية وكرميان.

بالإضافة إلى كل ذلك، عانت "حركة كوران" في سنة ٢٠١٧ بعد وفاة مؤسسها من تزعزع إضافي لسمعته. فخوفاً من أن تصدر حكومة إقليم كردستان مقر الحركة في حال تم إدراجه ضمن أملاك الحزب، سجّل مصطفى الأرض باسمه. لكن بعد وفاته، أصبحت الأرض ملكاً لأبنائه بدلاً من الحزب. فينظر الكثيرون إلى حيازة الإخوة هذه الأملاك بطريقة سلبية كما استدعت هذه الملكية بعض مزاعم النفاق.

لا بد من الإقرار أن إخفاقات "حركة كوران" يجب أن تُقرأ أيضاً على ضوء التحديات الحقيقية التي يعاني منها النظام السياسي الكردي. وبالفعل، تعاني كافة الأحزاب السياسية الكردية من غياب البنية التحتية الديمقراطية، ويفتقر الكثير منها إلى مصدر دخل يمكن الاعتماد عليه. لذلك، عندما يمر أي حزب كردي في مصاعب، قد يصعب عليه أن يستعيد عافيته.

رغم ذلك، جعلت هذه المسائل بعض أعضاء "حركة كوران" ينتقدون الحزب من خلال حسابات مجهولة الهوية على "فايسبوك". وما زاد الطين بلة هو أن نتائج الانتخابات الأخيرة أظهرت أن عدد الأصوات الإجمالي لصالح الحركة تقلص بنسبة ٦٠٪ منذ الانتخابات السابقة. وفي الواقع، تراجع الدعم لهذا الحزب حتى في بعض المناطق مثل حلبجة والسليمانية. مع ذلك، لا يبدو أن قيادة الحزب تأخذ علامات الاستياء هذه على محمل الجد. وحتى الآن، لم تنجح القيادة في التحقق من سبب خسارة عدد ملحوظ من الأتباع وعدة أعضاء بارزين. وبدلاً من ذلك، نُسبت صفة الخيانة أو التبعية للحزب الديمقراطي الكردستاني "أو" الاتحاد الوطني الكردستاني "إلى أولئك الذين تركوا الحركة، مثل محمد حاجي، الذي انضم إلى "الحزب الديمقراطي الكردستاني"، وهيفي هياف، وهي عضو في "مجلس محافظة إربيل" استقالت من "حركة كوران" بعد أن فشلت في تأمين عدد كافٍ من الأصوات في انتخابات سنة ٢٠١٨.

على الرغم مما سبق، لم تخسر "حركة كوران" كل شيء. فما زال الحزب يحظى بدعم عدة مناصرين يؤمنون بقدرة فريق المعارضة على تحدي "الحزب الديمقراطي الكردستاني" و"الاتحاد الوطني الكردستاني"، اللذين يواجهان تحديات خاصة بهما. ومع ذلك، إذا كانت "حركة كوران" تأمل استعادة مكانتها كقوة معارضة تحارب الفساد، عليها أن تتخذ خطوات جدية لمعالجة هواجس الناخبين.

* هوكر عبدالله عزيز باحث مستقل عمل كصحفي لعدة صحف كردية محلية. في عام ٢٠١٨، نشر كتاباً بعنوان داعش: بين الصراع الطائفي وفشل الربيع العربي.

عضو الهيئة القيادية لـ KCK يشرح المستجدات في العراق وإقليم كردستان

ANF: ٢٠١٨/١٠/٢٠

أدى عضو الهيئة القيادية في منظومة المجتمع الكردستاني ديار غريب بتصريحات هامة حل الوضع في العراق وإقليم كردستان والتناقضات الحاصلة بين القوى الكردية والعراقية حول منصب رئاسة الجمهورية وتشكيل الحكومة العراقية وانتخابات البرلمان في الإقليم.

جاءت تصريحات عضو منسقية الرئاسة في منظومة المجتمع الكردستاني ديار غريب، في لقاء خاص مع وكالة ROJ للأخبار، بخصوص الأزمة العراقية، ووضع الكرد فيها، بالإضافة إلى انتخابات إقليم كردستان وانتخابات رئيس الجمهورية وعودة الدكتور برهم صالح إلى حضان الاتحاد الوطني الكردستاني.

لماذا لم يُعد الأمان للعراق بعد القضاء على داعش؟

نحن في منظومة المجتمع الكردستاني، لا نربط مشكلة العراق بداعش. فداعش هي نتيجة المشاكل المتجمعة في العراق. بالأحرى المشاكل التي تعاني منها سوريا والعراق والشرق الأوسط هي التي انجبت داعش. لذلك، فإن هزيمة داعش لا يعني عودة الأمان والاستقرار. المشكلة الأساسية في العراق هي افتقارها للذهنية الديمقراطية. في السابق كانوا يقولون أن جميع مشاكل العراق سيتم حلها فور رحيل صدام حسين، إلا أن العراق لم يذق طعم الراحة حتى بعد رحيل صدام منذ ٢٠٠٣.

ما السبب؟

لم يتم تشخيص المشكلة بشكل جيد في ذلك الحين. وأقصد بأن مشكلة العراق لم تكن بوجود صدام حسين فقط. ففي العراق هناك العرب والكرد والشيعية والسنة وكلها قوى فعالة. وما يلزم لأن يرسى الاستقرار بين هذه القوى هي الذهنية الديمقراطية. والسبب وراء كل هذه المشاكل هو ضعف الذهنية الديمقراطية عند الشخصيات التي تقود هذه القوى. وإن لم يتغير الحال، وبقيت الذهنية الديمقراطية ضعيفة، فسنشهد تأزم الوضع أكثر، وقد يظهر داعش جديد على الساحة.

كيف تنظرون إلى التناقضات الحاصلة بخصوص تشكيل الحكومة العراقية، والصراع على كرسي الرئاسة؟ هذه المعضلة أيضاً مرتبطة بالسياسة العراقية. فالقوى العراقية الأساسية تنتهج ذهنية التبعية. وهي تتلقى قوتها ودعمها من الخارج. وهذه الذهنية هي السبب في التدخلات الإيرانية والسعودية والأمريكية والتركية في العراق. وتدخل هذه الدول في الشؤون العراقية يعمق من المشكل العراقية أكثر فأكثر. وأخص بالذكر القوى والحركات الشيعية التي نالت التناقضات منها. على القوى الشيعية أن تتقرب من بعضها البعض على الأسس الديمقراطية، العراق تعرف على أنها مركز الشيعة عبر التاريخ، وتستطيع أن تعيد دورها هذا مرة أخرى عبر الممارسة الديمقراطية. وما يميز الشيعة أنها دائماً ما يكونون متطلعين للتغيير.

ما تحدثت به عن الشيعة، أذكره للقوى الكردية أيضاً، وبشكل خاص الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني. هاذان الحزبان اللذان يعدان أقدم حزبان كرديان موجودان في الوسط السياسي العراقي، مع الأسف لا يمارسان السياسة الديمقراطية. هما فقط يقولان "نحن كنا البيشمركة (الحراس) ومارسنا الحراسة ومن حقنا أن نكون في السلطة". وفي الجانب الآخر، تجدهما يمارسان سياسة حقد ضد بعضهما البعض. عاش هاذان

الحزبان مشاكل كثيرة طويلة السنوات السابقة، وهما يتخذان من تلك المشاكل أسساً لرسم سياستهما في جنوب كردستان.

هذه السياسة وهذه الذهنية كانت السبب في تشرذم المجتمع. ولكن تأثير هاتين القوتين بدأ يتناقص يوماً بعد يوم، لأن قوى جديدة بدأت بالظهور، وبات الشعب أكثر وعياً من قبل. لكن هذا التأثير لم يزل بالكامل. يعمل هذان الحزبان كما الشيعة تحت تأثير القوى الخارجية. إحداها مقربة من تركيا، والأخرى مقربة من إيران. هما لا يضعان حاجة المجتمع والأمة الكردية أساساً في سياستهما. يتحدث الحزبان دائماً عن عملهم لمصلحة الشعب الكردي، لكنك لا تجد انعكاس هذا الكلام على أرض الواقع. لأن هاذان الحزبان لم يتخذا من خدمة المجتمع مبدئاً أساسياً في النضال.

يستطيعان أن يخرجا الشعب بأي طريقة، وليس شرطاً أن يكونا في موقع رئاسة الجمهورية أو رئاسة البرلمان أو غيرها. إذا كانا هاذان الحزبان يقصدان خدمة الشعب عليهما أن يتركا مسألة الركض وراء السلطة، والبدء بخدمة الشعب فعلياً.

كم سيكون بمقدور الانتخابات حل مشكلة جنوب كردستان؟

الانتخابات شيء جيد لوضع أرضية التغيير. ولكن علينا ألا نزيد من حمل الانتخابات. بمعنى أن بعض الأطراف والقوى تظهر بأن حل جميع المشاكل سيمر عبر الانتخابات. الانتخابات لا تحل جميع المشاكل لا في كردستان ولا في أي مكان آخر. يجب أن نوضح هذه الحقيقة للشعب. بالانتخابات لا نستطيع حل جميع المشاكل. ولا نقصد هنا بأن هذه الانتخابات ليس لها معنى. للانتخابات أهمية في وضع أرضية للتغيير. إذا ما تقربت الأطراف من الانتخابات بشكل صحيح، سيكون بمقدور هذه الانتخابات إبراز القوة في الحل، وإن كان التقرب غير صحيح، فبمقدور الانتخابات أن تقضي على جميع الآمال بالحل. يقولون أنه في الانتخابات العراقية العامة وخاصة في مدن جنوب كردستان حصل الكثير من التزوير، وهذا ما يزيد من شكوك الأهالي بنزاهة الانتخابات. على شعبنا في جنوب كردستان ألا يبدد من آماله، وأن يضع ثقته في نفسه وفي إرادته، ويحاول إغلاق الطريق على التزوير. نناشد شعبنا في الجنوب، أن يكونوا حذرين أثناء التوجه للصناديق، واستخدام أصواتهم.

أجرت حركة حرية المجتمع الكردستاني استعداداتها من أجل خوض الانتخابات، لكن طلبها تم رفضه، كيف تنظرون إلى هذا الأمر؟

منع سلطات جنوب كردستان لحركة الحرية بخوض الانتخابات قرار غير صحيح. هذا القرار لا يخدم الجنوب والعراق ولا الشعب الكردي، ولا حتى يخدم القوى التي منعت حركة الحرية من خوض الانتخابات. البعض يقول بأن سبب القرار هو تركيا. إن السبب ليس في تركيا، السبب في السلطات نفسها. تركيا لا تستطيع التدخل في كل أمور الجنوب. لماذا سمحت الحكومة العراقية انضمام حركة الحرية للانتخابات العامة؟ أليس جنوب كردستان جزء من الحكومة العراقية؟ إذا الموضوع في حكومة الجنوب. ورغم هذا القرار ندعو شعبنا الوطني بالتوجه إلى الصناديق. لكي يلعب البرلمان دوراً وطنياً وديمقراطياً. نداعنا هون أن ينضم شعبنا للانتخابات.

أعلنت الحكومة العراقية عن رفضها لتدخلات الاحتلال التركي، وقالت بأنها ستتحدث به في الأمم المتحدة، ماذا يعني هذا القرار؟

جرت هذه النقاشات في البرلمان العراقي، لكن لا أعلم ما مدى جديته، إلا أنه عمل جيد. على الحكومة العراقية أن تحافظ على سيادتها. نحن كنا ننتقد صدام حسين، ولكن في زمن صدام حسين لم نجد أحداً تجرأ على خرق السيادة

العراقية. يجب على حكومتي المركز والإقليم المحافظة على سيادة أراضيهم من الخروقات. هذه مسؤولية تقع على عاتق الحكومتين معاً

هناك عدم وفاق بين الاتحاد الوطني والحزب الديمقراطي حول كرسي رئاسة الجمهورية. وفي الأثناء عاد برهم صالح إلى صفوف الاتحاد الوطني كمرشح لرئاسة الجمهورية، كيف تقيمون هذه العودة، والترشيح للرئاسة؟
نأمل من القوى الكردية أن تتقرب بإرادة مشتركة من تحديد هوية رئيس الجمهورية. عودة برهم صالح إلى الاتحاد الوطني خطوة جيدة في طريق الوحدة. هذه العودة تقرب القوى الكردي من بعضها أكثر فأكثر. هذه الخطوة التي خطاها الدكتور برهم صالح مهمة جداً. وتحديد كرئيس للجمهورية شيء جيد من ناحية الوحدة.
قيام الحزب الديمقراطي بترشيح شخص آخر من طرفه لرئاسة الجمهورية ليس في وقته. وعليها أن تسحب مرشحها لصالح برهم صالح، كما فعل باقي الأطراف عندما سحبت مرشحها لمنصب نائب رئيس البرلمان لصالح مرشح الحزب الديمقراطي.

إذا ما أصبح الدكتور برهم صالح رئيس الجمهورية عليه أن يتخذا من القوى الكردية والعراقية جميعها أساساً. والاتخاذ من إرادة الشعب العراقي أساساً له، وهم شيء مهم جداً. يستطيع برهم صالح أن يلعب دورهم في الإقليم وفي العراق أيضاً. وما نراه نحن هاماً أيضاً هو بأنه على الوى الكردية الانضمام لبناء الحكومة العراقية بإرادة مشتركة. تحديد رئيس للجمهورية خطوة هامة، ومن ثم تحديد هوية رئيس الوزراء، وهنا أيضاً يجب أن تتواجد إرادة مشتركة وديمقراطية للقوى الكردية.

ندعو القوى العراقية أيضاً إلى عدم تعميق الأزمة، ولكي يحلوا مشاكل العراق يجب أن يستمعوا لبعضهم البعض بشكل جيد. وبدلاً من البحث عن الحل في الخارج، يجب أن يبحثوا عنه في الداخل. وأن يخطوا خطواتهم على أسس الحقوق الديمقراطية. وأنا أعتقد أنهم سيستطيعون تنفيذ القرارات التي اتخذوها بحق الاحتلال التركي إذا ما خطوا خطواتهم بالشكل الصحيح. وستستمتع حينها الأمم المتحدة، والقوى الأخرى لهم. وستعود العراق بحقيبتها الذهبية.

كيف يجب أن تتحرك القوى الكردية لأجل حل المشكلة العراقية؟

بمقدور العراق أن تلعب دوراً هاماً في حل مشاكل الشرق الأوسط. وكلما وجدت المشاكل، وجدت الأرضيات المناسبة لحلها أيضاً. تستطيع القوى الكردستانية أن تدخل مضمار السياسة العراقية عبر المبادئ الديمقراطية. وفي الوقت نفسه يستطيعون العمل من أجل السياسية الوطنية الكردية. أما القوى العراقية الأخرى، وعلى رأسها القوى السنية والشيعية، يستطيعون الاتفاق على الأسس الديمقراطية والحياة المشتركة. لا يستحق الشعب العراقي كل هذا القتل والدمار. ونحن نعلم جيداً أن المسؤولين عن كل شيء هم القوى السياسية. إذا ما اتفقت القوى السياسية على الاسس الديمقراطية، ستنتحل جميع العقد والمشاكل بسرعة. ولكي يخطو العراق خطوات نحو الديمقراطية، فنحن مستعدون في منظمة المجتمع الكردستاني أن نقدم ما يقع على عاتقنا. كيفما كنا حاضرين للدفاع عن العراق وجنوب كردستان، عندما تعرضت لهجمات مرتزقة داعش. فنحن حاضرون مرة أخرى لتطوير المبادئ الديمقراطية، والإرادة الحرة في جنوب كردستان والعراق. ونحن نرى أنفسنا مسؤولين عن المجتمع الكردي وكل الشرق الأوسط. ونرى من الضروري أيضاً أن تكون القوى والشعوب الأخرى على قدر مسؤوليتها تجاه المشاكل والأزمات. بهذه الطريقة الوحيدة نستطيع بناء الشرق الأوسط الديمقراطي.

الربع الاخير نوفمبر 2018

في الذكرى السنوية لانتخاب مجلس النواب مام جلال رئيساً لجمهورية العراق لولاية ثانية

الانصات المركزي ٢٠١٠/١١/١١:

استأنف مجلس النواب العراقي جلسته يوم الخميس باشراف رئيس السن الدكتور فؤاد معصوم وبحضور اغلبية اعضائه، وقد استهل الدكتور فؤاد معصوم الجلسة بالطلب من الحضور قراءة الفاتحة على روح النائب الكردي الراحل سامي شورش الذي توفي إثر نوبة قلبية. وقال ان المرشح الوحيد الى رئاسة البرلمان هو اسامة النجيفي عن القائمة العراقية. وصوت النواب لانتخاب اسامة النجيفي رئيسا للبرلمان بعد حصوله على (٢٢٧) صوتا من من اصوات ٢٩٥ نائبا حضروا الجلسة واعتبرت ٦٨ ورقة اقتراح باطلة. في حين انتخبوا مرشح التحالف الوطني القيادي في التيار الصدري قصي السهيل نائبا اول بـ(٢٣٥) صوتا وعارف طيفور عن التحالف الكردستاني نائبا ثانيا بـ(٢٢٥) صوتا واعتبر ٤٤ ورقة اقتراح باطلة. ويعد ذلك سلم الدكتور فؤاد معصوم ادارة الجلسة الى هيئة الرئاسة المنتخبة حيث القى رئيس مجلس النواب اسامة النجيفي كلمة هذا نصها:

نص كلمة رئيس مجلس النواب اسامة النجيفي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله القائل (واطيعوا الله ورسوله ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم واصبروا ان الله مع الصابرين)

الصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه اجمعين

يا ابناء شعبنا العراقي الصابر المصابر الفيور

سيداتي سادتي اعضاء مجلس النواب المحترمون

الحضور الكرام

لقد مرت علينا معشر السياسيين اشهرا طويلة اشبعت مؤتمرات ومباحثات، اتعبنا فيها انفسها واتعبنا فيها شعبنا حتى فقد المواطنون الامل في الاصلاح وخيم الاحباط في نفوسهم وشكوا في العملية السياسية وجدوى الديمقراطية وصناديق الاقتراع.

ولكننا بحمد الله نرى انفسنا اليوم في نهاية ذلك النفق على ابواب فضاء جديد قد لا يرضى به بعضنا، ولا يحقق جزءا من تطلعات شعبنا الانتخابية ولكنه يمثل ممكنا متاحا يحفظ شكل الدولة ويحقق سلطانا وكان لزاما علينا ان نبقي بلدنا بعيدا عن حافة الهاوية وان نخرج من ذلك المأزق السياسي والامني بما يحفظ بلدنا.

ان شعبنا المتعب بنا نحن قادته السياسيين ينظر اليينا من بين ركام الاحباط الى بصيص أمل ومن خلالكم انتم تطلع عيون اطفالنا الى مستقبل يختلف عن يومه الثاني او أمسهم المثقل بالأماسي، هذا الشعب الذي مل الوعود ينتظر منا افعالا قد يعجز عن المجاهرة بطلبها، وما نحن نقرب من السنة الثامنة ومازلنا في مشروع بناء دولة ولم نتمكن من اقناع المجتمع الدولي لإخراجنا من الفصل السابع ولان هناك من ابناء شعبنا من يسعى الى الحماية الدولية للخلاص من انتهاكات حقوق الانسان والتجاوز على القانون الذي مارسه الاجهزة الرسمية وقادة سياسيون ومازال شعبنا الذي قدم مئات الآلاف من الشهداء وملايين المشردين يعاني الخوف والجوع والتشريد والفقر والفساد.

العراق بلد العراقة والأصالة، يصنف اليوم من اكثر الدول فسادا في العالم، مما يوجب علينا مراجعة ملف مكافحة الفساد وآلياتها، ومن يتحدث عن مكافحة الفساد لابد ان ينظر الى القضاء على انه حصن الأمة الحصين ولا بد من تهيئة أسباب استقلاله وسيادته.

امانا اليوم العشرات من القوانين والتشريعات تنتظر دورها لترى النور وتحرك عجلة الحياة والاقتصاد وتخفف عن شعبنا آلامه، وامانا الدستور الذي كتب على عجلة وبمشاركة جزئية من العراقيين تنتظر مواده المؤجلة طريقها للتطبيق والقوانين التي ألزمها الدستور ما زالت حبرا على الورق وبعضها ما زال حبرا في ذواته تنتظر التسطير وحتى الدستور ينتظر اعادة النظر فيه حسبما ورد في مواده، هذا فضلا عن حاجتنا لمراجعة علاقة الحكومة المركزية بالاقليم والمحافظات

وعلاقتها ببعضهما، فميزان العلاقات مازال مختلا، فالمحافظات العراقية تشكو من هيمنة الوزارات على صلاحياتها، والوزارات تعمل بقوانينها المركزية السابقة مؤجلة العمل بقانون مجالس المحافظات رقم (٢١) ذي النهج اللامركزي. اما العلاقة بين الحكومة المركزية واقلية كردستان والمحافظات المحاذية للاقليم، فهي القضية التي اشغلت العراق عقودا من تاريخه الحديث، وتحتاج من القادة العرب والكرد التفاوض بشأنها بشجاعة، فقد انتهى زمن التهديدات وقدرة اي طرف فرض ارادته على الطرف الآخر وجاء زمن الحوار وحاجة كل منا لأخيه والجميع واثقون انه لن يكون هناك استقرار بفرض الارادات بل الاستقرار والامان بتقارب المصالح والانطلاق نحو بناء المشتركات وتوثيقها وعلى مجلس النواب ان يقود مفاوضات بين ممثلي تلك المناطق للوصول الى حلول مقبولة تجنب المواطنين دوامة القلق والخوف من المستقبل وتنأى بالاقليات بعيدا عن دوامة هذا الصراع وتحميها من استغلالها كإحدى ادواته واشاعة الامان وحسن التعايش بين المكونات العراقية وهو امر متاح لنا ولأول مرة منذ عام ٢٠٠٣ لاننا نجد انفسنا أمام برلمان شارك فيه جميع المحافظات العراقية وقادر على التفاوض باسم ناخبيه واقناعهم بنتائج المفاوضات.

ان العودة بالبلاد الى حالة التوازن والاستقرار السياسي والتشريعي ستمكن البلاد من العودة الى مكانتها العربية والاقليمية والاسلامية، وقد فقد العراق كثيرا من جراء هذه السياسة، وتركه ساحة للتحديات والتجاذبات الدولية المختلفة وساحة للصراعات وعودة العراق الى المنظومة العربية والاسلامية سيعزز امكانيات العراق لاسترجاع استقلاله الكامل وبناء علاقات دولية مستقلة ومتكاملة مع حاجتنا الى صورة الاستقرار السياسي الجاذبة للاستثمار والمتكاملة مع تشريعات اقتصادية واتفاقيات دولية تحمي حقوق المستثمرين واموالهم.

لقد مر العراق بمرحلة صعبة، تجمعت فيها السلطة وصلاحياتها بيد جهة واحدة اثار مخاوف العراقيين من احتمالات غياب النهج الديمقراطي وتراجع سلطة القانون ولهذا فاننا نضع اليوم في اعناقنا مهمة تفعيل الدور الرقابي للبرلمان على السلطة التنفيذية والاسراع في محاسبتنا عن اية مخالفة قانونية او تأخر في ادائها.

ان اتجاه ولاءات الكتل البرلمانية الى قياداتها الحكومية قد عرقل دور البرلمان السابق ولا بد لنا ان نجعل من ولائنا لشعبنا وامتنا رقبيا ومحاسبا وننطلق معا الى وضع جديد يعزز القيادة البرلمانية ودورها الرائد. سائلين المولى ان يوفقنا جميعا لنكون عند حسن ظن شعبنا وان يمكننا من تحقيق امانيه.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وبعد فتح باب الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية حدثت مناقشات بين اعضاء العراقية وهيئة الرئاسة بغية عرض الاتفاقات السياسية المبرمة فيما يخص المجلس الوطني للسياسات العليا وموضوع الاجتثاث مما دعا بنواب آخرين الى المطالبة بانتخاب رئيس الجمهورية.

وقد عرض رئيس مجلس النواب هذا الموضوع على التصويت ولم يحظ بالاغلبية مما دفع بنواب وقادة العراقية مغادرة قاعة البرلمان من بينهم رئيس المجلس اسامة النجيفي ، ولان النصاب بقي مكتملا فقد تم الخوض في انتخاب رئيس الجمهورية حيث كان هناك مرشحان لهذا المنصب هما القاضي حسين الموسوي ومرشح ائتلاف الكتل الكردستانية جلال طالباني، وقد حصل السيد جلال طالباني على ١٩٥ صوتا من مجموع ٢٢٣ صوتا، عدد الاعضاء الحاضرين. والسيد حسين الموسوي على ١٢ صوتا واعتبر ٩ ورقات اقتراع باطلة وبجسب الدستور العراقي فان نسبة الاصوات التي حصل عليها السيد جلال طالباني لم تبلغ ثلثي عدد اعضاء مجلس النواب مما دعا برئيس المجلس الى جولة الاعادة وبعد ان انسحب القاضي حسين موسوي بقي السيد جلال طالباني المرشح الوحيد لهذا المنصب وقد حصل على (١٩٥) صوتا من أصوات الحاضرين وبذلك اصبح السيد جلال طالباني رئيسا للجمهورية لولاية ثانية.

وبعد ذلك ادى الرئيس مام جلال اليمين الدستورية وهذا نصها :

أقسم بالله العلي العظيم، أن أؤدي مهماتي ومسؤولياتي القانونية، بتفانٍ وإخلاص، وأن أحافظ على استقلال العراق وسيادته، وأرعى مصالح شعبه، وأسهر على سلامة أرضه وسمائه ومياهه وثرواته ونظامه الديمقراطي الاتحادي، وأن أعمل على صيانة الحريات العامة والخاصة، واستقلال القضاء، وألتزم بتطبيق التشريعات بأمانةٍ وحياد، والله على ما أقول شهيد).

من ثم ألقى فخامته كلمة فيما يأتي نصها:

نص كلمة الرئيس مام جلال أمام مجلس النواب

بسم الله الرحمن الرحيم

الأخوات العزيزات والأخوة الأفاضل أعضاء مجلس النواب الموقر

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

مستعينا بالله سبحانه وتعالى ومستنداً إلى تصويت أعضاء المجلس النيابي المخولين من قبل الشعب العراقي، قبلت شاكراً الشرف الذي أوليتموني إياه بإعادة انتخابي رئيساً لجمهورية العراق.

إنني إذ أعرب لكم عن خالص امتناني وعرفاني، أدرك عظم المسؤولية التي وضعتموها على عاتقي كما اعرف حق المعرفة التطلعات والآمال التي يعلقها شعبنا العراقي الكريم على كل من يقع عليه الاختيار لإدارة دفة الحكم في بلادنا خاصة وفي هذه المرحلة الحساسة والمعقدة من تاريخها.

إنني أهني من صميم القلب الاخوة الذين نالوا ثقة أعضاء مجلسكم هيئة الرئاسة لتبوء منصب رئاسة المجلس والأخوين كنائين له، ونرى إن هذه الخطوة التي طال انتظارها وضعت البداية لسلسلة إجراءات دستورية تتكامل بتشكيل حكومة الشراكة الوطنية، التي ينبغي أن تشرع فوراً في معالجة جميع الملفات الملحة التي يتوقف عليها امن شعبنا واستقرار بلادنا وتوفير الخدمات لجميع العراقيين، والشروع بمهام الازدهار والتطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

ولا بد من تسجيل الشكر والعرفان لفخامة الأخ مسعود البارزاني رئيس إقليم كردستان الذي كانت مبادرته التاريخية عاملاً أساسياً في تذليل الخلافات وجمع الكلمة، ومن خلال هذه المبادرة وما أسفرت عنه من نتائج أثبتت القوى السياسية العراقية قدرتها على معالجة اعقد القضايا التي يواجهها بلدنا بقواها الذاتية وعلى التراب العراقي، وبرهنت أن الإرادة العراقية المستقلة تبقى دوماً السائدة والقادرة على تذليل الصعاب وحل جميع المشاكل الماثلة أمام البلد. واليوم هو يوم الانتصار، يوم انتصار الإرادة العراقية الحرة.

لقد بقينا، نحن العراقيين، نحلم طوال عقود من الزمن بانتهاء عهد الجور والاستبداد وحلول عصر الحرية والديمقراطية لكي نعمل يداً بيد في استثمار ما حباها الله من ثروات من أجل رفاهية الشعب وتقديم البلد.

وكان سقوط النظام الدكتاتوري البغيض قد شرع الأبواب نحو هذا الهدف العظيم، فقد أطلقت حرية التعبير عن الرأي وكثرت المنابر الإعلامية وتعددت التنظيمات السياسية ومنظمات المجتمع المدني وانتهى احتكار السلطة، وارتفعت مداخيل المواطنين ارتفاعاً ملموساً وأزيلت الحواجز التي كانت تعزلنا عن احداث منجزات الحضارة والمعرفة وتمنعنا من التواصل مع العالم، وأقمنا علاقات متينة مع مختلف البلدان والمنظمات الدولية والإقليمية.

ولكن الخروج من عتمة العبودية إلى نور الحرية اكتنفته معوقات وصعاب كثيرة كان على رأسها الموجة الإرهابية الشرسة التي كان هدفها الرئيس العودة بالبلاد القهقري، والنفخ في نار الفتنة والاحتراب الأهلي.

وقد أثبتت الوقائع إن الحريق إذا ما اندلع فإنه لا يعرف حدوداً عرقية أو دينية أو مذهبية بل إن نيرانه تنال من الوطن بكل أجزائه ومكوناته. كما لم يساهم في تعزيز الاستقرار كون الوضع الجديد في العراق لم يحظ، على الدوام، بما كان يستحقه من ترحاب ودعم من الأشقاء والجيران.

كل ذلك جعل مسيرتنا تتلأأ في بعض الأحيان، وانعكس هذا التلكؤ في تأخير تشكيل الحكومة بضعة أشهر، وما أتاح لضمري الشر ونهأزي الفرص التحرك من جديد لاستثمار ثغرات أمنية وسياسية لشل حركة البلد.

وبتشكيل الحكومة الجديدة برئاسة الاخ المالكي نكون قد وضعنا سداً منيعاً في وجه الإرهابيين والساعين إلى إثارة الفتن، بيد إن الاستقرار الحقيقي والأمن الدائم لن يتحقق إلا في ظل الوحدة الوطنية الحقيقية والمصالحة الوطنية الحقيقية التي تقوم على إجراء مراجعة شاملة للماضي من قبل الجميع ويكون عنوانها التسامح والغفران من دون نسيان الجرائم أو طمر الوقائع، فهذه يجب أن تبقى في سفر التاريخ درساً وموعظة وتحذيراً ومانعاً من الارتداد والنكوص.

أن المصالحة الحقيقية التي نتحدث عنها تعني أيضاً التعالي على الفئوية بكل أشكالها، الدينية والمذهبية والقومية والحزبية والعشائرية، والحيولة دون ان تغدو وزارات وأجهزة الدولة إقطاعيات لطرف دون غيره، أو أن يجري منح المناصب وتوزيع المسؤوليات على أساس الولاء والانتفاء وليس الكفاءة والخبرة والأهلية والنزاهة.

أن المصالحة بمفهومها الواسع هي شرط ومقدمة لا بد منها ليس لتحقيق الأمن فقط بل ولاستئصال الفساد وتحديث عمل أجهزة الدولة وإنهاء ترهلها وتغيير أنماط التفكير وأساليب الإدارة، بما يتماشى مع روح العصر ومتطلبات المرحلة.

ويتطلب العمل على ترتيب بيتنا الداخلي وسيادة الوثام فيه، أن نسعى لبناء الإنسان الجديد النابذ بالمطلق للعنف كوسيلة للعمل السياسي والقابل بالرأي الآخر والتداول السلمي للسلطة والرافض للأناثية وحب الاستئثار والتعالي والإقصاء، الإنسان الذي يدرك إن وجود ابن وطنه المختلف عنه دينيا أو مذهبيا أو قوميا إنما هو شرط لوجوده، وإن الإناء العراقي الواحد يفقد رونقه وكيانه إذا اقتطع منه أو غاب عنه جزء منه.

وبما إننا نحيا في عالم مترابط فلا بد من السعي الحثيث لإقامة أوثق العلاقات وأطيبها مع محيطنا العربي والإسلامي وخاصة الدول الشقيقة والمجاورة، ومع سائر دول العالم، فالتعاون الثنائي والمتعدد الأطراف إقليمياً وعالمياً يجب أن يصبح سبيلاً نحو الاستقرار والإغناء المتبادل اقتصادياً وثقافياً ووسيلة لتطويع أحدث منجزات المعرفة البشرية والتكنولوجيا لصالح التنمية في بلادنا، وهذه المنجزات كلها ينبغي أن توظف لغرض تنويع اقتصاد بلادنا وتحقيق نهضة عمرانية وإحراز تقدم سريع في مجالات التربية والثقافة والعلوم والفنون.

أن مفهوم الشراكة في الحكم لا ينبغي أن يكون محصوراً في توزيع المناصب والصلاحيات وتحديد آليات اتخاذ القرار، بل لابد أن ينطلق من فكرة الشراكة في الوطن وهي المرتكز والأساس الذي يتوجب أن يقوم عليه بنين الدولة العراقية الحديثة، المستندة إلى هوية وطنية جامعة لأبناء القوميات والأديان والمذاهب من دون إلغاء الخصائص الذاتية لكل منهم، دولة المساواة بين المواطنين ليس عبر نصوص دستورية فقط بل من خلال الممارسة العملية والواقع الفعلي، وينبغي أن يكون الأساس الثابت في عمل كل مفاصل الدولة متمثلاً في تكافؤ الفرص والندية وضمان الحق في العمل والضمان الاجتماعي والصحي.

أيتها الأخوات أيها الأخوة أعضاء مجلس النواب الموقر.

أن تصدينا للمسؤولية في المرحلة المعقدة الراهنة يقتضي أن تكون أيدينا دائماً على نبض شعبنا الذي هو مصدر السلطات وشرعيتها، وأن نكون آذاننا صاغية لصوت الناس ومطالبهم المشروعة، واضعين المصالح العامة فوق وقبل كل المصالح الفئوية والشخصية.

ولم يعد مقبولاً أن بلداً وهبه الخالق هذه الفيض من نعماته يظل فيه من أبنائه من يعاني من الفقر والبطالة وتردي الخدمات.

أن هذه الثروات الطبيعية التي حباها بها الله تعالى والإرث الحضاري والتاريخي العظيم المتراكم في وادي الرافدين والقدرات البشرية التي يزخر بها العراق، ينبغي أن تسخر جميعها للارتقاء ببلادنا عبر مشروع نهضوي نتكاتف جميعاً لإنجاحه.

وإنني إذ أكرر لكم الشكر والعرفان، لأعاهدكم على أن أظل وفياً للمبادئ التي ناضلنا من أجلها عشرات السنين وثبتناها في دستورنا بعد أن ترسخت في ضمائرنا.

أن الموقع الذي أوكلتموه إليّ أمانة في عنقي أتفهم عظم مسؤولياتها، وأن التزامي إمام الشعب وإمامكم دين عليّ لن أحيد عن الوفاء به.

وأعاهدكم إنني سأبقى خادماً لشعب العراق ساعياً لتعزيز نظامه الديمقراطي التعددي الاتحادي وتعزيز وحدته الوطنية، سائلاً الله تعالى أن يسد خطانا نحو تحقيق ما يصبو إليه شعبنا من أمان واستقرار ورفاه أنه سميع مجيب.

وإنني اتعهد بأن أعهد وفق المادة (٧٦) من الدستور الفقرة (ب) برئاسة الوزارة إلى مرشح الكتلة النيابية الأكثر عدداً وهي كتلة التحالف الوطني وبالتالي سأكلف الأخ العزيز والقدير الدكتور نوري المالكي بتشكيل الوزارة الجديدة.

أجدد لكم الشكر جميعاً والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

سماحة السيد محمد بحر العلوم :

إعادة انتخابكم دليل على اعتباركم الرمز العراقي السياسي

تلقي فخامة الرئيس طالباني برقية تهنئة من السيد محمد بحر العلوم بمناسبة إعادة انتخابه رئيسا للجمهورية هذا نصها:

فخامة الرئيس الأخ جلال طالباني المحترم
رئيس جمهورية العراق

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته
الأخ الرئيس أبا شلال

ثقة الشعب فيك أضحت وساما
لك منه وأنت فيه الجديرُ
جعل الله فيك حصنا منيعا
لعراق غال وأنت النصيرُ

إن انتخابكم لولاية ثانية لرئاسة جمهورية العراق والتي عبر عنها ممثلو الشعب العراقي ليلة أمس بقناعة وإصرار تحمل مدلولات وطنية منها الإيمان باعتباركم الرمز العراقي السياسي الذي يمتلك الحنكة السياسية ممتزجة بالروح الوطنية العالية والمسؤولية التاريخية تجاه الشعب والوطن.

وفي الوقت الذي نهنا أنفسنا بهذا الانجاز الوطني نشعر بعظم المسؤولية والأمانة التي تحمّلتموها في القادام من السنوات غير ان اطمئنانا وثقتنا بالتاريخ النضالي لشخصكم ضد الديكتاتورية والاستبداد والأداء الوطني المميز لفخامتكم طوال السنوات الماضية رغم جسامه المصاعب ووعورة الطريق تدفعنا إلى مزيد من الثقة بان القادام من الأيام ستكون حصيلته أكثر من الماضي في جهود مخلصه لبناء عراق دستوري ديمقراطي اتحادي.

أملنا وطييد بالله سبحانه وتعالى أن يأخذ بأيديكم إلى ما فيه خير العراق والعراقيين.
وتقبلوا فائق المودة والاحترام والمحبة.

أخوكم

محمد بحر العلوم

الرئيس مام جلال: العراق ينهض من دمار الطغيان ويخطو نحو نظام تعددي اتحادي ديمقراطي ومن مصلحة الجميع رؤيته ناجحا

نص كلمة فخامته أمام المؤتمر السنوي للاشترابية الدولية في باريس

المكتب الاعلامي لرئيس الجمهورية ٢٠١٠/١١/١٦ :

ألقي فخامة رئيس الجمهورية جلال طالباني يوم الثلاثاء ١٦/١١/٢٠١٠، كلمة في المؤتمر السنوي للاشترابية الدولية والذي عقد في العاصمة الفرنسية باريس، وفيما يأتي نص الكلمة:

ايها الرفاق والاصدقاء الاعزاء:

جنئكم ومعى تحيات من العراق، عراق ينهض من دمار الطغيان، عراق يخطو نحو نظام ديموقراطي حر. للحديث عن العراق وتقدمه صوب الديموقراطية، علينا ان نذكر انفسنا باختصار كيف كان العراق تحت وطأة ديكتاتورية صدام حسين ونظامه.

لا توجد ديكتاتورية عُرفت في التاريخ مثل نظام صدام الذي اقترف جرائم شنيعة ضد شعبه لا تعد و لا تحصى و التي تتضمن:

- قصف مدينة حلبجة بالغازات السامة و الذي اسفر عن مقتل اكثر من ٥ الاف مدني من ضمنهم النساء والاطفال.

- ابادة اكثر من ١٨٢ الف شخص في حملات الانفال. ورغم العدد الكبير من المقابر الجماعية التي تم العثور عليها منذ ٢٠٠٣ الا اننا و لحد الآن لا نعرف اماكن وجود عشرات الآلاف من هؤلاء الضحايا.

- كذلك دعونا لاننسى القمع الدموي للانتفاضة في الجنوب و كردستان. سياسة وحشية من التمييز الطائفي والتي اسفرت عن مقتل و تهجير مئات الآلاف من العراقيين بما فيها قتل القادة الدينيين البارزين.

- تدمير الاهوار في جنوب العراق.

- حروب الدكتاتورية غير الشرعية ضد دول الجوار، ايران و الكويت، و التي نجمت عنها مئات الآلاف من القتلى و وضعت العراق و الشعب العراقي تحت مشقة شديدة لاكثر من عقدين.

كما ان حروب نظام البعث لم تسفر عن مقتل الملايين من الاشخاص فحسب، بل انها وضعت البلد تحت عقوبات دولية قاسية و معطلة و بالتالي تحويل العراق الى واحد من اشد البلدان فقرا في العالم و ذلك على الرغم من موارده الزاخرة و تاريخه الثري، بحيث تعيش غالبية شعبه تحت خط الفقر في حين بلغت اجور الموظفين المدنيين اقل من ٥ دولار في الشهر.

اصدقائي الاعزاء،

بدأت عملية تحرير العراق في العام ٢٠٠٣. و بصرف النظر عن الخلافات التي لاتزال قائمة حتى يومنا هذا بشأن قرار الذهاب الى الحرب، الا ان هناك حقيقة واحدة لا تقبل الجدل و واقعا لا يُكْر: لقد تم تحرير العراق و قد تمت الاطاحة بأشد الدكتاتوريات و وحشية. و ان الشعب العراقي قد تم تحريره من الطغيان.

و بمساعدة الاصدقاء و الحلفاء، شرع الشعب العراقي بتحدي اعادة بناء و اعمار البلد. و كانت المهمة الاولى في البناء، ان يتم اعادة بناء نظامهم السياسي و اعادة بناء عراق جديد يكون في سلام مع نفسه و مع جيرانه.

وفقا لذلك، مارس الشعب العراقي في بداية العام ٢٠٠٥ واحدة من أهم حقوق الإنسان الأساسية عبر اختيار ممثلهم السياسيين في البرلمان العراقي. و قد تحدوا التهديدات و الهجمات الارهابية و ذهبوا الى مراكز الاقتراع للادلاء باصواتهم. و اسفرت الانتخابات عن اول قيادة سياسية منتخبة ديموقراطيا في العراق.

و كانت الحكومة المنتخبة حديثا، مكلفة بادارة البلد في مرحلة انتقالية و كان البرلمان مكلفا بكتابة دستور، و الذي اصبح اليوم قاعدة اساس العراق الجديد. و قد رأى ذلك الدستور النور في تشرين الاول اكتوبر من العام ٢٠٠٥. و صوت الشعب العراقي على نحو ساحق لدستور دائم الذي حول العراق الى دولة ديموقراطية اتحادية تعددية جديدة، عراق لكل العراقيين، للعرب و للكرد و للتركمان و كلدو اشور، عراقا للشيعية و السنة و المسيحيين. عراقا يشعر كل مواطن بالانتماء اليه و له الحق و صاحب حصة فيه بغض النظر عن العرق و الدين. و في كانون الاول ديسمبر من العام ٢٠٠٥، اثبت العراقيون مرة اخرى بانهم جادون في اعادة بناء وطنهم. فبرغم جميع الصعاب و التحديات المحدقة بهم ذهبوا الى صناديق الاقتراع و صوتوا بالسبابة البنفسجية لتدعيم و تعزيز مفهوم العراق الديموقراطي و لتذكير العالم بان العراقيين هم الآن جزءاً من العالم الحر.

و في بداية العام ٢٠٠٦، حدث انتقال سلمي للسلطة و ادت الحكومة الجديدة بقيادة السيد نوري المالكي اليميني. و اصبحت انا رئيسا و ان هذه الفكرة بحد ذاتها، ان يصبح كردي رئيساً للعراق، لهي تعبير واضح عن العراق الديموقراطي التعددي المحرر الذي برز من جديد.

و منذ العام ٢٠٠٦، دخلت عملية اعادة بناء العراق مرحلة جديدة، بالانتقال من اعادة البناء السياسي الى اعادة بناء من نوع آخر ألا وهي تطوير البنية التحتية، الخدمات الاساسية، العلاقات الدبلوماسية مع المنطقة و المجتمع الدولي و بصورة اساسية، التواصل مع العالم الخارجي فضلا عن الانفتاح بوجه الاستثمار الاجنبي في العراق.

و مع ذلك فان هذه المرحلة الجديدة كانت الدولة العراقية مهتمة و قبل كل شيء بتحسين الاوضاع الامنية و دحر المتطرفين و الارهابيين. لقد وجهت قوات الامن العراقية و الجيش العراقي و بمساندة القوات الدولية ضربات مدمرة لهيكل و بنيان قيادة و اتصالات المتطرفين العنيفين في العراق.

واليوم، أصبح ظهور هؤلاء الارهابيين الى الحائط وتم استئصالهم من المدن و القصبات بأيادي الشعب العراقي، و الشعب العراقي تعاونوا مع القوات المسلحة العراقية و لدينا نموذج جيد كما اظهرته الوقفة الشجاعة لاهالي محافظة الانبار الذين اجبروا، مع قوات الامن العراقية، الارهابيين على الخروج من ما كان في السابق معقلهم و منطلقهم لشن الهجمات الارهابية في الاجزاء الاخرى من البلد.

لقد كانت الحملة الباسلة و الناجحة لطرد العناصر المسلحة غير القانونية الذين ارادوا السوء و الحاق الاذى بالشعب العراقي، خطوة كبيرة اخرى للحكومة.

فبحلول نهاية العام ٢٠٠٨، و نتيجة للعمليات الامنية، لم ينزلق العراق الى حرب داخلية شاملة والتي توقعها الكثيرون و فكروا بانهم سوف يرون دمار و خراب العراق. و منذ العام ٢٠٠٨ يعيش العراق في تناغم و أصبح الآن مكانا اكثر امانا للمواطن العراقي العادي اذ يستطيع المرء الآن السفر من البصرة الى زاخو دون خوف من التعرض الى الخطف او القتل. و بطبيعة الحال فإن التحسن الامني يؤدي الى الرفاهية و اقتصاد افضل. كانت الحكومة سريعة في التصديق على قانون الاستثمار و الذي اطلق الحملة لجذب الاستثمار الاجنبي. ورغم انه اخذ وقتا اكثر من ما كان متوقعا، فانه جرى ابرام العقود النفطية الاساسية مع شركات دولية كبيرة بهدف تطوير انتاج النفط و زيادة الصادرات النفطية و التي من دون شك ستؤدي الى زيادة الايرادات للشعب العراقي. وواصلت الحكومة العراقية الاستثمار في البنية التحتية للبلد بحيث تم تخصيص المليارات من الدولارات للكهرباء، تحسين شبكات المياه النقية، المشاريع الزراعية، الاتصالات، التربية و التعليم، التعليم العالي و القطاعات الاخرى. و قفز متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي من بضع مئات من الدولارات الى ٣٦٠٠ دولار.

اصدقائي الاعزاء؛

يعرف الشعب العراقي ببسالتهم و قوتهم في وجه تحديات الحياة المريرة. فقد استطاعوا البقاء عبر اشد المشقات تحت نير الدكتاتورية و عايشوا ويلات الحروب الدامية التي طالتهم.

و على الرغم من ذلك كله، برزوا من رماد الدكتاتورية ليبنوا مجتمعا ديموقراطيا، ليبنوا عراقا اتحاديا تتمتع فيه الاقاليم المحلية بحقوقها الدستورية و ليعيشوا حياة افضل.

لقد تحمل اقليم كردستان القسط الاكبر من معاناة الاعمال الوحشية و القساوة التي طالته من قبل النظام البعثي، ولكن شعب كردستان بعد التحرير تطلعوا بتفاؤل نحو العهد الجديد و عانقوا التغيير الجديد في العراق و باتوا جزءا مهما جدا في النظام العراقي.

تمكن شعب كردستان من تحسين الوضع الامني في الاقليم و بعد ذلك توجهوا صوب اجتذاب الاستثمارات الضخمة في جميع القطاعات، و بنوا فنادق كبيرة و منتجات و المراكز التجارية و المنتزهات و المناطق الجاذبة للسياح. و اظهروا للعالم ان الشعب العراقي قادر على بناء وطنهم اذا ما أُعطيت الفرصة لهم.

تجذب كردستان مئات الالاف من المواطنين العراقيين من وسط و جنوب العراق في معظم العطلات العامة. يحل العرب و التركمان و المسيحيون و الاقليات الاخرى على كردستان لقضاء اوقات ممتعة مع عوائلهم للتمتع بالطقس المناسب و المعتدل و الشعور بالامان و السلام و مشاهدة المناظر الخلابة التي تقدمها كردستان، و فراحرية للمسيحيين الذين اصبحوا هدفا للهجمات الارهابية و ذلك من خلال استقبالهم و احتضانهم للعيش بسلام و رفاهية في كردستان.

العراق بلد متعدد الاعراق و المذاهب و حتى من حيث التضاريس توجد فوارق جغرافية في بعض المناطق، مع هذا قررنا ان نعيش معا في عراق ديموقراطي اتحادي. نحن في العراق بصدد تقديم نماذج للديموقراطية و الحرية في العراق لجيراننا لاعطاء نماذج لترسيخ الديمقراطية و حقوق الانسان لتحذوا شعوب الشرق الاوسط حذوها.

رفاقي الاعزاء

لقد اثبت الشعب العراقي من جديد بانهم يريدون مواصلة الخطى نحو الديمقراطية و ترسيخ حقوقهم الدستورية من خلال انتخاب ممثلهم السياسيين عبر صناديق الاقتراع. وقد توجهوا الى مراكز الاقتراع باعداد غفيرة في اذار مارس ٢٠١٠. و على القيادة السياسية الارتقاء الى العهود و الوعود التي قدمتها قبل الانتخابات و احترام الثقة التي اوليت اليهم من قبل الشعب العراقي. ان التأخير المحطم للرقم القياسي في تشكيل الحكومة منذ اذار ليست ميدالية نستطيع تقلدها بفخر. و هذه كانت نتيجة للوضع المتنازم في العراق لعدم اتفاق الاحزاب السياسية لتشكيل الحكومة لاسيما ليس هناك حزب سياسي ان يحصل الاكثرية في البرلمان.

على النخبة السياسية ادراك ان العراق ما يزال يواجه تحديات خطيرة و عظيمة يجب عليهم التغلب عليها. و هذه التحديات تشمل:

- انسحاب الجيش الامريكي بحلول نهاية ٢٠١١.
- دحر المجموعات الارهابية الذين يعملون في الخفاء.
- اعادة بناء العلاقات الدبلوماسية مع العالم الخارجي.
- اخراج العراق من تحت طائلة الفصل السابع.
- اعادة بناء جيش عراقي دفاعي، متعدد قوي قادرا على الدفاع عن العراق.
- اعادة بناء قوات الامن، الشرطة و قوات سيطرة الحدود.
- اعادة بناء البنية التحتية و اعادة الخدمات الاساسية في ارجاء الوطن.
- تفعيل الاستثمار الاجنبي في القطاعات غير المرتبطة النفط و الغاز.

رفاقي الاعزاء

في سبيل ان نتمكن نحن من التغلب على هذه التحديات، سوف نحتاج الى مساندتكم و مساعدتكم، نحتاج تضامنكم و نحتاج منكم الوقوف بجانب الشعب العراقي بهدف ضمان ان العراق قوي. قوي لكي يتم استخدام الثروة العراقية لمنفعة شعبه، لبناء المدارس و المستشفيات بدلا من شراء الاسلحة الكيميائية و القنابل.

مهمتنا كاشتراكيين ديموقراطيين هي ان نرى عالما افضل و اكثر رخاءا، ان عراقا ينزلق نحو الفوضى و فقدان الحكومة سوف يؤدي الى احتضان الارهاب الدولي.

ان الارهاب في العراق ليس مشكلة للعراق فحسب بل انه مشكلة للمجتمع الدولي ايضا. ومن مصلحة الجميع رؤية عراق تعددي اتحادي ديموقراطي شاملا ناجحا.

في العام ٢٠٠٧ وقفت امامكم و طلبت مساعدتكم، احصيت عدة مجالات والتي بامكانكم المساهمة و المساعدة فيها و اريد ان اذكركم نحن لازلنا بحاجة الى تعاونكم و ارغب في تقديمها مرة اخرى:

- مكافحة الارهاب الذي اصبح خطرا علينا جميعا و طاعونا دوليا.
- اطلاع احزابكم و شعوبكم بالوضع الحقيقية في العراق و شرح الجوانب الايجابية فضلا عن الجوانب السلبية دون التركيز على الاخيرة وحدها.
- تشجيع الشركات و اصحاب الاعمال للاستثمار في العراق بدءا من المناطق الاكثر امانا و بعد ذلك في ارجاء الوطن.
- توفير الدعم و المساندة الاخلاقية و الاعلامية للعراق الديموقراطي الاتحادي الموحد.
- ارسال وفود تقصي الحقائق الى العراق في سبيل اعطاءنا ملاحظاتكم الودودة.
- الطلب من بلدان المنطقة بالكف عن التدخل في الشؤون الداخلية للعراق و احترام استقلاله و سيادته الوطنية بجانب وحدته الوطنية. هذا بالاضافة الى ايقاف التسهيل و المساعدة المالية للارهابيين.

و شكرا لحسن اصغائكم".

خلال المؤتمر السنوي لمنظمة الاشتراكية الدولية

إشادة بجهود الرئيس مام جلال ودوره المشهود كنائب لرئيس الاشتراكية الدولية

إعداد: الانصات المركزي عن PUKmedia ٢٠١٠/١١/٢٠ :

شارك فخامة رئيس الجمهورية جلال طالباني في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر السنوي لمنظمة الاشتراكية الدولية (SI) الذي بدأ أعماله يوم الاثنين ٢٠١٠/١١/١٥ في قاعة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في العاصمة الفرنسية باريس بحضور الرئيس مام جلال ووفد رفيع المستوى من الاتحاد الوطني الكردستاني ضم السادة كوسرت رسول علي النائب الأول للأمين العام والدكتور نجم الدين كريم عضو المكتب السياسي ومسؤول مكتب العلاقات وعبدالرزاق فيلي وبرزان فرج ممثل الاتحاد الوطني في فرنسا والسيدة حمان زرار..

وخلال الاجتماع قدّم رئيس الاشتراكية الدولية جورج بابانديرو وسكرتير المنظمة لويس ايالا التهنئة باسم قادة وممثلي الأحزاب الأعضاء في الاشتراكية الدولية إلى الرئيس طالباني بمناسبة إعادة انتخابه لولاية رئاسية ثانية. وافتتح سكرتير الاشتراكية الدولية لويس ايالا المؤتمر بكلمة ترحيبية، مشيراً إلى أن محاور البحث في المؤتمر هي الازمة الاقتصادية العالمية والتغيرات المناخية وحل الصراعات.

وقدم ايالا باسم الاشتراكية الدولية وجميع الحضور في المؤتمر، التهنئة إلى الرئيس مام جلال بمناسبة إعادة انتخابه رئيساً للجمهورية لولاية ثانية.

كما قدم العديد من زعماء الاحزاب المشاركين المؤتمر التهنئة إلى الرئيس مام جلال في كلماتهم، وأبرزهم جورج بابانديرو رئيس الاشتراكية الدولية ومارتن أوبير رئيس الحزب الاشتراكي الفرنسي وسيغولين رويال القيادية في الحزب وماسيمو داليمبا، وأشادوا بجهود فخامته ودوره المشهود كنائب لرئيس الاشتراكية الدولية.

وقد القى فخامته يوم الثلاثاء ١٦-١١-٢٠١٠، كلمة بصفتها نائبا لرئيس المنظمة أكد خلالها على أن العراق قطع شوطاً كبيراً نحو التطور وتحقيق الديمقراطية، مشيراً إلى الولايات والمآسي التي حلت بالشعوب العراقية وخصوصاً شعب كردستان إبان الحكم الدكتاتوري البائد، ومن أبرزها جرائم قصف مدينة جلبجة بالأسلحة الكيماوية وعمليات الأنفال المقيتة والتي راح ضحيتها مئات الآلاف من الكرد الأبرياء، والجرائم التي ارتكبها في وسط وجنوب البلاد، فضلاً عن جره حريين مدمرتين على الشعب العراقي.

وشدد على أن الحقبة المظلمة قد إنتهت بتحرير العراق عام (٢٠٠٣) وإن العراق الجديد ماضٍ في الإزدهار والتغييرات الجذرية وفي مفاصل الحياة كافة، حيث شهد البلد إنتخابات برلمانية وتشكيل حكومة جديدة ووضع دستور يضمن حقوق جميع الأطياف والمكونات، كما إن العراق فتح أبوابه أمام الشركات المستثمرة ورؤوس الأموال الإقليمية والأجنبية بهدف تطوير وإنعاش البنى التحتية.

هذا والقيت العديد من الكلمات في اليوم الختامي للمؤتمر حول الأزمة الاقتصادية العالمية والبيئة، وقدم كل من رئيس الحزب الاشتراكي الاوروبي ورئيس الوزراء الفرنسي الأسبق لوران فابيه، في كلمتيهما التهناني الحارة للرئيس مام جلال بمناسبة إعادة انتخابه رئيساً لجمهورية العراق لولاية ثانية، كما زار رؤساء وممثلي الاحزاب المشاركة في المؤتمر الرئيس طالباني لتهنئته بالمناسبة ذاتها.

المسيحيون مكون رئيسي من مكونات العراق

واستقبل الرئيس مام جلال، الأمين العام للاتحاد الوطني الكردستاني ونائب رئيس الاشتراكية الدولية، مساء الثلاثاء ١١/١٦ في مقر إقامته بالعاصمة باريس، السكرتير السابق للحزب الاشتراكي الفرنسي والقيادي البارز في الحزب فرانسوا هولاند ووفدا مرافقا له ضم كلا من جاك بلوندان ود. لؤي الجاف رئيس المركز الكردي للتربية والعلوم في باريس (KESCC Paris) و جاك دومونتون.

وفي لقاء ودي حضره ممثل الاتحاد الوطني الكردستاني في فرنسا برزان فرج، تطرق الرئيس مام جلال الى العلاقات المتينة بين العراق وفرنسا، كما سلط الضوء على آخر التطورات في العراق وسير العملية الديمقراطية فيه. وردا على سؤال لفرانسوا هولاند حول الهجمات التي يتعرض لها المسيحيون في العراق، أكد الرئيس مام جلال أن المسيحيين مكون رئيسي من مكونات العراق، ولن تكتمل شدة الورد العراقية بدونهم، وقال: نحن ندين هذه الهجمات الارهابية ونجدد دعمنا للإخوة المسيحيين.

من جهته شكر فرانسوا هولاند الرئيس مام جلال وأعرب عن أمله في زيارة كردستان للاطلاع عن كثب على التطورات الحاصلة فيها، بدوره قال مام جلال: نسعد بزيارتكم الى اقليم كردستان وبغداد أيضا.

كما التقى الرئيس طالباني نائب رئيس الاشتراكية الدولية، على هامش المؤتمر، كمال أورجاك أوغلو رئيس حزب الشعب الجمهوري التركي (CHP)، الذي شكر الرئيس مام جلال على اتاحة فرصة اللقاء وهنأ بحرارة على اعادة انتخابه، مؤكدا رغبة حزبه في تعزيز علاقاته مع الاتحاد الوطني الكردستاني وجميع الأحزاب الكردستانية، وكذلك تعزيز العلاقات بين العراق وتركيا.

الاتحاد الوطني له دور هام في تطوير العملية الديمقراطية في العراق

من جهته سلط الرئيس طالباني الضوء على التطورات الحاصلة في العراق والعلاقات بين بغداد وأنقرة التي وصفها بالمتطورة والمتينة، مؤكدا أن الاتحاد الوطني الكردستاني له دور هام في تطوير العملية الديمقراطية في العراق وسيستمر في هذا الدور، مشيرا الى أن الكرد هم جزء من الحل وترسيخ وحدة العراق، قائلا: وجود الكرد في السلطة ضامن للديمقراطية والوحدة في العراق.

وفي ختام اللقاء دعا الرئيس مام جلال رئيس حزب (CHP) الى زيارة اقليم كردستان، آملا في تعزيز العلاقات بين الجانبين كحزبين عضوين في الاشتراكية الدولية.

بابانديرو يهنئ الرئيس مام جلال ويأمل بتوسيع العلاقات بين اليونان والعراق

والتقى الرئيس مام جلال على هامش اجتماعات المنظمة الاشتراكية الدولية في العاصمة الفرنسية باريس، رئيس المنظمة رئيس الوزراء اليوناني جورج بابانديرو. وهنأ بابانديرو خلال اللقاء الرئيس مام جلال بمناسبة انتخابه لولاية رئاسية ثانية، متمنياً النجاح الموفقية له في مهامه، وأن يتمتع العراق بالمزيد من الاستقرار والتطور في ظل قيادة الرئيس طالباني الحكيمة.

كما اعرب بابانديرو عن أمله بتطوير وتوسيع آفاق التعاون والعلاقات بين اليونان والعراق، خدمة للشعبين الصديقين. من جانبه قدم الرئيس مام جلال شكره للشعب والقيادة اليونانية لموقفهما هذا، وهنأ حزب باسوك برئاسة جورج بابانديرو بمناسبة حصوله على اغلبيه الاصوات في الانتخابات المحلية، معربا عن ثقته أن العلاقات الثنائية بين بغداد وأثينا ستعزز وتتطور في المرحلة القادمة. ووضح الرئيس مام جلال انه من الهمية بمكان مشاركة الشركات اليونانية في الاستثمار بالعراق، وفي الختام وجه الرئيس مام جلال دعوة لرئيس الوزراء اليوناني لزيارة العراق.

الرئيس مام جلال لصحيفة (الشرق الاوسط) اللندنية: طلبت من الأحزاب الاشتراكية دعم العراق ودافعت بإسهاب عن المسار الديمقراطي فيه

لسنا تابعين لإيران وعلاقتنا جيدة مع الكويت والأردن وتركيا.. وفتحنا صفحة جديدة مع سوريا

صحيفة (الشرق الاوسط) اللندنية ٢٠/١١/٢٠١٠ :

ميشال أبو نجم: يرى الرئيس العراقي جلال طالباني الذي أعيد انتخابه أخيراً، أنه على الرغم من نجاح مبادرة رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني في حسم الرئاسة الثلاث في العراق بموجب اتفاق تقاسم السلطة الذي توصل إليه قادة الكتل السياسية أخيراً، فإن مبادرة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز بدعوة هؤلاء القادة إلى الاجتماع في الرياض تبقى مهمة لتحقيق المصالحة الوطنية.

وقال طالباني الذي حط في باريس الأسبوع الماضي غداة إعادة انتخابه رئيساً للجمهورية لحضور مؤتمر الاشتراكية الدولية في حديث لـ«الشرق الأوسط» إنه مستعد للذهاب إلى الرياض لهذا الغرض، واصفاً المبادرة بأنها «مبادرة خيرة لصالح الشعب العراقي».

تناول طالباني التطورات الأخيرة وكذلك المهمة التالية المتمثلة في توزيع المناصب الحكومية على الكتل السياسية. وقال في حديثه إنه كتب رسالة تكليف رئيس الوزراء المكلف نوري المالكي وسيرسلها له بعد العيد، كاشفاً عن أنه تم الاتفاق على أن لا يشغل حزبي وزارة الدفاع والوزارات الأمنية. كما أكد أن التحالف الكردستاني الذي ينتمي هو إليه متمسك إلى الآن بمنصب وزارة الخارجية وبأن يبقى فيه الوزير الحالي هوشيار زيباري الذي اعتبره «وزيراً ناجحاً وأقام أفضل العلاقات العربية والإقليمية وعلى نطاق العالم كله. ونحن يتعين علينا مكافأة الكفاءات الناجحة لا أن نحكم عليها ظلماً بالإبعاد». وفي ما يلي نص الحوار:

*** أنتم نائب رئيس الاشتراكية الدولية. ما المساهمة التي قدمتها؟ وهل كان للعراق نصيب في المناقشات التي حصلت خلال المؤتمر؟**

- كان للعراق نصيب في خطابي الذي ألقيته حول التطور الديمقراطي في العراق والمشكلات التي يواجهها. وتكلمت بإسهاب عن المسار الديمقراطي واستمع المؤتمر بانتباه لمضمون هذا الخطاب. وأعتقد أنه ستكون هناك من ضمن القرارات توصية بتأييد العراق والمسار الديمقراطي فيه. أنا طلبت من الأحزاب الاشتراكية المساهمة أن ترسل وفوداً إلى العراق وأن تنشر تقارير عن العراق وتؤيد نضال الشعب العراقي من أجل إعادة البناء والازدهار والقضاء على الإرهاب.

*** الموضوع المحوري اليوم في العراق يدور حول تشكيل الحكومة والصيغة التي يمكن أن تصدر بها للخروج من الأزمة التي طالت أكثر من ٨ أشهر. سؤالي الأول هو: هل انتهى سوء التفاهم بينكم وبين القائمة العراقية التي انسحبت أكثرية نوابها يوم جلسة انتخاب الرئيس العراقي؟**

- سوء التفاهم انتهى والإخوة في «العراقية» عادوا إلى البرلمان ورئيس البرلمان من بينهم، وجاءني وفد من كبار قادة «العراقية» لتقديم التهنية لي وأكدوا لي أن سوء التفاهم انتهى وأنهم جادون في الاشتراك في حكومة الشراكة الوطنية الحقيقية.

*** هل بينكم اختلاف في تفسير الاتفاق الذي تم توقيعه بين المكونات الأساسية السياسية الذي بموجبه أعيد انتخابكم وسيتم تكليف رئيس الوزراء المنتهية ولايته نوري المالكي بتشكيل الحكومة الجديدة؟**

- المشكلة التي حصلت أن أحد الإخوة من «العراقية» النائب محمد تميم اقترح أن يبحث البرلمان موضوع نزع الاجتثاث (من حزب البعث عن ثلاثة من نواب «العراقية»). وقيل له إن الموضوع يجب أن يبحث في وقت آخر في البرلمان، خاصة أن هناك اتفاقاً موقعا بين القادة الثلاثة (الرئيس مسعود بارزاني ورئيس الوزراء المكلف نوري المالكي ورئيس الوزراء الأسبق إياد علاوي) لحل كل هذه المشكلات. وهذا يحتاج لوقت ويحتاج لمسار قضائي. كما أن موضوع العفو يجب أن يصدر عن رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء. لا بل إن رئيس الجلسة (وهو من «العراقية») ذهب في هذا الاتجاه. وبعد خروج النواب (٥٣ نائباً) الذين رفضوا القبول بالمنطق المعروض عليهم قالوا إن هناك سوء فهم.

* هل أقلل الموضوع اليوم؟

- نعم. ويوم السبت عقدت جلسة لمجلس النواب وقراراتها صدرت بالإجماع.

* متى ستكلف رسمياً المالكي بتشكيل الحكومة؟

- بعد العيد.

* نحن اليوم بعد العيد..

- صحيح، ولكن العيد عندنا أربعة أيام. أنا كتبت رسالة التكليف للمالكي وستصدر بعد العيد وسيبدأ رئيس الوزراء المكلف البحث في تشكيل الحكومة.

* مضت ٨ أشهر حتى اتفقتم على توزيع المسؤوليات بين الأحزاب. هل يتعين علينا انتظار ٨ أشهر لتري الحكومة النور؟

- (ضحك الرئيس طالباني) نتوقع أن تری الحكومة النور خلال شهر واحد إن شاء الله. نحن في الواقع انتظرنا ليس ٨ أشهر بل ٥ أشهر. الأشهر الثلاثة الأولى قطعت على تصديق المحكمة على انتخاب النواب وغيرها من الإجراءات القانونية. لكن الفترة الطويلة التي مضت سببها حرصنا الشديد على تشكيل حكومة شراكة وطنية. وكان في إمكاننا أن نشكل حكومة أكثرية ولكن أصررنا على حكومة وحدة وطنية. والتحالف الكردستاني أصر على وجود القائمة العراقية في الحكومة. لذلك تعثرت التشكيلة. أما الآن، فثمة إجماع من الأطراف على حكومة الوحدة الوطنية ولكن بقي موضوع الاتفاق على توزيع المناصب الوزارية.

* هل هناك بداية توافق على هذا الأمر؟

- الأمر متروك لرئيس الوزراء والكتل المختلفة التي يفترض بها أن تقدم أسماء رجال (ونساء) أكفاء لهذه المناصب، ورئيس الوزراء طالب بأكثر من اسم لكل منصب من أجل اختيار الأكثر كفاءة.

* أمور التوزيع تبحث مسبقاً في إطار سلة متكاملة. فما حقيقة الوضع؟

- من الصعب وضع كل ذلك في سلة واحدة وبالتفصيل. الحقيقة أن رئيس الوزراء خول للبحث مع كل كتلة في مطالبها، وكل كتلة ترغب في الحصول على مراكز وحقائب مهمة. لذا، ثمة حاجة للوقت من أجل التوفيق بين الكتل على المناصب الوزارية.

* هل الاتفاق مع علاوي والمالكي ما زال صالحاً علماً بأن علاوي نفسه قال قبل أيام إنه < مات >؟

- الاتفاق أحياء البرلمان.

* لكن تصريح علاوي جاء بعد تصويت البرلمان.

- البرلمان أقر الاتفاق بالإجماع بمن فيهم بطبيعة الحال نواب «العراقية». علاوي كان غائبا. والاتفاق تحول إلى قرار برلماني ملزم ولم يعد اتفاقاً بين الأطراف. أما إذا كانت للأخ علاوي بعض الملاحظات فهو الذي يسأل عنها.

* لكن علاوي يقول إنه مات؟

- أسألك أنت كصحافي ومراقب: هل يعني إقرار الاتفاق في البرلمان أنه مات. علاوي مسؤول عن كلامه.

* أحد صعوبات تشكيل الحكومة يكمن في توزيع الحقب السيادة والحقب المهمة..

- نحن لدينا اتفاق مبدئي على توزيع وزارة الدفاع والوزارات الأمنية على مستقلين.

* أي خارج الأحزاب نهائياً ولا حتى من المقربين منها..

- لا نقدر أن نقول حتى المقربين منها. لن يكون هناك حزبي في منصب وزير الدفاع أو منصب وزير الداخلية. تبقى المناصب الأخرى هي التي ستوزع بين التشكيلات المشاركة في الحكومة.

* المشكلة الأخرى مصير وزارة الخارجية، حيث هناك أطراف أخرى غير الطرف الكردي طامعة فيها. هل أنتم متمسكون بهذه الحقيبة وبشخص هوشيار زيباري؟

- زيباري أثبت كفاءة استثنائية في أداء مهمته، وكذلك له أحسن العلاقات مع الدول العربية لدرجة أن العقيد القذافي اقترح اسمه أميناً عاماً للجامعة العربية. ونحن نعتقد أن الأخ هوشيار يجب أن يكافأ لا أن يعاقب، وإخراجه من الوزارة عقاب، وبقاؤه مكافأة له باعتباره كان وزيراً ناجحاً.

* أفهم منكم أن هناك تمسكا به وبالوزارة؟

- نعم. نحن نؤمن ببقاء زيباري في وزارة الخارجية باعتباره وزيرا ناجحا وأقام أفضل العلاقات العربية والإقليمية وعلى نطاق العالم كله. ونحن يتعين علينا مكافأة الكفاءات الناجحة لا أن نحكم عليها ظلما بالإبعاد.

* أي إن بقاءه خط أحمر لكم؟

- أنا كرئيس لجمهورية، لا أحب الخطوط من أي لون ولا أريد الدخول في هذا النقاش.

* أريد أن أقول إنه شرط تتمسكون به..

- نعم. نحن إلى هذه اللحظة متمسكون به.

* فهمت أن قبول التخلي عن الخارجية ثمه حصولكم على وزارة النفط.. هل هذا صحيح؟

- هذه شائعات. لم يبحث معنا موضوع تبديل وزير الخارجية حتى نطلب البديل. وفي أي حال، الموضوع يجب أن يبحث مع الكتل الكردستانية. أنا رئيس جمهورية العراق وأرتدي العباءة العراقية وأتصرف كرئيس للجمهورية. وموضوع التشكيل يعود لرئيس الحكومة والكتل.

* ولكنك تتحمل مسؤوليات ومنها تسهيل تشكيل الحكومة؟

- عندي مسؤوليات توافقية ولم الشمل وليس مسؤوليات وضع خطوط ملونة.

* أحد المخارج من الأزمة كان إرضاء علاوي بإنشاء المجلس الوطني للسياسات الاستراتيجية.. سؤالي: إذ أعطيت صلاحيات حقيقية لهذا المجلس قد تتضارب حتما مع صلاحيات الحكومة، وإذا لم يعط سيرفضه علاوي. ما المخرج؟

- تم الاتفاق على المجلس الوطني للسياسات الاستراتيجية وعلى صيغته وحقوقه وصلاحياته. وأقر ذلك بالإجماع في البرلمان العراقي.

* سؤالي فخامة الرئيس: من يقرر السياسة الخارجية؟ المجلس، أم وزير الخارجية، أم رئيس الحكومة؟

- المجلس لن يكون ضد الحكومة، فسيكون جزءا من مؤسسات الدولة. وقراراته تؤخذ بالإجماع أو بالأكثرية الساحقة (الثلثين) وكل الأحزاب ستكون ممثلة فيه. الصلاحيات لن تعطى للرئيس وإنما للمجلس ككل، كما أن الصلاحيات الدستورية معطاة لمجلس الوزراء وليس لرئيس الوزراء. وعندما يتخذ المجلس قراراته تكون ملزمة بالتنفيذ.

* على الحكومة أيضا؟

- نعم للحكومة وللدولة العراقية كلها. هذا المجلس لا يتعارض مع الدستور ولا ينفي حقوق الوزراء أو مجلس الوزراء كما هي واردة في الدستور.

* في النهاية، موقع المجلس قد يكون أهم من موقع الحكومة..

- لا. من أهم الشروط المتفق عليها أن لا تتعارض صلاحياته مع الدستور، والدستور العراقي رسم لكل طرف صلاحياته، والقانون الذي سيصدر (بإنشاء المجلس) لن يكون معارضا للدستور.

* خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز دعا جميع مكونات الطيف السياسي العراقي إلى اجتماع بعد عيد الأضحى. هل سيعقد الاجتماع؟ ومتى؟ وهل الظروف تغيرت اليوم عن الظروف التي رافقت إطلاق الدعوة؟

- أنا رحبت بالدعوة عندما هاتفني الأمير سعود الفيصل ليبلغني بدعوة خادم الحرمين الشريفين وبينت استعدادي للمشاركة في الاجتماع. ولاحقا أبلغنا الجانب السعودي أنه لا يريد التعارض مع مبادرة الأخ مسعود بارزاني. وإنما يرحبون بها. والحال أن هذه المبادرة نجحت وحققت الوفاق الوطني في العراق.

الآن، إذا دعا الإخوة السعوديون إلى اجتماع، فأنا أول المرشحين والمشاركين. لكن الأمر يعود للإخوة في السعودية ليقرروا هل ما زالوا ماضين في المبادرة أم إنهم يكتفون بما حدث من تطورات إيجابية مؤخرا.

* ولكن هل ما زالت من وجهة نظركم هناك حاجة عراقية في هذا الخصوص؟

- في موضوع انتخاب رئيس للجمهورية وتعيين رئيس للحكومة: هذان الأمران تحققا. وتم الاتفاق على برنامج تشكيل حكومة مشاركة وطنية وعلى إنشاء المجلس الأعلى للسياسات.. كل المشكلات الموجودة تم التفاهم على حلها وبالتالي لم تبقى مشكلة سوى الاتفاق على أسماء الوزراء. لكن هناك نقطة مهمة تتعلق بالمصالحة الوطنية. فإذا تعثرت، وإذا دعانا الإخوة السعوديون لاجتماع لحل هذه المشكلة، فإنني شخصا من الموافقين والمؤيدين. أما الأطراف الأخرى، فلها أن تقرر رأيها بنفسها. أنا اعتبرها مبادرة خيرة لصالح الشعب العراقي.

*** أنتم كرئيس للجمهورية لديكم مسؤوليات إزاء كل مكونات الشعب العراقي. والحال أن أحد المكونات يتعرض لحملة إرهابية منظمة، عنيت مسيحيي العراق. ما الذي تريدون القيام به عمليا غير بيانات الإدانة؟**

- أولا أريد أن أقول إنني استنكرت بشدة الاعتداءات الإجرامية على الإخوة المسيحيين. وأعتبر أنهم عراقيون أصلاء كانوا في هذا البلد منذ ظهور المسيح، فلا يجب تهميشهم وإخراجهم من البلد بأي حال. الحل هو توفير الحماية لهم بواسطة قوات حكومية أو بواسطة قوات منهم ومساعدتهم على تشكيل وحدات مسلحة لحماية المساكن وأماكن العبادة.

*** هل يفهم ذلك على أنه دعوة لتشكيل ميليشيات؟**

- لا، أبدا. في كركوك، شكلت فرق لحماية الكنائس وأماكن العبادة. ثانيا: يتعين على الحكومة أن توفر حماية خاصة للكنائس. ثالثا: يستطيع المسيحيون أن يذهبوا إلى كردستان.

*** هذا يعني تهجيرا داخليا.**

- لا أبدا. هو الانتقال إلى كردستان في انتظار أن يعود الأمن والاستقرار ليعودوا إلى مساكنهم بدل الذهاب إلى الخارج. وأريد أن أقول إن الكثير من المسيحيين أصلهم من كردستان. فهم كمن يعود إلى مسكنه الأصلي. هم سيكونون في وطنهم وحكومة كردستان والحكومة المركزية تهتم بهم ولا يكونون محتاجين لموارد رزق. ورحيل هؤلاء إلى الخارج إفراغ للعراق من مواطنيه، خاصة أن الإخوة المسيحيين لعبوا دورا كبيرا في نهضة العراق الثقافية والحضارية، ورحيلهم ضربة للثقافة والحضارة في العراق. لذا، يجب أن نحافظ على وجودهم بكل إمكاناتنا المادية والعسكرية والسياسية والإعلامية.

*** هل اتصل بكم البابا لهذا الغرض؟**

- كلا. لم يتصل. لكنه أصدر بيانا بهذا المعنى. ونحن نرحب بالبيان ونريد أن نبذل كل الجهد لتحقيق ما طلبه قداسته.

*** كيف توصفون اليوم علاقاتكم مع الجوار؟**

- لنبدأ مع تركيا التي تربطنا بها علاقات استراتيجية تقوم على اتفاقيات موقعة بيننا وبينها. الطرفان مصممان على هذه العلاقة وهي جيدة.

مع سورية، توصلنا إلى اتفاق مع الرئيس بشار الأسد خلال اجتماع معه في مدينة سرت (ليبيا) بأن تكون العلاقة بيننا استراتيجية طويلة الأمد تشمل النواحي السياسية والاقتصادية والتجارية والنفطية وغيرها. ووافق الرئيس الأسد على هذه المقترحات. ولم تبق لنا مع سورية مشكلات أبدا، إذ طوينا صفحة الماضي وفتحنا صفحة جديدة.

*** أي انتهى ما كان يقال سابقا عن تسريبات وخروقات أمنية عبر الحدود؟**

- هذه تفصيلات. الأساس أننا قررنا إقامة علاقات استراتيجية، والطرفان ذاهبان في هذا الاتجاه.

*** مع الكويت؟**

- علاقاتنا جيدة مع الكويت والأردن. مع الكويت وافقنا على الاعتراف بالحدود الدولية للكويت، وكانت تلك المشكلة الأساسية بيننا، وكذلك فإن الإخوة في الكويت أبدوا استعدادهم للتعاون مع العراق وقيام علاقات جيدة ومتينة.

*** لكن مع الكويت هناك مشكلة تكمن في مطالبة الكويت بإبقاء العراق تحت الفصل السابع.**

- أنا بحثت الموضوع عندما كنت في نيويورك مع رئيس الوزراء الكويتي. وهو قال: إذا كتب العراق رسالة إلى مجلس الأمن تؤكدون فيه اعترافكم بالحدود الكويتية - العراقية، نحن أيضا نوافق على خروج العراق من تحت الفصل السابع. وأنا أجب الدكتور محمد الصباح: اكتب الصيغة وأنا مستعد لتوقيعها الآن. نحن مستعدون لإعطاء هذه الضمانات. تبقى مسألة تحديد الزمن لذلك. نحن قمنا بتعيين سفير لدى الكويت ولهم سفير في بغداد ونحن نتوقع التوصل إلى علاقات ممتازة مع الكويت.

أخيرا، وفي ما يخص العلاقات مع السعودية، نحن نعتبرها دولة عربية مهمة ونحرص على أن تكون علاقاتنا معها جيدة جدا. وفي أثناء زيارتي الأخيرة لها، تكرم الملك عبد الله بمنحي ميدالية ووعدني بأنه بعد تشكيل الحكومة ستبذل السعودية جهودها لمساعدة العراق وحل مشكلاته مع دول الجوار وحث الدول العربية على التعاون مع العراق. ونحن نأمل بعد تشكيل الحكومة في زيارة السعودية ونطلب مساعدتهم للعراق.

*** تبقى العلاقة مع إيران..**

- علاقاتنا مع إيران طبيعية، ولكن ليست علاقات التابع والمتبوع. هذه نقطة يجب أن يفهمها الجميع. نحن نعتز باستقلاليتنا، والشيعية في العراق يعنزون باستقلاليتهم، ويعتقدون أن النجف مستقلة، وأن شيعة العراق هم أصل الشيعة في

العالم، وهم العرب الأقحاح، وأن الخلافات موجودة مع شيعة إيران حول ولاية الفقيه“ هي مبدأ رسمي في إيران، بينما المرجعية الرشيدة في النجف الأشرف ترفض ولاية الفقيه. ثم نحن نعتقد أن النجف هو فاتيكان الشيعة في العالم وأن الأماكن المقدسة موجودة في العراق: كربلاء، سامراء، الكاظمية.. والقبور المقدسة: الإمام علي، الحسين، كاظم، عباس، العسكريين الاثنى عشر.. كلها موجودة في العراق، ولذا نحن نعتبر أن العراق هو الموطن الأساسي للشيعة.

يبقى الموضوع السياسي، هل نحن نريد العلاقة مع إيران كما كانت أيام صدام حسين؟ كلا، نحن نرفض سياسة العداوة مع إيران. نحن نريد سياسة حسن جوار، ولكن حتى الآن ليست بيننا أية اتفاقية. مثلاً: نحن وقعنا تحالفاً استراتيجياً مع تركيا. وليس لدينا مثل هذه الاتفاقية مع إيران. مع ذلك، هناك صراخ وعويل على النفوذ الإيراني (في العراق). وبعد ذلك، المعارضة الكردية الإيرانية موجودة في العراق وإذا جئت إلى السليمانية يمكن أن تزور مقراتهم: الحزب الديمقراطي الكردستاني، «كومله»، الحزب الشيوعي الإيراني وخلافه. وهذه وضعية لا يحبها الإيرانيون. نحن نريد مع إيران علاقات جيدة وحسن جوار ومساواة وتكافؤاً وليس علاقات تبعية. نحن نعتبر أن بيننا علاقات ندية. لدينا مشكلات مع إيران ولكن نريد حلها بالتفاوض والحوار.

*** لعدد من السياسيين العراقيين آراء أخرى مغايرة عن العلاقة مع إيران. مثلاً صالح المطلك وصف قبل يومين هذه العلاقة بقوله إن طهران هي التي < تفرض قواعد اللعبة السياسية > في بغداد. هل هذه توهومات؟**

- نعم. هذه توهومات ووصف خاطئ لطبيعة العلاقة مع إيران. هناك اتهامات متبادلة بين «العراقية» ومخالفها. أنا لا أعتقد أن هذه الاتهامات صحيحة. علينا بالموضوعية ورؤية الحقائق ووصفها كما هي. وعلى سبيل المثال، الاتفاقيات التي وقعناها مع الولايات المتحدة الأمريكية (لخروج قواتها)، إيران كانت ضدها وسعت لدى العراقيين لرفضها. غير أن هذه الاتفاقيات أقرت في البرلمان العراقي ورئيس الوزراء ظهر على التلفزيون داعياً لإقرار الاتفاقيات، وطالب بأن يكون التصديق عليها بالإجماع. لذا، اتهام العراق بالتبعية لإيران اتهام ظالم.

وفي سياق آخر، ترى إيران وتشدد في دعايتها على أن أمريكا هي الشيطان الأكبر. ولكن نحن نعتبر أمريكا دولة صديقة وحليفة ونريد أفضل العلاقات معها ووقعنا الاتفاقيات معها.. نحن إذن على خط متناقض مع إيران إزاء أمريكا. والسؤال: هل نحن في علاقة تبعية مع إيران؟ لا. نحن نرفض التبعية لأية دولة.

*** لاحظنا مؤخراً عودة العمليات الإرهابية إلى العراق بشكل مكثف. كيف تفسرون هذه الظاهرة؟ ثم كيف تنظرون لمرحلة ما بعد خروج القوات الأمريكية من العراق؟ هل أنتم جاهزون لتحمل المسؤولية الكاملة؟**

- بالنسبة للإرهابيين، يتعين علينا أن نفرق بين أمرين: قبل سنتين، كان الإرهابيون يسيطرون على مناطق واسعة في العراق وحتى على المدن. الآن، كل الأراضي العراقية تحت سيطرة القوات العراقية. الأمريكيون خرجوا من المدن. بالطبع، للإرهابيين خلايا سرية وتقوم بأعمال إرهابية لا تدل على وجود قوي ميداني، وليست لديهم قواعد ومناطق يسيطرون عليها. وإذا لاحظنا الخريطة العراقية لوجدنا أن كردستان خالية من الإرهاب وجنوب العراق خال منه هو الآخر. الإرهابيون يركزون على بغداد والموصل. ونأمل القضاء على هذه النشاطات. وأعتقد أن خروج الأمريكيين سيسهل مهمتنا من جانبين: فالعراقيون سيشعرون بالحاجة إلى الدفاع عن أنفسهم بأنفسهم وسيقل التعاطف مع المعارضة والإرهابيين الذين يدعون أنهم يحاربون الأمريكيين الذين لن يكونوا موجودين في العراق. ومن ناحية ثانية، أريد أن أؤكد على ازدياد كفاءة القوات العراقية تسليحاً وتدريباً وأهلية.

*** ماذا سيكون عليه شكل العلاقات مع أمريكا بعد خروج قواتها؟**

- نحن نميل لتكون علاقاتنا مع أمريكا استراتيجية: سياسية، اقتصادية، أمنية، عسكرية، تجارية، ثقافية. فضلاً عن التعاون مع أمريكا ضد الإرهاب وبما يشمل التدريب والتسليح.. نعتبر أمريكا دولة كبرى صديقة للعراق، وإقامة أفضل العلاقات معها في مصلحة الشعب العراقي والشعب الأمريكي.

*** هل في انتظار قيام قوات مسلحة عراقية برية وبحرية وجوية، هل تريدون أن تنص الاتفاقيات الأمنية على دفاع أمريكا عن سيادة العراق؟**

- نعم. نحن نسعى لأن نحصل على هذا الالتزام الأمريكي والدولي أيضاً. نحن نريد السلام في الداخل والخارج. وإذا تعرضنا لعدوان خارجي سنلجأ إلى الجامعة العربية ومجلس الأمن والأمم المتحدة ونرغب في التزامات أمريكية في الدفاع عن العراق إذا تعرض لهجوم.

الرئيس مام جلال:

أرسيت أساسا متينا لتطوير العلاقات التركية- العراقية

الانصات المركزي عن صحيفة (ملييت) التركية ٢٠/١١/٢٠١٠ :

أجرت اللقاء / أصلي آيدن تاشباش: تعتبر باريس مدينة طالباني، فقد كان طالباني كأحد الزعيمين الكرديين الأساسيين، يتجول من باب لباب لكسب التأييد والدعم للشعب الكردي، وقد وجد هذا الدعم بصورة أكثر في باريس. بعد الإطاحة بنظام صدام حسين حدثت تغييرات جذرية في العراق، كان طالباني لفترة طويلة قائدا لوحدة من البيشمركة، إلا أنه حاليا رئيس لجمهورية العراق، ورغم ذلك فإنه لم ينس باريس ولم يهملها، وهو الآن في باريس (وقت إجراء المقابلة)، للمشاركة في مؤتمر الاشتراكية الدولية، ونحن انتهزنا الفرصة وأجرينا معه حوارا ممتعا.

كان طالباني يقيم في فندق شاشالي الذي يقع مقابل متحف اللوفر في باريس، وقد انتظرناه في الفندق لإجراء الحوار معه، وخلال فترة انتظارنا سمعنا العديد من الانتقادات تجاه أنقرة من مستشار طالباني، حيث قال: لعبت أنقرة بالحصان الخاطيء في مسألة تشكيل الحكومة العراقية ودعمها للقائمة العراقية، وهذا ما دفعها الى خارج اللعبة، مشيرا الى أن وزير الخارجية أحمد داود أوغلو كان "مهندس هذه السياسة".

ويبدو أنه قد تكونت لديهم وجهة نظر بأن داود أوغلو يؤيد سياسة المملكة العربية السعودية في تولي علاوي رئاسة الجمهورية بدلا من الرئيس طالباني. واللافت أنه خلال الحوار مع طالباني كانت تصريحاته تشير الى أنه يؤيد هذا الرأي، وقال صراحة إن "تركيا لم تكن تدعم تسمي رئاسة الجمهورية".

لقد أجريت لقاءات مع الرئيس طالباني في بغداد ونيويورك والسليمانية، واتضح لي أنه صاحب شخصية صائبة ويتكلم بصدق، ولكنه لا يحبذ سياسة التصادم، وتعجبت كثيرا أنه انتقد سياسة أنقرة تجاه بغداد بهذا الشكل المباشر، ولكنه لكونه شخصية ذا تجربة فقد قال بعد انتقاداته هذه الجملة: "صديقي العزيز غول هنأني في اتصال هاتفي وقد تم نسيان ما حدث في السابق". وفيما يأتي نص الحوار:

*** قبل كل شيء أهني فخامتكم، كما يلاحظ ان مسألة تشكيل الحكومة لم تكن على غرار ماكانت تريده أنقرة، هل هذا**

صحيح؟

– نعم هذا صحيح، ولا أعرف من يقف وراء هذه السياسة، السياسة التركية حيال العراق لم تكن صائبة ولم

تنجح.

*** هل تقصد أن سياسة أنقرة لم تنجح في دعم اياد علاوي ليكون رئيسا للوزراء؟**

– نعم، لم يصبح رئيسا للوزراء، ليس ذلك فحسب بل لم يصبح رئيسا لجمهورية ولا وزيرا للخارجية.

*** إذاً فإن أنقرة كانت تريد أن يكون شخص آخر غيرك رئيسا للجمهورية؟**

– نعم كذلك، في البداية لم يكونوا يدعمونني، ولكن بعد أن انتخبت هنأوني، صديقي العزيز رئيس الجمهورية

عبدالله غول قدم التهنئة إلي فور انتخابي للرئاسة.

* أمر عجيب، عندما كان فخامتكم رئيسا للجمهورية كانت علاقاتكم مع الحكومة التركية جيدة جدا، وهذا ما أدى الى تقوية علاقات تركيا مع العراق وشمالى العراق، ماذا حدث فيما بعد؟

- أنا أيضا متعجب من هذا الموقف، هناك اطراف في تركيا تعاديني، لأدري لماذا، أقول دون مبالغة أنني مهندس العلاقات الاستراتيجية بين تركيا والعراق وفي وسائل الاعلام ينتقدونني بأني رغم كوني كرديا أعقد اتفاقات مع تركيا، لذا فأنا متعجب من مواقف بعض الأطراف التركية التي تعاديني، في الوقت الذي كنت سبب تطوير العلاقات بين تركيا والعراق.

* أي منطق وعقلية هذا؟

- لا أدري، ولكن كل ذلك اصبح جزءا من الماضي ونسيته، فرغم كل شيء ما زلت أعتبر نفسي صديقا استراتيجيا لتركيا ولا أريد الخوض أكثر في هذا الموضوع.

* هناك حديث بأن الطرف المنتصر الوحيد في العراق هو إيران، والحكومة العراقية الجديدة تحمل طابعا إيرانيا، هل هذا صحيح؟

- هذه مبالغة كبيرة، بالعكس أنا أرى أن النفوذ التركي في العراق أكبر من النفوذ الإيراني، لاحظ أنني صديق لتركيا وقد وقعت اتفاقية استراتيجية بين العراق وتركيا، وهذا ما لم يحصل مع إيران، وكذلك الرئيس الحالي لمجلس النواب صديق مقرب لتركيا، وفي الوقت ذاته فإن إيران ليست راضية تماما عن رئيس الوزراء المالكي، لأنه جرد جيش المهدي التابع لمقتدى الصدر من السلاح وكذلك وقع اتفاقية (صوفا) مع الأمريكيين، إنكم لاتعرفون حقيقة العراق، فشيعة العراق لايعتبرون أنفسهم تابعين لإيران، بل يتعبرون أنفسهم العرب الشيعة الأصلاء، كما أن المرجع الأعلى للشيعة في العراق آية الله السيستاني له توجهات مختلفة عن مراجع إيران وهو ليس مع نظرية ولاية الفقيه للإمام الخميني.

* كما هو معلوم، هناك حوار غير مباشر بين تركيا وحزب العمال الكردستاني PKK، وهناك مقترح بإنزال مسلحي PKK من الجبال كما أعلن الحزب وقفنا لإطلاق النار، ولكن ما يحصل لاحقا غير معلوم، ما هو رأي فخامتكم حول هذه المسألة؟
- الخطوة اللاحقة تكمن في ضرورة أن يتخلى حزب العمال عن السلاح بشكل نهائي وينخرط في النضال السياسي، كما ينبغي للحكومة التركية أن تستمر في الحوار الموجود مع أوجلان، لأن PKK لم يعد يطالب بالاستقلال، بل يطالب بجملة حقوق ديمقراطية، لذا فقد آن الأوان أن تصل الحكومة التركية الى اتفاق مع حزب العمال، لأن القضية تحل بهذه الطريقة فقط.

* هناك حديث بأن أوجلان طلب من حزب العمال سحب قواته من تركيا الى داخل الأراضي العراقية، هل من الممكن أن يحدث ذلك برأيك؟

- هذه دعوة صائبة لأنه إذا بقيت قوات PKK في تركيا ستواجه وحدات الجيش التركي شئنا أم أبينا، ولكن إذا انسحبت الى داخل الأراضي العراقية ولم تحدث مشاكل، فبرأيي هذا يسهل الحل أكثر.

* ماذا يكون دوركم في هذه المسألة؟

- أنا مستعد للقيام بأي شيء أقدر عليه، سواء كرئيس لجمهورية العراق أم كصديق لتركيا لإنهاء العنف وإيجاد حل سلمي للقضية، ولكن علينا الإسراع وعدم تفويت الفرصة، وقف اطلاق النار سيستمر الى ٢٠١١ وهذا شيء جيد، علينا التعامل بصبر مع المرحلة وبرأيي فإن كتابة دستور جديد ستكون حافزا جيدا لتطوير الديمقراطية في تركيا.

رئيسُ في التوقيت الصحيح

عبدالمنعم الاعسم:

صحيفة (الاتحاد) البغدادية ١٢/١١/٢٠١٠ :

في ساعة احتباس، ومفترق طرق، تجمعت فيها خطوط الارادات المتنافرة، واغارت عليها ضغوط من كل مكان، وتململت عنها فتنة نائمة، وعاد خلالها البعض الى اللعب في الساحة الحرام، وبدا ان الطريق الى نقطة الشاطئ ما تزال بعيدة ومحفوفة بالمخاطر، في هذا الوقت، اتكأ العراق على مام جلال، واتكأ الرجل على عصاه، واعلن: ساكون رئيسا للجميع، عابرا خارطة الهجوم والملل والمظنات.

رئاسة جلال طالباني، مرة ثانية، للعراق الجديد، كانت توقيتا سليما لاعلان استئناف الشراكة في الوطن بين العرب والكرد، وعلان العصيان، عصيان العراق، ضد الانكفاء الى خارج خارطة، في وقت ينتظر كثيرون ان ياخذوه مستضعفا، كسيرا، الى متاهات اخرى، وذل الاسر.

مشوار مام جلال في ادارة الأزمات، وخبرته في احتواء الالغام، وبراعته في تصريف الاحتقانات واساءات الظن، كان قد تراكم منذ زمن بعيد، لكن السنوات الاربع الماضية اعطت لمؤرخي المرحلة العراقية العاصفة اشارات وفيرة للاسترشاد الى واحد من اسرار صمود الخطوط الاخيرة من المعركة التاريخية لبقاء العراق، وطنا اتحاديا ومفتوحا على تجربة ديمقراطية دستورية غضة وناشئة، إذ كان مام جلال الرقم الضامن، الحاضر، المحاور، المتفاني، وفي كل مرة كانوا يقولون(او يمنون النفس) انه تعب، وأعيته السنين والمشاكل والتجاذبات، وفي كل مرة يقول لهم: ما زلت هنا، في الموقع الذي تركته في الليلة البارحة.

انتخاب مام جلال، رئيسا للعراق، جرى ضمن التوقيت العراقي المحلي. اقتربت الساعة من الثانية عشرة، وأعدت ورقة اخيرة من التقويم نفسها للسقوط، ومن تحتها شقّ يوم عراقي آخر طريقه الى ساحة المواجهة، من اجل اعادة البناء. الشراكة الحقيقية. المصالحة. دحر الطائفية. الحاق الهزيمة بالارهاب والعنف. الدستور ودولة القانون. حل النزاعات والاستعصاءات المتوارثة. استئناف دورة الخدمات. فرص العمل.. وكانت كلمة الرجل، لدى اعلان انتخابه مجددا، تذكر العراقيين بهذه المفردات، وتحضهم على وجوب إغلاق منافذ الفتنة، والاستقواء على الضعف، وانهاء الانشقاق.

في تطابق عقارب الساعة ليلة امس الاول، على مقربة من الساعة الثانية عشرة، كان توقيت انتخاب جلال طالباني رئيسا للعراق توقيتا عراقيا، محليا، فيما التوقيتات الاخرى تدرجت الى خارج المعادلة الجديدة.

وكلام مفيد...

“أذكروني اذا كنت استحق الذكر”.

نابليون

فرضيات صراع الهوية السياسية ومستقبل الديمقراطية في كردستان

*د. خضر القرغولي واسراء علاء

مجلة المستقبل العربي / العدد ٤٣٤ : ٢٠١٨/١١/٢١

المقدمة: ليس من شك، إن هناك قضية واشكالية تواجه المجتمعات المعاصرة، إلا وهي مسألة التطابق بين هوية الانسان وهوية الشعب من جهة، وهوية النظام السياسي والدولة من جهة ثانية، والحقيقة المدركة، ان الاختلافات والتباينات في الهويات لاي مجتمع أو دولة تعد مسألة نسبية وليست مطلقة، وهي متغيرة في الزمان والمكان، فكل المجتمعات تحوي داخلها درجة من درجات التنوع القومي و/أو الديني و/أو السياسي، ولقد استطاعت بعض الدول ان تحقق لافرادها وشعوبها ونظامها السياسي قدر من التناسق يكفل اقصى درجات التماسك السياسي بين المواطنين، بينما اخفقت في دول اخرى ليمر قدر متزايد من التصدع والانشقاق بين هويات الافراد والمجتمع والنظام السياسي، وهو ما تعاضم ظهوره بفعل تداعيات الحضارة المعاصرة، واحساس الافراد ان ما يربطهم بمجتمعاتهم ونظمهم السياسية ودولهم، اما ان يكون قابلاً للتفاعل معه، أو يكون امراً غير مقبول الاستمرار في التفاعل معه.

واشكالية الهوية، لا تقتصر على الكيانات التي وصلت إلى مرحلة الدولة، انما هي قائمة في العديد من الكيانات التي تهدف إلى بلوغ مرحلة الدولة، وإقليم كردستان واحدة من التكوينات الاجتماعية-السياسية التي تتجه لتظهر هويتها السياسية على غرار ما قام به الاتراك عام ١٩٢٤ والفرس من قبلهم والعرب على اختلاف دولهم التي شكلوها، على اساس من الهويات التي تجمع اغلب مكونات الشعب الموجودة لديها، بينما ظل الشعب الكردي اكبر امة بلا دولة جامعة له يعبر هويته القومية.

إشكالية البحث: تكمن اشكالية البحث من صراع الهويات في اقليم كردستان، يرتبط بتعدد وتنوع واختلاف المكونات الاجتماعية والثقافية، والتي تبدأ بالقومية والدين واللغة وتمر بالسياسة وتنتهي بالقبيلة والطائفة، فمع نجاح القيادات الكردية او الزعامات في توظيف البعد القومي كبعد اساسي ومركزي في عملية بناء النموذج السياسي وتحقيق الدولة الكردية، إلا ان ذلك لا يمنع من وجود دائرة واسعة من الهويات القبلية والطائفية والدينية بالشكل الذي يفتح الباب امام تعددية واقعة داخل الجسد الكردي وهي ان لم توظف بشكل ايجابي فلربما ستعمل على اضعاف هذا الجسد ومن ثم بذر نزعة الاختلاف اولاً والانشقاق والتجزئة ثانياً .

ويمكن اجمال مشكلة البحث في الاسئلة الاتية :

- ما الهويات الدينية والقومية والقبلية في كردستان العراق ؟
- ما القوى الداخلية والخارجية المؤثرة على وجود الهويات المختلفة، ومدى تأثيرها في اقليم كردستان ؟
- الى اي مدى يؤثر صراع الهويات على النظام السياسي والحكومة في اقليم كردستان ؟
- ما احتمالات وفرضيات صراع الهوية السياسية في اقليم كردستان، وما تأثيره في الديمقراطية ونظامها السياسي ؟

هدف البحث: في هذا البحث المتواضع، يسعى لتحقيق الغايات الاتية :

١. دراسة الهوية في دلالاتها وابعادها ومكوناتها الاساسية وعلاقتها بما هو ثابت ومتغير من عناصرها، ومن جهة الوعي في علاقاتها مع مكوناتها من جهة، ومع الاخر من جهة ثانية، ومن اقترابها وابتعادها عن الوعي بها داخل الثقافة الواحدة، وعلاقتها بعملية التثاقف التي لا تكف عن التواصل والتطور والتغيير من جهة ثالثة.

٢. ايصال الهوية المراد اعتمادها للدولة والنظام السياسي إلى حالة مقبولة يرغب المجتمع نفسه بها كهوية جامعة تستوعب الفرد والمجتمع داخل علاقة متفاعلة وتضامنية غير منعزلة عن النظام السياسي الذي سيمثلها. فرضية البحث: يقوم البحث على فرضية مفادها وجود صراع الهويات في اقليم كردستان، بسبب غياب الديمقراطية التي تتيح مشاركة كل ابناء المجتمع في تصميم هوية الدولة، لأن الهوية اوصلت الجماعات الاولية إلى قناعات تتراوح بين اسقاط الدولة وبناء بديل عنها بهويتها الفئوية، او الانفصال عنها، او السعي إلى تدميرها من الداخل ان كانت الظروف المحلية والإقليمية والدولية لا تسمح بهكذا تحول.

أهمية البحث: يستمد البحث أهميته من ان صور الصراع الموجودة في الإقليم، تتوزع بين اتجاهات عدة، لعل ابرزها: الهوية القومية، والهوية الدينية، والهوية القبلية، والهوية السياسية، وهناك هوية سياسية اخرى وان كانت هي الاضعف الا وهي الهوية العراقية. ولكن اقوى هوية موجودة الان هي الهوية القومية لأن المصلحة القومية الكردية ما زالت فوق كل الهويات الاخرى، وهذا ما يفسر عوامل تماسك اقليم كردستان بصورته الحالية وقوة فاعليته وما حققه من نموذج اقتصادي ناجح نسبياً مقارنة مع باقي مناطق العراق. وهذه الهويات الخمس موجودة لا يمكن انكارها، لانه اذا ما حدث ذلك ستحدث ردة فعل تعيد المواطن الكردي إلى ولاءاته الاولية السابقة على الولاء للإقليم، وهذه نقطة نعتقد جازمين انه لا يوجد اي سياسي كردي سيغامر بالعودة اليها، وانهاء نحو عقدين من المسار الناجح في ادارة الإقليم، وانما سيكون الخيار المفترض ان تتشكل الهوية السياسية بطريقة الحوار وهو ما يحتاج للديمقراطية في اتمامه، وعليه فأن الاتفاق على مناقشة موضوع الهوية سيدفع بالديمقراطية إلى تحقيق مقاصدها، لانها التجربة الناجح في ادارة الإقليم.

منهجية البحث: يستعين البحث بمنهج دراسة الحالة، وهي المسألة الكردية وذلك بهدف الوصول الى معرفة فرضيات صراع الهوية السياسية لإقليم كردستان العراق، فضلاً عن استخدام منهج الصراع (نظرية الصراع)، لدراسة كيفية توظيف المسألة الكردية في ادارة الصراع بينهما، وفي ضوء هذه المنهجية تحددت هيكلية البحث في المحاور الاتية :

- أولاً / كردستان والهويات المتقاطعة (الدينية والقومية والقبلية)
- ثانياً / القوى الداخلية المؤثرة وخيارات الهوية والاتجاه في كردستان
- ثالثاً / القوى الخارجية المؤثرة وخيارات الهوية والاتجاه في كردستان
- رابعاً / صراع الهويات وتأثيره على كردستان : احتمالات خيار الدولة
- خامساً / خيار الدولة الكردية والتعامل مع فرضيات الهوية

المحور الاول / كردستان والهويات المتقاطعة (الدينية والقومية والقبلية)

يعيش الكرد هم جماعة قومية واحدة، في اطار رقعة جغرافية متصلة، ويجمعهم الدين، الا ان المصالح الاقليمية والدولية قد انتهت الى توزيعهم بين خمس دول هي: تركيا، والعراق، وإيران، وسوريا، وأرمينيا. وفيما عدا أرمينيا، التي يعد الوجود الكردي فيها مستقراً بدرجة لا تجعله يمثل مشكلة، فان هذا الوجود يعد مشكلة كبرى في كل من تركيا والعراق وإيران، والى حد ما سورية، نتيجة مساقات السياسة وتوازنها وعجز هذه الدول عن ايجاد آلية سياسية واقتصادية وثقافية لاستيعاب الكرد داخل دولة وطنية تعطي حقوقاً متساوية لمواطنيها، فتحوّلت هذه المشكلة إلى صراع مسلح اخذت تعانیه هذه الدول، ولقد تفاوتت اساليب التعامل مع الكرد من انكار تام لوجود التمايز القومي، كما هو الحال في تركيا وإيران، إلى اعتراف ونوع من الحكم الذاتي، كما حصل في العراق، ووصولاً به إلى مستوى اعلان المناطق الكردية مناطق إقليمية مميزة بإقليم سياسي محدد

وإذا ما اتينا إلى أصل الكرد، نجد ان المؤرخون مختلفين في تحديد تلك الاصول، الا ان الرأي الاكثر رجحاناً هو ذلك الذي يرجعهم إلى اصول آرية، ذلك ان لغتهم تنتمي إلى عائلة اللغات الآرية، وان تاريخ سكنهم منطقة كردستان

انما يعود إلى قرون عدة سبقت ميلاد المسيح، وهناك رأي يقول ان الكرد انما هم حصيلة تزاوج بين اصول عدة ولجت المنطقة واستقرت فيها، الا ان المتفق عليه بين أغلب الآراء هو ان وجودهم في كردستان، انما يعود الى هجرات الجماعات الهندوآوروبية التي استقر قسم منها في مناطق كردستان في الألف الثاني قبل الميلاد والكرد غالبيتهم من المسلمين السنة، والقليل منهم من المسلمين الشيعة الاثنا عشرية الذين يتركزون في مناطق جنوب غرب إيران، وفي أقصى شرق العراق (الكرد الفيلية)، وفي عصور مختلفة اعتنق بعض الكرد اليهودية والمسيحية، وبعضهم كان من غير الموحدين باعتناقه ديانات أخرى متعددة مثل اليزيدية، والعلي الهية

وقد تأثر تطورهم الاجتماعي والسياسي والثقافي بعوامل عدة منها :

١. التفاعل مع طبيعة موطن الكرد، لوجود الجبال والسهول والودية.

٢. قيام حياة رعوية ارتبطت بشكل مباشر بتأثير الطبيعة.

٣. طغيان الانماط القبلية والتنقل والغزو والفروسية.

٤. الحياة الزراعية الريفية.

٥. الحياة الحضرية التجارية الادارية في المدن.

٦. تنوع الشعوب والثقافات التي قطنت هذه المنطقة الى جانب الكرد والتي تمازجت عبر التاريخ من آرية وسامية وعربية وأرمنية وتركمانية واشورية وكلدانية .

وإذا ما رجعنا الى التاريخ سنجد ظاهرتين ميزتا الوجود الكردي:

الظاهرة الاولى: ان الكرد عشقوا الجبال، ففرقتهم الى جماعات قبلية غير متحدة في اغلب تاريخهم، بمعنى آخر انهم ارتبطوا بالقبيلة اكثر مما ارتبطوا بالقومية، ولم يغير من هذا المنطق الا الاحزاب اليسارية والشيوعية تحديداً في تجاوز الكرد الطابع القبلي، ودفعه نحو الاقتراب من العامل القومي، وتحديداً بعد الخمسينيات من القرن الفائت. وان مناطق الكرد وبسبب طبيعتها القبلية والجبلية المعيقة للبناء القومي كانت عرضة لغزوات اقليمية وسيطرة عليها من الامبراطوريات الكبرى، فسيطر عليها طوعاً العرب المسلمون، ثم سيطر على اغلب مناطقهم العثمانيون وباقي المناطق خضعت لامبراطورية فارس، وهذا الامر تاكد في معاهدة ارضروم التي نقلت السيادة إلى مدينة السلطانية من الدولة الفارسية الى الدولة العثمانية عام ١٨٤٧، واستمر الحال حتى الحرب العالمية الاولى، عندما عمل الحلفاء على تسوية وضع الدولة العثمانية، فشكلت بريطانيا العراق، واعطته جزءاً من كردستان، وبقي لايران ما كانت تسيطر عليه من مناطق كردستان، واعطى لتركيا المناطق التي تحيط بديار بكر.

اما الظاهرة الثانية: فهي اللغة الكردية، فالكرد يتحدثون عدة لهجات مختلفة، حسب المنطقة، فبسبب وعورة المنطقة الكردية، وصعوبة الاتصالات، وظهور الحدود الرسمية بين الدول التي توزع بينها وجود الكرد، تفرق السكان إلى قبائل منعزلة ومتباعدة، مما أدى إلى نمو اختلاف في اللهجات التي يتكلم بها الكرد. ومع مرور الزمن دفع ذلك إلى اختلاف اللهجات من منطقة جغرافية إلى أخرى، وتنقسم اللهجات الكردية الحالية إلى لهجات عدة أهمها الكرمانجية التي يتحدث بها اكثر من ٥٠٪ من الكرد، وتستعمل في الكتابة والتعليم، ولاسيما في المناطق الكردية العراقية ومعظم كرد تركيا وسورية وارمينيا، وهناك اللهجة البادانية (البهدانية) التي يتحدث بها كرد العراق في دهوك واربيل، كما توجد اللهجة السورانية التي يتحدث بها عدد اقل من مناطق واقضية محافظة السلطانية في العراق وقسم من منطقة كردستان الإيرانية، وتستعمل كذلك في الكتابة والادب، وهناك لهجة رابعة هي لهجة الـ (زازا) وهي لهجة (الدوملي، الدونبلي) في تركيا وتسود إقليم درسيم تحديداً، وهناك لهجات اخرى اقل منها انتشاراً اللورية وغيرها

ورغم تعدد لهجاتها، والتي ما زالت تكتب بالاحرف العربية، الا ان اللغة الكردية تبقى في كل الاحوال متميزة عن اللغات العربية والتركية والفارسية، فالكرد ليسوا عرباً ولا اتراكاً ولا فرساً، انما هم جماعة مميزة تجد في لغتها دليلاً على ثباتها القومي، ومع هذا فثبات الكرد القومي لا يعني وجود حالة من الاندماج أو التماسك الاجتماعي، فالكرد ومنذ السبعينيات لديهم علاقات واسعة مع الغرب، وتزايد احتكاك الاجيال الكردية الناشئة بالثقافات الغربية تحديداً بعد عام ١٩٩٢، وتم خلالها نقل الكثير من مظاهر المدنية إلى كردستان، وعلى الرغم من قوة تأثير العامل الديني والقبلي على الكرد، إلا ان فكرة القبلية قد تراجع نسبياً سيما بعد عام ٢٠٠٣ وحتى فيما قبلها، الا ان الامر لم ينف ان القبلية انتهت انما الروح القبلية ما زالت قوية للغاية بين الكرد، ومن الصعب اليوم على اي كردي ان يؤدي دوراً سياسياً بارزاً ان لم يكن في اصوله من شيوخ القبائل او ممن تربطه علاقة بهم، وربما ستشهد السنين القادمة مزيد من الاتجاه نحو فك هذه العلاقة بسبب نمو التيارات المدنية العلمانية، فمعضلة الكرد التاريخية هي انقساماتهم القبلية، إذ ادت دوراً في بقاء المجتمع الكردي مفككاً عبر التاريخ ومنعت قيام كيان كردي موحد بينهم، كما شكلت ميداناً خصباً لاستغلال القوى الخارجية التي كان لدورها تلك الانقسامات لمنع الكرد من التوحد وتشكيل كيانهم الخاص، قبل العام ١٩٩٢

ويتميز المجتمع الكردي العراقي بتنوعه القبلي وانقسامه العشائري، إذ كانت القبائل الكردية في منتصف القرن التاسع عشر تشكل ثلث سكان كردستان، اغلبهم يمتلكون الاراضي، اما الرحل منهم فيمتلكون المراعي، وهذه الاراضي والمراعي مخصصة للقبيلة (الملك) صاحب السلطة على القبيلة، فالقبيلة في كردستان تتألف من العشائر والطوائف، وهذه بدورها تتألف من رئيس القبيلة أو العشيرة ويطلق عليها تسميات كثيرة كالشيخ والمير والبك، أما رئيس العشيرة فهو الاغا، الذي يمتلك البك والاغا كل الحقوق القانونية والادارية، فضلاً عن ان وضعهما في الواجهة والترفيه لا يضاهيه اخر في القبيلة او في العشيرة، حيث يتمتعون بامتيازات كبيرة، وتضم القبيلة رجال الدين والعلماء اي السالبي والسادة وهم من سلالة الرسول (ص)*، مقارنة بالفلاحين والرعاة، وتعد مؤسسة القبيلة والعشيرة من اهم مقومات تكوين المجتمع الكردي تاريخياً وحتى وقتنا الحاضر، ولهذه الحقيقة التاريخية جذور عميقة في تكوين نفسية الفرد الكردي، وقد اسهمت في تسيير دفة نمطية الهيمنة الفكرية على مجمل اعراف وتقاليد المجتمع الكردي المعاصر (١)، وانعكس ذلك على اتجاهات اندماجه بالنظام السياسي منذ تاسيس الدولة العراقية، بمعنى ان اتجاهات الافراد فيه اتجهت نحو الهويات القبلية اكثر منه نحو الهويات السياسية، فالكرد العراقي لم يتعود الخضوع لنظام سياسي واداري منظم، وكثيراً ما ادى العرف والدين والعشيرة دوراً رئيساً في تشكيل رؤية المواطن الكردي لمدى التزامه أو عدم التزامه بالتنظيم الاداري والسياسي الذي يخضع له، وهكذا فكثير من كرد العراق هم افراد القبائل والعشائر، ويدينون بولائهم لزعماء قبائلهم، فالكرد يلبى رغبة زعيمه ليس فقط قياماً بواجب أو تكليف، وانما في احيان كثيرة عن ايمان راسخ، ولهذا يلاحظ الكثير ممن عرف الشخصية الكردية العراقية ان الكرد العراقي يكن الولاء والاحترام لزعيمة العشائري اكثر من رجال السلطة السياسية أو العسكرية التي كثيراً ما تمرد عليها سواء في عهد السلطة العثمانية أو في زمن الدولة العراقية المستقلة (٢)، بل ولم يستطع ان يلتزم تجاه الهوية العراقية التي اطرته من الناحية الرسمية، ولعل جزء من مبعث عدم التزام الكرد بالهوية العراقية انه لم يكن هناك من الانظمة السياسية في العهد الجمهوري منذ ١٩٥٨ ولليوم من كان راغبا يجعلها اطاراً يمثل كل ابناء الوطن

فيها، وانما حاولت الانظمة السياسية ان تجعلها تتناغم وما يمثل هوى القوى الرئيسية الماسكة بالسلطة أما عن اهم العشائر الكردية العراقية، فيمكن الاشارة إلى الكثير من العشائر التي ادت دوراً في الحياة الكردية والعراقية على السواء، وقدمت شخصيات سياسية وعسكرية ادت دورها في تاريخ العراق المعاصر، ولعل اهم تلك

العشائر هي عشيرة البارزانيين، التي تعد من اهم قبائل كردستان العراق، وتستقر في قضاء الزبيبار، شمال نهر الزاب الكبير، وجنوب جبل شيرين. ومن اهم زعمائها الشيخ احمد البارزاني الذي اعدمه الانكليز، وشقيقه الملا مصطفى البارزاني الذي قاد الحركة الكردية المسلحة منذ الاربعينيات من القرن الفائت وحتى انهيارها عام ١٩٧٥. وهناك قبائل الطالبانية التي تستقر بين مدينة كركوك وقضاء خانقين في ديالى، ومنهم جلال الطالباني زعيم حزب الاتحاد الوطني الكردستاني، ومكرم الطالباني، وزير الزراعة العراقي زمن حكم البعث في السبعينيات من القرن الفائت. وهناك قبائل الجاف التي تستقر في مناطق سهل شهرزور، ومدينة حلبجة، وخورمال. وقبائل البرزنجي التي تتواجد في قضاء خانقين في ديالى، وفي مدينة كركوك، وتدعي هذه القبائل انتسابها لآل البيت العلوي، وهذه القبائل دخلت في علاقات مواجهة مع كل القوى المحلية وحتى مع الدولة العراقية عندما تم التعرض الى مصالحها

وهناك قبائل اخرى اقل حجماً وتأثيراً، منها قبائل الهركية الذين يستقرون في شمال شرق اربيل، وفي مثلث الحدود العراقية الإيرانية التركية، وهذه القبائل تعتنق المذهب العلي الهبي، وقبائل زنكنة جنوب مدينة كركوك وفي اطراف مدينة كفري، وقبائل الهاموند الذين يتركزون في مركز مدينة جمجمال وبازيان، وقبائل السورجي في شرق الموصل وجنوب بارزان، وغيرها من القبائل الاخرى

ما يهمنا هنا، ان البعد القبلي بقي واحد من اهم الابعاد التي شكلت الهوية الكردية، وطالما ان كردستان العراق لا يوجد فيها قبيلة واحدة، انما هي تتألف من العديد من القبائل، لهذا كان الاتجاه القبلي واحد من اهم العوامل التي اخرت تشكيل الوعي القومي الكردي في كل كردستان، ولم يتشكل بسببها الوعي القومي الكردي الا تحت تأثير عاملين اثنين:

- سياسات الحكومات العراقية والتركية والإيرانية في محاربة الكرد، والدفع بأنظمتهم السياسية إلى اكتساب صفة العربية أو التركية أو الفارسية، واستبعاد امكانية استيعاب المكون الكردي داخلها.

- وجود دعم دولي بسبب الحرب الباردة، ورغبات باثارة مشكلة الاقليات غير المندمجة بدولها في الشرق الاوسط، وواحدة منها الاستغلال السوفييتي والأمريكي وغيرهما لهذه المشكلة في الضد من العراق تحديداً في الخمسينات ووصولاً إلى انتهاء الحرب الباردة، ثم اعقبها استغلال الولايات المتحدة ودول إقليمية مهمة ومنها إيران وتركيا لهذه المشكلة إلى الضد من العراق بعد العام ١٩٩١.

واتيحت للكرد بعد عام ٢٠٠٣ فرصة سياسية تاريخية لإعلاء الوعي القومي الكردي، بسبب انشغال المحيط الإقليمي بحدث الاحتلال الأمريكي للعراق، وعدم الرغبة بالمواجهة مع الولايات المتحدة مباشرة، وهو ما سمح للكرد ان يؤسسوا علانية لإقليمهم القومي بصيغ سياسية عراقية رسمية ثبتت في الدستور الدائم، وهذا الامر اي (تشكيل الإقليم) انتهى إلى ان يدفع السياسيين إلى استثمار الخطاب السياسي القومي الذي يجعل من تجربة كردستان العراق تجربة انموذجية يمكن عن طريقها ان تعيد الوعي لكل الكرد في دول الجوار إلى صياغة خياراتهم اما باتجاه انماء الوعي القومي أو الضغط على دولهم من اجل اعادة صياغة هويتها الوطنية ليكون الكرد فيها اكثر اندماجا بالانظمة السياسية فيها.

الا ان النقطة التي يجب ان لا نغفلها الا وهي ان الكرد رغم اتجاههم نحو الخيار القومي الواسع بعد العام ٢٠٠٣ الا ان ذلك لم ينف ان هناك نمط آخر للهوية بقي نشطاً، وهو نمط موجود منذ قرون عدة بين المواطنين الكرد، الا وهو الهوية الدينية، فالغلبة الإسلامية أسهمت بنمو هوية إسلامية مميزة للكرد، ولهذا نجد ان الكرد كانوا من اكثر القوميات اندماجا في اطار الدولة العثمانية، تحت العنوان الإسلامي الجامع الذي احتضنته تلك الدولة، وما ان آلت الأمور داخل الدولة العثمانية نحو التتريك، حتى اصبح هناك فاصل بينهم وبين الكرد، بدأ يتسع وصولاً إلى انتهاء الخلافة العثمانية واتجاه تركية لفرض التتريك على مواطنيها، واتجاه العراق إلى فرض الخيارات العربية على

مواطنيه، ومع ذلك فهذا الموقف لم يثن الكرد للانخراط بغير هويتهم الإسلامية، التي استمرت تسير إلى جنب الهويات القبلية، واستمرت تسير إلى جنب الهوية القومية لليوم، ومرجع التعلق بهذه الهوية ان الكرد دخلوا الإسلام عن قناعة وليس جراء حرب كما حدث مع الفرس. ويمكن ان نتلمس وجود هذه الهوية اليوم من قوة التيارات الدينية في كردستان وتحديدًا بعد انتخابات برلمان الإقليم عام ٢٠١٣، ان اشرت الانتخابات ان الإسلاميين الكرد يشكلون واحد من القوى الفاعلة في الإقليم.

المحور الثاني / القوى الداخلية المؤثرة وخيارات الهوية والاتجاه في كردستان

كانت القوى الكردستانية في العام ١٩٩٢ امام تحدي لم تألفه، فالنظام السياسي العراقي اتجه فعلياً إلى ترك الكرد بلا غطاء دولة، في ظرف ان تلك القوى ناضلت من اجل توسيع سقف المطالب التي يمكن للكرد ان يحصلوا عليها، الا انهم وجدوا أنفسهم انهم امام حاجة سريعة لبناء مشروع سياسي بديل يجمع الكرد حوله، فاتجهوا بسرعة إلى تشكيل حكومة للإقليم واعلانه إقليمياً فيدرالياً في اطار الدولة العراقية، ولا يجمعهم هذا الكيان الا لكونهم كرد، وهذا الامر احتاج إلى نحو عقد من الزمن ليؤكدوا خلاله الكرد انهم قادرين على ادارة إقليمهم بطرق ديمقراطية، الا ان مخرجات تلك الادارة كانت تغيب عنها رؤية الهدف لما يمكن ان ينتهي اليه الإقليم، ولدينا مؤشرين على ذلك:

- الحرب التي دخلها الحزبان الكرديان (الاتحاد والوطني لكردستاني) ضد بعض قبل العام ٢٠٠٣.

- الغموض في العام ٢٠٠٣ عندما سقطت الدولة العراقية بفعل أمريكي، إذ ان الكرد لم يسرعوا الخطى باعلان دولتهم القومية بسبب تأثيرات إقليمية وأمريكية محسوبة، الا ان ما يجب عدم اغفاله هو ان الكرد لم يكونوا بعد متفقين على هويتهم الجامعة في اطار نظام سياسي متفق عليه، فخير الاتجاه نحو اعلان الدولة الكردية كان سيجهض من الهويات الموجودة داخل الكيان السياسي الكردي غير المقتنعة بالرؤية السياسية للكيان قبل ان يتم اجهاضه من القوى الخارجية، فانتهى الحال إلى وضعهم في اطار الدولة العراقية الجديدة بهامش استقلال اكبر عما كان موجودا قبل نيسان ٢٠٠٣.

ولعل اهم ما واجهه قادة الإقليم ان كردستان ما زالت تتصارعها الاتجاهات التقليدية للهوية الا وهي الخيارات القبلية وهي بعيدة عن ان تجتمع في اطار هوية واحدة متفق عليها، وبين الهوية الإسلامية التي يعتقد اصحابها ضرورة سحب الإقليم اليها، وبين الخيارات القومية التي وجدت صدى لدى الساسة ولدى الشرائح التي انقطع تواصلها عن العراقيين العرب منذ ١٩٩٢، وهناك هويات سياسية في اطر كل من الهويات السابقة، بعضها تريد ان تسحب الاقليم نحو اليسار وبعضها نحو المحافظة في اقصى اليمين، وتزداد التيارات المدنية العلمانية انتشارا بين اجيال الشباب بحكم رغبة الزعامات السياسية بسحب الكرد من واقعهم القبلي الى المجتمع المدني من خلال التعليم والتنمية والديمقراطية، ولكل من هذه التيارات اهداف فيما يخص الإقليم وفيما يجب ان ينتهي اليه.

إن التحديات التي تمثلها الانماط المختلفة في إقليم كردستان، والتي تقف حجر عثرة امام توحيد الرؤية الكردية الموحدة حول علاقة العراق وإقليم كردستان، في مختلف جوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والامنية، يمكن تقسيمها حسب الرؤى المطروحة والتي يمكن تحديدها من خلال الاتهامات التي توجهها القوى السياسية إلى بعضها البعض، ومن ابرزها الاتهامات الموجهة من قبل الاحزاب المتمثلة بـ (حركة التغيير والاتحاد الإسلامي والجماعة الإسلامية) إلى الحزبين في سلطة إقليم كردستان (الحزب الديمقراطي الكردستاني بقيادة مسعود البرزاني، والاتحاد الوطني الكردستاني بقيادة جلال الطالباني)، بكونهم يدفعون بالإقليم نحو الاطار القومي في إطار بعيد عن الحوار الكردي الجامع

واليوم، لكل من تلك القوى رؤيتها فيما يخص الهوية الكردية، وما يتوجب على الكرد القيام به خلال الاعوام القادمة، وهم على عمومهم يريدون الدفع بهذه الرؤى إلى التفاعل عبر مقرب العملية الديمقراطية، الا ان هذا الدفع لم

يمر دون معوقات، انما كانت هناك تحديات اشرت على مدى استعداد الكرد للتعامل مع هذه النقطة المهمة في حياتهم، ويمكن ابراز هذه التحديات بالرؤى المختلفة الموجودة في الإقليم والتي يمكن تلخيصها على النحو الآتي :

١. اهداف الحزبين الرئيسيين الماسكين بالسلطة ديمقراطياً (الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني): وهذه الاهداف تظهر بصورة جلية في سلوك الحزبين وسياسة الحكم في الإقليم، والتي أهم مؤشراتها لليوم: استمرار سيطرة الحزبين على بعض مؤسسات الدولة في إقليم كردستان وتحديد الامنية منها، وتبني سياسات تقلص من درجة المشاركة في الحكم (على الاقل من وجهة نظر المعارضة)، وما حصل من اشراك المعارضة في الحكم على اساس المحاصصة، انما جاء من قبيل الرغبة باضعاف دورها في مسالة الحكومة، وتحميلها جزء من أي نقد قد يوجه إلى السياسة العامة في الإقليم، كما ان اغلب علاقات الاقليم مع حكومة بغداد او مع دول الجوار او مع الولايات المتحدة، انما يحتكرها الحزبان الرئيسيان في الاقليم.

٢. اهداف المعارضة في إقليم كردستان (حركة التغيير والاتحاد الإسلامي الكردستاني والجماعة الإسلامية)، وهذه القوى تنطلق في احيان من منظور مختلف مع منظور وأهداف الحزبين الكبارين في الاقليم، ومنها: الدعوة الى اصلاح المؤسسات القائمة لتكون اكثر ملائمة للمعارضة، كما انها تدعو الى اطلاق حوار كردي بشأن قضايا عدة في علاقة كردستان بحكومة بغداد الاتحادية، ناهيك عن غياب وجود فاعل لقوى المعارضة الكردية في بغداد، الا انه مما يقتضي التنويه اليه ان نقاط الاتفاق بين أحزاب المعارضة، لا تنف ان هناك صعوبة في التلاقي أو التوافق بين مشروع حركة التغيير العلمانية والمشروع الديني لحزبي المعارضة الإسلامية، وبالتالي لهوية السياسية للدولة الكردية، والتقارب الحالي هو ليس حياً من حركة التغيير للأحزاب الدينية، بل رد فعل على سياسات الأحزاب الموجودة في قمة السلطة في الإقليم، لذلك فعدم الثقة موجود بين أحزاب المعارضة نفسها وخاصة من الأهداف الخفية في تعامل الأحزاب الإسلامية مع القضايا الداخلية والعراقية والدولية.

٣. اهداف الأحزاب الأخرى في الإقليم، والتي تجاوزت الثلاثون حزباً مجازاً، لكنها بشكل عام تكاد تكون احزاب غير فاعلة، يغلب عليها طابع المصالح الشخصية لقادة الأحزاب الصغيرة.

٤. ان هناك اشكالية حقيقية التوافق حول صيغة الدولة الكردية القادمة وسواء أكانت صيغتها ضمن ابعاد النموذج الديمقراطي العلماني ام ضمن الاطار الاسلامي الديني.

إن الرؤى السابقة وتنوعها واختلافها، في منطلقاتها وفي اطروحاتها وفي غاياتها، انما صار يؤسس لاختلاف سياسي في الإقليم، اذا ترك بلا حوار يؤسس على اساس الديمقراطية بكل تفاصيلها فانه سيتسع ليدفع الإقليم في هذه المرحلة التاريخية إلى عدم الاستقرار الكلي أو الجزئي.

لكن، اذا ما نظرنا إلى ما اسسه الكرد من نظام سياسي وتحديد التطورات التي شهدها الإقليم بعد العام ٢٠٠٥ انما نجد ان هناك بواصر نحو توسيع سقف المشاركة السياسية، ان لم يكن في الحكم فهو موجود في البرلمان الذي يعد البوابة الرئيسية للتشريع ولتقييم السياسات العامة لحكومة الإقليم والرقابة عليها.

إن النظام الديمقراطي في إقليم كردستان رغم ما وصل اليه من قبول للتداول السلمي بين القوى المشاركة فيه، الا انه ما زال حديث تجربة، وتحديداً في مناقشة مسألة بالغة الاهمية للإقليم الا وهي المتعلقة بالرؤى المتعارضة حول الاهداف الاستراتيجية داخل الإقليم وخارجه، وان ذلك يظهر بصورة جلية في الصراعات المعلنة والكامنة في العملية السياسية، وغياب اواصر الثقة عن القوى الفاعلة، وحتى ان التحالفات الموجودة على الساحة السياسية شبيهة بالهدنة بين اطراف تواجه ازمان مشتركة، كالاتفاقية الاستراتيجية بين الحزبين الحاكمين في الإقليم، فالذي يجمعهم هو الدفع بالخيار القومي للاقليم ليكون الاطار الجامع في اي علاقة مع حكومة بغداد او في اي احتمال لتحول الكيان السياسي الى دولة، وكذلك يجمعهم تقاسم السلطة ومصادر القوة في المجتمع الكردي، فضلاً عن الخوف من المعارضة، فعلاقات القوى، وفي اطار الثقافة السياسية الشرقية عامة، يتم النظر اليها انها تخضع لمنطق العلاقة

الصفيرية في السياسة، الريح فيها يفيد بخسارة الآخرين، وما زال النظر الى كون الديمقراطية هي وسيلة لتداول السلطة سلمياً أمراً غير مستساغ، وهو بالمحصلة يعد عامل شك بالنظام الديمقراطي. ومبعث الشك هنا، ان قوى الاقليم الفاعلة اندفعت لتشكيل الاقليم عام ١٩٩٢ وهي لم تتفق على الاهداف العامة الا الرغبة بخلق اطار بديل عن اطار الدولة العراقية الغائب، يمكن ان ينظم الكرد فيه تحت شروط الحد الأدنى من التنظيم. لكن بعد العام ٢٠٠٥، واتجاه الكرد الى تثبيت واقعة انهم اقليم فيدرالي لاسباب قومية وتاريخية، الا انهم لم يحسموا الاتفاق على ان الديمقراطية هي اطار منظمة لقواعد اللعبة الديمقراطية، وللحوار بين القوى السياسية، التي يفترض المنطق التاريخي والسياسي ان وجودها وقوتها وضعفها، انما يخضع للمزاج الشعبي العام في الاقليم، وربما تستمر او تتصاعد قوتها او ربما تضعف وتنتهي بين دورة انتخابية واخرى. ومبعث هذا القول، ان الشرعية يجب ان تحاكي القناعات الشعبية، لكي تبقى موجودة ومستمرة والا لحكنا على كيان الدولة بالجمود، وما يمكن ان يبقى مستمراً نسبياً انما هو هياكل مؤسسات الدولة او الكيان السياسي. ولا ننسى هنا ان واحدة من اسباب استمرار الرؤى المتعارضة هو ان المجتمع القبلي ما زال قوياً، وما زال اغلبه غير منخرط في المناقشات التي تدور حول مستقبل الاقليم وهويته السياسية، ومن ثم فان الاتجاه الى الادعاء بتمثيل تلك التيارات والاتجاهات غير المصرح بها انما هو من قبيل المجازفة السياسية حتى اليوم.

ووفقاً لهذا التفاعل بين الاهداف المتعارضة للقوى الفاعلة في إقليم كردستان، نجد أنه من الصعوبة الاتفاق على رؤية موحدة ليس فقط على مستقبل الدولة العراقية، وعلاقة الإقليم بها، بل على مستقبل الكيان السياسي في إقليم كردستان واعادة تشكيله، والتعامل مع الدول الإقليمية والمجتمع الدولي، وسيبقى الصراع الأهم هو المتعلق بالاتجاهات العامة التي على القوى الكردستانية ان تدفع النظام السياسي الكردي إلى التشكل في ضوءها دون ان تسبب عزوف عن الاعتراف به من قبل بعض الكرد، واعطائه اكبر قدر من الشرعية.

المحور الثالث / القوى الخارجية المؤثرة وخيارات الهوية والاتجاه في كردستان

- تحتل موضوع المسألة الكردية في العراق باهتمام دولي وإقليمي واسع، وذلك لعوامل عدة، ومنها:
١. ان كردستان على قائمة اولويات الدول الكبرى، ولاسيما الولايات المتحدة، إذ تعد الجسر الرابط للشعوب المختلفة (العرب، الفرس، الترك، الكرد) في موقعها الجغرافي، وهي مكان قريب من الخليج العربي والبحر المتوسط، لأن اهميتها الاستراتيجية نابعة من الاهمية الاستراتيجية لكل من العراق وإيران وسورية وتركيا والمنطقة عموماً.
 ٢. تحتوي كردستان على كميات من الثروات الاستراتيجية المهمة وامثلتها النفط والمياه.
 ٣. ان الشعب الكردي يؤلف نسبة سكانية لا بأس بها تمكنه من ان يؤسس دولة قومية مؤثرة مقاربة للقوة السكانية لإيران وتركيا والدول العربية، ونسبه السكانية مرتفعة في الدول التي يتوزع عليها، ففي تركيا يوجد قرابة ١٥ مليون كردي، وفي إيران قرابة ١٢ مليون نسمة، وفي العراق قرابة ٦ مليون نسمة، وفي سورية حوالي مليون ونصف المليون نسمة، وهناك قرابة المائة الف كردي في ارمينيا.
 ٤. ان المنطلقات الفكرية للأحزاب والقوى الكردية تتسم بالتنوع، إلا ان وحدتها تتضح في المحور الرئيس لعملها السياسي يرتكز على سعيها في اقرار الحقوق القومية للكرد. وطالما ان الهدف الذي تسعى اليه كل القوى الكردية السياسية يتمحور حول وجود تمايز للكرد قومياً ولغوياً عن دول الجوار، المنتشرين فيها، وطالما ان جميع دول الجوار لم تعمل على ايجاد رابط وطني يجمع الكرد بالدول التي يتواجدون فيها، فان هذا الامر يعطي للقوى الدولية فرصة للنفوذ بين الكرد للتأثير في القرار السياسي لكل من إيران وتركيا والعراق وسوريا.

٥. تمثل المسألة الكردية محور نقاش لدى كل من صناع السياسة في تركيا وايران والعراق، فالدول الثلاث لم تؤسس دول وطنية بالمعنى المتعارف عليه، انما اسسوا دول لانظمة سياسية تحكم شعوبها، والهوية السياسية للانظمة الحاكمة اصبحت هوية للدولة، ولهذا رفض الكرد هذه الهوية غير المندمجين بها طالما انها لا تمثلهم ولا تستوعبهم، ولهذا بقت النظرة الاقليمية للكرد انهم مشكلة تتطلب القسر في التعامل معها، اما بالنسبة لعراق ما بعد ٢٠٠٥ فان القوى الفاعلة في الحكومة فانها كانت قد تحالفت مع الحزبين الكرديين الرئيسيين ضمن منطق: اعطاء الفيدرالية التي تقترب من حدود الاستقلال، مقابل تمكين تلك القوى من فرض هيمنتها على الحكومة الاتحادية، ولما تمكنت تلك القوى من السيطرة على الحكومة الاتحادية ورغبت بتوسيع دائرة سيطرتها وجدت ان كردستان العراق كان قد كون اقليما قادرا على ادارة نفسه، وكان منطق تلك القوى يقترب من الحكم المركزي وهو ما كان مبعث تقاطع طيلة المدة اللاحقة على خروج القوات الامريكية من العراق، ومنها قضايا النفط والبيشمركة وحدود اقليم كردستان.

إن، تثير كردستان ومواضيعها قضايا ومواقف من عدة دول، اهمها تركيا وايران والعراق،... فضلا عن الولايات المتحدة.

ففي تركيا، لقد كانت المسألة الكردية واحدة من المشكلات التي استعصت على نظام الحكم، ويبدو من العمق التاريخي للمشكلة بأنها رافقت التاريخ المعاصر لتركيا الحديثة، وقمع النظام لمطالب القومية الكردية بالقوة العسكرية الذي افضى إلى تعقيدها، وانتفاء امكانية بلورة وحدة وطنية في البلاد يسعى إليها النظام التركي في إطار السعي للمحافظة على وحدة تركيا من الناحيتين السياسية والجغرافية. أما فيما يتعلق بالتوزيع الديمغرافي للكرد، فان تركيا تمثل اليوم اكبر تجمع في المساحة والعدد، إذ ينتشر الكرد على ما يقارب (١٩٤) الف كم^٢، الذين يتركزون في مدن اهمها ديار بكر، وان، وهكاري، وتبليس، ودرسيم، وفي ظل استمرار الوضع القائم في تركيا لا يمكن تصور التوصل إلى حل يحفظ الحقوق القومية للشعب الكردي، بل أن جميع الوقائع تدل على ان الصراع سيستمر إلى حين تحقيق احدي النتائج الآتية :

١. قد تتمكن السلطة المركزية من سحق الحركة القومية الكردية بالقوة، كما فعلت ونجحت في السابق، وإذا ما تم ذلك فإنه سيكون مقابل ثمن باهظ ستدفعه تركيا داخليا وخارجيا، مفاده استمرار عدم اقتناع الكرد ان الدولة التركية هي اطار شرعي جامع لهم مع الاتراك.

٢. استمرار الحركة الكردية المسلحة المتمثلة بحزب العمل الكردستاني الذي بدأ يستعيد نشاطه أو أي مجموعة قد تنشط في المستقبل وتجبر السلطة المركزية على القبول بأحد الحلول:

- اجبار النظام التركي على الاعتراف بالقومية الكردية ومنحها حق تقرير المصير، وهذا امر قد يصعب على السلطات التركية اتخاذه خلال المستقبل المنظور، والعقبة الأساسية التي تحكم موقف النظام السياسي التركي في هذا المجال أنها لا تعترف بالأقليات القومية، وأن جميع المواطنين اترك بغض النظر عن انتماءاتهم العرقية أو الدينية أو الطبقية، ويعد النظام التركي أن اي اعتراف بسيط بالحقوق القومية لهذه الاقليات على أنه انشقاق في وحدة الامة التركية أو انفصال يحفز على تجزئة الدولة.

- منح الكرد الحكم الذاتي أو الاعتراف ببعض الحقوق الثقافية والقومية الكردية.

- تشكيل فيدرالية تركية - كردية.

والخيار الاكثر قبولا في ظل ما جرى في العراق، نحو تنشيط الخيار القومي للكرد، واتجاه العراق الواضح نحو التفكك، ووجود اتجاهات قوية داخل الولايات المتحدة نحو اعادة صياغة الكيانات السياسية في الشرق الاوسط وتشكيل خريطة سياسية جديدة تقوم على اساس مراعاة العامل القومي وتنشيط التيارات المذهبية لتكون بمستوى دول جديدة في المنطقة، وهنا لن يكون امام تركيا الا القبول بوجود حقوق قومية للكرد، وعندها يتوقع ان

يكون خيار الحقوق الكردية قد وصل إلى مراحل متقدمة جداً، وتدرك تركيا هذه النقطة لهذا هي اتجهت بقوة إلى الاستثمار في العلاقة مع كردستان العراق في كل الميادين.

أما في إيران فإن مساحة المنطقة التي تقطنها القبائل الكردية تبلغ نحو (١٢٥) الف كم^٢، يتركزون في ولايات كرمنشاه و اردلان ولورستان. وفي ظل استمرار الوضع القائم في إيران لا يمكن تصور التوصل إلى حل يحفظ الحقوق القومية للشعب الكردي، فالنظام الموجود لا يعترف بوجود قوميات مختلفة داخل إيران، إنما يشير إلى ان (الإسلام) هو من يجمع الإيرانيين حوله، وجميع الوقائع تدل على ان الصراع سيستمر إلى حين تحقيق احدي النتيجتين: أما ان تتمكن السلطة المركزية من سحق الحركة القومية الكردية بالقوة، وهذا امر صعب نتيجة لطبيعة المنطقة ولوجود العامل الخارجي المساند للمطالب الكردية والمعارض للنظام الإيراني الحالي، أو ان تستمر الحركة الكردية المسلحة في نشاطها وصولاً إلى المساهمة في اسقاط النظام واستبداله بنظام آخر، على امل ان يكون النظام الجديد اقدر على استيعاب وتحقيق المطالب القومية المشروعة. ونحن نرى ان اتجاه إقليم كردستان في العراق نحو تعزيز قدرات الكرد ككيان سياسي ونحو اظهار العامل القومي كرابط قومي يجمع كل الكرد من شأنه ان يحفز كرد إيران لاحقاً على تنشيط خيارهم القومي في مواجهة النظام السياسي الإيراني.

وفي ارمينيا يوجد اهم تجمع للكرد خارج تركيا وإيران والعراق وسورية، ولاسيما في مدينة آريهان، إذ يبلغ عددهم قرابة المائة الف نسمة. اما في سورية فيبلغ عددهم وفقاً للاحصائيات المتوافرة ما يزيد على المليون نسمة ينتشرون في ولايات مثل حلب ودير الزور والقامشلي ودمشق وغيرها).

ومهما يكن من تعداد الكرد وانتشارهم الجغرافي، فان الامر الواضح، ان العامل الدولي كان وما يزال واحد من اهم العوامل السلبية في اتجاه الكرد نحو الوصول بذاتهم القومية إلى مستوى اظهار الكيان السياسي الممثل لحقوقهم وإيرادتهم في نطاق انتشارهم الجغرافي.

المحور الرابع / صراع الهويات وتأثيره على كردستان: احتمالات خيار الدولة

صارت القوى الكردية في العام ١٩٩٢ مع انسحاب الادارة الحكومية العراقية من كردستان العراق، امام محك حقيقي لإدارة المناطق الكردية والا كانت الفوضى ستضرب المنطقة التي يسكنون بها، وبالفعل استطاع الكرد بجهودهم وازادتهم ونضالهم، مع قليل من الدعم الأمريكي، من التأسيس لكيان فيدرالي، وما ان حل العام ٢٠٠٣ ونجاح الولايات المتحدة في اسقاط الدولة العراقية، حتى وجد الكرد أنفسهم امام حقيقة انهم لم يصلوا بعد إلى مرحلة الاتفاق على معنى ما سيكونون عليه: هل سيكونون كياناً سياسياً مستقلاً؟ ام سيقون في اطار الدولة العراقية؟ وفي حالة الخيار الاول، فما هو مضمون خيار الدولة التي ستجمعهم؟ هل هي الدولة القبلية على غرار امارات الخليج؟ ام الدولة الدينية؟ ام الدولة القومية؟ ام الدولة المدنية؟ وازاء الفشل النسبي في الوصول إلى مناقشة مفضية إلى تبلور كيان كردي في كردستان، انتهى الامر إلى إقرار صيغة العلاقة الفيدرالية في علاقة الكرد مع العراق.

ومع تصاعد اعمال العنف في العراق بعد العام ٢٠٠٥، استمر الكرد بطرح فرض انهم سيتجهون للاستقلال عن العراق، الا ان هذا الخيار لم يكن جدياً بسبب الظروف الإقليمية والدولية، الا انه اليوم، وبسبب من نجاح الكرد في مهادنة كل من تركيا وإيران، وغياب الحكومة العراقية بسبب غرقها في ملفات الفساد والعنف السياسي وغيرها من القضايا الخلافية التي تكاد تفرق العراقيين ولا تجمعهم، فان الكرد نجحوا في التأسيس لكيانهم السياسي الذي يمكن ان يتحول إلى دولة سريعاً، الا انه يبقى ينقصهم معنى الهوية التي سيتحدون ويتحدون في اطارها.

فالمعروف، ان الهوية التي يمكن ان تعلن الدولة ونظامها السياسي تبنيها فانه في حالة ظهور من لا يؤمن بها، فان خياره عندها هو عدم الاعتراف بشرعية النظام السياسي، وانما العمل على زعزعة ليس فقط النظام انما قد يصل به الأمر إلى هدم الدولة نفسها، ولنا في العراق ومشكلة الهوية فيه منذ عام ١٩٢١ ولليوم واحدة من ابرز المشكلات الموجودة، لأن النظام السياسي تبني هوية لا يؤمن بها بعضاً من افراد الشعب.

وبالرغم من تقاطع الهويات داخل كردستان، إلا أنها لها هدف واحد ومشارك هو اقامة دولة كردية منفصلة عن العراق، حتى وان لم تصرح بذلك، وذلك استناداً إلى اسباب عدة أهمها:

١. اللغة المشتركة وهي اللغة الكردية التي يتكلم بها الغالبية الساحقة لإقليم كردستان (وتكاد الاختلافات في اللهجات الموجودة غير المؤثرة وهي لها تأثير حاسم في ما يجمع الكرد)، وهذا الأمر طبيعي جداً حتى عند العرب انفسهم.

٢. الغالبية العظمى من الكرد في إقليم كردستان تدين بالديانة الإسلامية والمذهب السني، وهذا الامر لم يمنع معتنقي الديانات الاخرى من ممارسة طقوسهم وشعائرهم الدينية في الإقليم.

٣. الكرد ينحدرون من اصل واحد، هندو اوروبي، وهم مختلفين في اصولهم عن العرب والفرس والأتراك.

٤. الحجم السكاني الذي يساعد على تأسيس الدولة، ويمكن ان تكون كردستان العراق نواة لدولة كردستان الكبرى.

٥. الإقليم الجغرافي المحدد المعالم، ذلك ان كرد العراق يعيشون منذ الاف السنين على بقعة الارض التي نعرفها الآن، والتي اصبحت جزءاً لا يتجزأ من التراث والعادات والتقاليد الكردية، وهي رقعة جغرافية غير منفصلة.

٦. السلطة السياسية المنظمة والمتكونة من الهيئات الرئيسية الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية، والتي استطاع الكرد بنائها بعد العام ١٩٩٢ ونظموها بشكل اكبر بعد عام ٢٠٠٥.

٧. القدرة الكاملة على الدخول في علاقات دولية مع الدول الاعضاء في المجتمع الدولي، لاسيما إذا عرفنا ان الإقليم يحتضن اكثر من عشرين قنصلية لدول مختلفة، كما ان لحكومة الإقليم ممثلات في العديد من الدول بعد فتح دائرة العلاقات الخارجية المرتبطة مباشرة برئاسة حكومة إقليم كردستان، وفي اطار نصوص دستورية تتيح ذلك للأقاليم الموجودة في الدولة العراقية.

٨. الامكانيات والموارد التي تحققت لهم خلال الفترة السابقة سيما وقد بدأوا في تصدير النفط والغاز وتوظيف نفط كركوك خلال المرحلة القادمة والتأسيس لمنظور الدولة .

٩. ويوجد سبب آخر لاحتمالات توجه الكرد نحو الدولة الا وهو انهم قد وصلوا الى مرحلة من الوعي التاريخي بان استمرارهم في اطار دول مختلفة معهم في الطابع القومي انما سيبقي الكرد في حلقة المعاناة المستمرة منذ نهاية الحرب العالمية الاولى، فلم يظهر اي نظام سياسي لليوم في الدول الثلاث تركيا وايران والعراق يعرف الدولة ونظامها السياسي بانها دولة جامعة لكل شعبها، يرافقه ان الكرد قد وسعوا من نطاق التعليم والانشطة السياسية التي تؤكد اختلافهم عن باقي القوميات الثلاث الكبرى المجاورة لهم، وحققوا بناءً مقبولاً للقدرات البشرية تعينهم لاحقاً على الانطلاق بمشروع الدولة.

بمعنى اخر، ان كردستان مؤهلة سياسياً ومؤسساتياً لان تعلن عن نفسها كياناً سياسياً، الا انها تحتاج فقط إلى مسالتين:

- قرار من المجتمع الدولي بوجودها في حالة صدور ذلك الاعلان. اي توافر الظرف الدولي الذي يمكن الكرد من اعلان الدولة والقبول بها.

- وان تتفق القوى الكردية على معنى الهوية الكردية، اي معنى الهوية للدولة الكردية.

وفيما يخص المسألة الثانية، فان ذلك سيكون واحدة من اكثر القضايا التي تحتاج إلى الديمقراطية المطبقة في كردستان، لإعلان حوار كردي هادف في تحديد مستقبل الإقليم، ومستقبل كيانه السياسي وبعيداً عن اي عملية فرض لهوية محددة من اي جهة كانت.

المحور الخامس / خيار الدولة الكردية والتعامل مع فرضيات الهوية

تطرح احتمالات إعلان قيام دولة كردية مسالة في غاية الأهمية، وهي إلى أي مدى ستدفع تلك الدولة بالكرد نحو هوية محددة؟

كان واضحاً منذ البداية ان الكرد خططوا بعد الاحتلال الأمريكي لتحقيق طموحاتهم عن طريق هدفين هما :
١. الخروج من تهميش الماضي، والاسهام في قيادة الدولة العراقية مزيلين بذلك واقع وعقدة نفسية آلمتهم مدة طويلة.

٢. إحياء الأمل في بناء الدولة الكردية، من خلال الحصول على اقليم له معنى الدولة فعلياً في نطاق الفيدرالية العراقية ليكون اللبنة الاولى في بناء الدولة الكردية المستقلة مستقبلاً.

وبقدر تعلق الأمر بالهدف الأول انطلق الخطاب السياسي للكرد بعد عام ٢٠٠٣ للقول بأنهم لا يسعون إلى تقسيم العراق، وبأنهم اتخذوا قراراً استراتيجياً استند إلى رؤية وقراءة عقلانية للواقع وهو البقاء داخل عراق فيدرالي موحد، والتعاون مع القوى السياسية العراقية للحصول على دعمها في تحقيق المصالح الكردية، متخذين في سبيل ذلك وسائل متعددة ابرزها:

١) استخدام اسلوب القوة الناعمة في التعامل مع جميع الاطراف وتجنب التصعيد والمواجهات، فالقوى الكردية وجدت ارضية ملائمة لتكون لها حضوة داخل العراق الاتحادي لأن القوى الفاعلة في بغداد ركزت على مسائل الهيمنة على الثروة والسلطة والفساد وتوسيع دائرة الامتيازات الشخصية واعمال العنف السياسية ضد الخصوم، وهو ما كان فرصة لانشغالها واشغال الحكومة الاتحادية عن الاوضاع التي تسير اليها كل مناطق العراق، وبضمنه عدم مناقشة المدى الذي يشترك فيه الكرد في صنع السياسة العراقية، واندفعت قوى عديدة الى تلمس الدعم الكردي ضد بعضهم البعض الاخر، لاسيما في ظرف انساق قادة العراق الاتحادي نحو خيار المحاصصة والتوافقات السياسية. واكثر ما يمكن ملاحظته حول هذه النقطة هو وضع القوى الكردية لشروطها في مواد الدستور العراقي الدائم بما يضمن تحقيق هدف الحصول على مكاسب كبيرة لبناء الكيان الكردي، وانجاز استقلالهم على المدى البعيد مقابل الموافقة على تمرير الدستور وإخراجه إلى النور بالطريقة التي ارادتها القوى الماسكة للسلطة بعد العام ٢٠٠٥. وطرق ادارة القوى الكردية للملفات التي تجمعهم مع الحكومة الاتحادية في بغداد جعل الكرد في اقصى درجات الاستقلال الذاتي، ولنا اليوم في الخلافات بين حكومتي بغداد وكردستان بشأن بعض القضايا ومنها النفط ما يدل على وجود قدر من التخبط لدى حكومة بغداد، لانها تريد توسيع دائرة الصلاحيات الاتحادية خارج دائرة ما نص عليه الدستور الاتحادي من تحديد صلاحيات الحكومة الاتحادية واطلاق صلاحيات الاقاليم.

٢) ترتيب البيت الداخلي الكردي على جميع المستويات لضمان قدرة الدولة مستقبلاً في التصدي للتهديدات والتحديات التي تواجهها. ومنها إسراعهم في بناء مؤسسات كيانهم السياسي، ومنها المؤسسات الثلاث والبيشمركة والتمثيل الخارجي، خشية الطعن في الدستور العراقي مستقبلاً على انه تم صياغته وقت الاحتلال.

٣) وجود قبول لسياسات القوى الكردية دولياً، ومثاله وجود طرح داخل الولايات المتحدة الامريكية ان العراق لا يمكنه ان يستمر كدولة واحدة بسيطة، ومثاله فكرة نائب الرئيس الأمريكي (جوزيف بايدن) الخاصة بالتقسيم الناعم للعراق، والقائمة على أساس حقائق التكوين الديمغرافي، وان امكانية استمرار العراق الواحد غير ممكن لعدم قدرة مكوناته على التعايش سلمياً، ويبقى الحل الانسب هو الذهاب للفيدراليات.

إن هذه السياسات، انتهت إلى جعل الكرد كياناً سياسياً شبه مستقل عن العراق، الا انه كيان لم يعلن عن نفسه لليوم، واذا ما اعلن اليوم ومن دون تحديد الهوية، فان على القوى الفاعلة في الإقليم ان تتفق لاحقاً على مسالة التعامل مع الهوية التي ستؤطر الكيان السياسي، وفي ذلك مخاطر غير محسوبة.

إن لإقليم كردستان اليوم امكانات اقتصادية وسياسية واجتماعية تسهم في توحيد الرؤية الاستراتيجية بين القوى السياسية الفاعلة، والتيارات الرئيسية الثلاث (القومية والقبلية والدينية) في الإقليم، بمعنى انها يمكن ان تجعل كل

التيارات والقوى تتفق على مضمون ليس السياسات التي يمكن ان تعتمدھا كردستان انما حتى بشأن الهوية التي ستؤطر الاقليم لاحقاً، وهذه الامكانات يمكن بيانها بالاتي:

١. نمو الموارد البشرية المؤهلة في إقليم كردستان، وذلك عبر سياسات ناجحة تبناها زعماء الاقليم بتأسيس الجامعات وابتعاث الكفاءات الكردية للخارج، واجتذاب الكفاءات العراقية لداخل الاقليم، وجلب الاستثمارات التي تهيئ لبناء قاعدة من البنى التي يمكن لتلك الموارد ان تنمو في ظلها.

٢. بروز المعارضة كجهة ضاغطة لكسر احتكار السلطة واحتكار صياغة الاهداف الاستراتيجية، بمعنى ان الديمقراطية قد اسست لنواة تجربة ناجحة الا وهي ان هناك معارضة يمكن ان تتطور باتجاه جعل العمل السياسي ككل بطريق يسمح باجراء حوار اوسع بشأن كل القضايا التي تشغل الكرد، وبضمنها مسألة هوية الكيان السياسي القادم.

٣. نشوء ثقافة سياسية تعتمد المشاركة، ورفض هيمنة الأحزاب على السلطة خارج دائرة ما تفرزه الديمقراطية، وما يدعم هذا الاتجاه هو ظهور طبقة وسطى ناشئة، ووعي المواطنين بخطورة الاستمرار باحتكار السلطة، ومثال ذلك مظاهرات السليمانية في ١٧ شباط ٢٠١١، واحداث زاخو،.. على الرغم من التفسيرات المختلفة حول دوافع هذه المظاهرات، الا انها تبقى بعيدة عن امكانية وضعها بانها ازمات تهدد استمرار التعايش السلمي أو السياسي داخل الإقليم، انما شكلت دعوات لتصحيح مسار العملية الديمقراطية في الاقليم.

٤. تمسك ابناء إقليم كردستان والقوى السياسية ببعض الثوابت المتعلقة بحدود إقليم كردستان وتقسيم الثروات، وحدود السلطات التي لا يمكن للحكومة العراقية الاتحادية التدخل فيها في الإقليم، فضلاً عن ضرورة الاستقرار السياسي وتعزيز النظام الديمقراطي في كردستان.

٥. وجود القناعة لدى النخب السياسية الكردية وقسم كبير من الشعب الكردي بأن إقليم كردستان يمثل بيضة القبان في القضايا العراقية، وهذا يفسر بروز المبادرات الوطنية لـ (البارزاني والطالباني واخيراً أحزاب المعارضة)، ومحاولة اعادة التوازن بين القوى السياسية المتصارعة في العراق، واعتماد الكرد هم جزء من الحل في العراق ككل. والجزء المكمل لهذه الامكانية هو اعتراف الكثير من الاطراف العراقية والإقليمية والدولية، وتحديداً الولايات المتحدة الامريكية بهذا الدور الكردي.

وان هذه المقدمات، يمكن ان تكون عامل يقوي أي ظهور لاحق للكيان الكردي. وقد عمد الكرد بالفعل إلى الانطلاق منها نحو تحقيق تنمية مهمة في الإقليم، وتشكيل مؤسسات تكون قادرة على ادارة كيان منفصل عن الدولة العراقية، والاتجاه ايضا نحو تعزيز علاقات الكرد ككيان سياسي متميز في اطار الدولة العراقية مع كل من تركيا وإيران ومع الدول العربية، فضلاً عن الاتجاه نحو تطوير الثقافة القومية الكردية، والسماح لكل التيارات الكردية بالتعبير عن نفسها في اطار ديمقراطي حر

الخاتمة

ختاماً، يمكن القول ان المجتمع الكردي يعاني من حالة انقسامات وتشرذمات حزبية، فالبحث تطرق إلى فرضيات عدة، يمكن ان تواجه الكرد مستقبلاً، يتوجب على النظام الديمقراطي ان يكون اكثر وعياً لها، وهذه الفرضيات يقف في أعلاها مسألة العلاقة بين الكيان السياسي الكردي والهوية السياسية التي سيعتمدها هذا الكيان، وذلك في اطار حوار لا يمكن ان يبتعد عن الاطر الديمقراطية، التي انطلق الكرد في اعتمادها وتطويرها بتجربتهم منذ العام ١٩٩٢ ولليوم، فضلاً عن ان أي تحديد للهوية التي سيجتمع الكرد عليها في تحديد مضمون كيانهم السياسي سينعكس لاحقاً على مستقبل التجربة الديمقراطية وتطبيقاتها في الاقليم.

لا تقدم تحقّق للکرد هذا العام، فقط المزيد من الألم

*نورجان بايسال

احوال تركية: ٢٠١٨/١١/٢١

بالنسبة للکرد، كان عاماً صعباً آخر في جميع الأجزاء الأربعة من كردستان.

كانت التطورات التي حدثت في المنطقة بعد استفتاء الاستقلال الذي أجرته حكومة إقليم كردستان العراق في الخامس والعشرين من سبتمبر ٢٠١٧ إشارات واضحة على ما سيحدث للکرد إذا طالبوا بالسيادة على أراضيهم. قبل الاستفتاء، حذرت صحف تركية موالية للحكومة رئيس الإقليم مسعود بارزاني، فمنها من قال "أنت طلبتها يا بارزاني" ومنها من قال "إسرائيل لا يمكنها أن تنفذ بارزاني" وغير ذلك مثل "الاستفتاء باطل" و"فليفكر بارزاني في العواقب".

وذهبت صحيفة أكييت الإسلامية التركية اليومية إلى أبعد من ذلك ونشرت كاريكاتير لبارزاني مقطوع الرأس.

غضب الرئيس التركي رجب طيب أردوغان وأعلن أن الاستفتاء، الذي صوتت الأغلبية الساحقة من المشاركين فيه لصالح الاستقلال، غير شرعي. وحذر أردوغان من أنه سيغلق صنابير خط أنابيب رئيس ينقل النفط من المناطق الخاضعة لسيطرة الكرد في العراق إلى الساحل التركي.

صاح أردوغان "نحن نسيطر على خط الأنابيب، ولنر لمن سيبيعون البترول... قد نأتي في ليلة ما بشكل غير متوقع" مهدداً بعمليات عسكرية. بل إن أردوغان وصف بارزاني بأنه كلب.

في الوقت ذاته، لم يكن الخطاب العنصري والقومي والشوفيني الذي تبناه حزب الشعب الجمهوري اليساري - وهو حزب المعارضة الرئيس - مفاجئة للکرد.

بعد الاستفتاء، خرجت تهديدات من تركيا وإيران والعراق، ونشرت الحكومة العراقية قواتها عند المعبر الحدودي مع تركيا، وفقد الكرد السيطرة على مدينة كركوك وحقولها النفطية، ليخسروا بذلك المكاسب التي حققوها في عقود. كان ذلك بشكل ما نتاجاً للانقسامات بين الكرد.

في يناير، أطلقت القوات التركية وحلفاؤها المسلحون الإسلاميون في سوريا "عملية غصن الزيتون"، وكانت تستهدف السيطرة على منطقة عفرين الواقعة شمالي سوريا، والتي كان يسيطر عليها الكرد آنذاك. هبت وسائل الإعلام التركية للقيام بدورها من جديد، فرأينا عناوين مثل "الأمة التركية تؤيدك" و"الليبارك الله حربنا المقدسة" و"ضربنا الخونة".

جرى الاستيلاء على عفرين البالغ تعداد سكانها مليون نسمة، والتي يعيش بها لاجئون من مناطق سورية أخرى، وأجبر مئات الآلاف من الكرد على مغادرة منازلهم. واقتيد الكثير ممن عارضوا عملية عفرين، وأنا منهم، إلى السجن واستهدفتهم وسائل الإعلام بشكل علني.

في الوقت ذاته، كانت الطائرات الحربية التركية تُقْلَع بشكل شبه يومي من مسقط رأسي في ديار بكر لدعم القوات التركية الموجودة في سوريا. وجرى إعلان العشرات من المناطق السكنية الكردية مناطق عسكرية غير مسموح بدخولها. كما اندلعت حرائق غابات في المناطق التي كان الجيش التركي يقاتل حزب العمال الكردستاني فيها.

وحصيلة القتلى، سواء بين الجنود أو مقاتلي حزب العمال الكردستاني، غير معروفة. ومن ثم، ظللنا نحصي عدد الجناز في المنطقة على الرغم من أن الكثير من الجثث ربما لم يكن قد استُخرج من تحت الأنقاض. ووفقاً لتقرير لجمعية حقوق الإنسان في ديار بكر في النصف الأول من ٢٠١٨، فإن ٥١ من الجنود وضباط الشرطة و١٣٢ من المسلحين فقدوا أرواحهم في المنطقة.

وعشية الاحتفالات برأس السنة الكردية (عيد النوروز) حطمت جماعات سورية مدعومة من تركيا تمثال كاوا الحداد رمز المقاومة الكردية في وسط عفرين، مما أغضب الكثير من الكرد.

وعلى الرغم من الضغوط، خرج عشرات الآلاف للاحتفال بالنوروز في الكثير من المدن في أنحاء تركيا. لكن حماس الحشود لم يكن على النحو الذي كان عليه في السنوات السابقة. في خطابات النوروز، أكد المتحدثون على الوحدة والتضامن، لكن الآمال في تحالف من الأحزاب الكردية في الانتخابات العامة بتركيا في الرابع والعشرين من يونيو تددت.

غيّر المجلس الأعلى للانتخابات أماكن الكثير من لجان الاقتراع في المدن الكردية، وهو ما اضطر نحو ١٧٠ ألف ناخب إلى الإدلاء بأصواتهم بعيداً عن أحيائهم أو بلداتهم.

تخطى حزب الشعوب الديمقراطي الموالي للكرد عتبة العشرة بالمئة الانتخابية اللازمة لدخول البرلمان، لكن فوز أردوغان في الانتخابات الرئاسية أدى إلى تفاقم حالة اليأس التي شعر بها الكرد. كما أن سجن ساسة كرد مخضرمين أضعف نفوذ الأحزاب الكردية، وتراجعت ثقة الشعب الكردي في السياسة بشدة.

في العام الماضي اكتملت تقريباً إزالة المباني التي تعرضت للدمار خلال أعمال القتال داخل المدن بين قوات الأمن والمسلحين الكرد في شتاء عام ٢٠١٥ وحتى عام ٢٠١٦. وبنت الهيئة العامة لتطوير الإسكان عشرات الكتل السكنية في مدن جيزري (جزيرة ابن عمر) ونصيبين وديار بكر ويوكسكوكا وشرناق. وإلى الآن، يجري العثور على جثث خلال أعمال الإنشاء، وبعضها يُرسل إلى الطب الشرعي لتحديد هويتها، لكن البعض الآخر يدفن في مقابر مجهولي الهوية. ويسمى بعض الكرد موجة القتال هذه "حروب المدن" بينما يسميها آخرون "الحرب العظيمة". والسؤال بشأن سبب حدوثها ما زال بانتظار إجابة. إن الكرد غاضبون وقلوبهم منفتحة، وسترث الأجيال القادمة هذا الشعور، وهو ما سيقبل فرص التعايش في سلام.

حلت في الأول من نوفمبر الذكرى الثانية لتعيين الحكومة أشخاصاً قائمين على الإدارة يتولون السيطرة على المدن الكردية، وعلى وجه الخصوص ديار بكر، بدلاً من العمدة المنتخبين. ويعيش الكرد تحت ظلال الأعلام التركية والدبابات والشرطة حياة أُغلقت فيها منظمات المجتمع المدني الكردية والمنظمات الحقوقية حياة يقبع فيها ممثلو الكرد في السجون، وتُلغى المراكز الثقافية، ويجري تغيير أسماء الشوارع الكردية لتحمل أسماء جديدة تركية، في حين تُغلق الحواجز أجزاءً من المدن. وحتى شواهد قبور الأطفال تتعرض للدمار.

وسواء في وجود قائمين على الإدارة معينين من قبل الحكومة المركزية، أو في عدم وجودهم، ما زالت رغبة الكرد متجاهلة، فلا يهم أي بلد يعيشون فيه. إن القصة الكردية لم تتغير منذ قرن من الزمان هي قصة يكسوها الدم والقسوة والألم والصراع، بينما يتواصل الإنكار المستمر منذ قرن من الزمان. لكننا أبدأً لن نختفي من الوجود لمجرد أنهم يقولون إنه لا وجود لنا.

عضو اللجنة التنفيذية لحزب العمال الكردستاني مراد قريلان : "الكردستاني" لن يضعف ولن يندثر من خلال استهداف قياداته

٢٠١٨/١١/٢١: ANF

استضافت قناة ستيرك TV في برنامج خاص عضو اللجنة التنفيذية لحزب العمال الكردستاني (PKK) مراد قريلان، الذي تحدث عن آخر التطورات في المنطقة.

وبدا قريلان حديثاً مهنئاً القائد الكردي عبد الله أوجلان، أبناء الشعب الكردي وعموم شعوب كردستان بمناسبة اقتراب موعد الذكرى السنوية الأربعين لتأسيس الـ PKK.

وقال: "أربعون عاماً مضى على تأسيس العمال الكردستاني ليكتب تاريخاً من البطولة والفداء، ضد سياسات الإبادة، وإنكار هوية الشعب الكردي. هذه المقاومة والبطولة خلدت في التاريخ بفضل تضحيات شهداءنا الأبطال ووصلت المقاومة إلى هذا المستوى اليوم. بهذا المناسبة وفي شخص الشهيد الأول للحركة "حقي قرار" نستذكر جميع شهداء كردستان بكل احترام وامتنان ونجدد عهدنا معهم على مواصلة النضال".

وتحدث قريلان عن قرار الولايات المتحدة الأمريكية الأخير بحق قيادات حركة التحرر الكردستاني والذي هو أحدهم وقال: "بالنسبة لنا هذا القرار لا يشكل أي أهمية، فنحن وبشكل مستقل نحن نعتمد على قوتنا الذاتية وبهذا نحن نواصل نضالنا منذ سنوات طويلة في جبال كردستان. العمال الكردستاني قوة لن يتمكن احد من القضاء عليها أو إضعافها من خلال ثلاثة قيادات. وإذا ما كانت العمال الكردستاني حركة قابلة للاندثار مع تصفية قياداتها لكان الحزب انتهى عندما أسر القائد أوجلان في المؤامرة الدولية منذ عشرين عاماً. بل العكس فعلى الرغم من مضي عشرين عاماً على المؤامرة فاليوم الـ PKK أقوى بكثير من ذي قبل. العمال الكردستاني حركة إيديولوجية، فلسفية وتملك آلاف الكوادر المدربة. لهذا على الجميع أن يدرك أن العمال الكردستاني لن يضعف ولن يندثر من خلال استهداف ثلاثة قيادات للحزب. كما في الوقت نفسه على الجميع أن يدرك أن الشعب الكردي في الشرق الأوسط له قضية، كما هو احد الشعوب الأصيلة في المنطقة وحقيقة اجتماعية. وانطلاقاً من هذا نحن نخوض نضالنا، نحن لا نؤذي أحد ولا نعتدي على احد، بل العكس نحن على أرضنا وهناك من يريد إبادتنا وإنكار حقنا، ونحن ضد وحشية هذه القوى المحتلة لأرضنا نمارس حقنا المشروع في الدفاع عن انفسنا ونفتخر بهذه المقاومة".

وأوضح قريلان أن قرار الولايات المتحدة الأمريكية هدفة تجريم قضية الشعب الكردي وتابع بالقول: "لا يمكن التعامل مع قضية الشعب الكردي بهذا الشكل واختصارها في ثلاثة أشخاص وهذا لأنها تتعدى حتى حزب العمال بالكامل. هذه القضية هي قضية حقوق مشروعة لشعب. وعلى هذا يعتبر هذا القرار مناهضاً لحقوق الشعب الكردي، فهي محاولة لإخفاء القضية الحقيقية كما يعتبر هجوماً على حركة النضال التحرري التي يخوضها شعبنا. بهذا نرى أي جانب أخلاق وحقوق في هذا القرار، لذا يتوجب على جميع القوى الوطنية والشعب الكردي أن يعلن موقفه من هذا القرار. واي جانب يبدي تأييده لهذا القرار فهذا يعني انه شريك في الظلم الذي يتعرض له الشعب الكردي".

ولفت قريلان إلى المؤامرة الدولية التي استهدفت حركة التحرر الكردستاني منذ عشرين عاماً في شخص القائد أوجلان وأضاف: "قائدنا تم اعتقاله وتسليمه إلى تركيا في مؤامرة دولية، وهذا القرار الأمريكية الأخير ما هو إلا امتداد لتلك المؤامرة. إلى جانب هذا فتوقيت صدور هذا القرار له دلالات أخرى مثيرة. مقاومة القائد أوجلان من سجنه في إيمرالي منذ عشرين عاماً، النموذج الذي طرحه أوجلان وتم بناؤه، نضال شعبنا الكبير وموقف حركتنا وإصراره أدى إلى إفشال المؤامرة لكن رغم كل شيء لم تنتهي المؤامرة. اليوم الكثير من الشعوب تفاعلت وبشكل

كبير مع النموذج الذي طرحه أوجلان كبديل للدولة القومية في الشرق الأوسط وأكثر الشعوب تفاعلاً مع هذا النموذج هو الشعب العربي. في نفس الوقت وصلت أفكار أوجلان إلى كل العالم وحول هذه الأفكار تدار الكثير من النقاشات حولها بسبب تأثيرها الكبير في كل من يتعمق فيها. هذا النموذج وحدة قادر على حل الأزمات العميقة التي تعصف بالشرق الأوسط، لذا وفي هذه المرحلة التي تمكنت فيها حركتنا من التمدد إلى هذا الحد الكبير هناك محاولات للحد من انتشار هذا الفكر".

وتابع قريلان: "كما تعلمون هناك الكثير من الفعاليات والمبادرات الداعية إلى حرية القائد أوجلان وأحداها الحملة التي اطلقت في بريطانيا بدعم ومبادرة من قبل اتحاد النقابات وتضم الكثير من الاتحادات، المؤسسات، مستقلين، مثقفين، أكاديميين، كتاب وشخصيات سياسية. في إيطاليا أيضاً انضم الكثيرون إلى هذه الحملة، وباتت هذه الحملات مشابهة للحملات التي نظمت للمطالبة بحرية "نيلسون مانديلا" وهذا القرار الأمريكي في هذا التوقيت هو بمثابة تدخل في مثل هذه الحملات والتأثير عليها".

ولفت قريلان إلى أن العمال الكردستاني ودون أي وجه حق ودون الاستناد إلى أدلة وضع على لائحة الإرهاب في دول الاتحاد الأوروبي وعلى هذا تم تقديم اعتراض إلى محكمة العدل الأوروبية وقال: "هذه القضية مستمرة وباتت قريبة من النهاية. الظاهر هو عزم دول الاتحاد على إخراج الـ PKK من القائمة، لكن صدر هذا القرار في هذا التوقيت للتشويش على مجريات المحكمة. كما أوضحت محكمة العدل الأوروبية في القضية أوضحت أن الوثائق والأدلة المقدمة إلى هيئة المحكمة لا تكفي لإدراج العمال الكردستاني في قائمة الإرهاب الأوروبية كما أن بقاء الحزب في قائمة الإرهاب امر غير قانوني. ووجهت المحكمة خطابها إلى الدولة الأوروبية بالقول "هذه الوثائق غير كافية". وهذا التصريح يعني خروج العمال الكردستاني من القائمة، بالمحصلة هذا التصريح إيجابي لكن في النهاية لم تطالب المحكمة الدولة الأوروبية بإخراج العمال الكردستاني من قائمة الإرهاب. لولا هذا القرار الأمريكي في هذا التوقيت، لربما كان قرار محكمة العدل الأوروبية أكثر فعالية وأكثر إيجابيه، ولربما تم إخراج الـ PKK من القائمة. لكن هذا القرار في هذا التوقيت كان له وقعه على قرار المحكمة بشكل من الأشكال وحال دون تحقيق افضل النتائج".

ونوه قريلان إلى العلاقة ما بين تركيا وأمريكا موضعاً أن الأخيرة تمنح حلفاء إرهاب داعش الجوائز وفي المقابل تفرض قراراتها بحق من حارب داعش وساهم في كسر إرهابها وقال: "هناك مقاومة كبيرة وحرب معلنة على إرهاب داعش تقترب من نهايتها. داعش هزمت في عاصمتها المزعومة مدينة الرقة وهزمت في الكثير من المعارك وتم تحرير غالبية الأراضي التي كانت تسيطر عليها قوى الإرهاب. أمريكا اليوم تمنح جائزة لحليف داعش الرئيس التركي أردوغان. العام بأسره يعلم أن أردوغان حليف داعش وقدم الدعم له إلى أن باتت قوة هددت العالم، علاقة أردوغان بهذا التنظيم الإرهابي ليست خافية على أحد، في المقال أمريكا تفرض القرارات الظالمة بحق من حارب هذا الإرهاب. لولا الشعب الكردي والعمال الكردستاني لتمكن إرهاب داعش من بناء إمبراطورتيه في المنطقة والقرار الأمريكي الأخير يؤثر على الجهود والتضحيات المبذولة للقضاء على هذا الإرهاب بمعنى آخر أي أن هذا القرار يخدم بقاء هذا الإرهاب".

كما وأشار قريلان إلى محاولات القضاء على حركة التحرر الكردستاني وتابع: "أمريكا والقوى الداعمة لها اليوم تحاول فرض حصار مطبق على إيران، إلى جانب هذا هناك محاولة للاستفادة من قوة الشعب الكردي. على هذا الأساس يصرحون أن جنوب كردستان حلفه وصديقة لهم، أيضاً روج آفا حلفه وقادرة على أن تكون صديقة، شرق كردستان بحاجة إلى من يدعمها، وهنا هي ستقوم بدعمها مادياً واستغلالها في حربها ضد إيران. أما بالنسبة لشمال كردستاني ستتم التضحية بالشعب الكردي في مقابل إرضاء تركيا واستخدامها في حربها ضد إيران. اذا ماذا يعني

هذا بالنسبة للشعب الكردي؟ الخلاصة هي أن تصفية مقاومة الشعب الكردي في شمال كردستان تعني كسر كل مقاومة الشعب الكردي في باقي الأجزاء، وهذا لان صلة الربط بين أجزاء كردستان الأربعة هي شمال كردستان. كما أنها محاولة لتجندي وتسخير باقي أجزاء كردستان في خدمتها، والحقيقة هي أن هذه محاولة لخداع الشعب الكردي وتحقيره، وعلى هذا يتعين على كل جانب من طرفه أن يعلن موقفه من هذه المحاولات ويقول "لسنا صغاراً لنسمح لكم بمنح جزء من كردستان إلى تركيا ونسمح لكن باستغلالنا وإقامنا في حرب ضد هذا وذاك". انطلاقاً من هذا هناك منعطف تاريخي وله أهمية وطنية وقومية كبيرة بالنسبة لك الشعب الكردي. فعندما تتعلق القضية بالقضية فالجميع ينهض للدفاع عن مصالحة القومية والوطنية وعلى هذا يتوجب على الشعب الكردي اظهار موقفه في هذه القضية التي تمس القومية الكردية. وعلى هذا يتعين على الجميع أن يدرك أن لا احد قادر في هذه المرحلة على خداع الشعب الكردي واستغلاله لصالحه. نحن قومية واحدة واذا ما تعرض أي جزء من كردستان إلى هجوم فهذا أن كل الأجزاء الأخرى معرضة للخطر. فكما اعلن الـ PKK أن الهجوم على كركوك (جنوب كردستان) هو بمثابة هجوم عليه، أيضاً كما كان لنا موقفنا من الهجوم على كوياني (غرب كردستان) فواجب على جميع القوى الكردستانية أن تدرك أن هذا الهجوم على الـ PKK هو اعتداء وهجوم عليها. هناك محاولة لتصفية الحركة الكردية في شمال كردستان ومنحها إلى أردوغان مقابل استخدامه في الحرب على ايران. إلى هذا فهناك تساؤلات حول ما اذا كانت السياسة الكردية ستعلن نفسها كقومية في قضية وطنية كهذه وانها ستكتفي بإعلان نفسها على شكل عشاء ومجموعات غير متفقه كل طرف يبحث عن مصالحه الخاصة. هنا ستتوضح الصورة اذا ما كانت هذه الحركات تتجه نحو النصر ام الهزيمة. بعد كل هذه الهجمات الشرسة في المنطقة، تظهر توازنات جديدة في المنطقة، خلالها تبرز أهداف تركيا الاستراتيجية وهي عدم حصول الكردي على حقوقهم في شمال كردستان وروج آفا، في المراحل اللاحقة ستعمل على تصفية الوجود الكردي في جنوب كردستان. أمريكا بدورها تقدم الضمانات لتركيا وتدعوها إلى تخفيف هجماتها على روج آفا وجنوب كردستان في هذه المرحلة. لكت تركيا لا تستهدف العمال الكردستاني فقط بل اليوم توجه التهم إلى حزب الاتحاد الديمقراطي PYD ووحدات حماية الشعب YPG وتحاول مهاجمتهم ومحاربتهم وحتى لو كانت هناك أي قوة بديلة هذه القوة في روج آفا لكان موقف تركيا منها هو نفس الموقف من الـ PYD و YPG. وهذا لان تركي لا تعترف بالشعب الكردي وتريد مواصلة استعبادها لشعبنا تريد لشعبنا أن يبقى مسلوب الإرادة وخانعاً لها".

وأشار قريلان إلى عدار الدولة التركية للشعب الكردي بالقول: "هذا العداء التركي هي نقطة الضعف بالنسبة لتركيا، وكل من روسيا و الولايات المتحدة الأمريكية تستغل تركيا في هذا الجانب، روسيا ولاسترضاء تركيا وكسبها إلى جانبها منحت الضوء الأخضر لتركيا لاحتلال عفرين. والهجمات التركية اليوم على عفرين روسيا تقف خلفها أيضاً، وبهذا تحاول روسيا تجنيد تركيا لصالحها، إلى جانب هذا روسيا حققت العديد من المكاسب الاقتصادية في تركيا. أمريكا أيضاً تفعل ما تفعله روسيا ، فتلمح لتركيا أنها أيضاً قادرة على منح تركيا الضوء الأخضر لتركيا وتصدر هذا القرار لتوضح أنها ضد الشعب الكردي من خلال رصد مكافئه مالية لمن يدلي بمعلومات تؤدي إلى قيادات العمال الكردستاني. بمعنى آخر تقول أنها تعادي الشعب الكردي والعمال الكردستاني بشكل اكبر من روسيا. بلا شك هي بهذا القرار لا تراعي أي جانب أخلاقي، والسؤال إلى أين ستؤدي هذه المحاولات للبحث عن المصالح بشكل غير أخلاقي؟ تركيا تحاول تحقيق نتائج من خلال إعلان عدائها للشعب الكردي، لكن هذا غير ممكن، كما أنها تمارس الشوفينية لتحقيق نتائج في الانتخابات المحلية المقبلة في شمال كردستان وتركيا. وفي

مقابل هذا يجب أن يكون هناك موقف وطني مشترك من الجانب الكردي على المستوى السياسي، الدبلوماسي وتصعيد النضال".

قريلان أوضح أن العمال الكردستاني قد أصاب في تقديراته أبعاد هذه المخططات وتابع: "لأننا ندرك حقيقة كل الأنظمة بشكل جيد، فعلى مدار ٣٥ عاماً تمت محاربتنا بشكل متواصل وهذا ليس فقط من قبل تركيا بل كل دول حلف الناتو. كان يقال أن الكرد اثبتوا شجاعتهم وبطولتهم في حربهم لإرهاب داعش وعلى هذا لن يكون هناك مواقف معادية لجانب الكردي لصالح السياسة التركية. لكن هذا القرار الأمريكي الأخير قضى كل تلك الآمال. وثبت أن أمريكا لا تبحث سوى عن مصالحها وفرض هيمنتها. الذين دعموا إرهاب داعش يتم منحهم الجوائز والذين حاربوا هذا الإرهاب يتم معاقبتهم. هذا الموقف الأمريكي معروف في السابق من الجانب الكردي فالكرد لم ينسوا موقف أمريكا في سنوات ١٩٧٤-١٩٧٥، كذلك شاهدنا الموقف الأمريكي من الشعب الكردي في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ في كركوك، واليوم تكرر أمريكا موقفها من قضية شعبنا. بالنسبة لنا هذه المواقف لا أخلاقية، على هذا يجب أن لا يكون هناك أي آمال معلق على هذه السياسة الأمريكية. الـ PKK أصاب في تقديراته للسياسة الأمريكية، ولم يكن هذا القرار مفاجئاً لنا. الكثير من القوى كانت تعلق الآمال على أمريكا وموقفها من الشعب الكردي لكن الأخيرة أثبتت انهم كانوا على خطأ".

قريلان أوضح أن لا فروع لحزب العمال الكردستاني وقال: "الـ PKK جزء واحد لا يتجزأ، برنامج، تكتيكة وأهدافه واضحة. القائد أوجلان بدوره طره إيديولوجية وفلسفة تتجاوز برنامج والحزب نفسه. لذا فمن الممكن أن تبني أي منظمة في العالم استناداً على فكر وإيديولوجية القائد APO، لكن هذا لا يعني انه فرع او امتداد للعمال الكردستاني. اليوم جزء كبير من الشعب العربي ينظر إلى القائد أوجلان كقائد يمثله فهل لنا أن نقول انهم جزء من الـ PKK؟. اذا ما قلنا اليوم هناك تنظيم يتبنى فكر وإيديولوجية أوجلان في أمريكا اللاتينية فهل لنا أن نقول انه جزء وامتداد للعمال الكردستاني؟. فلسفة أوجلان فلسفة عالمية، وعلى هذا الأساس أن يعلن مسؤولين في الإدارة الأمريكية أن حزب الاتحاد الديمقراطي PYD فرع لحزب العمال الكردستاني أمر خاطئ وهذا الأكاذيب والادعاءات هي من الجانب التركي. هم يتجاهلون تأثير نضال ودور القائد أوجلان على ثورة الحرية. والحقيقة هي أن فلسفة أوجلان تتخطى برنامج الـ PKK، لذا الكثيرون يعتبرونه قائدهم".

وفي تعليقه على تصريحات جيفري الذي قال: "لولى التدخل التركي لما كان بمقدورنا فعل شيء في شمال سوريا" قريلان قال: "على السيد "جيفري" أن يراجع تقارير البنتاغون التي أعدت في السنوات ٢٠١٤-٢٠١٥ التي أكدت أن هناك تنسيق ما بين تركيا وداعش. المسؤولين في الإدارة الأمريكية صرحوا "ما لم نتمكن من قطع العلاقة ما بين تركيا وتنظيم داعش لن يكون بمقدورنا تحقيق أي نتائج في حربنا ضد داعش ولن يكون بمقدورنا هزيمة داعش". وهذا يعني أن تركيا هي الداعم الرئيسي لإرهاب داعش. وعندما بدأت حملة وحدات حماية الشعب YPG إلى جانب قوات الحالف ضد داعش في تل عبيد كان الهدف قطع العلاقة ما بين أنقرة والرقعة عندما كانت تحت سيطرة داعش. حينها كان الطريق ما بين أنقرة -إسطنبول والرقعة مفتوحاً أمام مرتزقة داعش. هذه المعلومات يعلمها الجميع كما أن الروس على علم بهذا. روسيا كانت تعلم أن تركيا تقوم بنهب النفط من مناطق داعش كما كانت أمريكا أيضاً تدرك هذا لذا أعلنت تحالفها مع الـ YPG وبدأت الحملة ضد داعش".

وأضاف: "عندما بدأت تركيا عملياتها العسكرية في جرابلس والباب قامت بإدخال مرتزقة داعش إلى تركيا، جميع هؤلاء المرتزقة باتوا تحت سيطرة تركيا واردوغان، هناك يتلقون تدريباتهم ويتم إشراكهم في المعارك. هؤلاء شاركوا في المعارك في عفرين وكل العالم يدرك هذا. أيضاً في إلب يوجد نحو ثلاثين الف مرتزق تابعين لجبهة النصر،

وبات واضحاً أن جميع هؤلاء اليوم خاضعون للهيمنة التركية و أردوغان. أردوغان اصدر أوامره لهم بوقف القتال والانسحاب ١٥ كيلو متر إلى الوراء. وعلى هذا الأساس تم الاتفاق مع الجانب الروسي. هذا حصل أمام أنظار العالم وهم شهود على ما يحصل في إدلب".

وبالحديث عن ملحمة كوباني أوضح قريلان أن داعش كانت قد تمكنت من بناء إمبراطوريتها إذا ما تمكنت من تحقيق الانتصار في مدينة كوباني لكن وبفضل مقاومة مقاتلي YPG و YPJ التاريخية تم إنقاذ كوباني. نحن بدورنا قدمنا دعمنا وساندنا المقاومة. بعد كل هذه المقاومة تدخل التحالف الدولي ليعلن دعمه للمقاومة. هنا ظهر دور العمال الكردستاني بكل قوة، وهذا ليس فضل إنما كل ما قام به الـ PKK هو واجب إنساني وأخلاقي. مقاومة العمال الكردستاني كانت من أجل الجميع وتمكن من كسر وإفشال مخططات داعش هناك".

وأكد قريلان انهم كحركة مصريين على مواصلة النضال ضد الاحتلال التركي بالقول: "العمال الكردستاني اليوم يمثل السلام، الحوار والحرية في الشرق الأوسط، وفي المقابل تركيا تمارس العنف، وتواصل سياسات الحرب والعداء. نحن ندعو إلى أخوة الشعوب، وحدة الشعوب وفي المقابل تركيا مصرة على الدكتاتورية. نحن ندعو إلى حل القضية الكردية بالطرق الديمقراطية والسلمية لكن الاحتلال التركي يرفض هذا الحوار ويرفض الاعتراف بالقضية الكردية وحقوق الشعب الكردي. القائد أوجلان ومنذ ٢٥ عاماً يدعو إلى حل القضية الكردية، لكن تركيا ترفض الحوار، إلى هذا هناك دور أمريكي في هذه المسألة. أمريكا وعبر سياساتها تخدم مصالح تركيا وسياساتها. بشكل مختصر استطع أن أقول: نحن مصريين على مواصلة حق الدفاع المشروع عن انفسنا على أرضنا. بغض النظر عن الجهة التي تستهدفنا والمكان. منذ أربعين عام والعمال الكردستاني يواصل نضاله ويقاوم، ولم يعتمد يوماً في نضاله على أي جهة خارجية، وحدها يعتمد على قوة الشعب. نحن لا نسير ننتهج سياسة أي جهة خارجية لهذا الجميع يعاديها. نحن نمثل الشعب الكردي الحر، لذا نحن نصر على الدفاع عن كرامته شعبنا ونفتخر بنضالنا ومقاومتنا، ونؤكد أننا سنحقق أهدافنا وأهداف شعبنا. لذا نؤكد مرة أخرى لشعبنا أننا وفي هذه المرحلة وفي هذه المرحلة أكثر إصراراً على تحقيق تطلعات شعبنا ونؤكد على مطالب شعبنا في الحرية ونستمد قوتنا من فكر وفلسفة القائد أوجلان، قوة شعبنا".

ووجه قريلان سلامه إلى الشعب الكردي الذي يواصل تنظيم الفعاليات الكبيرة في سبيل قضاياها المشروعة موضحاً بالقول: "تفصلنا أيام عن ذكرى تأسيس حزبنا، ونحن على ثقة أن شعبنا سينظم فعاليات كبيرة بمناسبة ذكرى ميلاد حزبنا وسيشارك بكل فعالية فيها. وبهذه المناسبة ندعو الجميع إلى تصعيد النضال، ونؤكد لأبناء شعبنا انه وفي هذه المرحلة يمتلك فرص كبيرة لتحقيق النصر والنجاح. وكلنا ثقة بشعبنا، قائدنا، انفسنا وقضيتنا المشروعة واننا سنواصل نضالنا على هذا الأساس حتى تحقيق النصر".

وشدد عضو اللجنة المركزية لحزب العمال الكردستاني (PKK) مراد قريلان في ختام حديثه على ضرورة أن تركز هذه الفعاليات في جوهرها على قضية حرية القائد أوجلان وختم حديثه بالقول: "حرية أوجلان تعني حرية المنطقة وشعبها، وحرية الشعب الكردي. ومن أجل هذا يجب تصعيد النضال ودعم الفعاليات حتى ينال القائد أوجلان حريته. إلى جانب هذا نضال شعبنا يجب أن يركز على قضاياها المشروعة وتؤكد أن الشعب الكردي لا علاقه له بالإرهاب بل هو حقيقة اجتماعية. هنا نحن على أبواب مرحلة جديدة وهنا نحن نملك الكثير من الفرص التي تخولنا لتحقيق الأهداف على الصعيد السياسي، الدبلوماسي والاجتماعي. كما نتمنى لجميع أبناء الشعب الكردي كل الوطنيين الشرفاء أن يحقق أهدافه المشروعة".

حول العلاقات الأمريكية - التركية

* ستيفن كوك

(١) حان الوقت للتخلي عن مزاعم أهمية "أنقرة" لـ "واشنطن"

مجلس العلاقات الخارجية الأمريكي: ٢٠١٨/١١/٢١

تمهيد بقلم ريتشارد ن. هاس رئيس مجلس العلاقات الخارجية الأمريكي:

لقد حان الوقت لكي تعيد الولايات المتحدة

التفكير في نهجها تجاه تركيا. ما نشهده حالياً هو وفاة تدريجية لكن مستمرة للعلاقات بين الولايات المتحدة وتركيا. قد تكون "أنقرة" حليفاً بالمعنى الرسمي، لكنها ليست شريكة، كما أنها ليست ديمقراطية حقيقية. وكما يقول ستيفن كوك الباحث الكبير في شؤون الشرق الأوسط وإفريقيا بمشروع إيني إنريكوا ماتى، في هذا التقرير الخاص الجديد لمجلس العلاقات الخارجية الأمريكي، فإن الولايات المتحدة وتركيا لا تشتركان في المصالح أو القيم، وتتسم روابطهما بالتناقض وعدم الثقة. على الرغم من أن العلاقة الثنائية كانت دائماً لها نصيبها من المحفزات المضادة، إلا أن التهديد الشامل الذي فرضه الاتحاد السوفييتي سمح للدولتين بتجاوز هذه الخلافات. الآن، وبعد ما يقرب من ثلاثين عاماً بعد الحرب الباردة، غالباً ما تجد الولايات المتحدة وتركيا أنفسهما على جوانب مختلفة من مجموعة متنوعة من القضايا الهامة.

تركيا ليست بحليف حقيقي، وليست منافساً استراتيجياً أو عدواً. بدلاً من ذلك، كما يصفها "كوك"، فإن تركيا هي "خصم يعارض زعماءه الهيمنة الأمريكية.. ويريدون تغيير النظام السياسي الإقليمي الذي يساعد على جعل هيمنة الولايات المتحدة ممكنة". ويؤكد "كوك" الخلافات العديدة بين الولايات المتحدة وتركيا، على النحو التالي: الولايات المتحدة تعترض على نية تركيا شراء نظام دفاع جوي متقدم من روسيا، واستهداف "أنقرة" لحلفائها الكرد في سوريا، والجهود التركية لمساعدة إيران على تجنب العقوبات، وسياسات تركيا القمعية المتزايدة في الداخل، وبعض الأمور الأخرى. من جانبهم، يعترض المسؤولون الأتراك على التنسيق الأمريكي مع القوات الكردية السورية التي تخشى تركيا أن تحصل على دولة كردية مستقلة يمكن أن تشمل أجزاء من تركيا الحالية. كما تحتج "أنقرة" أيضاً على وجود رجل دين في الولايات المتحدة تعتقد أنه كان وراء محاولة الانقلاب الأخيرة في ٢٠١٦، وعقوبات فرضتها الولايات المتحدة ضدها، والتعريف الأمريكية على الصلب والألومنيوم التركي.

في غياب تهديد مشترك أو هدف استراتيجي مشترك أكبر، من المرجح أن تهيمن قائمة الخلافات هذه على العلاقة. يقول "كوك" إنه يجب اتباع نهج جديد تجاه تركيا، حيث تعارض الولايات المتحدة تركيا مباشرة عندما تعمل "أنقرة" ضد سياسة الولايات المتحدة أو مصالحها. ومن الناحية العملية، فإن هذا يعني تقليل الاعتماد على الوصول إلى المنشآت العسكرية التركية، ما يحرم تركيا من الوصول إلى الأجهزة العسكرية المتقدمة مثل طائرات F-35، والوقوف إلى جانب الكرد في سوريا في الحرب ضد ما يسمى بـ "داعش"، وانتقاد تركيا علناً عندما يكون هناك ما يبرر ذلك.

في الوقت الذي كتب فيه الرئيس دونالد ترامب أن الإفراج الأخير عن القس الأمريكي الذي اعتقلته تركيا "سيؤدي إلى علاقات جيدة وربما كبيرة بين الولايات المتحدة وتركيا"، فإن هذه الآمال في غير محلها. بدلاً من ذلك، كما يوضح "كوك"، سيكون التعاون بين الدولتين محدوداً ومتوقفاً على ظروف محددة. الشراكة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة وتركيا باتت شيئاً من الماضي، على الأقل طالما أن رجب طيب أردوغان يحكم البلاد. إدراك هذه الحقيقة في "واشنطن" هو أمر ضروري من أجل متابعة علاقة تفاعلية أكثر محدودية من شأنها أن تخدم مصالح الولايات المتحدة بشكل أفضل.

منذ خمسينيات القرن العشرين، اعترف رؤساء الولايات المتحدة بتركيا كحليف مهم. طوال فترة الحرب الباردة، لعب التعاون الأمني بين الولايات المتحدة وتركيا دوراً هاماً في احتواء الاتحاد السوفييتي. على الرغم من الصعوبات التي مرت بها عقود من الشراكة، فإن التهديد الشامل الذي فرضه السوفييت على كلا البلدين كفل أن هذه الأزمات والمشاكل والمحفزات المضادة لم تكسر العلاقة الثنائية أو عضوية منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) في تركيا. يستمر إرث هذه الشراكة في الحرب الباردة في صياغة مناقشات السياسة الأمريكية حول تركيا التي يُشار إليها عادةً على أنها حليف استراتيجي. ومع ذلك، فإن التحالف السابق بين الولايات المتحدة وتركيا لا يعني أنها ستكون شريكة في المستقبل. لقد تغير العالم بشكل كبير منذ انتهاء الحرب الباردة. تتطلب التحولات في السياسة العالمية والأمريكية والتركية على مدى العقود الثلاثة الماضية، إعادة تقييم للعلاقة بين الولايات المتحدة وتركيا. وبقدر الصعوبة التي أصبحت عليها العلاقات الثنائية تحت حكم الرئيس رجب طيب أردوغان وحزبه "العدالة والتنمية" (AKP)، فإن العديد من المشاكل في العلاقات بين الولايات المتحدة وتركيا هي مشاكل هيكلية. لو لم يصل "أردوغان" إلى السلطة، فستظل هناك ضغوط بين "واشنطن" و"أنقرة". دعم سياسيو المعارضة التركية نظام الرئيس السوري بشار الأسد، وهم معادون للتعبير عن القومية الكردية، وانضموا إلى حزب العدالة والتنمية في المطالبة بتسليم فتح الله غولن من الولايات المتحدة، وأذكوا العداء للولايات المتحدة.

على الرغم من أن بعض صناعات السياسة الحاليين والسابقين في الولايات المتحدة يواصلون التأكيد على أن تركيا هي شريك استراتيجي ومرساة للاستقرار، فإن الأدلة على هذه الحجج ضعيفة. لا يشترك البلدان في المصالح أو القيم. وقد أوضح المسؤولون في "أنقرة" من خلال خطاباتهم وأفعالهم أن أهداف السياسة الخارجية الأمريكية تتعارض مع مصالح تركيا. كما أن الزعماء الأتراك يرتابون أيضاً من الولايات المتحدة، ويلقون بجزء من اللوم بشأن احتجاجات "جيزي بارك" في عام ٢٠١٣ والانقلاب الفاشل في ١٥ يوليو ٢٠١٦، على الولايات المتحدة. ونتيجة لذلك، سعت "أنقرة" إلى تنويع سياستها الخارجية، وإقامة علاقات أقوى مع "موسكو" و"طهران"، فضلاً عن محاولة إصلاح علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي.

من غير المحتمل أن يجد المحللون والمسؤولون الذين يبحثون عن إطار عمل جديد وإيجابي للعلاقات الثنائية ما يبحثون عنه. وبدلاً من ذلك، فإن الافتراض الأساسي الذي يجب أن يرشد "واشنطن" في نهجها تجاه "أنقرة"، هو أنه في حين تبقى تركيا شريكا رسمياً لحلف "الناتو"، فإنها ليست شريكة للولايات المتحدة. ترتبط الدولتان ببعضهما البعض من قبل الحرب الباردة، ولكن مع القليل من المصالح المشتركة بعد ثلاثة عقود من انتهاء هذا الصراع، فإن العلاقات الثنائية تتميز بالتناقض وعدم الثقة.

انتهت العلاقة الاستراتيجية بين البلدين، وفي المستقبل، سيكون التعاون بين الدولتين في ظروف محددة. يجب أن ينظر صانعو السياسة إلى تركيا على أنها ليست صديقة للولايات المتحدة ولا عدواً. في العديد من المناطق، تركيا هي منافس ومناهض للولايات المتحدة. نتيجة لذلك، يجب على المسؤولين الأمريكيين التخلي عن الجهود الدبلوماسية المكثفة التي لا فائدة منها في كثير من الأحيان لإقناع صانعي السياسة الأتراك بدعم الولايات المتحدة. بدلاً من ذلك، لا ينبغي للولايات المتحدة أن تكون مترددة - كما كانت في الماضي - في معارضة تركيا مباشرة عندما تقوض "أنقرة" السياسة الأمريكية. ويعني هذا من الناحية العملية، أنه يجب على الولايات المتحدة تطوير بدائل لقاعدة "إنجيليك" الجوية، وتعليق مشاركة تركيا في برنامج الطائرات النفاثة F-35، والاستمرار في العمل مع وحدات حماية الشعب (YPG) لتحقيق أهدافها في سوريا.

شراكة مضطربة

لم تكن الشراكة بين الولايات المتحدة وتركيا دافئة أبداً كما يُقال. سحبت إدارة جون ف. كينيدي صواريخ جوبيتر من تركيا بداية من أبريل ١٩٦٣، وفي رسالة عام ١٩٦٤ حذر الرئيس ليندون جونسون رئيس الوزراء عصمت

إينون، من أي "تدخل أو احتلال" لتركيا في قبرص، وبعد احتلال تركيا لهذا البلد في عام ١٩٧٤، حظرت الولايات المتحدة السلاح الأمريكي على تركيا، وقد ساهمت المساعدات العسكرية الأمريكية إلى اليونان في كبح جماح طموحات أنقرة في بحر إيجه، وتسببت المناوشات الدبلوماسية العادية بشأن الاعتراف بالإبادة الجماعية عام ١٩١٥ في توتر العلاقة. ومع ذلك، فإن التهديد الشامل للاتحاد السوفييتي كفل أن هذه الأزمات والمشاكل والمحفزات المضادة، لم تمزق العلاقات الثنائية. في السنوات الأخيرة، ازدادت التوترات حيث اتبعت كلتا الدولتين سياسات يُنظر إليها على أنها ضارة للآخر. إن المظالم التي يشير إليها الأمريكيون والأتراك ليست أسباباً لاضطراب العلاقات الأمريكية التركية، وإنما هي أعراض هذه المشكلة.

الشكاوى الأمريكية

قائمة الاختلافات بين الولايات المتحدة وتركيا طويلة وتسلط الضوء على مصالحها المتباينة وسياساتها ووجهات نظرها. أولاً وقبل كل شيء، هناك الخلاف بشأن نية "أنقرة" شراء نظام دفاع جوي متقدم S-400 من روسيا. ولأن تركيا سوف تقوم بتشغيل F-35، أحدث طائرة عالية التقنية في المخزون العسكري الأمريكي، وتعتمد على روسيا للصيانة وقطع الغيار لـ S-400، فإن "موسكو" ستكون في وضع يمكنها من جمع معلومات قيمة حول كيفية كشف الطائرة. في يوليو ٢٠١٨، منع "الكونجرس" تسليم الطائرة F-35 حتى تقدم وزارة الدفاع "تقييماً لتأثيرات التغيير الكبير في مشاركة جمهورية تركيا في برنامج F-35 والخطوات التي ستكون مطلوبة للتخفيف من التأثيرات السلبية لمثل هذا التغيير على الولايات المتحدة وشركاء البرنامج الدوليين الآخرين". في بيان صحفي، أوضحت السيناتور الديمقراطية جين شاهين والسيناتور الجمهوري توم تيليس، أن "التغيير الكبير" يعني إلغاء المشاركة التركية من المشروع.

ثانياً، ومن حيث الأهمية، هناك الخلاف حول الجهد التركي لتعقيد القتال ضد "داعش"، ولا سيما من خلال توغل "أنقرة" في شمال سوريا، حيث استهدفت حلفاء "واشنطن" الكرد في سوريا، ويشمل ذلك غزو تركيا واحتلالها لـ "عفرين" والمنطقة المحيطة بها في محافظة حلب السورية، ما جذب المقاتلين الكرد المتحالفين مع الولايات المتحدة بعيداً عن القتال ضد "داعش". في الوقت نفسه، كثفت الحكومة التركية والصحافة الحكومية رسائلها المعادية لأمريكا، بما في ذلك من خلال توجيه التهديدات للجنود والضباط الأمريكيين في سوريا. ثالثاً، أظهر "أردوغان" طوال فترة حكمه، رغبته في تقويض سياسة الولايات المتحدة تجاه إيران، من خلال المحاولة (مع البرازيل) للتفاوض حول اتفاقية نووية منفصلة مع طهران، ومعارضة عقوبات الأمم المتحدة على ذلك البلد، ثم مساعدة إيران على تجنب تلك العقوبات.

هناك نقطة أخرى في الصراع، هي اعتقال ومحاكمة أندرو برونسون -القس الذي قاد كنيسة إنجيلية صغيرة في إزمير لمدة ٢٤ عاماً- بتهمة الإرهاب. رداً على احتجاج "برونسون"، وبعد جهود فاشلة للإفراج عنه، وافقت لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ في يوليو ٢٠١٨ بالإجماع، على مشروع قانون "لتقييد القروض من المؤسسات المالية الدولية إلى تركيا حتى تتوقف الحكومة التركية عن الاحتجاز التعسفي لمواطني الولايات المتحدة وموظفي السفارة". وكان التشريع الذي أصدره مجلس الشيوخ يهدف أيضاً إلى الضغط على "أنقرة" للإفراج عن ما بين ١٥ إلى ٢٠ مواطناً تركياً -بما في ذلك عالم ناسا- بالإضافة إلى ثلاثة موظفين أترك في السفارة الأمريكية تم القبض عليهم بتهمة الإرهاب. بعد بضعة أيام من تصويت اللجنة، فرضت إدارة "ترامب" عقوبات على وزراء العدل التركية والداخلية بسبب دورهم في قضية برونسون. وردت الحكومة التركية بالمثل، مع فرض عقوبات على المدعي العام الأمريكي ووزير الأمن الداخلي.

وباعتراف الرئيس "أردوغان" نفسه ، كان "برونسون" -على الأقل في البداية- محتجزاً كورقة مساومة لتأمين تسليم رجل الدين الذي يعيش في ولاية "بنسلفانيا" فتح الله غولن، الذي تلقى الحكومة التركية باللوم عليه في انقلاب يوليو/تموز الفاشل. هناك سلسلة من المضايقات الأقل علانية والتي لا تزال خطيرة تعقد مصالح الولايات المتحدة، حيث تقوم تركيا بتأسيس وجود عسكري في البحر الأحمر، مما يزيد من التوترات بين مصر وتركيا بالإضافة إلى مصر والسودان. "أنقرة" ساهمت أيضا في المواجهات بين الفلسطينيين والشرطة الإسرائيلية في القدس. وانتهكت تركيا بشكل روتيني المجال الجوي اليوناني، ما يهدد استقرار بحر إيجه. ولا يزال الهجوم على مواطني الولايات المتحدة من قبل فريق "أردوغان" الأمني خارج مقر إقامة السفير التركي في "واشنطن" في ١٧ مايو ٢٠١٧، يثير غضب أعضاء "الكونجرس". وأخيراً، حتى لو تجاهلت إدارتا دونالد ج. ترامب وباراك أوباما توطيد "أردوغان" سلطاته والقمع المقابل للصحفيين والأكاديميين ومنظمات المجتمع المدني والأقليات، فإن هذه الحملة تتناقض مع قيم ومبادئ وأعراف المجتمع الأمريكي وتتناقض مع المبادئ الأساسية لعضوية تركيا في الناتو.

الشكاوى التركية

لدى المسؤولين الأتراك قائمة خاصة بهم من المظالم ضد الولايات المتحدة. غضب الأتراك عبر التيارات السياسية المختلفة من أن الولايات المتحدة فرضت عقوبات على اثنين من وزراء الحكومة بشأن احتجاز القس برونسون. فرضت إدارة "ترامب" كذلك تعريفية إضافية على الصلب والألومنيوم التركي في أغسطس/آب ٢٠١٨، بعد أن نكثت الحكومة التركية بصفقة لإطلاق سراح برونسون، وتسببت هذه التعريفية بتسريع عملية هبوط قيمة الليرة التركية، مما دفع الرئيس "أردوغان" إلى إعلان أن الولايات المتحدة انخرطت في "حرب اقتصادية" ضد تركيا. لكن الغضب التركي من سياسة الولايات المتحدة يعود إلى أبعد من صيف عام ٢٠١٨، حيث يقول الأتراك إن الغزو الأمريكي للعراق في عام ٢٠٠٣ قوض أمن تركيا لأن الاحتلال الذي تلاه تزامن مع انتهاء وقف إطلاق النار الذي أعلنه حزب العمال الكردستاني، الذي يشن حرباً ضد تركيا منذ منتصف الثمانينيات. والأهم من ذلك، هو أن تركيا تخالف رفض إدارة "أوباما" إجراء تغيير في النظام في سوريا، حيث لم يؤد النزاع المدني منذ عام ٢٠١١ إلى تدفق اللاجئين إلى تركيا فحسب، بل أثار مخاوف تركيا من ظهور دولة إرهابية على الحدود الجنوبية للبلاد.

منذ أواخر عام ٢٠١٤، كانت الولايات المتحدة تنسق عسكرياً مع وحدات حماية الشعب الكردية وهي قوة كردية سورية مقاتلة، وبدأت بعد ذلك في تزويدها بالأسلحة. وتقول الحكومة التركية بثقة إن وحدات حماية الشعب تعد جزءاً من حزب العمال الكردستاني الذي طالما صنفته الولايات المتحدة جماعة إرهابية. تتحكم وحدات حماية الشعب في الأراضي الرئيسية وحولها المراكز السكانية الكردية في شمال سوريا، وحزب الاتحاد الديمقراطي له هدف ملعن هو إقامة دولة كردية. تخشى تركيا من أن يستخدم الإرهابيون مثل هذا الكيان المستقل لشن هجمات على تركيا، ويترتب على تقسيم الأراضي التركية سيناريو كارثي، ستكون الولايات المتحدة مسؤولة عنه من وجهة نظر الحكومة التركية وملايين الأتراك.

أيضا تعول "أنقرة" أهمية كبيرة على مصير فتح الله غولن. تلقى أنقرة باللوم عليه وأتباعه على الانقلاب الفاشل في يوليو/تموز ٢٠١٦ الذي أودى بحياة ٢٤٩ شخصاً. هزت محاولة الانقلاب وما بعدها المجتمع التركي. ويعتقد العديد من الأتراك أن أتباع "غولن" هم من الطائفة المتعصبة التي تسلمت إلى الدولة التركية من أجل الإطاحة بها. رداً على الانقلاب الفاشل، طلبت السلطات التركية تسليم "غولن" من الولايات المتحدة. حتى الآن، قرر المسؤولون الأمريكيون أن الأدلة المقدمة بشأن تورط "غولن" غير حاسمة، وهكذا لم يتم إجباره على العودة إلى تركيا. بالنسبة للعديد من الأتراك، فإن وجود "غولن" في الولايات المتحدة يعد إهانة، بنفس القدر من الإهانة التي كان سيثعر بها الأمريكيون لو عاش أسامة بن لادن زعيم تنظيم القاعدة السابق في الريف التركي، ولم يسلمه المسؤولون الأتراك إلى

السلطات الأمريكية. ولهذه الأسباب، يعتقد ٧٢٪ من الأتراك الذين تم استطلاع آرائهم في عام ٢٠١٧، أن ممارسة الولايات المتحدة نفوذها وتأثيرها في الجوار التركي تضع أمن بلدهم في خطر.

هناك مصدر آخر مهم للتوتر، هو الحكم على محمد هانك أتيليا بالسجن لمدة شهرين ونصف في السجن الفيدرالي بعد محاكمة عام ٢٠١٧ في نيويورك. كان "أتيليا" نائبا لمدير عام بنك خلق، وهو بنك تركي تمتلك الحكومة غالبية الأسهم فيه. وكشفت المحاكمة عن جهود "أنقرة" المكثفة لمساعدة طهران على تجنب العقوبات، وبالتالي كشف الفساد على أعلى المستويات في الحكومة التركية، وبالنسبة لزعماء تركيا، كان اعتقال وإدانة "أتيليا" ناتج عن دوافع سياسية.

وأخيراً، تواجه الحكومة التركية انتقادات بسبب خطتها لشراء الـS-400، حيث إن الولايات المتحدة بدأت تسير قدماً نحو الاستجابة لطلب "أنقرة" شراء نظام مصنع في الولايات المتحدة.

تعكس الشكاوي الأمريكية والتركية بعضها بعضاً في مجالات مهمة، وتقوض فكرة أن الولايات المتحدة وتركيا تشتركان في المصالح والأهداف. يعتقد المسؤولون الأمريكيون والأتراك أن نظرائهم يدعمون الإرهابيين، ويحرضون على ممارسة السلطة الروسية، ويتبعون سياسات تززع استقرار الشرق الأوسط. لم يعد من الممكن التملص من هذه المشاكل أو شرحها بسهولة لأنه، على عكس العصور السابقة، لم تعد واشنطن وأنقرة تتشاركان في التهديدات أو المصالح الشاملة التي تجمعهما.

أهمية تركيا تتضاءل

بعد الحرب الباردة، تضاعف التهديد المشترك لـ"واشنطن" و"أنقرة"، ولكن الأهمية التي ينسبها صناع القرار الأمريكيين إلى تركيا لم تتضاءل. في تسعينات القرن العشرين، اعتقد المسؤولون والمحللون الأمريكيون أن تركيا في وضع فريد لتوجيه التنمية الاقتصادية وإرساء الديمقراطية في الدول المستقلة حديثاً في آسيا الوسطى. وخلال ذلك الوقت أيضاً، أدى تطور العلاقات الأمنية بسرعة مع إسرائيل إلى ظهور فكرة أن الأمريكيين والإسرائيليين والأتراك سيكونون شركاء في أمن واستقرار شرق البحر الأبيض المتوسط والشام. خلال الفترة المبكرة من عهد حزب العدالة والتنمية، دفعت المساعي الحميدة لتركيا مع العرب والإسرائيليين المسؤولين الأمريكيين إلى الاعتقاد بأنها يمكن أن تكون ميسرة للسلام الإقليمي.

لم يمض وقت طويل بعد أن أصبحت كوندوليزا رايس وزيرة للخارجية في أوائل عام ٢٠٠٥، حتى زارت تركيا وأعلنت أن "واشنطن وأنقرة" تتمتعان "بعلاقة استراتيجية مهمة جداً" مبنية على المصالح المشتركة و"النظرة المشتركة للمستقبل" و"القيم المشتركة". وخلال هذا الوقت، كانت ذروة برنامج الرئيس جورج دبليو بوش للحرية، هي فكرة أن تركيا يمكن أن تكون "نموذجاً" لمجتمع إسلامي متحرر ومتطور، وقد بدأت هذه الفكرة تظهر في كثير من الأحيان في المناقشات والتحليلات السياسية. اختار البيت الأبيض في عهد "أوباما" هذه الفكرة، خاصة بعد الانتفاضات في العالم العربي. على الرغم من حماس مجتمع السياسة الأمريكي، أثبتت تركيا أنها غير قادرة على التأثير في بلدان آسيا الوسطى، ولم تستطع توفير القيادة في الشرق الأوسط، ولا تعمل على تسهيل السلام، ولم تكن نموذجاً للشرق الأوسط. بالغ صانعي السياسات في "واشنطن" وخارجها في تقدير قدرات تركيا، وكذلك كان هناك تقليل من أهمية التركات التاريخية للسيطرة العثمانية على المجتمعات العربية، حيث انخفضت تصنيفات أفضلية "أنقرة" بين العامة في المجتمعات العربية بعد عام ٢٠١٢، وكذلك أسبى فهم السياسة الداخلية التركية والنظرة العالمية لقيادة البلاد. وفي آسيا الوسطى، أثبت موروث الاستعمار السوفييتي والنفوذ السياسي الدائم لموسكو، أنهما عقبة أمام إعادة إحياء الهوية التركية المشتركة المزعومة.

من وجهة نظر واحدة، حقيقة أن تركيا تحتل مركزاً جغرافياً بين منطقة هي الأكثر إلحاحاً بالنسبة للسياسة الخارجية الأمريكية، يجعل تركيا شريكاً قيماً. يعترف المدافعون عن هذا الرأي بأن أنقرة حليف عنيدهم، لكنهم مع ذلك يؤكدون أن "أنقرة" مهمة لأهداف "واشنطن" الاستراتيجية في الشرق الأوسط.

هذه التحليلات لا تضع في اعتبارها العلاقات التجارية المتنامية بين تركيا وإيران، والزيارات الدورية رفيعة المستوى لمسؤولين إيرانيين وأتراك إلى عواصم بعضهم البعض، معتبرين أن العوامل التاريخية والثقافية والجيوسياسية ستجعل تركيا على الدوام ثقلًا موازنًا هاماً لـ "طهران". أثبتت تركيا ذلك جزئياً من خلال الاستمرار في استضافة منشأة رادار أمريكية في جنوب شرق تركيا، وهي جزء من جهد غربي واسع لمواجهة تهديدات إيران النووية والصاروخية. تطلب الحصول على الموافقة التركية تدخلًا استثنائياً من قبل الرئيس "أوباما"، ويجب ألا يحجب تركيب الرادار رغبة "أنقرة" الثابتة في إضعاف الضغط الدولي على إيران. في حين خفضت تركيا كمية النفط الإيراني الذي تستورده، أشارت "أنقرة" إلى أنها ستواصل شراء الغاز من إيران بعد ٤ نوفمبر ٢٠١٨، متحدياً الجهود الأمريكية لعزل "طهران" بعد انسحاب إدارة "ترامب" من خطة العمل الشاملة المشتركة.

يعتقد بعض أعضاء مجتمع السياسات أن هياكل التركيز العسكرية الكبيرة وعضوية الناتو هي أصول قيمة في منافسة القوى العظمى، كما كانت أيضاً خلال الحرب الباردة لم تكن هذه الحجة قيد التدقيق. لقد كانت تركيا شريكاً قديماً لحلف الناتو في مهمة أفغانستان، ولكن في أماكن أخرى، فإن التزام "أنقرة" بحلف الناتو هو أمر غامض. تقوم تركيا بشراء نظام دفاع جوي من طراز S-400 روسي الصنع، وهو ما يمكن أن يكشف - كما هو واضح - معلومات استخباراتية مهمة حول مقاتلات F-35 للحكومة الروسية. يبدو أن الحكومة التركية لا تعتقد أنها بحاجة إلى الاهتمام بمخاوف الناتو بشأن شرائها معدات عسكرية روسية الصنع أو علاقاتها مع موسكو. بالنسبة للقادة الأتراك، فإن إقامة علاقات أوثق مع "موسكو" معقولة تماماً بالنظر إلى الطريقة التي ينظرون بها إلى علاقاتهم مع الغرب: طالما تساءلت تركيا عما إذا كان حلف الناتو سيهدد للدفاع عنها، ويُنظر إلى تنسيق الولايات المتحدة مع وحدات حماية الشعب على أنه تهديد وجودي، كما أن الاعتقاد الشائع بأن حلفاء أنقرة كانوا بطيئين في إدانة محاولة الانقلاب في يوليو/تموز ٢٠١٦، عزز الفكرة في تركيا بأن الولايات المتحدة تسعى إلى تغيير النظام هناك. بالإضافة إلى ذلك، على الرغم من أن الولايات المتحدة وتركيا لديهما مخاوف كبيرة من هجوم محتمل للنظام السوري وروسيا على محافظة إدلب السورية، فإن اتفاق نزع السلاح الذي أبرمته أنقرة وموسكو في سبتمبر ٢٠١٨ يعكس اعتماد تركيا على روسيا للمساعدة في تأمين مصالح أنقرة، وهذا أيضاً جزء من استراتيجية روسية أوسع نطاقاً لإبعاد الأتراك عن الغرب، وبالتالي إضعاف التحالف عبر الأطلسي. هكذا، من منظور الولايات المتحدة، تجنب الاتفاق هجوماً وكراسة إنسانية محتملة للمدنيين الثلاثة في إدلب - على الأقل مؤقتاً. وفي الوقت نفسه، يوضح التعاون التركي الروسي أيضاً أن أنقرة بعيدة عن إجماع الناتو بشأن التهديد الذي تشكله موسكو على الحلف ومصالحه. من الواضح أن هذه مشكلة بالنسبة للمسؤولين الأمريكيين. في ظل هذه الظروف، ليس من المنطقي بالنسبة لصانعي السياسة في الولايات المتحدة أن يعلنوا أن تركيا شريكاً استراتيجياً في المنافسة بين الولايات المتحدة وروسيا.

وبدلاً من التحالف الاستراتيجي، يسعى القادة الأتراك إلى وضع إقليمي يسمح لأنقرة بتشكيل البيئة الجيوسياسية المباشرة وتحقيق أقصى قدر من التأثير الاقتصادي والسياسي والدبلوماسي والعسكري التركي.

ولتحقيق هذه الغاية، قاومت بمرور الوقت نظاماً دولياً يسّر ممارسة القوة الأمريكية. هذا حق تركيا، لكنه يضع البلاد على الطرف الآخر من الولايات المتحدة في مجموعة متنوعة من القضايا المهمة.

قبل أن تبدأ الحرب الكلامية بين البلدين في صيف عام ٢٠١٨، لم يفكر واضعو السياسات والمحللون في "واشنطن" أبداً في احتمال عدم رغبة الحكومة التركية والشعب التركي في أن يكونا شريكين استراتيجيين مع الولايات المتحدة. الأتراك مستاءون من ما يعتقدون أنه معاملة "واشنطن" غير العادلة لبلدهم وتراجعها إلى أساس في خدمة أهداف الولايات المتحدة بدلاً من نظير له مصالحه ووجهات نظره الخاصة. يريد المراقبون الغربيون وضع تركيا في الغرب أو الشرق، لكن الأتراك لا يرون العالم بهذه الطريقة. إنهم يعتبرون تركيا قوة قوية ومستقلة في حد ذاتها، حيث تملئ مصالحها الخاصة وليس رغبات الولايات المتحدة وسياستها الخارجية.

النهج التركي الحالي

لقد عمل صناع السياسة الأمريكيون عموماً على محاولة الحفاظ على العلاقة الإستراتيجية، لكن من المعقول أن نستنتج من تصرفات وخطابات القيادة التركية أن "أنقرة" قد قررت أن الشراكة مع الولايات المتحدة لم تعد في مصلحة تركيا. تثير هذه الظروف تساؤلات حول أفضل نهج أمريكي تجاه تركيا في المستقبل. ليست أنقرة منافساً استراتيجياً لواشنطن، نظراً لأنه ليس لها تأثير إيجابي يذكر في الشرق الأوسط أو أوروبا أو القوقاز أو آسيا الوسطى. وكذلك تركيا ليست عدواً، رغم أنه من الصعب في بعض الأحيان التمييز بين أفعالها وتحركاتها. إنها بالأحرى دولة معارضة يكره زعماءها الهيمنة الأمريكية، وخاصة في الشرق الأوسط، ويريدون تغيير النظام السياسي الإقليمي الذي يساعد على جعل الهيمنة الأمريكية ممكنة.

لا تزال تركيا مرتبطة رسمياً بالولايات المتحدة والغرب من خلال حلف الناتو، ولا يمكن طردها منه. استمرار ترشيح "أنقرة" للاتحاد الأوروبي، رغم تجميد مفاوضات الانضمام، والروابط الاقتصادية للبلد مع أوروبا، وتكثيف التعاون الأمني والاستخباراتي مع الولايات المتحدة، كل هذا يشجع المحللين والمسؤولين على التفكير في أن أي تغيير في العلاقة بين الولايات المتحدة وتركيا سيكون كارثياً بالنسبة لـ "واشنطن".

رداً على تدهور العلاقات، يقترح المدافعون الذين يريدون إنقاذ الشراكة الاستراتيجية، استخدام الدبلوماسية المكثفة مع أنقرة، وينصحون صناع السياسة في الولايات المتحدة بأن ينظروا إلى الاتجاه الآخر عندما يتعلق الأمر بسلوك تركيا السيء بسبب أهمية البلاد. من الناحية الإيجابية، يعتقد هؤلاء المسؤولون والمراقبون أن العلاقة بين الولايات المتحدة وتركيا يمكن "إنقاذها" والعودة إلى العلاقة "العادية" إذا وجد صانعو السياسة التركيبة الصحيحة من الحوافز. لكن الوضع الطبيعي هو صيغة مثالية لما كانت عليه في بعض الأحيان علاقة صعبة ومحبطة حتى أثناء الحرب الباردة. إنقاذ العلاقة يفترض أيضاً أن تركيا والولايات المتحدة تشتركان في مجموعة واسعة من المصالح المشتركة. ليس من الواضح أنه حتى مع وجود ما يكفي من التشدد الدبلوماسي، يمكن لـ "واشنطن" إعادة بناء الثقة والعلاقات الاستراتيجية مع أنقرة.

(٢) على "واشنطن" مراعاة مصالحها وعدم الإذعان لـ "أنقرة" في مطالبها بشأن "حماية الشعب"

منذ خمسينيات القرن العشرين، اعترف رؤساء الولايات المتحدة بتركيا كحليف مهم. طوال فترة الحرب الباردة، لعب التعاون الأمني بين الولايات المتحدة وتركيا دوراً هاماً في احتواء الاتحاد السوفييتي. على الرغم من الصعوبات التي مرت بها عقود من الشراكة، فإن التهديد الشامل الذي فرضه السوفييت على كلا البلدين كفل أن هذه الأزمات والمشاكل والمحفزات المضادة لم تكسر العلاقة الثنائية أو عضوية منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) في تركيا. يستمر إرث هذه الشراكة في الحرب الباردة في صياغة مناقشات السياسة الأمريكية حول تركيا التي يُشار إليها عادةً على أنها حليف استراتيجي. ومع ذلك، فإن التحالف السابق بين الولايات المتحدة وتركيا لا يعني أنها ستكون شريكة في المستقبل. لقد تغير العالم بشكل كبير منذ انتهاء الحرب الباردة. تتطلب التحولات في السياسة العالمية والأمريكية والتركية على مدى العقود الثلاثة الماضية، إعادة تقييم للعلاقة بين الولايات المتحدة وتركيا. وبقدر الصعوبة التي أصبحت عليها العلاقات الثنائية تحت حكم الرئيس رجب طيب أردوغان وحزبه "العدالة والتنمية" (AKP)، فإن العديد من المشاكل في العلاقات بين الولايات المتحدة وتركيا هي مشاكل هيكلية. لو لم يصل "أردوغان" إلى السلطة، فستظل هناك ضغوط بين "واشنطن" و"أنقرة". دعم سياسيو المعارضة التركية نظام الرئيس السوري بشار الأسد، وهم معادون للتعبير عن القومية الكردية، وانضموا إلى حزب العدالة والتنمية في المطالبة بتسليم فتح الله غولن من الولايات المتحدة، وأذكوا العداء للولايات المتحدة.

على الرغم من أن بعض صناعات السياسة الحاليين والسابقين في الولايات المتحدة يواصلون التأكيد على أن تركيا هي شريك استراتيجي ومرساة للاستقرار، فإن الأدلة على هذه الحجج ضعيفة. لا يشترك البلدان في المصالح أو القيم. وقد أوضح المسؤولون في "أنقرة" من خلال خطاباتهم وأفعالهم أن أهداف السياسة الخارجية الأمريكية تتعارض مع مصالح تركيا. كما أن الزعماء الأتراك يرتابون أيضاً من الولايات المتحدة، ويلقون بجزء من اللوم بشأن احتجاجات "جيزي بارك" في عام ٢٠١٣ والانقلاب الفاشل في ١٥ يوليو ٢٠١٦، على الولايات المتحدة. ونتيجة لذلك، سعت "أنقرة" إلى تنويع سياستها الخارجية، وإقامة علاقات أقوى مع "موسكو" و"طهران"، فضلاً عن محاولة إصلاح علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي.

من غير المحتمل أن يجد المحللون والمسؤولون الذين يبحثون عن إطار عمل جديد وإيجابي للعلاقات الثنائية ما يبحثون عنه. وبدلاً من ذلك، فإن الافتراض الأساسي الذي يجب أن يرشد "واشنطن" في نهجها تجاه "أنقرة"، هو أنه في حين تبقى تركيا شريكة رسمياً لحلف "الناتو"، فإنها ليست شريكة للولايات المتحدة. ترتبط الدولتان ببعضهما البعض من قبل الحرب الباردة، ولكن مع القليل من المصالح المشتركة بعد ثلاثة عقود من انتهاء هذا الصراع، فإن العلاقات الثنائية تتميز بالتناقض وعدم الثقة.

انتهت العلاقة الاستراتيجية بين البلدين، وفي المستقبل، سيكون التعاون بين الدولتين في ظروف محددة. يجب أن ينظر صانعو السياسة إلى تركيا على أنها ليست صديقة للولايات المتحدة ولا عدواً. في العديد من المناطق، تركيا هي منافس ومناهض للولايات المتحدة. نتيجة لذلك، يجب على المسؤولين الأمريكيين التخلي عن الجهود الدبلوماسية المكثفة التي لا فائدة منها في كثير من الأحيان لإقناع صانعي السياسة الأتراك بدعم الولايات المتحدة. بدلاً من ذلك، لا ينبغي للولايات المتحدة أن تكون مترددة - كما كانت في الماضي - في معارضة تركيا مباشرة عندما تقوض "أنقرة" السياسة الأمريكية. ويعني هذا من الناحية العملية، أنه يجب على الولايات المتحدة تطوير بدائل

لقاعدة "إنجريك" الجوية، وتعليق مشاركة تركيا في برنامج الطائرات النفاثة F-35، والاستمرار في العمل مع وحدات حماية الشعب (YPG) لتحقيق أهدافها في سوريا.

الكثير من العسل والقليل من السم

غالباً ما اتبع صناع السياسة في الولايات المتحدة سياسة "عسل أكثر من السم" تجاه تركيا، مؤكداً على الحوافز التي لم تسفر عن نتائج حتى الآن. الأساس المنطقي لهذا النهج هو الفكرة القائلة بأن الدبلوماسية الأمريكية المكثفة يمكن أن تشجع "أنقرة" على دعم الولايات المتحدة وأن تركيا تعتبر "شريكا استراتيجياً" أكثر أهمية من المخاطرة في خلق صدع. كان الرؤساء "بوش" و"أوباما" و"ترامب" على استعداد لدعم جهود الحكومة التركية في تقويض سياسات الولايات المتحدة إلى حد كبير بسبب الفائدة في استخدام قاعدة إنجريك الجوية التركية. لكن المسؤولين في "واشنطن" يميلون إلى التقليل من شأن التكاليف الخفية المرتبطة باستعدادهم للتوصل إلى اتفاقات مع تركيا حول استخدام القاعدة. ظهرت هذه المشكلة في ٢٢ يوليو/تموز ٢٠١٥، عندما أعطت الحكومة التركية، بعد عام من المفاوضات، إذناً للتحالف ضد "داعش" للقيام بعمليات قتالية من "إنجريك". كجزء من الصفقة، كان من المفترض أن يزيد الأتراك عملياتهم ضد التنظيم الإرهابي، في حين أن صناع السياسة في الولايات المتحدة قدموا ضمانات بأن الولايات المتحدة ستزيد مساعدتها لتركيا في الحرب ضد حزب العمال الكردستاني. الأتراك، من خلال قبولهم، أعطوا الأولوية لهذه النقطة الأخيرة على حساب النقاط السابقة. لقد اختارت إدارة "أوباما" التفاوضي عن ازدواجية الحكومة التركية حول حملة "داعش" المضادة، طالما بقيت الولايات المتحدة قادرة على الوصول إلى "إنجريك"، غير أن الاتفاق على القاعدة له آثار أوسع نطاقاً، وبعث برسالة إلى "أنقرة" مفادها أن تركيا لا غنى عنها للولايات المتحدة، الأمر الذي يترك "واشنطن" عرضة للتهديدات التركية لإلغاء تصريح استخدام "إنجريك". وهذا بدوره قاد زعماء تركيا إلى الاعتقاد أن بإمكانهم التصرف دون اعتبار لمصالح الولايات المتحدة.

حتى وقت قريب، كان البيت الأبيض سلبياً بشكل علني رداً على مجموعة من السياسات التركية التي كانت غير مفيدة، بل ومدمرة، للمصالح الأمريكية. على سبيل المثال، بعد أن ألقت "أنقرة" القبض على عدد من الموظفين الأتراك في السفارة الأمريكية وضايقت عائلاتهم في أكتوبر ٢٠١٧، علقت إدارة ترامب التأشيرات للأتراك المسافرين إلى الولايات المتحدة. في محاولة لمنع استمرار تحلل العلاقات الثنائية، ألغت الإدارة الأمر بعد فترة وجيزة. ورداً على ذلك، فإن القادة الأتراك قد حصلوا ببساطة على النوايا الحسنة للأمريكيين دون أي جهد متبادل، كما فعلوا بشكل روتيني في الماضي، واستمروا في استهداف الأمريكيين.

ثم كانت هناك جهود إدارة "ترامب" لإدارة السياسات التركية التي تُعقد الجهود الأمريكية في سوريا، لا سيما عملية غصن الزيتون في يناير ٢٠١٨ في تركيا. على الرغم من أن توغل تركيا في سوريا واحتلال المناطق ذات الأغلبية الكردية قد أدى إلى إبعاد مقاتلي وحدات حماية الشعب عن المعركة المستمرة مع "داعش"، فقد أعلنت القيادة التركية عزمها على تنفيذ عمليات عسكرية في المناطق الخاضعة لسيطرة الجيش الأمريكي وحلفائه الكرد، ما يهدد باستهداف ضباط الجيش الأمريكي في هذه العملية. بعد عقد منتدى للتفاوض حول مستقبل الوجود الأمريكي في شمال شرق سوريا، وافق الرئيس "ترامب" على صفقة بشأن "منبج" أجبرت وحدات حماية الشعب على الخروج من المدينة الاستراتيجية وشرق نهر الفرات، تلبية لمطالب "أنقرة" دون الحصول على أي شيء

لموس في المقابل. وحتى في الوقت الذي تسلط فيه "أنقرة" الضوء على دوريات مشتركة بين الولايات المتحدة وتركيا على طول الخط الفاصل بين المناطق التي يسيطر عليها الكرد بالقرب من "منبج"، فإن الدوريات مستقلة في الواقع، ولكنها منسقة - وقد اشتمت أنقرة من أن الولايات المتحدة لم تنفذ جانبها من الاتفاق.

يزعم المسؤولون الأمريكيون أنه على الرغم من الخطابات التركية القوية حول وحدات حماية الشعب، إلا أن الأتراك لم يعرقلوا جهود الولايات المتحدة ضد "داعش". وهذا دقيق، لكنه يقلل من جهود تركيا المتكررة لدق إسفين بين الولايات المتحدة ووحدات حماية الشعب، وهو هدف عززته "أنقرة" به مع عملية غصن الزيتون. أدى اندفاع تركيا إلى سوريا لإنشاء منطقة ذات نفوذ تركي في منطقة "عفرين"، وهو ما أدى إلى حد كبير إلى تباطؤ العمليات الأمريكية ضد "داعش"، فقد سمح ذلك لـ "داعش" بإعادة لم شتاته ودمج صفوفه في المناطق التي لا تزال تحت سيطرة أبو بكر البغدادي. كما أثارت موافقة الولايات المتحدة على الغزو التركي تساؤلات بين مؤيدي الكرد السوريين لوحدة حماية الشعب الكردية، حول التزام واشنطن بها. في يوليو ٢٠١٨، اعترض البيت الأبيض عندما حاولت الحكومة التركية تغيير شروط الصفقة التي كان يمكن أن تقاوض بها آندرو برونسون بـ "أتيلا" في اللحظة الأخيرة. على الرغم من أن موقف إدارة "ترامب" الصارم تجاه قضية القس برونسون كان تغييراً مرحباً به في النهج المتبع تجاه تركيا، فقد تكون الجهود المبذولة لإطلاق سراحه هي الاستثناء الذي يثبت هذه القاعدة، نظراً لمدى أهمية القضية بالنسبة إلى أنصار "ترامب" الإنجليين، حيث تم تأطير التدهور المثير في العلاقات الثنائية حول "برونسون" وفرض العقوبات الأمريكية والتعريفات الإضافية رداً على ذلك. من المحتمل أنه بعد إطلاق سراحه في أكتوبر ٢٠١٨، سوف تتخلف الإدارة عن سياستها السابقة، التي أغفلت السياسات التركية التي تقوض أهداف الولايات المتحدة وتتناقض مع القيم الأمريكية.

علاقة مسمومة

استبعدت الإدارات الأمريكية المتعاقبة مخزون العداة لأمريكا الذي استخدمه السياسيون الأتراك لمصلحتهم السياسية لأن الفوائد المزعومة للعلاقات الاستراتيجية مع تركيا تفوق تكاليف الخطاب التعسفي. لطالما كان العداة لسياسة الولايات المتحدة مشكلة في تركيا. في الماضي، كانت القضية القبرصية، والإبادة الجماعية للأرمن، وعلاقتها غير المتماثلة في القوة بين "واشنطن" و"أنقرة" هي المصادر الرئيسية لمناهضة أمريكا.

وفي الآونة الأخيرة، سارعت تركيا إلى التعبير عن دعمها وإرسال قواتها إلى أفغانستان بعد هجمات ١١ سبتمبر على نيويورك وواشنطن، ولكن مع مرور الوقت أصبح العديد من الأتراك يعتقدون أن ما أشار إليه الأمريكيون بـ "الحرب العالمية على الإرهاب" كان في الواقع حرب على الإسلام، وبالتالي حرب على هويتهم. ثم أثار الاستقبال الأمريكي الدافئ للنجاح الانتخابي الذي حققه حزب العدالة والتنمية عام ٢٠٠٢ شكوكاً لدى بعض الأتراك بأن الولايات المتحدة غير ملتزمة بنظام تركيا العلماني الرسمي.

اشتدت حدة العداة لأمريكا خلال حقبة "حزب العدالة والتنمية"، خاصة بعد قيام الولايات المتحدة بتشكيل علاقة عسكرية مع "وحدات حماية الشعب" و"الانقلاب الفاشل" في ١٥ يوليو ٢٠١٦. وكما لوحظ، فإن العلاقات مع

القوات الكردية السورية قد أثارت الخوف من أن واشنطن تقوم بتبني دولة إرهابية على الحدود الجنوبية لتركيا. وعندما وصل الأمر إلى الانقلاب المجهض، ألقى قادة تركيا وأنصارهم والصحافة والمعارضة، باللوم في محاولة الاستيلاء على السلطة على الداعية فتح الله غولن بمساعدة المسؤولين الأمريكيين وحتى بعض المواطنين الأمريكيين. قام "أردوغان" بنفسه بتشجيع نظريات المؤامرة حول الذنب الأمريكي، ولاحقاً شجب النظام القضائي الأمريكي عندما لم يتم تسليم غولن. سمح صنّاع السياسة الأمريكيون لهذه المزاعم الخاطئة والخطيرة بالظهور علناً دون مواجهة. بدلاً من ذلك، بعد محاولة الانقلاب، تم تقليص عدد جولات المسؤولين الأمريكيين إلى أنقرة، وسط تأكيدات على أهمية العلاقات التركية - الأمريكية، واعتذروا ضمناً عما اعتبره الأتراك أنه دعم غير كاف من بيت "أوباما" الأبيض.

وبغض النظر عما إذا كانت القيادة التركية تصدق في واقع الأمر خطابها تجاه الولايات المتحدة، فإن الجهود المبذولة لنزع الشرعية عن العلاقات الأمريكية التركية هي أمر ضار. إن مدة بقاء حزب العدالة والتنمية وأردوغان على مدار ستة عشر عاماً، تعني أن الأتراك الأصغر سناً لا يعرفون شيئاً سوى الرسوم الكاريكاتورية للولايات المتحدة التي يقدمها المسؤولون الأتراك ووسائل الإعلام. هذه ليست مجرد قضية تتعلق فقط بحزب العدالة والتنمية. عبر التيارات السياسية، كان السياسيون في تركيا قاسين في خطابهم بشأن الولايات المتحدة، وهي ظاهرة سبقت علاقة "واشنطن" مع وحدات حماية الشعب أو الانقلاب الفاشل في عام ٢٠١٦.

دولة قمعية

لم تكن تركيا أبداً ديمقراطية تعمل بشكل كامل، لكن كان أعضاء في حكومة الولايات المتحدة والسياسة يعتقدون دائماً أن النظام السياسي التركي ديمقراطي بشكل كاف. جرت الانتخابات بانتظام، وكانت حرة ونزيهة، وسلم الجيش زمام الحكم إلى المدنيين بعد الانقلابات، وكان الأتراك يريدون الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. نتيجة لإصلاحات حزب العدالة والتنمية واسعة النطاق في عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٤، اعتقد الكثيرون في تركيا والغرب أن الحزب سيكون مشرفاً على هذا التحول الديمقراطي. كان هذا خاطئاً: على الرغم من أن حزب العدالة والتنمية قد وفر الاستقرار السياسي والفرص الاقتصادية وتطوير البنية التحتية وتحسين الوصول إلى الرعاية الصحية وحركة اجتماعية أكبر في السنوات الست عشرة التي قضاها في السلطة، فقد أدى ذلك إلى انحسار كبير في الديمقراطية.

إن "أردوغان" ليس ديكتاتوراً عظيماً، ويحافظ على دائرة انتخابية كبيرة، لكن الاستبداد المتعمق في تركيا كان له عواقب وخيمة للمثل العليا التي يعتز بها الأمريكيون. منذ الانقلاب الفاشل في يوليو ٢٠١٦، تسارعت عملية التطهير التي بدأت بالفعل" تم اعتقال أو احتجاز أو فصل ما يصل إلى مائتي ألف شخص. تحمل تركيا تصنيف أنها أسوأ سجاناً للصحفيين في العالم، متفوقة حتى على الصين ومصر.

نادراً ما تحدث كبار المسؤولين الأمريكيين عن هذه القضايا، وكانوا يعتقدون أن هناك القليل الذي يمكن أن يفعلوه ولا توجد بدائل لحزب العدالة والتنمية. ومع ذلك، فإن الصمت الأمريكي رداً على القمع الذي تمارسه الحكومة التركية يعزز الفكرة القائلة بأنه لا توجد أي عواقب على انتهاكات "أنقرة" الفاضحة للأعراف الديمقراطية، وهو ما يترك الديمقراطيين في تركيا عرضة لدولة مفترسة.

توصيات

هناك حاجة إلى نهج جديد للولايات المتحدة تجاه تركيا. وقد عرض المسؤولون والمحللون في كلا البلدين أفكاراً لإصلاح العلاقة، على الرغم من أن هذه الحلول الظاهرية تعكس في كثير من الأحيان التوترات الأساسية التي تسببت في تدهور العلاقات. على سبيل المثال، يقترح الأتراك أن تنهي واشنطن علاقتها مع وحدات حماية الشعب كشرط لعلاقات ثنائية أفضل. من وجهة نظر الولايات المتحدة، هذا الاقتراح يخون ازدواجية التركيبة حول محاربة "داعش". وبالمثل، فإن طلب الولايات المتحدة بأن تتخلى تركيا عن خططها لشراء نظام الدفاع الجوي S-400 من روسيا يستهين من قلق "أنقرة" من أن حلف الناتو متردد في المساعدة في الدفاع عن الحدود التركية، وأن "واشنطن" ترغب سراً في تغيير النظام في تركيا.

إن مستوى انعدام الثقة بين الحكومتين مرتفع للغاية لدرجة أن استمرار الحوار الدبلوماسي من غير المرجح أن يعيق تدهور العلاقات. حتى لو كانت هناك خطوات واضحة يمكن أن تتخذها واشنطن، فليس هناك سبب كبير للاعتقاد بأن العلاقة بين الولايات المتحدة وتركيا ستعود إلى نمط بناء بشكل أكبر.

بدلاً من صرف الموارد الدبلوماسية في ما قد يكون جهداً غير ناجح "الإنقاذ" العلاقة أو ببساطة معاقبة تركيا، يتعين على المسؤولين الأمريكيين، بما في ذلك أعضاء الكونغرس، إدارة التغيير في العلاقات بين الولايات المتحدة وتركيا. ولتقيام بذلك، ينبغي على واشنطن اتخاذ الخطوات التالية:

أولاً، على صانعي السياسة في الولايات المتحدة أن يدركوا أن الولايات المتحدة وتركيا قد انتقلتا من حلفاء متناقضين إلى خصوم. لقد كان هذا التطور في طور الإعداد. تتفاقم هذه المرارة بسبب الشخصيات الخاصة للرئيسين الأمريكي والتركي، لكن تداعيات البلدين في صيف عام ٢٠١٨ هي في معظمها تداعيات هيكلية. يحدد الأمريكيون والأتراك مصالحهم وأولوياتهم الوطنية بشكل مختلف. من الآن فصاعداً، تحتاج الولايات المتحدة إلى تعديل توقعاتها، وتطوير خيارات أخرى.

ثانياً، يجب على الولايات المتحدة تطوير بدائل لقاعدة "إنجريك" الجوية. في حين أن "إنجريك" كانت مهمة لمحاربة "داعش" وقد تكون مهمة في الأزمات المستقبلية، فقد أصبحت القاعدة مفيدة أيضاً لقادة تركيا في السياسة الداخلية. وقد هدد المسؤولون الأتراك بإلغاء تصريح استخدام التحالف ضد داعش للمنشأة بسبب علاقة الولايات المتحدة مع وحدات حماية الشعب - هو تحذير ينسجم جيداً مع القوميين. وللحق بشأن أنقرة، لم يسبق لها أن نفذت هذه التهديدات. ولكن لأن حاجات "أردوغان" السياسية الداخلية يمكن أن تملّي سياسة تركيا الخارجية، والأتراك معادون للولايات المتحدة، فإن استخدام القاعدة لتعزيز مصالح الولايات المتحدة لم يعد مضموناً. يجب ألا يضطر المسؤولون الأمريكيون مرة أخرى إلى الدخول في موقف يترك المصالح الأمنية الأمريكية عرضة للتغير وفقاً لمصالح السياسيين الأتراك.

في عام ٢٠٠٣، عندما أنكر الأتراك دخول الولايات المتحدة إلى القاعدة، ومرة أخرى في عام ٢٠١٤، عندما لم يسمحوا للائتلاف المناهض لـ "داعش" باستخدام القاعدة للقيام بعمليات قتالية، أثبت الجيش الأمريكي أنه يمكن أن يكون فعالاً بدون "إنجريك". وبالتالي، يجب على المسؤولين الأمريكيين التحوط ضد التغييرات المستمرة في العلاقات بين الولايات المتحدة وتركيا والتفاوض على اتفاقيات لإنشاء أو تحسين وصول الأمريكيين إلى قواعد في قبرص واليونان والأردن ورومانيا والعراق المحتمل. استضاف اليونانيون والرومانيون القوات الأمريكية بالفعل ومن المرجح أن يرحبوا بتوسيع العلاقات العسكرية مع الولايات المتحدة. تستضيف قبرص مجموعة من الجناح الاستطلاعي التاسع للقوات الجوية الأمريكية في الجزيرة، وتبحث عن طرق لتحسين فائدتها الجيوستراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة. القواعد الأمريكية في الشرق الأوسط كثيرة الحساسية، لكن التعاون بين الولايات المتحدة والأردن في محاربة الدولة الإسلامية يجب أن يستمر ويتوسع. عندما يتعلق الأمر بالعراق، فإن مسألة القاعدة الأمريكية تعتمد بالطبع على استقرار البلاد والسياسة الصعبة. من غير الواضح ما إذا كانت الحكومة التركية ستحارب أو ترحب بتوسيع الخيارات الأمريكية، وهذا هو السبب في أنه من المهم أن تطور الولايات المتحدة بدائل لشركة إنجريك.

ثالثاً، يجب ألا تقبل الولايات المتحدة مطالب تركيا بإنهاء روابطها العسكرية مع وحدات حماية الشعب. المجموعة الكردية، بالتنسيق مع القوات الخاصة الأمريكية، كانت قوة فعالة تقاوم "داعش" وأرست الاستقرار في شمال شرق سوريا. كان من الأفضل أن تعمل الولايات المتحدة مع تركيا، ولكن في عام ٢٠١٤، عندما سعت الولايات المتحدة للحلفاء في الحرب ضد المجموعة الإرهابية، أعلنت أنقرة أن أولويتها كانت مواجهة القومية الكردية. إذا حاولت الولايات المتحدة أن تدير ظهرها (مرة أخرى) للكرد، فإن هذا من شأنه أن يشوه ادعاء واشنطن بأنها حليف يمكن الاعتماد عليه، ويخاطر بالمكاسب الناتجة عن علاقاتها مع وحدات حماية الشعب - وبشكل خاص تدمير معظم قدرات "داعش" في سوريا واستقرار المنطقة بعد هزيمة التنظيم الأمريكي، وإنشاء وجود أمريكي ذو مصداقية في سوريا يعطي الولايات المتحدة بعض النفوذ في مواجهة إيران وروسيا.

لا تمثل وحدات حماية الشعب والحزب السياسي التابع لها حزب الاتحاد الديمقراطي، جميع الكرد السوريين، كما أن وحدات حماية الشعب تابعة بالأساس لحزب العمال الكردستاني، الذي يشن حملة عنيفة ضد تركيا على مدى ثلاثة عقود. ومع ذلك، فإن الولايات المتحدة ليس لديها خيار آخر. التناقض التركي حول محاربة "داعش" جعلها شريكا غير موثوق به. لم تستطع "واشنطن" قبول الاقتراح التركي بمحاربة الجماعة الإرهابية باستخدام عناصر مدعومة من الجيش السوري الحر، لأن هذه الجماعات كانت سيئة التدريب واعتبرت غير فعالة عسكرياً، وأو يشتهبه في صلاتها بالمتطرفين. ليس هناك ما يشير إلى أنه إذا تخلت الولايات المتحدة عن علاقاتها مع وحدات حماية الشعب، فإن الحكومة التركية ستتماشى مع "واشنطن" في مجالات أخرى - بما في ذلك المنافسة القوية للقوى العظمى مع روسيا.

لقد انضمت إدارة "ترامب" بالفعل لمطالب "أنقرة" بأن تغادر وحدات حماية الشعب "منبج" دون أي تغيير ملموس في السياسة التركية. هذا لأن قادة تركيا لا يؤمنون بالتأكيدات الأمريكية بأن واشنطن لا تسعى إلى إقامة دولة كردية في سوريا وغيرها. من وجهة نظر الولايات المتحدة، كانت الجهود التركية ضد "داعش" متقطعة وكان التنسيق بين أنقرة ومجموعات متطرفة أخرى مدمراً. في ظل هذه الظروف، فإن المخاطر المرتبطة بانتهاء العلاقات الأمريكية مع وحدات حماية الشعب، والفوائد غير المؤكدة، تجعل من الحكمة مواصلة العمل مع وحدات حماية الشعب.

وأخيراً، يجب على المسؤولين الأمريكيين اتخاذ موقف عام أقوى بشأن السياسات التركية التي تقوض سياسة الولايات المتحدة. غالباً ما تكون الدبلوماسية الخاصة والإقناع وراء الأبواب المغلقة على مدار فترة طويلة من الزمن طريقة دبلوماسية ناجحة. لكن لعب اللعبة الطويلة لا ينجح دائماً. تشير السجلات الصادرة من إدارات "بوش" و"أوباما" و"ترامب" إلى أن إدانة المسؤولين الأتراك في نطاق ضيق والإشادة علناً بها لن يكون له سوى تأثير ضئيل، إن وجد، على السياسات التي تنتهجها أنقرة في الداخل والخارج. لتحقيق هذا الهدف، ينبغي على الولايات المتحدة إنهاء تعاونها مع تركيا في برنامج F-35.

لا يمكن للحكومة التركية ببساطة شراء أسلحة متقدمة من روسيا، وتقويض الجهود الأمريكية وتهديد القوات الأمريكية في سوريا ومساعدة إيران وإلقاء القبض على المواطنين الأمريكيين واحتجاز الموظفين الأتراك في السفارة الأمريكية والقيام بقمع يخالف مبادئ عضوية أنقرة في الناتو، وتركها الولايات المتحدة - رغم كل هذا - تمتع بفوائد أكثر الطائرات العسكرية الأمريكية تطوراً.

بالطبع، لا يوجد ضمان بأن تطبيق الضغط العام على تركيا سوف يغير من سلوكها نحو الأفضل. وصحيح أيضاً أن الضغط العلني يمكن أن يسهم في المزيد من تدهور العلاقات، على الرغم من أن العلاقات أصبحت متوترة بالأساس، إلا أنه ينبغي أن يكون ذلك مصدر قلق ثانوي. ومع ذلك، فإن السياسة التي تعتمد على السم أكثر من العسل تفوق بشكل أساسي الموافقة الضمنية على التحركات التركية من خلال الصمت.

كان الضغط السياسي والاقتصادي والدبلوماسي الذي مارسته روسيا على تركيا بعد أن أسقطت الطائرات الحربية التركية قاذفة روسية في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٥ أمراً مفيداً: في الوقت المناسب، اضطر "أردوغان" إلى

إصدار اعتذار واتباع نهج توافقي تجاه موسكو. ينبغي على الولايات المتحدة ألا تتبع نهج الرئيس فلاديمير بوتين القاسي تجاه تركيا، ولكن هذه الحادثة توضح كيف رد قائد تركيا بشكل إيجابي على اللوم العام. وعلى نحو مماثل، أوضح زعماء ألمانيا لنظرائهم الأتراك أن الروابط الاقتصادية والمالية بين البلدين ستتضرر إذا استمرت أنقرة في استهداف الصحفيين الألمان الذين يغطون السياسة التركية. تم إطلاق سراح دنيز يوجل، وهو مواطن ألماني مزدوج الجنسية ومراسل "داي فيلت" الألمانية من سجن تركي.

لا ينبغي للمسؤولين الأمريكيين أن يكونوا مترددين في ممارسة الضغط على أنقرة، لأن الأتراك يحملون معدلات تأييد سيئة من الولايات المتحدة. تمكنت أنجيلا ميركل من إجبار الحكومة التركية على إطلاق سراح "يوجل" على الرغم من حقيقة أن ١٨٪ من الأتراك لديهم رأي مؤيد لألمانيا و ١٤٪ فقط من الأتراك يعربون عن ثقتهم بها. ومن الممكن أن يكون تشويه صورة الولايات المتحدة يساعد السياسة التركية و"أردوغان" في تحمل الضغط من "واشنطن"، لكن الحكومة التركية لديها الكثير لتخسره، بما في ذلك كل شيء من طائرة F-35 والوصول إلى أسواق الولايات المتحدة لمنتجاتها، وحتى الحماية من قرار "الكونغرس" الذي يعترف بالإبادة الجماعية للأرمن. تشير تجربة إدارة "ترامب" إلى أن الضغط العام على أنقرة فعال. بعد أن أجاز الرئيس ترامب فرض العقوبات على الوزراء الأتراك وتطبيق تعريفات إضافية على الألومنيوم والصلب التركي في صيف عام ٢٠١٨، أطلقت الحكومة التركية سراح أندرو برونسون.

أدت إدارة "ترامب" اهتماما قليلا بانتهاكات حقوق الإنسان والاعتداءات على حكم القانون في تركيا، لكن هذا لا يعني أن "الكونغرس" يجب أن يحذو حذوه. أمام المشرعين على جانبي الممر فرصة لجعل الأتراك يدركون غضب "واشنطن" من إساءة معاملة "أنقرة" لأمريكا، واستيائها من سياسة خارجية متعارضة مع مصالح الولايات المتحدة وأهدافها، وفزعها من تحول تركيا إلى حكم استبدادي منتخب.

تمثل هذه التوصيات الأربع أساساً واقعياً للعلاقات بين الولايات المتحدة وتركيا التي تقبل هذه العلاقات كما هي، وليس كيف أن صانعي السياسة يرغبون في أن يكونوا أو كيف يتصورون الشراكة في الماضي. لا يسعى هذه التوصيات لإنقاذ العلاقة أو عقاب تركيا، بل على إدارة التغيير وتحديد التوقعات المناسبة. تركيا بلد مهم تستطيع الولايات المتحدة العمل فيه في بعض المجالات، لكن العلاقة الاستراتيجية هي من مخلفات الماضي.

استنتاج

تركيا كانت وستظل عضواً في منظمة حلف شمال الأطلسي، لكنها ليست شريكاً في الحلف. وترتبط أنقرة بأوروبا من خلال التدفقات التجارية والاستثمارية والمؤسسات المالية، ولكنها لا ترغب في أن تكون جزءاً من الغرب، كما هو محدد وفقاً للقواعد والمبادئ والمثل الليبرالية. لقد ضعفت روابط الحرب الباردة منذ فترة طويلة، وتسعى تركيا للعب دور القوة الإقليمية في حد ذاتها مع إيلاء القليل من الاهتمام لأهداف الولايات المتحدة أو مصالحها. هذا هو حق تركيا، وهو أيضاً السبب الذي يجعل من الضروري لصانعي السياسة في الولايات المتحدة أن يضعوا جانباً أسطورة الماضي وأن يعيدوا تقييم علاقة واشنطن مع أنقرة. في المستقبل، يجب أن تقوم سياسة الولايات المتحدة على حقيقة أن تركيا ليست صديقة للولايات المتحدة ولكنها أيضاً ليست عدواً. يمكن لـ "واشنطن" العمل مع "أنقرة" حيث لا يزال ممكناً، والعمل حول الأتراك حيث يكون ذلك ضرورياً، والعمل ضدهم حين يتطلب الأمر ذلك.

*ستيفن كوك: زميل كبير بمبادرة "إيني إنريكو ماتى" بمجلس العلاقات الخارجية الأمريكي. متخصص في شؤون الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ترجمة: المركز الكردي للدراسات

رسائل الجولة الخارجية الأولى للرئيس العراقي

*عادل الجبوري

صحيفة (الوفاق) الإيرانية الرسمية: ٢٠١٨/١١/٢١

في مقال له، حظي بانتشار واسع في مختلف وسائل الاعلام الالكترونية، تحت عنوان "الاصلاح الداخلي والتكامل الاقليمي"، كتب الرئيس العراقي برهم صالح قائلاً "ان العراق يسعى الى بناء أفضل العلاقات مع عمقه العربي والخليجي، والتعاون مع اشقائه في إرساء قواعد حسن الجوار والتكامل الاقتصادي والنهوض الثقافي المشترك، كما تجمع بين العراق والجمهورية الاسلامية الإيرانية روابط علاقات متينة، نطمح الى تنميتها وتقوية أسسها لتكون بدورها مثلاً للتعاون من أجل نماء واستقرار المنطقة، وان علاقات متميزة تربط العراق بتركيا تحمل بدورها آفاقاً مفتوحة للتطور، وهذا ما يعرّز فرص سلام ناجز تستحقه المنطقة وشعبها".

يؤكد الرئيس صالح في مقاله أن "مصلحتنا الوطنية تكمن في حسن الجوار واحترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، ورفض سياسة المحاور، والتمسك بالدور العراقي المحوري في بناء منظومة أمن إقليمي يستند الى الاحترام المتبادل للسيادة وحقوق شعوب المنطقة، وان التعاون والتكامل الاقتصادي والثقافي والأمني والانمائي، هي مفاتيح أساسية للنهوض بمنطقة الشرق الأوسط برمتها، عبر استبدال لغة الخلاف بالاتفاق، والتناحر بالتعاون، والبناء على المشتركات، قبل الوقوف أمام الخلافات".

ولأن توقيت نشر المقال جاء متزامناً مع بدء أول جولة خارجية له منذ توليه رئاسة الجمهورية في الثاني من شهر تشرين الاول - اكتوبر الماضي، فقد بدا واضحاً أن الرئيس الجديد أراد أن يطلق من خلاله عدة رسائل لمن سيزورهم، وليشرع فيما بعد بترجمتها الى واقع عملي على الأرض. في ذات الوقت ربط الرئيس التكامل الاقليمي بين قوى المنطقة بالاصلاح الداخلي، سواء بالنسبة للعراق أو جيرانه وأشقائه، وفي هذا الشأن يقول "من الممكن أن تكون هذه المرحلة هي البداية الحقيقية لخروج العراق من دوامة أزماته، وبالتالي الاسهام في تجاوز المنطقة بالكامل لأزماتها، والطريق بات أكثر وضوحاً لدى العراقيين نحو الضفة الاخرى، وهو مرتبط باستحقاقات داخلية، وأخرى خارجية متبادلة مع الأشقاء والجيران ودول العالم، والقيادة العراقية الجديدة في المستويات التشريعية والتنفيذية تمتلك الرؤية الواضحة لمثل هذه الاستحقاقات".

ومع أن الكثير من الجدل والسجال قد أثير حول الجولة الاقليمية المبكرة والسريعة والمكثفة للرئيس العراقي، التي جاءت بعد أقل من شهر ونصف الشهر على توليه المنصب، واستغرقت ثمانية أيام، وشملت كلاً من الكويت والامارات والاردن وايران والسعودية، الا انه في الاطار العام، كان من المهم أن ينطلق حراك سياسي عراقي على مستوى عال تجاه الفضاء الاقليمي. وبما أن رئيس الوزراء الجديد عادل عبدالمهدي، أكد أنه لن يقوم بأية سفرة خارجية قبل انجاز جملة من الأولويات الداخلية الملحة، فإنه من المفيد والضروري جداً أن يبادر رئيس الجمهورية الى المبادرة للتحرك، وبالتالي تهيئة الأجواء والأرضيات والظروف المناسبة، لتعزيز علاقات العراق مع محيطه العربي والاقليمي من جانب، ومن جانب آخر الشروع

بحلحلة المشاكل والأزمات، وإعادة بناء الثقة بما يرسخ ويكرس المصالح المتبادلة والقواسم المشتركة بين الأطراف المعنية.

ومن تابع بدقة تفاصيل مباحثات صالح في كل من الكويت و ابو ظبي وعمان وطهران والرياض، لاشك وجد أنه في كل عاصمة من العواصم التي زارها، طرح رسائل قد تكون مختلفة عن ما طرحه في العواصم الأخرى، ارتباطا بطبيعة ومستوى العلاقات التي تربط بين بغداد وكل واحدة من تلك العواصم، وما هو قائم من عقد واشكاليات بحاجة الى حلول ومعالجات واقعية وعملية.

وعلى سبيل المثال لا الحصر، أكد صالح من العاصمة الإيرانية طهران على "ان العلاقات الوثيقة بين الشعبين العراقي والإيراني، أتاحت مجالات منقطعة النظير للعراق وإيران لضمان مصالحهما المشتركة، وذلك في ظل القواسم المشتركة الدينية والثقافية والعقائدية والإرادة الراسخة لقادة البلدين"، مع الإشارة الى عدم قبول العراق بالاجراءات التي تتعارض مع الأمن الإقليمي، والمسببة في تقويض استقرار وأمن بعض الدول، أو إضعافها عبر فرض العقوبات الالاقانونية"، وهذا تعزيز وتجديد للموقف العراقي الراض للعقوبات الاقتصادية الأمريكية ضد ايران.

بينما شدد الرئيس صالح من العاصمة السعودية الرياض على ضرورة التعاون من أجل مكافحة الفكر المتطرف - وهي اشارة ضمنية الى الفكر الوهابي التكفيري - والتعاون الجاد بين مختلف دول للحفاظ على السلم الاجتماعي في المنطقة، وحماية المجتمعات العربية من ذلك الفكر الظلامي المتخلف.

والى جانب رسائل صالح الخاصة بكل عاصمة من العواصم التي جال عليها، فإنه اطلق رسائل عامة تعني وتهم الجميع، من قبيل، رغبة بغداد في أن تكون عامل تفاهم واتفاق لا تقاطع وصراع، وأن تدخل بشراكات حقيقية بناء بعيداً عن سياسات المحاور والمحاور والمضادة.

ولاشك أن الاطراف الاقليمية التي حرصت على مد جسور التفاهم والتعاون مع العراق منذ وقت مبكر، ستجد في ظروف ومعطيات المرحلة الجديدة فرصة مؤاتية ومناسبة جدا لتعزيز ما تحقق من خطوات ايجابية ومهمة بمختلف المجالات والاصعدة السياسية والامنية والاقتصادية والثقافية، خلال الخمسة عشر عاما المنصرمة، بما يخدم مصالحها ومصالح العراق على السواء.

وستجد الأطراف التي كانت سبباً وعملاً في عرقلة مسيرة التقدم والاصلاح السياسي والاقتصادي والامني في العراق، نفسها ملزمة بتصحيح سياساتها وتعديل مواقفها، ومغادرة عقد الماضي، والتحرر من مخاوف الحاضر، وتجنب الوقوع بأفخاخ هواجس المستقبل.

ولاخلاف على حقيقة، أن الفرصة الراهنة للانطلاق الى الأمام، وبناء الثقة، تبدو فرصة ذهبية، لا بد من استثمارها وعدم التفريط بها، ولاسيما أن المخاطر والتحديات كبيرة وكثيرة، بحيث لم تعد شعوب ودول المنطقة تحتمل وتحمل المزيد من المآسي والكوارث والويلات.

لذلك ينبغي الرد على الرسائل الايجابية العراقية بالأفعال لا بالأقوال فقط.

رسالة برهم صالح

*عريب الرنتاوي

صحيفة (الدستور) الاردنية: ٢٠١٨/١١/٢١

من طهران، أطلق الرئيس العراقي المنتخب حديثاً، دعوة لجعل العراق ساحة تلاقٍ وليس منصة للصراع بين إيران والولايات المتحدة.. هو إذن، يسعى في تبني وتطوير نظرية «النأي بالنفس» التي أطلقها اللبنانيون مع اندلاع الأزمة السورية... الرسالة مهمة لسببين اثنين: الأول "ويتعلق بمكان إطلاقها إلى جانب الرئيس روحاني في المؤتمر الصحفي المشترك... والثاني" الزمان، مع بدء تطبيق الحزمة الثانية من العقوبات الأمريكية على طهران، ودخول الصراع الإيراني - الأمريكي مرحلة جديدة من الاحتدام والتوتر. برهم صالح، سليل مدرستين في السياسة العراقية... فهو من جهة تلميذ نجيب في مدرسة «مام جلال» التي عرفت باعتدالها وانفتاح على العرب وعلاقاتها الطبيعية أو حتى الجيدة مع الإيرانيين... لكنه من جهة ثانية، معروف بعلاقاتها الوثيقة مع واشنطن، شأنه في ذلك شأن سياسيين عراقيين كثر... وهو وإن كان اختلف وتمایز عن الاتحاد الوطني بعد رحيل مؤسسها جلال الطالباني، إلا أن ترشيحه لمنصب رئيس الجمهورية وفوزه الواضح فيه، يعكس لحظة التقاء التوازنات وانعقادها، حول شخصية عراقية، من المتوقع أن تعطي المنصب البروتوكولي زخماً إضافياً.

لكن دعوة صالح تثير الكثير من الأسئلة والتساؤلات والشكوك، حول جديتها وقدرة صاحبها ومن يؤيدونه في مسعاه، على ترجمتها ونقلها إلى حيز التنفيذ: هل ترغب واشنطن للعراق أن يقوم بهذا الدور، أم أنها ستجعل منه ساحة لتصفية الصراع مع عدوتها الأولى في المنطقة: إيران؟... والثاني: هل ترغب إيران، للعراق أن يلعب هذا الدور، وهي التي تعتقد أنها تلعب فوق أرضية صلبة في بلاد الرافدين، ولديها من أوراق القوة فيها، ما يفوق - ربما - ما لدى واشنطن؟... وهل ترغب عواصم الإقليم، خصوصاً العربية المشتبكة مع إيران، أن ينهض العراق بهذا الدور، وهي التي لا تنفك مؤخراً عن التعبير عن «حنيها» للعراق - القديم، الذي لعب دور «السد» في مواجهة التمدد الإيراني، مع إنها أسهمت مباشرة في تهديم هذا السد، ويسرت للولايات المتحدة فرصة تفكيك الدولة والجيش والمؤسسات العراقية؟

في العراق، ثمة من يجادل بسقوط «نظرية السد»، وعدم واقعية رهانات بعض العرب على دور عراقي فاعل في مواجهة إيران... إيران بنت لنفسها منازل كثيرة في العراق، ونفوذها الظاهر والمخفي فيه، أكبر من أن يجري اختزاله أو احتواؤه... وفي العراق، حيث تختلف الطبقة السياسية حول كل شيء تقريباً، بيد أنها تتفق على الحاجة لتحديد إيران والإبقاء على علاقات معها، أقله في المستوى الطبيعي... وفي ظني أن مثل هذه الخلاصة صحيحة تماماً.

وفي العراق، ثمة من يجادل بأن واشنطن ليست بوارد تحويل العراق إلى منصة لـ«تسوية الحساب» مع إيران، ويستدلون على ذلك بإحجام واشنطن عن طرح فكرة «حل الحشد الشعبي»، برغم مرور ما يقرب من عام على هزيمة داعش في العراق... ويعلل أصحاب هذه المدرسة موقفهم بالقول: إن واشنطن ما زالت تخشى خطر عودة «داعش» من جهة، وتريد أن تحتفظ بوجود عسكري مستدام، أو طويل الأمد في العراق من جهة ثانية.

لكن في المقابل، ثمة شواهد على أن واشنطن لا تكف عن ممارسة الضغوط على العراق لدفعه للتخندق وراءها في مواجهة إيران... منها إعطاء العراق مهلاً قصيراً زمنياً للالتزام بنظام العقوبات الصارم الذي فرضته على طهران، بما لا ينسجم مع رسالة برهم صالح حول «ساحة التلاقي»، ومنها الاحتكاك الذي يزداد خطورة بين الحشد الشعبي والقوات الأمريكية، ومؤخراً حول قادة «G 3»، ومنها تعميم البنك المركزي على البنوك العراقية لتحذيرها من مغبة التعامل بالدولار مع البنوك الأمريكية، وثمة شواهد أخرى، وأحياناً متناقضة، تجعل الجزم بالوجهة التي تريد واشنطن للعراق أن يسلكها أمراً صعباً.

في ظني، وبصرف عن مآلات رسالة صالح التصالحية، إلا أنها رسالة تستحق الاهتمام والتقدير، وتستحق أن يُنظر إليها جدياً من قبل مختلف أولوان الطيف السياسي والاجتماعي العراقي، فالمنطقة بحاجة للعراق كجسر للحوار والتواصل والالتقاء، بعد أن سقطت نظرية «السد» و«الحاجز».

الطريق لكرديستان يبدأ من بغداد

*محسن عوض الله

يحتاج إقليم كردستان لنيجيرفان أكثر من حاجته لمسعود بارزاني

(صدي البلد) المصرية: ٢٠١٨/١١/٢١

"زيارة تاريخية" هكذا يمكن وصف زيارة الزعيم مسعود بارزاني للعاصمة العراقية بغداد، واجتماعه برئيس الحكومة المكلف عادل المهدي وقيادات الكتل العراقية، وذلك لأول مرة منذ الاستفتاء الذي شهده إقليم كردستان سبتمبر ٢٠١٧، وما تبعه من إجراءات عقابية من بغداد ودول الجوار بحق الإقليم، وانتهى الأمر برحيل السيد بارزاني عن منصبه كرئيس لإقليم كردستان ويدخل بارزاني بغداد اليوم وهو زعيما للحزب الديمقراطي الكردستاني.

حالة الخلافات بين القوى السياسية ببغداد والتي عرقلت اتمام تشكيل الحكومة حتى الآن رغم إجراء الانتخابات مايو الماضي ربما تزيد من أهمية زيارة بارزاني لبغداد نظرا لعلاقاته الطيبة مع معظم الكتل السياسية العراقية.

أعتقد أن حاجة بغداد للسيد مسعود بارزاني، ربما تفوق حاجة إقليم كردستان، الأمر قد يبدو غريبا وقد يستهجن البعض هذا القول ولكني أراه حقيقة ملموسة، فالسيد مسعود بارزاني شخصية عراقية لها ثقلها وقادرة على تقريب وجهات النظر بين ساسة بغداد، كما أنه قادر على لعب دور مؤثر في واقع العراق ومستقبله، فضلا عن قدرته على لعب دور ما لمواجهة النفوذ الإيراني المتفشي بالعراق.

مكانة السيد مسعود بارزاني وتاريخه يجعلانه أكبر من الوضع السياسي بإقليم كردستان خاصة بعد رحيل مام جلال طالباني مؤسس الاتحاد، والسيد نوشيروان مصطفى مؤسس حركة التغيير، كما أن وجود السيد بارزاني في بغداد وتواصله الدائم مع مسؤوليها قد يدفع لحل المشكلات العالقة بين بغداد وأربيل ما سيكون له مردود إيجابي على اقتصاد الإقليم واستقراره.

أما على صعيد كردستان، فهناك بارزاني آخر لا يقل كفاءة ومهارة وحنكة عن السيد مسعود بل ربما يتميز عنه بفكره وأسلوبه نظرا لصغر سنه، أنه السيد نيجيرفان بارزاني رئيس وزراء الإقليم، والذي أثبتت الأيام قدرته على إدارة الأمور والعبور بالإقليم لشط الأمان عقب أزمة الاستفتاء.

يحتاج إقليم كردستان لنيجيرفان أكثر من حاجته للسيد مسعود، ربما نظرا للموقف السلبي الذي تحمله بعض القوى الكردستانية الشابة تجاه السيد مسعود منذ أزمة الاستفتاء وهو ما قد يعرقل خطوات وحدة الصف التي يحتاجها الإقليم الفترة القادمة.

يتميز نيجيرفان بخطاب تصالحي جامع لكل القوى، فسياسته تعتمد على تصفير مشكلات الإقليم وإنهاء خلافاته، والانطلاق نحو تحقيق طفرة اقتصادية، كتلك التي نجح في تحقيقها قبل ظهور تنظيم داعش ٢٠١٤ الذي دفع بموجات مليونية من النازحين مثلت ضغطا على اقتصاد الإقليم الصاعد.

أعتقد أن سقوط تنظيم داعش بالعراق، والعلاقات الجيدة الحالية بين كردستان ودول الجوار تركيا وإيران فضلا عن حالة الحب والود بين أربيل وبغداد، كلها عوامل إيجابية قد تدفع بإقليم كردستان نظرا لما يمتلكه من مقومات اقتصادية وموارد طبيعية لتحقيق طفرة اقتصادية كبيرة، وتجعله قبلة لكل للمستثمرين العرب والأجانب، بل ربما يصبح العمل بكردستان حلما لكثير من العرب كما كان العراق في مراحل زمنية سابقة.

سياسيا.. أعتقد أن البرلمان الكردستاني مطالب بإعادة الحياة لمنصب رئاسة الإقليم الذي تم تجميده بعد أزمة الإستفتاء، على أن تجري انتخاباته مطلع ٢٠٢٠ على أقصى تقدير، وهو أمر سيعزز من مؤسسات الحكم الكردستانية ويدعم التجربة الديمقراطية الفتية بالإقليم.

يمكن للسيد نيجيرفان بارزاني أن يكون رئيسا مختلفا، يقود إقليم كردستان لنقلة حضارية وسياسية وإقتصادية كبيرة، نظرا لنجاحاته السابقة كرئيس وزراء، فضلا عن كاريزماتة السياسية والتي قد تجعل منه أحد أهم السياسيين بالشرق الأوسط.

يحتاج الإقليم لرئيس مثل نيجيرفان بارزاني، لا توجد خطوط حمراء على استقباله بدول جوار العراق، أو الدول العربية الكبرى مثل مصر والسعودية والإمارات، وهو ما يجعل القضية الكردية حاضرة على وسائل إعلام تلك الدول بعد عقود من التجهيل المتعمد، كما يفتح الباب لعلاقات اقتصادية وسياسية كبيرة بين الإقليم وتلك الدول.

كما يمكن أن يلعب الإقليم في ظل رئاسة نيجيرفان دورا في أزمات الشرق الأوسط، وقد يستقبل مفاوضات سلام سواء بين أنقرة وكرد سوريا أو بين القوى المتحاربة بجنوب السودان أو طرفي الصراع باليمن وهو ما سينعكس بالضرورة على وضع الإقليم الدولي ونظرة العالم له.

ختاما يبقى كلا البارزانيين مسعود ونيجيرفان قادر على حل أزمات العراق وكردستان، وإحداث نقلة في شكل المنطقة واستقرارها، وتقديم نموذج جديد لنظام الحكم الفيدرالي في إمكانية التعايش بين الإقليم والحكومة المركزية تحت مظلة الدستور الجامع لكل القوميات، الحامي لكل الحقوق، بلا استثناء أو تفرقة، وهو ما قد يجعل العراق نموذج فريد بالشرق الأوسط يسعى الجميع لاستنساخ تجربته وتكرار نجاحاته.

"واستشعر أخيراً حكمة الاتحاد الوطني"

* ماجد حميد

مرّ أكثر من عام على استفتاء الاستقلال الذي أجراه الإقليم في الـ ٢٥ سبتمبر/ أيلول ٢٠١٧، بزعامة عراب الاستفتاء مسعود بارزاني. الأمر الذي تسبب بأزمة سياسية بين بغداد واربيل، خسر جرّاءها الإقليم ما كان يتمتع به من صلاحيات واسعة عزّزها في دستور عام ٢٠٠٥، وكاد أن يقود البلاد إلى أتون حرب داخلية، لولا فطنة قيادات في الإتحاد الوطني الكردستاني حالت دون ذلك في السادس عشر من أكتوبر عام ٢٠١٧ عندما قررت عدم خوض المعركة، والسماح بإعادة إنتشار القوات الإتحادية في المناطق المتنازع عليها إلى ما قبل أحداث ٢٠١٤.

لا أريد هنا الحديث عن دستورية الاستفتاء من عدمه، لأنه معلوم لدى الوعي أن حق تقرير مصير الشعوب كفلته المواثيق الدولية، وخاصة إذا كان هناك ما يسنده دستورياً كما جاء في ديباجة الدستور العراقي الدائم (إنّ الالتزام بهذا الدستور يحفظ للعراق اتحاده الحرّ شعباً وأرضاً وسيادة). ما يعني أن عدم الالتزام به وخرق مواده لا يحفظ للعراق اتحاده الحر الذي قرره شعب العراق (بحرّيته واختياره)، كما لا أريد الحديث عن الخروقات الدستورية طوال ثلاثة عشر عاماً، ولا عن توقيته المناسب أو غير المناسب، ولا عن تداعيات ما بعد الاستفتاء التي يعلمها القاصي والداني.

ولكن بعد الاستفتاء كان مسعود بارزاني، رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني، كثيراً ما يصف في لقاءاته المتلفزة، يوم سيطرة قوات الجيش والحشد الشعبي على مدينة كركوك وبقية المناطق المتنازع عليها في السادس عشر من أكتوبر ٢٠١٧، باليوم الأسود، وتلك القوات بالمحتلة، وأن ما حدث في كركوك كان خيانة ضد الشعب الكردستاني من قبل قيادات في الاتحاد الوطني، وأنه ليس نادماً البتة على قرار الاستفتاء.

اليوم وبعد زيارة مسعود بارزاني بغداد، مصافحاً تارة (أبا إسراء) الذي كان يتهمه بارزاني دوماً بتجويع شعب كردستان، وتارة أخرى (أبا حسن العامري) الذي كان يصف قواته بالمحتلة، وتصريحه مع الأخير في المؤتمر الصحفي (بأنهم جاؤوا إلى بغداد لمعالجة الأخطاء السابقة)، فهل نفهم من كلامه هذا، أن الاستفتاء (كأن خطأ كبيراً)، أعاد جرّاءه بارزاني بالإقليم إلى المربع الأول، بعد الذي كان وسقوط شهداء من قوات البيشمركة، و... ألخ، أليس (العامري)، هو الرجل نفسه الذي اتفق بالأمس مع الاتحاد الوطني على تفادي مجزرة في كركوك، واليوم مع الحزب الديمقراطي على معالجة الأخطاء السابقة، أليس هذا يدل على أن بارزاني بدأ يستشعر حكمة الاتحاد الوطني، عندما قرر الأخير عدم خوض قواته المعركة في كركوك لأنه كان يعي خطورة الموقف والإنزلاق إلى حرب داخلية لا تحمد عقباها، وأن القرار أُتخذ حفاظاً على حياة المواطنين والمدينة من الدمار، فهل يجروء بعد هذا أن يتهم إعلام الحزب الديمقراطي الكردستاني - جزافاً - أحداث السادس عشر من أكتوبر ٢٠١٧ بالخيانة، ألم يُوقّع بارزاني بارتمائيه في أحضان بغداد براءة الاتحاد الوطني من تلك التهمة.

وعلى أية حال أتمنى - كما يتمنى الجميع معي - أن تسهم هذه الزيارة في فتح صفحة جديدة ومعالجة الأخطاء السابقة لدى المركز والإقليم وليس تجاوزها، والنأي عن تراشق الإتهامات جزافاً ثم نأتي بمثلها.. كما أحاول جاهداً أن لا تغرّني فكرة أن زيارة بارزاني لم تكن إلا نكاية بالاتحاد الوطني الكردستاني وخاصة بعد تنصيب الدكتور برهم صالح رئيساً للجمهورية، واستشعاره بعزلته وعزلة حزبه داخليا، وبتفرد صيت الاتحاد الوطني في بغداد، والحليم تكيّفه إشارة اختيار وقت الزيارة.

*اعلامي واستاذ جامعي

تصحيح أخطاء البارزاني

*جيهانكير زاده

صحيفة (العالم الجديد) البغدادية: ٢٦/١١/٢٠١٨

في زيارة، يمكن وصفها بالمفاجئة والغريبة معاً، وصل رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني مسعود البارزاني بمرافقة وفد عائلي يوم الخميس الماضي، الى العاصمة بغداد. وقال خلال لقائه بالمسؤولين العراقيين: "نريد اصلاح أخطاء الماضي وعدم تكرارها". تأتي هذه الزيارة بعد طلاق سياسي بين مسعود البرزاني والحزاب العراقية دام سنوات، وتعمق بعد اجراء الاستفتاء العام الذي جري في ٢٥ أيلول ٢٠١٧ من أجل تأسيس "دويلة" كردية على يد البارزاني. وقد تدخلت أطراف وقوى سياسية عراقية، وكذلك قوى إقليمية ودولية للحيلولة دون اجراء الاستفتاء الذي لم يسبب خسارة الكرد للكثير من مكاسبهم فحسب، بل سبب تشرذماً سياسياً حتى في المشهد السياسي الكردي، حينما لم ينصت "الرئيس الديمقراطي" لأصوات العقلاء ورفض كل المساعي والبدائل وجعل من قرار التراجع عن اجراء الاستفتاء شيئاً يمس "الكرامة الشخصية" غابت السياسة.

لم يختلف قرار البارزاني الإرادوي فيما يخص الاستفتاء عن قرار الراحل ملا مصطفى البارزاني الأب عام ١٩٧٤ حين سلم ثورة شعب كردستان لمصير مجهول وتخلي عن قيادته، وذلك بسبب التفرد بالقرارات السياسية وعدم الاستماع للقيادة الجماعية. يتكرر المشهد ذاته بعد مرور أكثر من ٤٠ عاماً، وذهب البارزاني الابن، بعيداً في أطماعه السياسية حيث أعلن أمام العالم أجمع بأنه، "لا يحسب حساباً لأي كان، وأنه سيحقق حلم الشعب الكردي". كان ذلك قبل أيام من اجراء الاستفتاء خريف عام ٢٠١٧، وتفرد بالقرار الذي أوصل مستقبل الشعب الكردي الى الهاوية. يذهب البارزاني اليوم الى بغداد نيابة عن قاسم سليمان ويقول، "نريد تصحيح الأخطاء"، ويزور جميع القادة العراقيين الذي وصفهم بالطائفيين والفاستدين والمستبدين.

يصف إعلام حزبه كركوك بمدينة محتلة، بينما يطلب السجاد الأحمر في عاصمة "المحتلين"، يحاول إقناع مقتدى الصدر برفع الضوء الأحمر عن فالح فياض ليتولى وزارة الداخلية بتكليف من قاسم سليمان، وهو لا يزال يصف الذين كانوا ينتقدون استفتاءه الفاشل بمرتزقة الحشد الشعبي، و"كرد المالكي".

يتحدث عن وحدة العراقيين، بينما تسكنه رغبة الثأر من الأحزاب الكردية وشتت وحدة الصف الكردي، حليفه "اللدود" الإتحاد الوطني الكردستاني تحديداً. كما بدت الزيارة إلى بغداد كرسالة واضحة لحلفائه الأمريكيين بان لديه حليفاً قويا وهو إيران، ناهيك برغبة الانتقام من رئيس الجمهورية برهم صالح، ليعلم البارزاني بملاء فمه، ومن العاصمة بغداد، بأن الاستفتاء كان خطأ تاريخياً ويتحمل النتائج الكارثية التي تمخضت عنه، لأنه المسؤول الأول والأخير عما جرى، وآلت اليه الأمور "دم الأبرياء من الكرد والشيعية ضمناً".

من غير ذلك تبقى زيارته لبغداد زيارة "بزنس" من أجل ترتيب مصالح عائلته وحزبه، وبسط النفوذ السياسي في إقليم كردستان الذي يعاني من الصدا السياسية والفساد والاستبداد العائلي. وحين يقول البرزاني: "نريد اصلاح الأخطاء" عليه قبل كل شيء تحديد تلك الأخطاء، والاجابة عن الأسئلة التالية: ما هي تلك الأخطاء، ومن ارتكبها ولماذا؟ المسألة، وما فيها، هي أرق يسكنه في مقره الواقع على جبال (سري رَش)، خاصة بعد تولي برهم صالح مقاليد رئاسة الجمهورية، وجولاته المكوكية في المنطقة، ما دفع بتسريع عجلة العلاقات لصالح الإتحاد الوطني الكردستاني. البارزاني والوفد العائلي المرافق له يجولون ويصلون بين بغداد والنجف، ليس من أجل العراق، بل من أجل تكريس سلطة العائلة الحاكمة بعدما صُدت بوجهها أبواب أردوغان، انه تحول يمكن وصفه بالمسخ السياسي.

*كاتب كردي عراقي

البارزاني في بغداد.. وماذا بعد؟

*عادل الجبوري

صحيفة (الوفاق) الإيرانية الرسمية: ٢٦/١١/٢٠١٨

بعد مرور عام وشهرين على اجراء الاستفتاء الكردي لانفصال اقليم كردستان عن العراق (٢٥ ايلول-سبتمبر ٢٠١٧)، يأتي صاحب مشروع الاستفتاء، رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني مسعود البارزاني الى بغداد، ليلتقي كبار الساسة والمسؤولين، ويبحث معهم مختلف القضايا العالقة والملفات الشائكة بين الاقليم والمركز، وسط تساؤلات كثيرة وعميقة تتمحور حول مدى امكانية حلحلة الامور، والشروع بعهد جديد من العلاقات بين بغداد وأربيل، وحول طبيعة الظروف التي جاء فيها البارزاني الى بغداد، وما يمكن أن تتمخض عنه زيارته الأخيرة، كرئيس حزب هذه المرة وليس رئيساً للاقليم، علماً أن آخر زيارة قام بها لبغداد، كانت في التاسع والعشرين من شهر ايلول-سبتمبر من عام ٢٠١٦.

في واقع الأمر، جاء البارزاني الى بغداد هذه المرة، مثقلاً بجملته قضايا، لا بد أنها كانت حاضرة في كل المحطات التي توقف عندها في بغداد والنجف، حتى وإن لم يتم طرحها والتطرق اليها مباشرة وصراحة. ولاشك أن الاستفتاء الكردي وما ترتب عليه من تداعيات ونتائج، سواء في داخل الاقليم، أو خارجه، ألقى ببعض ظلاله على لقاءات البارزاني مع كبار الساسة، ولعل بعض التسريبات التي نقلت من داخل الكواليس، أكدت أن رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني، سمع لوما وعتبا "هادئاً وواضحاً وصريحاً" بشأن خطوة اجراء الاستفتاء، وأكدت أنه قدم تبريرات وتفسيرات لم تكن مقنعة بما فيه الكفاية لبعض مضيفيه في بغداد والنجف.

جاء البارزاني الى بغداد، وهو يتحدث باسم حزبه، الحزب الديمقراطي الكردستاني، وليس باسم الكرد، لأن صورة المشهد الكردي اليوم اختلفت كثيراً عن الصورة التي كانت قائمة قبل عشرة أعوام، فحزب الاتحاد الوطني الكردستاني، الذي يعد المنافس الرئيسي للديمقراطي، يمر بفترة قطيعة شبه كاملة مع الأخير، كرستها أزمة انتخاب رئيس الجمهورية، وحركة التغيير (كوران)، لا تترك مناسبة الا وتؤكد فيها أن البارزاني لا يمثل الكرد، وكان آخرها ما صرحت به القيادة في الحركة تافكة احمد، قائلة "ان جميع القرارات او الاتفاقات التي سيبرمها بارزاني مع القوى السياسية او الحكومية خلال زيارته، غير ملزمة لكردستان، وان الهدف الرئيس وراء زيارة بارزاني، هو لاستحصال المكاسب ونيل اكثر عدداً من المناصب في الحكومة لحزبه".

قد لا تختلف كثيراً مواقف القوى الكردية الأخرى، مثل الجماعة الاسلامية، والاتحاد الاسلامي الكردستاني، وحراك الجيل الجديد، حيال زيارة البارزاني لبغداد وكذلك عموم مواقفهم وتوجهاتهم، عن مواقف حزب الطالباني وكوران.

الى جانب ذلك، تثير المحاولات والمسامي الكردية، لاسترجاع كركوك وبسط السيطرة عليها مجدداً، حفيظة أطراف عربية وتركمانية مختلفة، وهو ما جوبه به البارزاني من قبل بعض من التقاهم في بغداد والنجف. ومعلوم أن الأطراف العربية والتركمانية، تعد عودة الهيمنة الكردية على كركوك خطاً أحمر، لا يمكن بأي حال من الاحوال حتى النقاش والبحث فيها، ناهيك عن قبولها، وفي هذا السياق، أعلنت الهيئة التنسيقية العليا لترجمان العراق، قبل ايام قلائل، رفضها القاطع لعودة قوات "البيشمركة" و"الأسايش" الكردية إلى كركوك، مؤكدة بأن المؤسسات الأمنية الاتحادية هي المسؤولة عن إدارة الملف الأمني.

وفي وقت سابق، كان المجلس العربي في كركوك، قد أعلن رفضه القاطع لعودة قوات البيشمركة والاسايش الكردية مجدداً الى المدينة، معتبراً أن مثل تلك الخطوة، يمكن أن تدفع من جديد المدينة الى دوامة الفوضى والاضطراب والعنف.

وجاء البارزاني الى بغداد، وهو -باعتباره مازال يمثل الشخصية السياسية الكردية الاكثر تأثيراً وحضوراً- مثقلاً بديون تقدر بمليارات الدولارات لشركات ومؤسسات اجنبية، ناهيك عن الاستحقاقات المالية الباهظة لمئات الآلاف من الموظفين والمتقاعدين، وكذلك العشرات من رجال الاعمال والمستثمرين، الى جانب عموم الأوضاع والظروف الاقتصادية المرتبكة في الاقليم منذ حوالي خمسة أعوام.

وطبيعي أن هناك عوامل وظروفا بعضها داخلية، وبعضها الآخر خارجية، ساهمت بنسب متفاوتة في رسم وصياغة الصورة المضطربة والقلقة الراهنة للمشهد الكردي، وهو ما يعني أن عملية الاصلاح والترميم، تتطلب تهيئة أوضاع ومناخات ملائمة، واتخاذ خطوات ومبادرات سليمة، وبالتالي خلق وايجاد أجواء وظروف ايجابية تمهد لتصحيح المسارات الخاطئة.

ولا يختلف اثنان في أن القطيعة والتصعيد الاعلامي والسياسي، من شأنه أن يعقد ويأزم الامور، ويقلص فرص التوصل الى حلول واقعية وعملية للمشاكل والازمات القائمة، ولايختلف اثنان على حقيقة أن التأزم بين بغداد واربيل لاقتصر انعكاساته السلبية على الاقليم، بل انها تمتد بشكل أو بآخر على عموم الواقع العراقي، وكذلك لا يختلف اثنان على أن الكرد يشكلون مكوناً أساسياً من غير الممكن تجاوزه واهماله وتجاهله مهما كان مستوى وطبيعة الخلافات والتقاطعات معه.

وبصرف النظر عن مشروعية أو عدم مشروعية الطموحات والمشاريع الاستراتيجية للكرد، وبصرف النظر عن مدى الاحتقانات والتشنجات الكردية والعربية المتبادلة جراء تراكمات المواقف والممارسات والسلوكيات السلبية الخاطئة من هنا وهناك، فإنه من المهم بمكان استثمار استحقاقات ومتطلبات المرحلة الراهنة، ومن ثم التقدم الى الامام.

ومع أهمية وضرورة الزيارات والمباحثات والحوارات بين الحكومة الاتحادية وحكومة الاقليم بمختلف المستويات، الا أن زيارة البارزاني تبقى -مع كل الجدل المثار حولها- تحظى بأهمية غير قليلة، لاسيما وأنه يفترض أن تكون كل الملفات قد فتحت، وكل الاشكالات قد أثيرت، وكل الحلول والمعالجات قد طرحت، وبقدر ما تنتظر اربيل من بغداد، مبادرات وخطوات عملية لحلحلة الأمور، فإن المطلوب أيضا من أصحاب القرار في الاقليم أن يتصرفوا بوضوح وبواقعية أكبر، فضلاً عن حاجتهم الى لملمة أطراف البيت الكردي، لأنه من دون ذلك سيكون الحوار مع بغداد منقوصاً وغير مجدياً بما فيه الكفاية.

شيء جيد أن تنطلق تصريحات من أعلى مستويات القرار الكردي بدعم الحكومة الاتحادية الجديدة برئاسة عادل عبد المهدي، الذي تربطه علاقات صداقة تاريخية مع كبار القادة والساسة الكرد، وشيء جيد أن تلوح اشارات ايجابية عن الاستعداد لمعالجة واحتواء الخلافات والتقاطعات بين بغداد واربيل تحت سقف الدستور، بيد أنه ينبغي ادراك حقيقة أن حجم التعقيد والتشابك وتباين الأولويات، وتراكمات السلبيات والأخطاء، يتطلب وقتاً طويلاً لاعادة بناء الثقة، وتصحيح المسارات الخاطئة، وضبط السياقات السائبة.

ولعله من غير الصحيح أن نتساءل سريعا ماذا حققت زيارة البارزاني لبغداد، بقدر ما يفترض أن نتساءل، ماذا بعد تلك الزيارة، التي ربما كانت بمثابة القاء حجر في بركة مياه راكدة!

الربع الاخير ديسمبر 2018

ضوء على التقارير الدولية حول اقليم كردستان

*فريد أسرد

سارابريس: ٢٠١٨/١٢/٨

عند متابعة نشاطات منظمات دولية مرموقة مثل منظمة العفو الدولية وهيومان رايتس وتش، نلاحظ انه تصدر عنها منذ سنوات تقارير سلبية عن وضع حقوق الانسان في اقليم كردستان، وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بالتعامل مع المسيحيين. لا ريب ان هذا التقارير تؤثر بشكل سلبي على سمعة الكرد واقليم كردستان وتشوه الصورة النمطية الشائعة عن الكرد باعتبارهم ذاقوا مرارة الاضطهاد وانهم متعطشون للحرية، في حين ان مضامين تلك التقارير تعطي للعالم انطبعا مغايرا عن الكرد.

ان المنظمات التي تتحدث اليوم بشكل سلبي عن وضع حقوق المسيحيين في اقليم كردستان هي نفسها التي دافعت عن الكرد في السنوات الماضية و عرفت العالم بالامهم وعذاباتهم، عامدة التنبيه الى خطورة الاستمرار في حرمانهم من حقوقهم.

هذه المنظمات لا تملك اية مصلحة في الكذب ولا تتضمن تقاريرها اي افتئات على العدالة وهي بشكل عام خالية من التجني. وهو ما يحث العالم على احترام مضامين ما يرد في تقاريرها وتصديقه. وليس ثمة اي شك في ان القضية الكردية ذاتها مدينة لهذه المنظمات التي قالت ما يجب ان يقال عندما كان الكرد يواجهون حرب الابداء ويمطرون بوابل من الاسلحة الكيماوية في كردستان. تلك التقارير هي التي سلطت الضوء على معاناة الكرد واثبتت بالوثائق ان هناك ابداء واجراءات قمعية تستحق الشجب والادانة وان هناك شعب مهدد بالدمار.

ليس لهذه المنظمات اية اجندات سياسية وكل ما تبغيه هو الضغط على الحكومات التي تنتهك حقوق الانسان حتى تتخذ اجراءات من شأنها تحسين وضع حقوق الانسان وضمان الحقوق المدنية لمواطنيها.

ان اغلب تقارير هذه المنظمات تسلط الضوء على ما تسميه "انتهاكات" ضد المسيحيين، خاصة في اربيل و دهوك و سهل نينوى. وبسبب تزايد صدور تقارير سلبية بهذا الشأن، اضطرت حكومة الاقليم الى تشكيل مؤسسة بأسم اللجنة العليا للمتابعة والرد على التقارير الدولية برئاسة السيد ديندار زيباري. مهمة هذه اللجنة هي رفض مضمون التقارير الدولية والرد عليها. ومن الجلي ان تشكيل لجنة عليا تختص بالرد على تلك التقارير انما هو دليل واضح على حجم التقارير السلبية التي يستوجب الرد عليها، كما ان ذلك هو في حد ذاته دليل على وجود انتهاكات.

في اخر تصاريحه لشبكة "روداو" الاعلامية رد زيباري على مضامين كل تلك التقارير لكنه، دون ان يعي، اثبت صحة الانتقادات الواردة فيها. فقد اقر ان حكومة الاقليم قد استولت بالفعل على اراض مملوكة للمسيحيين القاطنين في بلدة عنكاوة في اربيل وانها بنت مطار اربيل الدولي على تلك الاراضي وانها لم تقدم

حتى الان تعويضات لاصحاب الارض. وفي الوقت الذي يصف فيه التصريح مضمون التقارير بانها "غير واقعية"، فإنه يقر انه من مجموع ٢٢٣ فرد يمتلك حق المطالبة بتعويضات مادية، حصل ٤٠ فرد بالفعل على تعويضات. ويعني هذا الرقم ان ١٨٪ فقط ممن يحق لهم الحصول على تعويضات، قد حصلوا على حقوقهم، اما الباقون، وهم الاكثرية، فانهم لم يحصلوا على اي شيء.

وكانت لجنة الافتاء في اقليم كردستان قد اصدرت في حينه فتوى تحرم الاستيلاء بالقوة على اراضي المسيحيين. وينظر الى هذه الفتوى باعتبارها تجسد موقفا نبيلاً يرمي الى تعزيز روح التآخي والتوافق بين المسلمين والمسيحيين. لا ريب ان صدور تلك الفتوى من مراجع دينية مرموقة يعكس الواقع على الارض. ولا يتطلب الامر اية فطنة لادراك ان صدور الفتوى دليل حي على وجود استيلاء على اراضي المسيحيين.

تشير التقارير الدولية الى ان المسيحيين المعنيين قد لجأوا الى المحاكم وتقدموا بدعاوى. وتقول لجنة المتابعة والرد على التقارير الدولية ان المسيحيين المتضررين قد تقدموا بشكاوى للمحاكم، لكنها تحاول التقليل من حجم المشكلة وتزعم ان عدد الشكاوى "ضئيل جداً" وهي تخرج حكومة الاقليم من الموضوع وترى ان الشكاوى "عالقة" في المحاكم و ان "حكومة الاقليم غير قادرة على فعل اي شيء لأن السلطة القضائية سلطة مستقلة". ولا يعطي الرد اي توضيح حول سبب عدم البت في الشكاوى في المحاكم وتركها "عالقة" لمدة قد تصل الى عشر سنوات.

في ردها على التقارير الدولية، اطلقت اللجنة العنان لنفسها للتحدث عن وجود ١٢٧ كنيسة و ٣٧ مزار ديني في اقليم كردستان. وبالتأكيد فإن هذا لا يغير شيئاً من الموضوع. فوجود كنائس ليس دليلاً على انه لا وجود لاستيلاء على اراضي المسيحيين. وتلجأ اللجنة الى حجة اخرى، فتقول ان حكومة الاقليم قد اعترفت بعيد المسيحيين وجعلته عطلة رسمية. وهذا قطعاً صحيح. ان حكومة الاقليم، وفي هذه النقطة بالذات، يمكن عدها حكومة متسامحة وكلنا نفخر بهذا التسامح. لكن القضية هي ان الاعتراف بعيد المسيحيين واعتباره عطلة رسمية لا يمنع الاستيلاء بالقوة على اراضيهم. ولنا في النموذج العراقي قبل سقوط النظام السابق حجة، اذ ان اعتراف النظام السابق بعيد نوروز عيداً قومياً للشعب الكردي لم يمنع استخدام السلاح الكيميائي ضد الكرد وازالة قراهم من الخارطة.

على حكومة اقليم كردستان في كل فرصة تعن لها، ايلاء مزيد من الاهتمام بالتقارير الدولية واتخاذ كل الاجراءات الضرورية لمنع اية انتهاكات ضد المسيحيين في كردستان. اما الرد على التقارير الدولية فإن لا يغير شيئاً من الواقع. ولا يمكن الاعتماد على هكذا ردود لتبييض وجه الجهات الرسمية. ان التعايش الاخوي بين مسلمي اقليم كردستان ومسيحييه لا يتحقق بالرد على التقارير الدولية، بل باتخاذ اجراءات فعالة وحقيقية لاييقاف الانتهاكات ضد المسيحيين.

باشور... إلى أين؟

*آلدار خليل

روناهي: ٢٠١٨/١٢/٨

كانت تجربة باشور كردستان خاصة بعد سقوط نظام صدام حسين عام ٢٠٠٣ التجربة المشجعة المُدارة من قبل الكرد" الذين انعقدت عليهم آمال كثيرة في أن يكونوا ممثلي النموذج الديمقراطي ومطوّري التجربة الديمقراطية على وجه الخصوص في العراق، حيث إن الفرصة التي حدثت في باشور كردستان يمكن تسميتها بأنها كانت فرصة تاريخية ونادرة على صعيد الوضع الكردي. لكن" خلاف ذلك لم يتم تناول الفرصة بأهمية، فما ظهر فيما بعد أكد بأن التصرفات التي تظهر في باشور لا تعكس الدور التاريخي للكرد وإنما تؤدي لتطور الأخطاء وعدم إيجابية تطوير الفرصة التاريخية المذكورة.

نظرت روج آفا إلى تجربة باشور كردستان وبالتحديد إلى الإدارة في السليمانية والاتحاد الوطني الكردستاني إلا أن وحدة المواقف مهمة، حيث التقت الرؤى في بعض المواقف وهذا خلق التقارب الذي تأسس بناءً على النظرة التي أبدتها شعبنا في روج آفا، الإيجابية في التعاون، التأييد المعنوي لشعب روج آفا، دعم النضال في روج آفا على أنه نضال من أجل الديمقراطية معني به كل القوى الديمقراطية كل هذا كان الأساس في بناء الرؤية. لكن" ما حدث في السابع والعشرين من تشرين الثاني من العام الجاري وقيام قوى الأسايش التابعة لإدارة باشور كردستان والاتحاد الوطني الكردستاني في مدينة السليمانية بإغلاق مراكز حركة حرية مجتمع كردستان تصرف لا يخدم الكرد مطلقاً، بمعنى إن الإجراء يخدم الأطراف المتأثرة أكثر ولا سيما في ظل عدم توافر الشروط الموضوعية للخطوة التي تمت، فظهر مواقف مؤسفة كهذه في هذا التوقيت الهام وفي الظروف الضرورية التي تستدعي وحدة التكتاف والتعاون الكردي" لا يمكن أن تساهم سوى في المزيد من التأزم ودفع الأمور والجهود التي يتم تسخيرها لخدمة الكرد نحو مسارات واتجاهات عكسية تماماً، بقدر أهمية دور الاتحاد الوطني الكردستاني" إلا أنه يتساوى معه الخطأ وعدم صواب الموقف كحركة لها تاريخ وجهود في العمل لخدمة الشعب الكردي" فظهر مواقف لا تتناسب مع تاريخها ومع خط وميراث الراحل مام جلال تبقى نقطة سوداء في تاريخ نضالها. تناضل مكاتب ومراكز حركة الحرية في باشور كردستان من أجل الحل الديمقراطي وسبل تطوير القضية الكردية من جوانبها كافة، بالإضافة لتطوير الإدارة الكردية والثورة الديمقراطية" كما وتناضل حركة الحرية هناك وفق الأسس والقوانين العراقية النافذة، حيث كان الأولى أن تكون الإدارة في السليمانية تمنح فرصة العمل والنضال وفق نظامها وتوحد الجهود مع حركة الحرية في تحقيق الأهداف التي تخدم الشعب الكردي، فبدل قرار الإغلاق كان الأولى أن يكون هناك توجه ضد الاحتلال التركي في باشور، ضد قواعده، وهيمنته على الاقتصاد والأمن ومحاولاته للقضاء على الإدارة الكردية شيئاً فشيئاً، فهل الخطر يكمن في مخططات الاحتلال أم في عمل ونضال حركة كردية؟

بدل الانجرار لمخططات والأعيب تركيا ومخططاتها في ضرب وحدة الكرد" فان التركيز على وحدة الصف الكردي والإسراع بعقد المؤتمر الوطني الكردستاني هو التوجه الأكثر ضرورة، حيث لا بد من أن تكون الرؤية الكردية واضحة وواحدة في إطار خدمة الكرد والحفاظ على المكتسبات التي تم تحقيقها وإنجازها بفضل دماء آلاف الشهداء، ويمكن للخلافات بغض النظر عن حجمها أن تُحل بأشكال وطرق أكثر سهولة بدلا من اتخاذ مواقف تبقى مؤلمة في تاريخ نضال الشعب الكردي، وكذلك التوجه نحو وضع بعض النماذج أو الطرق التي تضر بمصلحة الشعب الكردي كأساس في التعاطي مع بعض الأمور وتفسح المجال نحو زيادة تعمق الدول المناهضة لطموحات شعبنا، لا بل إعطاء الإذن كي تستمر القوى المناهضة بشرعنة وجودهم واحتلالهم لمناطقنا كما الحال بالنسبة للدولة التركية.

قرار إدارة الإقليم والاتحاد الوطني الكردستاني حول إغلاق مراكز تنظيم ديمقراطي كحركة الحرية يستوجب تراجعاً عاجلاً عنه كونه - القرار - إجراء يتناقض مع مساعي وحدة الصف الكردي وجهود عقد المؤتمر الوطني الكردستاني، حيث يمثل المؤتمر الوطني خطوة مهمة ويشكل خطراً كبيراً على الدولة التركية ومن معها كون المؤتمر الوطني يوحد طاقات وآليات المواجهة ويزيد من فرص ولادة جديدة للقضية الكردية لتزداد قوة وانطلاقة وانبعثة جديدة.

نحن نتساءل: هل هو شمال العراق أم إقليم كردستان؟!

*محمد مندلاوي

يويلبريس: ٢٠١٨/١٢/٨

مما لا شك فيه، أن مملكة السويد تتبوأ المركز الأول في لائحة البلدان الديمقراطية في العالم، وهكذا هي أيضاً في صدارة الدول فيما تتعلق بالتزاماتها المبدئية للبنود التي جاءت في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. عزيزي القارئ الكريم، إن هذا الموقع الإنساني النبيل، الذي تتصدره دولة السويد في مقدمة دول العالم يضع على عاتق مؤسساته الإعلامية، ومراكز القرار السياسي فيها، أن لا تذكر أسماء البلدان والأقاليم خلاف ما جاءت في دساتير وتشريعات تلك البلدان والأقاليم المعنية. كترديدها باستمرار لبعض المصطلحات الخاطئة، التي تجرح المشاعر الوطنية لدى أبناء ذلك الوطن المعني، أو تجرح مشاعر من يكون أصوله القومية من ذلك الوطن الملغى اسمه عمداً.

مثال المصطلح الكريه الذي يطلقه البعض على إقليم كردستان، إلا وهو الاسم النكر: "شمال العراق" كأن القائل لهذه الفرية يعيش في كوكب آخر ولا يعلم أن الدستور الاتحادي العراقي الدائم، الذي كتب عام ٢٠٠٥ والذي صوت عليه ٨٥٪ من شعب العراق، وشعب إقليم كردستان بنعم، ذكر خمس مرات الاسم المستعار "شمال العراق" بالصيغة التالية: إقليم كردستان. حيث جاء الاسم مرة واحدة في المادة (٤) الفقرة (٣)، ومرة أخرى في المادة (١١٧)، وثلاث مرات في المادة (١٤١).

يا ترى، هل أن المتبني لذلك المصطلح المستهجن "شمال العراق" ملكي أكثر من الملك! حتى يردد في وسائل الإعلام مثل هذا الكلام الذي يؤثر سلباً على فكر المتلقي حين يزوده بمعلومة خاطئة.

للعلم، حتى أن الديكتاتور صدام حسين، ذلك العروبي العنصري، الذي ضرب الشعب الكردي الأعزل بالسلاح الكيماوي، وقام بعمليات الأنفال سيئة الصيت، لم يشأ أن يقول في دستوره المؤقت: شمال العراق، كما يغرده البعض دون..؟!، بل قال بلغة عربية مبينة: "منطقة كردستان" ونحن نعرف جيداً أن مصطلح المنطقة يعني، أن هذا الجزء الموصوف من كردستان يعتبر أرض عراقية، إلا أن البيت القصيد في موضوعنا هو اسم كردستان الذي جاء في دستور العراقي المشار إليه بكل وضوح لكن يستبدله البعض بشمال العراق!.

لمن يجهل حقيقة وجود كردستان كوطن قائم بذاته، إلا أنه محتل عربياً وفارسياً وتركياً ومبارك هذا الاحتلال البغيض دولياً؟!، هناك مواطن سويدي اسمه (Sven Hedin) ولد عام ١٨٦٥ في العاصمة ستوكهولم وتوفي فيها عام ١٩٥٢. كان (Sven) إنساناً ضليعاً بالتاريخ القديم، زار بلداناً كثيرة على هذا الكوكب الدوار، ومنها كردستان، التي ذكرها في إحدى كتبه، الذي كان بعنوان: (عبر فارس وبين النهرين والقوقاس) يصف في الصفحة (٢٢٢) منابع نهري دجلة والفرات، يقول: "أنهما ينبعان من جبال أرمينيا وكردستان. يعني أن تلك المياه كردية، وأن شعبي سوريا والعراق يشربون مياه كردستان؟".

أضف أنه، كان هناك أيضاً العديد من المستشرقين والمؤرخين والقناصل المعتمدين وموظفي المؤسسات الدولية وكانت غالبيتهم ينتمون للبلدان الغربية أو يمثلونها في تلك الدول. لقد ألف هؤلاء الموظفون الكبار في السلك الدبلوماسي، أو من استشرق منهم، كتباً عديدة عن الأيام والأعوام التي قضاها في تلك البلدان، وذكروا في تلك المؤلفات القيمة، اسم كردستان كبلد مثل بقية البلدان القائمة في المنطقة، وذلك قبل الولادة القيصريّة للكيان العراقي، الذي خرج من رحم مؤتمر القاهرة عام ١٩٢١، الذي انعقد برئاسة وزير المستعمرات البريطاني في حينه

“ونستون جرجل”، وبعد هذا التاريخ.. قادت بريطانيا العظمى مؤامرة دنيئة في عصبة الأمم من أجل إلحاق جنوب كردستان بالكيان العراقي، الذي استحدثته خدمة لمصالحها الاستعمارية، وتحقق لها هذه عام ١٩٢٦ عندما خذلت عصبة الأمم الشعب الكردي ووافقت على إلحاق جنوب كردستان بالكيان العراقي المستحدث...

دعونا الآن نذكر عناوين عدداً من تلك الكتب المعتمدة التي ألفها أولئك الذين أشرنا لهم أعلاه. ١- سير (روبرت كير پورتر) ألف كتاباً تحت عنوان: “رحلات في جورجيا وفارس وأرمينيا وبابل القديمة وكردستان وغيرها.. طبع هذا الكتاب في لندن سنة (١٨١٨) بمجلدين. ٢- الكابتن (ميينان) له كتاب ألفه سنة (١٨٣٩) تحت عنوان: A Winter journey into Kurdistan = رحلة شتاء في كردستان. ٣- كذلك الدبلوماسي (جيمس بيللي فريزر = James Baillie Frazer) ألف كتاباً سنة (١٨٤٠) تحت عنوان: Travels in Kurdistan, Mesopotamia رحلات في كردستان وبلاد ما بين النهرين. ٤- يوجد بحث للمقدم “جي. شيل (J. sheil) نائب رئيس البعثة العسكرية إلى فارس سنة (١٨٣٦) بعنوان: Notes on journey From Tabriz through Kurdistan to Suleimanyah = رحلة من تبريز خلال كردستان إلى سليمانية. ٥- للقبطان فيليكس جونز = Felix Johnes. كتاب طبع عام (١٨٥٧) بعنوان: Narrative of a journey to Turkey and Persia Through a part of Kurdistan = سرد لرحلة إلى تركيا وبلاد فارس من خلال جزء من كردستان.

يعرف من خلال تواريخ طبع هذه الكتب القيمة، أن كردستان كانت موجودة على الخارطة السياسية قبل أن تؤسس الكيان العراقي بعصا الساحر البريطاني، فيا ترى أيهما يتبع الآخر الأقدم أم الأحدث؟. للعلم، أن كردستان ذكرت في الكتب القديمة جداً كالتوراة والقرآن بأنها مهد البشرية بعد الطوفان، حيث تقول التوراة في سفر التكوين ٤:٨ أن سفينة النبي نوح استقرت على جبل أرارات. ويقول القرآن في حقله التاريخي في سورة هود ٤٤: إنها جنحت على قمة جبل جودي. النصان صحيحان، لأن جودي هي إحدى قمم جبل أرارات، وجودي الذي جاء في القرآن هي “گوتی” الكردية المعربة إلى جودي، لأن اللغة العربية تفتقد إلى حرف الـ“گ” وهذا رسمه في اللغة السويدية “G” وهكذا بُدِّل حرف التاء إلى الدال وتغير الاسم من “گوتی” إلى جودي حتى تناسب اللفظ العربي.

في الختام، أرجو من أولي الأمر، أن تسمي الأشياء بأسمائها. وأرجوا أيضاً أن “لا تحرف الكلم عن مواضعها” فكردستان التي يعيش على أديمها شعب عريق باسم الكرد ولد على أرضها منذ تاريخ سحيق يصعب تحديده بالأرقام، واسمه يقتن باسمها: كرد - كردستان، وطن الشعب الكردي، قائمة بذاتها منذ زمن بعيد جداً، فهي يا سادة ليست شمال العراق؟، ولا غرب إيران، ولا شرق وجنوب شرق تركيا، ولا شرق وشمال شرق سوريا، بل هي كردستان، بدون سابقة شمال ولا لاحقة عراق ولا يلحق باسمها أي بلد آخر من بلدان مثلث الشر، كما أسلفت هي وطن الشعب الكردي، الذي يمتد من البحر إلى البحر، أي من بحر الأبيض المتوسط إلى بحر الخليج (فارسي) شاء من شاء وأبا من أبا.

٢٠١٨ ١٢ ٠٢

يقول الشاعر الكردي (أحمدي خاني) ١٦٥٠-١٧٠٧م:

گەر دئ هه بوا مه ئیتیفاقی ک فیگرا بکرا مه ئینقیادهک رووم و عه ره ب و عه جهم ته مامی هه میا ژ مه را دکر غولامی ته کمیل دکر مه دین و دهولهت ته حلیل دکر مه عیلم و حیکمهت.

الترجمة:

لو كان بيننا تالفاً ووثاماً واتفاقاً لو كان عندنا، قائداً نسمعه ونطيعه لكان الأتراك والعرب والعجم عبيد عندنا عندها تمكنا أن نكمل ديننا ودولتنا فانصرفنا بعدها للحكمة والعلم.

المناصب التنفيذية في إقليم كردستان تمر بمرحلة انتقالية

*ميغان كونيلي

تكشف أسماء مرشحي الحزب الديمقراطي الكردستاني للمناصب العليا في كردستان عن اعتقاد الحزب بأنه قادر على تحديد مسار السياسة في الإقليم من دون مراعاة المعايير القائمة لتشارك السلطة

تسمية مسرور بارزاني من دون استشارة الاتحاد الوطني الكردستاني تكشف أن الحزب الديمقراطي بات أقل اهتماماً بإرساء التوازن في السلطة معه

سوف يتعين على الحكومة العتيدة تقاسم السلطة مع الاتحاد الوطني من أجل بسط حكمها في الإقليم بكامله وفرض الاستقرار على امتداد الأعوام الأربعة المقبلة

مركز كارنيغي للسلام الدولي: ٢٠١٨/١٢/٩

في الثالث من كانون الأول/ديسمبر، أعلن الحزب الديمقراطي الكردستاني عن مرشحيه لمنصب رئيس وزراء حكومة إقليم كردستان ورئيس إقليم كردستان العراق. سوف يتولى مسرور بارزاني، نجل الرئيس المنتهية ولايته مسعود بارزاني، رئاسة الوزراء، في حين أن رئيس الوزراء المنتهية ولايته نيجرفان بارزاني سيخلف عمه في رئاسة الإقليم. في حين يُتوقع أن يُثبَّت مجلس النواب تعيين رئيس الوزراء الجديد خلال الأسابيع المقبلة، يُثير هذا الإعلان مخاوف جديدة بشأن الوضع القانوني لمؤسسة رئاسة إقليم كردستان، والتي علقت مهامها منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧. وي طرح أيضاً علامات استفهام حول الطريقة التي سيمارس بها مسرور بارزاني، الذي اشتهر في صورة الرجل القوي المسؤول عن جهاز الاستخبارات التابع لحكومة إقليم كردستان، وعن مجلس أمن إقليم كردستان، صلاحياته الجديدة الواسعة لتشكيل الحكومة وقيادة إقليم كردستان.

إشارة إلى أن قانون الرئاسة للعام ٢٠٠٥، الذي نص على إنشاء منصب رئاسة إقليم كردستان، منح الرئيس صلاحيات واسعة لتمثيل الإقليم في الخارج، وقيادة قواته المسلحة، وحل البرلمان، وإعلان حال الطوارئ. وقد شكّل القانون أحد مكونات اتفاق تشارك السلطة مناصفة بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني بهدف منح رئاسة الإقليم للحزب الديمقراطي الكردستاني مع الاحتفاظ برئاسة العراق للاتحاد الوطني الكردستاني. ومنذ إقرار القانون قبل ثلاثة عشر عاماً، تحوّل نطاق الصلاحيات الرئاسية إلى موضع خلاف شديد مع هيمنة نفوذ الحزب الديمقراطي الكردستاني على حساب الاتحاد الوطني الكردستاني في إبريل، وقد ظهرت جبهة معارضة بقيادة حركة التغيير (غوران)، وطالبت بإنشاء منظومة برلمانية.

بدلاً من التوصل إلى اتفاق يُحدد الصلاحيات المنوطة بالمنصب بطريقة من شأنها أن تُرضي الحزب الديمقراطي الكردستاني، والاتحاد الوطني الكردستاني، وحركة التغيير، أقر البرلمان سلسلة تعديلات للقانون. نصّ التعديل الأول في العام ٢٠٠٦ على استحداث منصب نائب الرئيس (في خطوة حملت تنازلاً لمصلحة الاتحاد الوطني الكردستاني). وفي إطار تسوية قصيرة المدى بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني

الكرديستاني، نصّ تعديلٌ أُقرّ في العام ٢٠١٣ على تمديد الولاية الثانية للرئيس بارزاني لمدة عامين بانتظار إقرار دستور إقليم كردستان العراق الذي من شأنه أن يُحدّد نطاق السلطة الرئاسية. وفي العام ٢٠١٥، سعى الحزب الديمقراطي الكرديستاني إلى قطع الطريق على الجهود التي قادتها المعارضة بهدف إقرار تعديلات لكبح صلاحيات السلطة التنفيذية، بما يؤدي إلى إرغام الرئيس بارزاني على التنحي في نهاية ولايته الممدّدة. وبلغت الأزمة ذروتها مع قيام الرئيس بتعليق عمل السلطة التشريعية وطرده حركة التغيير من إربيل.

في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، أعلن الرئيس بارزاني أنه سيتنحى من منصبه بعدما استعادت القوات المسلحة العراقية السيطرة من حكومة إقليم كردستان على الأراضي المتنازع عليها، وذلك رداً على استفتاء الاستقلال الكردي في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧. وقد أثارت العداوات الحزبية، بتأجيج من الخطاب التقسيمي الذي رافق الاستفتاء وما أعقبه من خسارة للأراضي، خطر زعزعة الاستقرار في الإقليم.

ومع تنحّي بارزاني من الرئاسة، تقدّم مجلس النواب الذي استأنف عمله من جديد لكنه كان قد أصبح ضعيفاً، من أجل ملء الفراغ عبر إقرار التعديل الثالث لقانون الرئاسة، والذي نصّ على توزيع الصلاحيات الرئاسية بين رئيس الوزراء نيجيرفان بارزاني ونائبه قباد طالباني في مسعى طارئٍ للحفاظ على ترتيب تقاسم السلطة بين الحزب الديمقراطي الكرديستاني والاتحاد الوطني الكرديستاني.

وكان من المقرر أن ينتهي العمل بالتعديل لدى إجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية التي يجب أن تحدث بصورة متزامنة بموجب قانون ٢٠٠٥.

غير أن نيجيرفان بارزاني قرّر عدم إجراء انتخابات رئاسية، فاضطّر الحزب الديمقراطي الكرديستاني والاتحاد الوطني الكرديستاني وحركة التغيير إلى التوصل إلى ترتيب آخر في تموز/يوليو ٢٠١٨ لتمديد التعديل حتى يتمكن البرلمان العتيق من "تقرير مستقبل منصب الرئاسة".

وقد ارتأى الاتحاد الوطني الكرديستاني أنه من شأن تعاونه مع الحزب الديمقراطي الكرديستاني لتمديد العمل بالتعديل أن يساهم في تسهيل التوصل إلى تسوية في المستقبل حول إطار قانوني للرئاسة يُحافظ على دوره كلاعب فيتو في الحكومة.

أما حركة التغيير فقد أملت، من جهتها، في أن يتيح الترتيب الذي جرى التوصل إليه في تموز/يوليو ٢٠١٨، فرصة لإقرار تشريع دائم في الدورة البرلمانية المقبلة، لا بل حتى دستور جديد، بغية إخضاع منصب الرئاسة للمساءلة أمام مجلس النواب أو إلغائه.

بما أن الحزب الديمقراطي الكرديستاني يشغل منصب رئيس الوزراء الذي يتمتع بصلاحيات رئاسية، فهو لم يعد بحاجة إلى الرئاسة لفرض هيمنته في إربيل. بيد أن تسمية نيجيرفان بارزاني للرئاسة تؤشّر إلى أن الحزب ينوي إنعاش المنصب من جديد - سواءً بموجب تشريع أو نصّ دستوري - تفادياً لتجدد الصراعات المستترة على السلطة بين معسكرَي نيجيرفان ومسروور داخل عائلة بارزاني.

سوف يحتاج الحزب الديمقراطي الكرديستاني، الذي يستحوذ على أكثرية من المقاعد في مجلس النواب، إلى الدعم من ١١ نائباً إضافياً لإقرار تشريع يؤدي إلى إيجاد حل لمسألة الرئاسة.

لكن بعد كسبه سبعة مقاعد إضافية في انتخابات تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، بات في موقع أفضل بكثير لتحقيق ذلك بالمقارنة مع ما كان عليه في الحكومة السابقة.

على النقيض، يُعتبر الاتحاد الوطني الكردستاني الذي يعاني من التصدّع والمعارضة التي أضعفتها خسائرها الانتخابية، غير مجهّز كما يجب لرفع التحديّ معاً في وجه الأجندة التشريعية للحزب الديمقراطي الكردستاني.

بموجب إطار العمل القانوني الراهن، لن يتقدّم مسرور بارزاني وحسب لأداء دور رئيس الوزراء، بل سيضطلع أيضاً بمهام رجل الدولة الأساسي والقائد العسكري. وسوف يتولى أيضاً الإشراف على مؤسسة الرئاسة التي تُركت كما هي بموجب التعديل الذي أُقر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ ووُضعت تحت إدارة مجلس الوزراء في تموز/يوليو.

سوف يتسلّم رئيس الوزراء المكلف صلاحيات الرئاسة إلى حين قيام مجلس النواب بإقرار تشريع لتسوية موضوع الرئاسة، على أن يتم بعد ذلك إجراء انتخابات رئاسية.

يفرض مشروع القانون الصادر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ على رئيس الوزراء تشارك بعضاً من سلطاته مع نائب له، وهو منصب احتفظت به الحكومة السابقة للاتحاد الوطني الكردستاني.

بيد أن الحزب الديمقراطي الكردستاني اقترح استحداث منصب نائب ثانٍ لرئيس الوزراء يتم اختياره من الأقليات الإثنية-الدينية، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى تقليص إضافي في نفوذ الاتحاد الوطني الكردستاني في منصب رئاسة الوزراء.

فضلاً عن ذلك، غالب الظن أن الاتحاد الوطني الكردستاني، الذي يبرز تحت وطأة الصراعات الداخلية بين قياديه، لن يمنح نائب رئيس الوزراء المنتمي إليه دعماً كافياً للإفادة من هذا المنصب، كما أنه من غير المتوقع أن يتمتع مرشحه بالأسلوب القيادي المدهش الذي يتّسم به نظيره المنتمي إلى الحزب الديمقراطي الكردستاني. في حين أن تسمية الحزب الديمقراطي الكردستاني لمسرور بارزاني لم تكن خطوة مفاجئة، إلا أن الحزب والاتحاد الوطني الكردستاني اتفقا، في الماضي، على مرشحين مقبولين منهما عن طريق التفاوض.

تكشف تسمية مسرور بارزاني من دون استشارة الاتحاد الوطني الكردستاني، أن الحزب الديمقراطي الكردستاني بات أقل اهتماماً بإرساء توازن في السلطة معه.

يُعرف عن مسرور بارزاني أنه متشدّد متعنّت اتهم خصومه السياسيين علناً بالخيانة، وذلك على النقيض من ابن عمّه نيجيرفان المعروف بقدرته على التوصل إلى تسويات مع الاتحاد الوطني الكردستاني.

وعلى وجه الخصوص، شكّلت العداوة بين مسرور بارزاني ونظيره في مجلس أمن الإقليم، لاهور طالباني - الذي سيطر فصيله في الاتحاد الوطني الكردستاني على مجلس القيادة داخل الحزب خلال العام المنصرم - عائقاً أمام دمج الأجهزة الأمنية والاستخبارية التابعة للحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني.

على الرغم من تراجع مكانة الاتحاد الوطني الكردستاني داخل المؤسسات السياسية في الإقليم، لا يزال الحزب يسيطر على السليمانية و حلبجة سياسياً وإدارياً، ويتولى قيادة نحو نصف القوات العسكرية وشبه العسكرية في الإقليم.

لذلك سوف يتعدّر على رئيس الوزراء العتيد حكم البلاد بفعالية إلا إذا أقرّ بما يعتبره الاتحاد الوطني الكردستاني حقّه في استشارته حول المسائل الأساسية.

وفي حين أن الصراعات الداخلية التي يشهدها الاتحاد الوطني الكردستاني على مستوى القيادة تُتيح فرصاً وافية للحزب الديمقراطي الكردستاني من أجل استيعاب العناصر الأكثر توافقية في الاتحاد الوطني الكردستاني بغية تنفيذ أجندة مشتركة على مستوى حكومة إقليم كردستان، إلا أنه في حال أصرت الإدارة الجديدة على تهميش شريكها في السلطة في إربيل، ثمة خطر بأن تتسبب بتعزيز نفوذ نظرائه المتشددين الصاعدين مثل لاهور وبافيل طالباني في السليمانية.

كذلك تؤكد تسمية مسرور بارزاني أن الحزب الديمقراطي الكردستاني لم يعد بحاجة إلى استرضاء حركة التغيير أو الأحزاب المعارضة الإسلامية. فطوال رئاسة مسرور بارزاني لجهاز الاستخبارات (باراستن) ومجلس أمن إقليم كردستان على امتداد عشرين عاماً، كانت هاتان المؤسسات مسؤولتين عن حملات القمع العنفي التي استهدفت الاحتجاجات، والتوقيفات والاعتقالات العشوائية، والنزوح القسري، وإعدام النشطاء والصحافيين وأعضاء الأحزاب المعارضة من دون محاكمة في المناطق الخاضعة لسيطرة الحزب الديمقراطي الكردستاني. على الرغم من أن مسرور بارزاني سعى جاهداً ليُقدّم نفسه في صورة رجل الدولة، إلا أن انتهاكات حقوق الإنسان التي مارستها الأجهزة الأمنية والاستخبارية تحت إشرافه ساهمت في تعزيز سمعته المحلية كرجل قوي يستخدم الأجهزة الأمنية في الإقليم لفرض الطاعة قسراً للحزب الديمقراطي الكردستاني.

تُظهر تسمية مسرور ونيجيرفان بارزاني للمناصب الأعلى في حكومة إقليم كردستان، ثقة الحزب الديمقراطي الكردستاني في قدرته على تحديد مسار الآليات السياسية في الإقليم في الأعوام الأربعة المقبلة من دون مراعاة المعايير القائمة لتقاسم السلطة أو التعددية السياسية – وبوجود الرئاسة أو من دونها.

لكن في حين تراجع تأثير معارضي الحزب الديمقراطي الكردستاني داخل المؤسسات السياسية التابعة لحكومة إقليم كردستان، تبقى هذه المؤسسات ضعيفة بالمقارنة مع المكتب السياسي التابع لكل من الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني، واللذين يُشكلان مركزيّ النفوذ الحقيقيين في إقليم كردستان.

بناءً عليه، سوف يتعين على الحكومة العتيدة بقيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني تقاسم السلطة مع الاتحاد الوطني الكردستاني، ولو بصورة غير رسمية، من أجل بسط حكمها في الإقليم بكامله وفرض الاستقرار على امتداد الأعوام الأربعة المقبلة.

*ميغان كونيلي طالبة دكتوراه ودكتوراه في القانون في جامعة ولاية نيويورك في بوفالو.

لمتابعتها عبر تويتر: @meganconnelly48

نجيرفان بارزاني رئيس إقليم كردستان العراق

*عبدالستار رمضان

صحيفة (الزمان) : ٢٠١٨/١٢/٩

إعلان الحزب الديمقراطي الكردستاني في الثالث من كانون الاول-ديسمبر ٢٠١٨ ترشيح نجيرفان بارزاني لمنصب رئيس اقليم كردستان يمثل حدثاً مهماً ليس في الاقليم فحسب وانما على مستوى العراق والمنطقة، نظراً لما يمثله هذا الترشيح من معان ودلالات خاصة في هذا الظرف الدقيق والحساس الذي يمر به الاقليم والعراق والمنطقة بشكل عام، حيث يتزامن تشكيل حكومتي الاقليم والعراق وتعصف بالمنطقة تحديات وعواصف اقليمية ودولية مما يتطلب ان يكون لاقليم كردستان شخصية رئاسية ذات حضور وقبول من الجميع، خاصة بعد ان حقق الحزب الديمقراطي الكردستاني أعلى الاصوات سواء في مجلس النواب العراقي (٢٨) مقعداً او على مستوى برلمان الاقليم (٤٥) ليصبح أكبر حزب ممثل في المجلس بعد الانتخابات التي جرت في ٣٠ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٧.

ترتيب البيت

شخصية نجيرفان بارزاني الذي يحظى باحترام وترحيب كبيرين من الشعب والأحزاب السياسية في الاقليم والعراق وساهم في خطابه على إعادة ترتيب البيت الكردي بعيداً عن التجاذبات والصراعات، وهو شخصية محبوبة ترسم خيوط التلاقي والتفاهم واقامة علاقات ودية مع الجميع، ويلتقي فكره السياسي بالحوار بعيداً عن الشعارات والتشنجات، مما اكسبته احتراماً كبيراً في دوائر السياسة الدولية الغربية والشرقية وله دور في توطيد علاقات الإقليم مع دول الجوار ايران وتركيا والسعودية ولبنان مما يجعله شخصية مهمة ومحورية في الاقليم بشكل خاص والعراق بشكل عام.

ولد نجيرفان بارزاني عام ١٩٦٦ في قرية بارزان، وهاجر إلى إيران مع عائلته عام ١٩٧٥ ودرس العلوم السياسية في جامعة طهران، وساهم في صفوف المنظمات الكردية، وتقدم بسرعة في صفوف الحزب الديمقراطي حيث انتخب عضواً في لجنته المركزية في المؤتمر العاشر الذي عقد عام ١٩٨٩ ثم عضواً في المكتب السياسي للحزب الديمقراطي في مؤتمره الحادي عشر الذي عُقد عام ١٩٩٣ في المناطق الكردية بعد خروجها عن سيطرة حكومة بغداد، ثم تولى عدة مناصب تنفيذية حكومية، وكانت أولى مسؤوليات نجيرفان في الإدارة الكردية المحلية عام ١٩٩٦ إذ أسندت إليه وقتها مهمة نائب رئيس حكومة الاقليم، ثم عين رئيساً لمجلس وزراء حكومة إقليم كردستان في سنوات: ١٩٩٩، ٢٠٠٦، ٢٠٠٩، ٢٠١٢، ٢٠١٤.

تمكن خلال توليه الحكومة وبصفته رئيساً لحكومة الاقليم من القيام بدور طليعي في العديد من الانجازات التي شهدها الاقليم:

١- دوره الكبير في المبادرات الاستراتيجية في إطار برنامج نشط بهدف تحسين المستوى المعاشي ورفاهية المجتمع وإهتمامه بالقضايا الاقتصادية في إقليم كردستان وتنفيذ العديد من المشاريع الخدمية والتنمية.

- ٢- إتباع سياسة تنمية الموارد الطبيعية وتعزيز العلاقات السياسية والإقتصادية مع دول الجوار والمجتمع الدولي.
- ٣- تعزيز الإقتصاد المحلي والإستثمار الأجنبي.
- ٤- الدفاع عن حقوق المرأة وتنمية وتعزيز عملية التربية والتعليم العالي.
- ٥- إعادة إعمار البنية التحتية لإقليم كردستان، وخاصة شبكة الكهرباء وإدارة الموارد المائية والإسكان والطرق والجسور.
- ٦- يعتبر مهندساً رئيسياً في نجاح إقليم كردستان، وذلك خلال جهوده المتواصلة في تحقيق رؤى الحكومة الإجتماعية والسياسية والإقتصادية.

دور اساسي

- ٧- لعب دوراً اساسياً في الحفاظ على وحدة اقليم كردستان ومنع محاولات تقسيمه بعد الاستفتاء الذي جرى يوم ٢٥ سبتمبر ٢٠١٧
 - ٨- مد الجسور بين الأحزاب الكردستانية في الاقليم وخارجه على اساس الاحترام المتبادل.
 - ٩- لعب دورا كبير في حل الأزمة الاقتصادية التي عصفت الاقليم عام ٢٠١٤ وتنفيذ سياسة الاصلاح الحكومي.
 - ١٠- ساهم بفعالية في إعادة العلاقات الدبلوماسية مع دول الجوار خصوصا تركيا وايران بعد احداث ١٦ اكتوبر.
 - ١١- عرف نيجيرفان بارزاني كرجل اقتصاد حيث ساهم بفعالية في جلب الاستثمارات وانعاش الوضع الاقتصادي في اقليم كردستان، ودوره في العلاقات مع تركيا وسياسة النفط والغاز لحكومة الاقليم.
 - ١٢- تقديمه المساعدات للنازحين واللاجئين في الاقليم والتسهيلات للامم المتحدة والمنظمات الدولية للقيام بمهامها الاممية في الإقليم وعموم العراق.
 - ١٣- جهوده في حل الخلافات بين اربيل وبغداد والتقارب بين القوى السياسية العراقية خلال الفترة الصعبة التي مرت بالبلاد.
 - ١٤- اقامة العلاقات طيبة مع العواصم الاوروبية ومراكز القرار الدولي.
 - ١٥- دوره بالمحادثات بين الاحزاب السياسية في الاقليم للإسراع في تشكيل الحكومة الجديدة وتحسين العلاقات بين اربيل وبغداد وبين باقي القوى الأخرى.
- وأخيراً نظرتة الواقعية القائمة على اساس أن اربيل وبغداد إحدهما تحتاج الى الاخرى وان حقوق الاقليم لا يمكن الحصول عليها الا من خلال التفاهم والتقارب مع بغداد، وهو ما يفسر الارتياح والترحيب الداخلي والاممي والدولي بهذا الترشيح.

* نائب المدعي العام - إقليم كردستان العراق

إقليم بارزان

*جمال جصاني

صحيفة (الصباح الجديد) : ٢٠١٨/١٢/٩

بعد القرار الأخير الذي اتخذته الحزب الديمقراطي الكردستاني " بترشيح نجيرفان بارزاني لرئاسة الإقليم ومسروور بارزاني لمنصب رئاسة الوزراء في الإقليم" يكون أمر اقتسام مقاليد السلطات العليا في أربيل، قد حسم لصالح الجيل الثالث من عائلة الملا مصطفى بارزاني .

قد يبدو ذلك للكثير من المتابعين لحال واحوال التجربة السياسية في إقليم كردستان، مغايرا ومتنافرا ومنظومة القيم الديمقراطية التي أتاحها المشروط الأممي لشعب كردستان بشكل خاص والشعوب العراقية بشكل عام، بعد حمايته للتجربة بداية التسعينيات من القرن المنصرم، واستئصاله للنظام المباد ربيع العام ٢٠٠٣ .

لكن عند التمعن قليلا في مسار التاريخ السياسي الحديث للعراقيين وللكرد بنحو خاص، سنجد ان مثل هذه الهيمنة على ما يعرف بـ (الاحزاب) من قبل عائلات بعينها، ومن ثم توريث تلك الهيمنة بين أجيالها، المنحدرة من صلب "الأب القائد" ليس بالأمر الجديد أو الطارئ. لا بل يأتي ذلك كامتداد لقيم وتقاليده راسخة على تضاريس هذا الوطن الممتد من الفاو لزاخو، حيث الثقافة الأبوية وما يتفرع عنها من مستويات الوصاية على قبائل وشعوب وملل لم تصل لسن التكليف الحضاري بعد .

المدافعون عن مثل هذه القرارات، يعودون بنا دائما الى تاريخ من "النضال" اختصت به تلك القبائل والأسر، تاريخ ومحطات لم تتعرض لضوء الكشف والنقد والتحليل العلمي والمهني، وهي كما غالبية سرديات وحكايا تاريخنا القريب والبعيد، ظلت بعيدة عن عيون الفضوليين والمشككين بمدونات وسردياته الموضوعية من قبل الحواشي وشريحة الحبريش والوعاظ.

لسنا بالصد من تسنم أية شخصية لمواقع المسؤولية العليا في كردستان والعراق، بما في ذلك السيدين نجيرفان بارزاني ومسروور بارزاني وبقية المنحدرين من نسل الملا مصطفى، لكن ان تتطوب تلك المواقع باسم أسرة وسلالة بعينها، فقط لكونها تنحدر من نسل زعيم سياسي اشتهر في محطة من محطات تاريخها" فإن ذلك يمثل اعتداءً صارخاً على ما يفترض انها المثل العليا التي حرضت على ذلك الكفاح من أجل الحرية والكرامة وحق تقرير المصير.

مثل هذه الممارسات والسلوك لم نشاهدها عند شعوب وتجارب وأمم عرفت زعامات رائدة واسطورية كنيلسون مانديلا أو مارتن لوثر كينغ وحتى لدى المهاتما غاندي والكثير من القادة التاريخيين للشعوب والبلدان والدول من شتى الرطانات والمنحدرات والأزياء. ان عمليات التوريث السياسي والحزبي هذه، لا تمت بصلة لإرث الكفاح من أجل الحرية والحداثة والتعددية والحقوق، بل هي تعد تجسيدا لتقاليد وثقافة ماضوية. كانت تستدعي مثل ذلك التوريث للحفاظ على ما انتزعه الآباء والأجداد من ولايات واقطاعات سياسية واقتصادية.

ان التحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تواجه التجربة الفتية لاقليم كردستان، لم تعد كما كانت سابقاً، وقد كشفت تجربة الاستفتاء الاخيرة على محدودية وضيق افق مثل هذا النمط من القيادات الوصائية وأسلوبها في قيادة العمل السياسي والإداري، وقد شاهدنا ما تمخضت عنه جولتا الانتخابات في الإقليم وعلى مستوى العراق، من نتائج مغايرة لما يفترض بالصناديق تأديته، حيث يتم فيها عادة" معاقبة الأطراف والشخصيات الفاشلة سياسيا كما حصل مع (سدنة الاستفتاء) لا مكافئتهم على قرارات ألحقت أبلغ الضرر بقضية ومصالح سكان الاقليم، كما حصل مع النتائج التي حصدها الحزب الديمقراطي الكردستاني في البرلمان الاتحادي وفي برلمان الإقليم.

مثل هذه القرارات والمعطيات تشير الى ان الاقليم وبهمة قياداته "التاريخية" يسير على خطى "الجملكويات" أو التجربة اللبنانية وذلك أضعف الإيمان..!

نص كلمة نادبة مراد خلال تسليمها جائزة نوبل للسلام:

فشلت حكومتنا الاقليم وبغداد في حمايتنا وفشل المجتمع الدولي في إنقاذنا من داعش

لا أريد تعاطفاً أكثر أريد ترجمة هذه العاطفة الى عمل على أرض الواقع

إذا لم تتحقق العدالة فحتماً سوف تتكرر هذه الإبادة ضدنا وضد مجتمعات ضعيفة أخرى

شكراً لكردستان العراق على مساعدتها للنازحين منذ (٤) سنوات

الانصات المركزي : ٢٠١٨/١٢/١٠

فازت الإيزيدية العراقية نادبة مراد التي كانت من سبايا تنظيم "الدولة الإسلامية" والطبيب النسائي الذي يعالج ضحايا الاغتصاب في جمهورية الكونغو الديمقراطية دينيس ماكويغي، بجائزة نوبل للسلام ٢٠١٨ تكريماً لجهودهما "لوضع حد لاستخدام العنف الجنسي كسلاح حرب". وأعلنت لجنة نوبل النرويجية أن الفائزين "يجسدان قضية عالمية تتخطى إطار النزاعات، وهو ما تشهد عليه حركة "مي تو" التي أحدثت ثورة في العالم منذ سنة بعد الكشف عن اعتداءات جنسية ارتكبتها المنتج الأمريكي هارفي واينستين.

وفي كلمة ألقته مراد خلال حفل تسليم جائزة نوبل للسلام لنادبة مراد، والطبيب الكونغولي دينيس موكويجي، يوم الاثنين، في العاصمة النرويجية أوسلو، أكدت الناشطة الكردية الإيزيدية، نادبة مراد، أن المجازر التي ارتكبت بحق الإيزيديين ستتكرر إذا لم توضع الحلول المناسبة.

وقالت نادبة مراد: "اليوم مهم جداً للإيزيديين وضحايا العنف الجنسي وفيه انتصر الخير على الشر والإنسانية على الإرهاب"، مبيّنةً: "فقدت اشقائي واولاد اشقائي على يد داعش، وحاول التنظيم محو المكون الإيزيدي".

وأضافت: "باستثناء العدالة، ليس هنالك أي جائزة يمكن أن تعيد لنا كرامتنا وأحباءنا وأهلنا، والعدالة هي السبيل الوحيد لتحقيق السلام"، مبيّنةً أن الإبادة الجماعية للإيزيديين غيرت حياة مجتمعات الإيزيديين بالكامل.. ويجب محاسبة الذين اتخذوا من الاستعباد الجنسي سلاحاً ومجرمي الحرب لكي لا يتكرر ذلك".

وتابعت أن "داعش حاول إبادة مكون رئيس في العراق، وقضى على جميع أحلامنا، وإذا لم توضع الحلول المناسبة فسوف تتكرر المجازر التي ارتكبت بحق الإيزيديين".

وأوضحت أن "أكثر من ٦٠٠٠ من النساء والأطفال الإيزيديين استعبدوا في القرن الحادي والعشرين ومئات النساء والأطفال حول العالم يصبحون ضحايا يومياً"، مشددةً على أنه "يجب أن نتحد جميعاً لبناء وطن آمن يضم كافة المكونات".

وتابعت أن "هنالك مجتمعات ضعيفة تتعرض للتطهير العرقي والتمييز أمام أنظار المجتمع الدولي، وحماية الإيزيديين مسؤولية المجتمع الدولي، وإذا كان المجتمع الدولي جاداً، فعليه توفير حماية للإيزيديين، تحت حماية دولية، وبدون ذلك ليس هناك أي ضمان لبقاء هذا المكون".

وعبرت نادبة مراد عن أملها في أن "يصادف اليوم بداية حقبة جديدة، عندما يكون السلام هو الأولوية، ويمكن للعالم أن يحدد خارطة طريق جديدة لحماية النساء والأطفال والأقليات من الاضطهاد، ولا سيما ضحايا العنف الجنسي".

وأشارت إلى أن "الإبادة لم تنته بعد، وحال الإيزيديين لم يتغير في سجون داعش ولم يتم بناء ما دمره داعش ومحاسبة مرتكبي الجرائم"، مبيّنةً: "لا أريد تعاطفاً ولكن أريد ترجمة هذه العاطفة إلى عمل على أرض الواقع".

وفيما يأتي نص كلمة نادية مراد :

كلمة نادية مراد في حفل تسلم جائزة نوبل للسلام

صاحب الجلالة

صاحب السمو الملكي

أصحاب السعادة

أعضاء اللجنة المشرفة

سيادتي سادتي

طاب يومكم

شكرا للجنة نوبل على هذا الشرف، انه لشرف عظيم ان يتم تكريمي بهذه الجائزة القيمة مع صديقي الدكتور ماكويغي الذي عمل ويعمل المستحيل في سبيل تقديم المساعدة لضحايا العنف الجنسي ويكون صوتا لأولئك النساء اللواتي تعرضن للعنف الجنسي.

اليوم أود أن اتكلم من صميم قلبي لأشارك معكم كيف ان مسيرة حياتي وحياة المجتمع الايزدي برمته تغيرت بسبب هذه الابداء وكيف حاول داعش انهاء وجود مكون من مكونات العراق عن طريق سبي النساء وقتل الرجال وتدمير المزارات ودور العبادة، اليوم هو يوم خاص بالنسبة لي انه اليوم الذي انتصر فيه الخير على الشر، اليوم الذي انتصرت فيه الانسانية على الارهاب، انه اليوم الذي انتصر فيه النساء والاطفال اللواتي عانين من العنف والاضطهاد على يد مرتكبي الجرائم، أمل ان يمثل اليوم بداية حقبة جديدة عندما يكون السلام اولوية، ويمكن للعالم بشكل جماعي ان يبدأ برسم خارطة طريق جديدة لحماية النساء والاطفال والاقليات، ولاسيما ضحايا العنف الجنسي.

عشت طفولتي كفتاة قروية في قرية كوجو في جنوب بلدة سنجار، لم يكن لدي معرفة عن شيء اسمه جائزة نوبل للسلام، لم اكن اعلم شيئا عن الصراعات والقتل الذي يحدث في عالمنا كل يوم، لم اكن أعلم ان البشر يستطيعون ان يرتكبوا هكذا جرائم بشعة ضد بعضهم البعض، ككل فتاة صغيرة كنت احلم بان انهي دراسي الثانوية وكان حلمي الاكبر ان يصبح لدي صالون للتجميل في قريتنا، وان اعيش بالقرب من عائلتي في سنجار، لكن هذا الحلم اصبح بمثابة كابوس وحدث ما لم اكن اتوقعه يوما، حدثت الابداء وكنتيجه لهذه الابداء فقدت امي وفقدت ستة من اشقائي وفقدت بنتي اشقائي الاثنتين، حيث ان كل عائلة ايزيدية لها قصة مماثلة واكثر بشاعة بسبب هذه الابداء، نعم حياتنا تغيرت بين ليلة وضحاها بشكل يصعب علي استيعابها، كيف ان كل عائلة ايزيدية تفرقت عن بعضها البعض، كيف ان النسيج الاجتماعي لمجتمع مسالم قد تمزق، كيف ان مجتمعا كاملا كان يحمل راية السلام ويحب ثقافة التسامح اصبحوا وقودا لحرب كانوا في غنى عنها.

خلال تاريخنا تعرضنا لكثير من حملات الابداء الجماعية بسبب معتقداتنا وديانتنا وكنتيجه لهذه الابداء لم يبق في تركيا سوى اعداد قليلة من الايزديين، اما في سوريا فقد كان عدد الايزديين حوالي (٨٠) الفا، اما اليوم فعددهم لا يتجاوز (٥) آلاف شخص، والايديون في العراق يواجهون نفس المصير وعددهم في تناقص كبير، وان هدف داعش بمحو هذه الديانة سوف يتحقق ان لم يتم توفير الحماية لهم، وهكذا هو الحال بالنسبة للاقليات الضعيفة الاخرى في العراق وسوريا.

بعد فشل حكومة العراق وحكومة كردستان العراق في حمايتنا، فشل المجتمع الدولي في انقاذنا من داعش ومنع وقوع هذه الابداء ضدنا، وقف مكتوف اليدين يتفرج على ابداء مجتمع كامل دون اي قرار، منازلنا، عوائلنا وتقاليدنا، شعبنا واحلامنا، كرامتنا كلها تدمرت، بعد الابداء، حصلنا على تعاطف دولي ومعنوي، واعترفت العديد من الدول بهذه الابداء، ولكن الابداء لم تنته بعد، التهديد بالفناء لا يزال مستمرا، حال الايزديين لم يتغير في سجون داعش، لم يتم خروجهم من المخيمات، لم يتم بناء ما دمره داعش، لحد الآن لم تتم محاسبة مرتكبي الجرائم الذين قادوا هذه الابداء ضدنا، لا اريد تعاطفا اكثر، اريد ترجمة هذه العاطفة الى عمل على ارض الواقع، اذا كان المجتمع الدولي جادا في تقديم المساعدة لضحايا هذه الابداء وان اردنا ان يعود الايزديون الى مناطقهم من مخيمات النزوح ومنحهم الثقة مرة اخرى، فعلى المجتمع الدولي توفير الحماية للايزديين تحت إشراف الامم المتحدة، بدون هذه الحماية الدولية ليس هناك اي ضمان بانه لن نتعرض الى ابداء اخرى ومن مجاميع ارهابية اخرى، كما ان المجتمع الدولي يجب ان يكون ملتزما اكثر في توفير فرص اللجوء والهجرة لأولئك الذين اصبحوا ضحايا لهذه الابداء.

اليوم هو يوم خاص لجميع العراقيين، ليس فقط لكوني اول عراقية يتم تتويجها بجائزة نوبل للسلام، بل لانه اليوم الذي نحتفل فيه بنصر تحرير الاراضي العراقية من داعش الارهابي، حيث ان العراقيين من الجنوب الى الشمال توحدوا وخاضوا معركة طويلة نيابة عن العالم كله ضد هذا التنظيم الارهابي المتطرف.

وحدة العراقيين في مواجهة داعش وافكاره اصبحت قوة لنا جميعا، ومعنا استطعنا ان نفضح جرائمهم ويجب ان نتوحد معا ونعمل معا لمحاسبة داعش والذين رحبوا وساعدوا وانضموا لداعش للسيطرة على مناطق كثيرة في العراق، يجب الا يكون هناك مكان للارهاب وافكاره في عراق ما بعد داعش، يجب ان نكون يدا واحدة في بناء بلدنا، يجب ان نساهم معا لتحقيق الامن والاستقرار والازدهار لجميع مكونات العراق، ينبغي لنا ان نتذكر كل يوم كيف ان تنظيم داعش ومن يحمل افكاره هاجم الايزديين بوحشية في عام ٢٠١٤ بهدف اثناء وجود احد المكونات الاصلية للمجتمع العراقي، داعش ارتكب هذه الجريمة وهذه الابداء بحقنا لكوننا ايزديين، نمتلك معتقدا وعادات مختلفة لا تؤمن بقتل الآخر وسببه واستعباده.

في القرن الواحد والعشرين وفي عصر العولمة وحقوق الانسان اكثر من (٦٥٠٠) طفل وامرأة ايزدية اصبحوا سبايا وتعرضوا للبيع والشراء والعنف الجنسي والنفسي، ورغم مناشداتنا اليومية منذ عام ٢٠١٤ الا انه مازال مصير اكثر من (٣) آلاف من النساء والاطفال الايزديات مجهولا في قبضة داعش، فتيات بعمر الزهور يتم بيعهن وشرائهن وسبيهن واغتصابهن، هل يعقل الا يتحرك شعرة من ضمير قادة (١٩٥) دولة حول العالم في العمل على تحرير هؤلاء الفتيات؟، ماذا لو كن صفقة تجارية او حقا نفطيا او شحنة اسلحة، اكيد كنا نرى بأن الجهود سوف تكون مضاعفة من اجل تحريرهن.

في كل يوم اسمع قصصا مأساوية تدمع لها العين، مئات الآلاف بل الملايين من النساء والاطفال حول العالم يعانون من الاضطهاد والعنف، في كل يوم اسمع صرخات الاطفال في العراق وسوريا واليمن، في كل يوم نرى المئات من النساء والاطفال في افريقيا ودول اخرى يصبحون مشاريع للقتل ووقودا للحروب دون ان يتحرك أحد في مساعدتهم او محاسبة من يرتكب هذه الجرائم بحقهم.

منذ حوالي اربع سنوات اصول وأجول حول العالم واحكي قصتي وقصة مجتمعي والمجتمعات الضعيفة الاخرى حول العالم من دون تحقيق جزء بسيط من العدالة ودون محاسبة مرتكبي جرائم العنف الجنسي ضد النساء والفتيات الايزديات، اذا لم تتحقق العدالة فحتما سوف تتكرر هذه الابداء ضدنا وضد مجتمعات ضعيفة اخرى.

العدالة هي السبيل الوحيد لتحقيق السلام والتعايش بين مختلف المكونات، ان اردنا عدم تكرار حالات الاغتصاب والسبي بحق النساء، يجب علينا ان نقوم بمحاسبة الاشخاص الذين اتخذوا من العنف الجنسي سلاحا لارتكاب الجرائم ضد النساء والفتيات.

اشكركم جدا على شرف هذا التكريم، لكن حقيقة ليس هناك اي جائزة في العالم يمكن ان تعيد لنا كرامتنا سوى تحقيق العدالة ومحاسبة المجرمين، ليس هناك اي تكريم يمكن ان يعوض لنا اهلنا واحبتنا، الذين قتلوا وسبوا بغير ذنب فقط لكونهم ايزديين، ليس هناك اي جائزة تستطيع ان تعيد لنا حياتنا البسيطة بين اهلنا واصدقائنا غير تحقيق العدالة وحماية ما تبقى من مجتمعنا.

في هذه الايام نستذكر الذكرى الـ(٧٠) لاتفاقية الامم المتحدة بمنع وقوع الابداء الجماعية ومعاقبة مرتكبي الابداء الجماعية، مجتمعي يعيش تحت الابداء المستمرة منذ اكثر من (٤) سنوات، المجتمع الدولي لم يمنع وقوع هذه الابداء فقط، بل فشل لحد الآن في وقف هذه الابداء ضدنا وجلب مرتكبي الجرائم الى العدالة، هناك الكثير من المجتمعات الضعيفة الاخرى حول العالم يتعرضون الى التطهير العرقي والتمييز وتغيير الهوية امام انظار المجتمع الدولي.

حماية الايزديين وكافة المجتمعات الضعيفة الاخرى هي مسؤولية المجتمع الدولي والمؤسسات الدولية المعنية بالدفاع عن حقوق الانسان وحماية الاقليات، حماية حقوق المرأة والاطفال وخاصة النساء من العنف الجنسي في المناطق التي توجد فيها الصراعات والحروب الداخلية.

لقد كان لي شرف المشاركة في مؤتمر باريس للسلام، هذا المؤتمر كان الذكرى السنوية المائة لنهاية الحرب العالمية الاولى، لكن كم اباده وكم حروبا حدثت منذ ان توقفت الحرب العالمية الاولى؟ ضحايا الحروب والابادات لا تعد ولا تحصى، وخاصة الحروب الداخلية، نحن كعالم ندين ونعترف بهذه الابادات والحروب ولكن نفشل في وضع حد لمنع حدوثها وتكرارها، صحيح هناك الكثير من الصراعات والمشاكل في العالم، ولكن هناك ايضا مبادرات وجهودا كثيرة تجري لتحقيق العدالة ومساعدة الضحايا، فلولا مبادرة ولاية بادن فودن بيرغ والسيد كريشمان ومساعدتهم لما كنت قادرة اليوم على التمتع بالحرية ولم اكن قادرة على فضح جرائم داعش والتحدث عن حقيقة ما تعرض له الايزيديون، لذلك اقول ان جميع الضحايا يستحقون ملاذا آمنا لحين تحقيق العدالة لهم.

للتربية والتعليم دور اساسي في تنشئة المجتمعات المتحضرة التي تؤمن بالتسامح والسلام، لذلك علينا ان نستثمر في اطفالنا، لان الاطفال كورقة بيضاء نستطيع ان نعلمهم السلام والتسامح والتعايش المشترك بين المكونات بدلا من الكره والطائفية، ويجب ايضا ان تكون المرأة هي مفتاح الحل لكثير من المشاكل ويجب اشراكها في عملية بناء السلام الدائم بين المجتمعات، بصوت ومشاركة المرأة يمكننا إحداث تغيير جوهري بين المجتمعات والعالم.

انا فخورة بالايديين على قوتهم وصبرهم، لقد تم استهداف مجتمعاتنا مرات عديدة لانهاء وجوده، ومع ذلك فانا نواصل الكفاح من اجل حقنا في الوجود، يجسد المجتمع الايزيدي السلام والتسامح ويجب ان يكون مثالا للعالم.

وفي الختام، دعوني ان استثمر هذه الفرصة واقول، شكرا لكل شخص دعم رسالتي منذ اليوم الاول، شكرا لفريق عملي، شكرا لرفيق دربي وسندي عابد الذي لم يتخل عني يوما، شكرا لكل الدول التي اعترفت بالابادة الايزيدية وقدمت المساعدة للمجتمعات الضعيفة، شكرا لكندا واستراليا التي اصبحت ملاذا آمنا لضحايا الابادة الايزيدية، شكرا للمملكة المتحدة على مساعدتها ومبادراتها في تشكيل فريق دولي للتحقيق في جرائم داعش، شكرا لفرنسا والرئيس ماكرون على مواقفهم الانسانية تجاه قضيتنا، شكرا لكردستان العراق على مساعدتها للنازحين منذ (٤) سنوات، شكرا لأمير الكويت وحكومة النرويج لمبادراتهم بعقد مؤتمر اعادة اعمار العراق، شكرا للصديقة المحامية أمل كلوني وفريقها الذين يبذلون جهودا كبيرة في محاسبة داعش، شكرا لدولة اليونان التي قدمت الكثير للاجئين، فلنتوحد في مواجهة الظلم والاضهاد ونرفع صوتنا سويا ونقول: لا للعنف، نعم للسلام، لا للاستعباد، نعم للحرية، لا للتمييز العنصري، نعم للمساواة وحقوق الانسان للجميع، لا لاستغلال النساء والاطفال، نعم لتوفير حياة حرة كريمة لهم، لا لإفلات المجرمين من العقاب، نعم لمحاسبة المجرمين والمرتكبين وتحقيق العدالة.

وشكرا لطيب استضافتكم وحسن الاستقبال. ودمتم في سلام دائم.

تمنح وحدها في مدينة أوسلو

ويحصل الفائز على جائزة نوبل، إلى جانب شهادة على ميدالية يبلغ وزنها نحو ٢٤٠ غراماً من الذهب، ويبلغ مبلغ الجائزة تسعة ملايين كرون سويدي (٩٩٣,١٢١,٣٩ دولار أمريكي حسب سعر الصرف اليوم)، وتحمل الميدالية صورة ألفريد نوبل على وجهه، واسم الفائز بها على الوجه الثاني، ومنحت الجائزة لأول مرة في العام ١٩٠١، وتعد جائزة نوبل أشهر جائزة عالمية سميت باسم مبتدعها ألفريد نوبل.

تمنح لجنة مؤلفة من خبراء سويديين ونرويجيين الجائزة سنوياً في خمس مجالات: السلام، الكيمياء، الفيزياء، الطب والآداب.

وتمنح جائزة السلام وحدها في مدينة أوسلو، أما بقية الجوائز فتمنح في السويد، وتم منح أول جائزة نوبل للسلام في العام ١٩٠٥ في أوسلو.

الرئيس العراقي يهنئ نادية مراد

من جهته هنا الرئيس العراقي برهم صالح الناشطة الإيزيدية معتبرا ذلك تكريما للعراق. وقال صالح في تغريدة عبر حسابه على تويتر "تحدثت هاتفيا الآن مع العزيزة نادية مراد، وباركت لها نيلها جائزة نوبل للسلام (...). إنه تكريم لكفاح وصمود العراقيين في مواجهة الإرهاب والتطرف".

١٢ محطة في حياة نادية مراد.. من أسر «داعش» إلى «نوبل»

بوابة المصري اليوم: ٢٠١٨/١٢/١٠

أعلنت رئيسة اللجنة النرويجية المانحة لجائزة نوبل للسلام، بيريت رايس أندرسون، منح جائزة نوبل للسلام لعام ٢٠١٨ للطبيب الكونغولي دينيس موكويجي، والناشطة العراقية الإيزيدية نادية مراد، وذلك لجهودهما في إنهاء استخدام العنف الجسدي كسلاح في الحرب والنزاعات المسلحة.

وقالت لجنة جائزة نوبل إن فوز «مراد» يهدف للدعوة لعدم استخدام اغتصاب النساء كسلاح في الحرب، ولحماية المرأة خلال فترات الصراع. وفي السطور الآتية، نرصد في هذا التقرير أبرز ١٢ محطة في حياة الفتاة الإيزيدية التي هزت قصتها مشاعر العالم كله، بعدما تعرضت للاغتصاب والتعذيب والاستعباد الجنسي من قبل تنظيم «داعش» الإرهابي، حسبما ذكرته في وسائل إعلام مختلفة:

١- نادية مراد تبلغ من العمر ٢٥ عامًا، كانت تعيش مع عائلتها بقرية «كوجو» قرب سنجار بشمال العراق.
٢- في أغسطس ٢٠١٤، احتل تنظيم «داعش» الإرهابي، سنجار، وقتل التنظيم أكثر من ٧٠٠ رجل بقرية كوجو من بينهم ٦ من أشقائها ووالدتها.

٣- تعرضت نادية مراد وأخريات للضرب والتعذيب والاعتصام الجماعي من قبل مسلحي التنظيم الإرهابي.
٤- تحدثت الفتاة الإيزيدية عن قصة هروبها، في لقاء تليفزيوني مع الإعلامي عمرو أديب، حيث قالت: «أنا فشلت أول مرة عندما كنت أحاول الهرب، وبسبب هذه المرة عملوا فيا شيء سيئ جداً، بعدما هربت من المقر مسكني أحد الحراس، وخذوني بالغرفة، ودخلوا الحراس كلهم واحد وراء الثاني واغتصبوني»، مضيفة: «وقال الحارس إنه هيبيعني ثاني يوم لشخص آخر، وبعد خروجي معه من المقر هربت ودخلت على بيت طلبت منهم المساعدة، وساعدوني»، ثم انتقلت إلى كركوك للعيش مع شقيقها.

٥- انتقلت نادية مراد إلى ألمانيا لتلقي العلاج، وبدأت رحلتها لتعريف العالم بقضية الإيزيديين والإبادة الجماعية التي تعرضوا لها على يد «داعش».

٦- ألقى خطاباً شهيراً في عام ٢٠١٥ أمام مجلس الأمن الدولي تحدثت فيه عن المعاناة والانتهاكات الجنسية التي تعرضت لها حين كانت مختطفة لدى تنظيم «داعش» مع نساء أخريات وأطفال في مدينة الموصل العراقية.

٧- تسببت قصتها في بقاء الأمين العام السابق للأمم المتحدة، بان كي مون، حيث قال: «نادية نجت من جرائم مروعة. بكييت عندما سمعت قصتها، ليس حزناً فقط، ولكن للقوة والشجاعة والكرامة التي أبدتها. وهي تدعو بحق لعالم يعيش فيه جميع الأطفال في سلام».

٨- عام ٢٠١٥، زارت الفتاة الإيزيدية مصر، واستقبلها الرئيس عبدالفتاح السيسي، ورحب بها في القاهرة، وأكد إدانة مصر القاطعة لكافة أشكال وصور الإرهاب والممارسات الآثمة التي يقوم بها تنظيم «داعش» باسم الدين الإسلامي وهو منها براء، مشدداً على إعلاء الدين الإسلامي لقيم الرحمة والتسامح وقبول الآخر، مؤكداً وقوف مصر إلى جانب الشعب العراقي وحرصها على تقديم كافة أشكال الدعم له.

واستقبلها أيضاً شيخ الأزهر الشريف، وأعلن رئيس جامعة عين شمس عن منح نادية مراد منحة دراسية لدراسة التاريخ وتقديم كل الدعم العلمي لها لرغبتها في أن تصبح معلمة تاريخ.

٩- في ٢٠١٦، عين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، نادية مراد سفيرة للنوايا الحسنة لكرامة الناجين من الاتجار بالبشر. وأصبحت بذلك أول ضحية للاتجار بالبشر تشغل منصب سفيرة للنوايا الحسنة للأمم المتحدة.

١٠- منحت الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا جائزتها السنوية لحقوق الإنسان للناشطة الإيزيدية العراقية نادية مراد تكريماً لنضالها ونشاطها من أجل فضح جرائم تنظيم «داعش» بحق الأقليات الدينية والعرقية في العراق وسوريا. وجاء هذا الفوز بالمشاركة مع لمياء آجي بشار الناجية الإيزيدية من الاستعباد الجنسي لمسلحي داعش.

١١- ألقت كتاباً بعنوان «The Last Girl: My Story of Captivity»، «and My Fight Against the Islamic State» تحكي قصتها مع تنظيم «داعش».

١٢- وفي أغسطس ٢٠١٨، احتفلت نادية مراد بارتباطها من عابد شمدين، ناشط في الدفاع عن قضية الإيزيديين، في ألمانيا حيث تقيم هناك.

بين بغداد وكردستان

*حازم مبيضين

٢٠١٨/١٢/١١:ELAPH

قبل الحديث عن علاقة كرد العراق بالحكومة المركزية في بغداد وهي كما ينبغي القول ليست على ما يرام منذ تشكل الدولة العراقية الحديثة لابد من التاكيد ان كرد العراق جزء من الأمة الكردية الموزعة اليوم بين أربع دول وممنوع عليها التوحيد وإقامة دولة وطنية وهي بالمناسبة الأمة الوحيدة التي لاتمتلك وطناً يجمعها والمسألة الكردية ليست جديدة على هذه المنطقة بل هي جزء من تاريخها وجغرافيتها خصوصاً بعد إعادة تشكيل خارطة الشرق الأوسط على ضوء ترتيبات سايكس- بيكو قبل مئة عام.

وتكتسب المسألة الكردية أهمية مضاعفة في ضوء ما شهدته في السنوات الأخيرة من أحداث مسّت أغلب مكوناتها ويمكن ملاحظة ذلك في العلاقات الكردية-الكردية سواء داخل العراق أو سوريا أو تركيا أو إيران.

كما يمكن الوقوف عليها في أوضاع الكرد بالدول التي يعيشون فيها رغم اختلاف السياقات السياسية والاجتماعية والأمنية لكل بلد من البلدان المعنية.

بديهي أن يسفر توزع الكرد الجغرافي على عدة دول، عن اختلاف وتعدد مسارات المسألة الكردية بتعدد البلدان التي ينتمون إليها. وأن يؤدي ذلك التفاوت إلى اختلافات ديمغرافية وسياسية وأيديولوجية داخل المكونات الكردية ذاتها، وإذا كانت المسألة الكردية على مدى تاريخها خضعت إلى تدخلات ورهانات إقليمية ودولية تباينت بين الدعم والمساندة والتوظيف الذي يصل إلى حدّ التلاعب ببعض مكونات الكرد ومستقبلهم في المنطقة. فإن تلك التدخلات ويتسع نطاقها تزداد خاصة أثناء الأزمات والصراعات

اليوم تعود المسألة الكردية إلى الواجهة مع ما يشهده العالم من توجه متزايد نحو انفجار الهويات الفرعية. ولا شك في أن الموقف الإقليمي والدولي الذي اصطدم به استفتاء كردستان العراق في أواخر عام ٢٠١٧، والرافض كلياً لاستقلال الإقليم، مثل نهاية مرحلة وبداية أخرى في أحد أكثر مسارات المسألة الكردية تقدماً نحو تقرير المصير.

ولكن التقلبات التي تعيشها منطقة الشرق الأوسط والمفتوحة على كل الاحتمالات، ستحمل معها مزيداً من الفرص ومزيداً من التحديات وستدفع الأطراف المعنية إلى البحث عن مقاربات جديدة للمسألة الكردية، وهو ما يجعل التمعن في جذور هذه المسألة ومتابعة منعطفاتها بالدراسة والتحليل أمراً لازماً للمهتمين بمعادلات الشرق الأوسط وما يعتمل فيه من متغيرات.

يشكل الشعور بالمظلومية الأساس الفكري لأغلب الحركات السياسية الكردية التي ترفع شعارات تنادي باستعادة وحماية حقوق الشعب الكردي.

بعض هذه الأحزاب يطالب بإعلان دول كردية مستقلة على المستوى القطري في كل من تركيا والعراق وإيران وسوريا والسعي مستقبلاً لخلق ما يسمى بدولة كردستان الكبرى لتوحيد أوصال الأمة الكردية التي قطعها الاستعمار.

وتتباين أهداف وطموحات هذه الأحزاب بحسب الزمان والمكان والمرحلة السياسية التي يمر بها المكون العرقي الكردي في هذه البلدان الأربعة.

وهنا، تجدر الإشارة إلى أن من أبرز الأحزاب السياسية الكردية في الشرق الأوسط: حزب الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني وحزب العمال الكردستاني وحزب الحياة الحرة الكردستاني (PJAK)، إضافة إلى أحزاب أخرى تدور في فلك الأحزاب الكبيرة.

تمثل المسألة الكردية مصدر قلق بالنسبة لحكومات العراق وتركيا وإيران وسوريا، لأنها تهدد بشكل مباشر وحدة أراضي هذه الدول وتتحدى سيادتها الداخلية مما تسبب بصراع مزمن بين حكومات هذه الدول والأحزاب الكردية الفاعلة. هذا الصراع بين الحكومات المركزية والمكون العرقي الكردي مستمر منذ عقود تزداد وتخف حدته بحسب قوة أو ضعف الحكومات المركزية في هذه الدول مقابل قوة وتماسك القوى والأحزاب الكردية الفاعلة ومدى تلقيها للدعم الإقليمي والدولي حيث يتم استغلال القضية الكردية من قبل فاعلين دوليين وإقليميين لتحقيق مكاسب سياسية أو للضغط على حكومات هذه الدول الأربعة.

شهدت المسألة الكردية تحولاً كبيراً منذ سقوط نظام البعث سنة ٢٠٠٣، حيث تمكنت الأحزاب الكردية من تحقيق تقدم كبير على المستويين العسكري والسياسي بمساعدة واشنطن وحلفائها إضافة إلى العامل الإقليمي الذي تعامل مع تمكن الكرد سياسياً وعسكرياً في العراق وسوريا على أنه أمر واقع مرحلي.

وتمكنت هذه الأحزاب من بناء هيكل سياسي قادر على إدارة الإقليم الكردي شمال العراق. هذا الأساس السياسي والاقتصادي ساعد على تطور دور الأحزاب الكردية العراقية في الحكم بشكل كبير بعد عام ٢٠٠٣ حيث تسلمت قيادات كردية مناصب سياسية عليا في الدولة العراقية الجديدة، أبرزها منصب رئيس الجمهورية ووزير الخارجية وفي سنة ٢٠٠٥، أعلنت حكومة إقليم كردستان العراق وضمت أغلب الأحزاب الكردية وتمكنت حكومات الإقليم المتعاقبة من تحقيق إنجازات كبيرة على المستويين الاقتصادي والسياسي الدبلوماسي، غير أن ذلك واجه التحدي الأكبر بعد استفتاء الاستقلال عام ٢٠١٧، حيث فرضت الحكومة المركزية عقوبات اقتصادية وسياسية واسعة على حكومة الإقليم تسببت بشل الحركة الاقتصادية وإضعافه سياسياً بعد استعادة بغداد للمناطق المتنازع عليها.

تشكو الأحزاب الكردية في إيران من التهميش السياسي والثقافي والبطش الأمني في المناطق ذات الغالبية الكردية، لكن الوضع بشكل عام مستقر في مناطق كردستان إيران والسبب الرئيس هو قوة الحكومة الإيرانية المركزية أمنياً واستقرارها سياسياً واقتصادياً بشكل نسبي.

أما في تركيا، فالوضع الكردي غير مستقر منذ عقود بسبب الصراع المسلح بين حزب العمال الكردستاني والحكومة التركية خصوصاً بعد فشل عملية السلام التي أعلنت في عام ٢٠١٢ واعتقال أغلب القيادات الكردية بعد محاولة الانقلاب الفاشلة التي قادتها عناصر تركية معارضة لحكومة حزب العدالة الحاكم بقيادة أردوغان.

لكن الحكومة التركية تتمتع باستقرار أمني وعسكري نسبي يتيح لها التعامل بشكل فاعل مع نشاطات حزب العمال المسلحة والمحافظة على استقرار المناطق ذات الغالبية الكردية.

يختلف كرد العراق عن أشقائهم في الدول المجاورة حيث تتبنى تلك الأحزاب نظرية الكفاح المسلح باعتباره الطريق الأقرب لتحقيق الأهداف السياسية.

بينما أحزاب كرد العراق تأقلمت مع الفكر السياسي الرأسمالي العالمي الذي تهيمن عليه واشنطن سعياً للحصول على دعم دولي أكبر للمسألة الكردية وتحديث نظام الحكم في كردستان العراق بما يتماشى مع النظام العالمي الجديد بعد انهيار الاتحاد السوفيتي..

ثمة من يقول إن حكومة الإقليم أرادت التلويح بإمكانية إعلان استقلال إقليم كردستان العراق للضغط على الحكومة المركزية في بغداد من أجل تقديم تنازلات سياسية تعزز (مكتسبات الكرد) قبل وبعد ظهور تنظيم الدولة.

وتتفاعل المسألة الكردية في الشرق الأوسط مع الواقع السياسي والأمني غير المستقر في محيطها حيث يسعى الكرد بشكل عام إلى المحافظة على هويتهم وحقوقهم الكردية ويبقى حلم الدولة الكردية المستقلة حاضراً في أديبات الذاكرة السياسية الكردية. المعطيات تشير إلى أن الشعوب الكردية في بلدانها سوف تسعى إلى المطالبة بأشكال

مختلفة للحكم الذاتي اللامركزي خصوصاً في سوريا وتركيا وإيران بينما تسعى الأحزاب الكردية في العراق إلى المحافظة على حكمها الذاتي بشكله الحالي وتعزيز مكتسباتها السياسية والاقتصادية ضمن عراق اتحادي. أخيراً، تشير المعطيات إلى أن المفاوضات السياسية على إعادة تعريف العلاقة بين الإقليم والمركز في بغداد بدأت خلف أبواب مغلقة.

هدف بغداد هو إعادة الإقليم تحت سلطة المركز من دون منحه صلاحيات أكبر من التي يتمتع بها حالياً، بينما تسعى حكومة إقليم كردستان العراق إلى تعزيز صلاحياتها خصوصاً في جوانب استثمار وتصدير وإدارة عائدات الثروات الطبيعية مثل النفط والغاز والمطالبة بمشاركة بعض الصلاحيات السيادية مع بغداد. لدى بغداد أوراق ترغيب وترهيب تتفاوض بها ولدى حكومة الإقليم أوراق مشابهة، منها: دعم الكتلة الأكبر لتشكيل الحكومة العراقية القادمة والمشاركة في دعم مرشح الكتلة الأكبر لمنصب رئيس الوزراء. جميع الدلائل تشير إلى أن الأزمة بين الحكومة المركزية في بغداد وحكومة إقليم كردستان العراق تتجه إلى مفاوضات سياسية للاتفاق على إعادة تعريف العلاقة بين الإقليم والمركز والاتفاق على تنظيم العلاقة بين حكومة العراق المركزية وحكومة إقليم كردستان لاسيما فيما يخص استكشاف واستغلال وبيع وإدارة عائدات الموارد الطبيعية.

هناك ثلاثة عوامل أساسية تؤثر بشكل مباشر على سير ونتائج هذه المفاوضات:

أولاً: ضغط الفاعل الدولي (الولايات المتحدة وحلفائها) على طرفي المفاوضات في بغداد وأربيل.

ثانياً: مدى تماسك الجبهة السياسية الداخلية الكردية خصوصاً بعد التشظي الذي أصابها قبيل وبعد انتخابات العراق التي أجريت في ١٢ مايو/أيار ٢٠١٨.

ثالثاً: مدى استعداد الفاعل الشيعي السياسي لتقديم تنازلات سياسية واقتصادية لحكومة إقليم كردستان مقابل الحصول على الدعم الكردي لتشكيل الكتلة الأكبر وتسمية رئيس الوزراء القادم.

لا يمكن فصل الحركة القومية الكردية عن سياق ثورات التحرر الشعبية في المشرق، فجميعها رغم اختلافها الظاهري اعتراض على طريقة تشكّل الدولة الحديثة العربية التي اصطدمت مع المجتمعات المحلية وسلبتها حقها الطبيعي في التعبير عن نفسها. وإذ تعبر الحركات الكردية عن مطالب قومية وثقافية محددة فإنها في جوهرها تعبير عن الظلم الذي تجرعه كافة شعوب وأمم المنطقة.

لا تخلو الحركة القومية الكردية ومطالبها بالانفصال في العراق من العامل الاقتصادي، ولكنه ليس المبرر الرئيس الذي قدمته قادة الحركة لمناصريها للمضي قدماً في الاستقلال.

يُنتج إقليم كردستان العراق نحو ٥٠٠ ألف برميل نفط يومياً، ويمثّل إنتاج الإقليم ١٥ في المئة من إجمالي الإنتاج العراقي ونحو ٠,٧ في المئة من إنتاج النفط العالمي.

وتطمح حكومة إقليم كردستان إلى إنتاج ما يربو على مليون برميل نفط يومياً بحلول عام ٢٠٢٠. ولقد نتجت أزمة سياسية حادة بين أربيل وبغداد، عام ٢٠٠٧، عندما فشل الطرفان في التوصل إلى قانون مشترك حول حق التنقيب والإنتاج وتوزيع العائدات على الصعيد الوطني.

ويمكن حصر الخلاف في نقطتين:

أولاً: ترى الحكومة الاتحادية في بغداد وجوب حصر صلاحيات تطوير الحقول النفطية وعمليات التسويق والتصدير بيد وزارة النفط الاتحادية استناداً للقوانين النافذة بموجب المادة ١٣٠ من الدستور العراقي، في حين ترى حكومة إقليم كردستان أن للإقليم حقّ تطوير الحقول وتسويق النفط والغاز دون العودة إلى الحكومة الاتحادية وذلك استناداً لقانون ٢٢ من سنة ٢٠٠٧ الذي شرعه الإقليم. وتعتبر الحكومة الاتحادية قانون ٢٢ غير دستوري لتعارضه

مع معطيات المادة ١١٢ من الدستور العراقي والتي توجب إدارة الملف النفطي اتحادياً بمشاركة الأقاليم والمحافظات المنتجة مع الحكومة الاتحادية وبعد أن يتم تشريع قانون النفط الاتحادي.

ثانياً: ترى بغداد بحسب القوانين النافذة أن جميع الواردات يجب أن تُودع في الخزينة الاتحادية ثم توزع بحسب تخصيصات الموازنة الاتحادية، كما يجب إيداع الواردات الناتجة عن تصدير النفط والغاز في صندوق تنمية العراق في نيويورك لتُقتطع منه التعويضات المتعلقة بغزو النظام السابق للكويت بمقدار ٥٪ قبل أن تصل المدخولات إلى الخزينة الاتحادية في العراق.

وهذا ما رفضته أربيل مطالبة بوضع حساب خاص في تركيا يكون تحت سيطرتها لاقتطاع كلف الإنتاج وأرباح الشركات يتبعها اقتطاع حصة الإقليم المقدرة بـ ١٧٪ قبل أن تصل المبالغ المتبقية إلى وزارة المالية الاتحادية. يؤخذ على الحركة القومية الكردية، تركيزها على تسويق المظلومية الكردية في تأليب الشارع وشحذ همته على الانتفاض، ولقد أثارت في معرض سعيها لزيادة مناصريها على الصعيد الدولي حفيظة المكونات المحلية الأخرى التي أضحت في دور المدافع عن الأرض ووحدة البلاد.

لم ينجح الكرد في معالجة هواجس شعوب المنطقة، التي ترى أن المزيد من التجزئة يتركها فريسة أسهل للتدخلات الأجنبية ويضعف جبهتها الداخلية في الصراع مع إسرائيل بل أسهم سلوك قيادات الحركة القومية الكردية في تعزيز السردية المضادة وفي تصوير الكرد كأداة مطواعة لتنفيذ مخططات تأمرية. لقد فشلت النخبة الكردية في دمج مشروعها السياسي في مشروع إقليمي عابر للحدود، كما تعمدت الصمت حول قضايا الأمة الإسلامية والعربية المركزية، مما أفقدها دعم الجوار والدعم الشعبي اللازم لنجاح مشروعها القومي. وفضل قادة الحراك الكردي الانغلاق على أنفسهم وزيادة عزلتهم الإقليمية.

تاريخياً انتفض كرد العراق عام ١٩٠٩ غير أن الحكومة العثمانية، شنت حملة عسكرية على مناطق نفوذ الحركة في بارزان واعتقلت الشيخ عبد السلام بارزاني ورفاقه، ثم أعدمته عام ١٩١٤. لكن حركة التمرد استمرت إلى أن بدأ تطبيق اتفاقية سايكس بيكو فتأسست المملكة العراقية من ولايتي بغداد والبصرة

وبعد مفاوضات عديدة بين البريطانيين والفرنسيين والأتراك والكرد اتفقوا على إجراء استفتاء حول تبعية الموصل، وكانت نتيجة التصويت لصالح الانضمام وبذلك منَحَ الكرد الهوية العراقية لولاية الموصل، وخلال العهد الملكي لم تكن علاقة بغداد مع ما كان يسمى شمال العراق جيدة ولا مستقرة وخلال تلك الفترة كان الملا مصطفى بارزاني يعيش في روسيا بعد انهيار جمهورية مها باد التي كان وزير دفاعها لكنه وبعد ثورة ١٩٥٨ وإعلان العراق جمهورية عاد إلى بغداد على أمل أن العهد الجديد سيضع حلولاً جذرية للمسألة الكردية، ولم تمض إلا سنوات قليلة حتى عادت بغداد لممارسة سياسات الاختراق والاحتواء والحل العسكري وبدأت مرحلة جديدة اتسمت بالتهميش والإقصاء والاضطهاد، ما قاد إلى ثورة ١٩٦١ في كردستان بقيادة بارزاني، وتمخضت عن اتفاقية ١٩٧٠ بين الحكومة المركزية في بغداد وحركة التحرر الكردية، حيث اعترفت لأول مرة بحق الكرد بالحكم الذاتي سياسياً وثقافياً واقتصادياً، لكن حكومة البعث فرضت قانوناً من طرف واحد للحكم الذاتي رفضته قيادة الحركة الكردية، فاندلعت الحرب بين الطرفين، والتي انتهت بعد عام واحد لصالح بغداد وبعد ضغوط من قبل الولايات المتحدة وإيران.

وهنا بدأت بغداد اعتماد سياسة تمزيق البيت الكردي من خلال استمالة وإغراء أشخاص على خلفية صراعات قبلية أو سياسية مع قادة حركة التحرر الكردية، واستنبتت ميليشيات يقودها شيخ القبيلة ويطلق عليها الأهالي الجحوش.

وتم تأسيس أحزاب كردية في دوائر المخابرات العراقية على أنها تمثل طموحات شعب كردستان، وبالرغم من كل هذا واصلت القيادة الكردية محاولاتها لبناء دولة الشراكة وفاوضت صدام وتخلت عن امتيازاتها التي وفرتها الأمم المتحدة ومجلس أمنها في الملاذ الآمن عام ١٩٩١، وذهبت إلى بغداد بعد أيام من سقوط صدام لتؤسس مع الشركاء الآخرين دولة ديمقراطية تحترم حقوق الإنسان وتُنشئ دولة مواطنة تحت سقف دستور شارك في كتابته الجميع، لكن الأمور اختلفت حينما أصبحوا في السلطة فأرسلوا دباباتهم عام ٢٠٠٨ مهددين كردستان بالاجتياح من خلال قوات أُعدت مسبقاً وأُطلق عليها اسم "قوات شرق دجلة" بالقرب من كركوك، وبذلك انهار فعلياً تحالف الطبقة السياسية الشيعية مع التحالف الكردستاني في ٢٠٠٨.

وبعدها تجاهلت بغداد فقرات من الدستور تخص المجلس الاتحادي وهو الجزء الأهم في البرلمان العراقي وعدم تطبيق المادة ١٤٠ والمواد التي تخص توزيع الثروات وخاصة قانون النفط والغاز، حتى وصلت الأمور إلى قطع حصة الإقليم من الموازنة العامة والبالغة ١٧٪ وقطع مرتبات الموظفين وفرض حصار اقتصادي واتهمت قيادة الاقليم مستندة الى لجان التحقيق البرلمانية في سقوط الموصل بيد داعش التي اتهمت المالكي بالمسؤولية عن سقوط الموصل بيد داعش للتشويش على استقرار الاقليم.

من هنا، بدأ الإقليم يشعر بالخطر على مستقبله، خاصة وأن الطبقة السياسية الشيعية مرتبطة مع إيران التي لا تؤمن بأية خطوة لتطور الإقليم سياسياً. وقد سارع قادة الإقليم إلى تحذير بغداد من تجاوزاتها للدستور وضرورة الإسراع بحل الإشكاليات المتراكمة من خلال زيارتهم المتعاقبة لبغداد، لكن يبدو أن المؤامرة كانت أكبر والهدف كان تدمير الإقليم وإلغائه بالكامل، وهذا ما أكدته الأحداث المتعاقبة، خاصة حينما رفضت بغداد أي حوار حول مستقبل الموصل بعد التحرير، علماً بأن قيادة الإقليم تحدثت مع بغداد الحكومة والأحزاب وأعربت لهم عن شعورها بخطورة الوضع وأنها ربما تذهب إلى الشارع الكردستاني في إشارة إلى الاستفتاء، وقد حصل ذلك قبل تحرير الموصل بفترة ليست قصيرة، ورغم ذلك كانت تلك الطبقة السياسية الحاكمة قد طبخت برنامجاً غير معلن لما سموه "إقليم شمال العراق" أو "محافظات شمال العراق" كما تستخدمه الآن الوسائل التابعة لهم" مما دفع الإقليم إلى إجراء الاستفتاء تحت مظلة القانون والدستور في التعبير عن الرأي.

لقد أثبتت الطبقة السياسية الحاكمة بشقيها الرئيسي الشيعي والملحق السني أنها ضد الفيدرالية وهو ما يناقض الدستور، وأنها -بالغاء إقليم كردستان- ستعيد النظام الشمولي تحت ذريعة "الأغلبية السياسية" تلك الأغلبية التي تهيمن عليها الطبقة السياسية الشيعية المسيرة من إيران، مع تغطية من "أحزاب زينة" سنية وكردية معروفة، وبذلك تتحقق أهداف ولاية الفقيه تدريجياً وباستخدام آليات الديمقراطية بعد إلغاء أية محاولة لمعارضة تلك الولاية.

الحرب باسم الدستور

واليوم، وبعد استنساخ حكومة بغداد لكل أساليب وسلوكيات الحكومات العراقية منذ تأسيس الدولة العراقية في مطلع القرن الماضي وحتى إعلان الحرب على الإقليم واجتياح كركوك وبقيّة المناطق المستقطعة أساساً من كردستان بسياسة التعريب والتغيير الديمغرافي خلال أكثر من نصف قرن، وخرق أهم مواد الدستور التي تحرم استخدام القوات المسلحة في النزاعات بين الحكومة الاتحادية والأقاليم أو المحافظات، وفرض الحصار على شعب الإقليم من خلال الاستعانة بالدول الأجنبية (إيران وتركيا وغيرهما) لغلق الحدود ومنع دخول المواد الغذائية أو التجارية ومنع شركات الطيران من الهبوط في مطارات الإقليم، وإيقاف حركة السياحة من العراق إلى الإقليم، إضافة إلى إيقاف تعامل البنك المركزي العراقي مع المصارف الكردستانية أو العاملة في الإقليم، كل ذلك يأتي في سياق محاولة

إلغاء الإقليم وتحطيم إرادة شعب من ستة ملايين نسمة، مَنَحَ من أجل حريته مئات الآلاف من الشهداء، وحقق خلال أقل من ربع قرن من السلام وعشرات المليارات من الأموال ما عجزت عن تحقيقه كل الحكومات العراقية خلال قرن من الزمان ومئات المليارات من الأموال.

تحديات داخلية وخارجية

إن مجمل هذه الأوضاع والتداعيات الإقليمية والدولية تضع الإقليم بين خيارين كلاهما صعب:
الأول: القبول بدولة المواطنة في العراق وهذا يبدو صعباً للغاية إن لم يكن مستحيلاً بعد مئة عام من حكم مختلف التيارات السياسية، وتحت هيمنة الأحزاب الدينية والمذهبية أو القومية،
والثاني: خيار إنشاء الدولة الكردستانية الذي يخضع هو الآخر إلى عاملين أساسيين،
أولهما: اقتصادي سياسي، وثانيهما: دولي وإقليمي وتحديداً دول الجوار ذات العلاقة، وهي: تركيا وإيران وسوريا.

أ- تحديات داخلية:

في الجانب الإنمائي والاقتصادي، لم تنجح حكومات الإقليم منذ ٢٠٠٣ في إنشاء بنية تحتية تخدم مصالح الأمن القومي للدولة القادمة فيما يتعلق بالأمن الغذائي حدّ الاكتفاء (زراعة وصناعة وطاقة)، وانشغلت في بناء مجمعات سكنية وتجارية خدمتية غير مكتملة خاصة فيما يتعلق بالكهرباء والطرق والمواصلات والصحة والتعليم، وهذا ما شهدنا نتائجه في الآونة الأخيرة، كما لم تنجح بتطوير إمكانيات البترول وخاصة البتروكيمياويات والصناعات الغذائية والإنشائية والأدوية قياساً على تعاضم مواردها منذ ٢٠٠٣، وفي الجانب السياسي، ورغم ما حققه الإقليم من إنجاز حكومات ائتلافية، إلا أنه بقي أسير النزاعات والتنافس الحزبية، ولم ينجح في بناء جدار سياسي اجتماعي عسكري متين يحمي مصالح الإقليم العليا، حيث تصدّع ذلك الجدار في أول تحد له كما حصل في تسليم كركوك.

ب- تحديات خارجية:

رغم النجاحات الملموسة المتحققة في العلاقات مع تركيا بدرجة كبيرة وإيران بدرجة أقل وسوريا بدرجة شبه معدومة، إلا أنها كشفت بعد إجراء الاستفتاء نواقص كثيرة، ونقاط خلل عديدة في خصوصية العلاقات مع تلك الدول "إذ لم تعمل حكومة إقليم كردستان على بناء علاقات أخرى مع مكونات سياسية فاعلة ومؤثرة وضاعطة في البنية السياسية والاجتماعية والاقتصادية لتلك الدول، فمثلاً" في الجانب الاقتصادي والاستثماري لم تصل تلك العلاقات والمشاريع والمصالح بين الإقليم وكل من تركيا وإيران إلى درجة أن تخشى حكومتاهما على تلك المصالح، لكون معظمها لم يكن مشاريع استراتيجية تؤثر أو تضغط سياسياً" حيث نافسا الحكومة العراقية في معاداتهما للإقليم ومشروعه في الاستفتاء، وعلى هذا القياس يمكن مراجعة ذات العلاقات مع أكثر الحلفاء قريباً، وهم: الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي وكندا وأستراليا، والمجموعة العربية والإسلامية.

وبالرغم مما سبق، ولكي لا نحصر أسباب ما جرى من تداعيات في جانب واحد أو مجموعة واحدة، فإن العديد من المؤسسات أسهم - كل حسب موقعه ومجال عمله - فيما حدث، ويتحمل المسؤولية أيضاً ابتداءً من ممثلات الإقليم الحكومية والحزبية في الخارج، وانتهاءً بالإعلام الكردي الذي لم ينجح في إيصال القضية الكردية بشكل مقنع على الأقل لدول الجوار، بينما نجح قرار السياسيين في الاستفتاء بتعريف العالم برمته بقضية الاستقلال، ولذلك نرى هذا

الإصرار العجيب على إلغاء نتائج الاستفتاء، التي لا يمكن لأية سلطة داخلية أو خارجية إلغاؤه إلا باستفتاء آخر يلغي أو يثبت نتائج الأول.

وعليه، ستبقى نتائجه وثيقة رسمية وتاريخية يعتمد عليها في أية محاولة أخرى للاستقلال في المستقبل.

لقد ذهب الأسكتلنديون إلى الاستفتاء وكذلك شعب كتالونيا وربما شعوب أخرى في أوروبا أو غيرها، والفرق بيننا وبينهم، أن شركاءنا في الدولة جيئشوا الجيوش وصنعوا مئات الخونة ودمروا مئات البيوت وقتلوا المئات من المعارضين، ويلاحقون اليوم كل الذين شاركوا بالاستفتاء في كركوك والمناطق التي اجتاحتها، ففصلوا المئات منهم وسجنوا أعداداً كبيرة من منتسبي وزارة الداخلية، وفي البرلمان الديمقراطي طردوا ومنعوا كل من شارك في الاستفتاء من البرلمانين الكردستانيين، بينما ذهب رئيس وزراء بريطانيا ونخبته الحاكمة إلى الأسكتلنديين راجين منهم إعادة النظر في استفتاءهم مقابل الموافقة على مطالبهم بل وإغرائهم بامتيازات أخرى للبقاء في المملكة العتيقة.

إن ما حدث بعد إجراء الاستفتاء في كردستان من ردود أفعال وحملات عسكرية وتهديدات من العراق أو دول الجوار، أيقظ شعوراً كاد أن يضعف أو يخف، وهو أنه لا خيار للعيش المشترك في كيان واحد مع هذا الكم الهائل من الحقد والكراهية، فبعد أن كان الاستقلال مجرد حلم لنائم، أصبح اليوم تحدياً كبيراً لدى شعب حيوي يقظ أيقن أن شركاءه على الأرض بمختلف تياراتهم وتوجهاتهم الفكرية والسياسية لا يقبلونه إلا تابعاً، ولا يقبل هو إلا أن يكون حراً أبيضاً.

ومع ان الوقائع تشير إلى ان التباعد السياسي بين الأحزاب والتيارات السياسية في الإقليم ليست قليلة، إلا أن الأکید هو ان هناك توافقاً عاماً بين كل الأحزاب على توحيد المطالب عند الدخول للمفاوضات مع كتل بغداد. الوضع الحساس للإقليم، وسنوات التعب الماضية نتيجة الخلافات على النفط مع بغداد، وظهور «داعش» والتملل الشعبي من الوضع يضيق الحركة لدى تلك الأطراف عند الدخول في مفاوضات تشكيل الحكومة في بغداد. وتتركز المطالب الموحدة على التمسك بالثوابت الكردية، وأبرزها حل أزمة كركوك والمناطق المتنازع عليها وفقاً للمادة ١٤٠ من الدستور، ومنح الإقليم حصته المناسبة من الموازنة، والالتزام بتسليح قوات البيشمركة، بالإضافة إلى ضرورة العمل بمبدأ التوازن في الوزارات والمؤسسات الحكومية العراقية.

تدرك القوى السياسية في بغداد أنه في حال اكتمال المسيرة السياسية والدخول في التفاوض مع أحزاب الإقليم ستبدأ الحوارات على المطالب الكردية أكثر صعوبة مما يظن البعض.

وتعلم الأحزاب الكردية في الإقليم أن خيار تقديمها لتنازلات كبيرة لبغداد سيدير عليها بالولايات كون الانتخابات البرلمانية على الأبواب لذلك ستمسك بمطالبها حتى اللحظات الأخيرة، وإن كان من الممكن العمل على التسويات في ملف الحصص الوزارية والتساهل فيه حصراً.

مع الوقت تمر بغداد بمخاضات صعبة لولادة الحكومة المقبلة في حين يبدو من المسيرة السياسية في الإقليم ان الجهات السياسية الكردية أكثر رسوخاً وهدوءاً في عملها. يظهر ذلك الرسوخ مع وضوح المطالب التي تنادي بها تلك الجهات، ومع تخبط الجهات السياسية في المركز نتيجة أحداث عامة في الشارع العراقي، والذي لا تمتد تداعياته حتى اللحظة إلى الإقليم الكردي الذي يتابع معظم سكانه بدء الحملة الانتخابية فيه أكثر ما يتابعون المفاوضات مع بغداد على شكل الحكومة المقبلة.

بناء العلاقات النفطية بين العراق و«حكومة إقليم كردستان» على أسس قانونية متينة

*جيمس جيفري وبلال وهاب

معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى: ٢٠١٨/١٢/١٢

على الرغم من أن العراق ينتج ٤,٣ مليون برميل من النفط يومياً، لا يزال العراقيون يعيشون في الفقر. ومع تجمع الناس في شوارع المدن الجنوبية احتجاجاً على الفساد الحكومي، والنقص في الطاقة، وارتفاع معدلات البطالة، يتعين على الحكومة العراقية أن تعيد تركيز اهتمامها على الازدهار الاقتصادي وعلى المطالب المالية الشاقة لإعادة الإعمار بعد سنوات من الحرب ضد تنظيم «الدولة الإسلامية». وتحقيقاً لهذه الغاية، يجب أن تحلّ نزاعها مع «حكومة إقليم كردستان» بشأن إدارة قطاع النفط والغاز. وسيشكل القيام بذلك الخطوة الأولى من الخطوات العديدة الحاسمة نحو إعادة سيادة القانون إلى قطاع الطاقة.

وهناك قضية فوضوية بل واعدة للفصل في حقوق الإدارة على هذه الموارد المتنازع عليها، تقبع حالياً أمام المحكمة العليا العراقية. وإذا تقدمت القضية بشكل بناء، فسوف تضغط على مجلس النواب المنتخب حديثاً لإعطاء الأولوية لإقرار قانون وطني للنفط والغاز. وهذا بدوره سيؤدي إلى زرع الثقة التي تمس الحاجة إليها في قطاع الطاقة المثقل بالمخاطر في العراق والذي سيستقطب استثمارات أجنبية أكبر لتعزيز الإنتاج والإيرادات. بالإضافة إلى ذلك، يُنذر الإقرار الكردي بالمحكمة الفدرالية باعتماد نهج أكثر واقعية إزاء الطاقة - نهج يرمي إلى إنقاذ قطاع النفط في «حكومة إقليم كردستان» وإزالة الخطر عنه من خلال تحسين التنسيق، إن لم يكن تحقيق التكامل مع القطاع الفدرالي.

عودة نقاط الغموض

في عام ٢٠٠٥، كرّس الدستور العراقي الجديد الفدرالية والتقاسم العادل لإيرادات النفط والغاز. وفي قضيتها، تستند (الحكومة في) بغداد على افتراض مشاركة «حكومة إقليم كردستان» في هذا الترتيب، إلى الاستشهاد بثلاث مواد من الدستور العراقي. إذ تنص المادة ١١٠ على أن الحكومة الاتحادية تتحلّى "بسلطات حصرية" فيما يخص صياغة "السياسة الاقتصادية والتجارية السيادية الأجنبية"، ويُفترض أن يشمل ذلك تجارة النفط والغاز التي تمثل أكثر من ٩٥ في المائة من صادرات العراق. وتنص المادة ١١١ على أن النفط والغاز ملكاً لكل الشعب العراقي. كما تنص الفقرة الأولى من المادة ١١٢ على أن حقوق النفط والغاز "الحالية" يجب أن تُدار من قبل الحكومة المركزية إلى جانب "حكومات الاقاليم والمحافظات المنتجة"، بما يكمل في الأساس ترتيبات الرئيس العراقي السابق صدام حسين في وقت صدور الدستور.

ومع ذلك، تنطوي الفقرة الثانية من المادة ١١٢ على التمييز بين النفط القديم والجديد، مع اعتبار عام ٢٠٠٥ الخط الفاصل بين الاثنين. وتؤكد الفقرة نفسها على أن "الحكومة الفدرالية، إلى جانب حكومات الاقاليم والمحافظات المنتجة، ستقوم معاً بصياغة السياسات الاستراتيجية اللازمة لتنمية ثروة النفط والغاز". ولذلك، تسند «حكومة إقليم كردستان» كل إنتاج المواد الهيدروكربونية، باستثناء مطالباتها بكروك، إلى أحكام "النفط الجديد" التي يغطيها مصطلح "معاً" والتي لا وجود لها في الفقرة الأولى من المادة. وفي رأيها، تحل أيضاً هذه الصياغة محل "السلطات الحصرية" الممنوحة لبغداد في المادة ١١٠.

ومع ذلك، يتم التوفيق بين هذه التفسيرات المختلفة في نهاية المطاف، إذ أن المادة ١١٢ تمنح الحكومة بشكل واضح تفويضاً بإقرار تشريعات تنظم الإدارة المشتركة لإنتاج النفط الخام وبيعه وتوزيع الإيرادات. ولكن بسبب الجدل المستمر في السلطة، لم تترجم بعد هذه الأحكام الدستورية إلى أنظمة، ناهيك عن قوانين واضحة. وفي ما شكّل

دفعاً كبيرة إلى الأمام في الفترة ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨، عرضت الولايات المتحدة التوسط لسنّ قانون جديد للنفط والغاز، إلا أن كلاً من بغداد و«حكومة إقليم كردستان» قررت الالتزام بتفسيراتها الخاصة للدستور التي تخدم مصالحها. وحيث كان الكرد يتطلعون إلى الخروج من العراق، فقد سعوا لبناء قطاع نفط مستقل، ودعوا شركات نفط دولية للتنقيب عن المواد الهيدروكربونية في أراضيهم. كما بدأوا يصدرون النفط بشكل مستقل في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ وتعاقدوا مع تركيا لتصدير الغاز، وذلك في انتهاك واضح للمادة ١١٠. واليوم، تصدر «حكومة إقليم كردستان» بشكل مستقل ما يقارب ٣٠٠ ألف برميل نفط يومياً عبر تركيا. ومن جهتها، تسعى بغداد إلى البقاء مركز لاتخاذ مثل هذا القرار. ومن هنا، تدّعي بملكية صادرات النفط لـ «حكومة إقليم كردستان» وترفض الإقرار بالصفقات الكردية مع شركات النفط الدولية. وفي الواقع، تتصرف بغداد كما لو كانت المادة ١١٢ هي التي تنظم قطاع النفط بأسره، بما في ذلك النفط "الجديد" - وهو موقف يبدو أنه ينتهك الدستور تماماً كما تفعل صادرات أربيل الأحادية الجانب.

معركة قضائية

في عام ٢٠١٢، لجأت الحكومة الاتحادية إلى المحكمة العليا بشأن قانونية العقود النفطية لـ «حكومة إقليم كردستان» وصادراتها المستقلة. إلا أن «حكومة الإقليم» تجاهلت عمداً المثل أمام المحكمة حتى نيسان/أبريل من هذا العام.

وحتى اليوم، لم تصدر المحكمة أي حكم، بل تطلب بدلاً من ذلك المزيد من المعلومات حول سلسلة القيمة النفطية. وحيث ستعقد جلسة الاستماع التالية وربما الأخيرة في ١٤ آب/أغسطس، يرى كلا الطرفين أن الإجراءات القضائية مشجعة حتى الآن. إذ يشعر المسؤولون الاتحاديون بأن لديهم دليل قوي ضد «حكومة إقليم كردستان»، في حين يسر المسؤولون الكرد رؤية تشكيك المحكمة في صلاحية مادتي الدستور اللتين استشهدت بهما بغداد كحجة مقنعة للاتهام. كما أُلقت المحكمة عبء صياغة قانون النفط الوطني على بغداد، لأن «حكومة إقليم كردستان» سبق وأن أقرت قانونها الخاص بالموارد الطبيعية في عام ٢٠٠٧.

بالإضافة إلى ذلك، تطلبت قوانين الميزانية السابقة التي أقرها مجلس النواب العراقي مساهمة «حكومة إقليم كردستان» ببعض من عائدات صادرات النفط لصالح الصادرات الإجمالية للبلاد - وهو نشاط تعتبره أربيل إقراراً واضحاً بأن صادراتها المستقلة مشروعة. وفي إحدى الصفقات التي تمت عام ٢٠١٥، تقاسمت «حكومة إقليم كردستان» والحكومة الاتحادية بصورة عادلة عائدات ١٥٠ ألف برميل من النفط يومياً تم إنتاجها في حقول كركوك، التي لا يمكن تصدير نفطها إلا عبر خط الأنابيب الكردي إلى تركيا. ومع ذلك، ترفض السلطات الاتحادية حالياً تصدير هذا النفط، وتسعى إلى تجنب البنية التحتية لـ «حكومة إقليم كردستان» مهما كلف الأمر. وبقيامها بذلك، فإنها تحدّ من منفذ التصدير العراقي الشمالي، وهو نهج عقيم في وقت يمكن أن تهدد فيه الاحتجاجات تدفق النفط الخام من الجنوب.

بلد واحد، وصناعتين

أدى الفراغ القانوني المستمر إلى انقسام قطاع الطاقة في العراق. فعلى الرغم من أن بناء قطاع كهذا من لا شيء كان أمراً مهماً بالنسبة لـ «حكومة إقليم كردستان»، إلا أن أهدافها الرئيسية المتمثلة باستنزاف الحكومة المركزية وبناء الأساس الاقتصادي للاستقلال، قادتها إلى تجاوز حدودها في بعض الأحيان، كما هو الحال عندما استولت على حقول النفط وعائداته في كركوك خلال الحرب ضد تنظيم «الدولة الإسلامية». وقد أصبح أيضاً قطاع الطاقة في كردستان أقل شفافية على نحو متزايد، حيث سعى مسؤولو «حكومة إقليم كردستان» للتهرب من بغداد.

ومع ذلك، رفضت السلطات الاتحادية التساهل مع «حكومة إقليم كردستان» منذ اليوم الأول. فأعلنت أن عقود أربيل لتقاسم الإنتاج غير قانونية، ووضعت أي من شركات النفط الدولية المعنية على القائمة السوداء، وأقامت الدعاوى ضد المشتريين. وبين عامي ٢٠١٣ و٢٠١٦، حُلّت الصفقات القصيرة المدى والقصيرة الأجل محل

السياسات والستراتيجيات القائمة على القانون. وأقرت أربيل بشكل متقطع بدور بغداد الحاسم من خلال تحويل نفطها إلى الحكومة المركزية لتصديره. وفي المقابل، أقر قبول بغداد لهذا الترتيب بشكل غير مباشر شرعية عقود «حكومة إقليم كردستان». وتلقى الكرد حصتهم أيضاً من عائدات تصدير النفط على المستوى الوطني: حوالي ١٧٪ من معظم الميزانيات حتى وقت قريب. إلا أن النزاعات الفنية وحالات التجاوز المختلفة من قبل كلا الطرفين قد أخطت العديد من من هذه المبادرات.

كما أن الخلافات فتحت الباب أمام المزيد من النفوذ الإيراني. وفي الشهر الماضي، اتفقت بغداد وطهران على تبادل ٣٠ ألف برميل من نفط كركوك، (في صفقة) يتم فيها تكرير النفط العراقي في المصافي الإيرانية مقابل تسليم إيران كميات مساوية من نفطها الخاص إلى موانئ العراق في الخليج العربي. ومن الممكن لهذه العلاقات النفطية المتزايدة أن تساعد إيران على تجنب عقوبات الطاقة الأمريكية، بما يعيد إلى الأذهان أساليب التهرب الخاصة التي اعتمدها بغداد في تسعينيات القرن الماضي، عندما قامت ناقلات النفط العراقية برفع الأعلام الإيرانية.

وفي المرحلة المقبلة، من الواضح أن التطورات قد أفضت بوضوح إلى ترجيح كفة الميزان لصالح بغداد، نظراً إلى استفتاء أربيل المكلف حول الاستقلال، وفقدان «حكومة الإقليم» السيطرة على حقول نفط كركوك، وحاجتها الماسة إلى التدفق النقدي من الخزائن العراقية. ومع ذلك، تدرك بغداد أيضاً أن قطاع الطاقة في «إقليم كردستان» سيظل قائماً. كما أن مواصلة الاستعاضة عن «الاتفاقيات» النبيلة لعمليات توزيع الإنتاج وتقاسم العائدات المنظمة أمر غير مستدام. وتعوّق النهج المدمرة المتبادلة تقدم قطاع النفط العراقي الذي يسعى إلى إعادة الاندماج والانتعاش في سوق تنافسية. ومن خلال مثل «حكومة إقليم كردستان» أمام هيئة المحكمة العليا، ستتاح لها فرصة تحقيق الاستفادة من الدستور الذي كانت صياغته من أبرز إنجازاتها المؤسسية والقانونية في مرحلة ما بعد صدام. ولا يمكن لبغداد بكل بساطة أن تؤدي دور التنمر لأنها بدأت تتعامل مع شركات الطاقة الدولية الشريكة لـ «حكومة إقليم كردستان» والتي تضم «روزنيفت» الروسية و«بوتاس» التركية.

نحو سيادة القانون

يُعد السماح للمحاكم بتسوية نزاعات النفط في العراق مبدأً جدير بالدعم، لأنه من مصلحة جميع الأطراف التنعم بقطاع طاقة شفاف قائم على حكم القانون. ومن بين المنافع الأخرى، سيساعد حل قضية النفط على حل الخلافات بين بغداد و«حكومة إقليم كردستان» حول الأراضي. كما سيقوّض نفوذ إيران، ويحد من فرصها لتهريب النفط، ويساعد جهود رصد محاولات إيران الرامية إلى خرق العقوبات.

وتحقيقاً لهذه الغاية، يجب أن تكمن أولوية الحكومة العراقية المقبلة في إقرار قانون وطني للنفط والغاز وبناء مؤسسات دولة شاملة تعكس الدستور. كما ومن الضروري ترشيد قطاع النفط العراقي لتحقيق أقصى قدر من الإيرادات وصياغة السياسات الاقتصادية اللازمة للتعامل مع الاحتجاجات العامة الأخيرة.

يتعين على الولايات المتحدة استئناف المساعدة التي قدمتها في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ لإقرار قانون النفط والغاز. كما ينبغي عليها دعم إجراءات المحكمة القضائية باعتبارها سابقةً إيجابيةً لحل النزاعات، مع تقديم المشورة الفنية التي تحتاجها المحكمة لإصدار حكم عادل. وتستجيب كل من بغداد و«حكومة إقليم كردستان» لمثل هذه المساعدة.

* جيمس جيفري هو زميل متميز في زمالة "فيليب سولونديز" في معهد واشنطن وسفير الولايات المتحدة السابق لدى العراق وتركيا. بلال وهاب هو زميل "ناثان واستيرك. واغرن" في المعهد.

الجوائز تجعل الكرد في دائرة الضوء العالمية

*معاذ إبراهيم أوغلو

احوال تركية: ٢٠١٨/١٢/١٢

تسلمت العراقية الأيزيدية الكردية نادية مراد جائزة نوبل للسلام يوم الاثنين تقديراً لعملها على مساعدة النساء من أمثالها اللائي عانين تحت وطأة تنظيم الدولة الإسلامية.

وقالت نادية في بيان على صفحتها على موقع فيسبوك للتواصل الاجتماعي "يسرني أن أشارك هذه الجائزة مع الأيزيديين والعراقيين والكرد وغيرهم من الأقليات التي تعاني من الاضطهاد وجميع ضحايا العنف الجنسي في جميع أنحاء العالم".

ويُلقي تكريم مراد، وحصولها على جائزة نوبل وفوزها بجائزة ساخاروف، الضوء على ظهور الكرد على الساحة العالمية. ففي شهر يونيو الماضي، على سبيل المثال، حصلت الفنانة والصحفية التركية الكردية زهرة دوغان، التي تقضي عقوبة السجن لمدة ثلاث سنوات بسبب أحد لوحاتها، بجائزة الشجاعة الصحفية، إلى جانب أساطير مثل ليسلي ستهل مقدمة برنامج ٦٠ دقيقة. وهناك قائمة بأسماء الكرد الذين حصلوا مؤخراً على جوائز يمكن الاطلاع عليها في نهاية المقال.

وخلال السنوات القليلة الماضية، صعد الكرد إلى دائرة الضوء عالمياً، وحصلوا على جوائز دولية كبرى في مجالات حقوق الإنسان، والموسيقى، والأدب، والعلوم، والسينما. لكن، لماذا الآن، وما الذي يعنيه كل هذا بالنسبة للكرد؟

وقد أوضح بعض المراقبين أن معاناة الكرد زادت مؤخراً، في ضوء تجدد أعمال العنف في جنوب شرق تركيا، والتي بدأت في صيف عام ٢٠١٥، والتطهير الذي أعقب محاولة الانقلاب الفاشلة التي شهدتها تركيا في شهر يوليو من عام ٢٠١٦، بالإضافة إلى ارتباطهم بالصراعات في سوريا والعراق.

وقالت السوبرانو الكردية برفين شكر وهي من مرسين بتركيا "إن سيؤدي تصميمنا على العمل، وشخصيتنا العنيدة، وروحنا للنضال بنا إلى النجاح... إن إنجازات الكرد هذه تدفعنا للعمل بجد أكثر. وتُبرهن هذه الجوائز على أن هناك فنانيين، وكتاب، ومفكرين، وعلماء كرد في جميع أنحاء العالم. إنهم رموز وجودنا في العالم".

وقد جعلت هذه التكريمات الدولية عبد الله كسكين، رئيس تحرير دار أفيستا للطباعة، أكثر إحياءاً جراء الحظر الذي تفرضه الحكومة التركية على الكتب المكتوبة باللغة الكردية.

وقال كسكين "من المستحيل فهم سبب حظر تركيا للكتب في حين أن اللغة الكردية والكرد يتم تكريمهم ويحصلون على جوائز في جميع أنحاء العالم، وخاصة في الوقت الذي يعيش فيه ملايين الكرد في البلاد".

وحظرت السلطات التركية في فصل الربيع هذا ١٠ كتب مكتوبة باللغة الكردية نشرتها أفيستا. وقال كسكين إن بعض هذه الكتب المحظورة مراجع حيوية للبحث الأكاديمي، ويؤدي هذا الحظر إلى إيقاع الضرر بالمنحة الكردية.

ويعتقد المترجم ديلاوير زراق الفائز بإحدى الجوائز إن الكرد يستحقون الجوائز بفضل صراعاتهم المستمر. وقال "يُفهم الإنجاز الفردي على أنه نجاح اجتماعي ووطني عندما يجد قيمته في المجالات الاجتماعية والسياسية... وعلى الرغم من ذلك، فعندما يهدي الأفراد الفائزون بالجوائز جوائزهم إلى الأمة الكردية، فإن هذا

يُضيف معنىً اجتماعياً – سياسياً للجائزة. ومن ثم، فإن الكرد سيحصلون على مواقع رائدة أكثر بين القوميات والمجتمعات الأخرى كقومية وكمجتمع".

ويقول زراق إن هناك دولاً وقوميات أخرى تفصل مواقع الكرد وتعتبر أن اللغة الكردية غير مقبولة كلغة من الناحية القانونية.

وقال زراق "إن لغة حية يتحدث بها ما لا يقل عن ثلاثين مليون شخص غير موجودة حتى على مواقع التواصل الاجتماعي مثل تويتر. وعندما تكون لغة بهذا الوضع، فإن أديها يظل داخل حدودها فقط".

وتحدث مراد بيرام، وهو كاتب ورئيس تحرير النسخة الكردية من صحيفة بيان المعارضة التي تصدر في تركيا عن العلاقة بين اللغة والسلطة.

وقال بيرام "إن جاذبية وشعبية اللغة ترتبط بصورة مباشرة بحالة القوة لأولئك الذين يحملون اللغة. فاللغة الإنجليزية لغة معروفة عالمياً بسبب نشاط الذين يتحدثون بها في السياسة".

ويرى بيرام أنه في الوقت الذي يرى فيه الكرد اللغة كجزء من هويتهم، فإنهم قادرين جزئياً على مقاومة الاستيعاب، وجميع الفائزين بالجوائز حصلوا على ثمن مقابل هويتهم الكردية.

وقال بيرام "يستعيد الكرد واللغة الكردية الثقة المفقودة تاريخياً من خلال الجوائز. واعتقد أن الجوائز تخلق شعوراً من الثقة بالنفس".

وقال الكاتب الكردي المقيم في ألمانيا يان دوست إن الجوائز تُشجع الشباب.

وقال دوست "عندما يحصل أحد الكرد على جائزة، فإنها تجذب الشباب مثل المغناطيس... جوائز الأدب ضرورية على نحو خاص. فأدب مجتمع ما يظل ضعيفاً ولا يتم تطويره بدون جوائز. لأنه إذا كانت اللغة تُستخدم بصورة ناجحة في العمل، وإذا تم تناول العمل بشكل جيد، فإن هذا النص يحصل على جائزة. وستتطور اللغة وتصبح أكثر بروزاً عندما يحاول الكتاب الكتابة بطريقة جيدة. وهذا هو السبب وراء الحاجة إلى الجوائز".

وتقول الصحفية والرسامة الكردية المسجونة دوغان والتي فازت بجوائز كثيرة، إن الجوائز تجعل الشعب التركي معترف به عالمياً. وأهدت دوغان الجوائز التي حصلت عليها للسجناء السياسيين في جميع أنحاء العالم.

وترى شكر أن هذه مجرد البداية، وترى أن الفنانين والمثقفين يمكنهم عمل الكثير لتحفيز النهضة الكردية. وتقول شكر "يجب علينا أن نُقيم المهرجانات في مجالات الموسيقى، والمسرح، والأدب... ويجب أن نُقيم معارض للكتاب ونبني قاعات للحفلات الموسيقية. يجب أن نعمل بإصرار على عدم فقد الأمل".

الجوائز التي حصل عليها الكرد مؤخراً:

نادية مراد: جائزة نوبل للسلام، وجائزة ساخاروف

زهرة دوغان: جائزة الشجاعة الصحفية

كوجر بيركار: ميدالية فيلدز

جميل توران بازيدي: الجائزة الأكاديمية الخاصة من منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

فيرات شيويري: جائزة الترجمة من الأكاديمية السويدية

كايهان كلهر: جائزة إسحاق ستيرن للروح البشرية

برفين شكر: جائزة ليلى جنسر الكبرى، جائزة افضل فيلم (إيطاليا)

كاظم أوز: العديد من الجوائز في مهرجانات سينمائية دولية

في الشأن الكردستاني مرة أخرى

*شيرزاد شيخاني

إيلاف: ٢٠١٨/١٢/١٧

يقول الامام الشافعي في حديثه عن الامام الأعظم أبو حنيفة النعمان "الناس في الفقه عيال على أبو حنيفة". وقال قوله هذا من منطلق غزارة علم الامام الأعظم ومؤسس الفقه، وتقديراً لدوره الكبير في خدمة الفقه الاسلامي، والرجل يستحق طبعا كل الاجلال والاحترام. وأنا أقول " في السياسة الكردية، كل القيادات عيال على مسعود بارزاني ". قد يستغرب الكثيرون من قلبي هذا وأنا كنت ومازلت من أشد المعارضين لسياسات بارزاني منذ أكثر من عشرين عاما، وخضت الصعاب ولاقيت المشقات بسبب مواقفي هذه، ليس أقلها تغربي عن مدينتي بسبب تهديدات الجهاز الأمني لحزب بارزاني. ولكن دعونا نناقش هذا الأمر بمنتهى الهدوء والتعقل.

لاشك أن سياسات بارزاني وطوال فترة حكمه في كردستان والتي تقرب من ثلاثين عاما هو امتداد لحكم والده الراحل الملا مصطفى بارزاني منذ نهاية خمسينيات القرن الماضي الى منتصف سبعينياتها. وكانت سياسات بارزاني الابن على عكس الوالد الذي كان يحيط نفسه بعدد كبير من المستشارين العقلاء والقيادات السياسية المحنكة، تتسم عموما بالتهور وعدم التوازن، وتفتقد الى الحكمة والتعقل، ابتداء من تعاون حزبه مع نظام الخميني أثناء الحرب العراقية الايرانية، ومشاركته في ضرب قوات بيشمركة الأحزاب الكردستانية في الجزء الإيراني، مروراً بموقفه من الانتفاضة الكردستانية عام ١٩٩١ وشكوكه في جدواها في ذلك الوقت، ثم دوره البارز في إندلاع القتال الداخلي بكردستان العراق بين أعوام ١٩٩٤-١٩٩٨. ثم عدم تردده للحظة واحدة بإستقدام قوات الجيش العراقي لاحتلال أربيل وطرد قوات الاتحاد الوطني الكردستاني منها، وصولاً الى محاربة قوات الحماية الشعبية في الجانب السوري وأغلاق الحدود المشتركة معها، ثم التحالف المشين مع النظام التركي وتسليم مقدرات كردستان اليها من حيث الأرض والثروات النفطية، ثم خوضه لمغامرة فاشلة لاعلان الاستفتاء وانفصال كردستان عن العراق، وأخيرا صراعه المرير وغير المبرر مع حليفه الاستراتيجي الاتحاد الوطني حول منصب رئيس جمهورية العراق.

هذه هي الملامح الأساسية لسياسات بارزاني وحزبه تجاه الشأن الكردي في العراق. ومع أن مجمل هذه المواقف والسياسات تندرج في إطار ما يقرب من " خيانة " على الأقل من وجهة النظر القومية. ولكن مع ذلك فإنها كانت سياسات ناجحة على الأقل حين نقيم نتائج تلك السياسات. فعلى الرغم مما يصفه البعض من معارضي بارزاني وحزبه بالخيانة والخروج عن الاجماع الكردي، لكن مع ذلك بقي مسعود بارزاني الى يومنا هذا هو المرجع الأول والأخير بالنسبة للشعب الكردي. ومرد ذلك بنظري هو ضعف الأحزاب الكردستانية وقادتها السياسيين، وتخاذل بعضهم واستسلامهم لارادة بارزاني وحزبه، سواء بالتهريب أحيانا، أو الترغيب غالبا.

فعلى الرغم من أن الاتحاد الوطني الكردستاني كان يسيطر على ثلثي أراضي إقليم كردستان، وكانت أكبر محافظتين وهما أربيل والسليمانية تحت سلطته قبل أن يلجأ مسعود بارزاني الى صدام حسين وقوات حرسه الجمهوري لاجراء أربيل من قبضته، لكن مع ذلك ما زال الاتحاد الوطني له نفوذ واسع في هذه المحافظة. وكان للاتحاد الوطني حكومة محلية في محافظة السليمانية منفصلة عن حكومة أربيل، ولكن بعد توقيع إتفاقية واشنطن بسبعة أعوام سلم تلك الحكومة الى يد حزب بارزاني طواعية وتخلّى عن الادارة الذاتية لمحافظة السليمانية بذريعة تشكيل حكومة موحدة عام ٢٠٠٥ والتي لم ينل منها سوى بضعة وزراء ومنصب غير فاعل لنائب رئيس الحكومة التي ترأسها نيجيرفان بارزاني لثلاث دورات متتالية دون أن ينافسه أحد.

واستغل مسعود بارزاني فرصة وجوده في رئاسة الإقليم ورئاسة ابن أخيه للحكومة لتقوية نفوذ حزبه في عموم المناطق التي كانت تحت أيدي الاتحاد الوطني بما فيها أربيل عاصمة الإقليم. ثم حصر جميع السلطات الأمنية والادارية والاقتصادية (النفط)، وكذلك السلطة التشريعية بإعتباره الكتلة الأكبر بيد هذا الحزب، ثم تهميش دور بقية الأحزاب بما فيها الاتحاد الوطني في صنع القرار السياسي بكردستان.

لقد كان للرئيس الراحل والأمين العام الاتحاد الوطني جلال طالباني دورا أيضا في تعاضم نفوذ بارزاني وحزبه على مستوى الإقليم. فقد كان رحمه الله يقدم تنازلات تلو أخرى لخصمه مسعود بارزاني وخصوصا في السنوات الأخيرة تحت ذريعة درء القتال الداخلي والحفاظ على الكيان الدستوري لاقليم كردستان. وكان الراحل محقا في ذلك على الرغم من إنتقادات الكثيرين من أعضاء قيادة حزبه لسياساته المهادنة مع بارزاني وحزبه، لكن طالباني بخبرته الطويلة في التعامل مع العائلة بارزانية، كان يدرك تماما مخاطر المصادمة مع هذا الحزب، وكان يخشى دائما من إقدام مسعود بارزاني على تجديد القتال الداخلي مما سيهدد بضياع مكاسب الشعب الكردي المتحققة في الدستور العراقي الجديد بعد سقوط النظام السابق.

لقد كانت مسألة الاستفتاء الذي أقدم عليه مسعود بارزاني منفردا وصم اذانه عن الاستماع لنصائح الدول الكبرى والنداءات الداخلية، أحد أكبر الضربات التي وجهت للعملية السياسية في العراق، أدت في المحصلة الى انهيار العلاقة بين الإقليم والمركز، وكانت من نتائجها الوخيمة على كردستان هو خروج المناطق المتنازع عليها من تحت سيطرة الادارة الكردية.

ورغم أن الاستفتاء كان خرقا كبيرا للدستور العراقي وجريمة قانونية يفترض محاسبته مرتكبها، لكننا وجدنا ترحيبا حارا من قيادات عراقية تجاه بارزاني عند زيارته الى بغداد مؤخرا، وأن تلك القيادة فتحت أحضانها مرة أخرى للبارزاني وكأن شيئا لم يكن، بل ووصفت تلك القيادات العراقية مسعود بارزاني بأنه هو المرجع الأساس للشعب الكردي!؟.

حين أتهم حزب بارزاني في الانتخابات الأخيرين لمجلس النواب العراقي والبرلمان الكردستاني بالتزوير لم تشفع كل الانتقادات والتهديدات التي مارستها الأحزاب الكردستانية بإعادة اجراء الانتخابات، فتكرست تلك النتائج على أرض الواقع، وأصبح حزب بارزاني في المرتبة الأولى على مستوى كردستان والعراق، وليذهب قادة الأحزاب الكردستانية يشربون ماء البحر.

يظن الكثير من المحللين السياسيين الكرد ومعهم الغالبية العظمى من الشعب الكردي أن أحد أهم الأسباب التي جعلت من مسعود بارزاني وحزبه يهيمنون على السلطة المطلقة بكردستان وفرض إرادتهم وسياساتهم على الآخرين، هو ضعف الأحزاب الكردستانية الأخرى وقياداتها المتخاذلة. وهذا صحيح الى حد بعيد.

فكما أسلفنا أن أحد أسباب تسيد مسعود بارزاني على القرار السياسي بكردستان هو التنازلات المتتالية التي قدمها الزعيم الراحل جلال طالباني الخصم التقليدي لبارزاني بعد إتفاقية واشنطن للسلام عام ١٩٩٨ والتي أنهت الحرب الداخلية التي إفتعلها حزب بارزاني وإنتهت بإستقدام قوات الحرس الجمهوري الصدامي لاحتلال أربيل ثم تسليمها الى يد هذا الحزبي ٣١ آب ١٩٩٦. وكان طالباني يدرك تماما بأن من يجيء بقوات أحد أعداء الكرد لاحتلال مدن كردستان فهو مستعد لتكرار المغامرة، وحصل ذلك فعلا بعد سنة واحدة فقط حين إستقدم بارزاني هذه المرة دبابات الجيش التركي لضرب قوات الاتحاد الوطني، وهي دبابات مازالت الى يومنا هذا تحتل مناطق واسعة من أراضي كردستان في بهدينان معقل حزب بارزاني، والتي أقام فيها الجيش التركي عشرات المراكز الإستخبارية بحجة مراقبة تحركات حزب العمال الكردستاني، ولكنها في الواقع احتلال عسكري لأراضي كردستان العراق.

وللأسف حين جاءت مسألة الترشيحات لمنصب رئيس جمهورية العراق عام ٢٠٠٥ وترشح مام جلال للمنصب، زادت تنازلات الاتحاد الوطني، خصوصا بعد توقيع الاتفاقية الاستراتيجية بين الحزبين. وكان من أحد بنودها السرية هو أن يتولى مام جلال رئاسة الجمهورية مرشحا للشعب الكردي، وأن تؤول رئاسة الإقليم الى مسعود بارزاني وهي الرئاسة التي تم تفصالها وفقا لمقاس السيد بارزاني من حيث اعتباره السلطة الأعلى في كردستان والقائد العام

لقوات البيشمركة. لقد كانت هذه الاتفاقية بمثابة حفرة حفرها بارزاني لاسقاط خصمه فيها ثم انفراده بالسلطة المطلقة في كردستان، ووقع الاتحاد الوطني في هذا الفخ دون أن يحسب حسابا لعواقبه على مجمل أوضاع كردستان لاحقا.

وهكذا للوصول الى طموحه الرئاسي قدم مام جلال تنازلات اضافية لبارزاني كانت محل إنتقاد الكثيرين من قيادات حزبه، حتى وصل به الأمر الى أن يتجول في مدن ومناطق كردستان لحشد الدعم لانتخاب بارزاني رئيسا للإقليم. أضف الى ذلك تنازله فيما بعد أيضا عن حق الاتحاد الوطني في رئاسة حكومة الاقليم لسنتين لصالح نيجيرفان بارزاني في التشكيلة السادسة التي ترأسها الدكتور برهم صالح.

ومع مرض الرئيس طالباني وغيابه عن المشهد السياسي، إستغل مسعود بارزاني غياب خصمه التقليدي أبشع إستغلال، حيث بدأ بفرض إرادته المطلقة على الواقع السياسي بكردستان، فمع غياب طالباني أصيب حزبه بنكسة كبيرة بسبب تفاقم صراعات أجنحته الداخلية والتي نجح بارزاني في توظيفها لصالحه عبر شراء ذمم الكثيرين من أعضاء قيادة الاتحاد سواء بالترغيب أو بالتهديد. فضعف دور الاتحاد الوطني على مستوى القرار السياسي، وتجسد ذلك بكل وضوح فيما بعد من الانقياد الأعمى لقيادات الاتحاد الوطني لتأييد مغامرة مسعود بارزاني بمسألة الاستفتاء لانفصال كردستان، رغم أن الأغلبية المطلقة من كوادر الاتحاد وبعض قياداته لم يكونوا مع اجراء ذلك الاستفتاء على الأقل في مناطق كركوك وغيرها من المناطق المتنازعة والتي خرجت بالفعل عن سيطرة الكرد بسبب تلك المغامرة الفاشلة للانفصال عن العراق.

وانسحب ضعف الاتحاد الوطني وغيابه دوره في القرار السياسي على بقية الأحزاب الكردستانية. فرأينا بأنه بمجرد أن تجرأت حركة التغيير بزعامه نوشيروان مصطفى على طرح تعديل قانون رئاسة الإقليم على البرلمان وسعيها لانهاء ترشح بارزاني لمررة ثالثة لرئاسة الاقليم، كيف أغلق حزب بارزاني أبواب البرلمان ومنع رئيسه من العودة الى أربيل لممارسة مهامه، ثم طرد أربعة وزراء من حركة التغيير في الحكومة.

ومع ظهور الأزمة المالية بسبب منع حزب بارزاني من تصدير نفط كركوك، أوقفت حكومة الاقليم كل أشكال الدعم المالي للأحزاب الكردستانية، وواجهت تلك الأحزاب أزمة مالية كبيرة أدت في المحصلة الى تداعي صفوفها، علما بأن تلك الاجراءات التعسفية بحق الأحزاب السياسية لم تشمل حزب بارزاني على رغم الأزمة المالية الطاحنة. وبسبب ضعف الأحزاب الكردستانية، إستغل حزب بارزاني ذلك الضعف وقام بتزوير واسع النطاق لنتائج الانتخابات النيابية والبرلمانية في كردستان، ففي ١٢ مایس من العام الجاري أثناء انتخابات مجلس النواب العراقي، جرى تزوير واسع في المناطق الخاضعة لحزب بارزاني، وفاز هذا الحزب فعلا بالمرتبة الأولى على مستوى كردستان. وحين جاءت إنتخابات برلمان كردستان أتهم أيضاً بالتزوير وحاز على ٤٥ مقعدا، وهذا أمر لم يكن متوقعا أبدا، ذلك أن الغالبية العظمى من الشعب الكردستاني كانوا غير راضين عن أداء حكومات هذا الحزب التي ترأسها نيجيرفان بارزاني طوال عشرين سنة الماضية. وبرغم أن تلك الحكومات لم تستطع حل المشاكل الخدمية وأزمات الكهرباء والمياه والاعمار، ومع ذلك فإن فوزه بتلك الأعداد الكبيرة من المقاعد البرلمانية أثار الكثير من التساؤل. وفي هذا الصدد يتحمل الشعب الكردستاني الجزء الأكبر من المسؤولية، خاصة وأن الأغلبية قاطعت تلك الانتخابات تحت ذريعة عدم الإقتناع بجداولها، مما سهل على حزب بارزاني أن يقوم بتزوير نتائجها بهذا الشكل الواسع.

وعلى الرغم من وضوح عمليات التزوير والتزييف لنتائج الانتخابات لكن أيا من الأحزاب الكردستانية المتضررة لم تستطع أن تفعل شيئا، بل على العكس نرى اليوم هذه الأحزاب وهي تتكالب لانتزاع حصة لها من التشكيلة القادمة للحكومة، وبدلا من أن تفكر هذه الأحزاب بتشكيل جبهة معارضة قوية أمام حزب بارزاني، نجدها اليوم

تسعى الى الحصول ولو على عدد قليل من المناصب والحقائب الوزارية في الحكومة القادمة، وهذا ما سيسهم في بقاء الوضع بكرديستان لصالح حزب بارزاني الى سنوات أخرى قادمة.

هناك خطورة كبيرة ستواجه شعب كردستان بسبب غياب أي دور ملحوظ أو قوي للأحزاب الكردستانية تجاه أفراد وتسلط حزب بارزاني بحكم كردستان، ليس أقلها تحول هذا الحزب الى " الحزب القائد الأوحده " مما سيعيد التجربة المريرة التي عانى منها شعب كردستان مع الحكومات الدكتاتورية السابقة التي حكمت العراق. ولذلك المطلوب من الأحزاب الكردستانية أن تعي هذه المخاطر الكبيرة المحدقة بكرديستان وهذا ما سيكون مضمون مقالنا الأخير التالي.

من الآثار السلبية لضعف قيادات الأحزاب الكردستانية وتخاذلها في مواجهة سياسات حزب بارزاني، أن هذا الحزب فرض سيطرته الكاملة على الوضع السياسي بإقليم كردستان والإنفراد بقراراته دون حسيب أو رقيب. فجميع المؤسسات الحيوية والرئيسية أخضعها هذا الحزب لسلطته، من رئاسة الإقليم الى رئاسة الحكومة الى مجلس أمن الإقليم. وهذا يعنى السيطرة الكاملة على السياسة الخارجية عبر رئاسة الإقليم، والسلطة التنفيذية عبر رئاسة الحكومة، والأجهزة الأمنية عبر مجلس أمن الإقليم، وأخيرا القيادة العامة للبيشمركة عبر شخص مسعود بارزاني. حتى السلطة التشريعية الممثلة بالبرلمان أصبحت بدورها أسيرة لسياسات هذا الحزب، حيث أنه بمجرد أن عارض رئيس البرلمان من حركة التغيير في الدورة السابقة تمديد ولاية مسعود بارزاني تم طرده من مبنى البرلمان ومارس نائبه من حزب بارزاني سلطاته الى نهاية الدورة.

وبالتوازي مع هذه السيطرة الكاملة على السلطة، أصبحت ثروات الإقليم بدورها تحت تصرف هذا الحزب عبر وزارة الموارد الطبيعية (النفط) وأصبح لهذا الحزب صلاحية توقيع عقود نفطية مع الشركات والدول من أهمها إتفاقية النفط مع تركيا لمدة خمسين عاما، الى جانب الإتفاقية المرتقبة أيضا مع تركيا بشأن تسويق الغاز الكردي. وإتفاقية النفط مع شركة " روسنفت " الروسية.

لقد أثرت هذه السيطرة المطلقة والنفوذ المتعاظم لحزب بارزاني على الوضع الداخلي للأحزاب الكردستانية، حيث تفجرت الخلافات داخلها بشكل رهيب، وكان لحزب بارزاني دورا مؤثرا وفاعلا في تأجيجها، عبر شراء ذمم بعض قيادات تلك الأحزاب. فإنقسمت هذه الأحزاب على نفسها مما زادها ضعفا على ضعف.

فالاتحاد الوطني وهو ثاني أكبر حزب في الإقليم تعرض الى انقسام كبير بسبب خروج برهم صالح وتأسيسه لحزب التحالف والعدالة. ثم تفاقمت الخلافات بين أجنحة الاتحاد التقليدية (جناح هيروخان) وجناح (كوسرت رسول). وأدت تلك الخلافات الى ضعف القرار السياسي داخل الاتحاد خاصة بعد أن انحاز عدد من قيادات الاتحاد الى جانب بارزاني أثناء حملته لفصل كردستان عن العراق عبر الاستفتاء.

وفي الجانب الآخر عانت حركة التغيير التي كانت تعتبر الأمل الوحيد لاجراء تغيير في العملية السياسية بكرديستان أيضا من ظهور خلافات في صفوفها، وخاصة بين قاعدتها الجماهيرية وقيادة الحركة، بسبب تذبذب سياسات تلك القيادة في التعاطي مع سياسات حزب بارزاني بعد وفاة مؤسسها نوشيروان مصطفى، وكذلك تخاذل الحركة في تحريك الشارع، حيث كان هذا الحزب يعتبر أحد أهم الأحزاب التي لديها قاعدة شعبية مؤثرة في الشارع الكرديستاني، ولكن رغم ذلك لم يكن لها أي رد فعل تجاه طرد رئيس البرلمان ولا حين تم طرد وزرائها الأربعة من الحكومة، ولا حين تفاقمت الأوضاع المعيشية للمواطنين جراء قطع رواتب الموظفين الى اقل من النصف.

وكذلك ظهرت خلافات داخل قيادة الاتحاد الاسلامي بسبب انحياز أمينه العام لسياسات حزب بارزاني، ولا نتحدث عن الأحزاب الصغيرة الأخرى التي تعتبر دكاكين سياسية يملكها حزب بارزاني.

الحزب الوحيد الذي استطاع أن يقاوم سياسات بارزاني كانت الجماعة الاسلامية التي دفعت ثمننا باهظا بسبب معارضتها لتلك السياسات، آخرها حرمانها من دخول التشكيلة القادمة لحكومة الإقليم.

اللافت للنظر أن جميع هذه الأحزاب العريقة بكردستان تعرضت الى عقوبات قاسية من جماهيرها وقاعدتها الحزبية بسبب مواقفها المتخاذلة أمام حزب بارزاني، فجميعها خسرت نسبة كبيرة من مقاعدها في البرلمان كعقوبة شعبية وخاصة في الانتخابات الأخيرة، ما عدا الجماعة الاسلامية التي حافظت على مقاعدها كمكافئة لمواقفها الجريئة.

وفي غياب أي دور فاعل لهذه الأحزاب استطاع حزب بارزاني أن يقوم بتزويرات واسعة النطاق لنتائج الانتخابات الأخرين لمجلس النواب العراقي والبرلمان الكردستاني مما ساعدته على تبوأ المرتبة الأولى بأغلبية ساحقة في البرلمانين الحاليين.

وفي مقابل ذلك أفقدت المواقف المتخاذلة للأحزاب الكردستانية ثقة الجماهير الشعبية بأي تغيير يتطلع اليه الشعب، وبات الشعب بدوره فاقدا للأمل بقدرة تلك الأحزاب في مواجهة دكتاتورية حزب بارزاني وإستسلمت للأمر الواقع. والغلطة الكبرى لهذه الجماهير كانت المقاطعة الغريبة للانتخابات البرلمانية والنيابية. فبحسب مصادر متعددة لم تتجاوز نسبة الاقبال على الانتخابات في معظم مناطق كردستان عن ٤٠٪، وهذا يعني بأن نسبة أكثر من نصف المقترعين قاطعت ولم تدل باصواتها، وهذا بالتحديد ما ساعد حزب بارزاني على تزوير النتائج. فلو إتسم هؤلاء بشيء من الوعي والعقلانية كان يفترض أن يذهبوا لصناديق الاقتراع و يضعوا أوراقا بيضاء في الصندوق حتى لا يستغل الآخرون غيابهم ويملئوا الصناديق بدلا عنهم.

وجه الغرابة في كل ما حدث هو أن الشعب الذي يعاني عموما بسبب الأداء السيء والفاشل لحكومات بارزاني، والذي يعاني من كبت حرياته، ومن قطع رواتبه، وسرقة ثرواته، واضطهاد مثقفيه، وخسارة أراضييه بسبب السياسات المتعنتة لحزب بارزاني، مع ذلك يقاطع الانتخابات التي هي الفرصة الوحيدة للتغيير من دون إراقة الدماء.

المشكلة الكبرى أن تسلط حزب بارزاني على مقدرات الإقليم سيكرس وسيبقى لفترة طويلة بحيث أصبح هذا الحزب فعلا " الحزب القائد " الذي يسير الأمور الى عقود قادمة. فكما نرى اليوم فإن أفراد العائلة بارزانية يحكمون سيطرتهم المطلقة على جميع اجهزة الحكم، وخاصة في التشكيلة القادمة للسلطة. فهم سيعينون نيجيرفان بارزاني رئيسا للإقليم، ومسور بارزاني رئيسا للحكومة، ودلشاد بارزاني رئيسا لمجلس الأمن الإقليم، وسيبقى مسعود بارزاني هو المرشد الأعلى لسياسات الإقليم، وبذلك لن يبقى أمام الأحزاب الأخرى سوى بعض المناصب الثانوية غير المؤثرة والتي لاتملك أية صلاحية أو سلطة فعلية مثل نائب رئيس الإقليم ونائب رئيس الحكومة، حتى رئاسة البرلمان لن تكون مؤثرة طالما أن رئيس الحكومة لايتعاون معها ولا يقيم لها أصلا أي وزن في القرارات السياسية.

الحال يشبه تماما تجربة حزب البعث في العراق بعد انقلابه في ١٧ تموز ١٩٦٨، ففي البداية سيطر الحزب على مقاليد الحكم بإنقلاب عسكري وبدعم من قادة الجيش، ثم تحول الحكم الى العشيرة التركيتية، ثم تحولت الى العائلة الصدامية، وبذلك استطاعوا أن يحكموا العراق لمدة خمس وثلاثين سنة متواصلة عبر سيطرة العائلة على مقدرات الدولة السياسية والأمنية. وهذا ما ننتظره في إقليم كردستان، حيث بوادر حكم العائلة باتت أكثر من واضحة، وسيطرة العائلة بارزانية على مؤسسات الدولة وأجهزتها الأمنية والعسكرية باتت حقيقة لايمكن تجاوزها أو التغافل عنها.

رسالة كردستانية الى مسرور بارزاني

*جرجيس كوليزاده

ايلاف: ٢٠١٨/١٢/١٧

شهد اقليم كردستان العراق مفاجأة سياسية على خطى التهيوء لتشكيل الحكومة من قبل الحزب الديمقراطي برئاسة مسعود بارزاني بعد حصوله على (٤٥) مقعدا في البرلمان، حيث قدم الحزب المشرف العام لجهاز الامن بالاقليم مسرور بارزاني مرشحا لرئاسة الحكومة، ونيجيرفان بارزاني مرشحا لرئاسة الاقليم، والأول مسؤول بارز محسوب ضمن مراكز اصحاب القرار في قيادة حزبه، ويبدو ان الاختيار مثل خيارا جديدا لسحب كرسي رئاسة الحكومة من نيجيرفان الذي جلس عليه اكثر من ١٥ سنة، وفي عين الوقت قد تكون محاولة لفرض التوريث وفق نظام معين على الواقع السياسي بالاقليم.

وما يهمننا هو المرشح الاول لان رسالة المقال له بمناسبة ترشيحه لتشكيل الحكومة، ورغم اشادة بعض الاحزاب بكفاءته، الا ان ما نشر عنه يبين انه حاصل على تخصص جامعي من واشنطن في مجال التعامل مع الازمات، ولكن هذا لا يعني قدرته على سهولة التعامل مع الوضع السياسي الكردي، وذلك لان تعقيد الازمات التي يعاني منها الاقليم والمشاكل العالقة بين بغداد واربيل والعلاقات الاقليمية يرمي بظلال داكنة على مسار ادارة الحكومة، وبكل الاحوال فان واقع حال كرد العراق يفرض ضرورات تشكيل حكومة بسياقات جديدة بعيدة عن رمي العذابات والازمات على المواطنين، سياقات تجمع نوايا خيرة حقيقية لخدمة الشعب، وتملك بصيرة شاخصة لتحليل الازمات وتحديد المعالجات، ومجهزة ببرامج وخطط فعالة لخدمة المواطنين بجميع مكوناتهم الحيوية.

ولغرض ارتكاز الحكومة المقبلة على برنامج متمسم بالرؤية الواقعية والمعطيات الحقيقية لمسار نهج عمل الحكومة لخدمة المواطنين بفعالية وايجابية ضمن سياقات مستندة الى القانون وملبية للحقوق الدستورية، لهذا فان الطرح المدون هو بمثابة خارطة طريق وبادرة لتوضيح الرؤية العامة لواقع العمل الحكومي المطلوب تبنيه في ظل الظروف الصعبة التي يمر بها الاقليم، ومن اجل هذا الغرض نقدم الخارطة المطروحة وفقا للنقاط التالية:

أولا: منح الأولوية المطلقة لحسم ومعالجة وازالة مشكلة الادخار الاجباري للموظفين المدنيين والعسكريين والمتقاعدين المفروضة اجحافا من قبل الحكومة ومنذ سنوات، وتأمين الرواتب وفق سياقاتها القانونية الصحيحة والزمنية اللازمة لضمان الحقوق المادية والمعنوية لكافة افراد الجهاز الوظيفي والمهني والفني والاداري للحكومة، وخاصة المعلمين والمدرسين والاكاديميين والكوادر الصحية.

ثانيا: منح الأولوية العاجلة لاعادة سلف الزواج والعقارات وتأمين فرص العمل والمنح التقاعدية لاعادة وضمان الحقوق وتنشيط حركة سيولة الاموال داخل المكونات والشرائح المجتمعية، وذلك لتأمين مقومات تنشيط وتفعيل الحركة المادية للموارد الاقتصادية المحلية.

ثالثا: منح الأولوية الفورية لمعالجة أزمة وقود التدفئة للأسر والعوائل وعموم المواطنين بالاقليم، وتأمين النفط الابيض وفق السياق المعمول به في عموم العراق وهو تخصيص (٥٠ لتر) شهريا لكل اسرة حسب بطاقة المواد الغذائية، ولا يعقل وطنيا واخلاقيا تصدير (٤٠٠ الف برميل/يوم) من النفط المستخرج من تحت اقدام المواطنين على مدار السنة وحرمانهم من انتاج يوم او يومين بالسنة.

رابعا: منح الأولوية الخاصة لمعالجة الفروقات الزائدة في اسعار محروقات السيارات من البنزين، حيث يباع اللتر في العراق بـ (٤٥٠ دينار/لتر) بينما في الاقليم باكثر من (٧٥٠ دينار/لتر)، وكأن أهل الاقليم ليسوا بدرجة العراقي بل هم من الدرجة العاشرة لا حقوق لهم ولا اعتبار، وما هم الا ملة ضائعة وعبيد تتحكم بهم كيفما يشاء تجار مارقون ومافيات واحزاب وعوائل حاكمة متسلطة على الاقليم.

خامسا: منح الأولوية الانسانية الفورية لمعالجة الواقع الصحي العام، حيث بات هذا القطاع يدار من قبل مافيات متسمة بلانسانية فظيعة بسبب الاسعار النارية والكلف الملتهبة التي تحرق صحة المرضى من قبل المراكز والمستشفيات الاهلية، وكأن الاقليم لا اغلبيية فيه من صغار الموظفين ومن الفقراء ومن اصحاب الموارد الشحيحة، وبالمقابل وكأن الاقليم لا اناس فيه الا اصحاب الملايين والمليارات في ظل عالم من الجشع الرهيب وفي وضح النهار امام عين الحكومة والبرلمان والاحزاب والرؤساء والوزراء والامراء، والطامة لا تجد منجداولا منقذا ولا رئيسا ولا قائدا يهمله هموم الشعب.

سادسا: منح الاولوية العاجلة لاصحاب الحاجات الخاصة، والعمل السريع لاعادة المخصصات المالية لهم وللعوائل الجلييلة التي لا تملك موردا، وللأفراد والاسر الكريمة المشمولة بشبكة الاعانة الاجتماعية، والعمل على انشاء صندوق خاص بهؤلاء لتأمين وتنظيم توزيع المستحقات المالية عليهم لحاجتهم المعيشية الماسة اليها.

سابعا: اعادة ترتيب وتنظيم وتثبيت سياقات الخدمة العامة في دوائر واجهزة ووزارات الحكومة، وتخليصها من السياقات الحزبية واللاقانونية واللاشرعية المتبعة في تعيين وتوزيع المسؤوليات وتحديد المواقع والمناصب، ووضع ميثاق شرف ملزم لسياق تثبيت اركان ومقومات دولة الاقليم بمؤسساتها وجميع هيكلها التنظيمية القانونية، والتخلص تماما من الويلات التي خلقتها قرارات اضافة سنوات الخدمة التي تسببت بكوارث ادارية واقتصادية ومالية في بنيان الحكومة.

ثامنا: العمل العاجل لاصدار قانون الاصلاح في الدرجات الوظيفية والتقاعدية المقدم مسودته الى البرلمان السابق، والعودة للعمل وفق السياقات الطبيعية القانونية للوظيفة والخدمة والتقاعد، واعادة الاعتبار الى الوظيفة وموقعها ودورها ومسؤوليتها وفق ضوابطها وشهاداتها الدراسية والمهنية والفنية والمعايير الخدمية والخبرة المتراكمة، والاعتماد الى قاعدة سليمة وصحيحة من البيانات الحقيقية.

تاسعا: المبادرة الجادة والعودة الفعالة الى تفعيل وتنشيط وتأمين المكونات الاقتصادية الانتاجية المحلية التي يمتلكها الاقليم بالاساس منذ بدء الخليقة على كوكب الارض، وذلك من خلال الاستغلال العاقل والحكيم للموارد والثروات الطبيعية الحيوية الموجودة مثل المياه والتربة الصالحة والزراعة والثروة الحيوانية والسلمكية والطيور الداجنة، ويمكن ذلك من خلال تقديم الدعم المادي والفني للعاملين في القطاعات الانتاجية الزراعية والحيوانية من الفلاحين والمربين، وتقديم التسهيلات المالية لاقامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة من قبل المختصين من المهندسين الزراعيين والاطباء البيطريين لارساء الانتاج الغذائي على اسس علمية.

عاشرا: المبادرة بالاستناد الى القواعد والاسس القانونية للقضاء على ظاهرة التوريث السياسي والوظيفي والحزبي التي أخذت مجراها الى ارض الواقع في بنيان وقطاعات الحكومة والمكونات الحزبية والعسكرية بالاقليم، وان كانت نيات الحزب الحاكم سائرة بهذا الاتجاه لفرضها على الواقع السياسي، فالاحرى به الاستفادة من تجارب الملكيات في اوربا واختيار نموذج لارسائه ملكية رمزية دستورية بالاقليم وترك الحكومة والبرلمان للسياق الديمقراطي النزيه الصحيح بعيدا عن الاستغلال والتدخل والخروقات الحزبية.

حادي عشر: العمل الجاد المسؤول المنطلق من الاحساس والشعور بوضع القواعد الصحيحة لبناء دولة الاقليم، وذلك من خلال منح السلطة القضائية الاستقلالية التامة وفق لوائحها وانظمتها التشريعية والقانونية والدستورية، ومنع التدخل فيها مطلقا وعدم السماح لاي حزب او سلطة او طرف مهما كانت مكانته بالتأثير عليها أبدا.

ثاني عشر: المبادرة باخراج عملية انتاج وتسويق النفط من الغموض واللاشفافية وتقديمها للشعب وفق السياقات المعمول بها في العراق.

ثالث عشر: المبادرة الفعالة لمجابهة الفساد المتفشى على النطاق الحكومي والحزبي والاهلي والعمل الجاد للقضاء والسيطرة عليها.

رابع عشر: السيطرة على ظاهرة وحالات الثراء الفاحش الجارية بالاقليم والتي تتم بطرق النهب والطرق اللاشرعية والحد منها.

خامس عشر: المبادرة المسؤولة بتبني برنامج فعال لتقييم واقع التربية والتعليم بالاقليم، واسناد مسؤولية ومهمة التحليل والتقييم الى مجموعة فاعلة من الحكماء والخبراء والعقلاء من اصحاب الشهادات الجامعية والاكاديمية في قطاعي التربية والتعليم والقطاعات الاخرى، لوضع اللبنة الاساسية والجوهرية لتعديل وتقويم للنظام التربوي السائد وفق معطياته الحقيقية وذلك لضمان تربية ناجحة ومميزة وتعليم متقدم ومتطور ومنتج للعطاء لابناء الاقليم لخدمة المجتمع وضمان مستقبل باهر للجميع.

في الختام يمكن القول ان ما طرحته يمكن اعتباره خارطة طريق او برنامج عمل مستند الى رؤية عملية وواقعية استنبطت معطياتها من الحالة التي يعيشها كرد العراق ومن الواقع الذي يعيشه اقليم كردستان في ظل تراكم الازمات والمشاكل التي خلقتها الحكومات السابقة، لذلك نأمل الاخذ بها بنظر الاعتبار من باب المساهمة في انارة الطريق لمعالجة الاوضاع المتأزمة التي يمر بها الاقليم، وما التوفيق الا من الله.

* كاتب صحفي

طريق إلى الأمام بالنسبة لسنجار

مجموعة الأزمات الدولية: ٢٠١٨/١٢/١٨

وما يزال قضاء سنجار، الواقع على الحدود الشمالية الغربية مع سورية، يتعافى من صدمة احتلال تنظيم الدولة الإسلامية. في العام ٢٠١٤، استولى الجهاديون على القضاء، واستهدفوا الأغلبية الإيزيدية في حملة إبادة اشتملت على القتل، والاغتصاب، والاختطاف والاسترقاق. أما الآن فقد ظهرت فرصة لتوجيه المنطقة نحو مستقبل أكثر أماناً. لقد شكل العراق والإقليم الكردي الذي يحظى بالحكم الذاتي فيه حكومتين جديدتين تبدوان مستعدتين لاستئناف المحادثات حول وضع المناطق المتنازع عليها في العراق. وتشكل هذه ١٤ قضاءً إدارياً – أحدها سنجار – تقع اسماً تحت سيطرة بغداد لكن تدعي الحق فيها حكومة إقليم كردستان في أربيل. لقد جلبت الممثلة الخاصة الجديدة للأمم المتحدة في العراق زخماً جديداً إلى مهمة تسوية وضع المناطق المتنازع عليها. في هذه الأثناء، فازت ناديا مراد، سفيرة الأمم المتحدة للنوايا الحسنة والتي نجت من الإبادة الإيزيدية، بجائزة نوبل للسلام، ما اجتذب اهتماماً دولياً متجدداً بسنجار بشكل خاص. ينبغي على الحكومة الجديدة والأمم المتحدة اغتنام هذه الفرصة للعمل مع القادة الإيزيديين لإعادة بناء سنجار كمثال للعراق بأسره.

منطقة لم تتعاف بعد

أصبحت سنجار مسرحاً لارتكاب الفظائع في آب/أغسطس ٢٠١٤، عندما قتل مسلحو تنظيم الدولة الإسلامية واستعبدوا آلاف الإيزيديين، ودفعوا عشرات الآلاف منهم إلى الهرب رعباً من بيوتهم. بعد هزيمة تنظيم الدولة الإسلامية، استكملت القوات العراقية والكردية استعادة القضاء في أواسط العام ٢٠١٧. إلا أن العديد من الإيزيديين الذين هُجروا يقبعون محشورين في مخيمات مؤقتة في محافظة دهوك القريبة، دون أن يتمكنوا من العودة بسبب انعدام الأمن والركود الاقتصادي.

منذ العام ٢٠٠٣، سيطرت مجموعة متتابعة من القوى الخارجية – أولاً الحزب الديمقراطي الكردستاني العراقي، ومن ثم تنظيم الدولة الإسلامية، ومن ثم فصائل تابعة لحزب العمال الكردستاني، ومن ثم وحدات الحشد الشعبي المدعومة إيرانياً (وهي الميليشيات التي تسيّر حالياً دوريات في سنجار) – على القضاء أو على أجزاء منه، ما دفع السكان إلى حمل السلاح وإلى انقسام النخب المحلية.

في تقرير نشرته في شباط/فبراير ٢٠١٨، خلصت مجموعة الأزمات إلى استنتاج مفاده أن الدولة العراقية هي وحدها القادرة على تحقيق الاستقرار في سنجار. دعونا بغداد للتوسط بين الفصائل واستعادة الحكم المحلي، للسماح بعودة المهجرين، وتحضير الأرضية لإعادة البناء وإنهاء التدخل الخارجي.

وحدثنا الحكومة الاتحادية على دمج الميليشيات المتنافسة في قوة شرطة موحدة وفتح باب الوظائف الإدارية أمام السكان المحليين المهرة بصرف النظر عن الجهات الخارجية التي كانوا قد تحالفوا معها من قبل.

لقد كانت الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان منشغلتين بالانتخابات في العام ٢٠١٨، ولم تبذل أي منهما اهتماماً كافياً بالتحديات التي تواجه سنجار، والتي قد يعتبرونها ثانوية. في أيار/مايو، كلفت بغداد لجنة متابعة وتنفيذ المصالحة الوطنية، وهي هيئة حكومية كلفت بتيسير تحقيق السلام بين المجتمعات المحلية، بوضع خارطة طريق لاستعادة الحكم في سنجار.

تشمل النقاط الثلاث عشرة التي وضعتها اللجنة، بين بنود أخرى، دعوات لاستعادة الأمن، إضافة إلى الرعاية الصحية الأساسية، والتعليم، والزراعة، لتمكين المهجرين من العودة. في أواخر تشرين الأول/أكتوبر، حاولت كل من بغداد وأربيل التوصل إلى اتفاق حول عودة مجالس سنجار المحلية إلى القضاء. لكن حتى الآن لم يتم تحقيق تقدم لا في تنفيذ خارطة الطريق ولا في إعادة المجالس المحلية. وما تزال سنجار تحت سيطرة وحدات الحشد الشعبي.

ثمة إغراء في الاستنتاج بأن المنطقة يمكن أن تستعيد مكانتها فقط إذا حرر السياسيون والقادة العسكريون الإيزيديون أنفسهم من الاعتماد على الرعاة العراقيين، والإقليميين والدوليين. إن الإشراف المحلي على الحكم والأمن سيشجع النازحين على العودة إلى بيوتهم وأراضيهم.

تلاقي المصالح

لكن ما يزال لبغداد وأربيل دوراً تلعبانه – وكذلك لشركاء العراق الدوليين. تنبع مصلحة بغداد في تحقيق الاستقرار في سنجار من مصلحة حكومتها المشكلة حديثاً في الانخراط مع أربيل. طالما تمتع رئيس الوزراء الجديد، عادل عبدالمهدي، بعلاقات قوية مع حكومة إقليم كردستان. يمكن للتعاون مع الكرد أن يسمح له بتشكيل قوة تحقق التوازن مع النفوذ المتنامي للفصائل الشيعية المتحالفة مع وحدات الحشد الشعبي.

وعلى نحو مماثل، فقد عبر الرئيس الجديد برهم صالح عن رغبته بالتأكيد على التزام العراق بالمساءلة والمصالحة في حقبة ما بعد تنظيم الدولة الإسلامية، وبشكل خاص معالجة قضية المناطق المتنازع عليها كوسيلة لتعزيز قوة منصبه.

يمكن أن يستفيد السنة العرب في مجلس النواب والأعضاء في كتلة الإصلاح والبناء من التحالف مع الكرد للضغط على وحدات الحشد الشعبي للانسحاب من المناطق المتنازع عليها، التي تحتوي المكونات السكانية الرئيسية الداعمة لهم. كما يمكن لوزير الدفاع الذي لم يعين بعد، وهو منصب يخصص عادة للعرب السنة، أن يدعم مثل هذا الاتفاق، خصوصاً إذا أتى من الإصلاح.

أربيل من جهتها تريد الانخراط مع بغداد كوسيلة لتعويض خسائرها (سواء في الاستقلال أو في الأراضي) بعد الاستفتاء على إقليم كردستان الذي جرى في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧. ويأمل رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني مسعود البارزاني، مهندس الاستفتاء، باستخدام المسؤولين الحزبيين الكبار الذين يشغلون مناصب وزارية في بغداد للتفاوض على تسوية بشأن القضايا العالقة، مثل الأمن والحكم في المناطق المتنازع عليها، والصادرات النفطية وتقاسم عائداتها.

إلا أن التنافس بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني يمكن أن يعرقل مثل هذه التسوية، عند تشكيل الحكومة في أربيل.

قد يدفع طموح الحزب الديمقراطي الكردستاني للهيمنة في كردستان العراق حزب الاتحاد الوطني الكردستاني إلى التقارب مع إيران كوسيلة لتعزيز موقعه في بغداد. من شأن حدوث شرخ آخر في العلاقة بين الحزبين، بعد عقد من التعاون الوثيق سواء في إقليم كردستان أو في بغداد، أن يعقد الجهود الرامية لتسوية قضية المناطق المتنازع عليها. لكن لا يزال للحزبين مصالح مشتركة هناك. وهذا يشير إلى أنه طالما استمر انخراط الحزب الديمقراطي الكردستاني مع بغداد، فإن له مصلحة في العمل مع الاتحاد الوطني الكردستاني للتحرك نحو اتفاق مع الحكومة الاتحادية على المناطق المتنازع عليها، بما في ذلك سنجار.

يرغب لاعبون دوليون رئيسيون – بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي – بمساعدة المفاوضات بين أربيل وبغداد كوسيلة لترسيخ وحدة العراق، وتعزيز سلطة رئيس الوزراء وضمان استقرار الحكومة. إن التعاطف مع محنة الإيزيديين يجعل من سنجار مدخلاً مهماً لتجدد الانخراط الدبلوماسي الدولي في العراق.

الاستفادة من تلاقى المصالح“ إذ ينبغي على القادة الإيزيديين في بغداد، وفي إقليم كردستان وقضاء سنجار، بمن فيهم ناديا مراد مع ما تحظى به من سلطة أخلاقية، أن يدعوا إلى أن تصبح سنجار نموذجاً لمعالجة وضع المناطق المتنازع عليها. وينبغي على مجالس سنجار الالتزام باتتباع خارطة الطريق ذات النقاط الثلاث عشرة التي قدمتها لجنة متابعة وتنفيذ المصالحة الوطنية في العراق في أيار/مايو.

ينبغي للقادة الإيزيديين اتخاذ الخطوات الآتية:

*الاتفاق على مرشح جديد لمنصب قائم مقام قضاء سنجار كمؤشر على وحدة الإيزيديين والالتزام قاداتهم بالمساعدة في التوسط في المفاوضات السياسية بين بغداد وأربيل“
*دعم الأعضاء الإيزيديين في مجلس القضاء والمجالس الفرعية حتى الانتخابات المحلية القادمة. وفي هذه الأثناء، التوصل إلى اتفاق بين جميع الجهات الأمنية المنتشرة في سنجار (وحدات الحشد الشعبي، والبشمركة والميليشيات الإيزيدية) على دمج مقاتليها الإيزيديين في وزارتي الداخلية والدفاع“
*دعم مفاوضات التوصل إلى اتفاق من شأنه أن يفضي إلى انسحاب قادة الميليشيات غير الإيزيدية من المناطق المدنية في سنجار مقابل الحق في البقاء (في الوقت الحاضر) على حدود القضاء مع سورية.
*ينبغي على رئيس الوزراء عادل عبدالمهدي متابعة عمل سلفه في معالجة قضية سنجار من خلال التوصل إلى اتفاق مع أربيل، ومضاعفة الجهود للتوصل إلى ترتيب أمني في سنجار يشمل وحدات الحشد الشعبي.

ينبغي لحكومة عبدالمهدي أن تتخذ الخطوات الآتية:

*الموافقة على قائم مقام القضاء الذي يرشحه الإيزيديون“
*التفاوض على اتفاق لدمج أفراد جميع قوات الأمن غير النظامية في سنجار في وحدات الشرطة الاتحادية المسؤولة عن حماية قضاء سنجار ونواحيه، ووضعهم على جدول رواتب وزارة الداخلية“
*دمج المقاتلين الإيزيديين المنتشرين على الحدود السورية في كتائب الجيش العراقي الموجودة هناك أيضاً، ووضعهم على جدول رواتب وزارة الدفاع للحد من التهريب والتخلي عن ولائهم للقادة غير الإيزيديين“
*التفاوض مع القادة الكرد على عودة مجلس قضاء سنجار ومجالس نواحي القضاء إلى سنجار، وضمان الالتزام المشترك بخارطة طريق لجنة متابعة وتنفيذ المصالحة الوطنية ذات الثلاث عشرة نقطة.
*ينبغي على الرئيس العراقي مواصلة الالتزام العلني بمعالجة قضية سنجار، بما في ذلك استكمال خارطة الطريق التي وضعتها لجنة متابعة وتنفيذ المصالحة الوطنية بحلول موعد نهائي يُتفق عليه.

ينبغي لحكومة إقليم كردستان اتخاذ الخطوات الآتية:

*الموافقة على قائم مقام القضاء الجديد الذي يرشحه الإيزيديون“
*متابعة المفاوضات مع بغداد حول عودة مجلس سنجار ومجالس النواحي التابعة لها إلى سنجار مقابل دعم اندماج القوات الإيزيدية المرتبطة بالحزب الديمقراطي الكردستاني في وحدات الشرطة الاتحادية ونشر البشمركة فقط حتى نقطة التفتيش الواقعة قبل أقصر طريق لعودة الإيزيديين المهجرين في دهوك“
*إعادة فتح طريق دهوك – سنجار للسماح للمدنيين الإيزيديين بحرية الحركة دخولاً وخروجاً من سنجار وتمكين المهجرين من العودة إلى منازلهم.

ينبغي لإيران ومسؤولي وحدات الحشد الشعبي الموافقة على دمج المقاتلين الإيزيديين في الوحدات تحت سلطة وزارتي الداخلية والدفاع وتلقي الرواتب منهما، وإلا الانسحاب من سنجار، مقابل السماح للقادة غير الإيزيديين بالوصول إلى حدود قضاء سنجار مع سورية (شريطة أن يستعيد الجيش العراقي في النهاية السيطرة الكاملة على الحدود).

ينبغي للولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي وبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق اتخاذ الخطوات الآتية:

- * تيسير الحوار بين بغداد وأربيل حول ترتيب أمني مقبول من الطرفين في سنجار يمكن أن يشتمل على إدماج المقاتلين الإيزيديين العاملين في مختلف الميليشيات بالقوات الاتحادية
- * العمل مع مجلس قضاء سنجار على الشروع في برامج إعادة الإعمار التي ترعاها الأمم المتحدة وغيرها
- * مساعدة لجنة متابعة وتنفيذ المصالحة الوطنية في تنفيذ خطتها ذات النقاط الثلاث عشرة في سنجار
- * تحضير الأرضية لإجراء انتخابات مجالس محلية في سنجار، وضمان تمثيل جميع الفئات.
- * ينبغي لمجلس قضاء سنجار (حال عودته إلى القضاء) تيسير عودة جميع سكان سنجار المهجرين، بمن فيهم غير الإيزيديين، إلى منازلهم. وبمساعدة حكومتي بغداد وأربيل، والأمم المتحدة، ينبغي أن يؤسس آلية للمصالحة بين سكان سنجار العرب والإيزيديين (والأقليات الأخرى التي عانت على يد تنظيم الدولة الإسلامية أيضاً).

ينبغي للأمم المتحدة، بالتعاون مع لجنة متابعة وتنفيذ المصالحة الوطنية، أن تقود عملية إعادة إعمار سنجار بطريقة تأخذ بالاعتبار التوترات بين المكونات المختلفة في القضاء والمخاطر الكامنة في تفضيل أحد المكونات على المكونات الأخرى، أو إعطاء التصور بحدوث ذلك.

هذه هي اللحظة المناسبة:

إن عدم تحقيق الاستقرار في سنجار سيشكل مخاطرة كبيرة للحكومة الاتحادية وشركائها الدوليين. لقد انحرفت الآلام التي تسببت بها فظاعات تنظيم الدولة الإسلامية في الذاكرة الجمعية للإيزيديين، ما بعث في الناجين مشاعر بأنهم ضحايا ولا حيلة لهم. ونظراً لعدم قدرتهم على الحصول على العدالة عبر الوسائل المؤسساتية، فإن كثيرين منهم يشعرون بالرغبة بالانتقام. لكن لا ينبغي للأمور أن تسير في ذلك الاتجاه بالضرورة. تمثل هذه اللحظة فرصة لاندفاع متضافرة من قبل القادة المحليين في سنجار لإجراء تغييرات إدارية وأمنية تأخرت أصلاً في القضاء لمساعدة الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان. إذا نجحوا في ذلك، يمكنهم أن يحولوا سنجار إلى نموذج لمعالجة القضية الأوسع للمناطق المتنازع عليها والتي طالما انقسمت بغداد وأربيل حيالها.

هذه الإمكانية، مضافاً إليها المعرفة بأن الحسابات في بغداد وأربيل قد تتغير، ينبغي أن تدفع إلى تحرك سريع. الآن هي اللحظة المناسبة لشق طريق جديد إلى الأمام بالنسبة لسنجار.

"في البحث عن الحقيقة الكردية.."

كتاب جديد لـ (محمد أرسلان) عن الأزمة القديمة

صحيفة (اليوم السابع) المصرية: ٢٠١٨/١٢/١٨

كتب أحمد منصور: صدر في القاهرة مؤخراً كتاب "في البحث عن الحقيقة الكردية" للكاتب الكردي محمد أرسلان علي، ويقع في ١٩٥ صفحة من القطع المتوسط، ويقدم فيها الكاتب محاولة جديدة للتعريف بقضية الكرد والغوص في تاريخهم.

ويقدم الكاتب في كتابه محاولة تبسيط لمرافعات القائد الكردي عبدالله أوجلان، والتي نُشرت في مجلدات للغات عدة من بينها العربية، مقدماً قراءة في فكرة من جانب، وساعياً لإعادة طرح تاريخ الكرد من منظوره الخاص مؤكداً أن التاريخ إذا كان يكتبه المنتصرون وفقاً للرؤية الشهيرة فإن تاريخ المضطهدين والمقهورين لا بد أن يجد هو الآخر من يكتبه ويسعى لتقدمه.

والكتاب يضم مجموعة مقالات تحت عنوان في البحث عن الحقيقة الكردية قدمها الكاتب في أحد المواقع المصرية، ثم عاد ليقدمها في كتاب، مقدماً أولى خطوات البحث في حقيقة الشعب الكردي الذي يعيش مجزئاً بين أربع دول، والذي قابل ألوان من المعاناة لم يقابلها غيره من الشعوب، حتى اللحظة الراهنة.

ويأتي صدور الكتاب في مرحلة فارقة ومفصلية يعيشها الكرد في تاريخهم، والتي تأتي أيضاً بالتزامن مع الأزمات التي تشهدها المنطقة.

ويقسم الكتاب إلى ثلاثة فصول يضم الأول والذي يأتي تحت عنوان البحث فلسفياً في الحقيقة الكردية: "ضرورة البحث الفلسفي لمعرفة حقيقة الكرد، الوجود والنشوء والوعي في الظاهرة الكردية، دور الفكر في المعرفة التاريخية للوصول إلى الحقيقة"، ويضم الفصل الثاني والذي جاء تحت عنوان البحث تاريخياً في الحقيقة الكردية مجموعة من العناوين من بينها "التاريخ ودوره في إثبات الحاضر ورسم المستقبل، الكرد ليسوا مهاجرين بل هم أشلاء في مناطقهم، الإمارات والممالك التي أسسها الكرد، الجمهوريات الكردية في العصر الحديث، موجز تاريخ كردستان، غزو كردستان، عدم احتلال الكرد مكاناً في تواريخ الأمة لا يعني أنهم بلا تاريخ".

وجاء الفصل الثالث بعنوان البحث ثقافياً في الحقيقة الكردية، متضمناً العناوين التالية: "لا يمكن تجاوز القوة الثقافية لأية حضارة، حفاظ الكرد على كينونتهم الثقافية هو سر وجودهم، فهم أمة مدنية مرتبط بالتاريخ والموروث الثقافي، المرحلة النيوليتية هي أساس تكون المدنيات، لا يمكن تصور المدينة الفرعونية دون حضارة ميتزوبوتاميا، دور الكرد ومساهماته في الحضارة القديمة، أهم المناطق الكردية في العصرين الوسيط والحديث".

والكاتب يشترك في عمله مع عدد من القضايا وي طرح رؤى ومواقف تحتاج إلى البحث والنقاش والاشتباك في بعض الأحيان، لكنه في النهاية يؤرخ لحاله قومه وشعبه بطريقة سلسلة لم يسبقه لها أي من أدبيات الكتابة الكردية.

ويؤكد الكاتب أن الكرد كانوا ضحية عملية تقسيم المنطقة التي جرت قبل مئة عام في اتفاق سايكس بيكو الذي شكل المنطقة لوضعها الحالي، والذي بدأت إرهابات تغييره مجدداً في إطار ما يعرف بالشرق الأوسط الجديد.

ويذهب الكاتب إلى أن الكرد يلاقون حملة إبادة بحقهم سواء ثقافياً أو جسدياً على يد القوى الرأسمالية وبإيعاز منها، وأن المعضلة الأساسية التي يواجهونها هي إثبات الهوية الكردية من كافة النواحي وطنياً واجتماعياً وثقافياً وصولاً إلى حقيقة وجود الكرد الضاربة بجذورها في التاريخ والتي يسعى في كتابه لإثباتها وتأصيلها.

ويقدم للكتاب عدداً من الشخصيات إضافة إلى مقدمة المؤلف، منهم السياسي الكردي سيهانوك ديبو، والدكتور رجائي فايد رئيس المركز المصري للدراسات والبحوث الكردية، والكاتب الكردية بشرى علي.

صدر مذكرات الرئيس مام جلال باللغة العربية

سارا بريس؛ ٢٠١٨/١٠/١٠

عن " الدار العربية للعلوم - ناشرون " صدرت مذكرات الرئيس العراقي الراحل جلال طالباني في ٥٧١ صفحة وبطبعة أنيقة توثق لحياة أحد أهم السياسيين العراقيين في التاريخ المعاصر . والكتاب الذي أعده صلاح رشيد أحد الكوادر المتقدمة السابقة في الاتحاد الوطني على شكل حوار صحفي مطول إستغرق ما يقرب من خمسة عشرة عاما ، ونشره باللغة الكردية قبل سنتين ، قام الكاتب الصحفي شيرزاد شيخاني بترجمته كاملا الى اللغة العربية وأخر تموز من العام الماضي تحت عنوان " مذكرات جلال طالباني - رحلة ستون عاما من جبال كردستان الى قصر السلام " وتولت الدار العربية مهمة طبعتها وتوزيعها على مستوى الدول العربية والعالم .

وتبدأ المذكرات من مرحلة الولادة التي قضاها الرئيس الراحل في التكية الطالبانية التي تقع في مسقط رأسه، ويروي خلالها ما يتذكره من مشاهد الذكر لدرأويش الطريقة الطالبانية والأجواء الدينية التي خيمت على منزلهم في تلك الفترة . ثم إنتقاله الى مدينة كويسنجق وهي قضاء من أقضية محافظة أربيل عاصمة إقليم كردستان في الأربعينيات ودخوله الى إحدى مدارس المدينة ، واصفا أجواء المدينة في تلك الفترة وخاصة ما كان يسمعه الطفل الصغير من أخبار الحرب العالمية الثانية ، وسماعه لأول مرة بإسم ستالين وهتلر قادة تلك الحرب . ثم ينتقل الى مدينة كركوك لاستكمال دراسته الثانوية ، مروراً بالفترة الحاسمة في حياته حين إنتقل الى بغداد لإستكمال تعليمه الجامعي ، وإخترطه هناك في عالم السياسة من خلال إنضمامه الى الحزب الديمقراطي الكردستاني ، بعد أن كانت ميوله في البداية لصالح الحزب الشيوعي العراقي الذي تسيد الساحة السياسية في العراق بتلك الفترة .

وبحسب ما يذكره طالباني عن تلك المرحلة الأولى من شبابه كانت بوادر القيادة بادية عليه حيث ترقى في مناصب حزبية بسرعة قياسية وأصبح عضواً فعالاً وقيادياً بارزاً في الحزب الديمقراطي وهو في الرابعة عشرة من عمره ، ثم بروز دوره السياسي في الخمسينيات كأحد أهم قادة الطلبة والشباب من الكرد ومشاركته في العديد من المهرجانات الدولية للشباب في العالم، وتعرفه هناك على شاعر العرب الأكبر محمد مهدي الجواهري الذي أصبح فيما بعد أحد درأويشه طوال عمره المديد. حتى وصل الى أن يكون عضواً في وفد حزبي وحكومي زار الرئيس المصري الراحل جمال عبدالناصر وهو في الثلاثين من عمره ، ثم قاد الى جانب الراحل صالح اليوسفي مفاوضات القيادة الكردية مع حكومة البعث الأولى عام ١٩٦٣ .

ويمر طالباني في سرده لمرحلة تكوينه الثقافي متحدثاً عن رئاسته لتحرير العديد من الصحف والمجلات الكردية والعربية التي صدرت في الخمسينيات والستينيات ، وتعرفه من خلالها على العديد من الزعماء والشخصيات السياسية العراقية ولقاءاته بزعميم الثورة العراقية عبدالكريم قاسم ، ثم قادة الأحزاب من الشيوعيين الى البعثيين والقوميين وغيرهم .

ويتحدث عن أحوال الحزب الديمقراطي الكردستاني منذ بداية الثورة الكردية عام ١٩٦١ ، وإنشاققه عن هذا الحزب في عام ١٩٦٤ ذاكراً أسباب ذلك بعمق ، ثم وصوله الى مرحلة التصالح بين الحكومة المركزية والقيادة الكردية وصدر بيان الحادي عشر من آذار الذي إعترفت الحكومة العراقية بموجبه بحقوق الشعب الكردي في الحكم الذاتي .

ثم يصل في سرده الى مرحلة انهيار الثورة عام ١٩٧٥ جراء توقيع إتفاقية الجزائر بين شاه ايران وصادم حسين ، والمحاولات التي بذلها لإقناع زعيم الثورة مصطفى البارزاني لمواصلة النضال وعدم الاستسلام لارادة البعث وايران ، ويتحدث عن كيفية تأسيسه للاتحاد الوطني الكردستاني بديلا عن الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي لجأ زعيمه الى أمريكا ليقضي نهاية حياته هناك ، بينما إنشغل طالباني بجمع الشخصيات والكوادر السابقة للحزب في إطار ما يشبه جبهة وطنية كردية لمواصلة النضال الثوري ، ثم إعلان تأسيس الاتحاد الوطني الذي أطلق شرارة الثورة الجديدة بكردستان بزعامته .

ويتطرق طالباني في هذه المرحلة الى علاقاته مع القادة والزعماء العرب منهم الرئيس الراحل حافظ الأسد الذي ساعده في إفتتاح مقر له داخل الأراضي السورية وقدم الدعم له لمواصلة النضال ضد النظام البعثي في العراق، وكذلك علاقته بالعقيد معمر القذافي الذي ساهم بدوره في دعم الحركة الكردية ، مروراً بلقائه بالرئيس المصري الراحل أنور السادات والقيادات المصرية ، وعلاقاته المتينة كذلك مع قادة الثورة الفلسطينية وقادة الأحزاب الكردية في بقية أجزاء كردستان بأيران وتركيا .

ويصل طالباني في سرده الى مرحلة تأسيس الجبهة الكردستانية التي قادت لاحقا إنتفاضة الشعب الكردي في آذار من عام ١٩٩١ وما نتج عنها من تأسيس الإدارة الكردية المستقلة عن حكم بغداد ، مشيراً الى المراحل المبكرة من أزمة الكويت وحرب الخليج الثانية، وكيف أنه تنبأ بإحتلال صدام حسين للكويت وابلأغه المسؤولين الأمريكان بذلك مسبقاً .

ويتحدث طالباني في مذكراته عن الأجواء الدولية والإقليمية والاستحضر لغزو العراق عام ٢٠٠٣ ، متطرقاً الى مفاوضاته مع المسؤولين الأمريكان حول دور الكرد في عملية التحرير ، وتقف المذكرات عند حد إنتخابه رئيساً لجمهورية العراق وإنشغاله بالشأن الرسمي الذي حال دون إستكمال سرد بقية السنوات التي عاشها في قصر السلام كأول رئيس جمهورية كردي في تاريخ العراق .

وفي الصفحات الأخيرة من مذكراته يتحدث طالباني عن بعض الشؤون الشخصية وعلاقاته العاطفية الطريفة ثم زواجه وأولاده ، ثم يتطرق الى إنطباعاته حول الشخصيات السياسية التي عاصرها ، أو التي عمل معها أثناء سنوات الثورة، وتقييمه للقيادات التي عملت معه داخل الحزب .

يذكر أن الرئيس العراقي جلال طالباني ولد عام ١٩٣٣ في قرية كلكان التابعة لقضاء كويسنجق ، وتولى رئاسة العراق لدورتين متتاليتين من عام ٢٠٠٦ الى عام ٢٠١٢ حيث أصيب بجلطة دماغية كادت أن تقضي عليه في ذلك العام ، لكنه تلقى رعاية صحية في إحدى المستشفيات الألمانية الى أن صارعه المرض وتوفي يوم ٢٠١٧/١٠/٣ في ألمانيا ونقل جثمانه الى مدينة السليمانية حيث وري الثرى قرب منزله بمنطقة دباشان التي تحولت الى مزار شاخص يزوره القادة والشخصيات العراقية والكردية للترحم عليه.

(لقاء العمر)

رحلة ستين عاماً من التكية الى قصر السلام

الصباح الجديد: ٢٣/١٠/٢٠١٨

تضع "الصباح الجديد" بين يدي القارئ الكريم ما يمكن أن يوصف بمذكرات للرئيس الراحل جلال طالباني، وتتميز المذكرات وهي عبارة عن بوح متصل للأستاذ صلاح رشيد، بأنها صورة مفصلة بل تشريح سياسي لمرحلة حاسمة في تاريخ العراق تشمل السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات وحتى يومنا هذا. وعلى عكس ما عُرف عن مام جلال من دبلوماسية ونزوع نحو التسويات التي عرف بها خلال ثماني سنوات من جلوسه على مقعد رئاسة الجمهورية العراقية، فإنه على العكس من كل ذلك يدلي بآراء في غالبيتها إشكالية، ونحن لا نتحدث عن المعلومات وسرد المعطيات التاريخية لعلاقته بصدام حسين وفرقه المختلفة للتفاوض مع الكرد، بل أنه يتجاوز الى العلاقة مع إيران وسوريا والولايات المتحدة وبقية الأطراف التي كان لها تماس مع الملف العراقي في مراحلها المختلفة، لكننا نتحدث عن الآراء المتعلقة بالشخصيات التي رافقته خلال مرحلة بناء الاتحاد الوطني الكردستاني وتشكيله للبويرة السياسية في اعقاب عام (١٩٧٥م) وهزيمة الثورة الكردية اثر اتفاق الجزائر بين الشاه وصدام.

وتشكل المذكرات إنارة معمقة للطريقة التي اتبعها مام جلال في معالجته للتحديات والحلول التي خرج بها لتجاوزها، ولكنها لا تخلو أيضاً من اضاءة البعد الشخصي لمام جلال مما يساعد في نهاية المطاف الباحثين السياسيين والمواطنين على حد سواء العرب والكرد على الاطلاع على أسرار لم يجر التطرق اليها في الماضي.

وغني عن القول أننا في "الصباح الجديد" نعدّ هذه المذكرات شهادة تاريخية من شأنها أن تستكمل المشهد السياسي العراقي الراهن، وهي تنطوي على مفاجآت وطرائف لا يمكن لأحد من خارج الدائرة الضيقة لمام جلال أن يطلع عليها.

"الصباح الجديد" سوف تنشر القسط الأساسي من هذه المذكرات، وهي لا تتحمل مسؤولية أي آراء قد تنطوي على بعض القسوة هنا وهناك، وستحاول تخفيفها بقدر الإمكان، ونأمل أن يتجاوب الساسة الكرام في كردستان وفي الفضاء العراقي من خلال هذه العملية ويسهموا بدورهم في إضاءة بقية المشهد.

*إعداد: صلاح رشيد

*ترجمة: شيرزاد شيخاني

الحلقة ١:

هذا الكتاب الذي نضعه بين أيدي القراء الكرام، اعده الكاتب صلاح رشيد باللغة الكردية وترجمه الى العربية الصحفي شيرزاد شيخاني، ويوثق كتاب مذكرات الرمز والقائد الكبير الرئيس مام جلال طالباني، وفقاً لترجمته شيرزاد شيخاني، لمرحلة عصبية من مراحل النضال القومي نحن أحوج ما نكون الى التعرف عليها وسبر أغوارها

والتحقيق فيها ليكون الجيل الجديد واللاحق على دراية بمن صنع تاريخهم ومن كافح لأجلهم ومن عانى في جبال كردستان ووديانها ليخوض النضال المسلح ضد الأنظمة الدكتاتورية، جنبا الى جنب مع النضال الدبلوماسي في الخارج لكسب الأصدقاء والمناصرين لثورة الشعب الكردي.

هذا النضال الذي قاد صاحبه من تكية صغيرة في بلدة مغمورة الى إرتقاء أعلى المناصب القيادية في العراق الجديد ليكون أول رئيس جمهورية كردي في تاريخ شعبه يصل الى ذلك المنصب الرفيع.

مام جلال الذي أنار بتدوين مذكراته هذه الطريق أمام جيل من الباحثين والمهتمين بتاريخ النضال التحرري الكردي من خلال ما أورده في تلك المذكرات من حقائق ومكاشفة صريحة في روايته لكل الأحداث التي رافقت مسيرة ذلك النضال المرير، وقد تكون تلك المكاشفة هي السبب فيما أثاره هذا الكتاب من جدل ومن ردود فعل عنيفة لدى البعض من خلال الكشف عن حقيقة الوقائع والأحداث التي شهدتها حركة التحرر الكردية في سنوات حاسمة.

وها هو مام جلال يكشف في كتاب (لقاء العمر) عن الحقيقة بكل صراحة ووضوح، واضعا النقاط على الحروف في كل ما حدث، ولعله بنشر هذه المذكرات قد كشف المستور الذي نحتاج الى رفع الغطاء عنه لنتعرف على دور اللاعبين الأساسيين كل منهم سواء كان صالحا أو طالحا، لأن مام جلال لم يكتف بتوثيق التاريخ النضالي للشعب الكردي فحسب، بل تطرق الى الكثير من الوقائع والأحداث التاريخية التي وقعت في العراق خلال مسيرته النضالية..

هذا الكتاب لا غنى عنه للباحث الأكاديمي أو المثقف الكردي بل حتى لعامة الشعب لأنه سيثري المكتبتين العربية والكردية بوثيقة تاريخية كبرى ستبقى الى زمن بعيد تثير الجدل.

ولذا فالكتاب ليس مجرد لقاء صحفي مطول أجراه مع الرئيس مام جلال الكاتب صلاح رشيد وصاغها على شكل حوار مطول ليروي فيه ذكرياته عن الأحداث التي عايشها، بل هو في الحقيقة مذكراته أملاها عليه، لذا فأننا ينبغي ان نعد هذا الكتاب مذكرات الرئيس مام جلال وليس مجرد لقاء صحفي.

كيف تم هذا اللقاء؟

في أيار/ مايو من عام ١٩٩٠ والذي صادف حلول شهر رمضان الفضيل، حل مام جلال ضيفا علينا في برلين. وخلال الأيام التي أمضاها هناك كنا معا في شقة أحد الرفاق الذي كان غائبا في سفر حينذاك. وكان مام جلال صائما ما أتاح لي فسحة كبيرة لتجاذب الحديث معه، وتخصيص الجزء المتبقي من يومنا للتسوق في مركز المدينة.. وفي أحد الأيام قررنا أن نعد وجبة مميزة للإفطار، فذهبنا سويا الى مركز تسوق شهير في برلين يدعى "ميتر". وهو بمنزلة مخزن كبير خاص بأصحاب المطاعم والفنادق والمرافق العامة يشترون فيه حاجاتهم اليومية بكرات خاصة، وفيها أنواع من الأطعمة التي لاوجود لها في أسواق كردستان.. هناك تفحص مام جلال النوعيات المعروضة وإختار مجموعة من الأطعمة اللذيذة منها لحم طير يشبه "القبج"، لم أكن قد تذوقت هذا اللحم من قبل، ولكن تبين بأن مام جلال جربه وتناول من ذلك اللحم حين كان في لبنان، ولذلك أعد طبخه بنفسه، وحين ذقته وجدته لذيذا فعلا..

في تلك اللحظة خطر لي بأن أستغل فرصة وجوده بصحبتنا لإجراء حوار صحفي معه.. في البداية وددت أن أكتب الأسئلة وأقدمها له ليجيب عنها براحته، ولكنني شعرت بأن الأسئلة المكتوبة لاتروي ظمأي، لذلك فكرت أن أسجل الحوار بمسجل صغير كنت أملكه، وهكذا بدأ الحوار.

في الحقيقة لم أرد أن يكون الحوار طويلا، وأعتقد بأن مام جلال نفسه لم يكن مهينا للقاء مطول، ولكن حينما شرعنا بالعمل كانت الأسئلة تثير أخرى، وكانت الأجوبة تعيدنا الى مراحل لم يكن يخطر ببالنا.. وبما أنني لم أعد الأسئلة مسبقا، ومام جلال بدوره لم يكن بحوزته مصادر يرجع إليها لتوثيق الردود، كنا نضطر بين حين وحين آخر الى التوقف للمراجعة واستعادة الذكريات..

وهكذا شكل لقاءنا في شقة برلين بداية لهذا الحوار المطول، ولكي أستثمر تلك الفرصة الثمينة بشكل أفضل، كنت حين أذهب للسوق لشراء حاجاتنا اليومية، أترك له بضعة أسئلة كي يرد عليها ويسجلها بغيابي، وكنت قد حضرت عدة شرائط كاسيت فارغة لكي يسجل عليها، ولكن الأمر لم يخل من مشكلات أثناء التسجيل، فقد كان المسجل عتيقا ومهترئا فحين ينتهي وجه الشريط لايعطي إشارة بإنتهائه، ولذلك كنا نضطر أحيانا أن نعيد تسجيل الردود مرة أخرى.

خلال فترة تواجد مام جلال معنا أكملنا جزءا كبيرا من الحوار، وحين غادر برلين عائدا الى كردستان زاحمته أحداث مهمة وقعت في العراق فلم يتسن لنا استكمال الباقي.. ولما عدت أنا الى كردستان بشكل نهائي عام ٢٠٠٠ إتقيته مرارا وإستكملنا الحديث. خاصة أن الفرصة سنحت لي مرة أخرى حين تسلمت منصب مساعد الأمين العام للإتحاد الوطني لشؤون العلاقات الخارجية الى حين سقوط نظام البعث وترشح مام جلال لعضوية مجلس الحكم في بغداد، في ذلك الوقت كنا نلتقي بشكل متقطع، وكنت أستغل اللقاءات السريعة لطرح بضعة أسئلة وتسجيل ردوده عليها، وأثناء الفراغات كنت أستثمر الفرصة لكي أراجع الأسئلة والردود السابقة وأستخلص منها أسئلة جديدة. وكما أشرت آنفا لم تكن بحوزة مام جلال أي وثيقة أو مصدر لتعزيز ردوده، مع ذلك لم أشعر بأي تردد منه حيال الإجابة عن أسئلتي، والأهم أنه لم يرفض الإجابة عن أي سؤال أو ينزعج من طرحه، وكان مطمئنا وعلى ثقة كبيرة بإجاباته، فلم يطلب يوما أن يراجع ما سجلناه أو تعديل إجاباته.

للأسف الشديد حين أعددت النسخة النهائية لهذا الحوار للطبع، كان المرض قد داهم مام جلال، فلم ير مسودة اللقاء، ويكفي أنه أشار مرارا في مناسبات سابقة بأنه دون مذكراته، مع تأكيده الدائم بأنها لا تصلح للنشر في حياته، لأنها ستتطرق الى بعض الرفاق والأقرباء والشخصيات السياسية ولا يريد أن يزعلهم! وفعلا يبدو أن هذا اللقاء المسجل، قد يثير تساؤلات لدى بعض الشخصيات التي ذكرهم مام جلال، فقد تكون لهم آراء مخالفة لما طرحه مام جلال، وهذا أمر طبيعي، لأن مام جلال قيم الأحداث التي عايشها من خلال رؤيته الخاصة، وقد تكون لغيره آراء مغايرة، كما كان له دور كبير ومؤثر في بعض تلك الأحداث، وبذلك لا نستطيع أن نقول بأن ما سرده مام جلال لم يكن منازا، فهو إستعرض الأحداث التاريخية في سياق الأسئلة المطروحة عليه.

إستغرق إعداد هذا اللقاء أكثر من ١٥ سنة، رافقته أحداث مهمة في كردستان والعراق، وكذلك في المنطقة والعالم، وداخل صفوف الإتحاد الوطني أيضا، لذلك من الطبيعي أن ما يسرده مام جلال يعبر عن رؤيته لتلك الأحداث ساعة وقوعها، فهو يسردها كما عايشها بغض النظر عن تداعياتها اللاحقة، وبناء عليه حين نحلل تلك المذكرات أو نقيّمها، يجب أن نأخذ بنظر الإعتبار ساعة وقوع تلك الأحداث وليس نتائجها وما خلفته. هناك العديد من الرفاق والأصدقاء الذين رأوا بأن الوقت لم يكن مناسبا لنشر هذه المذكرات، كما نصحني بعضهم بأن كردستان تمر اليوم بظروف حساسة وأن نشر اللقاء قد يسيء الى بعض شخصيات أو أطراف سياسية معينة، والسؤال الذي يجول بخاطري هو "إذن متى يكون الظرف مساعدا لنشرها؟" فمنذ أن وعينا ونحن نسمع دوما بأن ظروف كردستان حساسة، ويتذرع الكثيرون بهذه الظروف لكي يخفوا الحقيقة عن الآخرين ويطمسوا الكثير من الأحداث التاريخية، والحقيقة ورغم كل تلك النصائح أرى بأن الأمانة التاريخية والأخلاقية تفرضان علي نشر اللقاء، لانه يلقي الضوء على جزء من التاريخ النضالي لشعب كردستان، ويسهم في فتح نافذة جديدة لتقييم ما وقع من أحداث سابقة.. إنني أنشر هذا اللقاء في وقت يعاني فيه مام جلال من المرض، وللأسف الشديد لم تسنح له الفرصة لكي يرى اللقاء ويضيف عليه أو يشطب منه، كما لم تسنح أمامي فرصة لإستنذانه بالنشر، ولكنني أعتقد بأن الجيل الحالي يحتاج فعلا الى التعرف على ما حدث ويعرف ما لدى مام جلال من خزين المعلومات لتلك الأحداث وتقييمه لها وموقفه منها، وعلى هذا

الأساس وجدت أن الضرورة تتطلب نشر هذا اللقاء. وفي المحصلة فإن اللقاء لا ينشر بهدف معاداة طرف معين، أو تكريسه لخدمة أهداف ومصالح فئة معينة، إنما هو سرد لأحداث عايشها مام جلال، وقد يكون هناك الكثير من الأسئلة الضرورية التي لم تطرح في اللقاء، خاصة ما يتعلق بالجوانب الشخصية والإجتماعية والسياسية، وقد نكون قد أخفقنا في إعطاء المعلومات المؤكدة حول بعض الصور الملحقة بهذا الكتاب، وهذا نقد قد يوجه إلينا ونرحب به، ولكنني أعتقد بأن أي منجز بهذا الحجم قد لا يخلو من بعض الهنات.

هناك حدثان مهمان لم نتطرق إليهما ويشكلان فراغا كبيرا في هذا اللقاء، وهما كارثة الأنفال وقصف حلبجة ومناطق أخرى من كردستان بالأسلحة الكيماوية، ولكن ما يشفع لنا لملء هذا الفراغ هو أن مام جلال قد تحدث مرارا في لقاءات متعددة عن هذا الجانب وأشبعهما عرضا وتحليلا مما قد يبرئنا ويغطي هذا النقص بالكتاب.

سمعت وجهات نظر من بعض الأخوة فيما يتعلق بآراء مام جلال، حيث يرى بعضهم أنه ليس بالضرورة أن تكون كل أجوبة مام جلال قابلة للنشر كما هي، وخاصة ما يتعلق بالمشكلات والصراعات السابقة بين الإتحاد الوطني والحزب الديمقراطي الكردستاني، وخصوصا أن الإتحاد الوطني يعاني اليوم من عدة مشكلات داخلية. فيما يرى آخرون بأن سرد الأحداث التاريخية يجب أن لا تنفصل حلقاتها عن بعض، وأن الأمانة تتطلب أن تنشر الآراء كما هي، وعلى ضوء هذه الآراء الأخيرة وإحتراما لوجهات نظر مام جلال في كل ما طرحه، لم أعط نفسي الحق بحجب ما لا أراه مناسباً للنشر، فهناك أسئلة تتعلق بفترة مهمة وعصيبة كانت أحداثها تؤثر في مام جلال، ولذلك لاحظت بأنه لم يرد على تلك الأسئلة بطريقة دبلوماسية، بل كانت ردوده ناجمة عما شعر به في تلك الفترة، وعليه فقد وجدت الضرورة فقط في شطب أسماء بعض الشخصيات الواردة في اللقاء، ولكنني إلتزمت بأصل الحديث وبأمانة، وما زالت النسخة الأصلية من اللقاء محفوظة لدي فإذا أتتني فرصة مناسبة قد أضطر الى نشره بطبعة جديدة.

لقد طرحت آراء ووجهات نظر متعددة من خلال اللقاءات والمقالات وكتب السيرة حول أحداث كردستان، وكذلك حول الصراعات الداخلية في الإتحاد الوطني، ولكن الجديد في الأمر هو أن مام جلال روى تلك الأحداث كما هي ولم يسبق أن تحدث بها لأحد في وقت سابق.

كما أنني حاولت أن أكتب الأجوبة كما هي، بمعنى الإلتزام التام باللهجة والتعابير التي تحدثت بها مام جلال، وإذا صادف القارئ الكريم أخطاء معينة في التواريخ أو الأسماء فإن مرد ذلك هو المسجل القديم الذي سجلت عليه اللقاء، وبما أن مام جلال أورد بعض الأسماء خلال إجاباته، فقد أضطررنا الى تعريفهم بهوامش الكتاب وفق مصادر موثوق بها.

إن عمر هذا المنجز يقرب من ربع قرن، ويشرفني بهذه المناسبة أن أشكر زوجتي التي ساعدتني كثيرا في تفريغ بعض الشرائط وتدوينها على الكمبيوتر، ولكن للأسف بسبب قدم الجهاز أيضا محيت مسودات عديدة ما أضطررنا الى إعادة التفريغ مجددا، وللتدقيق فقد راجعت التسجيلات لعدة مرات لكي أتتحقق منها، كما أنني أشكر الأخوة ستران عبدالله وجولي أسعد وكامران سبحان وهفال كويستاني، الذين ساعدوني في تصحيح العديد من الأخطاء ورفدوني بأرائهم القيمة حتى خرج هذا المنجز كما نقدمه للقراء.. كما أشكر بعض الرفاق الأعزاء الذين أثروا الكتاب بصور خاصة بالأحداث.. إن هذا المنجز جاء بتعاون العديد من الأصدقاء، وأعدّه جهدا متواضعا لتعريف نضال شخصية كبيرة وتاريخية من وزن مام جلال الذي دون هذه المذكرات للحديث عن حقبة مضيئة في تاريخ شعبنا، أرجو أن يسد هذا الكتاب فراغا في الحياة السياسية والإجتماعية والفكرية لشعبنا، ومن الله التوفيق..

صلاح رشيد

ربيع ٢٠١٧

النشأة الأولى: الطفولة، المدرسة، بدء العمل السياسي

* في البدء نود التعرف عليك..

— أنا جلال ابن الشيخ حسام الدين الشيخ نوري، ابن الشيخ غفور الطالباني، ولدت في قرية كلكان التابعة لقضاء كويسنجق، لست متأكدا من تاريخ ولادتي، ولكنني حاولت قبل وفاة أُمِّي أن أسألها عن تاريخ ولادتي، ولأنها أُمِّية فكل ما تذكرته أنني ولدت بفصل الصيف، وفق قولها كان ذلك بعام ظهور الفلوس العراقي، وهذا يعني بأنني ولدت عام ١٩٣٣ أو ١٩٣٤ على أبعد تقدير. ولكنني أرجح تاريخ ١٩٣٣، لأنني أتذكر أنه كان يحق لي دخول المدرسة قبل سنة من السن القانونية المحددة بسبع سنوات، ولذلك أنا متيقن بأنني من مواليد ١٩٣٣ على الرغم من أن وثائقي الرسمية دون فيها تاريخ ١٩٣٤ للولادة.

* إذن بداية الدراسة ومرحلة المراهقة أين قضيتهما؟

— بقينا سنوات عدة في قرية كلكان، ثم توفي أحد أعمام والدي وكان شيخا يدير أمور التكية الطالبانية في قضاء كويسنجق، وقد حل أبي مكانه وأصبح مرشدا للتكية، ولذلك إنتقلنا الى كويسنجق، لا أتذكر التاريخ بالضبط، ولكن بإنتقالنا من القرية الى المدينة شعرت بتغير أحوالنا وطريقة معيشتنا بشكل كبير. فكانت للتكية ساحة كبيرة وواسعة يكسوها والأخضر والأشجار حولها، وكانت أصوات الأذان والصلوات الخمس وتلاوات القرآن واذكارات وتسابيح الدراويش تجعلنا نعيش في أجواء دينية خالصة. وأتذكر أنني كنت أرتاد تلك الحلقات وأشارك الدراويش بأذكارهم وأقلد حركاتهم.. كما أتذكر بأنني قبل إُدخالي الى المدرسة وضعوني في (الكتاب) لتحفيظي القرآن كعادة ذلك الزمان. وكان أحد أبناء عمومتي يدعى كاكه سور يلقنا أشعار الشاعر الشيخ رضا الطالباني، خاصة أشعاره في مديح الشيوخ الطالبانية.

مازلت أتذكر حدثين مهمين وقعا في عام ١٩٤١ وهما، حركة رشيد عالي الكيلاني و معاركه مع الإنجليز، والثاني الحرب التي إندلعت بين الألمان والسوفييت بعد إحتلال الأراضي السوفيتية. وسبب تعلق هذه الأحداث بذاكرتي يعود الى أننا كنا واحدا من العوائل القليلة التي تمتلك الراديو في كويسنجق، وكنا نتلقى أخبار العالم منه، ومن خلال الراديو عرفنا بمحاصرة قوات الإنجليز من قبل الجيش العراقي في الحبانية، ثم قضاء الإنجليز على تمرد رشيد عالي وكسر الحصار، وتأكد إنتصار الإنجليز لنا حين وصلوا بمجموعات الى كويسنجق، وعادت صالات السينما لعرض دعاياتها لصالح الإنجليز.

أما الحدث الثاني فمازلت أتذكر جيدا هجوم الألمان على الإتحاد السوفيتي، لأنه في ذلك الوقت كان وكيل قائممقام كويسنجق الشيخ فاضل طالباني والد الأخ خسرو، وبصفتي الإبن البكر لوالدي فقد كان يسمح لي بحضور مجلسه، وهناك كنت أسمع مرارا بأن الألمان سوف ينهزمون بالحرب بسبب جرأتهم للإعتداء على الإتحاد السوفيتي، وقبلها كان الجميع متفقين على إنتصار ألمانيا في الحرب العالمية الثانية. لكن الشيخ فاضل كان على يقين بإندحار الألمان، ويردد أمامنا بأن نابليون بونابرت حاول بدوره إحتلال روسيا لكنه أخفق وقبل وصوله الى موسكو تم إيقاف زحفه، وفي تلك المرحلة من الطفولة تعرفت على أسماء بعض القادة مثل ستالين ونابليون وهتلر الذين تأثرت بهم. وخصوصا الحرب الدائرة بين ستالين وهتلر والتي أشغلتني وزرعت البذرات الأولى بنفسي لجهة الإهتمام بالعمل السياسي والفكري..

بعد شهر واحد من تلك الأحداث دخلت المدرسة، وهناك إلتقيت بمعلمين كان معظمهم كردا، يحفظوننا الأشعار الكردية ويعلموننا الأناشيد التي تحرك فينا المشاعر القومية. هذه الأحداث برمتها عجلت دخولي الى معترك النضال القومي. وأتذكر أنني كنت في الصف الرابع الإبتدائي حين جرت مراسم إحياء عيد نوروز في كويسنجق، وكنت أحد الأطفال الذين ألقوا القصائد بالمناسبة، حيث كنت من الطلبة القلائل الذين يلقون القصائد أثناء وقوف الطلاب في الصفوف الصباحية، وكنت أقرأ قصائد الشاعر الكبير الحاج قادر كويي وأشعار الملا محمد الكبير وخاصة القومية والوطنية التي تنشرها صحيفة كلاويز في تلك الفترة.

أما الأساتذة الذين كانوا يدرسوننا فقد تأثرت بعدد قليل منهم وهم الذين وضعوا الأساس الفكري والأخلاقي لعملية السياسي اللاحق، ومنهم معلم التاريخ الاستاذ المرحوم مجيد شيخ نوري، والأستاذ محمد أمين معروف الذي كان أكثرهم تأثيراً علي، فقد كان أحد المعلمين الأذكياء، كنا على العموم مأخوذون بأخلاقياتهم العالية وحسن تعاملهم معنا مما ترك فينا أثراً كبيراً.

وأذكر أيضاً بأنني عندما وصلت الصف الخامس الابتدائي، كنت قد بدأت أدس أنفي بالسياسة حيث كانت مسألة جمهورية مهباد تتصدر الأحداث في تلك الحقبة، لم تكن الجمهورية قد تشكلت بعد، ولكننا كنا نسمع بإسم مهباد يتردد على الألسن، الى جانب الأخبار المتعلقة بانتفاضة البارزانيين والتي كانت تملأ الصحف الوطنية وتذاع أخبارها في القسم الكردي من راديو تبريز، كل هذه الأحداث شكلت الخميرة الأولى لأفكاري السياسية، الى جانب متابعتي لما ينشر في مجلة "الوطن" لسان حال جمعية "ز.ك"، أضف الى كل ذلك الحديث الدائر في بيتنا، حيث كان الجميع يتحدثون في السياسة، خاصة حين يحل الضيوف على مجلس والدي، من بينهم الحاج باقي الذي كان أحد المثقفين الأجلاء تم القبض عليه فيما بعد بمدينة السليمانية.

* هل تقصد الحاج باقي مدرس الفيزياء الذي ألقى القبض عليه بأحداث عام ١٩٦٣ في السليمانية؟

— نعم هو ذلك..تم القبض عليه من قبل البعثيين ثم جرى إعدامه..كان أحد جيراننا في كويسنجق، كان عندما يعود في عطلة الصيف يقضي معظم أيامه في بيتنا ويجلس في باحة الدار التي كان هوأها معتدلاً ليحدثنا عن السياسة، كما أنه كان يدرسنني دوماً دروس العام اللاحق لدراستي، فعندما كنت في الصف الرابع كان يدرسنني مناهج الصف الخامس وهكذا..

ولأن الأجواء في بيتنا خيمت عليها السياسة، وكنت محباً للشعر وأحفظ أناشيد المدرسة، لذلك نما عندي شغف بالسياسة، وتحديدًا عندما كنت في الصف الخامس الابتدائي حيث حلت ذكرى نوروز والتي شكلت نقلة مهمة في حياتي السياسية. فقد طلبوا مني أن أكتب مقالة نثرية بهذه المناسبة، فكتبت المقالة وحدثت فيها عن تخلف الشعب الكردي و تعرضه الدائم للظلم والإضطهاد، وقلت فيه ان جميع الشعوب تتجه نحو الإستقلال و التحرر بما فيهم اليهود الذين يمضون نحو تأسيس كيانهم القومي، والكرد هم الشعب الوحيد الذي لم يحقق لنفسه شيئاً، وبعد أن أنهيت قراءة مقالتي إستدعاني أحد المعلمين وقال لي "إن اليهود هم شعب مثلنا فلم وصفتم بهذا الإحتقار؟" في الحقيقة لم يكن قصدي التقليل من شأن اليهود أو أن أكون ضد دولتهم، لأن علاقتي بيهود كويسنجق كانت جيدة جداً، وكان في صفي أحد أبناء اليهود لم يصادقه أحد غيري، وقد أثرت صداقته بي كثيراً، وسبب صداقتي له يعود الى حادثة طريفة. فحينما وقعت أحداث رشيد عالي الكيلاني قام عدد من الطلبة بالهجوم على حي اليهود بمدينة كويسنجق، وكانت مدرستنا تقع في ذلك الحي وتسمى مدرسة اليهود، رأيت هناك مجموعة من الطلبة يرشقون بيوت اليهود بالحجارة، وقد أصيب هذا الصديق بحجر في رأسه وكان ينزف دماً، لقد إشمأزت من هذا المنظر وإنزعجت كثيراً، لذلك أسرعت بنجدته وساعدني بعض الأشخاص الذين جاءوا لفض المهاجمين، وكان هذا مبتدأ علاقة الصداقة بيننا.

بدايات مرحلة النضال والحياة السياسية

* اضافة الى ما ذكرته من أحداث شكلت بدايات اهتماماتك بالسياسة، ماهي العوامل الأخرى التي أثرت في تكوينك وقربائك من السياسة؟

— في تلك الفترة كان هناك رجال يهود يزورون تكتيتنا ويلتقون بوالدي، وكان معظمهم يعملون بالسياسة في عام ١٩٤٥ ظهر شخص عائد لتوه من الخارج، وكان يكبرنا سناً لكنه بدأ متعثراً في دراسته، وكنا نعتقده للوهلة الأولى بأنه أحد المعلمين الجدد، ولكن ظهر فيما بعد أنه تلميذ مثلنا نقل الى مدرستنا، ويدعي حسام الدين طيب، وعرف فيما بعد باسم "شعب" وهو أحد أقرباء جميل شرف. لقد بدأ هو يعمل بالسياسة ويتحدث لنا عن المسائل القومية

والوطنية، وكان يردد علينا دائما بضرورة أن ننظم أنفسنا ونشكل منظماتنا ونرفع علمنا القومي.. وكان يختبرنا واحدا واحدا من خلال دفع أحدنا الى الخروج ليلا الى المقبرة لرفع علم كردستان فيها، كان يريد بذلك أن يحررنا من الخوف والتردد، ولقد نجحت أنا في الاختبار حيث ذهبت الى المقبرة ونصبت العلم، لأنني بالأساس كنت من أبناء القرية ولم أكن أخاف الظلام أو زيارة القبور ليلا، لقد تفوقت على ثلاثة أو أربعة من الطلاب المشاركين بالاختبار، وللاطمئنان ذهب حسام الدين بنفسه الى المقبرة للتأكد من نصبي العلم، وبعد أن تبين له ذلك قربني منه وأصبحت أحد مريديه المفضلين.

في العطلة الصيفية للعام الدراسي ١٩٤٥-١٩٤٦ حدث تطور لافت في حياتي، وهو رجوع عدد من طلاب الكليات الى كويسنجق، وكانوا جميعا يتحلون بروح قومية ووطنية، ولم تكن قد أنشئت جامعات في تلك الفترة، بل كانت الكليات تعتبر أعلى مراحل الدراسة، في تلك الأثناء كان الحزب الديمقراطي الكردستاني في طور التأسيس، وكان المرحوم عمر دبابة أحد هؤلاء العائدين الى كويسنجق وكان مشهورا على نطاق واسع بالمدينة، وله هيبه وتقدير من الناس، وكنا ذات يوم جالسين معا في مقهى "حمه رق" وكان يعلم بأنني طالب مهتم بالقراءة وأحفظ الأناشيد، وحينما لمحني ناداني فذهبت اليه، وسلمني مجموعة من الصور والمقالات، منها صور الملا مصطفى والقاضي محمد وكذلك بيان تأسيس الحزب الديمقراطي الكردستاني المطبوع في مطابع مهباد، حيث كتبه همزة عبدالله باللغة العربية.

* هل كانت هناك أي مراكز ثقافية أو سياسية بالمدينة؟

- كانت في كويسنجق مكتبتان فقط، الأولى مكتبة الحاج قادر الكويي التي كانت تابعة لجماعة الحزب الديمقراطي، والثانية مكتبة كويسنجق التابعة للحزب الشيوعي. نحن كنا متأثرين بهما معا، أنا عن نفسي كنت على علاقة مقربة مع الأخ فاتح رسول وجلال بيتوشي وأخيه عزيز، حيث كنا زملاء الدراسة، وكان فاتح وجلال يحاولان أن يكسبونا الى صفوف الحزب الشيوعي، ولذلك جعلوني مشتركا بمكتبة كويسنجق وكنت أدفع شهريا مائة فلس بدل الاشتراك لكي أدخل المكتبة وأستعير كتبها، كما كنت في الوقت نفسه مشتركا بمكتبة الحاج قادر الكويي.

* ما هو تأثير النهج السوفييتي على تطور حياتك السياسية في تلك المرحلة؟

- لم أكن قد حسمت أمري للاختيار بين أي من الفريقين، لكنني كنت متأثرا بانتصارات السوفييت ونصرتها لجمهورية مهباد، في تلك الفترة انتشرت أشعار الشعارين الكبارين هزار وهيمن، وكنا نحفظها. منها:

يعيش ستالين، والمطرقة والمنجل

حرروا الكرد من حكم الاستبداد

وكذلك قصيدة أخرى كتبت في مدح السوفييت.

كانت الأجواء في تلك الفترة توحى بأن السوفييت هم الذين حرروا الكرد، وأن الدولة الكردية ستتشكل بفضل دعمهم، وكانت أخبار جمهورية مهباد تثير حماسة الشعب وتؤثر في قلوب الشباب ونفوسهم، وكنت أميل الى الشيوعيين وتأثر بأفكارهم الى أن خاضوا نقاشات حول ما إذا كان الشعب الكردي أمة، أم لا؟ هذا الجدل أثر على أفكاري، وخضت بسببها نقاشات عديدة معهم. في ذلك الصيف انتقلت من الصف الخامس الابتدائي الى السادس، وكان الأخ عمر دبابة يعطيني بين فترة وأخرى بعض المنشورات، وفي إحدى المرات ذهبت اليه وسألته: ان كان الكرد أمة أم لا؟، فشرح لي معنى القومية وقال "نعم الكرد هم أمة" وشرح لي أيضا أفكار ستالين بهذا الصدد.

كنت سعيدا بانجلاء هذا الموضوع، فقد كانت مشاعري القومية قد بدأت تتدفق، ولذلك كنت أخوض في مثل هذه المسائل مع الشيوعيين، وكنت في جميع الاجتماعات التي يعقدها معنا الأخ فاتح رسول مصرا على أن الكرد هم أمة واحدة، وأن له حق تقرير المصير، وكانوا عندما يتطرقون الى مسألة الحزب الطليعي وضرورة قيادته لطبقة العمال والفلاحين، كنت أقبل منهم ذلك بشرط أن يكون هذا الحزب يسعى الى تحرير العمال والفلاحين و أرض كردستان معا.

لهذه الأسباب خرجت من حلقات التوعية التابعة لهم، ووليت وجهي شطر البارتي.. وهكذا كان الأخ عمر دبابه يجتمع بنا ويثقفنا، وحين فتحت أبواب مدارسنا كان معظم معلمينا ينتمون الى البارتي، وهؤلاء بدورهم أثروا في أفكاري.

في تلك الفترة جاءنا معلم جديد يدعى (كمال عبدالقادر نشأت) وكان بالأصل من مدينة كويسنجق لكنه ترك المدينة بسبب وظيفة والده ثم عاد إلينا، وكان يدرسنا مادة "الرياضة" ويوليها إهتماما كثيرا، لم أمارس الرياضة إلا لعبة تنس الطاولة، ولذلك سلمني هذا المعلم مقاليدها و كنت أساعده في تعليم الطلبة الراغبين بها، ولذلك كان يدعوني في بعض المرات كمسؤول للعبة.

بدء العمل السياسي

* كيف بدأت حياتك السياسية؟

– كان لي صديق يدعي وريا ملا علي كانيماراني يكبرني سنا وجاءنا من القرية، وكان يأخذنا الى منزله، وكان يشجعنا على الانتماء للحزب، وفي تلك الفترة كنا نتحضر لإعلان إضراب في مدرستنا. كنت في الصف السادس الابتدائي حين أعلننا الإضراب ضد أحد معلمينا، كان هذا المعلم سيء الخلق يراود الطلاب عن أنفسهم، ولذلك احتجاجنا على تصرفاته وأعلننا الإضراب، وكنت أقود المجموعة المضربة التي رشحتني لأكون المتحدث باسمهم، وذهبنا الى مدير المدرسة وقدمنا له الخطاب الذي كتبناه، ونصحنا المدير قائلا "أنتم طلبة مجتهدون، ولكي تحققوا النصر في مساعكم يجب عليكم أن تكونوا منظمين"، وساعدنا هذا المدير لتأسيس جمعية للطلبة. وأتذكر بأننا سمينا الجمعية باسم جمعية الطلبة التقدميين، وكانت الجمعية قد وقعت تحت تأثيرات البارتي وكنت أنا من أشطر طلبة الجمعية، أو لنقل بأنني كنت المشرف عليها.

في شتاء عام ١٩٤٧، كان الأستاذ طاهر سعيد يدرسنا مادتي الحساب واللغة الانجليزية، وكان رجلا ذكيا وواعيا، دعاني ذات يوم مع وريا الى منزله وطلب منا الانتماء الى الحزب الديمقراطي وجاءنا باستمارة الإنتماء فملأناها له، وفي كانون ذلك العام أصبحنا أعضاء في الحزب وأخذت الاسم الحركي "ناكر" يعني (النار)، ووريا أخذ اسم "بشكو" يعني (الجمرة)، كنت حينذاك في الصف السادس الإبتدائي وكان وريا يكبرني سنا، لذلك عندما كنا نتأخر باجتماعاتنا الحزبية كانوا يوصون وريا لإيصالي الى البيت.. كنت في تلك الفترة شغوفا بالعمل الحزبي، وكلما تسلمت بيانا أو منشورا حزبيا جديدا كنت أدخل الغرفة وحدي وأقرأها، حتى أنني أتخلف عن الطعام عندما أنغمس في قراءة تلك البيانات. أتذكر من الذين زاملوني في الدراسة ويعملون معي في الحزب أيضا، كلا من جمال الحاج طاهر الكويي ومحمد ملا صادق وكريم شيخاني وخالد سعيد وواحد سعيد ومجيد الحداد وآخرين.

جمهورية مهاباد

* سقوط جمهورية مهاباد هل كان له تأثير عليكم؟

– بالطبع.. حين تلقينا في ربيع عام ١٩٤٧ خبر سقوط الجمهورية تأثرت كثيرا وخاصة أنه كانت هناك علاقة مترابطة بين كويسنجق ومهاباد عبر انخراط بعض أبناء كويسنجق في تأسيس الجمهورية، منهم الرئيس بكر عبدالكريم الحويزي ومصطفى خوشناو، بالإضافة الى عريف في الجيش ذهب الى هناك لكنه لقي حتفه تجمدا من البرد أثناء عودته، وكذلك محمد توفيق وردي الذي كان أحد معلمينا في الصف الرابع وهرب الى مهاباد ثم عاد، وكذلك دلشاد رسولي وهو معلم وكاتب محرر في مجلة كلاويز، و وردي ودلشاد قد قبض عليهما لكن أخلي سبيلهما فيما بعد، وكان وردي جارنا وظل على ولائه للحزب الشيوعي ولكن دلشاد رسولي مال نحو البارتي. كان هؤلاء يحدثوننا عن جمهورية مهاباد وما حدث هناك ولماذا واجهت ذلك المصير، وعليه فقد أصبحنا نكره إيران ونعتبر

الشاه وحشا، خاصة بعد أن أقدم على إعدام القاضي محمد، وأتذكر يوم إعدامه جيدا، حيث أقمنا له مراسيم التعزية واتشحننا السواد وأظهرنا حزننا عليه بوقف جميع مظاهر الفرح من الاغاني، ووقفنا في المدرسة دقيقة صمت إجلالا لروحه الطاهرة. كان سقوط الجمهورية كارثة قومية حقيقية، حيث تأثر به الجميع، وعد الحدث خسارة قومية كبيرة بالنسبة للشعب. في ذلك الوقت عاد عدد من البارزانيين من مهايات الى كردستان فيما مضى آخرون نحو الاتحاد السوفييتي، وإستقر عدد من هؤلاء العائدين في مدينتنا كويسنجق. كنت أعتبر الملا مصطفى في ذلك الوقت شخصا مهيبا له قدسية أقل بقليل من قدسية مكة والمدينة بالنسبة للمسلم، حيث ينظر اليه كأحد الأبطال الشعبيين الشجعان، إحتل مكانة خاصة في قلوبنا ونفوسنا، حتى انني أتذكر امرأة بارزانية كانت تتسول، وحين إقتربت منها أرتنني شعيرات قالت بأنها للملا مصطفى، فساوحتها بدينار دفعته لها، وكان الدينار في ذلك الوقت له قيمة كبيرة ولم أك أملك غيرها، ولكنني اشترت شعيرات بارزاني منها اعتزازا به.. كما أتذكر وصول عائلتين أو ثلاثة من البارزانيين الى كويسنجق وسكنهم في إحدى القرى التابعة للعائلة الطالبانية.

* أي سنة نستطيع أن نعدّها بداية مرحلة عمك السياسي تحديدا؟

– لقد دخلت معترك العمل السياسي منذ عام ١٩٤٧، وأقصد العمل السياسي المنظم، كنت قبلها أعمل في إطار جمعية الطلبة التقدميين، ولكن في عام ١٩٤٧ أصبحت عضوا فعالا في تنظيمات البارتى اي الحزب الديمقراطي الكردي العراقي.

كانت هناك خلافات بين البارتى والشيوعيين في تلك الفترة، ولكن حين تم إعدام الضباط الأربعة في ١٩ حزيران ١٩٤٧ وهم (مصطفى خوشناو وعزت عبدالعزيز وخيرالله عبدالكريم ومحمد القدسي) جمعنا علي عبدالله نحن الطلاب الحزبيين وطلب منا إعداد الأناشيد الوطنية والتهيؤ للمظاهرة، وطلب من الجميع المشاركة وخاصة أن مصطفى خوشناو كان يعد من أهالي كويسنجق، ولكن تم نقل جثمانه الى السليمانية لدفنها بمقبرة سيوان، وفعلا خرجت جماهير المدينة بتظاهرة احتجاجية كبيرة أقيمت خلالها قصائد تعود لأشهر الشعراء منهم الشاعر الكبير بيرة ميرد وكامران موكري وفائق بيكس وكانت القصائد حماسية وثورية.

وفي صيف ذلك العام بدأت الدراسة بالصف السادس الابتدائي وحصلت على عدد من الكتب العربية التي كانت نادرة في تلك الفترة، وكنت أحد المشتركين بجريدة الاهالي التي تصدر بالعربية في بغداد.

* لماذا جريدة الأهالي تحديدا؟

– كانت الأهالي تصدر في بغداد ويملكها المرحوم الأستاذ كامل الجادرجي وكانت لسان حال الحزب الوطني الديمقراطي العراقي، ورغم ذلك كانت جريدة واسعة الإنتشار، من خلالها تحسنت لغتي العربية، وألجأ في بعض الأحيان الى معلمي أو مدير المدرسة لبيان معاني

بعض الكلمات المبهمة عندي وفي تلك السنة أيضا حصلت على كتاب باللغة الإنكليزية و كان للحاج عبدالباقي الذي يدرس في كلية الملك فيصل ويعرف الإنكليزية جيدا. كانت كلية الفيصل عبارة عن مدرسة ثانوية في بغداد تقبل فقط الطلبة المتفوقين، وكانت الدروس تلقى باللغة الإنكليزية، وكان عبدالباقي قد جاء معه بكتاب عنوانه (ستالين يكتب عن لينين) وكان الكتاب يحمل صورتين للينين و ستالين و وثائق تتحدث عن لينين، كنت أقرأ الكتاب وأحفظ جملة ولكني لم أكن أفهم معناها ماعدا بعض الجمل القليلة منها "لينين هو معلمنا".

وأعتقد بأن ذلك العام أي ١٩٤٧ هو العام الذي حدد مسار حياتي السياسية لاحقا، حيث كنت عضوا في البارتى، وأقرأ كل ما يقع بيدي من الكتب باللغتين الكردية والعربية وأشترك في بعض المجالات والجرائد التي كانت تصدر حينذاك.

الحلقة ٣

مجلة غلاويث

* ما هو تأثير مجلة غلاويث والصحف الصادرة عليك في تلك المرحلة؟

– كانت غلاويث مجلة ذائعة الصيت وواسعة الانتشار، ويرأسها الأستاذ ابراهيم أحمد ويدير تحريرها الأستاذ علاء الدين سجادي و صدرت في بغداد من سنة ١٩٣٩ الى ١٩٤٩، وكان لها دور كبير وفاعل في إشاعة الروح القومية بصفوف المثقفين والتقدميين والديمقراطيين الذين كانوا يناضلون ضد الفاشية وكذلك بصفوف المنحازين الى الفكر الاشتراكي. وكان لها دور مهم وكبير أيضا في إحياء الأدب الكردي وصياغة جمل جديدة وإضافتها الى اللغة الكردية، وكنت أقرأها من بدايتها الى نهايتها، كانت مجلة نافعة جدا لإحياء اللغة الكردية. وأما عن الصحف الأخرى فقد كانت هناك جريدة الشعب المملوكة ليحيى قاسم وجريدة الوطن التي يصدرها حزب الشعب وصاحبها عزيز شريف، والاتحاد لسان حال حزب الاتحاد الوطني برئاسة عبدالفتاح ابراهيم. وكانت هذه الصحف بمتناول يد القراء حتى لو لم يكونوا مشتركين فيها، كان بالإمكان قراءتها في المكتبات وكنت أحد قرائها، وكانت لغتي العربية جيدة لفهم الكثير مما نشر فيها، ومن خلال تلك الصحف تعرفت على كلمات عربية جديدة، فيما بقي بعضها مبهما عندي فأسال المعلمين عنها.

أحداث العراق ووثبة كانون

* ماهي تأثيرات الأحداث التي وقعت في العراق بتلك الفترة، وما كان دوركم فيها؟

– في العام الدراسي ١٩٤٧-١٩٤٨ دخلت المدرسة الثانوية. وفي كانون الثاني من ذلك العام وقعت أحداث الوثبة في بغداد، كانت انتفاضة شعبية وجدت لها صدى كبيرا في كويسنجق وأثار حماس أهاليها، ووصلت الأخبار الى المدينة باستشهاد عمر دبابة في التظاهرات، ولكن ظهر فيما بعد أنه لم يستشهد بل أصيب بجروح فقط. وجاء خبر آخر أثلج صدورنا ويفيد بأن النائب عن المدينة محمد زياد آغا الغفوري وعددا من رفاقه قد قدموا استقالاتهم من عضوية البرلمان احتجاجا على مقتل بعض المتظاهرين. وأتذكر بأن أول تظاهرة في كويسنجق لدعم وتأييد انتفاضة الوثبة كانت بمشاركة البارتيين والشيوعيين في المدينة. وهناك تليت برقية أرسلها محمد زياد آغا الذي كان رجلا وطنيا وقال في برقيته أنه قدم استقالته لأن الحكومة تقتل الناس وتضطهدهم.

هناك بعض المفارقات التي مازالت عالقة بذاكرتي ولا أنساها، منها تظاهرة كويسنجق حين إعتلى الأستاذ علي عبدالله منبر الخطابة وقال “بشرى الانتفاضة نزهة لروح القاضي محمد ورفاقه من الضباط الأربعة” وهنا صاح الأخ حسام الدين فريد بأعلى صوته “عاش القاضي محمد” ولم يكن إعدام القاضي قد مضى عليه وقت طويل حينذاك؟! وفي أثناء إلقاء أحد الشيوعيين لخطابه قال “لقد تعلمنا من المعلم الكبير” ويقصد به ستالين، حيث أن الشيوعيين إعتادوا على مدحه ويرددون دوما مقولته الشهيرة بأن أي عمل لا يمكن إنجازه من دون البروليتاريين، ولذلك كانوا يعتقدون بأنه لا يجب أن يكون في العراق أي حزب ماعدا الحزب البروليتاري، واعتادوا على تسمية ستالين بالمعلم الكبير، وكان هناك في كويسنجق الملا الكبير الذي يوازي لقبه التشريفي (ماموستا) اسم المعلم وكان في المدينة الملا محمد الذي يعتبرونه معلمهم الكبير، لذلك كلما كان الشيوعيون يرددون اسم المعلم الكبير كان بعض سكان المدينة من المسنين يذرفون الدموع ويترحمون عليه ظنا منهم أن الشيوعيون يعنون الملا الكبير.

وفي ذلك العام أيضا عقدنا صلة الوصل بيننا وبين طلبة أربيل و السليمانية من مؤيدي البارتية وذلك عن طريق عبدالخالق فتاح آغا الحويزي الذي كان يدرس في السليمانية وعن طريقه تعرفنا بحلمي علي شريف ومحمد أحمد طه والشاعر كامران موكري وجمال الحاج شفيق.

*هل كانت هناك أحداث غير الوثبة في ذلك العام؟

– نعم. في عام ١٩٤٨ وقع حادث مهم آخر، وهو تنظيم انتخابات اتحاد الطلبة، وكانت كل مدرسة تتقدم بمرشحيها للانتخابات، وترشحت أنا لفرع اتحاد طلبة كويسنجق، ومثلت المدينة في أول مؤتمر عام للطلبة العراقيين إذ عقد في ساحة السباع يوم ١٤/٤/١٩٤٨ وعرف بمؤتمر السباع شارك فيه ممثلون من جميع أنحاء العراق، من الديمقراطيين واليساريين والشيوعيين، ماعدا القوى القومية.

*يعني هذا أول سفر لك الى خارج كويسنجق؟

– نعم كان أول سفر لي للعمل السياسي في بغداد، وهناك في الساحة رأيت الجواهري لأول مرة وحلق بقصيدته الرائعة:

يوم الشهيد تحية وسلام بك والنضال تؤرخ الأعوام
بك والضحايا الغريز هو شامخا علم الحساب، وتفخر الأرقام
بك والذي ضم الثرى من طيبهم تتعطر الأرضون والأنام
بك يبعث الجيل المحتم بعثه وبك القيامة للطغاة تقام
وبك العتاة سيحشرون وجوههم سود وحشو أنوفهم إرغام
سفا الى سف طغاما لم تذوق ما يجرعون من الهوان طعام
ويحاسرون فلا وراء يحتوي ذنبا ولا شرطا يحوز امام
وسياألون من الذين تسحروا هذي الجموع كأنها أنعام
كانت هذه المرة الأولى التي أرى فيها الجواهري يلقي قصائده، وقد تأثرت كثيرا بها، وأصبحت من ذلك الوقت أحد المعجبين بشعره بل مرید من مریديه.

*هل كان المؤتمر فقط للطلبة الشيوعيين؟

– كلا..فقد شارك فيه العديد من مؤيدي وأعضاء الحزب الشيوعي، إضافة الى ثلاثة أحزاب أخرى هي، الوطني الديمقراطي، وحزب الشعب، والبارتي، كان المجموع أربعة أحزاب، وكان لممثلي كل حزب دور، ولكن الدور الأكبر بالطبع كان للحزب الشيوعي.

وأذكر أنه تم تشكيل قيادات طلابية من ممثلي كل الجمعيات، فعلى سبيل المثال، في كلية القانون وغيرها كانت هناك قوائم مشتركة على الشكل التالي: مقعد واحد للقوميين (حزب الإستقلال)، وآخر للجبهة الديمقراطية التي جمعت بين الحزب الشيوعي والبارتي وحزب الشعب. وكان عمر دبابة في ذلك الوقت في الصف الثاني بكلية القانون، وتفوق عليه ممثل حزب التحرر بعدد قليل من الأصوات، ولولا ذلك لكان سيحتل عضوية اللجنة القيادية. مع ذلك فقد ترشح حيدر محمد أمين ممثل البارتي وهو من شباب مدينة أربيل لعضوية القيادة، وأذكر ممن اشتركوا معنا في ذلك المؤتمر بالإضافة الى حيدر، كل من، فائق صبري عبدالقادر من خانقين وأنا من كويسنجق، وفي السليمانية فازت قائمة الشيوعيين، وكان لنا دور في إنجاح ذلك المؤتمر وترشحت أنا كنائب لرئيس اللجنة التنفيذية لاتحاد طلبة العراق.

*هل كانت تلك سفرتكم الاولى الى بغداد؟

– نعم كانت الأولى بمهمة سياسية، ولكنني ذهبت إلي هناك سابقا لمراجعة طبيب العيون. وكان الأستاذ عمر دبابة مشرفا علينا في بغداد، ولأول مرة زرت الأستاذ عزيز شريف بمقر حزب الشعب، كما زرنا مقر الحزب الوطني الديمقراطي والتقينا بزعيمه كامل الجادرجي.

كنا غالبا ما نسمع بأسماء هؤلاء القادة العراقيين ولكننا لم نكن نراهم، كما تعرفت هناك بعدد من الأصدقاء من البارتتي، منهم رشيد عبدالقادر الذي ألقى خطابا في تظاهرات ١٩٤٨، كما زرنا الدكتور جعفر محمد كريم القيادي المعروف في البارتتي والذي نشر عدة مقالات في جريدة الأهالي حول الكرد والبارزانيين، وكان شخصية عراقية محبوبة، زرته في عيادته ووجدته لطيفا وسعيد جدا بزيارتنا له.

الحياة الدراسية

*** دعنا نعود الى الحديث عن حياتك الخاصة، أنت بقيت في أربيل الى عام ١٩٥١ ثم ذهبت الى بغداد، متى بدأت دراستك الجامعية؟**

– في العام الدراسي ١٩٥٠-١٩٥١ كنت في الرابع الإعدادي بأربيل، أنهيت إمتحاناتي قبل إنتهاء الفصل الدراسي، لأن درجاتي كانت عالية، والطالب الذي يحقق معدلا أكثر من ٨٥ يعفى من الإمتحانات النهائية. وهكذا عدت الى كويسنجق، ولكنني أعتقلت، وهذه هي المرة الأولى التي يتم فيها إعتقالي، وأحلنا الى المحاكمة في صيف عام ١٩٥١ وتم نفينا الى الموصل وكانت هذه المرة الأولى التي أختبر فيها معاناة النفي والإبعاد، وأتذكر الأشخاص الذين أعتقلوا معي وهم حامد يوسف و علي عبدالله و عمر حربي و عمر دبابة و رؤوف سريستي و حميد باتاسي، كنا سبعة أشخاص فقط.

أمضينا الصيف بالموصل ثم إستأنفنا الدعوى وربحناها. وبقرار من البارتتي تم نقلي الى كركوك وإستأجرت هناك بيتا مقابل منزل علي حمدي، حين وصلت هناك أبلغوني بأنهم نقلوني لكي أساعد تحرير صحيفة رزكاري التي يديرها الأستاذ ابراهيم أحمد ويقوم بطبعها المرحوم ميرزا فندي عبدالكريم، وكانت آلة الطباعة موضوعة بمنزله، أما جهاز الرونيوف فقد كان في بيت علي حمدي، وكانت الصحيفة تصدر وتسلم لي لأتولى توزيعها، بإختصار تحول بييتي الى وكر لتوزيع صحيفة رزكاري، وكنت حينذاك في المرحلة الإعدادية وعضوا باللجنة المحلية.

الأحداث المهمة التي رافقت تلك الفترة هي إعتقالي مرة أخرى ونجاتي من المحاكمة بأعجوبة، فكما بينت آنفا كل منشورات البارتتي كانت تأتي الى منزلي، والجرائد مصفوفة للتوزيع، وكنت قد سلمت رزمة من الجريدة لأحد الأشخاص ليأخذها الى رانية، وأعتقل في طريقه الى هناك وإعترف بأنه أخذها مني، وكان حاكم تحقيق كركوك في تلك الفترة شخص يدعى كمال عمر، وكان شخصا طيبا وإنسانا ديمقراطيا تقدميا وأحد مؤيدي الحزب الشيوعي، وكان لي قريب يدعى إحسان طالباني شقيق الأستاذ مكرم طالباني، إستدعى الحاكم إحسانا وقال له بأن هناك شابا يدعى جلال طالباني أظنه من أقربائكم، وقد تم إصدار أمر القبض عليه، فأجابه نعم هو قريبي. فقال له الحاكم "إذن إذهب وقل له إذا كانت لديه أية منشورات ممنوعة فليخلص منها حالا، لأن شخصا أعتقل وبحوزته منشورات والشرطة ستذهب الى بيت جلال للتفتيش، وحدد له ساعة المداهمة، وقال الحاكم أبلغه بأنني سأكون معهم أثناء فليطمئن فليس هناك خطر عليه. وهكذا بحث عني إحسان وأبلغني بكل شيء وأخذني معه الى الحاكم عمر الذي قال لي: نظف بيتك من كل الممنوعات لأنني سأتي مع الشرطة لتفتيشه ثم سأتحقق معك". وفعلا أسرعت بالعودة الى البيت وتخلصت من كل المنشورات، وبعد قليل جاء الحاكم ومعه الشرطة والمختار ففتشوا البيت ولم يجدوا شيئا، لكنهم أخذوني معهم غرفة التوقيف، فقد كنت حينها طالبا في الإعدادية، والطالب الإعدادي في تلك الفترة له منزلة رفيعة لذلك أوصى الحاكم بأنزالي في مكان يناسب مستواي، فلم يأخذوني للسجن، بل رتبوا لي غرفة خاصة فيها سرير مريح كما في سجن المستشفيات، أمضيت عدة أيام هناك، ثم واجهوني بالشخص الذي اعترف علي، وأنكرت معرفتي به، وكان هو أيضا قد تراجع عن أقواله وقال بأنه اعترف تحت الضرب.

هذه الواقعة حدثت قبل الامتحانات النهائية، وأثرت في كثيرا لأنني أمضيت زهاء اسبوعين في التوقيف ولم تتسن لي فترة للمذاكرة ومراجعة الدروس استعدادا للامتحانات، مع ذلك فقد حصلت على درجات جيدة جدا، وكنت من بين سبعة أشخاص فقط نجحوا بالامتحانات النهائية في تلك السنة. كانت درجاتي عموما جيدة، لكنني أخفقت في

درسين فقط، ففي الكيمياء حصلت على خمسين، وفي درس آخر حصلت على ٥٢، وأثرت هذه الدرجات المنخفضة على المعدل، حيث حصلت في الدروس الأخرى على ٨٥ و ٩٠ و ٩٥، لكن بسبب تلك الدرجات المنخفضة حصلت على معدل ٧٠ فقط، وفي الصيف عدت الى أربيل للعمل، وفي خريف عام ١٩٥٢ ذهبت الى بغداد وقبلت في كلية الحقوق.

* كيف دخلت كلية الحقوق؟

– دعني أحدثك عن هذا بالتفصيل. كانت رغبتي في البداية هي دخول كلية الطب، لأنني بالأساس كنت متفوقا في الفرع العلمي، وكانت درجاتي تؤهلني لدخول هذه الكلية، ولي الحق كطالب من كركوك أن أدخلها، لكن الأمر يتطلب أن تكون جميع أوراقك جاهزة وأن لا تكون لدي مشكلة الجنسية العراقية وشهادة حسن السلوك، وكانت الأخيرة تحتاج الى موافقة من دائرة التحقيقات الجنائية، في تلك الفترة إن لم تكن لديك شهادة حسن السلوك فلم تكن الكليات تقبله، ومن الصعب أن أحصل على تلك الشهادة باعتباري اعتقلت مرتين ووجهت لي اتهامات متعددة، وهذا يعني أن سلوكي لم يكن حسنا. عجزت عن التفكير بالحل وفترة القبول بكلية الحقوق توشك على الانتهاء، كان لدينا قريب على معرفة بعميد كلية الحقوق قال لي بأننا سوف نذهب اليه ونطلب منه تأجيل جلب شهادة حسن السلوك الى حين استكمال أوراقنا، وهكذا راجعت كلية الطب واسترجمت أوراقك هناك وقدمتها لإدارة كلية الحقوق، وقبلت هناك على شرط استكمال أوراقك فيما بعد، وكانت الأوراق المطلوبة هي شهادتي الجنسية العراقية وحسن السلوك. وذات يوم رأيت بلوحة إعلانات كلية الحقوق أسماء الطلبة المتخلفين عن استكمال أوراقهم وكان إسمي معهم بالقائمة. فذهبت الى ملاحظ الكلية وكان رجلا فظا يرفض المساومة بالمطلق، فذهبت اليه بعد أن أكملت شهادة الجنسية ولم يكن معي شهادة حسن السلوك، دخلت عليه سألني لماذا جئت؟ فقلت جئت بأوراقك، فقال حسنا ضعه هناك واذهب. فوضعت الأوراق على منضدته وذهبت، وكان هناك أستاذان من الكلية يشاهدانني وأنا أسلم أوراقك.. وفي المرة التالية وجدت إسمي أيضا ضمن قائمة الطلاب المتخلفين، ذهبت الى الملاحظ وقلت له “ماهذا، لماذا دونت إسمي في القائمة ألم آت بأوراقك”.. فقال “نعم صدقت”، فقلت له “إنن لماذا أدرجت إسمي وهناك شاهدان بأنني قد سلمتك أوراقك”. فقال “هذا صحيح ولكنني أبحث عنها فلا أجدها”، فقلت له “وماذنبني أنا، لقد سلمتك أوراقك وانتهى الأمر”، فقال متبرما حسنا.. حسنا.. اذهب من أمامي. وهكذا تخلصت من المشكلة وداومت في الكلية، كان عميدها منير القاضي رجلا نبيل لا دخل له بالسياسة، وكان صديقا للطلابانيين وله فضل كبير في قبولي هكذا وإلا لم أكن أقبل لا في كلية الطب ولا بالحقوق. عندما استقررت في بغداد بدأنا بالعمل السياسي وشكلنا لجنة محلية للبارتي هناك.

* هل وقعت أحداث أخرى أثناء دراستك في بغداد؟

– نعم، كان البارتي من الناحية التنظيمية قد حقق تقدما ملحوظا، فخلال عام ١٩٥٣ تم تشكيل العديد من اللجان المحلية في مناطق العراق وكردستان، بدأت التنظيمات تنمو باضطراب في منطقة بهدينان، انتعشت آمال الفلاحين وتلقى الحزب دعمهم، مادفع بالبارتي الى أن يغير اتجاهه السياسي نحو اليسار الثوري، في ذات العام توج الملك فيصل الثاني ملكا على العراق، وبهذه المناسبة كتب الأستاذ ابراهيم أحمد مقالا مهما في صحيفة رزكاري، وإستخدم جملا أدبية رائعة حتى بتنا نحفظها كقصيدة شعر، ووجه خلال المقال انتقادات عديدة بأسلوب أدبي رائع للملك وتتويجه، وقال بأن الشعب الكردي لا يعترف بهذا التتويج لأن الملك فرض عليه قسرا.

بعد انتهاء العطلة الصيفية عدنا الى مقاعد الدراسة بالجامعة، ونسيت أن أذكر حادثة مهمة أخرى، وهي مهرجان الشباب والطلبة العالمي الذي عقد في وارشو، وقد حاولنا لأول مرة أن نجمع الأموال من داخل الحزب وخارجه لكي نبعث بمندوب عن الكرد الى ذلك المهرجان العالمي، ونجحنا فعلا في إرسال الشاعر هزارة موكرياني الى المهرجان يرافقه كل من عبدالرحمن زبيحي وسينم بدرخان، وعند عودته أدلى هزارة بتصريحات ضد الحزب الشيوعي لأنه لم يسمح لممثلينا بالتحدث هناك عن القضية الكردية وعرفلوا مساعيه ومنعوه من الذهاب الى موسكو.

الحلقة ٤

دور الحزب الشيوعي العراقي تجاه المسألة الكردية

* في تلك الفترة كانت هناك خلافات بين الحزب الشيوعي والبارتي حول الكرد وانتمائهم القومي، هل كنت على دراية بتلك الخلافات؟

- في تلك السنة، كانت هناك مفاوضات ساخنة بين البارتى والشيوعيين حول المسألة الكردية، وكان الجدل هو، هل الكرد أمة، أم لا؟ فالشيوعيون لم ينفوا صفة الأمة عن الكرد فحسب، بل نفوا كونهم قومية أصلا، لذا ليس لهم حق تقرير المصير، وهذا يعني بالتالي بأن الكرد ليسوا شعبا حتى.. وبما انهم ليسوا كذلك، فلا يحق أن يكون لهم حزب أو تنظيم مستقل، ويقولون بأن كردستان هي جزء من العراق، وكانت هذه الخلافات تأخذ في أحيان كثيرة طابعا عنيفا.

* هذا يعني بأن موقفهم كان سلبيا تجاه المسألة الكردية؟

- نعم، حتى أنهم قليلا ما يذكرون كلمة الكرد، وكنت تفرق ببساطة بين البارتى والشيوعي خصوصا من طريقة توجيه تحياتهم، فالبارتيون يحيون بالكردية "روزتان باش" و الشيوعيون يقولون "سلام عليكم"، أي أنهم كانوا يناون بأنفسهم من التحدث ولو بكلمة واحدة كردية، فكل من قال بأن الكرد ليسوا قومية وأنه لا حقوق لهم و يتكلم العربية فأعرف عندها أنه شيوعي. كانت الخلافات كثيرة و تتمحور حول عدة مسائل، فعلى سبيل المثال، ما يتعلق بالموقف من الأحزاب الأخرى كحزب الشعب و الحزب الوطني الديمقراطي كان الحزب الشيوعي ضدهم و البارتى يؤيدهم و يدعو الى تشكيل جبهة موسعة معهم، ولكن الحزب الشيوعي كان يريد أن يرأس تلك الجبهة والبقية ينقادون له. ويبدو أن الشعور القومي كان غالبا على البارتى في تلك الفترة، فيما كان الشعور الطبقي هو الغالب على الشيوعيين.

* في تلك الفترة كانت المفروض هي تأسيس تنظيمات شعبية، ألم تفكروا بمثل هذه المنظمات؟

- في عام ١٩٤٨ فكرنا للوهلة الأولى بتشكيل جمعية للفلاحين بكردستان، لكي يكون لهم تنظيم يمثلهم، وكنت أحد أنشط الأعضاء بهذا المجال، في البداية بدأت العمل من داخل العمال باعتبارهم أساس التنظيم. وفي صيف عام ١٩٤٨ شرعت بتنظيم كناسي الشوارع والمجموعات الأكثر فقرا، مثل عمال المحالج وصانعي البرادع والحدادين وعمالهم والحرفيين العاملين في الحرف المتنوعة، ثم اتجهنا الى صفوف الفلاحين واستطعنا أن نشكل منهم مجاميع كثيرة لأنني كنت على علاقة جيدة بالقرويين، وخاصة أن معظمهم كانوا يأتون الى التكية الطالبانية و كنت ألقاهم في الأمسيات وأحادثهم وأحتمهم على العمل التنظيمي وأحدثهم عن ظلم الحكام و أنه يفترض بهم أن يثوروا و يطالبوا بحقوقهم.

في تلك الفترة أي عام ١٩٤٨ كنت قريبا جدا من الفكر اليساري، أي كنت من ضمن المجموعات داخل البارتى التي تقرأ الكتب الماركسية، وكان الأستاذ علي عبدالله قد حصل على عدة كتب ماركسية ويشرحها لنا ضمن حلقات ثقافية. من تلك الكتب كتاب (المادية الديالكتيكية) و (المادية التاريخية) لجوزيف ستالين وترجمة خالد بكداش، وكتاب (المسألة الوطنية) لستالين أيضا.

بدايات أول خلاف داخل صفوف البارتى

* في تلك الفترة هل كان أعضاء البارتى الذين يحملون الأفكار اليسارية، هم الأغلبية؟

- حدث خلاف داخل صفوف الحزب بسبب الشيخ لطيف الحفيد وكاكة زياد آغا.. وكان الاثنان عضوين قياديين في الحزب تم رفعهما الى منصب نائبى الرئيس. وكان كاكة زياد رجلا وطنيا وقوميا يفوق الشيخ لطيف، ولكن لطيف كان ابنا للشيخ محمود الحفيد و له منزلته و شهرته وشارك بدور في جمهورية مهاباد وكنا نحن شباب الحزب واقعين تحت تأثير اليسار، ولدينا معلم يدعى محمد امين معروف يوضح لنا الكثير من الأمور ويعمق فينا الفكر القومي، وقبل تأسيس البارتى كانت هناك صحيفتان تصدران بإسم (شورش) وأخرى بإسم (رزكاري) وكانت شورش تعد لسان حال الحزب الشيوعي الكردستاني العراقي الذي أسس لحزب بإسم رزكاري، أي رزكاري وشورش.

* ماذا كان دور الأحزاب اليسارية العراقية، وأعضاء البارتي اليساريين في تلك المرحلة؟

— للمرة الأولى أصبحت قيادة الحزب تدار من قبل مثقفين. سابقا كانت الحركة الكردية عموما تقاد من ملالي وأغوات وإقطاعيين، ولكن للأسف مع تأسيس البارتي عادت العشائرية تحكم مرة أخرى الحركة الكردية، فقيادة الحزب أصبحت للملا مصطفى الذي كان ملا ورئيس عشيرة، وكان نائبه الشيخ لطيف وحمه زياد يحسبان على الإقطاع، وهذا أدى الى أن يترك شباب عديدون صفوف الحزب، وفي عام ١٩٤٨ حدث خلاف بين الشيخ لطيف وهمزة عبدالله، وإنفجر الخلاف بيننا نحن الجناح اليساري أيضا، حيث كنا نعتبر قيادة الإقطاعيين للحزب أمرا غير مقبول، فكيف يمكن قبول قيادتهم؟، من الممكن قبولهم كأصدقاء أو مؤيدين، أما تسليمهم القيادة فقد كان أمرا مرفوضا. في تلك الفترة كنا في كويسنجق متأثرين بأفكار الأستاذ حمزة أمين معروف وكذلك الفكر اليساري و معظمنا أعضاء في اللجنة المحلية للحزب، ونرى بأن الخلافات يجب أن تحسم في المؤتمر الأول للحزب، خاصة وأن الملا مصطفى كان في الخارج. وباعتقادي فإن همزة عبدالله إرتكب غلطة فادحة في تاريخ الشعب الكردي حين أتى بقيادة عشائرية الى داخل الحركة الكردية وفرضها على التنظيم. كان بإمكانه أن يعمل كما في عهد حزب رزكاري، ففي ذلك العهد كان هناك جناح للشخصيات العشائرية داخل الحزب ومنحوا العضوية بالحزب مثل كاكه زياد أغا الكويي، وعزالدين الملا أفندي من أربيل، و صالح بيك صاحبقران من شقلاوة، وشخصيات أخرى وكانوا يسمون بفرع عشائر حزب رزكاري، واعتقد بأن تلك الطريقة كانت أسلم لقبولهم وليس إعتبارهم جناحا مؤثرا داخل الحزب. لقد كانت غلطة همزة هي إدماج هؤلاء وإدخالهم الى قيادة الحزب، وهكذا حدث تراجع كبير من الناحية السياسية والأيدولوجية والطبقية في الحزب وفي تاريخ الحركة التحررية لشعب كردستان، وكان هذا التراجع قد حدث سابقا في مهاباد أيضا.

منظمة (زك) و جمهورية مهاباد

* ما كانت تأثيرات منظمة (زك) و جمهورية مهاباد على إحياء الشعور القومي لدى شعب كردستان العراق؟

— كانت (زك) بمثابة حزب كردي شعبي صغير يمثل الطبقات الكادحة و المثقفين و الحرفيين و رجال الدين وتلاميذهم والكسبة عموما، كانت نابعة من صفوف الجماهير بكردستان الإيرانية كحركة شعبية ويقاد من قبلهم. وحين جاء السوفييات وعينوا القاضي محمد قائدا هناك، وهو المعروف كقائد عشائري، حاول أن يعين عددا من الأثرياء كأعضاء في القيادة على إعتبار أن التنظيم هو حزب جديد، وسماه بالحزب الديمقراطي الكردستاني، وأزاح بذلك القيادة الشعبية التي كان يمثلها عبدالرحمن زبيحي و دلشاد رسولی و نانوازي و صديق حيدري وغيرهم، وأحل عددا من الأغوات و الإقطاعيين و التجار وعينهم كقيادات للحزب على إعتبار أنهم من وجهاء المنطقة. وأعتقد أن أحد أسباب سقوط وإنهيار الجمهورية وإعدام قائدها القاضي محمد كان تحول قيادة الحزب الى أيدي مجموعة من التجار، لقد كان هؤلاء أشخاص مسالمين وإستسلاميين ولا طاقة لهم بقيادة الثورة والنضال المستدام، كانوا يعتقدون بأن السياسة هي كالتجارة وأنهم سوف ينتفعون من خيارات الحكومة، وكما رأينا حين إنسحب الروس من هناك إستسلم هؤلاء بخنوع وإنهارة الجمهورية.

الخطأ بدأ من هناك، فلو كان (زك) بقي على حاله ونما وتطور، لكان بإمكان شباب الحزب أن يملؤوا الفراغات، فبدلا من الإتيان بقاضي محمد وإحاطته بمجموعة من الأغوات والإقطاعيين، كان بإمكان الروس أن يأخذوا مجموعات من هؤلاء الشباب وإرسالهم على شكل وفود الى السوفييات لتدريبهم وتثقيفهم وإكسابهم الخبرات اللازمة بالحكم، كان بإمكانهم خلق المئات من الكوادر المتمكنة لإدارة شؤون الحكم.

* هل كان البارتي نسخة طبق الأصل عن الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني؟

— أود بهذه المناسبة أن أشير الى أن همزة عبدالله لجأ الى نفس الخطوة، فقد كان هو بدوره واقعا تحت تأثير تجربة مهاباد وكذلك السوفييات. وأريد الإشارة هنا الى نقطتين يمكن أن تشكلا درسين من تجربة جمهورية مهاباد. الأولى: هي الإنجرار العاطفي من الكرد نحو السوفييات وقبول تدخلاتهم بالشأن الكردي والتي ألحقت خسارة كبيرة بنا، فلولم يفرضوا القاضي محمد رئيسا للجمهورية وفوضوا الأمر لحزب (زك) يدير الحكومة، أعتقد بأن الأمور كانت ستتغير.

الثانية: حققت الحركة الكردية بكردستان العراق تقدما ملحوظا، ولكن جلب الجناح العشائري لقيادة الحزب أدى الى التراجع والمسؤولية تقع على عاتق تدخلات السوفييات في الشأن الكردي، وعليه فإن تلك التدخلات ألحقت ضررا بنا و بالسوفييات أيضا.

*وماذا عن دور حزب شورش في تأسيس البارتي؟

- جميع كوادر حزب شورش أيدوا تأسيس البارتي، على أن يكون حزبا ديمقراطيا ثوريا شعبيا، وإشترطوا أن يكون تحت قيادة شخصيات ماركسية لينينية. وحين عاد همزة رفض هذا الشرط، ورسخ بدلا عن ذلك نظرية يمينية متطرفة بإعتبار أن المجتمع الكردي هو بالأساس مجتمع عشائري وأن القوة الرئيسية فيه هي القوة العشائرية، وكان يرى بأنه يفترض بنا أن نتمسك بالقيادة العشائرية للثورة وللحركة التحررية للشعب.

هذا التوجه الخاطيء أدى الى إنشقاق جناح مؤثر، وللأسف رغم أن صالح الحيدري يجافي الحقيقة في سرده وقائع تلك الفترة، فالحقيقة هي ما نقلته أنا في كتابي على لسانه. فالحيدري يدعي بأنه لم يؤيد إنشقاق الشيوعيين، وأنهم جميعا كانوا على رأي مفاده بأن ينضوي الكل تحت ظل حزب ديمقراطي ثوري، وكان هذا التوجه وليد التأثر بالنظرية الستالينية. فستالين أشار في خطاب له بجامعة كادحي الشرق الى، ان الماركسية اللينينية في الدول النامية تعمل بإتجاهين، الدول التي نمت فيها البروليتارية وخاضت النضال كطبقة واحدة وتتمتع بسماحتها الخاصة (الهند نموذجا) يجب أن يكون هناك حزب شيوعي. أما الدول التي يوجد فيها البروليتاريا ولكنها لم تصل الى مرحلة النمو كطبقة موحدة وليست لها تجارب سياسية أو نقابية، فمن الممكن أن يعمل كجناحين منفصلين داخل الحزب وأورد مثل الجمهورية الصينية في تلك الفترة.

وفيما يتعلق بالدول التي لم تنم فيها الطبقة العمالية ولم تستطع أن تكون موحدة ولها سمات خاصة بها، فمن الأفضل أن يكون للماركسيين اللينينيين فيها حزب ديمقراطي ثوري.

وعلى هذا الأساس وبحسب ستالين فإن ثلاثة أحزاب يمكن أن تكون في الطليعة، أولها حزب شيوعي في الدول الرأسمالية، وثانيا حزب شيوعي عمالي في الدول المتقدمة بالعالم الثالث، والثالث حزب ديمقراطي ثوري في الدول المتخلفة، وكانت نظرية الحزب الديمقراطي الثوري هو المصدر و الأساس الفكري و الأيديولوجي لتأسيس البارتي.

المهم أن كل الثورات كانت تقبل بوجود مثل هذا الحزب الثوري الديمقراطي، لكن حين جاء الحديث عن القيادة، فإن الثوريين إنشقوا ورفضوا قبول الفكرة، حتى انهم لم يرضوا بقيادة الملا مصطفى ووصفوه برجل عشائري خال من الخبرة الحزبية، كانوا يقولون علينا التعامل معه كرجل وطني ولكن ليس تنصيبه كرئيس علينا. لقد كان الجناح الثوري غير راض عن بعض علاقات الملا مصطفى، خاصة مع بعض ضباط الإنجليز، رغم أنهم لم يكونوا يعرفون بطبيعة تلك العلاقات التي كشفتها الوثائق فيما بعد حول تلك العلاقة.. بطبيعة الحال لوكانوا يعلمون بتلك العلاقة كانوا سيكفرونه ويوصمونه بالخيانة العظمى وبالعمالة للإمبريالية

أول إنشقاق داخل البارتي

*ما هي أسباب إنشقاق اليساريين من البارتي؟

- للأسف إرتكب هؤلاء خطأ كبيرا. كان يفترض بقاؤهم داخل الحزب لكي يعملوا من أجل تقويمه وإصلاحه، وأعلى الأقل ليعدوا قائمة خاصة بهم لينافسوا بها القوائم الأخرى ويقطعوا الطريق عليهم كما فعلنا نحن، لكنهم للأسف إنشقوا عن الحزب والتحقوا بالحزب الشيوعي.

الخلافات التي حصلت بكرديستان كان سببها الخطأ الكبير الذي إقترفه همزة عبدالله، لأنه هو من جاء بتلك الأفكار اليمينية الى الحزب ودعم جناح الإقطاعيين والعشائريين.. ويبقى القول بأن الجناح الثوري أيضا إرتكب أخطاء بإنشاقه عن الحزب، وكان يفترض بهم أيضا البقاء وليس الهروب، وكان بإمكانهم أن يربحوا الإنتخابات الحزبية ويغيروا ما يريدونه.

في عام ١٩٤٩ ثار حديث حول مصير الحزب وما يمكن أن نفعله، وخاصة أنه مع بداية ذلك العام خيم جو من الأرهاب السلطوي على العراق من ملاحقات وإعتقالات على خلفية تداعيات أحداث الوثبة عام ١٩٤٨، وعليه فقد تم إعتقال العديد من الناس، وغادر الحزب عدد من قياداته، ومن بين المعتقلين، الدكتور جعفر الذي نفي فيما بعد الى إيران، ورشيد عبدالقادر الذي حكم عليه بثلاث سنوات سجن، وعمر دبابة الذي صدر الحكم بحقه أيضا. لم يكن الأستاذ ابراهيم أحمد من ضمن قيادات الحزب في ذلك الوقت، لكنه كان معروفا على نطاق الحزب ويتولى مسؤولية قيادة فرع الحزب بالسليمانية. وتم إعتقال عدد آخر من نشطاء الحزب وتم الحكم عليهم منهم نوري أحمد طه وصالح ديلان وحلمي علي شريف وغفور رشيد داراغا، وإعتزل بعض هؤلاء العمل الحزبي وغادروا الى بيوتهم لكنهم ظلوا على مواقفهم الوطنية مثل المحامي رشيد باجلان خانقيني، وصالح اليوسفي وكذلك طه محي الدين معروف الذي عين بنظام البعث لاحقا بمنصب نائب رئيس الجمهورية وغيرهم.

أما الذين واصلوا العمل مع الحزب ولم يعتقلوا فهم حمزة زياد أغا الذي كان مسؤولا عن التنظيم الحزبي، وعلي عبدالله وكريم توفيق، وكان هناك أيضا شاب مثقف من مدينة كويسنجق يدرس في الصف الثاني بكلية الملك فيصل ثم أكمل الحقوق وكان أحد مؤسسي البارتي وعضوا في المكتب السياسي بحزب شورش والبارتي، لكنه بدوره ترك صفوف الحزب بعد إكمال تعليمه الجامعي وإنسحب من المسؤولية.. لقد شهد عام ١٩٤٩ تصدعا كبيرا داخل الحزب ترك على اثرها الكثيرون صفوف الحزب أو تم إعتقالهم.

عقد كونفراس في بغداد من أجل معالجة الأوضاع الداخلية للحزب، وجل المشاركين فيه يمثلون الحزب في بغداد وكويسنجق والسليمانية والموصل، إنضم اليهم من بقوا من قيادات الحزب مثل عوني يوسف وعلي عبدالله، وتم إنتخاب لجنة للإشراف على الحزب والتهيؤ لعقد المؤتمر الحزبي الموسع وتم إنتخاب، عوني يوسف، علي عبدالله، صالح رشدي، علي حمدي، مصطفى كريم، نوري محمدامين ومحمد موسى صادق وكنت أنا من بينهم لعضوية القيادة.. ورغم ذلك فقد إنفجرت الخلافات مرة أخرى حول توجهات الحزب وكذلك حول تصرفات همزة عبدالله الذي أعتقل في السليمانية.

* ماهي المآخذ على دور همزة عبدالله؟

- كان همزة عبدالله قد سحبت جنسيته العراقية منذ عام ١٩٣٨، وإختفى عن الأنظار لمدة ١١ عاما، ولكن ذاع صيته كشخصية مناضلة طوال تلك الأعوام، وحين تم الإفراج عنه شك الكثيرون بأسباب ذلك؟ كان هذا التساؤل يدور بين أعضاء الحزب اليساريين، خاصة صالح رشدي و مصطفى كريم اللذين أثارا ضجة كبيرة و قالوا بأنه حتما ساوم النظام وقدم تنازلات وإلا كيف تم الإفراج عنه بهذه السهولة.

هذه الشكوك أدت الى حدوث إنقسام جديد بصفوف الحزب، كانت الأكثرية تعتقده نقي السريرة وأنه لا يمكن أن يقدم أية تنازلات مشينة أو يخون الحزب، ولكنهم في الوقت ذاته لم يصدقوه في جميع مايقوله. كنت في تلك الفترة في الصف الثالث الثانوي وعضوا في لجنة محلية كويسنجق ومسؤولا عن الطلبة والعمال. وكنا نحن في كويسنجق نرفض و جهات نظر القيادة وخاصة توجهات صالح رشدي، ونريد أن يتجه الحزب نحو اليسار ويغير إسمه من الحزب الديمقراطي الكردي الى الحزب الديمقراطي الكردستاني، لأنه ليس الكرد وحدهم من يعيشون في كردستان وعليه كنا نريد أن يكون إسم الحزب مرتبطا بوطنه وليس بشعبه فقط، حتى يتسنى للأخريين من التركمان والأشوريين الإنضمام اليه، ونريد أن يتبنى الحزب الأفكار اليسارية ويهتم بطبقة العمال والفلاحين ويقود الدعوة الى الإصلاح الزراعي.

* من تقصد بنحن؟

- أقصد تلك المجموعة المنتمية لمدينة كويسنجق، أي لجنة محلية كويسنجق، وكان قائدا هو محمدامين معروف، الذي كان معلما وذكيا جدا، وكنا على إتصال مع كواد الحزب في السليمانية الذين يؤيدون توجهاتنا منهم حلمي علي شريف وغفور رشيد داراغا وشهاب شيخ نوري، كانوا مع توجهاتنا ويدعموننا.

الحلقة هـ

أول انشقاق داخل البارتى

* ما هي أسباب انشقاق اليساريين من البارتى؟

– للأسف ارتكب هؤلاء خطأ كبيرا، كان يفترض بقاؤهم داخل الحزب لكي يعملوا من أجل تقويمه وإصلاحه، أو في الأقل ليعدوا قائمة خاصة بهم لينافسوا بها القوائم الأخرى ويقطعوا الطريق عليهم كما فعلنا نحن، لكنهم للأسف إنشقوا عن الحزب والتحقوا بالحزب الشيوعي.

الخلافات التي حصلت بكردستان كان سببها الخطأ الكبير الذي إقترفه همزة عبدالله، لأنه هو من جاء بتلك الأفكار اليمينية الى الحزب ودعم جناح الإقطاعيين والعشائريين.. ويبقى القول بأن الجناح الثوري أيضا إرتكب أخطاء بإنشقاؤه عن الحزب، وكان يفترض بهم أيضا البقاء وليس الهروب، وكان بإمكانهم أن يربحوا الإنتخابات الحزبية ويغيروا ما يريدونه.

في عام ١٩٤٩ ثار حديث حول مصير الحزب وما يمكن أن نفعله، وخاصة أنه مع بداية ذلك العام خيم جو من الإرهاب السلطوي على العراق من ملاحقات وإعتقالات على خلفية تداعيات أحداث الوثبة عام ١٩٤٨، وعليه فقد تم إعتقال العديد من الناس، وغادر الحزب عدد من قياداته، ومن بين المعتقلين، الدكتور جعفر الذي نفي فيما بعد الى إيران، ورشيد عبدالقادر الذي حكم عليه بثلاث سنوات سجن، وعمر دبابة الذي صدر الحكم بحقه أيضا. لم يكن الأستاذ ابراهيم أحمد من ضمن قيادات الحزب في ذلك الوقت، لكنه كان معروفا على نطاق الحزب ويتولى مسؤولية قيادة فرع الحزب بالسليمانية. وتم إعتقال عدد آخر من نشطاء الحزب وتم الحكم عليهم منهم نوري أحمد طه وصالح ديلان وحلمي علي شريف وغفور رشيد داراغا، وإعتزل بعض هؤلاء العمل الحزبي وغادروا الى بيوتهم لكنهم ظلوا على مواقفهم الوطنية مثل المحامي رشيد باجلان خانقيني، وصالح اليوسفي وكذلك طه محي الدين معروف الذي عين بنظام البعث لاحقا بمنصب نائب رئيس الجمهورية وغيرهم.

أما الذين واصلوا العمل مع الحزب ولم يعتقلوا فهم حمزة زياد أغا الذي كان مسؤولا عن التنظيم الحزبي، وعلي عبدالله وكريم توفيق، وكان هناك أيضا شاب مثقف من مدينة كويسنجق يدرس في الصف الثاني بكلية الملك فيصل ثم أكمل الحقوق وكان أحد مؤسسي البارتى وعضوا في المكتب السياسي بحزب شورش والبارتى، لكنه بدوره ترك صفوف الحزب بعد إكمال تعليمه الجامعي وإنسحب من المسؤولية.. لقد شهد عام ١٩٤٩ تصدعا كبيرا داخل الحزب ترك على اثرها الكثيرون صفوف الحزب أو تم إعتقالهم.

عقد كونفراس في بغداد من أجل معالجة الأوضاع الداخلية للحزب، وجل المشاركين فيه يمثلون الحزب في بغداد وكويسنجق والسليمانية والموصل، إنضم اليهم من بقوا من قيادات الحزب مثل عوني يوسف وعلي عبدالله، وتم إنتخاب لجنة للإشراف على الحزب والتهيؤ لعقد المؤتمر الحزبي الموسع وتم إنتخاب، عوني يوسف، علي عبدالله، صالح رشدي، علي حمدي، مصطفى كريم، نوري محمدامين ومحمد موسى صادق وكنت أنا من بينهم لعضوية القيادة.. ورغم ذلك فقد إنفجرت الخلافات مرة أخرى حول توجهات الحزب وكذلك حول تصرفات همزة عبدالله الذي أعتقل في السليمانية.

* ماهي المآخذ على دور همزة عبدالله؟

– كان همزة عبدالله قد سحبت جنسيته العراقية منذ عام ١٩٣٨، وإختفى عن الأنظار لمدة ١١ عاما، ولكن ذاع صيته كشخصية مناضلة طوال تلك الأعوام، وحين تم الإفراج عنه شك الكثيرون بأسباب ذلك؟ كان هذا التساؤل يدور بين أعضاء الحزب اليساريين، خاصة صالح رشدي و مصطفى كريم اللذين أثارا ضجة كبيرة و قالوا بأنه حتما ساوم النظام وقدم تنازلات وإلا كيف تم الإفراج عنه بهذه السهولة.

هذه الشكوك أدت الى حدوث إنقسام جديد بصفوف الحزب، كانت الأكثرية تعتقده نقي السريرة وأنه لايمكن أن يقدم أية تنازلات مشينة أو يخون الحزب، ولكنهم في الوقت ذاته لم يصدقوه في جميع مايقوله. كنت في تلك الفترة في الصف الثالث الثانوي وعضوا في لجنة محلية كويسنجق ومسؤولا عن الطلبة والعمال. وكنا نحن في كويسنجق نرفض و جهات نظر القيادة وخاصة توجهات صالح رشدي، ونريد أن يتجه الحزب نحو اليسار ويغير إسمه من الحزب الديمقراطي الكردي الى الحزب الديمقراطي الكردستاني، لأنه ليس الكرد وحدهم من يعيشون في كردستان وعليه كنا نريد أن يكون إسم الحزب مرتبطا بوطنه وليس بشعبه فقط، حتى يتسنى للآخرين من التركمان والآشوريين الإنضمام اليه، ونريد أن يتبنى الحزب الأفكار اليسارية ويهتم بطبقة العمال والفلاحين ويقود الدعوة الى الإصلاح الزراعي.

* من تقصد بنحن؟

– أقصد تلك المجموعة المنتمية لمدينة كويسنجق، أي لجنة محلية كويسنجق، وكان قائدنا هو حمد أمين معروف، الذي كان معلما وذكيا جدا، وكنا على إتصال مع كوادر الحزب في السليمانية الذين يؤيدون توجهاتنا منهم حلمي علي شريف و غفور رشيد داراغا وشهاب شيخ نوري، كانوا مع توجهاتنا ويدعموننا.

انتفاضة تشرين

* ما أسباب انتفاضة تشرين، وما هو دور الحزبين البارتّي والشيعوي فيها؟

– في عام ١٩٥٢ كنت في السنة الأولى من دراستي الجامعية، كانت بغداد قد شهدت في تلك السنة انتفاضة كبرى في تشرين، إنتفض الطلاب والجماهير معا، وعرفت بتاريخ العراق بانتفاضة تشرين. بدأت الانتفاضة من داخل الجامعات وإمتد لهيبتها الى الشوارع والأحياء وكانت الجماهير تطالب من خلالها بالحرية و الديمقراطية و تأسيس حكومة وطنية برئاسة كامل الجادرجي و إطلاق سراح السجناء السياسيين و البارزانيين المعتقلين و إعادتهم الى ديارهم.

نحن من جهتنا طرحنا شعارات تدعو الى إلغاء المعاهدة العراقية البريطانية، وكان هدفنا هو أن تتبنى قيادة الانتفاضة تلك الشعارات ويتم ترديدها على لسان المتظاهرين، الى جانب مطالبة الجماهير بحرية العمل السياسي والحقوق الديمقراطية وحرية الصحافة وإجراء الإنتخابات الحرة والمباشرة، حيث أن الانتخابات في تلك الفترة كانت تجري بمرحلتين. كان للشيعويين دور مشهود في تلك الانتفاضة، سواء على مستوى الكليات، أو على مستوى الشارع. وكانت معظم القوى السياسية قد شاركت في الانتفاضة وكنا نحن كحزب البارتّي لنا دورنا المميز في الكليات وشاركنا بفعالية في تلك التظاهرات.

حين عجزت الحكومة عن إخماد الإنتفاضة واستمرت الاحتجاجات، دعا الوصي عبدالاله رئيس أركان الجيش نورالدين محمود وهو كردي الأصل ليشكل حكومة جديدة ويسيطر على الوضع وينهي الاحتجاجات، وهكذا نزل الجيش الى الشوارع والأحياء واستطاع إطفاء جذوة الانتفاضة الشعبية، ثم أعلنت الأحكام العرفية وأغلقت المدارس والكليات وعاد الطلبة الى بيوتهم وعدنا نحن الى كويسنجق. في تلك الأثناء أرسلت عدة برقيات مفبركة الى رئيس الوزراء الجديد نورالدين محمود، منها برقية ساخرة وجهت اليه وتقول “تسعيركم الشلغم أثلج صدورنا”!

توجه الحزب نحو اليسار وتغيير اسمه

* هل تم عقد المؤتمر الحزبي في ذلك العام، وماذا حدث من تطورات أخرى؟

– الحدث الأهم في تلك السنة هو تأميم النفط من قبل رئيس الوزراء الإيراني الدكتور مصدق وثورة شعب إيران ضد الشركات النفطية الإنجليزية. وقد إمتدت هذه الإنتفاضة الى كردستان الإيرانية خاصة بعد أن تأسس الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني وأرسلوا وفودهم الى البارتني بالعراق.

في ٢٦ كانون الثاني ١٩٥٣ وقع حدث كبير في تاريخ البارتني وهو إنعقاد المؤتمر الحزبي الثالث. وقد عقد المؤتمر بشكل سري في أحد بيوت كركوك شارك فيه جميع ممثلي الحزب والتنظيمات الحزبية، ولأول مرة شارك فيه عدد من الرفاق الذين أفرج عنهم من السجنون منهم رشيد عبدالقادر، وكان حينذاك عضوا بالمكتب السياسي وحكم عليه بثلاث سنوات سجن وأعتبر كعضو في القيادة.

في هذا المؤتمر تقرر أن ينتهج الحزب سياسة يسارية تقدمية ثورية، وتغيير إسم الحزب من الديمقراطي الكردي الى الديمقراطي الكردستاني، وأعطيت صلاحيات للجنة المركزية لصياغة المنهاج الداخلي للحزب بما يتوافق مع مقررات المؤتمر ثم نشره على أن يتضمن حق تقرير المصير للشعب الكردي والدعوة لإسقاط النظام الملكي وتأسيس جمهورية ديمقراطية شعبية في العراق الى جانب تأسيس جمهورية فدرالية يسارية في كردستان، والدعوة لقانون للإصلاح الزراعي والقضاء على الإقطاع.

وكان قرار التنظيم داخل الطبقة العمالية والفلاحية والكادحين احدى نقاط ذلك المنهاج الحزبي، وحيما المؤتمر الأستاذ عزيز شريف لإصداره كتابا بعنوان “المسألة الكردية في العراق”، والذي اثار ضجة كبيرة في تلك الفترة لأنه قبل نشر ذلك الكتاب كانت هناك خلافات عميقة بين البارتني والحزب الشيوعي وبعض المجموعات اليسارية الأخرى منها وحدة النضال التي كان الأستاذ عزيز شريف يترأسها. وحول مسألة حق تقرير المصير وما إذا كان الكرد يشكلون قومية أم لا، فقد تم حسم ذلك بإنهاء الأفكار الشوفينية، وخاصة أفكار الحزب الشيوعي الذي لم يعتبر الكرد قومية وبالتالي لا يحق لهم حق تقرير مصيرهم، حتى دفع بالحزب الشيوعي الى إصدار منشور تحت عنوان “ميثاق باسم” و يقصد ب(باسم) بهاءالدين نوري.

مشاركة الحزب في الانتخابات العراقية

*كيف جرت الانتخابات البرلمانية العراقية، وما كان دور الكرد فيها؟

– تقرر تنظيم الانتخابات البرلمانية بصورة مباشرة، وكان بإمكان البارتني أن يرشح شخصيات كثيرة في جميع المناطق، ولكن قيادة الحزب لم تلحق بذلك وجرت الترشيحات بصورة سريعة، فتم ترشيح الأستاذ مسعود محمد (١١) نائبا عن كويسنجق. وكنت من الحريصين والساعين بهمة للدعاية الانتخابية له، فلأول مرة خرجت الى السوق وتلوت خطابا داعما له، فلم أكن قبل ذلك قد شاركت في أي نشاط جماهيري، ولكن حماسي لترشيحه جعلني في تلك المرة أن أذهب الى السوق وأجمع الناس وأرتقي كرسيا وألقي خطابا بشأن أهمية الانتخابات وكيفية ممارسة هذا الحق، وتحدثت عن الأستاذ مسعود محمد وتزكيتته بما هو أهل له من الثقافة والوعي السياسي وشددت على وطنيته ونضاله، و أذكر أن الأستاذ مسعود كان عضوا في الحزب، وفي الحقيقة لم يكن يعلم بترشحه للانتخابات لكن

الحزب قرر ذلك، وللأسف تنكر فيما بعد لكل ما قدمناه له ويقول بأنه ترشح من نفسه وبأنه فاز لكونه إبناً للملا الكبير في كويسنجق، ولكن الحقيقة أنه كان في ذلك الوقت حاكماً للتحقيق في السليمانية، وإنما أوفدتني لجنة محلية كويسنجق إلى الأستاذ إبراهيم أحمد الذي كان حينذاك سكرتيراً للحزب من أجل التشاور معه بشأن العملية الانتخابية.

* وماذا كانت نتيجة الانتخابات؟

— أولاً فاز كاكة زياد أغا في كويسنجق، وكان رجلاً وطنياً وعضواً في البارتى، ولكنه لم يكن ضليعاً باللغة العربية ليتحدث داخل البرلمان كما ينبغي، لذلك في كثير من الأحيان يبدي معارضته داخل البرلمان من دون أن تكون لديه قدرة للتعبير أو إبداء رأيه تجاه ما يناقش داخل جلسات البرلمان.

في تلك الفترة كان هناك رأيان داخل الحزب الأول يدعو إلى المشاركة بالانتخابات ونرى ما يمكننا أن نفعل، والآخر يدعو إلى المقاطعة. ولأول مرة كان رأي الأستاذ إبراهيم أحمد والذي إستند إلى كتاب لينين بعنوان "أمراض الطفولة لدى اليسار المتشدد"، يقول بأن الانتخابات هي للتنافس وأن مقاطعتها خطأ، وكان يستشهد لدعم رأيه بهذا الكتاب، ويرى بأن تحول الانتخابات إلى عملية تنافس حتى ولو كانت داخل أكثر البرلمانات رجعية وتخلفاً في العالم، فإذا فزنا بها سنكون قد أرسلنا ممثلينا إلى البرلمان لتوصيل رسالتنا إلى الآخرين، وإلا فسندكتفي بالمنافسة وفضح الحكومة. وقال الأستاذ "مادما سنفوز بكويسنجق بشكل محقق ومضمون، فليكن الأستاذ مسعود محمد"، ورغم أنه كانت لديه بعض الملاحظات عليه، لكنه قال فليكن هو مرشحنا ونحن ندعمه، فهو رجل مثقف وواع وهو محام ومتعلم، فإذا فاز سيكون ملتزماً بمبادئنا ويتصرف وفق نصائحننا، وإذا حاد عن الطريق سننخذ منه موقفاً آخر؟ فالأستاذ مسعود محمد كان في تلك الفترة يتقلب بأفكاره، فتارة تراه بعيد النظر، وتارة تجده خانعاً، ففي بعد نظره كان متأثراً ببليخانوف وكتب أنجلز ومؤيدا لتحليلاته في تفسيره للتاريخ ومنتقداً لبعض أفكار ستالين. أما خنوعه فقد كان مرناً مع الحكومة وخاصة فيما يتعلق بالمواجهة ضد الإقطاع، ومع كل ذلك فقد رشحناه وأعدنا برنامجاً الانتخابي، وتحمل الحزب تمويل دعاياته الانتخابية التي بلغت نحو ١٠٠ دينار. لقد تم إبلاغه فقط بالترشيح وأن لا يتدخل في شيء، وأنا كنت واحداً ممن تولى الدعاية الانتخابية له في المدينة والقرى والأرياف بالمنطقة.

أتذكر بأنني عندما ذهبت لأول مرة إلى بعض القرى التي كنت أعرف سكانها أخذتهم معي إلى طقطق للإدلاء بأصواتهم لصالحه، ولأول مرة مزقت حذائي هناك وتقدمتهم برجلين حافيتين وكان المطر ينهمر علينا في الطريق وبذلك تشجع الفلاحون حين رأوني وأنا ابن المدينة وطالب جامعي شاب أتقدمهم حافياً وبنشاط، فتخرجوا وجاءوا معي كلهم وأدلوا بأصواتهم لصالح مرشح الحزب. لقد صوتنا جميعاً لصالح الأستاذ مسعود وكان منافسه هو الملا حويز أغا الذي كان إقطاعياً رجعياً في كويسنجق ولم يحصل إلا على أصوات قليلة. وبذلك أصبح الأستاذ مسعود أول نائب عن البارتى يدخل البرلمان، والحق أن كاكة زياد أغا لم يخالفنا وأبدى دعمه لترشح الأستاذ مسعود وأخذ الأمر بروح رياضية وقال دعوه يدخل هو إلى البرلمان هذه المرة، وهكذا أصبح لنا ممثل في البرلمان.

* لماذا لم يترشح آخرون عن البارتى بالمناطق الأخرى؟

— لم نكن قد هيئنا أنفسنا في مناطق أخرى، وإلا كان بإمكان ممثلينا في السليمانية وأربيل أن يفوزوا بالانتخابات. عندها افتتحت المدارس ورافقت الأستاذ مسعود في سفره إلى بغداد هو كنائب منتخب وأنا كطالب وأتذكر بان سفرتنا كانت عن طريق أربيل.

الحلقة ٦

مرحلة جديدة من العمل الحزبي.. تأسيس المنظمات المهنية

*** في تلك الفترة بدأت بتأسيس المنظمات المهنية، أليس كذلك؟**

– في السنة اللاحقة كانت أول مهمة لنا هي تأسيس إتحاد طلبة كردستان، إنتخبنا أحمد عبدالله رئيسا وأصبحت أنا سكرتيرا. كان أحمد طالبا مجدا ويدرس في دار المعلمين العالية وهو من العمادية ويجيد العربية، ويلم بالسياسة ويكتب المقالات أحيانا.. أتذكر أننا إجتمعنا في منزل عبدالقادر كاكه زياد الكويي في الأعظمية وكان رجلا شهما وكان يزاملني في كلية الحقوق، وشاركنا في الإجتماع كل من، أحمد عبدالله وحيدر محمد أمين من أربيل وحلمي علي شريف وغفور رشيد داراغا وجلال عزيز من السليمانية، وفائق عبدالقادر من بغداد بالإضافة الى عدد آخر، وكنا حوالي ١٠-١٢ شخصا.

*** هل يعد ذلك مؤتمرا لتأسيس إتحاد طلبة كردستان؟**

– نعم هو كذلك، هناك وضعنا برنامجا للمنظمة ثم أصدرنا كتيباً بعنوان "إتحاد طلبة كردستان لماذا" وكتبته أنا، كان ذلك أول خطاب أكتبه في بداية حياتي السياسية. ومهدت خطوتي هذه لتأسيس إتحاد الشبيبة لاحقا وكانت هيئته التأسيسية تتكون من بكر إسماعيل المحامي، وهزار موكرياني وانا، ثم أضيف الينا حيدر محمد أمين وأخ من الفيلية يدعى محمد موسى صادق زميلنا في الكلية.

وهكذا أسسنا إتحادي الطلبة والشبيبة، وفي الحقيقة فإن إتحاد الشباب لم يتحول الى منظمة كبيرة، ولكن إتحاد الطلبة توسع كثيرا وأصبح منظمة نشطة وفاعلة. وفي البداية حاول الشيوعيون خلق مشكلات عديدة بذريعة أن هذه الخطوة ستؤدي الى الإنشقاق، ومنذ تلك اللحظة ولجنا نحن والطلبة الشيوعيون في خلاف فكري حول أهمية وجود تنظيم طلابي من عدمه. خضنا نقاشات مع أنشط الطلاب الشيوعيين منهم عزالدين الملا مصطفى رسول، وفاضل فرج، طالب كلية الطب، وجمال نبز الذي يعيش الآن في برلين، وكان هؤلاء يمثلون خيرة شباب الشيوعيين الذين إختارهم الحزب لمواجهة إتحاد طلبة كردستان، ولكن في المحصلة نجحت فكرة التأسيس و إستقر الإتحاد في مكانه.

*** وماذا عن إتحاد النساء وكيف تأسس؟**

– الحديث دار آنذاك حول تأسيس تنظيم مماثل للنساء أيضا، وتمكننا في السليمانية من تشكيل جمعية للنساء وتضم مجموعة من الناشطات منهن الست أنجوم عبدالله زهدي، والست بهية معروف وناهيده شيخ سلام ودرخشان شيخ جلال الحفيد، وفي بغداد شاركت روناك أخت انجوم وأخت أخرى هي شقيقة محمد مندي، وفي كويسنجق شاركت ثريا خان شقيقة الأستاذ مسعود محمد ونساء أخريات كما شاركت من بغداد الست زكية إسماعيل حقي التي كانت مازالت طالبة وتساهم كمؤيدة وسط الفيليين، وبالمناسبة أنا كسبت زكية عام ١٩٥٣ للبارتي، وكان هؤلاء النسوة هم الرعيل الأول لإتحاد نساء كردستان.

*** السؤال المثير هو، لماذا لم تستطع المنظمات المهنية كالعامل والفلاحين من الإستقرار في كردستان؟**

– لقد حاولنا تنشيط إتحاد الفلاحين، حتى اننا أصدرنا لأول مرة مجلة باسم "صرخة الفلاحين" والتي إهتمت بمسألة الإصلاح الزراعي وأصدر المكتب السياسي قرارا يلزم المحامين البارتيين بالدفاع عن قضية الفلاحين، وكان الأستاذ إبراهيم أحمد أحد المحامين الذين إلتزموا بالقرار خاصة حين تحرك فلاحو سهل أربيل و مناطق شهرزور و شهربايزر..

أما حركة العمال في كردستان فلم تكن قوية بما فيه الكفاية، و السبب يعود الى أن العدد الأكبر من العمال كانوا من عمال النفط ومعظمهم من العرب، لقد كانوا خليطا من الكرد والتركمان والعرب والاشوريين والأرمن، ورغم أننا حاولنا تأسيس بعض النقابات لهم ولكنهم فشلوا في تأسيس نقابة نشطة وفاعلة.

الحزب الشيوعي و حق تقرير المصير

* تحدثنا عن الصراعات مع الحزب الشيوعي، وكان ميثاق باسم قد صدر في تلك الفترة، متى كان ذلك وما أهمية ذلك الميثاق؟

— صدر ميثاق باسم عام ١٩٥٣ وعرف باسم بهاء الدين نوري، وشكل تغييرا في برنامج الحزب الشيوعي، لأن الحزب الشيوعي قد أصدر ميثاقه الوطني عام ١٩٤٤ ولم تجر عليه أية تغييرات، في ذلك الميثاق تم تعريف الكرد كأقلية قومية، ولكن ميثاق باسم تحدث عن الأمة الكردية وحققها في تقرير المصير بما فيه حقه في الانفصال وتأسيس دولته المستقلة. وبسبب ذلك الميثاق وبعض المشاكل الأخرى، انفجرت الخلافات داخل الحزب الشيوعي و إنشقت جماعة راية الشغيلة عن الحزب وكان يترأسها عزيز محمد و تضم كلا من جمال و صالح الحيدري و عبدالرزاق الصافي و حمزة سلمان و محمد حسين أبي العيس و مجموعة أخرى من الكوادر القديمة في الحزب الشيوعي العراقي. وأصدروا صحيفة باسم (راية الشغيلة) وسموا إنشقاقهم (الحركة الإنتشالية) بمعنى إنتشال الحزب، وقالوا بأنهم سوف يتبعون سياسة يسارية داخل الحزب، وكانت خطوتهم ثورية حقا، فبعد سقوط النظام الملكي دعوا الى الديمقراطية الشعبية وحق تقرير المصير للشعب الكردي وإهتموا بقضية العمال والفلاحين. ورغم أنه كانت لهذه الخطوة بعض المظاهر اليسارية المزيفة، ولكن في المحتوى كانت سياسة صائبة، وقد سمى شيوعيو القاعدة ذلك الجناح باسم "راية البلاط".

* ما الفرق بين ميثاقى فهد وباسم؟

— مجموعة راية الشغيلة ظلت تحت تأثير توجهات فهد القديمة، وبالنسبة لميثاقه فقد كان في الحقيقة أشبه ببرنامج إنتخابي من كونه ميثاقا حزبيا للشيوعيين.. كان ميثاق فهد مقبولا كبرنامج إنتخابي لدخول البرلمان لأنه يدعو الى إصلاحات وإن كانت طفيفة، أما برنامج بهاء الدين نوري فكان يدعو الى معالجات جذرية لمجمل المسائل والمشاكل القائمة آنذاك.

* لو عدنا الى البارتي متى جرت التغييرات على الصعيد التنظيمي وشخصيات الحزب؟

— حدثت التغييرات في ٢٦ كانون الثاني من عام ١٩٥٣ أثناء الكونغرس الحزبي الذي دام يومين. ففي ذلك الكونغرس تقرر تأسيس المنظمات الديمقراطية مثل إتحادي الطلبة والشباب، وكذلك الإهتمام بتأسيس جمعيات الفلاحين وإتحاد النساء، وتقرر كذلك المشاركة في حركات السلام العراقية و العالمية والمساهمة في المهرجانات والإجتماعات في الخارج. ومن نتائج ذلك الكونغرس، التخلي عن سياسة المقاطعة وأن يعمل الحزب لبيان موقفه من الإنتخابات وأن يستغلها لفضح الحكومات الإستعمارية في العراق.

علاقة البارتي مع الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني (حدكا)

* متى عقد الحزب علاقاته مع الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني (حدكا)؟

— في عام ١٩٥٣ كانت هناك علاقة قوية بين الحزبين، فأول مرة جاء إخوان من الحدكا منهم الأخ غني بلوريان، وفي خريف عام ١٩٥٣ جاء بلوريان الى بغداد متخفيا تحت إسم حزب "تودة" و كان هدف زيارته من أجل التعرف على أحوال حركتنا، وذهبت برفقته كترجم الى الأستاذ عزيز شريف وسليم الجليبي الذي كان مسؤولا في الحزب الشيوعي العراقي من جماعة القاعدة، كما زرنا جمال الحيدري وجمع هناك المعلومات الضرورية لإيصالها الى حزب تودة. كما عقد علاقات معنا، وكانت حكومة مصدق قد سقطت في صيف ذلك العام.

* هل أثرت الأحداث العالمية خصوصا تطورات الدول الاشتراكية عليكم؟

— بالطبع، فحين مات ستالين شاركنا لأول مرة في تلك المراسيم. وكتبت رسالة باسم المكتب السياسي للحزب وسلمتها للسفارة السوفيتية، وحين كنت في طريقي الى السفارة كانت هناك مخاطر لإعتقالي، مع ذلك ذهبت وسلمت الرسالة وكتبت إسمي في سجل التشريعات لكنني لم أشر الى مسؤوليتي أو منصبتي. جرت مراسيم التعزية بموت ستالين وفي الساعة الثانية عشر وقفنا دقيقة صمت لإجلال لروحه، ودعني أروي لك حادثة طريفة بهذه المناسبة. كان الأخ نوري أحمد طه أحد الأعضاء النشطين بالحزب ومعروفا بشجاعته في المحاكمات لأنه كان صامدا ببسالة في

سجنه. وكان الأمر قد صدر بأن يقف الكل دقيقة صمت أينما كانوا، وفي هذه الأثناء مر مدير السجن بقرب نوري وسلم عليه. ولكنه لم يرد عليه وظل ساكنا! وسأله المدير عن سبب عدم رد تحيته فلم يرد عليه حتى إنتهاء دقيقة الصمت، عندها قال له "ويحك ألم تعرف ماذا حصل، العالم كله واقف الآن دقيقة صمت من أجل ستالين وأنت تريد أن أرد عليك التحية؟! فسأله المدير "ومن هو ستالين هذا؟" يبدو أنه لم يسمع به رغم أن إسم وشهرة ستالين طبقت الأفاق.

في تلك السنة أوقدنا شعلة نوروز، وجاء الشيوعيون ليتحرشوا بنا، فتحت ستار مشاركة أفرحنا أرادوا أن يخربوا علينا أجواء الإحتفال، حيث جاء كل من عزالدين مصطفى رسول وفاضل فرج وقالوا يجب أن نشارك ونلقي خطابا بالمناسبة. وقلنا لهم بأننا حصلنا على إجازة الإحتفال ونحن بالتالي مسؤولون عن كل ما يجري فيه، وعليه لسنا بحاجة اليكم لأننا جمعنا المساعدات من الشخصيات الكردية وسنوقد نيران نوروز ولا نحتاج اليكم.

السماح بإحياء المناسبات القومية

* من الذي سمح لكم للإحتفال بمناسبة نوروز في ذلك العام؟

– كان الدكتور فاضل الجمالي رئيسا للوزراء في تلك الفترة، ودعني أروي لك قصة ونكتة طريفة. ذهبنا الى نائب كردي وطلبنا منه بعض المساعدة المالية ويدعى عمر خضر حاجي اغا، وكان نائبا عن منطقة بشدر وهو ابن أخ محمود حاجي اغا الذي كنت أعرفه. كنا لجنة مؤلفة لجمع التبرعات فيها الأخ محسن دزديي وجمال شالي ورؤوف معروف الذي كان شابا نشطا ومناضلا معروفا، وكان محسن شيوغيا وانضم الى البارتي حديثا، ذهبنا الى عمر وقلنا له "نحن بصدد الإحتفال بعيد نوروز ووجهنا دعوات لعدد من الناس وجئنا اليك لمساعدتنا ماديا. وإستغرب ذلك وقال "هذه أول مرة أسمع فيها أن يعزم الناس بالتسول، مادمت لا تملكون المال فلماذا تعزمون الناس وتقيمون لهم الولائم؟ ومهما حاولنا لم نستطع إفهامه الأمر مع ذلك حصلنا منه على خمسة دنانير!

حين قدمنا الطلب الى فاضل الجمالي حوله الى وزير الداخلية سعيد القزاز الذي عين حديثا كوزير. ورغم أننا قدمنا طلبا مسبقا للمتصرف ووافق عليه، لكن وزير الداخلية ألغى الموافقة، فأضطررنا الى تشكيل وفد طلابي من الكليات وذهبنا الى رئيس الوزراء فاضل الجمالي لكي نبدي إعتراضنا على قرار الإلغاء. والحق أنزلنا في مكتبه بكل إحترام، ويبدو أنه كان يانتظار سعيد القزاز ولما جاء سعيد حيانا وسألنا مالذي جاء بنا الى مكتب رئيس الوزراء، ووجه كلامه نحوي لأنني كنت أعرفه مسبقا، فقلت له "جئنا نشكوك!" فقال "ولم؟" قلت "لأنك ألغيت عيدنا فرد" هذا غير صحيح، الأمر يتعلق بأشياء أخرى فقلنا "لا علاقة للمناسبة بأمر أخرى". دخل هو الى رئيس الوزراء وسمحوا لنا أيضا بالدخول، وشرحنا الموضوع لرئيس الوزراء وقلنا بأن منع الإحتفال أمر خاطيء! فالإحتفال بعيد نوروز حق مكتسب لشعبنا فما الداعي الى المنع؟ قال رئيس الوزراء: أنتم تعلمون بأنني شيعي وليست لي أية مأخذ على عيد نوروز، هذا هو وزيركم فإتفقوا معه، نظر سعيد القزاز الى رئيس الوزراء وأشار الي وقال "أنا أعرف هذا"، وأضاف مبتسما "هذا له غاية أخرى من الإحتفال وهي أن يلقي خطابا بنفسه ويهتف بسقوط المعاهدة التركية الباكستانية"، في ذلك الوقت كانت تركيا وباكستان قد وقعتا إتفاقا عسكريا، وقال القزاز لهذا السبب لن أسمح لكم بإقامة الإحتفال وحاولنا كثيرا إقناعه لكنه لم يقتنع، وخرج معنا، و خارج غرفة رئيس الوزراء قال لنا مبتسما "ها قد منعتكم من الإحتفال، ولكن تعالوا أعطيك شيئا أفضل من ذلك الإحتفال، تعالوا أعطيك إجازة إصدار مجلة، أنتم تعرفون بأن مجلة كلاويز قد توقفت عن الصدور"، ونظر الي وقال "لا تسييس المجلة وتستغلها لمهاجمة الاستعمار والحق التركي الباكستاني وما الى ذلك، اجعلوها مجلة ثقافية"، فأجبت "حسنا سأفعل ما تريد"، فقال "إذن دع أحدا غيرك يقدم طلب الإجازة بشرط أن لا يكون مشبوها" وهكذا أسرعنا بالإتفاق على أن يقوم جمال شالي بتقديم الطلب لأنه لم يكن عليه شيء وكان سلوكه مقبولا، قدمنا مخطط إصدار مجلة بإسم "تريفة" و بحثنا كثيرا عن شخص يتولى إدارة التحرير، حتى وجدنا الأستاذ فائق عقراوي الذي وافق على تولي المهمة ولكن سعيد القزاز لم يف بوعده ولم نستطع إصدار تلك المجلة أبدا.

من كويسنجق الى أربيل وتفعيل العمل الحزبي

* متى غادرتكم كويسنجق والى أين؟

– في العطلة الصيفية للعام الدراسي ١٩٤٩-١٩٥٠ أفرج عن الأستاذ همزة عبدالله، وإشتدت الصراعات داخل الحزب، والكل يطالب بعقد المؤتمر الحزبي. أنا كنت في الصف الثالث المتوسط في صيف عام ١٩٥٠ وذهبت الى أربيل لإستكمال الدراسة الإعدادية. وفي الحقيقة ذهبت الى هناك للعمل السياسي، لأن فرع كويسنجق كان تابعا للحزب في أربيل، وكان فرع الحزب في أربيل منهارا، وذهبت لكي أحيي لجانا محلية للحزب هناك، في تلك الفترة كان فرعا كويسنجق وبالكايتي فقط مازالا موجودين، وكان ميرزا فندي عبدالكريم باشكاتب المحكمة قد جمع بعض الأعضاء حوله، ونوري شاويس أيضا موجود هناك، إجتمعنا ثلاثتنا وشكلنا لجنة محلية جديدة وبدأنا العمل كل من موقعه لجمع الشتات، فندي جمع بعض الأعضاء القدامى، وأنا جمعت الطلاب القدامى وأضفت اليهم عددا من الجدد، الى جانب عدد آخر من العمال والفلاحين. وكان من ضمن منظمة الفلاحين حسن مصطفى وصالح شيرة والملا عبدالله الذي عرف فيما بعد بالملا ماتور، شكلنا مجموعة ناشطة وسط الفلاحين وبدأنا بالعمل الحزبي، ثم ذهبت الى لجنة محلية بالكايتي لإحيائها أيضا.

تم الإفراج عن عوني يوسف وعاد الى صفوف الحزب ونجح في كسب عدد من الأغوات الوطنيين مثل أحمد حمدأمين دزقيي وابراهيم دزقيي وصابر آغا وموشير دزقيي، هؤلاء كانوا أشخاصا جيدين، عملنا معا ونجحنا في إعادة تنشيط فرع أربيل كما إستطعنا تنشيط فرع بهدينان من أربيل.

في منطقة بهدينان بذلنا جهدا كبيرا حتى نجحنا في تأسيس خلية تنظيمية بعقرة، ولكننا فشلنا في المناطق الأخرى، فحين ذهبنا الى الأستاذ صالح اليوسفي قال لنا بأنه لا يتدخل بالسياسة ويبدو أنه كان خائفا ويقول بأن العمل الحزبي في بهدينان لا فائدة منه، ومع ذلك إستطعنا تدريجيا تأسيس تنظيمات في العمادية ودهوك إضافة الى عقرة وتنشيطها هناك.

* ما هي دواعي عقد المؤتمر الثاني للحزب؟

– عقد المؤتمر الثاني للحزب في مارس عام ١٩٥١ في بيت علي حمدي ببغداد، في هذا المؤتمر أعلن كل من صالح رشدي ومصطفى كريم إنسحابهما، وإشترطا طرد همزة عبدالله أو إنسحابهما، وبعد إنسحابهما أصدرنا جريدة بإسم (رزكاري نوى) ولكن عددا قليلا من أعضاء الحزب تبعهما. ورغم أننا بحثنا عن حل جديد يقضي بتشكيل لجنة جديدة بشرط أن لا يكون فيها أي عضو قديم، وأن تهيب هذه اللجنة منهاجا للحزب ويجدد سياساته ويغير إسمه ويحوله الى حزب جماهيري ثوري تقدمي يستفيد من الفكر الماركسي اللينيني. وقد صغنا هذه المقترحات ورشحنا خمسة أشخاص لإدارة شؤون الحزب وهم الأستاذ ابراهيم أحمد وجليل هوشيار الذي أفرج عنه توا من السجن، و محمدأمين معروف من أهالي كويسنجق الذي كان بمثابة معلمنا، بالإضافة الى نوري شاويس وبكر إسماعيل.

* وماذا عنك، كيف تم إنتخابك لعضوية القيادة وأنت في تلك السن المبكرة؟

– لقد تم إنتخابي بالفعل، ولكن بسبب صغر سني وكوني في الصف الخامس الإعدادي تنازلت عن العضوية لصالح جليل هوشيار، وبالطبع مع تشكيل هذه اللجنة القيادية بدأت مرحلة جديدة بحياة الحزب، فقد تسلم الحزب بمباديء جديدة وبرنامج جديد وأعضاء جدد، وكان مضمون هذا التجديد في الحزب هو حلول الأستاذ ابراهيم أحمد بالقيادة، وسقوط السكرتير السابق همزة عبدالله و القياديين الآخرين علي عبدالله و كريم توفيق في الإنتخابات، قلنا فلنكن هناك قيادة جديدة من دون هؤلاء لكي نعيد صياغة الحزب من جديد.

الحلقة ٧

تأثيرات الاتحاد السوفيتي والجيبهة الاشتراكية على البارتي

*في تلك الظروف ماذا كان تأثير الإتحاد السوفيتي والمعسكر الإشتراكي على الحزب؟

– للأسف المسؤولون الذين عينهم السوفييت للملف الكردي كانوا في غالبيتهم من الأذربايجانيين، وكان هؤلاء ينظرون إلى القضية القومية الكردية بنظرة شوفينية وكانت لهم آراء خاطئة حولها، حتى أنهم أثاروا في تفكير همزة عبدالله سكرتير الحزب، منهم بروفيسور روسي يدعى (فيلجيفسكي) الذي عين كخبير في الشؤون الكردية وله كتاب حول المسألة الكردية، لكن معظم آرائه كانت خاطئة، منها قوله “أن المجتمع الكردي هو مجتمع عشائري، وأن الإقطاع هو القوة الأساسية فيه، وعليه يجب كسب العشائر وعن طريقها سنتمكن من إحداث التغيير بالمجتمع والحركة التحريرية الكردستانية”، أما الأذريون فلأن نظرهم كانت شوفينية عموماً، لذلك لم يكونوا مبالين كثيراً بالقضية الكردية، كان جعفر بافروف أحد هؤلاء الذين حاولوا كثيراً معاداة (ز.ك).

أعتقد بأن خطأ السوفييات بدأ من هناك، حين جاءوا للقضاء على (ز.ك) وأسسوا الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني بديلاً عنه. لست معترضاً على تشكيل هذا الحزب، ولكن كان بإمكانهم الإبقاء على (ز.ك) وتحويله إلى حزب ديمقراطي وتغيير إسمه وإعداد برنامج سياسي له وإجراء انتخابات لقيادة سياسية، ولكنهم لم يفعلوا ذلك بل جاءوا بالقاضي محمد وقالوا له ذهب وشكل حزبا وضع له برنامجا. صحيح أن القاضي كان مع (ز.ك) ولكن مع ذلك لم يذهب أحد من قياداته الثورية معه إلى الحزب الجديد. كان القاضي إستولى على الحزب بمساعدة السوفييات وأتى بالجناح العشائري إلى الحركة الكردية في إيران، وفي أثناء وجود (ز.ك) ظلوا بضعفهم.

وفي كردستان العراق كان همزة عبدالله من الناحية الفكرية شيوعياً وواقعياً تحت تأثير السوفييت ويعتقد بأن كل ما يقوله السوفييات هو الحق، حتى حين وضعنا برنامج البارتي كان يظن بأنه من الأفضل عرضه على السوفييت للتصديق عليه، وهكذا أرسله برفقة مصطفى خوشناو وميرحاج إلى تبريز لعرضه على الروس، وهم تلاعبوا به كيفما شاءوا. وكلما أردنا إجراء تغيير في البرنامج كان همزة يعارضنا ويغضب منا ويرفض المساس به. وكنا في ذلك الوقت نظن فعلاً بأن البرنامج بحاجة إلى تعديلات، خاصة أنه خلا من التطرق إلى مسألة الإصلاح الزراعي، ونرى بأنه ليس شرطاً أن يلم السوفييات بأمورنا وأوضاعنا، ولكن همزة كان يصف السوفييات دائماً بآباء الكرد، ويقول بأن أبا الكرد لا يوافق، ولكننا إستطعنا التغلب على هذه العقلية، وقلنا بأننا نحب السوفييات ولكن هذا لا يعني بأن يكون كل ما يناسبهم يناسبنا أيضاً، هذا تفكير خاطيء، كنا نشك في مصداقية طروحات همزة ونعتقد بأنه غير صادق في تنسيب كل الأمور إلى السوفييات. وفعلاً حين ذهبت إلى موسكو عام ١٩٥٥ تبين لي بأن كل ما قاله همزة لم يكن كلامه وكنا نظن بأن ما يقوله يعبر عن يمينيته ويريد أن ينسبه للسوفييات لكي يفرضه علينا.

خطأ آخر وقعنا فيه وهو ذليلتنا للسوفييات. كنا نظن بأن كل ما يأتي من موسكو هو بمثابة كلام نازل من السماء كالقرآن. ولكننا إستدركنا ذلك فيما بعد وإعتمدنا على أنفسنا. في تلك الفترة كنت ضمن الجناح اليساري في الحزب، وكان أنصار هذا الجناح هم الأكثر وعياً داخل الحزب منهم حلمي علي شريف الذي كان أكثرنا تثقيفاً وخبر حياة السجن، وفي كويسنجق كان معنا محمد أمين معروف الذي كنا نعتبره معلمنا، وكذلك الأستاذ إبراهيم أحمد بعد الإفراج عنه من السجن وكان أكثرنا فهماً للمسائل، وأصبح مرشداً وقائداً لذلك الإتجاه اليساري، وكان يريد تبني الماركسية اللينينية والقبول بالديمقراطية الشعبية وجعلها شعاراً لنا، إلى جانب الإهتمام بحل قضية الإصلاح الزراعي وتعميق العلاقة مع الإتحاد السوفييتي. كنا ضد مفهوم عدم الإنحياز، لأن الحكومة العراقية كانت تدعو إلى عدم الإنحياز. وكان الأستاذ إبراهيم أحمد يقول “نحن لسنا على الحياد، فهناك جبهتان، الأولى جبهة المعسكر الإشتراكي بقيادة السوفييت، والثانية جبهة الإمبريالية بقيادة الولايات المتحدة، ونحن ضد أمريكا ولذلك فإن عدم الإنحياز لا معنى له”. لقد نما هذا الإتجاه داخل الحزب وأصبحت له السلطة، أي لم يكن أحد يستطيع مواجهة هذا التيار الجارف.

صدرت عدة كتب حول الديمقراطية الشعبية، ولكن لأننا لم نكن نلم بلغات الأجانب، كان الأستاذ إبراهيم أحمد يترجمها لنا، كما قرأ عدة كتب حول الديمقراطية الشعبية في الصين وأفكار ماوتسي تونغ، ولهذا السبب شاعت مسألة الديمقراطية الشعبية بيننا.

جمهورية كردستان الديمقراطية الشعبية

* كيف كنتم تربطون بين المسألة الكردية والعراقية؟

- كنا نتطلع الى نظام ديمقراطي شعبي بقيادة الطبقة العاملة، ولأول مرة رفعنا نحن شعار إسقاط النظام الملكي، كما رفعنا شعار حق تقرير المصير، وكان مقصدنا هو تأسيس جمهوريتين في العراق، ديمقراطية شعبية كردستانية، وأخرى ديمقراطية شعبية عربية تندمجان معا لتأسيس جمهورية عراقية ديمقراطية شعبية، على أن يكون لجمهورية كردستان الحق في التمثيل بالأمم المتحدة وعقد الصلات الخارجية. هذه الأفكار تمت صياغتها عام ١٩٥٣ ولكن بداياتها تعود الى عام ١٩٥١. وكما أشرت سابقا كان التوجه اليساري غالبا على الحزب ويعبر عنه في شعارات الحزب، وعودة الدكتور جعفر من بريطانيا والذي درس في إيران خدمنا كثيرا وخاصة في نقل تلك المبادئ اليسارية التي كانت شائعة في إيران بذلك الوقت.

كرد ايران ومساهماتهم في صفوف الحزب

* كثرة حديثك عن الشخصيات الكردية الإيرانية تجربنا الى تساؤل حول مساهماتهم في الحزب، وكيف أن الشاعر هزار مثل كرد العراق في مهرجانات الخارج؟

- شعب كردستان لم يفرق في ذلك العصر بين بعضهم البعض، فجميع كرد إيران الذين ضاقت بهم بلادهم لجؤوا الى حزبنا مثل عبدالرحمن زبيحي وهزار وحسن قزلجي ودلشاد رسول، كانوا جميعا أعضاء في الحزب وتولوا مسؤوليات فيه. كان الأستاذ ابراهيم أحمد يرى بأن يكون في جميع أجزاء كردستان حزب واحد له بفروع متعددة، بمعنى أن يكون في كل جزء من كردستان حزب، وأن تكون هناك قيادة قومية واحدة تجمع تلك الأحزاب. وفي تلك السنة حاولنا قدر الإمكان أن يكون هناك حزب مماثل في كردستان تركيا، فشحجنا عددا من الطلاب الذين تخرجوا من الإعدادية وكانوا يرغبون في إتمام دراساتهم بجامعة تركيا لكي يعقدوا الصلات مع كردها، كان منهم شخص يدعى نزاد وهو شاب من كركوك كان يزامنني في الإعدادية، وشخص آخر ترشح لذلك وهو أنور شقيق المرحوم أحمد محمد أمين، وكان له دور مشهود في إذكاء الروح القومية لدى الكرد هناك.

بناء العلاقات مع الكرد في أجزاء كردستان الأخرى

* هل كان الهدف من إرسال هؤلاء الطلبة تأسيس حزب كردستاني في تركيا؟

- كان الهدف هو للدراسة وكذلك بناء العلاقات، لقد أرسلنا بعضهم لكي يسعوا لتأسيس الحزب في المستقبل وإحياء الروح القومية لدى كرد تركيا. كما أن سفر هزار الى الخارج عبر سوريا لتلقي العلاج أردنا إستغلاله لكي يجتمع بالكرد هناك ويقنعهم بتأسيس الحزب لأنه لم يكن هناك حزب كردي. أما على الصعيد المحلي فقد كان للأستاذ مسعود محمد دور بارز داخل البرلمان العراقي، فقد كان يرتجل خطابه بعربية ناصعة ويتحدث عن الكثير من المسائل المتعلقة بالكرد والوطن الكردي ويلقي الضوء على تخلف مناطق كردستان.

في السنة ذاتها شهدت علاقاتنا مع الأحزاب العراقية تطورا ملحوظا، فقد تحسنت علاقتنا مع الحزب الشيوعي وكذلك مع الحزب الوطني الديمقراطي العراقي. كما حاولنا أن نحسن علاقتنا مع الجناح الآخر من الحزب الشيوعي المعروف بجماعة القاعدة، ويقودهم حميد عثمان، لذا أستطيع أن أقول ان تلك السنة عموما كانت سنة خير عميم لعملنا ونشاطنا السياسي والحزبي. في تلك السنة أيضا ألقى القبض على بهاء الدين نوري وأحيل الى المحاكمة، و دافع عن نفسه بكل شجاعة، كما دافع ببسالة عن موقفه من مسألة الاعتراف بحق تقرير المصير، و كان هذا كافيا لإصدار حكم الإعدام بحقه، ولكن تم تغييره الى الحكم المؤبد.

كما إستفدنا في ذلك العام أيضا من رجل عربي مثقف يدعى داود الصائغ، وهو أحد القياديين الشيوعيين السابقين إنشق عن الحزب وأسس منظمة العمال الشيوعيين ثم طرد من الحزب ولجأ الينا فأويناه، وطلبنا منه أن يترجم لنا بعض الكتب الماركسية لأنها كانت نادرة، وبدأها بترجمة كتاب الإشتراكية العلمية والإشتراكية الطوباوية وتم طبعه من قبلنا.

* ثم ماذا حدث؟

-أتذكر أننا نجحنا أيضا مع إنتهاء العطلة الصيفية من عقد علاقة مع القوميون العرب، حيث أن علاقتنا كانت محددة فقط مع الشيوعيين، وفي خريف عام ١٩٥٣ إنلقتيت بأحد الطلاب ويدعى زكي و لأول مرة سمعت منه بإسم حزب البعث ووجوده في العراق.

أول نشاط سياسي خارج كردستان

*** متى كان أول نشاط سياسي لك في الخارج؟**

- لأول مرة تحدثت في مؤتمر القومي العربي، وكنت أول كردي يتحدث في ذلك المؤتمر عن الأخوة العربية الكردية والنضال المشترك للشعبين، وكان الشيوعيين منزعجين جدا وأثاروا ضجة كبيرة وإتهمونا باليمينية والرجعية لأننا نتعاون مع القوميون العرب.

*** وهل العلاقات مع الأحزاب العراقية العربية تثير فعلا مخاوف الشيوعيين؟**

- الشيوعيون كانوا يريدون أن تكون علاقتنا محصورة بهم فقط، وأتذكر في ذلك العام عاد هزار موكرياني من المهرجان العالمي وكتب بعض القصائد كما ترجم عدة كتب عن حركة السلام في العالم تم نشرها بواسطة إتحاد شباب كردستان، أما حمة احمد طه (الشاعر كامران) فقد كتب عدة قصائد عام ١٩٥٤ تمحورت حول السلام، وكنت قد كتبت مقدمة لها وأصدرتها بكتاب، وأثارت تلك المقدمة مشكلة بالنسبة لنا حيث كتبته برؤية يسارية وهاجمت الإمبريالية ووصفتها بمصاصي الدماء، ولذلك أُلحنا الى المحاكمة، و حكم على الشاعر بالإبعاد لسنة واحدة، و الإفراج عني لأنني كنت الناشر و ليس الشاعر.

الحب و الزنانة

*** دعنا نتحول الى بعض المحطات الخاصة بحياتك، يقال بأنك في تلك الفترة كنت تخوض علاقة غرامية؟**

- أحداث تلك الفترة تثير الشجون فعلا، أتذكر حينها كنت شابا في مقتبل العمر، ذهبت الى محال تدعى "محال خياطة شيك" وإبتعت بدلة جديدة، وكنت قد تعرفت توا بفتاة في الجامعة وبتبادل مشاعر الحب والغرام. وكنت أريد الزواج بها، وعليه هندمت نفسي ورتبت حالي وإرتديت البدلة الجديدة مع قميص وحذاء جديدين، حددت موعدا مع الفتاة.خرجت من الكلية بحدود الساعة ١١,٤٠ لكي أذهب للقائها. وفجأة وجدت أمامي إثنين من أفراد شرطة التحقيقات الجنائية، كان أحدهم معنا ويدعى أحمد الراوي، كنت أعلم بأنه شرطي ولكني لم أعرف إنتسابه للتحقيقات الجنائية، أوقفوا سيارة تاكسي وأمسكوا بيدي وقالوا تفضل إركب معنا، وأخذوني الى دائرة التحقيقات الجنائية وبدعوا بالتحقيق معي لسبعة أيام متواصلة حول ذلك الكتاب ففسدت البدلة وإنهدم حيلي.

والأنكى من ذلك أن محطة قطار أربيل كانت في تلك الفترة خارج مركز المدينة، وأربيل مدينة صغيرة، ولذلك أنزلوني من القطار وساقوني مشيا على الأقدام نحو سجن التوقيفات ويدي مكلبتان بالحديد وشرطيان يجرانني وراءهما فلم يجدا سيارة ولا عربة لذلك قطعنا الطريق مشيا على الأقدام.

ودعني أروي لك قصة طريفة. كان هناك طبيب يدعى رؤوف وكان رجلا ظريفا وصديقا لكل من عوني يوسف وعلي عبدالله وجاء الى أربيل وحل ضيفا على عوني، وحدثهم عني قائلاً "اليوم رأيت رجلا موثقا بحبل طويل يجره شرطيان في المدينة وكانت لحيته وشارباه قد إختلطتا، ولما أمعنت النظر فيه عرفته بأنه مام جلال كانا يسوقانه نحو السراي"، وهكذا عرفوا بإلقاء القبض علي، ثم تمت إحالتي الى المحكمة، ولما كان في القانون نص يقضي بالدفع بعدم الصلاحية، قلت للمحاكم بأنه لايجوز محاكمة شخص على قضية جنائية واحدة مرتين، لأنني سبق أن حوكت في بغداد بنفس القضية وعليه لا تجوز محاكمتي ثانية مع ذلك فقد سجنتم لسبعة أيام، ورحم الله الأخ قاسم الملا افندي الذي حاول كثيرا التخفيف عني عبر نقلي من السجن العادي الى مستشفى السجن وهياًوا لي غرفة هناك وأتى بالفراش والحاجات الأخرى من منزله..

أود القول بهذه المناسبة ان السجن في ذلك الزمن كان شرفا كبيرا ويعد بمثابة زيارة الحج، حيث كانت تنهمر عليك قدور الطعام من كل حذب وصوب، المهم أنه في السنة الدراسية ١٩٥٣-١٩٥٤ غبت عن المدرسة لمائة وعشرة أيام مع ذلك فقد كانت درجاتي جيدة نسبيا.

دور ابراهيم أحمد و همزة عبدالله داخل الحزب

*نريد أن نعرف دور الملا مصطفى البارزاني خلال الفترة ١٩٥٣-١٩٥٨ في الحركة السياسية وأحداث كردستان.

– حين تولى الأستاذ ابراهيم أحمد سكرتارية المكتب السياسي حدث أمران داخل الحزب، الأول هو إنشقاق جماعة صالح رشدي ثم همزة عبدالله في عام ١٩٥٤، كما أن الملا مصطفى كان في ذلك الوقت يقيم بالإتحاد السوفيتي ولم يكن على أية دراية بوضع الحزب ولم يكن له أي دور في الحركة الكردية. أشيع خبر أنه مادام الملا مصطفى والمنفيون معه الى روسيا غير موجودين في الساحة، عليه يفترض طردهم من القيادة. ولكن الأستاذ ابراهيم أحمد كان رأيته أن البارزاني غائب عن كردستان ولا ندري هل يقبل برئاسة الحزب أم لا؟ ويقول “نحن من جهتنا لن نقبل به رئيسا علينا”.

أما همزة عبدالله فقد كان ضد صدور أية قرارات جديدة، وكانت آراؤه تخالف توجهاتنا على العموم، فهو عارض الإتجاه اليساري داخل الحزب وتقاربه مع المعسكر الإشتراكي، ويرى بأن المجتمع الكردي هو مجتمع عشائري ويجب أن لانكون نحن ضد الأغوات وشيوخ العشائر والإقطاعيين، بل يجب علينا ان نستميلهم. وكان يعارض ايضا حركتنا داخل طبقة الفلاحين، و يقول “علينا أولا أن نهتم بالإقطاعيين، لأننا لو ضمننا ولاءهم فإن المجتمع برمته سيكون معنا”. هذه الآراء يمكن وصفها باليمينية، رغم أن أصولها لم تكن حديثة بل كانت تراجعاً كثيراً، وإستطاع همزة أن يجمع حوله بعض المجموعات و كانوا يتحركون تحت إسم الجناح التقدمي للحزب الديمقراطي الكردي العراقي، حتى انهم لم يعترفوا بكردستانية حزبهم. وكان معهم عدد قليل من الكوادر والاعضاء من السليمانية وإثنان أو ثلاثة من بهدينان، أما من السليمانية فكان معهم محرم محمداً أمين و محمد كريم فتح الله، شهاب شيخ نوري، عبدول شوران، باباطاهر شيخ جلال، عمر كريم عزيز، رؤوف معروف.

هؤلاء لم يرضوا بالإتجاه اليساري للحزب و كانوا يعتقدون بأن البارتي هو حزب طليعي يهتدي بالفكر الماركسي اللينيني، والملا مصطفى حر في بقاءه داخل الحزب أو ترك صفوفه، لكن يجب السؤال منه بذلك رغم أنه لم تكن هناك أية صلة له بالحزب ونحن لم نعرف عنه شيئاً. وأصبح الحديث يثار في صفوف الحركة الكردية حول ما إذا كان الملا مصطفى سيبقى رئيساً أم لا.

*وما كان رأيك أنت في ذلك؟

– كنت ضمن الذين يؤيدون بقاء بارزاني رئيساً، وكنت أنظر الى الأمر بمنظار ما يقرره المنهج الداخلي والذي ينص على “أنه لا يعفي أي قيادي من مهامه بسبب الإبعاد أو النفي”. فعلى سبيل المثال كان كل من د. جعفر وميرحاج قد أبعدا عن العمل السياسي لكنهما ظلا محتفظين بعضويتهم القيادية، ولذلك كنت أرى أنه يفترض ان يعامل البارزاني مثل الآخرين. لم نكن نعترض على رئاسة البارزاني، لكن عملياً لم يكن له أي دور، فلم يشاركنا في أي قرار، لم نكن نعرف أين يعيش، وهو بدوره لم يحاول الإتصال بنا.

في تلك الفترة أي نهاية عام ١٩٤٩ كانت علاقة الملا مصطفى قد تأزمت مع جعفر باغروف سكرتير الحزب الشيوعي الأذربايجاني، وقصة الخلافات يعلم بها سيد عزيز والدكتور رحيم القاضي و الرفاق الذين كانوا هناك معهم، ولم يذكر لحد الآن شيء يجلي ما حصل. فما سمعته أنه في عام ١٩٥٠ حين إندلعت الحرب الكورية كان السوفييت يريدون تضخيم الحركة الكردية وتسليحها، و كانوا يريدون إرسال هؤلاء الموجودين في المنفى الى كردستان العراق لإعلان الثورة بل حتى تشكيل حكومة المنفى. في تلك الأثناء كان البارزاني مهتماً بمعرفة دور رحيم القاضي وما سيكون عليه، لأن البارزاني كان ضد القاضي ويعتبره جاسوساً لباغروف ولذلك لم يتفق مع باغروف. وتأزمت علاقتهما. وهكذا تم إعتقال جميع البارزانيين وتسفيرهم الى المناطق الشرقية النائية في أذربيجان وطاجيكستان واوزبكستان و توزيع هؤلاء في عمق الأراضي السوفييتية وكذلك قرب الحدود الإيرانية أفضل ذلك

المشروع القاضي بتأسيس حزب كردستاني بقيادة الملا مصطفى و تدريب وتسليح البارزانيين معه ثم إرسالهم الى العراق لإعلان الثورة..

حياة البارزانيين مع المنفى بروسيا

*** كم كانت مدة نفي البارزانيين الى روسيا، وهل تمكنتم من الإتصال بهم؟**

-تم نفي البارزانيين من عام ١٩٥٠ الى ١٩٥٣ فلم نكن نعلم أين نفوا وماذا حصل لهم، ولاهم استطاعوا الإتصال بنا، وفي عام ١٩٥٣ تزوج الملا مصطفى من امرأة روسية وأعطاهم رسالة الى ستالين في موسكو معتقدا أن موسكو لا تعلم بوضعه. في تلك الاثناء كان ستالين مازال حيا وتسلم الرسالة، وحدث تغيير في أوضاعهم حيث فتحت لهم مدارس وسمحت لهم بالعودة الى موسكو، وبعد وفاة ستالين في ذلك العام أرسل الملا مصطفى وسيد عزيز ومجموعة أخرى الى موسكو فإنخرط بعضهم في مدارس حزبية و بعضهم في مدارس زراعية وهكذا تحسنت أحوالهم شيئا فشيئا. ما فهمته أن الشوفينية الأذرية كان لها تأثيرها لما حصل للبارزانيين، فقد كان من الممكن أن يعالج الملا مصطفى هذه الأمور بروية وبعقل ناضج، لأن ميرحاج وسيد عزيز رأوا أن تطرف البارزاني هو الذي أوغر صدر جعفر باغروف، فقد كان البارزاني يريد السيطرة لنفسه، وبحسب إعتقادي و بعدما روي لي ماحدث، كان يفترض بالملا مصطفى أن يقبل بترشيح رحيم القاضي لعضوية اللجنة المركزية حتى لو كان جاسوسا سوفيتيا، ففي كل الأحوال لا يستطيع فرد واحد أن يدير الأمور ويغير الأحزاب في مشروع كبير كهذا.

فإندلاع ثورة كردستان وتأسيس حكومة المنفى والتأييد السوفيتي لهذا الكفاح المسلح، لايفترض أن يكون كل ذلك ضحية خلافات بين إثنين أو ثلاثة أشخاص فالخلافات يمكن معالجتها فيما بعد بسبب تلك الخلافات فشل مشروع ثورة كردستان و تأسيس حكومة المنفى، و شكل ذلك ضربة قوية و مؤلمة لشعب كردستان، لأنه لو حصل ذلك لكان له صدى كبير و واسع في المحافل الدولية و ستحقق القضية الكردية خطوات مهمة للأمام.

*** لماذا قل الحديث عن حكومة المنفى؟**

- نعم هذا صحيح فلم يكتب إلا القليل حول ذلك. أعتقد بأن السبب يعود الى رحيم القاضي الذي كان موقفه سلبيا من الموضوع ولذلك لم يتحدث به كثيرا، وسيد عزيز شمرزيني بدوره لم يتطرق اليه لأنه بالأساس كان ضد رحيم والقاضي محمد، وأعتقد بأن مسعود البارزاني قد تطرق في كتابه الى تازم علاقة والده بجعفر باغروف ولكن ليس بهذا التفصيل.

*** ولماذا نأيت بنفسك أنت أيضا في كتابك الصادر عام ١٩٦٩ عن هذا الموضوع؟**

-لو لاحظتم فأنا كتبت هذا الكتاب عام ١٩٦١، رغم أنه طبع في عام ١٩٦٩، وسبب آخر وهو ضرورة أن ننتقد دور السوفييت ونعتبر ذلك جريمة بحقنا، وسبب مضاف أيضا هو أن هذا الأمر ظل سرا من أسرار الحركة الكردية وقد يكون كشفه في ذلك الحين مضرا بالحركة. فالوقت لم يكن مناسباً في تلك الفترة للحديث عن مساعي السوفييت لإعلان الثورة وتأسيس الدولة الكردية الى جانب ماحدث في احداث كوريا، لأن ذلك سيفسر كمعاداة للمعسكر الغربي.

*** بعد هذه الأحداث متى جرى أول إتصال بين البارزاني والحزب؟**

- لم يسع البارزاني للإتصال بنا، بل الحزب حاول ذلك، ففي عام ١٩٥٥ شاركت أنا في مهرجان الطلبة والشباب العالمي بوارشو، و وجهت لي دعوة هناك لزيارة الصين عبر الاتحاد السوفيتي، وحاولت أن أستغل الفرصة للقاء البارزاني وأحدثه عن أوضاعنا. عند ذهابنا الى السوفييت لم نر أحدا، ولكن في طريق عودتنا صادفت شخصا عراقيا يدعى (محمد علي الهاشمي النجفي) وهو شخصية معروفة على صعيد الحركة الثورية العراقية وإنضم الى الحزب الشيوعي عام ١٩٣٤ ثم طرد من العراق و سحبت منه الجنسية العراقية وذهب الى عبادان مدعيا أنه إيراني ولعب دورا في صفوف الحركة اليسارية الإيرانية الى أن تمكن من الوصول الى الاتحاد السوفيتي وعمل هناك براديو موسكو.

في طريق عودتي من الصين وبينما كنت أتمشى في موسكو سمعت شخصين يتحدثان العربية قبالي، كان أحدهم هو الصوت الذي كنت أسمعه من راديو موسكو فأمسكت بذراعه وسلمت عليه وقلت له بأنني فلان وجئت من كردستان. وللحق رحب بي بحرارة بالغة، فسألته "أست فلانا؟" في البداية أنكر هويته ولكنه بالأخير اعترف بذلك وقال "أين نزلت؟" فقلت له "في فندق" وأعطيته إسم الفندق ورقم غرفتي، ويبدو أنه سأل عني وعرف بأنني من الشباب الديمقراطي وأنني رجعت من الصين و جئت الى موسكو بمهمة و بأنني سوف لن أبرحها دون إتمام مهمتي. بعد حوالي اسبوعين من مقامي بموسكو زارني هاشمي نجفي مرتين أو ثلاث وسألني "ماذا لديك للبارزاني، تستطيع أن تسلمه لي وأنا سأوصله إليه"، كانت له إتصالاته با لبارزاني وقد هاتفه في غرفتي، لكنهم لم يسمحوا لي بالتحدث الى البارزاني، وقد كتبت التقرير الذي أشار اليه كاك مسعود في كتابه، ويدور حول أوضاع الحزب، وكان هاشمي يأتيني بأخبارهم وأحوالهم ويبلغني بأنني لا أستطيع اللقاء بالبارزاني في تلك الظروف.

* ألم يشرح لك الأسباب؟

– أفهمني بأن السوفييت لن يسمحوا بذلك لأن الوقت لم يحن بعد، ولكن هاتفته مرتين من غرفتي وجاءني بنصائح الملا مصطفى وما علينا أن نفعل. وهكذا عقدنا الصلة معه عبر عنوان في برلين الغربية وكنا نرسل الأخبار والتقارير الى ذلك العنوان. كان الحزب الشيوعي السوفييتي يحضر نفسه لعقد المؤتمر العشرين. وكان الملا يطلب إرسال همزة عبدالله اليه ويحثنا على المصالحة معه و أن نعيده الى صفوف الحزب، وعليه أستطيع القول بأن أول إتصال بيننا وبين البارزاني قد جرى في ١٤ و ١٥ تشرين الأول عام ١٩٥٥ في موسكو بواسطة محمد الهاشمي النجفي.

* أين كان يقيم الملا مصطفى في ذلك الوقت؟

– كان الملا في موسكو، ولم يسمحوا لي برؤيته بالمرّة الأولى، ولكن في المرة الثانية عندما سافرت الى موسكو عام ١٩٥٧ نجحت في ذلك، في هذه الزيارة كنت قد تحدثت لأول مرة عبر راديو موسكو وكانت المرة الأولى التي يتحدث فيها كردي في تلك الإذاعة، وقد تحدثت باللغة العربية و باسم مستعار هو محمد أمين، تطرقت الى كردستان والشعب الكردي ومشروع سد دوكان وطالبت بعلاقات الاخوة والصداقة مع السوفييات، و بينت بأن الشعب الكردي له الحق أيضا في العيش بسلام.

* لماذا تأخر الإتصال وأول لقاء بينكم كان قبل سنتين؟

– العلاقة بدأت عام ١٩٥٥ حين تسلمنا عنوانا في برلين، فأخذنا نرسل الصحف و البيانات الى ذلك العنوان، ولم نكن نتلقى منهم شيئا، وهذا كان الجانب السلبي في العلاقة، حتى انني كتبت عدة رسائل الى الملا مصطفى و مبرحاج وسيد عزيز باعتبارهم أعضاء في قيادة الحزب لكنني لم اتلق منهم ردا.

الحزب في العهد الملكي

* لماذا لم يحاول الحزب الحصول على إجازة العمل السياسي أثناء الحكم الملكي؟

– لم نتقدم بمثل هذا الطلب لأنه وفقا للقانون العراقي كان تأسيس أي حزب على أساس قومي ممنوعا، كما ورد في برنامج الحزب إسقاط النظام الملكي كأحد الشعارات ولذلك لم يكن مناسبا للحزب أن يتقدم بطلب العمل السياسي العلني. حتى ان الحكومة حاربت الأحزاب العربية أيضا، فحين عاد نوري السعيد الى رئاسة الوزارة ألغى الحزب الوطني الديمقراطي والإستقلال والجمهورية الشعبية، فكيف الأمر بالنسبة لحزب كردي قومي ذي ميول ماركسية. فالبارتي كان يعد كافرا مرتين، ولذلك كانوا يستهزئون بنا بقولهم أثناء المحاكمات "هم إنفصاليون، هم شيوعيون" فنص المادة ٨٩ من قانون العقوبات البغدادي يقول "كل من يروج بإحدى وسائل النشر للمبادئ الشيوعية والإنفصالية" وهذا النص كان ينطبق علينا تماما.

***مع ذلك مارس الحزب عمله السياسي والإستاذ إبراهيم أحمد كان معروفا أنه السكرتير وكذلك أعضاء المكتب السياسي؟**

– أجل كانت لدى الحكومة جميع المعلومات، وكان ممن ذكرتهم يعتقلون ويحاكمون مرارا، ولكن القضاء كان في ذلك الوقت نزيها وغير ميسس، فإذا لم تكن هناك أدلة وقرائن واضحة وقانونية لم يكن أحد يستطيع أن يحكم عليك واليك مثلا، في كل مرة تعرضنا للمحاكمة كانت التهمة الأساسية هي أننا أعضاء في حزب البارتى، ونحن ننكر ذلك، و لم يكن بحوزتهم ما يثبت كوننا حزبيين. وعوقب عدد من أعضاء الحزب منهم رشيد عبدالقادر بثلاث سنوات والأستاذ ابراهيم أحمد بسنتين، وعوني يوسف بسنة واحدة، وعمر دبابة بسنة ونصف، وكذلك صالح ديالان و نوري احمد طه و حلمي علي شريف بسنة بالإضافة الى عشرات الكوادر الأخرى الذين أحيلوا الى المحاكم، أما أنا فقد تم أعتقالي خلال و جودي بكلية الحقوق لثلاث أو أربع مرات الى أن تم طردي من الكلية عام ١٩٥٦ وإختفيت.

إذن إذا لم تثبت التهم عليك بدلائل ملموسة في المحكمة لم تكن السلطات تتجرأ بإعتقالك، فمثلا كانت جماعة أنصار السلام تعمل بشكل علني و كان بعضهم يحال على المحاكم على إعتبار أنهم مؤيدون للجماعة أو للحزب الوطني الديمقراطي الذي كان بالأساس منحلا وممنوعا من العمل. وكنت ممن أحيل على المحاكمة بتهمة سفري الى موسكو. لقد عرضوا الشريط الذي تحدثت فيه عبر راديو موسكو، فأنكرت أن يكون ذلك صوتي، في أثناء ذلك ذهبت الى كركوك و بواسطة بعض أقاربي من الطالبانية تم إستخراج شهادة مرضية من المستشفى بكوني تلقيت التداوي والعلاجات في أثناء ذلك التاريخ وبأنني كنت موجودا في كركوك، ولما قدمت الشهادة الى المحكمة تم قبولها وخرجت من المحكمة. في ذلك الوقت فيما عدا المحاكم العرفية لم تكن الدولة تهتم كثيرا بالمحاكم الأخرى، وفي تلك المحاكم لم تكن الأمور سوداوية، فبالإضافة الى حضور المحامي ليدافع عنك في القضايا السياسية كانت محاكم الإستئناف والتمييز غالبا ما تعترض على قرارات الحكم السياسية. في تلك الحقبة كانت هناك نوع من حرية القضاء وإستقلاليتها، وكذلك ضمان حق الدفاع، فالمسائل لم تكن تنجز فقط بالشكوك بل كان الأمر يتطلب وثائق وأدلة وشهود، فالاستاذ مسعود محمد كان عضوا بالبرلمان وحامت حوله شكوك بكونه عضوا في الحزب، لكن صعب عليهم إثبات ذلك لأنه عندما يسأله أحد يرد عليه بأنه ليس منتميا للحزب.

نحن أيضا كذلك، ففي كل مرة أراجعهم لكي يعيدوني الى الدراسة يطلبون مني تدوين براءتي من الحزب، وكنت أنكر عليهم ذلك، وفي إحدى المرات أخذوني من سجن التحقيقات الى سعيد القزاز الذي كان أحد أقاربي قد قام بواسطة عنده، فقال لي القزاز “لا تدع مستقبلك يضيع من أجل كلمتين تدونهما أمامي، أكتب البراءة ولا تدع السنة الدراسية تفوتك”. وكنت أرد عليه بالقول “ولماذا أكتب هاتين الكلمتين، فلو أنت سألتني إن كنت عضوا في الحزب لرددت عليك بأني لست كذلك، وإذا طلبت مني ذلك كتابة، سأكتب بأني لست عضوا.. أما أن تأتي وتطلب مني أن أتبرأ من الحزب، فإن هذا الأمر يعد إهانة كبيرة و إنتهاكا لكرامة الإنسان وهذا يتعارض مع المبادئ الإنسانية، وها أنا أقولها بصراحة أمام المحكمة بأنني لست حزبيا، ولكنكم تريدون أن أكتب براءتي من الحزب حتى تنشروها وتذيعوها، إذا كنتم تريدون فأنشروا إنكاري في الجريدة وكفى، لماذا تريدون أن أكتب بوضوح براءتي، هذه إهانة لن أقبلها”. لقد حاولوا كثيرا ولكنني رفضت، هم كانوا يعرفون من هو بارتى ومن هو شيوعي، لقد كانوا يتلقون المعلومات من كويسنجق ورائية والسليمانية ويعرفوننا واحدا واحدا وكنا جميعا نتعرض للإعتقال، ولكن الجميع أيضا كان يفرج عنه أيضا لعدم ثبوت الأدلة.

بداية النشاط السياسي في الخارج: مهرجان وارشو وناظم حكمت

***كيف شاركتكم في مهرجان وارشو للشباب، بناء على دعوة رسمية، أم بمبادرة منكم، وهل كنتم ضمن وفد الشبيبة الشيوعيين؟**

– كان هناك مهرجانان شاركنا فيهما، الأول عام ١٩٥٥ في وارشو، وآخر في موسكو عام ١٩٥٧، شاع خبر في العراق بإنعقاد مهرجان الشباب الخامس، وجرى تشكيل لجنة سرية للمشاركة في مهرجان وارشو، وشاركنا ضمن الحزب الشيوعي كوفد مشترك من إتحاد الشباب الديمقراطي الكردستاني و إتحاد الطلبة الديمقراطيين التابع للحزب الشيوعي، وكان يفترض أن نحصل على جوازات السفر و التمويل اللازم لمصاريف السفر وكذلك لشراء الهدايا وتكاليف طبع البيانات. وكانت الأولوية عندي هي الحصول على الملابس الكردية والحذاء الكردي (كلاش) وغيرها، ونجحنا في جمع التبرعات وتأمين الملابس. وكان الوفد الذي إنطلق من سوريا يتألف من شكر مصطفى ونجيب الخفاف و المشكلة أن الإثنين كانا يملكان جواز السفر ماعداي، فأضطررنا الى تزوير جواز سفر الصديق محمد موسى صادق، حيث أزلنا صورته على الجواز ولصقنا صورتي، وقد فاد الجواز في عبورنا بالقطار من الموصل الى حلب ومنها الى دمشق، وهناك سجلت إسمي الحقيقي على الجواز واتصلنا برفاق آخرين وإنطلقنا الى وارشو، وإنضم إلينا هناك رفيقين آخرين.

كنا نرغب في أن نشارك في المهرجان كوفد كردي، ولكن الشيوعيين رفضوا ذلك، فذهبنا الى مقر إتحاد الشباب الديمقراطي العالمي لنشتكي، لكنهم أبلغونا بأننا لا يمكن أن نشارك كوفد كردي مستقل، عليه توصلنا الى حل وسط وهو، أن نحسب على وفد الشيوعيين على أن تكون لنا حرية إجراء اللقاءات و توجيه الدعوات للوفود المشاركة و تقديم الهدايا بإسم و فدنا.

*** وماذا عن دوركم الشخصي في ذلك المهرجان؟**

– عندما وصلنا الى وارشو وقع حدثان لافتتان للنظر أود أن أرويها للتاريخ، كانت هناك فتاة عربية تدعى بشرى برتو وكانت قيادية نسائية وعضو في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي، وهي فتاة راقية ورائعة الجمال، بمبادرة منها إرتدت الزي الكردي و شاركتنا بدبكاتنا الكردية، وكنا شاكرين لها تلك الإلتفاتة الكريمة وكان هناك شاب كردي يدعى محمد محمود عبدالرحمن الذي عرف فيما بعد بإسم (سامي عبدالرحمن) القيادي المعروف بالبارتي لاحقا، جاء وهو يعتمر عقالا عربيا ويقول بأن “مشاعره عربية خالصة” ولم يرتد الزي الكردي مثلنا، وجاء شاب آخر أيضا يدعى نوزاد نوري عبه من أهل السليمانية يضع بدوره عقالا عربيا على رأسه. هؤلاء جاءوا ضمن وفد الشيوعيين الذي أراد أن يوهم الآخرين بأنه يمثل أطراف المجتمع المتعددة، وكان الأمر كذلك، حيث شاركنا نحن الوفد الكردي و وفد الحزب الشيوعي و جماعة راية الشغيلة كوفد موحد رغم أننا كنا نمثل ثلاثة إتجاهات سياسية مختلفة.

تم ترشيحي كنائب لرئيس الوفد العراقي وكان رئيسه قيادي عمالي يدعى صفاء الحافظ أستاذ كلية الحقوق الذي قتله البعثيون فيما بعد، وقد ساعدنا كثيرا وعرف عنه بأنه أحد عقلاء الحزب الشيوعي ومنفتحا على القضية الكردية، وعاش في باريس لفترة، وهو الذي شجعني على التحدث في المهرجان وقال لي “إذهب وقل لهم بأن هذا هو مهرجان شبابي وليس مؤتمرا للأحزاب الشيوعية في العالم!” فيما كان كريم مروة نائب السكرتير العام للحزب الشيوعي اللبناني والذي يتولى مسؤولية منطقة الشرق الأوسط في الإتحاد العالمي للشباب يعارضنا بشدة ويعرقل نشاطاتنا. أما السوفييات فقد ساندونا، وكان هناك شخص يدعى رومانوف دافع عنا بقوة وقال بأن الكرد لهم خصوصيتهم القومية كشعب. كما كان هناك شاب شيوعي هندي وقف الى جانبنا أيضا. باختصار نجحنا هناك في أن نطرح أنفسنا كوفد يمثل شعبا له خصوصيته القومية، وإستطعنا أن نعقد الصلات مع الوفود المشاركة ونتلقى منهم الهدايا ونتباحث معهم، ومما ساعدنا أيضا بهذا المجال هو إجتماع عقدناه كوفد كردي إستدعينا له ممثلي عدد من البلدان الكبرى مثل الإتحاد السوفيتي والولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا واليابان وأندونيسيا والهند والبرازيل ومصر، وشارك ياسر عرفات أيضا الذي جاء الى المهرجان بإسم الوفد الفلسطيني وكان آنذاك طالبا في القاهرة.

* من غير هؤلاء بمن إنتقيتم من الشخصيات العالمية في المهرجان؟

– من أهم اللقاءات في المهرجان كان لقاءنا بالشاعر التركي الكبير ناظم حكمت الذي رحب بنا بحرارة بالغة وقبلنا جميعا، وكان سعيدا جدا ومتعاطفا معنا، وقال “أنا أحب الكرد كثيرا وسأشارك في إجتماعكم” وكانت مشاركته لفتة كبيرة منه لأن في ذلك الزمن كان الكثيرون يودون لقاءه وإنتزاع توقيعه كشكل من أشكال المباركة والتفاخر. جاء الى إجتماعنا وألقيت خطابا رحبت به، وألقى بدوره خطابا متحدئا عن الظلم الذي لحق بالكرد، وقال “حق تقرير المصير هو حق طبيعي للشعب الكردي، فيجب أن يعيشوا مثل سائر الأقوام والشعوب في هذا العصر متمتعين بحقوقهم” وختم خطابه بالقول “أشكر دعوة الأخوة الكرد لي، ولكن لي عندهم رجاء وهو أن يدعوني الى بلدهم حين يرفعون علم كردستان الحرة كي أشاركهم هذا العيد”. وهكذا تغيرت أجواء المهرجان برمتها الى صالحنا.

كانت لمشاركته وخطابه أهمية قصوى لأنه كان معروفا على النطاق العالمي، وتلاه السوفييت والصينيون الذين ألقوا بدورهم خطبا تحدثوا خلالها بإيجابية عن النضال الكردي. ففي البداية تحدث الممثل الصيني وكنت أعرف بعضهم سابقا ولم يكونوا قد سمعوا بإسم كردستان، ولكن بعد هذا الإجتماع جاءنا رئيس الوفد الصيني وقال “باسم ١٢٠ مليوننا من شباب الصين نؤيد نضال شعبكم من أجل التحرر والإستقلال وحق تقرير المصير” وإثر الإجتماع قدمنا الهدايا للوفود المشاركة منهم شباب ألمانيا الديمقراطية والصينيين، وهم قدموا لنا عددا من الدراجات الهوائية على سبيل الهدية. لقد كانت فرصة جيدة لنا للتعرف بشباب العالم، وهناك كنت أستغل كل فرصة سانحة لأزج بالمسألة الكردية ضمن خطاباتي وأحاديثي مع الوفود المشاركة، وهذا المهرجان ساعدني كثيرا في التعرف على العديد من الأوساط العالمية، ولذلك تلقيت دعوة من الصين لزيارتها.

السفر الى الصين

* هذا يعني بأن سفركم الى الصين جاء نتيجة مشاركتكم في مهرجان وارشو؟

– نعم هو كذلك، فقد تم توجيه الدعوة الى شخصين في العراق، الأول بإسم إتحاد الشباب الديمقراطي العراقي، والآخر بإسم إتحاد شباب كردستان و ترشحت أنا لتلبية الدعوة. سافرنا بالقطار من وارشو الى الصين وإستغرقت الرحلة عدة أيام، قضينا منها ليلة في موسكو ثم أكملنا السفر بالقطار السريع.

* وماهي النشاطات السياسية التي قمتم بها هناك؟

– شاركت في جميع الفعاليات السياسية هناك. ذهبت الى إتحاد الأدباء وعرفتهم بنفسي كأديب وكاتب.. و ذهبت الى إتحاد الطلبة و الشباب بصفتي طالبا.. حتى انني ذهبت الى إتحاد النساء هناك وقدمت زيا كرديا ملفوفا بعلم كردستان الى السيدة (صن يات سين) نائبة رئيس الجمهورية و كانت سيدة رائعة، وقدمت لها الزى وسط إجتماع كبير وكان لذلك صدى واسع.. المهم أنني في جميع لقاءاتي كنت أرثدي الزى الكردي التقليدي و أعلق على ياقتي علم كردستان.

* ثم أين ذهبتهم؟

– أمضيت شهرا هناك، ثم عدت الى سوريا، قبل أن أشارك لاحقا في المهرجان العالمي للشباب عام ١٩٥٧ في موسكو.

مهرجان شباب موسكو

* وكيف شاركت في مهرجان موسكو على الرغم من عدم توجيه الدعوة اليك؟

– لا، ليس الأمر كذلك.. فقد كان في العراق لجنة تحضيرية للمهرجان وتجمع في دمشق، وكان التنسيق قائما مع اللجنة التي توفد الشباب، وكنت ضمن اللجنة التحضيرية تلك وأذهب الى دمشق.

* هل كانت لدى الحكومة العراقية وفود حكومية للمشاركة في مثل هذه الفعاليات العالمية؟

– كلا.. كانت الحكومة ضد مثل هذه المشاركات عموما. ففي ذلك الزمن كانت هذه المشاركات تعتبر تعاطفا مع الشيوعية وكان هذا كفرا بنظر الحكومة، وكانت المشاركة بالأساس تجري بصورة سرية، ولا تنشر صورها وتفاصيل فعاليتها في وسائل الإعلام، فكل من تثبت مشاركته يتعرض للمحاكمة، وكنت واحدا منهم، أكلنا أنا وعدد من الشباب الشيوعيين الى المحاكمة فعلا بعد أن شككت الحكومة بنا، ولكننا أنكرنا ذلك فنجوننا.

مشاركتي في هذا المهرجان كانت أصعب، لأن صورة الجواز الذي سافرت به سابقا قد تغيرت مرارا وهي بالأصل صورة محمد موسى صادق، إستخدمه بعدي حبيب محمد كريم لأنه كان بدوره مرشحا للمشاركة في المهرجان، وعليه فقد بدا واضحا بأن الصورة قد أزيلت وزيفت مرارا، لذلك قررت السفر هذه المرة عن طريق بري عبر قضاء سنجار لأنه طريق أسهل. وصادفت هناك شابا إيزيديا هو شقيق معاوية إنضم الى البارتى منذ فترة، لكنه عمل كجاسوس للحكومة، لذلك أراد أن يسلمني للسلطة، لكنني تحايلت عليه ونجوت من مكيدته فسلمت نفسي الى السوريين، وكانت معي حقيبتان من الهدايا، وقلت للسوريين انني ذاهب الى مهرجان موسكو للشباب. فنقلوني من نقطة الحدود الى القامشلو وأبلغوني أنهم لن يطلقوا سراحي قبل إجراء التحقيقات الأمنية معي. فطلبت منهم أن أجري إتصالا هاتفيا فسمحوا لي بذلك، فهاتفت منزل السيدة روشن بدرخان وأبلغتهم بوضعي. وفي ذلك اليوم نقلوني مكبلا الى الحسكة، ويبدو أن إتصالي بالسيدة روشن قد أفاد حيث إتصل ضابط كردي سوري برتبة عقيد يدعى محمد وله نفوذ واسع في السلطة، وأبلغهم بإطلاق سراحي والسماح لي بالذهاب الى دمشق، فجاء أحد المحققين في المساء وسألني "هل تريد أن نطلق سراحك الآن أو تريد ذلك غدا صباحا؟" فقلت له "أريد الخروج الآن. وفي تلك الساعة المتأخرة لم تكن هناك بطبيعة الحال أية وسيلة للسفر الى دمشق، لا قطار ولا سيارات أجرة"، فسألت المحقق "كيف يمكنني السفر الى الشام؟" قال "ليست هناك سوى سيارات الحمل الكبيرة التي تنقل الحبوب أو الأحمال، فإذهب وقف على الطريق العام شاوور على السواق عسى أن ينقلك أحدهم إذا كان لديه مقعد أمامي شاغر، وإلا عليك أن تصعد الى سطح السيارة وتمشي حالك. وهكذا بعد ساعة أو اثنتين جاءت سيارة وأشرت لها فوقف السائق وقال "ليس عندي مقعد شاغر في الأمام، فإذا تريد إصعد الى السطح"، وهكذا صعدت للسطح وإنطلقنا نحو دمشق، وإستغرقت الرحلة طوال ساعات الليل ووصلنا حلب عند الظهر، فنزلت لتناول الكباب في مطعم قريب من الكراج ثم إستأنفت سفري بالسيارة الى دمشق.

* وكيف وجدت أعضاء الوفد العراقي هناك؟

– حين وصلت الى دمشق لم يكن لدي أي عدة سفر، لاجواز ولا ليزاباص، فذهبت الى الوفد العراقي وإشترطوا حصولي على الجواز أو ليزاباص وإلا يتعذر علي السفر. وفي الحقيقة وجدتهم لا يرغبون بمرافقتي لهم، وفي محل إجتماعهم صادفت عبدالقادر إسماعيل البستاني وعبدالجبار وهبي المعروف بأبي سعيد وجورج تلو، وقلت لهم انني أحتاج الى مساعدتكم للسفر، فردوا علي "بأنهم لا يستطيعون فعل شئ من دون حصولي على جواز أو وثيقة سفر". فأضطررت الى مهاتفة العقيد محمد الكردي وشكرت مساعدته بإطلاق سراحي، وأبلغته بأنني أواجه مشكلة أخرى، فوعدني خيرا وقال سنلتقي غدا وحدد لي مكان اللقاء. وجاء في الموعد المحدد بسيارة تحمل علم الدولة السورية وأخذني معه الى الدائرة التي تصدر الليزاباص، وكان هناك ضابط برتبة رائد حيث قام فورا من مقعده مؤديا التحية العسكرية للعقيد وأخلى مكانه له. وطلب العقيد منه أن يصدر وثيقة ليزاباص بإسمي، وأردف "جلال سيقدم لكم عريضة للحصول على الوثيقة، وأنا سأأخذه الى رئاسة الجمهورية وسأجعله لاجئا سياسيا بشكل قانوني!"

* يعني بعد معاناة طويلة أصبحت حائزا على وثيقة سفر؟

– نعم، فالرائد رد على العقيد بالموافقة وعلى وجه السرعة صوروني ثم أكملوا إجراءات منح الليزاباص ووضعته بجيبتي. ومن تلك اللحظة أصبحت حاملا لليزاباص سوري وأصبحت قادرا على السفر الى الخارج متى أشاء. وطبعا لم أتحدث الى الشيوعيين بذلك، لأنني توقعت أن يخلقوا لي مشكلة أخرى، لذلك ذهبت اليهم وسألتهم "حسنا، قولوا لي ماذا أفعل الآن؟" قالوا: "لا نستطيع أن نأخذك معنا دون جواز او ليزاباص"، وكانوا يظنون بأنه يستحيل علي الحصول على ليزاباص، حاولت أن أغشم نفسي فسألتهم "وماهي ليزاباص؟" فأخذوا يشرحون لي ذلك، فقلت لهم "إنن سأذهب للحصول عليها؟"

في ذلك الوقت صادفت بعض الرفاق منهم الأستاذ عبد الحميد درويش في منزل السيدة سينم خان ابنة جلادت بدرخان، وكان معه كل من الشاعر هزار موكرياني وعبدالرحمن زبيحي، وإتفقنا على إشراكهم جميعا في المهرجان، ولكن للأسف لم يقبلهم أحد لا الوفد العراقي ولا الوفد السوري! ولذلك قررنا السفر مع سينم خان عن طريق آخر عبر ألمانيا ثم موسكو، ولكن لم يسمح لهم السفر من ألمانيا فعادوا الى دمشق بعد أن تجشموا عناء كبيرا في طريق سفرهم هذا. ولكن معاناتي إنتهت ولم أتحدث لأحد بذلك حتى حلول موعد السفر. لقد حزموا أمرهم للذهاب جميعا الى اللاذقية والسفر من هناك، فذهبت اليهم وسألتهم "إذن، لقد حسمت أمركم وتتركوني هنا وحيدا أليس كذلك؟" قالوا "نعم، لا نستطيع أن نأخذك معنا مادمت لم تحصل على الجواز أو الليزاباص". فأخرجت الليزاباص من جيبي وقلت لهم "حسنا، خذوا هذه هي الليزاباص"، فوجئوا جميعا وإستغربوا كيف تمكنت من الحصول عليها. وهكذا سعدت معهم على متن الباخرة المتوجهة الى البحر الأسود والدردينيل ثم أديسا، وهناك إكتمل شمل جميع الوفود العربية القادمة من السودان ولبنان والاردن والعراق ومصر. وأتذكر بأن الباخرة كانت تسمى "غروريا" وهي باخرة سوفيتية، وكنت في السابق قد ركبت باخرة بنفس الاسم. إنطلقنا من اللاذقية نحو "كوستانسا" وهي ميناء روماني، ومنها سافرنا بالقطار الى بودابست ثم بوخارست وأخيرا حطينا الرحال في موسكو. أما العودة فقد ركبت الطائرة من بكين الى موسكو ومن هناك الى فيينا ثم دمشق.

وفي موسكو كان بإستقبالنا في المحطة جمع من كرد روسيا يتقدمهم قناتي كردو، حيث كنا نرتدي الزي الكردي فعرفونا فوراً وسعدوا جدا برؤيتنا هكذا، حتى ان قناتي كردو تغنى ببعض الأبيات الكردية ترحيبا بنا. وفي موسكو أصرنا مرة أخرى على أن يكون وفدنا ممثلا لشباب كردستان وعلى نفس منوال مهرجان وارشو من حيث لقاءاتنا الخاصة وإستقلاليتنا، ووافقوا على ذلك.

* هل تم قبول عضويتكم في اتحاد الشبيبة العالمي؟

— لا لم يقبلونا، بل كانت دعوتهم لنا فقط بصفة عضو مراقب، في أول يوم وصولنا الى موسكو بدأنا بنشاطاتنا، وكنت أبحث عن أي شخص كردي يستطيع أن يوصل صوتنا الى الملا مصطفى ورفاقه، وأفلحت في العثور مرة أخرى على محمد علي هاشم النجفي الذي وعدني بإيصال خبرنا الى الملا مصطفى.

* ولماذا لم تحاولوا الوصول إليه عن طريق الروس؟

— لقد حاولنا.. ذهبت الى الوفد السوفييتي وقلت لهم بأنني فلان الفلاني عضو المكتب السياسي للحزب، رئيسنا هنا وأريد أن ألتقيه. وبالطبع كانت هناك كلمة سرية للقاء الملا مصطفى إتفقنا عليها منذ عام ١٩٥٥ وكانت صلة الوصل بيننا. وقبل يوم من بدء المهرجان جرى إستعراض كبير شارك فيه جميع الوفود، فجاءنا شخصان يتحدثان باللهجة الكرمانجية، أحدهم كان سيد عزيز شمزيني. وكان وفدنا يتألف مني ومن جبار بيروزخان محام من كركوك إستشهد على يد البعثيين فيما بعد، وعمر دزقيي، نجيب الخفاف، الشيخ علي بامرني وعدد من الشباب الشيوعيين منهم دارا توفيق، الدكتور أحمد عثمان، حمة حسين ملا دزقيي، ونسرین خان زوجة الدكتور عبدالرحمن قاسملي التي جاءت ضمن الوفد الإيراني. سألتنا سيد عزيز "هل أنتم من كرد العراق"، فأجبناه بنعم، وعرفناه بأنفسنا، ثم سألتناها ومن أنتم؟ فقالا "نحن من كرد السوفييت، حينها نحاني علي جانبا وقال "هذا أعرفه، إنه سيد عزيز شمزيني، تعرفت عليه حين كان ضابطا في الجيش العراقي وعملنا معا في حزب هيو، وأنا متأكد بأنه هو نفسه"، فقلت فوراً "أهلا بالسيد عزيز، لماذا تتنكر علينا وتعرفنا بنفسك ككرد سوفييتي"، وكنت قبلا قد سألت الشخص الثاني المرافق له والذي تبين بأنه الدكتور مراد، فرد علي بدوره أنه كردي سوفييتي، عندها وجهت كلامي للسيد عزيز وقلت له "وأنت أيضا من كرد السوفييتات؟" فرد علي: "أي نعم! لكن بدا واضحا لي بأنه يتحدث باللهجة الكردية الإيرانية لذلك تيقنت أنه هو وليس غيره، فقلت له "لماذا يعزيبني تخفي عنا شخصيتك؟" في تلك اللحظة جاء الشيخ علي وخاطب سيد عزيز قائلاً "ألا تتذكرني أنا فلان لقد عملنا معا". وهكذا كشفنا هوية سيد عزيز الذي طلب منا إخفاء شخصيته وقال "أرجوكم لا تقولوا لأحد أنني عزيز"، فأجبته "حسنا، ولكني أريد أن ألتقي بالملا مصطفى". فقال سيد عزيز "نعم الملا موجود هنا، لكن لقاءه مرتبط بموافقة الروس، فإذا سمحوا بذلك يمكننا أن نرتب الأمر، وإلا سنبحث عن طريق آخر".

اللقاء الأول مع الملا مصطفى بارزاني.. كيف كان اللقاء؟

* كيف تم ترتيب لقاءك ببارزاني؟

— كان حدثا مهما بالنسبة لي إنتظرته طويلا. حتى انني لم أغانر موقع الإحتفالات علني أتلقى خبرا سعيدا بقرب لقائه. كنت جالسا بملابسي الكردية أمام حديقة البناية التي ننزل فيها حين جاءني شخصان أسمران، إقتربا مني وسلما علي باللهجة الكرمانجية وسألوني: “مع أي وفد جئت؟” قلت “أنا كردي عراقي”، قالوا “نحن نبحت عن صديق كردي جاء ضمن الوفد العراقي؟” سألتهم “وما إسمه؟” قالوا “إسمه جلال”. قلت “أنا هو.. هل أنتم بارزانيان؟” ردا “لا، نحن من كرد السوفييت”، فقلت لهما “أنا أنتظركما منذ وقت”، فقالوا “إذن ماهي كلمة السر؟” فلما أبلغتهم بكلمة السر والتي كانت “الحجل”، قالوا “هذا صحيح”. فكشفا هويتهم وكان أحدهما هو أسعد خوشوي الذي كان معروفا لدينا، فقال لي “جئنا لناخذك الى بارزاني فهو بانتظارك”.

وهكذا إستقلنا سيارة تاكسي أوصلنا الى أمام بناية فندق الجرس، وجاء الملا مصطفى بنفسه ليفتح الباب لنا.. أطل علينا ملحقا شاربيه وكانت له صورة بهذا الشكل، أما أنا فقد شعرت و كأني أحد الدراويش الواقفين بحضرة شيخه في خشوع ورهبة، حتى نسيت نفسي وأنا ألقى بنفسي في حضنه، لقد كنت سعيدا جدا بلقائه.

* نريد أن نقف هنا برهة للسؤال حول المشاعر التي داهمتك وأنت تحتضنه، هل توافقت مشاعرك مع ما رسمته في خيالك حول شخصيته؟

— في تلك الأيام كنت أظنه شخصية مثقفة وضيعا بالفكر الماركسي و الديالكتيك و الإقتصاد، ولكن بعد اللقاء بدا على العكس تماما فزالت الصورة الوردية المرسومة بخيالاتي، حتى بدا لي مناقضا لكل ما ظننته فيه من الثقافة وسعة الإطلاع. في تلك اللحظة أوهمت نفسي بأنه يريد أن يختبرني، لأنه كان يتحدث بسوء عن السوفييت، و يقول، انه كان على وشك عقد علاقة مع امريكا عن طريق بابا علي، لأن العلاقة مع السوفييات غير مجدية، وكنت أرد عليه بعكس ذلك ظنا مني أنه يريد إختباري.

في هذا اللقاء وصلت الى قناعة بأن الملا مصطفى ليس هو الشخص المثقف الواعي الذي كنت أنتظره، ومع ذلك لمست منه مشاعر كردية صارخة، فقد كنت تحس معه بأنه يناضل بجدية من أجل حقوق شعبه القومية. حدثني عن جملة من الأشياء رأيته محقا فيها، وهذا ما زاد في إعجابي به، فقال مثلا، أن الاتحاد السوفييتي يدعونه لمشاهدة جميع المناورات العسكرية التي يجريها الجيش السوفييتي ويجلسونه الى جانب الجنرالات و المارشالات الكبار، ويدعي بأنه كان يقود قوات عسكرية تحت إمرته وأنه غالبا ما كان يتفوق على المارشال جيكوف وغيره من مارشالات السوفييت. وحدثني أيضا كيف أنهى الأكاديمية العسكرية السوفييتية ومنح رتبة المارشال، وكيف أنهى المدرسة الحزبية بدرجة الإمتياز.

* لماذا تطرق معك الى هذه المسائل؟

— جل ما قاله لم يكن صحيحا، بل إختلقه في مخيلته. ولم أعرف في ذلك الوقت لماذا يتكلم معي بهذا الشكل، ومع ذلك إذا أردنا أن نقيم بارزاني فإن الحديث يطول.. فعلى سبيل المثال حدثني يوما عن لقائه بستالين وعلاقته بخروتشوف، وكان يعلق صور ستالين وماركس وأنجلز في غرفته وقال “إذا لم ينتزع الروس بأنفسهم هذه الصور فلن أنزعها أنا”. كما أبلغني بأنه أحد المقربين جدا من المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوفييتي، وأنهم يشاورونه في القضايا المتعلقة بالشرق الأوسط، وأنهم إقترحوا عليه أثناء العدوان الثلاثي على مصر أن يقود قوة عسكرية لصد ذلك العدوان. وحدثني أيضا عن حياته الشخصية وكيف وصل هو ورفاقه الى الإتحاد السوفييتي بعد معاناة طويلة في كازاغستان. ثم حدثني عن عائلته وما جرى لأولاده، وكان يتحدث بكره شديد عن ابن شقيقه سليمان ابن الشيخ عبدالسلام بارزاني وعده خائنا و جاسوسا عليه. وهناك نقلت إليه خبر تزويج إبنة لهم الى شقيق عبدالمهيمن بارزاني، و وجدته منزعجا من هذا الخبر، ولكني قلت له أنه شخص جيد و جرى زواجه على يد الشيخ أحمد، و ولدا

إبنا سماه الشيخ أحمد بإسم صابر. ثم حملني برسالة الى الشيخ أحمد والتي ولدت عندي إنطباعا سلبيا عنه، ومع ذلك طلبت منه أن يكتب رسائل أخرى الى كل من الأستاذ ابراهيم أحمد والشيخ صادق وهمزة عبدالله وعدد آخر من الشخصيات.

رغم إنطباعاتي عنه في ذلك اللقاء، لكن المسائل التي طرحها جعلتني أكثر إعجابا به، حتى انني عندما عدت الى كردستان بدأت أروج له وأقول "انه أصبح مارشالا وأكمل الأكاديمية العسكرية السوفيتية والمدرسة الحزبية بدرجة الإمتياز". لكن الجميع غضبوا منه بسبب رسائله، وخاصة رسالته للشيخ أحمد، لأنها بدت كرسالة يكتبها مريد لشيخه، فقد ذكر فيها بأنه مجرد كلب حارس أمام منزل الشيخ أحمد، وبأنه مستعد أن ينزل الى مستوى حذائه! لقد أحط من قدر نفسه الى الحضيض وهذا ما دفع بالشيخ صادق والشيخ عبيد أن يغضبا منه ويمتنعا عن تسليم الرسالة الى الشيخ أحمد، وقد قرأ تلك الرسالة كل من الأستاذ ابراهيم أحمد والشيخ صادق وهمزة عبدالله وأنا.

* وكيف طالعت الرسالة؟

– أنا سلمتها الى الشيخ صادق ابن الشيخ عبيد ابن شقيق الملا مصطفى، وكان الشيخ أحمد يقبع في السجن آنذاك، وطلبنا منه إيصال الرسالة الى الشيخ، ولكنهم فتحوا الرسالة وقرؤوها ولم يسلموها للشيخ.. نحن في تلك الآونة كنا في ذروة أفكارنا اليسارية، وكنت أعتقد بأن الملا مصطفى يريد أن يختبرني ولذلك لم تتغير نظرتي تجاهه، فقد كنت أعتبره قائدا وطنيا وأعجبت به كثيرا.

* ظل إعجابك به حتى عندما قرأت رسالته الى الشيخ أحمد؟

– نعم ظل إعجابي على حاله حتى بعد قراءتي لرسالته، ولكن الوضع تغير مع الأستاذ ابراهيم أحمد وهمزة عبدالله و عمر دبابه وغيرهم من الرفاق، كانوا يتأسفون من تلك الكلمات، وكيف تأتي الجرأة بشخص أن يحط من قدر نفسه الى هذه الدرجة الوضيعة، ولكني مازلت الى تلك اللحظة أراه قائدا وطنيا وقوميا.

* قبل لقائكم هل نجح طرف آخر بالإجتماع بالملا مصطفى؟

– نعم تمكن الشيوعيون من لقائه أثناء دعوتهم الى المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفيتي عام ١٩٥٦، وبالفعل كانت هناك منافسة بين البارتي والشيوعي فيمن سينجح بكسبه الى جانبه.

* لنعد الى المهرجان، وكيف شاركتم فيه؟

– بدأ المهرجان في شهر آب عام ١٩٥٧ شاركنا جميعا بأزيائنا الكردية في فعالياته، وأهدينا زيا كرديا لأم زوريا المناضلة التي هبطت إبنتها الجميلة زوريا كوسموديميانسكايا بمظلة خلف خطوط النازيين في الحرب العالمية الثانية ونالت لقب بطلة الإتحاد السوفيتي، وكانت أمها قد شاركت الى جانب عدد آخر من أمهات الأبطال في المهرجان، وهناك ألقى خطابا بالمناسبة قام المرحوم دارا توفيق بترجمتها الى الانكليزية. سمعت بعد ذلك بأن ذلك الزي الكردي تم الإحتفاظ به في متحف تانيا بموسكو، كما عقدنا لقاءات مع الوفود المشاركة وزرنا مقر سكرتارية الشباب العالمي وبحثنا معهم المسألة الكردية وكان موقفهم إيجابيا وداعما لنا.

* وماذا عن موقف الشيوعيين العراقيين والعرب تجاه تلك النشاطات؟

– وضع الشيوعيون العراقيون بالتعاون مع شيوعيي لبنان وسوريا عراقيل عديدة أمامنا. إعترضوا على إتصالنا بإتحاد الشبيبة والطلبة العالمي، وعارضوا إنضمامنا إليه، كانوا يعرقلون مشاركتنا في الفعاليات التي يدعوننا اليها ونقدم فيها فعاليات فنية وفقرات ترفيهية من الدبكات والأغاني. وبالمناسبة كان نجيب الخفاف رائعا في دبكاته وعمر دزقي في غنائه بصوته الشجي.. وكان هناك كرد السوفييات يزوروننا منهم قناتي كردو وفاريزوفا. ودعني أروي لك حديثا عن فاريزوفا هذا.. كنا جالسين في البناية المخصصة لإستضافتنا ورتدي ملابسنا الكردية وخلفنا علم كردستان ولافتة كتب عليها (كردستان- إتحاد شباب كردستان) وكان هناك لفييف من شباب ألمانيا جاءوا أيضا لرؤيتنا ودعونا الى زيارة جماعتهم بإسم (براري كردستان) وهو إسم أستقوه من رواية كتبها الكاتب الألماني كارل ماي بإسم (في براري كردستان) وهي رواية قرأها معظم الشباب الألمان ومنها عرفوا بإسم كردستان. كان فاريزوفا غاضبا من الشباب الألمان حين رأهم وقال أجلسوا لتحدث باللغة الإنكليزية، ثم وجه كلامه اليهم وقال

“أنتم أبناء هتلر الذي دمر العالم، أنتم وحوش البرية وليس نحن الكرد!” وحاول الشباب إفهامه بأنهم لا يقصدون من التسمية إحتقار شعب كردستان، بل أنهم أخذوا التسمية من الرواية، ومقصد الرواية هو وصف كردستان ببرية صافية لم تصل إليها يد العيث أو الخراب، هذا كل ما في الأمر”. وحاولوا إقناعه بوجهة نظرهم لكن فاريوزفا لم يقتنع وأجابهم “لا.. نحن شعب مكافح، نناضل من أجل حقوقنا، أما أنتم فقد ربيتم هتلر الذي أحل المصائب بالعالم، اذن أنتم وحوش البرية وليس نحن”.

* وما موقف الشيوعيين العراقيين في تلك اللحظة؟

— كما بينت سابقا نحن كنا في جدال مستمر مع الشيوعيين حول ما إذا كان الكرد أمة أم ليسوا أمة.. وكانوا ينكرون ذلك علينا مرارا، وكان لي عدد من الأصدقاء الشيوعيين منهم نوري عبدالرزاق سكرتير إتحاد الطلبة العالمي، وكذلك دارا توفيق، وكنت أعرف قناتي كردو كشخص مدافع عن القضية الكردية ويسعى لمصالحها، ولذلك كلما إشتد النقاش بيننا حول هذا الموضوع كنت أستشهد بمواقف قناتي كردو وأقول لهم “أنتم لاتصدقون دعاوانا بأننا أمة، إذن خذوا هذا الكردي السوفييتي البروفيسور قناتي كردو فهو حاصل على ميدالية بطل الإتحاد السوفييتي وهو عضو بالحزب البلشفي وإسألوه عما إذا كان الكرد قومية وأمة أم لا؟ ناقشتهم كثيرا وفي الأخير نحاني نوري عبدالرزاق وقال لي “مقارنة بالبروفيسور قناتي كردو أنت أكثر منه أممية وبروليتارية، فتعال وأنقذنا من هذه الورطة!” وقبل فترة رأيت نوري في لندن وإستذكرنا معا هذه الواقعة.

في الحقيقة كانت هناك مسألة أخرى تثبت أن كرد السوفييت لم يفرطوا بإنتمائهم القومي وأنهم كانوا حريصين عليها جدا. فكان هناك كولونيل كردي من (ايركودسكف) دفعه شعوره القومي أن يأتي بالطائرة لمجرد اللقاء بالوفد الكردي المشارك في المهرجان، وحمل معه هدايا من الطعام وزجاجتي شراب وفودكا.

حقق مهرجان موسكو إنتصارا ساحقا للشعب الكردي وخاصة اننا إلتقينا بالملا مصطفى، وكانت تلك المرة الأولى التي يستضيفنا فيها الروس بشكل رسمي، وكان سيد عزيز شمزيني يرافقنا بشكل يومي أثناء أيام المهرجان، وتعرفنا هناك بالدكتور مراد، وكتبنا رسالة الى الأخ ميرحاج.

والمفارقة أنني حين سألت الدكتور مراد عن مكان وجود الملا مصطفى وأبدت رغبتني باللقاء معه، رد قائلا “ومن يدري أين الملا مصطفى، في طاجيكستان أو لهستان، لا أحد يعرف أين هو! ولكن حين كنت أجلس مع الملا مصطفى ودخل الدكتور مراد وسلم علينا فبادرته بالقول “ها دكتور مراد، هنا ليس لهستان وها نحن جالسون مع الملا مصطفى، فضحك وقال “لا تؤاخذني أخي” كان يفترض أن أقول هكذا.. على كل حال عدنا الى اللاذقية بسوريا بنفس الطريق الذي ذهبنا به الى موسكو.

تأسيس الحزب الديمقراطي الكردي في سوريا

* عند عودتكم الى سوريا هل قمتم بنشاطات معينة؟

— بعد إنتهاء المهرجان عدنا الى سوريا. وكنا قبل ذلك بسنة أي عام ١٩٥٥ غرسنا فكرة تأسيس حزب كردي في سوريا على غرار حزبنا في العراق. وبعد سفرنا الى موسكو ذهب كل من عبدالرحمن زبيحي والشاعر هزار موكرياني الى هناك لأنهما كانا ملاحقين في العراق ولجؤوا الى سوريا، ووجد زبيحي مكانا له عند حسن اغا حاجو في الشام. كانت المباديء الكوسموبوليتية رائجة في تلك الفترة. وكان زبيحي قد ألف كتابا ضد الكوسموبوليتية ونشره تحت إسم مستعار هو محمد أحمد شنويي. ومضمونه، أننا شعب كردي مثل سائر شعوب الأرض ومن حقنا أن يكون لنا كيان مستقل مثل سائر الأمم.. لم يكن وسط الكرد بسوريا أية حركة أو فكرة لتأسيس حزب كردي. كانت أكثرية الكرد هناك ينتمون الى الحزب الشيوعي الذي لم يكن يسمح بظهور حزب كردي منافس له. وبمساعدة الأخ (نابو عثمان صبري) إستطعنا أن نترك أثرا لدى البعض من الشباب الكردي السوري، أتذكر منهم الأستاذ عبدالحميد درويش ونورالدين ظاها وآخرين. وحينما عدت الى الشام عام ١٩٥٧ وجدت الأجواء مهيئة لإعلان تأسيس حزب

كردي هناك، وكنت أنتظر صدور الأوامر من العراق لنبدأ بالخطوات التنفيذية. وكانت لقاءاتي مع الملا مصطفى ومشاركتي في مهرجان موسكو بصفة ممثل الحزب في العراق، كل ذلك شكل نقاطا إيجابية دعمت توجهاتي لتأسيس الحزب في سوريا، وكان هؤلاء الشباب يثنون على دوري بهذا المجال، ولذلك سعينا لتشكيل الحزب وتم تعيين الدكتور نورالدين ظاظا سكرتيرا وشكلنا المكتب السياسي الذي تألف من السادة ثابو عثمان صبري وعبدالحاميد درويش ورشيد حمو وبشير صبري وخليل محمد، الذي درس في الإتحاد السوفييتي وحصل على شهادة الدكتوراه ثم عاد الى العراق. لقد شكلوا الحزب عام ١٩٥٧ بمساعدتنا، وبالطبع كان الشيوعيون منزعين جدا من تشكيل هذا الحزب.

كان الشاعر الكردي جكر خوين من أحد الشخصيات المعادية للتوجهات الكردية بفعل تأثير الشيوعيين عليهم، وكان في عام ١٩٥٥ عضوا بحركة أنصار السلام، وأدى بتصريح سلبي جدا ضد الحركة الكردية بجريدة حلبية، حين سأله إن كان يعمل ضمن حركة كردية ناشئة آنذاك؟ فرد عليهم "لا، هذا أمر سيء، لأن هذا الحزب هو صنيع حلف السننو، والإستعمار يريد لأن يفرق صفوفنا، فنحن جميعا سوريون وأخوة ولا داعي لهذا الحزب". ولكنه في الأخير غير مساره عام ١٩٥٧ وسلك سبيل النضال القومي وأصبح صديقا لنا. وكان هناك عدد آخر من الكرد السوريين ساندونا مثل ممدوح سليم الذي كان رجلا يمتليء بالروح القومية ويؤيدنا رغم أنه لم ينتم الى الحزب، شاركنا فقط بمهرجان موسكو، وهناك قدرتي جان الذي اشتهر كشاعر وأديب وكتب قصيدة مدح فيها بارزاني وأرسلها إليه. كان قدرتي جان منتميا الى الحزب الشيوعي كما هو الحال مع الشاعر الكبير عبدالله كوران في العراق.

*** كم طال بقاؤك في سوريا؟**

— كما قلت آنفا لقد أصبحت لاجئا سياسيا في سوريا، وحين عدت من المهرجان كان العقيد محمد قد إستكمل أوراقتي وصدر القرار بقبولي كلاجيء سياسي وتم تخصيص راتب شهري لي بمبلغ ٣٠٠ ليرة سورية وكان ذلك مبلغا كبيرا في ذلك الزمن. وفي العام ذاته أي ١٩٥٧ تعرفت لأول مرة بالدكتور كمال فؤاد الذي إنضم توا للبارتي وجاء الى هناك في طريقه لإكمال دراسته بالخارج.

إنشاق الكوادر الكردية عن الحزب الشيوعي

*** من هم المنشقون عن الحزب الشيوعي العراقي؟**

— إنشاق الأستاذ كمال فؤاد وحاميد عثمان وصالح الحيدري، و الثلاثة كانوا أعضاء في فرع كردستان للحزب الشيوعي. هؤلاء توصلوا عام ١٩٥٧ الى قناعة بأن كردستان بحاجة الى حزب ديمقراطي ثوري واحد، وعلى الأعضاء الكرد في الحزب الشيوعي الإنضمام اليه، على أن يكون هناك تعاون وتحالف بين هذا الحزب مع الحزب الشيوعي ويناضلان معا. وفي حال تعذر عليهما تأسيس جبهة مشتركة، يفترض أن تكون هناك لجنة قيادية مشتركة بينهما. وقد ناقشوا هذه المباديء داخل الحزب الشيوعي، ولكن قيادة الحزب رفضت ذلك بشدة، وأصدرت كراسا هاجمت فيه البارتي ووصفوا هؤلاء الكوادر بالتصفويين. وأعتقد أنه بعد أعوام صححوا ماورد بذلك الكراس، فمثلا حين نتطرق الى ثروة كردستان من النفط، يقولون بأن هذا التوصيف يؤدي الى الانفصال، وحين كنا نصف "الملك العربي" ينتقدوننا على ذلك!

كنا في الشام أنا وكمال فؤاد وعبدالرحمن زبيحي وهزار وكلنا منضمين الى البارتي، وكان للأستاذ كمال فؤاد تأثير في عزالدين مصطفى رسول الذي بدأ بدوره يؤيدنا.

وفي أول لقاء بيننا دخل كمال فؤاد على حين غرة الى قلبي، فقد وجدته رجلا هاديا الطبع، وعاقلا متزنا، وشاركنا مع زبيحي للقيام بعدة نشاطات. كنا نتمشى يوما في الشام حين فوجئنا بالمحامي فائق السامرائي وصديق شنشل اللذين جاءا الى دمشق للمشاركة في إجتماع المحامين العرب، وكان الإثنينان عضوي قيادة بحزب الإستقلال، وكان الحزب منحلا آنذاك لكنه كان حليفا لعبدالناصر، وحين إلتقيناهم عزمونا على وجبة من الكباب.

في تلك الفترة كانت العلاقات بين الأحزاب العراقية جيدة، رغم أنه لم تكن هناك جبهة موحدة تجمعهم، ولكن بالواقع العملي كان هناك نوع من التعاون السياسي بينهم، وتجسد ذلك في إنتخابات عام ١٩٥٤ حين خاضوها بقائمة الجبهة الوطنية لعموم العراق، بالإضافة الى نشاطات أخرى مشتركة بين تلك الأحزاب.

الحزب الشيوعي والمجموعات اليسارية العراقية.. الإنشقاق والإتحاد

* ماذا كان موقف نوري السعيد من تقارب الأحزاب العراقية، وما كان دور الأحزاب اليسارية؟

– حل نوري السعيد جميع الأحزاب وسد عليهم أي سبيل للإعتراض القانوني و الدستوري، منع الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الإستقلال والجبهة الشعبية فتحولوا جميعا الى النضال السري. وكانت علاقاتنا مع جميع هذه الأحزاب جيدة، ومع اليساريين والحزب الشيوعي تسير نحو المزيد من الإضطراب والتقدم. في عام ١٩٥٥ كانت هناك ثلاثة تنظيمات مختلفة تعمل تحت غطاء الشيوعية، أحدها هو الحزب الشيوعي الأصيل بإسم "جماعة القاعدة"، والآخر جماعة "راية الشغيلة" تحت قيادة عزيز محمد وجمال الحيدري، وتمثل الجناح اليميني بالحزب إنشقوا عنه وعارضوا الشعارات اليسارية والثورية التي تبنتها قيادة الحزب الشيوعي سابقا. والتنظيم الثالث كان بإسم "وحدة الشيوعيين العراقيين" بزعامة الأستاذ عزيز شريف. وكان الأخير هو الأقرب إلينا، فأراء ومواقف الأستاذ عزيز شريف تجاه المسألة الكردية لعبت دورا بارزا في تطور العلاقات المشتركة بيننا. أما من الناحية الأيديولوجية فقد كانت مواقف راية الشغيلة متعارضة تماما مع توجهات البارتني، فهم يعارضون شعار إسقاط الحكم الملكي وتأسيس جمهورية ديمقراطية شعبية وحق تقرير المصير، لكن البارتني يرفع تلك الشعارات ويجهر بها.

أتذكر جيدا بأنني خضت نقاشا مطولا مع صالح الحيدري الذي يمثل جماعة راية الشغيلة حول الديمقراطية الشعبية وقلت له بأنه شعار قديم رفعه ماوتسي تونغ بعد موت لينين، وإستشهدت بحديث لينين حول تكتيكات مفهومي الاشتراكية والديمقراطية وقارنتها بكتاب ماو حول الديمقراطية الحديثة، وكيف تحول شعار الديمقراطية بعد الحرب العالمية الأولى الى الديمقراطية الشعبية والديمقراطية الحديثة، فوجدته قد إصفر وجهه وقال "إن هذه الطروحات سوف تهز أسسنا الفكرية، فنحن تربينا على أساس أن الديمقراطية الشعبية شعار سيء.. فقلت له "أخي العزيز، جئتم بما عندي وهذا ما تقوله الماركسية وتجاربها، وأنتم أحرار فيما تفعلون أو لا تفعلون".

* مادمت تتحدث عن هذه العلاقات الجيدة، لماذا لم يحدث تقارب أكثر؟

– كما قلت كانت علاقاتنا جيدة مع الأطراف الثلاثة معا، وحاولنا التقرب اليهم حتى أنني بادرت عام ١٩٥٥ بعقد إجتماع سري في وكر لنا قريب من كلية الحقوق شارك فيه ممثلون عن حزبنا وجماعة القاعدة وراية الشغيلة ووحدة الشيوعيين من أجل التقارب. وطرحنا في الإجتماع مقترحا لتوحيد الأجنحة الثلاثة بحضور سلام عادل ومحمد صالح العبدلي عن جماعة القاعدة، ومحمد حمزة سليمان من راية الشغيلة، وعبدالرحيم شريف من وحدة النضال. وقدم سلام عادل مقترحا حول إنضمام البارتني أيضا الى هذا الحزب الجديد على إعتبار أنه حزب ماركسي لينيني، بشرط أن ينضم جميع الشيوعيين الكرد الى البارتني، وأن يبقى البارتني كحزب وطني ديمقراطي ثوري، وأن يبقى الشيوعيون العرب ضمن حزب شيوعي موحد.

من جهتنا أيدنا إنضمام جميع الشيوعيين الكرد الى البارتني وأن تكون هناك قيادة مشتركة مع الحزب الشيوعي الموحد. على كل حال نجحت جهودنا ووساطتنا في دفع جماعة وحدة الشيوعيين العراقيين الى المصالحة مع جماعة القاعدة وأصدرتا بيانا مشتركا للإنضمام الى الحزب الشيوعي. وذكرنا في البيان أن الحزب الشيوعي يثمن دور ونضال وحدة الشيوعيين وسعيها في النضال من أجل نشر المباديء الماركسية اللينينية ومعاداة الإمبريالية والرجعية. أما جماعة وحدة الشيوعيين فقد وجهت لنفسها إنتقادا ذاتيا حول سعيها لتشكيل تنظيم مستقل في وقت هناك حزب شيوعي قائم. وإتفق الطرفان سريعا وظل كل من الأستاذ عزيز شريف وعبدالرحيم شريف في موقعهما القيادي بالحزب الشيوعي العراقي.

لقد ساهم تطرف بعض قيادات جماعة القاعدة وخاصة "باسم" و حميد عثمان الى دفع هذه الجماعة نحو الإنشقاق، فقد كانت هناك خلافات فكرية عميقة بينهم، ولكن بعد أن تزعم سلام عادل الحزب خلفا لحميد عثمان تغيرت الأحوال، لأن سلام كان رجلا هادئا ومرنا ومنفتحا في التعامل مع الآخرين، حاول بهمة ونشاط وبإخلاص تام أن يوحد صفوف حزبه بتوحيد هذه الأجنحة، لقد كان بحق رجلا مناضلا ومتفانيا من أجل حزبه، رغم أنه لم يكن ذا ثقافة عالية، ولكنه كون نفسه بذكائه ونشاطه المتزايد داخل الحزب وإستطاع بمساندة خالد بكداش من توحيد راية الشغيلة. وهكذا نجح سلام عادل في توحيد جميع الأجنحة داخل حزب واحد، وكانت علاقته معنا جيدة للغاية.

في عام ١٩٥٦ تقدمت مسيرة النضال القومي العربي، خصوصا بعد العدوان الثلاثي البريطاني الفرنسي الإسرائيلي على مصر وصمود وبطولة جمال عبدالناصر بوجه العدوان. ففي أعقاب العدوان تبنت مصر سياسة معاداة الإمبريالية والأحلاف العسكرية والرجعية ومنها حلف بغداد، في ذلك الوقت نما الشعور القومي العربي وانتشر كاللهيب في معظم الدول العربية. وفي المقابل تطور الشعور القومي الكردي أيضا في كردستان. وتغيرت سياسة الحزب الشيوعي العراقي أيضا حيث أصبح يرفع شعارا يدعو الى وحدة النضال التحرري العربي وتأييد ومساندة نضال الشعوب العربية ودعوته لتحقيق الوحدة العربية على أساس الديمقراطية، وفي ذات الوقت كان يساند نضال الشعب الكردي كما رسم سياستها "باسم" في حق تقرير المصير وصولا الى الانفصال وتأسيس الدولة القومية الكردية المستقلة.

فهد والمسألة الكردية

*مادونا في إطار الحديث عن الحزب الشيوعي العراقي وموقفه من المسألة الكردية، هل لك أن تحدثنا عن رأي وموقف فهد من تلك

المسألة؟

– إن تحديد الموقف من مسألة حق تقرير المصير كان بالضد من السياسة القديمة للقائد الشيوعي فهد.. فكان بدوره يعتبر الكرد مجرد أقلية حالهم حال الإيزيديين و الآشوريين و الأرمن، ولهذا لم يتطرق الى مسألة حق تقرير المصير. ولكنه غير موقفه بعد ذلك بمقالين نشرهما في جريدة القاعدة، تطرق خلالهما الى أن للشعب الكردي الحق في تقرير المصير بما فيه حق الانفصال في حال تحرر العراق من الإمبريالية، أو في أي وقت يراه الشعب الكردي في مصلحته ممارسة ذلك الحق.

وفي مقاله الثاني طالب فهد بأن يتشكل حزب تقدمي في كردستان، وكان عنوان مقاله هو "الشعب الكردي بحاجة الى حزب عمل لا الى حزب أمل" إنتقد خلاله حزب هيووا (الأمل) وإعتبره حزبا رجعيا، ودعا جميع الكرد التقدميين والمخلصين الى تأسيس حزب لنشر الوعي القومي وتنظيم أنفسهم لقيادة الشعب وحركته التحررية. وكان من الممكن لهذا الطرح أن يشكل بداية طيبة لتأسيس علاقة متينة بين البارتى والحزب الشيوعي، وخاصة أن الحزب الشيوعي قد جسدت تلك الحقيقة في جمهوريتي مهاباد وأذربايجان، وكان السوفييت يدعمون هذا التوجه. فالسياسة التي إتبعها السوفييت في إيران كسرت تلك القاعدة التي تقول بأنه يفترض أن يكون داخل الدولة الواحدة، حزب واحد فقط يجمع بين جميع القوميات والأقليات. وأعتقد بأن فهد أدرك هذه الحقيقة حين سافر الى موسكو عبر إيران. ولا أستبعد بأن يكون الروس قد نصحوه بذلك، لأنه في مقاله المعنون "الشعب الكردي بحاجة الى حزب عمل" تطرق الى ضرورة وجود حزب تقدمي ثوري كردي لتنظيم وقيادة الشعب وتحقيق أهدافه، ويقول "ستجدون منا كل الدعم والمساندة".

لكن في عام ١٩٥٦ وقع حدث طارئ، وهو الجدل الدائر حول ما إذا سيبقى الكرد الشيوعيون داخل الحزب الشيوعي، أم يفترض أن يتجمعوا داخل حزب كردستاني مستقل. بعض الكرد الشيوعيين القدامى منهم خسرو

توفيق ونزاد احمد اغا وكاكة فلاح ولطيف المشهور بلطيف سكاير، وآخرين ممن كانوا بارتيين لكنهم إنضموا الى الحزب الشيوعي مثل صالح ديلان، هؤلاء جميعا رأوا بضرورة تجمعهم داخل حزب مستقل وقد أثروا على سكرتير الحزب في ذلك الوقت حميد عثمان.

قاد فرع إقليم كردستان للحزب الشيوعي آنذاك ثلاثة من قياديين يحملون مبادئ وأفكارا قومية، ويسعون لتطويع المبادئ الشيوعية بما يتلاءم مع واقع كردستان، وهم الدكتور كمال فؤاد وصالح الحيدري وحميد عثمان و أثروا بشكل أو بآخر في همزة عبدالله، وفي عام ١٩٥٧ بعد تأسيس الحزب الديمقراطي الكردستاني الموحد، وخاصة الجناح اليساري في الحزب والذين أسموا أنفسهم بالجناح التقدمي للحزبي الديمقراطي الكردي العراقي أي مجموعة نزاد وخسرو المنشقة عن الحزب الشيوعي، وعمت تلك الأفكار والمبادئ الجديدة وسط أعضاء فرع كردستان للحزب الشيوعي، وهكذا حلوا أنفسهم في آب من عام ١٩٥٧ وإنضموا الى البارتي.

* وما كان دورك أنت فيما حصل؟

— لم أكن في العراق بتلك الفترة، فحين صدر هذا القرار كنت في مهرجان الطلبة والشباب بموسكو ولم أحط خبرا بما حصل، وقد يكون الدكتور كمال فؤاد على علم بتفاصيل ما حدث. ولكن ما علمته فيما بعد هو أن الشخص الذي قام بدور فعال في الموضوع هو الأستاذ همزة عبدالله الذي كان عائدا للتو الى البارتي، وخاصة أن كلا من نزاد وخسرو كانت علاقتهما به جيدة. ويبدو أن الأستاذ ابراهيم أحمد الذي كان مقبولا كسكرتير للحزب من عموم الأعضاء، قد نصحهم بذلك وهو الذي أشرف على توحيد الحزب، وبذلك لم يكن لي أي دور في المسألة. وحين عدت في خضم تلك الأحداث وجدت الشيوعيين قد أصدروا كراسا مليئا بشتائم مقززة وإتهامات وأكاذيب ضد منشقي فرع كردستان. وعنون الكراس بـ”رد على المفاهيم التصفوية القومية البورجوازية” وكان مليئا بالشتائم والإتهامات الموجهة الى فكرة ضرورة وجود حزب خاص بالكرد، أو حتى فكرة إنضمام الشيوعيين الى البارتي، وعدوا ذلك إنشاقا يخدم الإستعمار والشوفينية ويعادي الأمة العربية. ولذلك كان مستغربا أن تتحول العلاقة الميمنة التي كانت لنا مع الشيوعيين قبل سفري الى موسكو، الى الحضيض، وخاصة أن علاقتنا كانت ممتازة مع الحزب الشيوعي وكان سلام عادل يقضي معظم لياليه برفقتنا، ورغم أنني وهمزة عبدالله كنا مختلفين في بغداد بتلك الفترة لكن ذلك لم يمنعنا أن نتزاور ونوطد علاقتنا معهم. لقد حاولنا أن نقوم بجهود الوساطة، وكان سلام عادل في الحقيقة داعما كبيرا للمسار التقدمي للبارتي وعلاقته ممتازة مع الأستاذ ابراهيم أحمد، حتى انه هو من إقترح على جماعة أنصار السلام بتقليد الأستاذ ابراهيم أحمد جائزة حماسة السلام تقديرا لدوره في حركة السلام بالعراق. كما أن عزيز شريف وعبدالرحيم شريف كانا صديقين قديمين للبارتي داخل الحزب الشيوعي ولهما دور في سياسات الحزب، لذلك إستغربنا صدور ذلك الكراس بهذا القدر من العنف والتطرف. والأغرب من ذلك هو أن كاتب الكراس هو شخص يدعى شريف الشيخ الذي ظهرت لاحقا خيانتته وركوعه أمام العدو وتقديمه إعترافات كاملة ضد رفاقه بالحزب الشيوعي وتمرده عليهم.

على كل حال وضعت مواقف الحزب الشيوعي في تلك الفترة عراقيل وعقبات كثيرة أمام تطور علاقة التعاون بين البارتي مع الأحزاب العربية الأخرى في ذلك الزمن، وخاصة أن الحزب الشيوعي كان مقربا من الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الإستقلال وحزب البعث العربي الإشتراكي، بالإضافة الى أن موقف حزب البعث لم يكن واضحا تجاه البارتي ولم يكن يعرف كيف يقيمه ويعترض على مشاركته في جبهة الإتحاد الوطني. وبسبب عدائه مع البارتي

سلك الحزب الشيوعي نفس منهج البعث، فعارض إنضمام البارتني الى الجبهة وكان يسعى لعزله، ولهذا السبب لم تكن الجبهة عموما مستعدة لقبول أية شعارات قومية يرفعها البارتني حول الحكم الذاتي أو حق تقرير المصير. من جهته لم يكن البارتني شغوفاً جداً للإنضمام الى الجبهة الوطنية، ولكنه دعا كامل الجادرجي الى ضرورة تثبيت الحكم الذاتي وحق تقرير المصير في وثائق الجبهة، ولأن البارتني كان في عداء مع الشيوعيين فلم يكن هناك من الناحية الذاتية أو الموضوعية أي معنى لإنضمام البارتني الى جبهة تجمع الشيوعيين بحزب الإستقلال والوطني الديمقراطي والبعث العربي الاشتراكي.

جبهة الإتحاد الوطني العراقي

* كيف خطرت فكرة تأسيس الجبهة لهذه الأحزاب، وما كانت أهميتها؟

– العدوان الثلاثي على مصر شكل الأساس الذي إنطلقت منه فكرة تأسيس جبهة الإتحاد الوطني العراقي. وأستطيع القول بأنه كان أيضا سنة إنطلاق ونضوج النضال الشعبي في العراق. فإثر الإعتداء الإنكليزي الفرنسي الإسرائيلي على مصر عم الغضب الشارع العراقي من أقصاه الى أقصاه، وكان للحكومة العراقية موقف متخاذل من العدوان. حتى ظهر لاحقا أن نوري السعيد كان له دور مخز في تأليب الإنكليز على عبدالناصر، ولذلك نشأت فكرة الكفاح المسلح. وكنا في كردستان قد تبيننا هذا الشعار منذ وقت طويل، لكن الشيوعيين وبتأثير المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفيتي يتبنون شعار الإننتقال السلمي و يتصورون أن العراق يمكن أن ينتقل سلميا نحو الإشتراكية، وهذا إنعكس على تصرفاتهم ومواقفهم، ولكن ما حدث غير من تلك المواقف حتى أنهم لجؤوا بدورهم الى بعض أساليب الكفاح المسلح مثل تفجير القنابل وإطلاق الرصاص. ويبدو أن كل هذا الشعور القومي المتأجج كان بسبب تأثيرات راديو “صوت العرب” الذي كان يصدح من القاهرة ويدعو العراقيين الى النضال ضد الإمبريالية وحلف بغداد ويؤلبهم ضد نوري السعيد والرجعية العربية، والشيوعيون بالأساس شكلوا جبهة وطنية عراقية من دون الكرد عام ١٩٥٧، ولم يكن في برنامجهم أية إشارة الى المسألة الكردية، ماعدا تأكيدهم على الأخوة العربية الكردية، وهذا مبدأ تجسد في الدستور العراقي المؤقت فيما بعد. وفي الحقيقة كانت هذه العبارة التي تم تثبيتها في الدستور قد ورد ذكره في برنامج المؤتمر الوطني العراقي الذي ضم كلا من حزب الإستقلال والحزب الوطني الديمقراطي والجبهة الشعبية وقدموها الى الحكومة العراقية. لقد بدأ الغليان القومي يفور سواء بين العرب أو الكرد. فالشعب الكردي أيضا بدأ يطالب بحق تقرير المصير، وأعلى الأقل شيء زائد عن الحكم الذاتي، أو تحقيق الحكم الفدرالي، ولكن الجبهة الوطنية العراقية لم تلتفت كما يجب الى المسألة الكردية، وعليه فإن البارتني لم يكن متحمسا جدا للإنضمام الى الجبهة التي تألفت أساسا من أربعة أحزاب ثم إنضم إليها بعض الأعضاء الآخرين تحت إسم شباب أنصار السلام. كانت المهمة الأساسية للجبهة هي إصدار البيانات وحث الجماهير على النضال، وفي ذات الوقت كانت مجموعة من الضباط الأحرار تتحرك وتنشط داخل الجيش وتخطط للعمل الثوري والإنقلاب على الحكم الملكي وإنقاذ العراق من قيود الإمبريالية.

أما برنامج الجبهة فقد خلا تماما من التطرق الى الحقوق الكردية، ويشدد على المسألة الديمقراطية والدستور والحياة البرلمانية وحرية الأحزاب، حتى انه خلا أيضا من أي حديث عن إسقاط النظام، بل يكتفي بإسقاط الحكومة و إنتهاج سياسة الحياد الإيجابي و عودة العراق الى أحضان العرب و توحيد نضالهم القومي المشترك. وجدير بالذكر أن رئيس الحزب الوطني الديمقراطي الأستاذ كامل الجادرجي كان محبوبا في تلك الفترة، لأنه كان أثناء

العدوان على مصر وجه هناك برقية موقعة باسم لجنة الشعوب العربية للتنديد بالعدوان. وفي تلك الفترة نشر خبر في الصحف العربية مفاده أن العراق أثناء العدوان الإسرائيلي على مصر قد صدر نفضه الى إنكلترا عن طريق خط بغداد – يافا، لأن النفط المصدر عبر سوريا قد توقف بسبب قيام الضباط الأحرار بتفجير الخط الناقل للحيلولة دون وصول النفط العراقي الى الدول الغربية، وهذا أثر بشكل فاعل في نتائج المعركة.

* كم طال العمر بالجبهة الوطنية العراقية؟

– إستمرت الجبهة حتى إنطلاق ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ وتأسيس الحكومة الجديدة. وبعد الثورة تألف وفد من الحزب برئاسة الأستاذ ابراهيم أحمد وكنت عضوا فيه من أجل التفاوض مع الجبهة، وحققنا بعض النجاحات حيث ان جميع الأطراف أبدت موافقتها على إنضمامنا للجبهة وخصوصا البعثيون الذين كانوا الأكثر حماسا رغم أنهم والآخرين يعلمون جيدا من نحن وماذا نريد؟ وكان يقود البعثيين في تلك الفترة فؤاد الركابي الذي عين بعد الثورة وزيرا للإعمار، والتقينا ووجدناه شخصا رقيقا وآراؤه تجاه المسألة الكردية إيجابية جدا، حتى ذكر لنا أنه قد زوج أخته بشخص كردي وأن علاقته مع الكرد جيدة جدا ويحبهم، وقال ”ما أريد تحقيقه للعرب أريده أيضا للكرد. ثم عقدنا إجتماعا معهم في مبنى جريدة الجمهورية. وكان وفد البعثيين يتألف من فؤاد الركابي وعلي صالح السعدي والدكتور سعدون حمادي وعدد آخر من شباب البعث، ونحننا أن نغير آراء معظمهم، وجدير بالذكر أنه في أيام الحكم الثاني للبعثيين زج صدام حسين بالركابي في السجن وبمخطط خبيث إغتاله داخل السجن عن طريق أحد أعوانه.

* وهل كانت لدى البعثيين أية توجهات حقيقية لحل المسألة الكردية؟

– كانت مواقفهم جيدة، حتى أنهم أكدوا لنا تأييدهم لتثبيت حق الحكم الذاتي في الدستور العراقي الدائم، وفي حال إنضمام العراق الى الجمهورية العربية المتحدة فإنهم سيعملون لجعل كردستان إقليما رابعا في تلك الجمهورية. وفي الحقيقة فإن دعايات الحزب الشيوعي وكذلك مواقف اليساريين داخل حزبنا وخاصة بعد عودة الملا مصطفى البارزاني من الإتحاد السوفيتي أثر سلبا على علاقتنا مع القوميون العرب، وإلا كان بإمكاننا أن نقنع هؤلاء القوميون بأحقيتنا في التمتع بحقوقنا القومية وبأننا شعب يستحق ذلك، وأن نعمل على تغيير نظرتهم الشوفينية وموقفهم المعادي لنا وسعيهم للقضاء علينا.

وكانت الخطوة التي نجح فيها الأستاذ ابراهيم أحمد في الإنضمام الى جبهة الإتحاد الوطني، هي خطوة موفقة ولها تأثير في مواقف الجبهة. فمن جهة أتاحت لنا فرصة عقد علاقات جيدة مع حزب البعث العربي الإشتراكي في العراق وحزب الإستقلال، وعن طريقهم استطعنا تمكين العلاقة مع عبدالناصر، ولكن ذلك أثار غضب الشيوعيين، وكانوا يروجون لكذبة أننا في المكتب السياسي للحزب وتحت قيادة الأستاذ ابراهيم أحمد وأنا قد عقدنا إتفاقا مع البعثيين وحزب الإستقلال وعبدالسلام عارف من أجل ضم العراق الى الجمهورية العربية المتحدة مقابل أن ينال الكرد إستقلالهم أو تأسيس جمهوريتهم، أو على الأقل ليكونوا إقليما رابعا في تلك الجمهورية. وأوصلوا هذا الخبر الى مسامع عبدالكريم قاسم الذي ثارت مخاوفه كثيرا، كما أبلغوا ذلك للملا مصطفى فيما بعد.

وفي الحقيقة فإن إعادة الملا مصطفى كانت تتطلب أن نتقرب من القوميون العرب، لأنه في ذلك الوقت كان عبدالسلام عارف وزيرا للداخلية وظاهر يحيى عين مديرا عاما للشرطة. وكان يحيى بالأصل كرديا وله علاقة جيدة مع الضباط الكرد وخصوصا مع كريم قرني، وتعرفنا عليه عن طريقه، وحين ذهبنا اليه طلبنا منه تهيئة جواز سفر للملا مصطفى لكي نسهل عليه العودة الى العراق. وكنا إلتقينا بعبدالكريم قاسم وطلبنا منه ذلك، لكننا كنا نخشى أن يعترض عبدالسلام على ذلك، لذا تحدثنا مع ظاهر يحيى الذي ذهب الى عبدالسلام وأقنعه بالموافقة وهكذا كان.

نمو النضال القومي و تطوره أثناء حكم عبدالكريم قاسم.. ١٩٥٨-١٩٦٣ عودة الملا مصطفى الى العراق

* كيف عاد الملا مصطفى الى العراق؟

– إقترحنا على الحكومة أن يعود البارزاني عبر القاهرة ويلتقي هناك بالرئيس جمال عبدالناصر و يتباحثا حول المسألة الكردية والعلاقة بين العرب والكرد، وما يتوصلان إليه هناك سوف نلتزم به في الحزب. وفعلا سارعت الحكومة العراقية الجديدة بتنظيم جوازات السفر لكل من الأستاذ ابراهيم أحمد و نوري أحمد طه وعبيدالله البارزاني و الشيخ صادق شيخ بابو البارزاني و ذهب أربعتهم الى جيكوسلوفاكيا و رافقوا الملا مصطفى الى القاهرة و هناك إلتقوا بعبد الناصر، ثم عادوا جميعا الى بغداد(١).

إعتبر الحزب الشيوعي هذه العودة مؤامرة حاكها البعثيون بالتعاون معنا من أجل سلخ الجزء العربي من العراق وإلحاقه بالجمهورية العربية المتحدة مقابل تأسيس جمهورية كردستان.

وأريد أن أروي لك هنا حادثة، فحين عاد الملا مصطفى ألبوه ضدنا نحن أعضاء القيادة، حتى عبدالكريم قاسم حين إلتقاه بمكتبه ألبه ضدنا. وهذا أدى الى ظهور تكتل أو جناح داخل الحزب يوالي الحزب الشيوعي ومنهم (نزاد أحمد عزيز وخسرو توفيق وحמיד عثمان وصالح الحيدري وهمزة عبدالله). هؤلاء حرضوا بارزاني ضدنا وأصروا على تغيير أعضاء المكتب السياسي وطردني أنا، لأنهم إعتبروني المحرض الأساسي لتلك المؤامرة المزعومة، وطالبوا أيضا بتقصيص أجنحة الأستاذ ابراهيم أحمد وجرده من صلاحياته. وفي اجتماع ضمنا جميعا سألنا الملا مصطفى "ما هذا الخبر وما صحته؟" فبدأ الأستاذ ابراهيم أحمد يشرح له الوضع نافيا أن تكون هناك أية صحة للخبر، وتحدث بإسهاب عن الحقائق كما هي وكيف إنضمنا الى الجبهة، وأصر على نفي أي دور لنا فيما يتحدث به الآخرون، وأشار الى أن الحزب كان قد أعد مذكرة مفصلة حول الوحدة والإتحاد والفرديلية وقدمها الى الأطراف السياسية، وكانت هذه الوثيقة مهمة وتاريخية من الممكن العمل بها حتى الآن. ولما جاء دوري للحديث سألني الملا مصطفى "وأنت يا جلال ماذا تقول؟" قلت "للأسف الشديد سيدي لم يحصل شيء من هذا القبيل؟" فإنفجر ضاحكا رحمه الله، وقلت "إذا إفترضنا أن العرب جاءوا وطلبوا مني أن أوقع على إتفاق يضمن دخولهم الى الاتحاد العربي و أن ينضم العراق الى الجمهورية العربية المتحدة مقابل إعطائنا حقنا بالإستقلال وتأسيس جمهورية كردستان، فلن أتردد وسأكون شاكرا لهم، فأنا في الحقيقة أدم كل مايساعد على تفاهم الكرد والعرب للتعاون فيما بينهم، نحن نساند نضالهم القومي و وحدة أمتهم، وهم يساندون نضالنا القومي وحقنا بتقرير المصير، هؤلاء الرفاق المقربون من الحزب الشيوعي إستغلوا هذه النقطة وإعتبروها موقفا يمينيا متطرفا مني".

* وما كان مصير الجبهة الوطنية العراقية؟

– بعد إنضمامنا الى الجبهة بدأنا نرفع شعار حمايتها فالمجموعة التي قادها الأستاذ ابراهيم أحمد وكنتم عضوا فيها تعتقد بأنه لم يحن الوقت بعد لإحداث أي شرح في وحدة العراق، والوقت غير مناسب أيضا لتصدع الجبهة أو تأزيم العلاقة بين البعثيين والشيوعيين، أو بين الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الإستقلال، أو بين الكرد والعرب، بل يجب على جميع القوى أن تحافظ على الجمهورية و تقوي الجبهة الديمقراطية. كما يجب أن يقرر العراقيين بأنفسهم ماذا يريدون، الوحدة، أو التعايش، وإعتبرنا أن هذه المسألة متعلقة بالشعب العربي، ولانرى أي ضرر بهذين التوجهين، فالهمم عندنا هو الى أي مدى يستطيع العرب أن يضمونا لنا حقوقنا القومية، والأمر الثاني هو الى أي حد سيحافظون على الديمقراطية والحرية، لكل ذلك كنا داعمين لتطوير وتشجيع مساندة الجبهة الوطنية الديمقراطية.

* لماذا إذن تم حل الجبهة؟

– بعد التجمعات الجماهيرية الكبرى التي قادتها الجبهة في تلك الفترة، ساءت العلاقات بين البعثيين والشيوعيين وتدهورت يوما بعد آخر، فحزب الإستقلال وجبهة القوميين كانا يتقربان الى البعثيين، والطرف الآخر أيضا يوحدون صفوفهم. وبإعتقادي هناك عدة أسباب ساهمت في سقوط الجبهة وهي:

أولاً: الخطأ الأكبر للبعثيين في إصرارهم على الوحدة و فرضها قسراً على الشعب من دون أخذ رأي الشعب ومن دون تنظيم إنتخابات وتأسيس البرلمان وتحقيق الحياة الديمقراطية في العراق.

ثانياً: الخطأ الآخر هو تمسكهم بكرسي عبدالسلام عارف حتى انهم في تظاهراتهم كانوا يهتفون بإسم جمال عبدالناصر وعبدالسلام عارف، وكانوا يريدون جعل هذا الرجل الأحمق المغامر الدكتاتور الرجعي رمزاً لهم وللحركة العربية القومية في العراق، وكذلك إغفال مسألة الديمقراطية والحقوق والحريات الأساسية.

وللأسف حتى الفترة الأخيرة لم تعر الحركة القومية العربية إهتماماً إلا بالتحرر من الإستعمار ومحاربة الصهيونية، وتعتبر ذلك أحد المبادئ الأساسية للديمقراطية الثورية. وأهملوا بالمقابل الجانب الآخر من السياسة وأهمها الحريات الديمقراطية وحرية الأحزاب والتعددية وحق التعبير وتأسيس المنظمات والجمعيات الحرة وتحقيق حرية الصحافة. هؤلاء بتصرفاتهم هذه تسببوا بإنهيار جبهة الإتحاد الوطني.

ومن جانب آخر، أصيب الحزب الشيوعي بنوع من الغرور والتعالي بعد أن بدأ عبدالكريم قاسم يغازلهم ويراعي مطالبهم، وكانوا يسعون لمواجهة البعثيين والتقليل من شأنهم، ولم يعطوا أي قيمة للجبهة، وإستغلوا شعار حماية الجمهورية لمحاربة الوحدة القومية العربية، ورغم أنهم في الظاهر كانوا يتبجحون بشعار الإتحاد الفدرالي، لكنهم في الخفاء يحثون قاسم على محاربة الجمهورية العربية المتحدة والبعثيين معهم. وهكذا إنحلت الجبهة عام ١٩٥٩ إثر حركة الشواف في الموصل وما تلاها من مذابح رهيبية ضد المواطنين الأبرياء في الموصل.

*** وما كان أهم ما حققته الجبهة؟**

– أهم عمل للجبهة على الإطلاق كان تهيئة الأجواء لإندلاع ثورة ١٤ تموز، فقد كانت الجبهة محفزة للضباط الأحرار للإنتقال على الحكم الملكي وإسقاطه.

البارتي و ثورة ١٤ تموز

*** ما كان دور الحزب في ثورة ١٤ تموز، وهل جرت أية إتصالات بينكم وبين الضباط الأحرار؟**

– كانت للحزب علاقة متينة بالضباط الكرد في الجيش، وتألقت مجموعة من الضباط الكرد في كركوك منهم فاتح الجباري، ومعهم عدد آخر من ضباط المناطق الأخرى، وكان هؤلاء مقربين من البارتي وكنت أنا حلقة الاتصال بينهم وبين الحزب، و تلقى الحزب بعض المعلومات عن الضباط الأحرار و لكن لم تكن هناك أي علاقة مباشرة بيننا وبينهم. كانت المعلومات تصل الى الأستاذ ابراهيم أحمد، و خاصة أن له علاقات جيدة مع ضابطين من هؤلاء وهما العقيد عبدالله سعيد والمقدم فتح شالي وكانا مقربين من الضباط الأحرار، وكانت المعلومات تؤكد وجود حركة ما بصفوف الضباط، ولكن لم يعرف تفاصيلها بعد. وكان القوميون والشيوعيون قد بدأوا بالإصطفاف ضد البارتي، وعليه وقع هؤلاء الضباط تحت تأثير القوميون والشيوعيين والبعثيين أيضاً ولم تكن لهم صلة مباشرة بالبارتي. ولكن حين إندلعت ثورة ١٤ تموز سارع البارتي الى تحشيد الرأي العام بأنحاء كردستان للترحيب ومساندة الثورة والخروج بتظاهرات مؤيدة لها، وتآلف وفد كبير برئاسة الأستاذ ابراهيم أحمد توجه الى بغداد للمباركة وإبداء الدعم، وفي إجتماع جماهيري حاشد أمام مبنى وزارة الدفاع ألقى الأستاذ خطاباً مؤيداً للثورة وطالب بتحقيق الحقوق القومية للشعب الكردي.

وفي الحقيقة أن الضباط الأحرار كان يقودهم شعوبيون و قوميون، ولذلك لم يكونوا راضين عن آرائنا، ففي أول خطاب له أمام وزارة الدفاع تطرق الأستاذ ابراهيم أحمد الى كيفية نشوء العراق على يد الإنكليز وحرمان الكرد من حقوقهم، وكيف أن هذا العراق قد أنشئ بميزان مختل وأنه حان الوقت لكي يتم تصحيح ماجرى ووجوب إعادة بناء العراق على أساس مساواة حقيقية وتحقيق الحقوق الكردية والإعتراف بالحكم الذاتي، مؤكداً بأن ذلك سيسهم في توطيد وترسيخ أركان الجمهورية الناشئة.

وبالطبع فإن هذه الطروحات لا تعجب الضباط الأحرار، خاصة عبدالسلام عارف الذي كان ضابطاً عنصرياً، وعبدالكريم قاسم شعوبياً يؤكد دائماً على عراقية العراقيين قبل أن يكونوا عرباً أو كرداً، وعليه لا يصح أن يتحدث أحد عن الحقوق القومية العربية أو الكردية، وكانت هذه الآراء غير مقبولة من الطرفين.

ولكن رويداً رويداً بدأت نشاطات البارتي ودوره يتعاظم وتتوضح معالم سياساته الصائبة، حيث أنه لم يجذب أي صدام أو مواجهة مع الضباط الأحرار، كما أن البارتي يتطلع حينذاك إلى علاقات جيدة مع جميع الأطراف، وأقصد بالبارتي، المجموعة التي قادها الأستاذ إبراهيم أحمد إلى حين عودة الملا مصطفى، فبعودته تغيرت سياسة الحزب بصورة جذرية، وحدث تغيير كبير في المكتب السياسي حيث تمت إزاحتي من عضويتها، وبالمقابل توسعت مشاركة المجموعة الموالية للحزب الشيوعي بالمكتب السياسي.

*** ومن تقصد بالمجموعة الموالية؟**

— أقصد نزاد أحمد عزيز آغا وهمزة عبدالله وخسرو توفيق وحميد عثمان، هؤلاء تقدموا الصفوف، وخاصة أن نزاد وهمزة كانا تابعين مباشرة للحزب الشيوعي.

تجميد مام جلال من الحزب

*** هل تم انتخاب هؤلاء للمكتب السياسي؟**

— نعم كان بالانتخاب، كانت اللجنة المركزية تتألف من ١٥ عضواً زائداً الملا مصطفى، وكان هؤلاء يمثلون أقلية، فقد كانت النسبة ٥ إلى ١٠، ولذلك قالوا بأنهم لن يبقوا في القيادة إذا لم تتساو هذه النسبة. وإستغلوا التهم الموجهة إلينا بكوننا أكثرية وأنها إتفقتنا مع الجمهورية العربية المتحدة وعبدالسلام عارف وحزب البعث والإستقلال لإلحاق العراق بالجمهورية المتحدة وتأسيس جمهورية فدرالية بكرديستان. لقد كسبوا الملا مصطفى إلى جانبهم وهو كان واقفاً تحت تأثير الشيوعيين، ولذلك قال الملا مصطفى "لن أبقى معكم إذا لم يتغير المكتب السياسي هذا" ورضخنا لهذا التهديد لأننا لم نرد أن نخسر الملا وينشق عن الحزب.

تناقشنا مراراً مع هؤلاء وقلنا لهم بأن المبدأ الأساسي للديمقراطية هو خضوع الأقلية للأغلبية، لكنهم قالوا بأن لا رأي لهم يعلو على رأي الملا مصطفى، فما يقوله يعبر عن رأينا! وقلت لهم "إذن فليكن ولكني سأسجل لكم هذا الموقف"، وكلامي كان موجهاً لكل من نزاد عزيز وهمزة عبدالله وخسرو توفيق وحميد عثمان وصالح الحيدري، وأضفت "أنتم خمسة ونحن عشرة ولهذا سوف نسجل هذا الموقف للتاريخ بأنكم وضعت المبادئ الديمقراطية المركزية ومفهوم الأغلبية والإقلية تحت أقدامكم وتقولون بأن ما يقوله الملا مصطفى هو رأينا، سأسجل لكم هذا الموقف وسأترك لكم منصب القيادي". وهكذا خرجت من المكتب السياسي، وكان رد فعلهم أنهم طالبوا بتجميدي وحصل ذلك حيث تم تجميدي إلى إنعقاد المؤتمر الرابع

*** متى حدث ذلك؟**

— كان ذلك في ١٩٥٩/٦/٣٠ حيث تم تجميدي لغاية ١٩٥٩/١٠/٤ حين إنعقد المؤتمر الرابع بمنزل كاكه زياد في بغداد، وفي المؤتمر ألغي هذا القرار ودعوني إلى المؤتمر وأبلغوني بأن هذا القرار غير شرعي وغير صحيح. التعاون والتآلف بين الضباط الأحرار لم يدم طويلاً، لأن القوميون منهم وقفوا إلى جانب القضية القومية والوحدة العربية وهما قضيتان لم يؤيدهما حزبنا، والجهة الأخرى تزعمها عبدالكريم قاسم والذي إتجه نحو الديمقراطية والشعبوية، وأيد حزبنا الديمقراطية ورفض الشعبوية.

*** بعد هذه الأحداث المهمة كيف استطاع الحزب أن يوائمه مع الوضع السياسي القائم آنذاك؟**

— البارتي كان مؤيداً بشدة للديمقراطية التي دعا إليها قاسم، حتى أنه أكد عدم الحاجة إلى تحقيق المطالب الخاصة بالكرد في حال تم تطبيق الديمقراطية بشكل صحيح. ونشرت جريدة "خبات" لسان حال الحزب مقالا مهماً تحت عنوان "الشعب الكردي والمادة الثالثة من الدستور العراقي" أشارت فيه إلى رفض إعتبار العراق جزءاً من الأمة العربية. ونوه المقال وبوضوح "أن العراق ليس جزءاً من الأمة العربية" بل "أن الشعب العربي في العراق هو جزء من الأمة العربية" ولهذا السبب تمت إحالة الأستاذ إبراهيم أحمد إلى المحاكمة ودافع عنه عدد كبير من المحامين وتمت تبرئته فيما بعد، وأحدثت تلك الواقعة صدى واسعاً داخل العراق.

الإعلام الحزبي وجريدة خبات

*كيف تم الحصول على ترخيص إصدار جريدة الحزب؟

– إجازة الحزب وترخيص صحيفتها مسألتان مختلفتان، فبعد سقوط الحكم الملكي ونشوء الجمهورية في العراق، ذهب وفد رفيع المستوى من الحزب الى بغداد برئاسة الأستاذ ابراهيم أحمد و إتقى بالضباط الأحرار. وفي داخل وزارة الدفاع ألقى الأستاذ ابراهيم أحمد خطابا تاريخيا، ثم زار الأحزاب و القوى العراقية و إستطاع الوفد أن يدرج نصوصا في الدستور العراقي الجديد، منها “أن الكرد والعرب شركاء في هذا الوطن” و “أن هذا الدستور يقر الحقوق القومية لكل المكونات”. وكان الوفد يسعى لإضافة عبارة “على أساس الحكم الذاتي”، لكن أيا من الأحزاب العراقية لم توافق على ذلك، لذلك لم تثبت في الدستور.

على كل حال لم تكن صياغة الدستور بالشكل الذي جرى مليية لطموحات البارتى، بل كان يجسد رأي وموقف الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الإستقلال وغيرهما، وبناء على ذلك تم الترخيص بإصدار جريدة سياسية خاصة بالحزب. وكان وزير الثقافة في ذلك الوقت هو الأستاذ صديق شنشل، وكان من عقلاء حزب الإستقلال و يرتبط بعلاقات جيدة مع الكرد، وهو من أهل الموصل ويقال بأنه من أصول كردية على أساس قرابته من جهة العائلة الى سكان قضاء العمادية أو ديار بكر، ولكنه كان معروفا كرجل عاقل و متزن و منفتح على الآخرين. بعد ثورة ١٤ تموز تقدمت عدة أحزاب لنيل الإجازة لإصدار صحفها و فعلنا الشيء ذاته.

في البداية حصلنا على إجازة إصدار جريدة رزكاري ثم تلتها إجازة جريدة خبات، وأعتقد بأن جريدة رزكاري صدرت بموافقة عبدالكريم قاسم حيث طلب ذلك منه الأستاذ ابراهيم أحمد أثناء لقائهما، أما جريدة خبات فقد حصلت على الموافقة الفورية من الأستاذ شنشل وفقا لصلاحياته، وكانت خبات تصدر باللغتين الكردية والعربية، وللأسف وقعت هذه الجريدة تحت يد الجماعة الموالية للحزب الشيوعي فتحول الى مجرد بوق دعائي للحزب الشيوعي العراقي. فعلى سبيل المثال كانت خبات تكتب “يجب على كل العمال والفلاحين في كردستان أن ينضموا الى الحزب الشيوعي، أما الملاكون والبورجوازيون فمكانهم داخل البارتى”. وهكذا كان الحزب يدعو الناس الى أن لا ينضموا إليه بل الى حزب آخر! كما كانت الجريدة تروج للحزب الشيوعي بأنه الحزب الطبيعي، فعلى سبيل المثال في الأول من أيار كان العنوان الرئيس لجريدة البارتى “تحية للطبقة العاملة العراقية وحزبه المقدم الحزب الشيوعي العراقي”!

خضنا صراعا مريرا مع هذا التيار الناشيء داخل الحزب، وكنت رأس الرمح في كل ذلك، لأنني كنت مطرودا وهم يوجهون سيوفهم نحوي، وأنا لم يكن عندي شيء أشغل به نفسي سوى خوض ذلك الصراع مع هذه المجموعة، وكنت أتجول من مدينة الى أخرى ومن تنظيم الى آخر لكي أحرص الناس ضد الغاء الحزب وجعله حزبا للبورجوازيين والملاكين، كنت أدعو الى تحويل الحزب الى حزب طليعي يقود العمال والكادحين والمثقفين الثوريين في كردستان. كما عارضت حل إتحادي الطلبة والشباب و إتحاد نساء كردستان. بإختصار كنت أريد إعادة الحزب الى ما كان عليه بين عامي ١٩٥٧ و ١٩٥٨، وهم يريدون جعله ذيلا للحزب الشيوعي، نشاطي هذا لقي تأييدا واسعا بأنحاء كردستان للعمل ضد تلك القيادة التي ضمت همزة و نزاد و خسرو و الحيدري و حميد عثمان. وفقدت الجماعة شعبيتها داخل البارتى فيما عدا الملا مصطفى الذي كان يؤيدهم و يدافع عنهم، و خاصة أنه هو بذاته فرضهم علينا قسرا، وحين تأزمت علاقتهم مع مجرد إجتماع واحد قصير تم طردهم جميعا من الحزب و تشكل مكتب سياسي جديد، وهكذا عادت السيطرة الى جناح الثوريين.

في هذا الوقت كان الأستاذ ابراهيم أحمد رئيسا للتحريير وصاحب إمتياز جريدة خبات، ولكن بعد حصول الحزب على الاجازة الرسمية وإعطائه حقا لإصدار جريدة خاصة به، تنازل الأستاذ عن مسؤولية الجريدة لصالح الحزب، وحصل تاليا على إجازة رسمية لجريدة سماها بـ”كردستان” وأصبحت أنا رئيسا لتهريرها وكانت جريدة يوية تصدر باللغتين العربية و الكردية في بغداد.

* كم دام صدورها؟

– عدد قليل لا يتجاوز خمسة أو ستة أعداد تصدر إسبوعيا ثم أغلقت، و كانت إمتدادا لجريدة خبات، و معظم مقالاتها الإفتتاحية يكتبها الأستاذ ابراهيم أحمد بقلمه.

* ومن غيركم يحررون الجريدة؟

– كان هناك عدد من الكتاب الدائمين منهم الأستاذ حلمي علي شريف و الدكتور عزيز شمزيني و أنا، بالإضافة الى شاب سوري يدعى خليل محمد ذهب الى موسكو لإتمام دراسته بزمالة من البارتي نال الدكتوراه و أعتقد أنه بقي هناك ولم يعد. كما هناك حبيب محمد كريم الذي يداوم بالجريدة بعد الظهر، أما المسائل الداخلية يحررها الأستاذ عبدالمجيد لطفي و كذلك الأستاذ جرجيس فتح الله، هؤلاء كانوا الكتاب الأساسيين بالجريدة.

* إذن بعد حصولها على الإجازة الرسمية أصبحت خبات هي الجريدة المركزية للحزب؟

– كانت خبات منذ البداية تعبر عن سياسات الحزب لأنها تصدر من قبله، وصاحبه أيضا عضو قيادي من البارتي ومن يكتبون فيها إما هم أعضاء بالحزب أو من مؤيديه، لكن لم يدرج أنها لسان حال الحزب، ولكن بعد تنازل الأستاذ ابراهيم أحمد عن رئاستها أضيفت عبارة “لسان حال الحزب الى الجريدة”.

حركة الشواف في الموصل

* في تلك الفترة وقعت أحداث حركة الشواف بالموصل، هل كان للبارتي أي دور أو علم بها؟

– كان العقيد عبدالوهاب الشواف أحد الضباط الأحرار المغامرين والمتطرفين، وما يلفت النظر ويثير الأسى أن الشواف لم يكن قوميا ولا يمينيا، بل يساري ثوري ديمقراطي ويعتبر على ملاك الحزب الوطني الديمقراطي ثم محسوبا على الحزب الشيوعي، وكان له أخ وزيرا في حكومة قاسم. و أتذكر جيدا أنه كان أمرا لحامية الموصل و كان ذلك منصبا مهما و كبيرا لأن الحامية كانت تشرف على جميع مناطق كردستان ماعدا كركوك.

وكان الشواف أحد الضباط المتطرفين الذين يدعون للإسراع بالثورة، وبسبب موقفه هذا أبعد عن الخطة ولم يكلف بأي دور فيها، وحين قامت الثورة رأى نفسه مظلوما لأنه أحد الضباط الأحرار الشجعان الذين دعوا للثورة. هذه المسألة أثارت حفيظته، خاصة بعد أن إتفق عبدالسلام عارف و عبدالكريم قاسم على رفض تأسيس مجلس لقيادة الثورة. وقال عبدالسلام للضباط “ليست هناك حاجة لتشكيل هذا المجلس، فأنتم لم تصنعوا الثورة بل نحن من صنعناها”.

كما ساهمت بعض التصرفات الصببانية للحزب الشيوعي في الموصل بإبعاد الشواف، خاصة تصرفات غير موضوعية بدرت من عبدالكريم قاسم و رفضه لمطالب بعض الضباط الأحرار، كل ذلك ساهم في إغضب الشواف ودفعه نحو التحرك. وكان هناك من ينفخ فيه ويقول له “أنت منقذ العراق، والبلد سيتحرر بساعدك” كل ذلك ساهم في تمرد الشواف.

فجاء الشواف الى بغداد و إلتقى بقاسم و طلب منه نقله من الموصل و توسل اليه أن لا يعيده اليها، وقال “إن مؤتمر السلام سيعقد في الموصل وهذا التنظيم موال للحزب الشيوعي و هناك مخاوف من حدوث مصادمات قد تحدث لنا مشكلة لأن جميع المجموعات موجودة هناك”، وأضاف “كنت أنا مع تلك الجماعة وأحبهم، ولكن أرجوك لاتسمح بإنعقاد المؤتمر في الموصل وإلا فستحدث مصادمات نحن في غنى عنها، يجب أن لا تسمح بدخول قوافلهم الى الموصل لأنني لا أتحمل تداعيات ما سيحصل هناك”. لكن عبدالكريم أصر على إنعقاد المؤتمر في الموصل، وعليه طلب الشواف بعدم إعادته الى هناك. ولكن قاسم رفض ذلك أيضا، وقال للشواف “دعهم يذهبوا الى هناك ويفجروا الوضع، وسأتي أنا لأحمدها”، وهذا ما قصم ظهره فيما بعد.

كان الملا مصطفى على علم بوجود حركة تمردية من قبل الضباط القوميين عن طريق عبدالواحد بامرني. وكان هذا عميدا كرديا في جهاز الإستخبارات، أبلغ بارزاني بنية هؤلاء الضباط وهو بدوره أبلغ قاسم بالمؤامرة. كان بإمكان قاسم لو أراد أن يحول دون حدوث الكارثة، وأن يبقي الشواف لديه ولا يرسله الى الموصل، ثم يستدعي الضباط المتأمرين لإعتقالهم وبالتالي درء الكارثة، لكنه لم يفعل. فعاد الشواف مرغما و غاضبا الى الموصل ووصلتها قبله جماعة أنصار السلام وأصرروا على عقد المؤتمر، وهكذا تصادم أهل الموصل مع القوميين العرب وحدث ما حدث.

سميت الحركة بإسم “حركة الشواف” وحدث إستعجال في الأمر، لأن ناظم الطبقجلي وهو من القوميين لم يكن قد تهيأ بشكل مطلوب ويطلب أن تبدأ الحركة بشكل هاديء ثم بعد ذلك وضع خطة للتخلص من عبدالكريم قاسم. وهذا الإستعجال أدى الى حدوث خطأ فادح من قبل الحركة حين أعلنوا أن الحركة تحظى بدعم من الجمهورية العربية المتحدة. كما أن القوميين أبلغوا الشواف أنهم إنضموا الى الطبقجلي لكي ينتفض ضد دكتاتورية و فردية حكم قاسم، ولم يكن الطبقجلي يعلم ذلك، فقد كان نزيل بيته وحين سمع الخبر من الإذاعة، كانت المؤامرة قد بدأت وظهر

بأن معظم المشاركين فيها هم من أنصار الاسلام الوافدين الى الموصل وقد ألقى القبض عليهم أو تم قتلهم. هذه حقائق يجب أن تقال لأن الكثيرين لا يسردون أحداث التاريخ كما وقعت، بل يسردونها على هواهم، كان كامل القزنجي شخصية وطنية تقدمية مثقفة، وهو من المسيحيين، وهو من يقود حركة أنصار السلام ولكنه لقي حتفه داخل السجن مع بعض رفاقه، وهكذا إنفض الناس عن حركة الشواف، ولم يلحق عبدالكريم قاسم بإرسال قوات الجيش لإخمادها بل أرسل طائراته لقصدهم، وهنا بدأ الناس يتمردون على ضباط الحركة، وخاصة أن معظم الضباط والمراتب العسكرية كانوا يحبون عبدالكريم ويخلصون للجمهورية، وبتأثير موقف البارتي و الشيوعي و الإتجاه الديمقراطي وقفوا ضد تلك الحركة، وعليه فإن الكرد ومعهم الشيوعيون و العسكر إنقلبوا على الحركة حتى يتجرأ عريف بالجيش على قتل الشواف عندما كان في طريقه للتداوي من جروح أصابته، وهكذا إنتهت حركة الشواف.

وفي الحقيقة كانت حركة تمرد فوضوية غير منظمة، بالإضافة الى كونها حركة غريبة نوعا ما، فعبداالوهاب الشواف قاد حركة قومية، في حين أنه كان بالأساس تقدميا وديمقراطيا يساريا، بمعنى أنه لم يكن قوميا، ولهذا السبب فشلت حركته في تحقيق أهدافها ودفع حياته ثمنا لذلك.

* ومتى وقعت تلك الأحداث؟

– وقعت في ٨ آذار ١٩٥٩، وكنت حينها في السنة الأخيرة من دراستي بكلية الحقوق وصدر قرار بزحف الطلاب الى الصفوف المتقدمة، ولكنني رفضت ذلك، لأنه كان مطلوباً أن أخرج من الصف الثالث الى الرابع، ورفضنا ذلك لأننا خفنا أن نعاب فيما بعد و نوصف “بالمخرج الزاحف” وعليه رفضت و معي حبيب محمد كريم و رجعنا الى صفوفنا السابقة.

وأود أن أذكر بأنني قرأت قبل سنوات تحليلاً جميلاً في ميدل إيست وتش كتبته سيدة أمريكية حول تلك الأحداث ووجدتها أقرب الى الصحة حين قالت “إن ما حدث في الموصل يعود الى العداء المستعمر الذي يهيج المكونات العراقية منذ سنوات خلت، حيث ظل ذلك العداء ينفجر اجتماعياً حتى إنفجر مع تلك الحركة، فمن أسبابها العداء القومي الكردي العربي، ثم العداء المسيحي الإسلامي المستحکم، وكذلك صراع الفقراء مع الأغنياء، والعداء السياسي بين الشيوعيين والبعثيين، وهكذا إنفجر الصراع”. ولا أستطيع القول بأن قيادة الحزب الشيوعي هي من أوعزت بتفجير الوضع وقيادة الصراع، ولكن الحقيقة أن الكوادر المناطقية للحزب الشيوعي كانت لهم القدح المعلى والدور الرئيسي فيها، فقد كانت سياسة العنف اليساري داخل الحزب هي أساس الخطأ الفادح الذي حصل، فهم كانوا يتصرفون كالحكام في حين أنهم لم يكونوا في السلطة، وإرتكبوا أخطاء وتجاوزات قانونية حسبت عليهم في الموصل، ومع ذلك أستطيع القول بأن جل ما حدث كان عفويا وردود فعل غاضبة كما أشارت السيدة الأمريكية الى الجروح التي لم تندمل الى اليوم.

وكانت لبعض العشائر الكردية يد فيما حصل بأمر من بارزاني، وفي الحقيقة لم أكن أعرف ذلك لأنني كنت طالبا في الجامعة وكنت مجمدا من قبل الحزب وليست لي أية مسؤولية حزبية، ولكنني علمت فيما بعد أن بارزاني أصدر أمرا الى العشائر الكردية و الى جميع بارزانيين بمناصرة عبدالكريم قاسم لإخماد تلك الحركة. وهكذا شارك الكرد فيما حدث ولكن ليس باسم البارتي وبشكل منظم، بل بإسمائهم كعشائر وبارزانيين.

* بتزامن ما حدث في الموصل، وقعت أحداث مشابهة في كركوك، فما سبب تفجر الوضع هناك أيضا؟

– حركة الشواف بدأت في مارس عام ١٩٥٩، ولكن أحداث كركوك وقعت في تموز ١٩٥٩، وكما قلت حين وقعت أحداث الموصل لم تكن لي أية مسؤولية حزبية ولكن جاءني بعض الأصدقاء وسألوني عن رأيي، فأجبتهم “بأن ما حدث هو شيء مفرع وخطير”. وكان بين الذين زاروني شخص يدعى حسام الدين طيب عضو في حزب الشعب، وفي ذلك الحين كنا قد أوفدنا الأستاذ عمر دبابة الى كركوك لكي يبلغ الكرد هناك بعدم المشاركة في الحركة، وكان رأينا أن لانشارك في الحركة، ولكن الحزب الشيوعي كان يحث الكرد على المشاركة منهم أعضاء و كوادر من البارتي مثل الملا ماتور الذي خطف عدة سيارات ولكن عمر دبابة أرغمه على إعادتها وعنفه على ذلك وقال “كيف يحصل هذا، هذا نهب وسرقة، كيف نستطيع كسب الأخوة التركمان ونتحدث عن الأخوة التركمانية الكردية”. هذه التطورات أغضبت عبدالكريم قاسم سواء ما حصل في الموصل أو في كركوك، ولذا ألقى خطابا في كنيسة ماريوسف ببغداد أدان فيه لأول مرة المصادمات التي حصلت في الموصل وكركوك، وكانت هذه بداية لتعكر العلاقة بين قاسم والشيوعيين.

بداية تازم العلاقة بين قاسم و البارتي

* متى بدأت المشكلات بين البارتي وقاسم، وما كانت أسبابها؟

– لكي نتحدث بإنصاف وضمير لا بد أن نتطرق الى جانبي العلاقة، توافقه وعدم توافقه، وأن نأخذ بالحسبان المسائل التالية:

١ – العلاقة بين قاسم و بارزاني.

٢ – العلاقة بين قاسم و البارتي كحزب سياسي.

٣ – تعامل قاسم مع البارتي كفكر سياسي.

بالنسبة للنقطة الأولى، علينا أن نعود الى بدايات نشوء العلاقة بين قاسم وبارزاني والتي كانت حسب إعتقادي وكثيرين معي، أنها بنيت على أساس خاطيء. فالملا مصطفى منذ أول يوم من رجوعه الى العراق أعلن بكل صراحة ووضوح "أنه جندي من جنود عبدالكريم قاسم!" وقال "هناك شخصان فقط أطيع أوامرهما هما الشيخ أحمد بارزاني وعبدالكريم قاسم!" وقال في خطاب ألقاه بتظاهرة شعبية نظمت بمدينة السليمانية لإستقباله "أنا جندي من جنود عبدالكريم قاسم". وكنت أحد المنزعجين من قوله هذا، وخاصة أنني كنت مدحته في خطاب ألقته بمناسبة عيد نوروز وقلت فيه "أن الملا مصطفى هو زعيم الشعب الكردي" ونشرت صورة كتبت خلفها "قائد الشعب الكردي الجنرال مصطفى بارزاني"، وإنزعج الملا مصطفى من نشر تلك الصورة وفي مناسبة نوروز أيضا ألقى الشاعر هزار قصيدة تمجيدية له أيضا، ولذلك إنزعج الملا مني ومن هزار، وتحسبا من هجومه علينا في الإحتفال، أسرعنا أنا وهزار بالخروج من قاعة الملك فيصل هربا منه.

وكان الملا مصطفى قد ردد مرارا وفي مناسبات متعددة "أنا لست زعيما! أنا مجرد جندي من جنود عبدالكريم قاسم". أما نحن فقد كنا نريد أن نخاطبه كزعيم لحزب يمثل القومية الثانية في العراق، أما قاسم فهو رئيس لجميع العراقيين، ولا نعتز على كونه رئيسا، ولكن لا يجب أن تكون أنت جنديا من جنوده.. لكن الملا مصطفى كان ينكر علينا ذلك ويصر على أنه "جندي لعبدالكريم قاسم!" وبقي على ذلك لفترة طويلة حتى أن عوني يوسف رحمه الله مازحه يوما قائلا "جناب الملا مصطفى هل مازلت جنديا، ألم تترفع الى رتبة نائب العريف، فقد مضت سنوات طويلة وأنت برتبة جندي وقد حان الوقت ليتم ترفيعك الى رتبة أعلى!" وإتفق بارزاني مع قاسم على أن يزوره بشكل يومي تقريبا بوزارة الدفاع، وكان ينفذ كل ما يقوله له قاسم، ويسعى لإقناعه بإعادة إعمار منطقة بارزان و تسليح بارزانيين.

* إذن لماذا تازمت العلاقة بينهما ماداموا على هذا الوفاق؟

– بدأت الأزمة بعد مقتل أحمد أغا الزيباري، وكان هذا أحد الأغوات الإقطاعيين الدمويين من عشيرة الزيبار قتل الكثير من البارزانيين الإبرياء دون وجه حق، منهم نجل أولو بيك أحد أبطال ثورة بارزان قتلوه غيلة. هذه الجريمة أثرت كثيرا على الملا مصطفى و الشيخ أحمد وكانا من ألد أعداء الزيباريين، وكان الشيخ عبدول سليمان ابن الشيخ عبدالسلام بارزاني ينافس الملا مصطفى بنفوذهم ويسعى لدى الشيخ أحمد للإطاحة بمكانته على إعتبار أن الملا مصطفى واقع تحت تأثير زوجته الزيبارية السيدة حمائل خان، التي كانت بحق امرأة رائعة بكل معنى الكلمة. وكان الملا مصطفى قد إتقى بمقر إقامته في بغداد بالشيخ محمود أغا الزيباري وساعده كثيرا، ولذلك سعى البعض لتأليب الشيخ أحمد على الملا مصطفى، لكن الملا مصطفى إستطاع أن يرضي الشيخ أحمد بتأكيده أنه سيثأر لدم نجل أولو بيك من الزيباريين.

– كلف الملا مصطفى عددا من رجاله المخلصين منهم “نجة نبي وعيسى سوار والملا حسن” الذين تحولوا فيما بعد الى أقرب المقربين له، ليقتلوا أحمد أغا الزيباري في الموصل. وبعد تنفيذ الجريمة أصدرت الحكومة العراقية أمرا بالقبض على الجناة. وكنا نحن في الحزب نرى ضرورة تسليمهم للعدالة وأن تحل المسألة عبر القانون والمحاكم، وأبدى الأستاذ أبراهيم أحمد إستعداده لتولي مهمة الدفاع عنهم الى جانب عدد آخر من المحامين.

ولكن الملا مصطفى عالج الموضوع بطريقته الخاصة، وكنت شاهدا على ذلك.

فحين تعرض عبدالكريم قاسم لمحاولة الإغتيال الفاشلة ذهبت مع الملا مصطفى لزيارته بالمستشفى وكان قد إستعاد شيئا من صحته، وفي البداية أبدى قاسم سعادته بزيارتنا وجلسنا الى جانبه ثم تحدثنا عن تلك الجريمة التي إستهدفت حياته، وهنا قال الملا مصطفى أن أشخاصا أعتقلوا بسبب جريمة الإعتداء، فقال قاسم وهو رئيس الدولة ورئيس الوزراء “هذه جريمة قتل بسببها أشخاص، وعليه يجب أن تعالج المسألة عن طريق المحكمة، فلننتظر ونرى ماذا ستقرر المحكمة بشأنهم”.

لكن الملا مصطفى أردف قائلا “هؤلاء أنا أرسلتهم ليغتالوا!” ذهل قاسم وقال “لا، لا أتصور أن تفعلها أنت، أنت صديقي ورجل صالح لا أحسبناك تفعلها، كما أنت لا ترتكب جريمة يعاقب عليها القانون، هؤلاء بعض الشباب المتهورين بنفوسهم حقد قديم ضدي”. لكن البارزاني أصر على قوله وأضاف “إذا فعل هؤلاء الجريمة فاعلم بأنني دفعتهم”. وهنا صرخ قاسم بوجه الملا مصطفى وقال بغضب شديد “كفى، أنت لا تفعل هذا”. وكانت هذه هي المرة الأولى التي أرى فيها قاسم يغضب بهذه الشدة من الملا مصطفى الذي أخذ على خاطره ولم ينبس ببنت شفة فلزم الصمت، وأعتقد بأن هذه الحادثة كانت البداية التي عكرت صفو العلاقة بينهما.

ووقعت هذه الحادثة بعد تعرض قاسم لمحاولة الإغتيال في رأس القرية يوم ١٠/٧/١٩٥٩، وفي تلك الفترة أيضا زارته وفود من عشائر الزيباريين و أبلغوه بأنهم يتعرضون للقمع و الإضطهاد ويقتلون على أيدي بارزانيين، وعاتبوا قاسم لأنه لأنه سلح بارزانيين ولم يعطهم شيئا ليدافعوا به عن أنفسهم..

وتعود علاقة قاسم بالعشائر الكردية تلك الى الفترة التي وقعت فيها أحداث بارزان وإنفاضتهم في عام ١٩٤٥ حين كان قاسم أمرا على رتل من جحوش عشائر الزيباري و الهركي والسورجي الذين حاربوا بارزانيين، ولذلك حين جاءوا اليه ذكروه بأنهم كانوا يعملون تحت إمرته أثناء تلك الفترة. وبطبيعة الحال فإن مثل هذه العلاقات تلعب دورا في تعامل القادة العسكريين مع من يعملون بمعيتهم، وأبلغوا قاسم حاجتهم للسلاح لأنهم يتعرضون للقتل والتهديد بالإبادة، وحاول قاسم أن يسترضيهم وأمدهم بمائة قطعة من السلاح وأبلغ الزيباريين بأن هذه الأسلحة هي لحماية أنفسهم فقط، وأثار تسليح الزيباريين غضب بارزاني، فقد ظن بأنه كجندي من جنود قاسم لن يبادل به بأخرين هكذا وبكل بسهولة.

أريد أن أقول شيئا بهذه المناسبة، عندما هدأ قاسم أثناء زيارتنا المتشنجة له في المستشفى ذكر بارزاني ببعض الأشياء وقال “هل تتذكر يا بارزاني حين رجعت من مصر وجئت لزيارتي وقلت لك “بأنه بعد أن تستقر أوضاع الجمهورية يجب أن نكون أخوة و ننسى أحقاد الماضي؟ يجب عليك أن تتصرف الآن كرئيس حزب و قائد لأمة و ليس كرئيس للعشيرة، يجب أن تتصالح مع جميع العشائر التي حاربتم بعضكم، يجب أن تكون أنت جامعا لكل وتصلحهم لا أن تعاديهم”. ورغم كل هذه النصائح العقلانية، لكن العلاقة تآزمت بينهما رويدا رويدا حتى إضطر قاسم أن يدعم الزيباريين ضده.

السبب الثاني لتآزم العلاقة بين قاسم وبارزاني، يعود الى رؤساء العشائر الكردية الذين تضرروا من صدور قانون الإصلاح الزراعي وفقدوا نفوذهم وسلطتهم. جاءوا الى الملا مصطفى تباعا يشكون حالهم. وللأسف كان بارزاني يولي أهتماما كبيرا برؤساء العشائر والأغوات والمشايخ ومن هم على شاكلتهم.. أتذكر عقد إجتماع لجميع رؤساء العشائر حضره شيخ الإيزيدية الشيخ تحسين و شيوخ و أغوات مناطق خوشناو و دزقيي و بشدر و غيرها، حيث لجأ هؤلاء جميعا الى الملا مصطفى و قالوا له “أنت كبيرنا ندعوك لحمايتنا”. وللأسف أحاط الملا مصطفى نفسه بمثل هؤلاء الناس و يقدمهم بمجالسه و يكرمهم و يدافع عنهم، وهذا نفخ فيهم شيئا من الغرور والتعالي، و نظموا وفدا ذهب الى بغداد للقاء قاسم، وكان ذلك في خضم الأزمة التي نشبت بين قاسم و الشركات النفطية، حيث كان قاسم يدافع عن حقوق العراق و الشركات تضغط على حكومته.

* وما كان دورك و الآخرين من اليساريين و الديمقراطيين في تلك الأزمة؟

- لقد كتبنا مقالا ضد هؤلاء الأغوات والإقطاعيين و رجال نوري السعيد، وتساءلنا إن كانت للإنكليز يد في دفعهم؟، أم هي الإستعمار؟ ولماذا خلق الأزمة في مثل تلك الظروف الحرجة؟ ولماذا هذا الموقف من جمهورية تشكلت توا؟ وقلنا في المقال "ان هؤلاء الأغوات والإقطاعيين فقدوا نفوذهم ولم يبق لهم وزن ولا دور، وهم لم يكونوا يوما مخلصين لشعبهم، بل كانوا دوما جواسيس وعملاء وخونة بحق الشعب الكردي، وهم من فلول نوري السعيد وصالح جبر ومن على شاكلتهما".

وأثار هذا المقال كالعادة غضب الملا مصطفى ومن معه من الأغوات، ومنهم : زيد أحمد عثمان ومسعود محمد وكاكة حمة خانقاه، هؤلاء كانوا يدينون بالفكر اليميني و كان بعضهم نوابا بعهد نوري السعيد مثل كاكة حمة و كاكة زياد، و لذلك كنا ننظر إليهم نظرة الشك والريبة، لكن الملا مصطفى كان يؤيدهم ويدافع عنهم، وهذا ما أغضب قاسم الذي كان يتساءل دوما عن الأسباب التي تدفع ببارزاني لتحريك هؤلاء الرجعيين؟ وهكذا سادت العلاقة نوعا من البرود الى أن وصلت الى حد الانفجار لاحقا.

في هذه الأثناء دعي الملا مصطفى لحضور إحتفالات ذكرى ثورة أكتوبر في الإتحاد السوفيتي وإستغرقت رحلته من ٦ تشرين الثاني عام ١٩٦٠ الى كانون الأول من العام ذاته، وكان الهدف من الزيارة هو حصوله على دعم السوفييات، ولكن الروس دعوه لينصحوه بعدم تعكير علاقته مع قاسم وأن يصادقه، كان من المقرر أن أذهب أنا معه ولكني لم أحصل على جواز السفر ولذلك ذهب وحده.

وبعد أن نصحوه بعدم تأزيم علاقته بقاسم أعطوه بعض المال، لكن الملا مصطفى خاف من أن تصدر سلطات المطار تلك الأموال، ولذلك ذهبنا الى المطار وأخذنا منه حقيبتين وأخرجناهما عن طريق فرعي دون أن نتعرضا للتفتيش، وحين جاء أحد أفراد الشرطة ليسألني عن الحقيبتين، قلت له "بأن هذا للملا مصطفى رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني وهو قائد الشعب الكردي ولا يفترض أن تفتشوهما". وذهب الملا مصطفى الى قاسم وقال له "أن السوفييات أعطوه بعض المال، وهذا على سبيل التعويض عن البنادق التي سلموها لهم"، ولكن العلاقة كانت متأزمة أصلا بينهما فلم تشفع له هذه المكاشفة بشيء.

في تلك الفترة كان بعض رؤساء العشائر قد نجحوا في فتح قنوات إتصال مع إيران بواسطة الملا مصطفى. وكان منهم هباس اغا مامند اغا من اغوات منطقة بشدر تمكن عن طريق عبدالرحمن روتة وهو أحد أقرباء علي عبدالله أن يرتبوا له لقاء مع الجنرال درهرام حاكم منطقتي رضائية ومهاباد. وقد وعدهم الجنرال بأنهم إذا تحركوا فإن إيران ستدعمهم، وأظهرت الوثائق فيما بعد أن السفير الإنكليزي في طهران قد إلتقى سرا مرتين با لملا مصطفى، وروى عبيدالله نجل بارزاني للأستاذ حلمي علي شريف بأنه تمكن من ترتيب لقاءين بالسفير الإنكليزي، مرة حين أخذ معه الشيخ أحمد الى السفير، ومرة أخرى مجيء السفير الى أبيه الملا مصطفى. ولاحقا جاء في مذكرات السفير الإنكليزي أنه إلتقى بهما وأنهما طلبا منه حمايتهم، ولكن السفير رد عليهم قائلا "إن سلطتنا قد ضعفت في العراق بعد ثورة قاسم ولذلك لا يستطيعون أن يقدموا لهم شيئا كما في السابق، ولكن السفير حثهم على التمرد ضد الحكومة". وبحسب تحليلات البعض فإن الإنكليز كانوا يشجعون بارزاني للتحرك ضد قاسم بهدف الضغط عليه ثم إزاحته، أو إرضاخهم لمطالبهم، وحين عاد الملا مصطفى من الإتحاد السوفيتي لم يعره قاسم إهتماما ولذلك ذهب الى بارزان وإستقر هناك. وأدى سوء العلاقة الى أن يتحدث قاسم بسوء في مجالسه عن الملا مصطفى.

* يذكر مسعود بارزاني في كتابه "بارزاني والحركة التحريرية الكردية" أن الروس وعدوا الملا مصطفى في سفره الأول بإمداده بالأسلحة والذخائر عن طريق الطائرات؟

- لا أعرف إن حصل هذا بل بالعكس كانوا يحثونه على التصالح مع قاسم، وكان الروس يساعده بالأموال وليس بالأسلحة، حتى أن بارزاني بعد سفره الى موسكو كان يخشى أن يحتجزوه هناك ولايسمحوا بعودته الى العراق. ولذا وضعنا خطة لإفشال ذلك بحيث نستدعيه الى العراق بحجة أننا سنعقد مؤتمرا حزبيا..

* ولكن هناك من يتحدث عن أن بارزاني إشتري في مايس وأيلول عام ١٩٦١ ثلاثة آلاف قطعة سلاح بأموال الروس؟

- هذا غير صحيح ولا أساس له من الصحة، فكل الحركة الكردية وحتى عام ١٩٦٣ لم تكن تمتلك ثلاثة آلاف قطعة سلاح، صحيح أن الروس أعطوه أموالا، ولكن لم تكن بالتأكيد تكفي لشراء كل هذه الأسلحة.

– ذات يوم جاءني عزيز عقراوي مسرعا وهو ضابط في إستخبارات الفرقة الثالثة وهو عضو في الحزب كنت مسؤوله الحزبي، جاء ببذلة العسكرية برغم أننا حذرناه مسبقا بأن لا يأتي الى المقر الحزبي بملابسه العسكرية، لكنه لم يتحسب لذلك جاء لاهثا وقال عفوا لم ألحق بتغيير ملابسي ولهذا جئت مسرعا لأقول لكم بأنني ذهبت مع ضباط فرقتي الى قاسم وسمعتة يقول "بأن الملا مصطفى له علاقة مع الإنكليز، وإطلعت على كل التقارير والوثائق التي تثبت ذلك"، وأضاف "إن هذه الوثائق تؤكد بما لا يدع مجالا للشك أن هذا الرجل ينفذ أجندة الإنكليز ضد الجيش العراقي، وكنت قد عفوت عنه سابقا و أرجعته الى العراق ولكن يبدو أن ذلك لم يشفع لنا، واليوم بدأ يتحرك ضدنا بالتعاون مع بعض الإقطاعيين و الأغوات، و سأضطر يوما الى نشر تلك الوثائق"، فعلا نشر قاسم تلك الوثائق فيما بعد ليفضح علاقة بارزاني بالإنكليز.

وتحدث قاسم لاحقا بكل صراحة في خطاب له قائلا "ان الإنكليز حاربوا الجيش العراقي دوما، و الجيش وقف ضد مؤامراتهم، وحاولوا دائما إضعاف الجيش العراقي، ولذلك قضاوا على حركة بكر صدقي عام ١٩٣٦، ثم ضربوا الجيش العراقي أثناء أحداث عام ١٩٤١، وهذا يعني أنهم سعوا بإستمرار إشغال الجيش العراقي وإضعافه، حتى حوادث العصيان التي وقعت في بعض مناطق كردستان مؤخرا، كان هدفها هو إضعاف الجيش العراقي".

من جهتنا كتبنا مقالا للرد عليه ولم نكن نعلم بأن هناك فعلا وثائق تثبت ما يقوله قاسم، ففي مقال شديد اللهجة نشرناه في جريدة "خبات" جردناه من لقب الزعيم و إكتفيننا بالإشارة الى منصبه كرئيس للوزراء، وتطرقنا الى الأحداث التي وقعت وقلنا بأنها لم تكن من صنيعة أعوان الإستعمار، بل على العكس تماما لأنها كانت حركات ضد الإستعمار، ولذلك تم إخمادها من قبل الإستعمار. وكانت معظم تلك المقالات يكتبها الأستاذ ابراهيم أحمد وأنا، حتى أننا تحدثنا عن الجنرال فريزر الذي ذهب هو بنفسه لإخماد ثورة الشيخ محمود الحفيد. وقلنا بأنه في تلك الفترة لم يكن الجيش العراقي جيشا قويا ومنظما، فلم يكن هناك سوى فوج موسى الكاظم الذي لا يتعدى عدد أفراده ٢٠٠-٣٠٠ شخص وكانت عاجزة عن الخروج من بغداد، ولذلك جاء الإنكليز بقواتهم لإخماد الحركة وقصفوا السليمانية وراح ضحية تلك العمليات أعدادا من المواطنين الكرد، كما أن الإنكليز هم من ألحقوا كردستان بالعراق بالقوة ورغمما عن أنف سكانها. كما أن ثورة بارزانيين قمعت أيضا بواسطة الطائرات الإنكليزية، وعليه لا أحد يحق له أن يتبجح بأنه ساهم في قمع الحركات الكردية، وأن رئيس الجحوش و نقصد به عبدالكريم قاسم، ليس من حقه الإفتخار بقمع الإنتفاضة الكردية، كما أنه ليس فخرا للعراق أن يقود الجنرال الإنكليزي رينغن عمليات إحتلال بارزان وكتبنا أيضا بأننا نتحدى الحكومة إذا كانت لديها أية وثائق فلتنشرها.. وفي الحقيقة لم نكن نعلم بوجود تلك الوثائق فعلا لدى قاسم وكنا نعتبر ذلك مجرد دعاية مغرضة منه ضد بارزاني.

لم تكن علاقة قاسم جيدة مع قيادة البارتية وبالأخص مع الأستاذ ابراهيم أحمد بسبب دعوته للحكم الذاتي، في حين أن قاسم يؤكد على وحدة العراق، وكان الأستاذ ابراهيم أحمد معارضا لشعبوية قاسم، ويصف العراق بأنه مجرد كيان إستعماري زرعه الإنكليز. ولكن بعد فترة تحسنت علاقتهما نوعا ما، خاصة بعد أن كشف الحزب خيوط مؤامرة كان يعد لها الإنكليز وإيران ضد الجمهورية العراقية، حيث أوصل الأستاذ ابراهيم أحمد الخبر الى قاسم. وقدّر قاسم له ذلك وإعتبره دليل إخلاصه للجمهورية العراقية، وكان هذا بالنسبة لعبدالكريم قاسم كل شيء، وكانت لدى الأستاذ ابراهيم أحمد تلك الصورة الشخصية التي أهدها له قاسم وكتب بظهرها "إهداء الى الأستاذ ابراهيم أحمد تقديرا لإخلاصه الكبير للجمهورية العراقية الخالدة".

* وهل تحسنت العلاقة بين قاسم والبارتلي بعد ذلك؟

– حين ساد البرود بعلاقة الملا مصطفى وقاسم، ظهر هناك رأيان مختلفان داخل الحزب، وأعتقد بأنه حان الوقت لكشف ذلك لكي يعرف الجيل الحالي حقائق تلك الفترة. فالرأي الأول مثله عوني يوسف أحد قياديين الحزب الذي رشحه بارزاني للقيادة ثم عين لاحقا وزيرا بالحكومة العراقية ويقول “أن بارزاني يقترب خطأ كبيرا بتصرفاته الغريبة، فهو أولا يجمع حوله العشائر ويسعى لإحياء الإقطاعية ويساند الأغوات ويعارض توجهات وسياسات الحزب، وينتقص من قدر وقيمة كل هذا النضال الدؤوب الذي خاضه الحزب خلال السنوات الأخيرة. ثانيا هو يعادي مبادئنا الحزبية ويعمل ضد الجمهورية، وأخيرا يقف ضد التقدمية، ثم أن الملا مصطفى يحصر خلافه مع قاسم فقط بإطار مسألة بارزان وعداء الزيباريين والسورجيين، وهذا يسلبنا حقنا كحزب أو ككرد قوميين، ولذلك يجب أن نضع حدا له ونفهمه بأن هذه التصرفات والأعمال لم تعد مقبولة”.

أما الرأي الثاني فقد مثله الأستاذ ابراهيم أحمد ويقول “أن قاسم يريد بث التفرقة بصفوف الحزب، وقد نجح سابقا في تفتيت الحزب الوطني الديمقراطي من خلال إنشقاق محمد حديد عن كامل الجادرجي وهو يريد أن يفعل بنا ما فعله معهم ويفصل عنا الملا مصطفى، وهذه سياسة فرق تسد، لذا يجب أن لاتنطلي علينا لعبته أو أن نستسلم لإرادته. وكنت أنا وأعضاء آخرون في المكتب السياسي متحمسين لهذا الرأي ونؤيد الأستاذ في هذا الطرح للبقاء خلف الملا مصطفى وعدم تركه وحيدا في تلك المواجهة.

بارزاني و العمل الحزبي

* كيف كان بارزاني يتعامل مع الحزب؟

– في عام ١٩٦٠ حصل الحزب على الإجازة الرسمية، وعقد مؤتمره الخامس في ٥ مايس ١٩٦٠ لم يشارك فيه الملا مصطفى، لكننا أرسلنا وفدا من الحزب الى الشيخ أحمد وأقنعناه بضرورة إرسال بارزاني للمشاركة في المؤتمر، وهكذا جاء الملا مصطفى من بارزان الى بغداد، وأثناء المؤتمر تكلم بشكل غير لائق وهاجم الحزب وقال “إن الحزب بلاء يفرق صفوف الشعب”، والتفت الى شاب يدعى عبدالله مام رسول وهو من أهل قلعة دزة وكان أحد المشاركين في المؤتمر من كوادر الحزب في بشدر وقال موجهها كلامه إليه “أنت يا ابن الكلب وعديم الشرف والرجولة، كيف تطرد أغا يزور مقر الحزب؟! فسأله الشاب ومن هو؟ أجاب الملا مصطفى “مينة أغا”، فقال الشاب “إن هذا الأغا سمعته سيئة، فإذا عرف الناس بأننا إستقبلناه، فلن يبقى أحد معنا!” غضب بارزاني وقال “لن يبقى معنا أولاد الكلب من أمثالك؟! ووجه أذع الشتائم لهذا الكادر الحزبي! ثم قال موجهها كلامه للجميع “إن الذين تصفونهم بالأغوات والأقطاعيين هم أحبائي، وهم من أبناء شعبنا، وقال “أقسم بالله لو قلت عني (...) أفضل لي من أن تقولوا عني حزبي.. قولوا إذهب الى (...) ولا تقولوا لي تعال الى مقر الحزب” واصاح بغضب “إذهبوا عني جميعا!” وهكذا تعكرت الأجواء وإنسحب عدد من شباب كركوك من المؤتمر.

وكان رأي عوني يوسف أنه مادام هذا هو موقف الملا مصطفى من الحزب، دعونا نصرفه من هنا بداخل المؤتمر ونقول له “إذهب أنت الله معك”. وفي الحقيقة ظل الأستاذ ابراهيم أحمد في تصوراته القديمة بأن عبدالكريم قاسم هو من يسعى الى تمزيق صفوف الحزب، وخاصة أن عوني يوسف كان وزيرا بالحكومة في تلك الفترة، وتصور بأنه مكلف من قبل حكومة قاسم لقول ذلك. ولكن قاسم أرسل الى الأستاذ ابراهيم أحمد سابقا أحدا يبلغه بأنه ليس ضد الحزب، ولكنه مقتنع تماما بأن الملا مصطفى يسلك طريقا خاطئا، وعلى الحزب أن لايشغل نفسه بشؤون العشائر، ولكن الأستاذ ابراهيم أحمد رد عليه بأن الملا مصطفى هو قائدنا ونحن جميعا تحت رايته موحدون.

* السؤال هو، لماذا رضي الحزب بالتوجه فعلا نحو هذا المنحى الخاطيء لعبادة الفرد؟

– كانت هذه هي الفكرة السائدة في تلك الفترة، وكنت أنا بدوري أحد المعجبين به!

المخطط الأول لقاسم ضد بارزاني

*كنت على علاقة بقاسم أيضا، فهل حاول إستغلالك لتتف ضد بارزاني؟

– نعم هو كان يعرفني، وتلاقينا في مناسبتين، الأولى حينما زرتة لإجراء لقاء صحفي معه، والمرة الثانية حين كنت ضابط إحتياط وذهبت بمعية الملا مصطفى والأستاذ ابراهيم أحمد إليه بشأن تسريح من الجيش لحاجة الحزب الي، وقال له الملا مصطفى “في العراق هناك أربع فرق عسكرية للجيش، والبارتي هو الفرقة الخامسة نحن تصرف جنابك، وأرجو أن تسمح لمام جلال يخدم في الفرقة الخامسة بدل الرابعة في الجيش”..

ثم بعد أن تكشفت خيوط المؤامرة الإستعمارية التي تحدثنا عنها آنفا، علم قاسم بأني كنت ممن ساهموا بكشف خيوطها وأني بالذات من أوصل المعلومات الى الأستاذ ابراهيم أحمد وهو بدوره أبلغ قاسم، ثم أنني كنت نشطا في كتابة المقالات للصحف والمجلات بالاضافة الى كوني عضوا بالهيئة الإدارية لنقابة الصحفيين العراقيين. وحين أرسل الي شخصا ليؤلبنى على الملا مصطفى رددت عليه بقسوة بالغة وأنا نادم على ذلك حين أجبته “أقسم بالله سنحول كردستان الى فيتنام ثانية إذا لم يجلس راحة، عليه أن يحسن علاقته بالملا مصطفى فهو زعيمنا”. وأقول اليوم بأنه لو كانت نوايانا غير سليمة تجاه الملا مصطفى فقد كانت هناك فرص سانحة لتتخلص منه وبكل سهولة، لأن الملا بنفسه كان يريد الخروج من الحزب وقاسم أيضا لم يكن ضد الحزب الى هذه الدرجة، فعداؤه كان ضد شخص بارزاني حصرا وليس ضد الحزب عموما، ولكن حين وقفت القيادة الى جانب الملا مصطفى بدأ قاسم يعادي الحزب برمته، وكان ذلك سببا رئيسا لتمزق صفوف قيادة الحزب فيما بعد.

* ألم تكن هناك أسباب فكرية لعداء قاسم مع البارتي؟

– الخلافات الفكرية كانت قائمة فعلا ومعروفة منذ البداية، فقاسم كان شعبويا لا يؤمن بالقومية العربية ولا بالقومية الكردية، ويتمسك بعراقيته، وكان يردد دائما اسم “الجمهورية العراقية الخالدة” ويقول نحن جميعا عراقيون، والعراق هو بلد الكرد والعرب، وعليه سيبقى خالدا أبد الدهر ووطنا للجميع لايفرق بين الكرد والعرب. ومن الإنصاف القول بأن عبدالكريم قاسم لم يكن يفرق يوما بين أحد وآخر، وأنه حقق مساواة كاملة بين العرب والكرد، فلم يكن يفرق بين السنة والشيعية أو بين المسلم والمسيحي، لقد كان عراقيا صميما بكل معنى الكلمة، كنا نرفض الكوسموبوليتية وكنا حزبا وطنيا كرديا ونؤمن بوجود القوميتين العربية والكردية، ومن هذا المنطلق تحديدا بدأت خلافاتنا الفكرية مع قاسم تطفو على السطح ثم تنزل الى مراكز أدنى، حتى تجسد ذلك في الدستور العراقي أيضا، الى جانب خلافاتنا حول مسائل أخرى مثل الديمقراطية، فقاسم تعهد منذ البدء بتحقيق الديمقراطية عام ١٩٦٠ وتنظيم الإنتخابات، لكنه لم يف بوعد.

وكنا نكتب حول هذه المسائل ونطرحه أمامه مدافعين عن الديمقراطية والحقوق المشروعة للشعب الكردي، حتى وصل الأمر الى أن يكتب كلوفيس مقصود الذي أصبح فيما بعد سفيرا للجامعة العربية مقالا في جريدة الثورة العراقية هاجم فيه دون أن يلم بتفاصيل القضية الكردية مستشهدا بموقف ميشيل عفلق في نظرتة للأقليات القومية حيث كتب “بأن الأقليات القومية في الوطن العربي يجب أن تتحول الى عرب وإلا يتوجب سحقها جميعا”. ولم نسكت نحن بل أحدثنا ضجة كبرى حول هذا المقال وكتبنا مئات العرائض والبرقيات الى العديد من الجهات حتى جعلنا قاسم يعتبر تلك الإحتجاجات وكأنها موجهة ضده..

شرارة الثورة الكردية: كيف بدأت الثورة

* إذن هل يمكن اعتبار تلك الخلافات الشرارة الأولى لإندلاع ثورة أيلول؟

– العلاقة بين قاسم والبارتي تأزمت تدريجياً حتى وصل الأمر في عام ١٩٦١ الى أن يتحرك عدد من عشائر كردستان بدفع من الملا مصطفى في دربندخان. وفي الجانب الآخر وقعت معارك بين الزيباريين وبارزانيين، وهكذا تفجر الصراع بين بارزاني والزيباريين في جميع أنحاء كردستان، وتدخلت الحكومة وحققت في الأمر واعتبرت الطرفين مذنبين، وهذا أدى الى قطع العلاقة تماما بين بارزاني والحكومة.

لحد تلك اللحظة لم يكن الحزب ممنوعاً من العمل، لكن صدرت مذكرة إلقاء القبض على الأستاذ إبراهيم أحمد على خلفية مقتل صديق ميران، وكان ذلك بتشجيع من الملا مصطفى الذي أمر كلا من محمود كاواني ومأم طه والملا ماتور وشمس الدين المفتي ليرتبوا ذلك من دون علم الحزب. ولما علمنا بالأمر إختفينا أنا والأستاذ إبراهيم، وأعتقل عمر دبابة وصالح اليوسفي.

كان الحزب يعمل في تلك الفترة بشكل شبه مخفي، لأن تجمع العشائر آنذاك وضع الحزب بين المطرقة والسندان. وهناك ظهر رأيان مختلفان تجاه حركة العشائر، فكان رأي الأستاذ إبراهيم أحمد و الدكتور شمزيني و الدكتور مراد و نوري شاويس هو أن هذا التجمع العشائري هو تجمع فوضوي مريب و أنه مدفوع من قبل القوى الرجعية سيستمر لفترة ثم يخبو، فتاريخ الكرد أثبت دائماً بأن أي حركة تقودها العشائر مصيرها الفشل إذا كانت صنيعه الرجعية، و عليه لا ينبغي لنا أن نساندهما. أما الرأي الثاني فقد قاده الملا مصطفى ويقول “دعونا نشجع الحركة في بعض المناطق ليس من أجل تفجير الثورة، بل لإرغام الحكومة على طلب مساعدتنا لقمعها!”

* ولماذا لم تذهبوا الى الملا مصطفى لتناقشوا معه بهذا الشأن؟

– حصل ذلك، فقد أوفدني الحزب الى الملا مصطفى وقلنا له بصراحة “تعال معنا لنحسم هذه المشاكل، فإذا تريد أن نعلن الثورة، دعنا نبادر نحن ونستولي على بعض المناطق مثل أربيل والسليمانية ورواندوز وكويسنجق ومناطق أخرى، عندها سنحصل على الأسلحة والأموال. أما إذا لا تريدها ثورة فإن مثل هذه التصرفات ستؤدي الى صدام مع الحكومة نحن في غنى عنها”. ولكن الملا مصطفى قال “كلا دعوا هذا الأمر يحصل فهو مفيد لنا، فليقطعوا الإتصالات ويفجروا الجسور، عندها ستضطر الحكومة أن تستعين بنا”.

* هل كان لقانون الإصلاح الزراعي أي تأثير على تلك الحركة؟

– دعني أفصل لك الأمر، حين تم إيفادي من قبل المكتب السياسي الى الملا مصطفى كان الفصل صيفاً، والتقيته بجبل شيرين، وكان معه الملا ماتور الذي دعاه الملا مصطفى من أربيل، ورغم أن الملا ماتور كان عضواً باللجنة المركزية لكنه كان يتلقى أوامره مباشرة من الملا مصطفى فقط، فما يطلبه منه الملا مصطفى يفعل حتى دون إذن المكتب السياسي. عندما ذهبت اليه أبلغته بتوصية المكتب السياسي وما يمكن أن نفعله، رد علي قائلاً “المكتب السياسي مخطيء، فهذه الأعمال التي تقوم بها العشائر جيدة ومفيدة وستدفع الحكومة الى التفاوض معنا”. كان السيناريو الذي يدور في مخيلة بارزاني هو “أن الحكومة سترسل كمال عثمان الى كردستان فيعجز عن حل المشكلة، ثم يرسل مسعود محمد وآخرين فيفشلون، وأخيراً ستضطر الى طلب إرسال أحد قادتنا اليهم وعندها سنوفد إبراهيم أحمد الى قاسم ليسأله قاسم ما هذه المشكلة؟ فيرد عليه إبراهيم بأنها مشكلة كبيرة لا يستطيع معالجتها إلا مع بارزاني، وهكذا سيرسل قاسم إبراهيم وأحمد صالح العبدى بمروحية الى هنا، وأشار بيده الى ساحة أمامنا وهنا سنجلس معاً، وسنفرض عليه شروطنا ونحل تلك المشاكل”.

الحلقة ١٦

إعلان ثورة أيلول ١٩٦١

* متى وأين أطلقت أول رصاصة لثورة أيلول؟

– حين قرر البارتى المشاركة في الإنتفاضة، كانت ذكرى ثورة السادس من أيلول عام ١٩٣٠ قد حلت، ووصل إنذار من عبدالكريم قاسم بشأن الإنتفاضة، ولكن الرفاق في بهدينان وبدون علم اللجنة المركزية للحزب هاجموا في ٩ أيلول ١٩٦١ على زاخو والعمادية ومناطق أخرى وإستولوا عليها. وحين علم قاسم بذلك خاف أن يمتد اللهب الى مناطق أخرى، وهكذا أرسل يوم ١١ أيلول طائراته وجيشه للهجوم على تجمعات العشائر في دربندخان وخلقان وقضى عليهم بظرف يومين فهرب الجميع وعادوا الى منازلهم وهناك أبرقوا لقاسم ببرقيات الوفاء والإخلاص. وبقينا نحن كوادر الحزب بدون سلاح. وسأورد لك حدثين وقعا في تلك الفترة. فقبل ١١ ايلول ذهبنا الى منطقة شهرزور وفي قرية "تلة صفا". جمعت العشائر هناك، وحلفتهم بالمصحف أن يساندوا الحزب بقيادة الملا مصطفى، الوحيد الذي لم يحلف بالقرآن كان الحاج مشير والد الأخ القيادي شوكت الحاج مشير، كنا جالسين حين هب واقفا وقال "مام جلال أنا لن أحلف بالقرآن، ولكني أعاهدك أنت بالذات أن أبقي معك وأساندك الى آخر يوم في حياتي. وإعلم جيدا بأن كل الذين أقسموا أمامك هم كاذبون، حلفوا بالقرآن زورا ولكنهم ليسوا معكم". وهكذا حين لعل الرصاص لم يبق معنا أحد منهم غير الحاج مشير، كما حدث الشيء ذاته في مناطق خلكان وبازيان حيث تخلت العشائر هناك عن الحزب ولم يبق غير الحزبيين بدون سلاح أو مال.

* وما كان موقف البارزاني بعد تلك الهزيمة المروعة للبيشمركة؟

– أبرق الملا مصطفى والشيخ أحمد الى الحكومة وأظهرا ولاءهما لها وقالوا "نحن نؤيد الحكومة ونساند الجمهورية"، وما زالت نسخة البرقية موجودة، فقامت الحكومة بإصدار بيان ألقته بالطائرات فوق عشائر بشدر ورائية وتقول فيه "إن الملا مصطفى و الشيخ أحمد أعلنوا ولاءهما للجمهورية و للزعيم عبدالكريم قاسم، عليه نطلب منكم عدم التحرك والإنصراف الى منازلكم ككل المواطنين".

* هل أرسلت البرقية بعد أحداث ١١ أيلول؟

– نعم.. نشرت البرقية بعد هجوم القوات الحكومية، ومن يوم ٩ الى ١٨ من ذلك الشهر لم يسمع شيء عن حركة بهدينان، فموقف الملا مصطفى أدى الى إنهيار تام بمعنويات المنتفضين في بهدينان. وكانت هناك بذلك الوقت قوات كبيرة بقيادة علي عسكري و علي حمدي و احمد عبدالله، وكانت العمادية و زاخو و العديد من المناطق الأخرى تحت سيطرة الحزب، و إلتحق مئات أفراد الشرطة و المدنيين بهم و شكلوا هناك قوة كبيرة. بدأت الثورة بإسم الحزب والملا مصطفى، ولكن عندما أبرق الملا مصطفى الى قاسم قال الناس "لقد خدعونا وهدموا بيوتنا"، ولذلك تخلوا عن الإنتفاضة وإستسلموا للحكومة.

القصف الجوي الأول لكردستان

* متى أستؤنف القتال وما كانت أسبابه؟

– لا أعرف الأسباب، ولكن في ١٨ أيلول إرتكب قاسم خطأ تاريخيا كبيرا، حين أمر بقصف منطقة بارزان بعد أن أُنذر الشيخ أحمد بضرورة طرد الملا مصطفى من هناك أو أن يستسلم للحكومة. فلو لم يقصف قاسم منطقة بارزان لكان الأمر قد إنتهى ولم يحدث أي شيء.

في تلك الفترة حدثت واقعة أخرى أغضب الملا مصطفى كثيرا من نوري أحمد طه الذي كان مسؤولا عن محور بينجوين. فعشائر المدينة ذهبوا الى نوري وعاتبوه قائلين "أنتم خدعتمونا، قلتتم لنا بأن الملا مصطفى معنا وبأننا سنفجر ثورة، ولكن ظهر عكس ذلك، فأين هو الملا مصطفى؟ها نحن قد ثرنا وخرجنا على الحكومة وتشردنا وهدمنا بيوتنا، ولكن الملا مصطفى جالس في بيته يبرق لقاسم بالولاء والإخلاص". فرد عليهم نوري ضاحكا "لقد إنتقم منكم الملا مصطفى، فحين عاهدتموه عام ١٩٤٥ بأن تكونوا مع ثورته خذتموه، وها أنتم تنتفضون وهو يخذلكم، هذا إنتقام منه لما بدر منكم".

* وهل نفذ الشيخ أحمد مطالب قاسم؟

— غادر الملا مصطفى و ٣٠٠ مسلح معه منطقة بارزان بناء على طلب الشيخ أحمد و ذهبوا الى منطقة بهيدنان وأعلن الشيخ ولاءه لقاسم وذهب لزيارته وقال "نحن مخلصون لك ولا علاقة لنا البتة بما حدث".

* يعني وقعت أحداث مثيرة في فترة قصيرة؟

— نعم كانت أحداثا مثيرة، فقد هاجم البارتي في ٩ أيلول منطقة بهيدنان وإستولى على بعض المدن هناك. وفي ١١ أيلول قصف قاسم دربندخان وبازيان وخلصان التي كانت العشائر تتجمع فيها، وفي ١٨ أيلول قصف قاسم منطقة بارزان. ونتيجة هذه المعارك إنقطعت الإتصالات بين قاسم والبارتي تماما، ورغم أن قاسم طلب بعد عدة أشهر أن يلتقي بأحد قيادات الحزب، لكنه بعد ١١ أيلول عقد مؤتمرا صحفيا وكشف عن عدة وثائق وقراره بحل الحزب ومنعه وأعلن "بأنهم أصبحوا خارج القانون" ثم صادر ممتلكات الحزب. وبعد عدة أشهر أرسل قاسم بطلب أحد قادة الحزب وارسلنا المرحوم نوري شاويس اليه، ولكن قاسم رفض كل ما طرحه شاويس، وهكذا إنقطعت العلاقة تماما بين قاسم والحزب.

مخاضات الثورة المسلحة

* هل نستطيع أن نعد إنتهاء العلاقة بين قاسم والبارتي بداية حقيقية لثورة أيلول؟

— كما بينت سابقا، قبل فترة من إندلاع الثورة كان العديد من العشائر في مناطق مختلفة من كردستان قد إنتفضت، في السليمانية إنتفضت عشائر الجاف في منطقة سورداش، وعشائر الهموند والحاج ابراهيم جرمكا والحاج قادر إسماعيل عزيري والشيخ طيفور سركلو وكويخا إسماعيل تلان والشيخ محمود كاريظة، وعشائر أخرى في مناطق شهربازير وخوشناو وجبل سفين. وقاد الإنتفاضة كل من الملا ماتور ومحمود وأحمد كاواني، ثم مام طه مسؤول لجنة محلية شقلاوة وآخرين. وإلتحق بهم عدد من أفراد شرطة أربيل وأخذوا معهم أسلحتهم فتحولوا الى قوة مسلحة وإستقروا بجبل سفين.

وفي محور آخر في خلكان تجمع أغوات بشدر والشيخ حسين بوسكين وهباس مامند أغا. وفي كويسنجق خرج محمود أغا كاكه زياد وعدد آخر معه وأقاموا مقراتهم بجبل هيبت سلطان، وكان الناس جميعا منتفضين بناء على رسائل وتوصيات الملا مصطفى.

أما المكتب السياسي فقد كان على علم فقط بتحركات بهدينان والتي حدثت بدون علمه، وكان مسؤول الحركة هناك علي عسكري وأخذ هو وعلي حمدي وأحمد عبدالله زمام الأمور بأيديهم هناك. وفي المناطق الأخرى مثل السليمانية لم تكن لنا قيادة ماعدا مركز لواء السليمانية وكنت مسؤولا عن الفرع هناك، أرسلنا كوادرننا الى وسط الجماهير وأمددناهم بالغذاء والأرزاق الضرورية، ولم تكن لدينا أية قوات مسلحة، وعلى الرغم مما حدث فإن المكتب السياسي كان لايزال يؤمن بأن الحركة العشائرية غير محبذة، وأظهرت وقائع التاريخ فيما بعد صدقية بأن الحركة العشائرية في كردستان مصيرها الفشل، ثم أن الأغلبية ممن ثاروا كانوا من الأغوات والإقطاعيين وكان هدفهم واحد فقط وهو محاربة قانون الإصلاح الزراعي وأن يحتفظوا بمكانتهم وسلطتهم الإقطاعية والعشائرية.

وبداهة لم تكن الإنتفاضة بهذا الشكل أمرا مقبولا من المكتب السياسي، رغم أنه لم يعارضها، ولكن الملا مصطفى وبالضد من موقف المكتب السياسي كان يحث هؤلاء ويشوقهم للتحرك، وإستغل ثقله وشهرته ليزجهما في خضم تلك الأحداث. ففي جميع جولاته على المراكز الحزبية كان يوصي مسؤوليها بمعاوضة الحركة وتأبيدها. وكما تحدثت سابقا فإن الملا مصطفى لم يكن يتصور بأن تتسع الإنتفاضة بهذا الشكل المثير وتتحول الى ثورة شعبية، كان يعتقد بأنها مجرد ورقة ضغط ضد عبدالكريم قاسم، وأن قاسما سيضطر الى تقديم تنازلات ويخضع لمطالبه. ومن جانبه سعى المكتب السياسي أن يوظف الغضب الشعبي ضد الحكومة الديكتاتورية وتصرفاتها ضد الشعب الكردي وعدم إقراره بالحقوق القومية، وأراد أن يحول ذلك الغضب الشعبي الى نضال سياسي.

في تلك الأثناء إستغل المكتب السياسي حلول ذكرى ٦ أيلول لكي يدعو الشعب الى الإضراب العام في جميع مناطق كردستان، وأن ينقل ساحة النضال الى داخل المدن بدل حصرها في القرى. وهكذا بناء على دعوة الحزب نفذ الإضراب في مدن كركوك والسليمانية وأربيل وكويسنجق ورائية وزاخو ودهوك والعمادية والشيخان والأتروش وغيرها وكان إضرابا عاما ناجحا. وقامت الجماهير بالعديد من الفعاليات وتظاهروا وقدموا مطالبهم بعرائض وبرقيات موجهة الى الحكومة.

*** بعد كل هذه الأحداث كيف تأسست قوة البيشمركة؟**

– القوات المسلحة كانت بالشكل التالي:

جمع هباس اغا في منطقته بحدود ١٥٠-١٨٠ مسلحا، ونحن في جمي ريزان إستطعنا أن نجتمع ١٢ فردا ولدينا فقط ٣ بنادق. وأنا تسلحت ببندقية صيد، والأستاذ جلال عبدالرحمن إشتري ببندقية إنكليزية بماله وآخر يدعى حسن كولوبو هرب من الجيش وجلب معه ببندقية إنكليزية، ورمضان توراعي يملك مسدسين والآخرين جميعا كانوا بلا سلاح. وتعرضنا الى محنة كبيرة في المنطقة، لأننا كلما ذهبنا الى قرية يطردنا أهلها خوفا من قيام الطائرات العسكرية بقصفها، أضطررنا للذهاب الى منطقة جمي ريزان التي كانت خاوية على عروشها ولم تكن فيها أية قرية عامرة. أقمنا لنا هناك مقرا، أما الرفاق الآخرون ومنهم حمة حاجي طاهر وكويخا عبدالكريم ماوتي، فقد ذهبوا الى منطقة قاميش ودري وإستقروا هناك وكانوا قوة مؤلفة من ١٠-١٥ شخصا، وبقية الكوادر الحزبية تفرقوا وهاموا على وجوههم متوزعين بين قرداغ وسهل شهرزور، وذهب حلمي علي شريف ومعه قواته من خانقين الى هورين والشيخان وإستقر بجبل بمو ومعه ٣٠ نفرا مسلحا، ومع ذلك لم نكن قد تلقينا أية أوامر سواء بالثورة أو بالتريث.

تخلي البارزاني عن الثورة وسفره الى تركيا

* وأين كان الملا مصطفى في خضم تلك الأحداث؟

– لم نكن نعرف ماذا يفعل وأين هو؟ تلقينا خبرا عن طريق علي عسكري وأحمد عبدالله وعلي حمدي يفيد بأن البارزاني حل هناك ببهدينان، وأنه ينوي اللجوء الى تركيا أو سوريا كلاجيء سياسي. وأفاد الخبر الواصل بأن الملا مصطفى لا ينوي القتال ولا الثورة!. وحاول الكثيرون هناك أن يثنوا البارزاني عن السفر وأن يتخلى عن هذه الفكرة خصوصا علي عسكري، علي حمدي، أحمد عبدالله، أسعد خوشوي، علي خليل وغيرهم، لكن الملا مصطفى كان مصرا على رأيه، وحاول أن يستحصل موافقة تركيا، لكنه تلقى جوابا بالرفض، ثم حاول عن طريق سوريا وأبلغوه بدورهم برفض إستقباله، لذلك أضطر للبقاء في كردستان. وكنا نحن في السليمانية وأربيل بقينا وحدنا ولا نعرف ماذا نفعل، وعليه طالبنا بعقد إجتماع للقيادة لكي تحسم الأمر وترسينا على بر.

وبعد فترة قصيرة إنقشع الغبار وهدأت الأوضاع، فاجتمع العدد الأكبر من أعضاء القيادة في كانون الأول من عام ١٩٦١ في قرية عودلان قرب جمبي ريزان، وتقرر هناك بإجماع الآراء الشروع بالنضال المسلح ولكن ليس تحت عنوان الثورة بل تحت إسم “الحركة المسلحة الدفاعية”. وكان هناك صوتان معارضان ضد الثورة وضد الكفاح المسلح وهما علي عبدالله و نوري أحمد طه.

كان رأي علي عبدالله أن هذا القرار قد يدفع بعبدالكريم قاسم أن يعلن التحول الى الديمقراطية ويحققها في العراق ليسحب البساط من تحت أقدامنا، ولذلك دعا الى التفاوض والتصالح معه وليس الثورة عليه. أما نوري أحمد طه فقد كان يرى بأن أي عمل أو حركة يقودها الملا مصطفى ستكون نتيجتها الفشل، وقال “أنا لي تجارب سابقة مع الملا، فكل حركة يقودها ستؤول الى الفشل والإنتكاسة، فتصرفاته منذ يوم عودته من الإتحاد السوفيتي ولحد الان تؤكد بأنه لا يريد التحزب وهو ضد الحزب، ويصادق الإقطاعيين ويعتبرهم قوته الرئيسية، عليه أرى بأن لانخوض الكفاح المسلح و أن نسعى بدلا عنه الى التصالح و التفاوض مع الحكومة و أن نبحث عن حلول سياسية لقضيتنا”.

* هذا رأيهم، وما كان موقفك أنت؟

– جميع أعضاء القيادة وأتذكر منهم الأستاذ ابراهيم أحمد و نوري شاويس و الملا ماتور و عمر دبابة و جلال عبدالرحمن دعموا قرار الثورة و النضال المسلح و أنا كنت معهم، و كتبنا لأول مرة شعارات الثورة هناك، و كنت كتبت معظمها بعضها بالعربية و أخرى باللغة الكردية، فالإجتماع بالأساس عقد تحت إشرافنا و كنت أكتب محاضرها ويراجعها الأستاذ ابراهيم أحمد.

* وما كانت تلك الشعارات؟

– تم نشرها بجريدة خبات في ذلك الوقت منها “لا حول إلا بالديمقراطية، ولا ديمقراطية بدون تحقيق الحقوق القومية الكردية، وكذلك بعض الشعارات حول الحكم الذاتي الحقيقي، وشعار “كردستان أو الفناء”. والذي إنتشر فيما بعد كالنار في الهشيم، و كنت أنا من صاغ ذلك الشعار. وفي الحقيقة إقتبسته من شعار الثورة الكوبية الذي يقول “الوطن أو الموت”، وحاولت إلباسه زيا كرديا بالتعاون مع الأستاذ إبراهيم أحمد، فغيرت الوطن بكردستان، و غيرت الموت بالفناء، وأصبح الشعار “كردستان أو الفناء”.

كما وضعنا هناك تصاميم بدلة البيشمركة وحددنا نوعا من القماش الكاكي لها، وهناك أيضا وضع الأستاذ ابراهيم أحمد التعريفات العسكرية النظامية لتشكيلات البيشمركة مثل الساعد و الفرع و الخ، و هكذا توزعت القوات على تشكيلات تراتبية كما عرفت لاحقا .

* ومن أين حصلتم على الأموال لدعم الثورة؟

– قررنا البحث عن مصادر التمويل، وكان هناك مشروع قديم يقضي بالإستيلاء على الأموال التي ترسلها الحكومة من أربيل الى كويسنجق كل رأس الشهر. وكلفنا الملا ماتور بهذه العملية، لكنه كان يأتينا بحجج كثيرة و يصعب علينا العملية و يقول أن الأمر يحتاج الى عدة أشخاص للرصد و المراقبة، و هكذا كان يتململ و يصعب علينا الأمر، ولذلك قلت للقيادة “أن الخطة التي وضعها الملا ماتور لا تجدي، دعوني أنا أقوم بذلك”. وحسم الأستاذ ابراهيم أحمد هذا الأمر قائلا “يا أخوان، مام جلال طلب بنفسه أن يتطوع لإنجاز هذا العمل، فدعوه يذهب وينفذ الخطة التي يريدها، فإذا حصل على المال فيها، وإلا لن يكون نصيبه غير التعب”. وهكذا زدوني بقوة قوامها ٢٠-٣٠ من البيشمركة، وكنت غير مسلح، لذلك إستعرت بندقية شمس الدين المفتي الذي جاء من أربيل مريضا و ينوي السفر الى بغداد للعلاج، و سرنا نحو الهدف و وصلنا الى كويسنجق بعد مسير يوم، ومن هناك إنتقلنا الى الطريق العام بين أربيل- كويسنجق. إنضم إلينا هناك الدكتور خالد.

وفي يوم ٢٥ كانون الأول ١٩٦١ نصبنا كميना لمدير مالية كويسنجق السيد طاهر عبدالله الذي حمل المال من أربيل، وأبلغت جماعتي بأنه مع أول طلقة أطلقها عليهم أن يبدعوا بالهجوم، وكانت القوة المرافقة لمدير المالية تتألف من سيارة مسلحة يستقلها ٦ أفراد من الشرطة منصوب فوقها رشاشة. وحين وصول الموكب الى قربنا أطلقت أول رصاصة وأصبت يد الشرطي الممسك بالرشاشة لكي أمنعه من إستعمالها، وحدث إطلاق نار مكثف قتل على اثرها شرطي من أهل كويسنجق يدعى زرار أمين وكذلك عريف ونائب عريف، والبقية تم أسرهم. وأتينا بكيس المال، وكنت أظن بأن الكيس يحوي على ما لا يقل عن ١٥٠ ألف دينار، لأنه كان مليئا الى آخره، ولكن بدا أنه كان من الفئات الصغيرة، ولذلك لم يتجاوز المجموع عن ٣٠ ألف دينار.

وكانت أثناء الهجوم أخفي وجهي وأعتمر قبعة شكاكية كي لا يعرفوني. وبعد تسليم الكيس الى مسؤول مالية الحزب سألته أن يعد المبلغ؟ فأجابني وهو مخمور بعض الشيء “إن المبلغ هو ثلاثين ألفا فقط”، فصفعته دون إرادة مني! وكان ذلك بسبب خيبة أملي لأنني إعتقدت أنها ١٥٠ ألفا، رغم أن مبلغ ثلاثون ألفا كان مبلغا معتبرا حينذاك، رد المحاسب قائلا “لماذا تضربني يا أخي، هل جننا متأخر أو هذا مبلغ ضئيل جئتنا به”. وأصبحت عبارته تلك محل تندر بالحزب لفترة طويلة.

على كل حال أخذنا المال وذهبنا الى رفاقنا في منطقة دولي وفيها رفاقنا و قوة بقيادة عمر دبابة. ووزعنا المال، سلمنا ١٠ الاف دينار للمكتب السياسي و أرسلنا ١٠ آلاف للملا مصطفى في بهدينان، وأخذنا عشرة آلاف المتبقية لنا. وبهذا المال إنتعشت أحوالنا لأننا لم نكن نملك شيئا، لا مالا ولا ملابس ولا حتى خبزا، فإشترينا به الملابس و الأحذية للبيشمركة و أعطينا كل واحد منهم ثلاثة دنانير و كانت مبلغا محترما حينذاك.

أول نشاط عسكري في منطقة السليمانية

*كيف بدأت معارك البيشمركة في تلك المنطقة؟

— كان حمة الحاج طاهر ومعه بحدود ١٥-٢٠ فردا مستقرا في منطقة دولبيشك، وأنا كان بمعييتي ١٢٠-١٣٠ من البيشمركة، والأهم من ذلك أنه كان هناك شخص يدعى عريف مجيد شواني الذي إغتاله بارزاني فيما بعد، وكان هو أمر مخفر كابيلون ومعه عشرة من أفراد الشرطة وكسب خمسة آخرين من مخفر شرطة موكابة. تضمنت خطتنا الهجومية أن يقوم هذا العريف بدخول مخفره ثم يذهب من هناك بملابسه العسكرية هاربا الى مخفر موكابة، ويدعي هناك بأنهم تعرضوا لهجوم العصاة ولجؤوا إليهم للحماية، لكي يسهل عليه دخول ذلك المخفر الحصين، ثم وبواسطة الأفراد الخمسة الذين كسبهم قبلا يستولي على المخفر كله. وبحسب الخطة كنا نتوقع أن نغتنم بحدود أربعين سلاحا ونكسب الى جانبنا نحو عشرين شخصا آخرين، ويذهب العشرون الآخرون مع الشيخ محمود كاريظة للإستيلاء على أزمروته.

وذهبت أنا بقوتي من جوارتا الى شهربايزير، وأرسلنا كويخا كريم ماووتتي الى فوق جبل شاناخسي لكي يحتله، و أرسلنا قوة أخرى من البيشمركة بقيادة عريف حمة صالح و عبدالله أحمد رسول لإحتلال باسني. وتقرر الإستيلاء على جميع هذه المواقع ليلة نوروز تحديدا، وكنا نعتقد بأنه سيكون من الصعب علينا أن نحتل جوارتا، ولكن يمكننا فرض الحصار عليها حتى يستسلم جميع المخافر هناك، ثم ننصب الكمائن في جمي تكران لصد أي هجوم قد تشنه الحكومة.

وفي ليلة ٢٠/١٩ تم الإستيلاء على قرية موكابة و إستسلمت كابيلون طواعية و إنضمت اليها، وفي ليلة ٢٠ تم الإستيلاء على أزمروته حسب الخطة، ونفذ كويخا كريم واجبه بكل دقة. وفي ليلة ٢١ فشلنا في الإستيلاء على جوارتا، لأن مخفرها كانت حصينة جدا، و يتولى مسؤوليتها عبدالوهاب الأتروشي الذي كان معاون شرطة و وكيل القائم مقام آنذاك، وكان القائم مقام هو صلاح الدين مصطفى ابن أخت شمس الدين المفتي مجازا حينذاك. أما مأمور المركز فقد كان كامل مجيد عضوا في حزبنا، ولم نكن نمتلك الأسلحة الثقيلة لذلك إكتفينا بالحصار و نعتقل كل شرطي يخرج من المخفر، وكان بين المعتقلين شهاب الشيخ نوري الذي جاء الى هناك لفحص تبغها، ولكننا أطلقنا سراحه بعد تدخل بعض الأصدقاء.

تلقت الحكومة خبر الهجوم بعد الظهر، وقال نائب مدير شرطة السليمانية "أكو جماعة سرسرية جاين لمركز شرطة جوارتا هسة أروح أكليجهم وأجيبهم"، ولغرض كلبجتنا جمع قوات كبيرة وتقدم نحونا. وفي منطقة جمي تكران صادفوا هناك لسوء الحظ شخصا يدعى حاجي شيخة وكان يصلي ومعه سلاحه، فحدث إطلاق نار وبدأت المعركة.. وحتى حلول المغرب كنا الغالبين وإستطعنا محاصرة قوة الحكومة بعد أن وقعت ضحايا عديدة من القتلى والجرحى وإستولينا على ١٤ آلية وسيارة مسلحة، وكنا ننوي معاودة الهجوم عليهم عند المساء، ولكن قبل هجومنا وصلت الطائرات وبدأت بقصفنا، وأستشهد هناك حميد كاواني مسؤول لجنة محلية، ونظرا لعدم خبرتنا في القتال فقد أثر إستشهاد هذا القيادي على معنويات قواتنا، فالاعتاد أنه في حال مقتل أي قائد في المعركة فإن الروح المعنوية تهبط لدى الأفراد الآخرين، ولذلك بإستشهاد حميد تمكنت قوات الحكومة أن تفتح لها منفذا للنجاة وعادت القوة الى السليمانية بعد أن تكبدت خسائر فادحة، وقد أوقدنا نيران نوروز بسياراتهم المحترقة التي تركوها هناك، وغنمنا آلاف الطلقات، و حصلنا لأول مرة على رشاش من نوع دكتاريوف.

ليلة نوروز عام ١٩٦٢ إستولينا على باسني وأسرننا ١٩ شخصا، ثم في شاناخسي أسرننا ٤٢ شخصا، هذه الإنتصارات الباهرة أحدثت صدى واسعا وطيبا وسط الجماهير، لأنها كانت أول نشاط عسكري لقوات البيشمركة غنمنا فيها الكثير من الأسلحة والمعدات، وبهذا أصبحت لنا هيبة وإحترام وسط الناس.

ومن هناك ذهبنا الى بينجوين بقصد الإستيلاء عليها أيضا، ونجحنا في ذلك بتعاون أفراد شرطتها، وإستسلم كمال شيخ غريب معاون الشرطة، وأستشهد في ناباريز الملا رسول كورون.

وفي محور لواء أربيل تحققت إنتصارات مماثلة. ففي الربيع وصلت قوات البيشمركة الى جبل سفين ومناطق هيران ونازنين، وجمع عمر دبابه قواته هناك وآخرين معه، وهكذا توقدت شعله الثورة وذاع صيت البيشمركة والثورة في عموم المنطقة.

أما نحن فقد أحرزنا تقدماً لافتاً في منطقة جمبي ريزان وتحولنا من قوة قوامها إثنا عشر فرداً الى قوة كبيرة مسلحة، وإلتحق بنا الكثيرون حتى تمكنا في ذلك العام من إرسال قواتنا الى منطقة قرداغ بقيادة كمال المفتي، وتوسعت مناطق نفوذنا، وفي منطقة بمو شكل حلمي علي شريف قوة مسلحة أيضاً، وهكذا توالى إلتحاق المواطنين بالثورة التي بدأت لتوها.

من النضال السياسي الى النضال الثوري المسلح

*** عند تقييم مرحلة ما قبل الثورة الكردية، ماذا كان الدور السياسي للحزب؟**

– النضال العلني للحزب بدأ بعد ثورة ١٤ تموز، صحيح أن مسيرة النضال كانت متواصلة قبل الثورة، ولكنه كان نضالاً سرياً. ومع نجاح ثورة ١٤ تموز تقدم الحزب خطوة للأمام وبدأ العمل من خلال إصدار المنشورات وعقد العلاقات السياسية مع الأطراف الأخرى. ولذلك نستطيع القول بأن الفترة الممتدة من ثورة ١٤ تموز الى ١١ أيلول ١٩٦١ كانت فترة نضال سياسي من خلال إصدار الصحيفة إنتقالاً الى النشاط الحزبي وعقد الصلات مع الأحزاب الأخرى والتي بدأت مع جبهة الإتحاد الوطني. وفي تلك المرحلة كان الحزب يتهيأ أيضاً لخوض النضال المسلح، فقد شكل مجموعات مسلحة في العديد من المناطق الكردستانية، وحاولنا أن نكسب بعض الدول المحيطة بالعراق من أجل مساندتنا في حال شروعنا بالنضال المسلح، فقد إتصلنا أنا والأستاذ زبيحي وكمال فؤاد بالمسؤولين السوريين وطلبنا منهم مدناً بالأسلحة والإذاعة وما يمكن أن يقدموه لنا في حال اعلاننا النضال المسلح.

ولكن حين تفجرت ثورة ١٤ تموز أصبحت مهمة جميع الأحزاب والقوى العراقية هي حماية الثورة والجمهورية الوليدة وتقديمها، وكان الهدف المضاف للبارتي هو ترسيخ الديمقراطية لكي يتمكن شعبنا الكردي من الحصول على حقوقه القومية المشروعة.

كان النضال الفكري والسياسي أحد أهم ركائز نضال الحزب في تلك الفترة من خلال النشاط الإعلامي وإصدار الصحف وكانت النشاطات جميعها موجهة بإتجاه تثبيت نظام ديمقراطي تقدمي على أساس التعددية والرأي الحر، ولكن الموضوع أثار خلافات في وجهات النظر، حيث أن البارتي تبني فكرة الديمقراطية الموجهة ويدعو الى توسيع إظهارها بما يشمل تحقيق الحقوق القومية للشعب الكردي. وكانت أدبيات الحزب تركز على أن الديمقراطية هي الطريق الوحيد للإعتراف بالحقوق القومية وكان ذلك تغييراً ملموساً في شعارات وتوجهات الحزب.

المسألة الكردية والديمقراطية

*** إذن الجدال دار حول مفهوم الديمقراطية، فأين نموذج ديمقراطي اختاره الحزب للعراق؟**

– البارتي طالب بالديمقراطية الشعبية الموجهة، وذلك تحت تأثير الثورة الأندونيسية التي قادها أحمد سوكارنو وتلقى الدعم من القوى اليسارية والديمقراطية والتقدمية، وكان ذلك مبعث تقدمها. وفي العراق، عرف عبدالكريم قاسم مفجر الثورة بأنه المنقذ والقائد التقدمي الديمقراطي، وعليه فقد رأى الحزب والعديد من القوى التقدمية العراقية الأخرى أهمية إعتناء الديمقراطية الموجهة. وكانت خلافاتنا مع القوى العراقية الأخرى تتمحور حول مطلبنا بالحقوق القومية والحكم الذاتي، ونرى بأنه بدون تحقيق هذه المسائل لن تستقر الديمقراطية في العراق وستصاب الثورة بالشلل والتراجع.

لم نكن ننظر الى الديمقراطية من زاوية واحدة فحسب، بل كنا ننظر اليها من زاويتين، وهذا خطأ مازال العديد من القوى العراقية ترتكبها قصداً أو دون قصد، فقلنا مراراً وتكراراً أنه من دون الإعتراف بالحقوق القومية للكردي لا يمكن تحقيق الديمقراطية في العراق، ونرى بأن الكثير من الحقوق القومية للكردي ستتحقق في ظل الديمقراطية ومن دونها لا وجود للديمقراطية. فإذا كانت الديمقراطية تنحصر بطرف واحد عندها ستكون ديمقراطية عرجاء ومشلولة،

وكان الحزب يشدد على هذه الثوابت في كتاباته ومنشوراته، ويريد بناء العلاقات من جديد مع القوى الأخرى على أساس الأخوة الكردية العربية والإعتراف بالحقوق القومية على طريق تحقيق الأهداف المشتركة البعيدة وقريبة المدى. حتى أننا في مسألة الإتحاد العراقي كنا نقول بأن الوحدة التي تحققت في العهد الملكي كانت وحدة قسرية، وأثرت هذه الطروحات في عبدالكريم قاسم أيضا الذي كان أشار في العديد من خطبه الى تحقيق "الوحدة العراقية الصادقة".

كنا نعتقد بأن مستقبل العراق يجب أن يبنى على أساس الأخوة العربية الكردية وتحقيق مطالبهم البعيدة والقريبة، وأن يصاغ هذا المستقبل على أساس الوحدة السياسية والإقتصادية والقومية، ونعتقد أيضا بأن ثورة ١٤ تموز أحدثت تغييرا كبيرا حتى في نفوس وقلوب الكرد أيضا، لأن الكرد لم يكونوا حريصين على وحدة العراق في العهد السابق كما هم عليه بعد ثورة قاسم وإعترافه بشراكة الكرد والعرب وحديثه عن الإصلاح الزراعي، وعليه كانت ثورته تحظى بدعم من شريحة واسعة من المجتمع الكرديستاني.

*** ماعدا ذلك، أي اتجاه سلكه الحزب في نضاله خلال تلك الفترة؟**

– سلك البارتي طريقا آخر للنضال السياسي، وهو عقد العلاقات مع الأحزاب الأخرى، ففي ذلك الوقت أصبحت بغداد مركزا لتجمع قيادات الأحزاب ومقراتها، ولذلك كانت لقاءاتهم ومشاوراتهم أمرا عاديا، وكنا نلتقي إسبوعيا بقيادة الحزب الوطني، والحزب الوطني التقدمي، والحزب الشيوعي والقوى الأخرى التي تسعى لبناء الجمهورية، نتعاون ونتناقش ونعمل سويا.

وشكل آخر من أشكال النضال السياسي للبارتي كان المشاركة في المنظمات المهنية العراقية مثل، نقابات المحامين والإقتصاديين والمهندسين والمعلمين والصحفيين الذي كنت ممثل الحزب في مجلس إدارتها. كما حاول البارتي تأسيس منظماتها الخاصة للطلبة والشباب والنساء، ولكن للأسف فشل في ذلك لأنه إصطدم بعقلية عبدالكريم قاسم الشعبية إضافة الى محاربة الحزب الشيوعي لتلك الجهود وشن حملات كبيرة ضد تشكيلها و إعتبرها محاولات لبث التفرقة وتمزيق الصف الوطني و خدمة أعداء الجمهورية.

وفي الحقيقة رغم أن الحزب الشيوعي وقع في تلك الفترة إتفاقا سياسيا مع البارتي و اعترف بالحكم الذاتي، لكنه للأسف عارض و حارب مطالبنا القومية. فعلى سبيل المثال، طالب حزبنا بتأسيس مديرية معارف كردستان، ولكنهم وعلى سبيل السخرية والاستهزاء كانوا يقولون "معارف قلياسان". ويتهمون على كلمة كردستان والمطالب الكردية رغم ذلك الاتفاق الذي كان يفرض عليهم أن يحترموا توقيعاتهم عليه.

وفي الأساس كان التعاون الثنائي بينهم وبين حزبنا بناء على طلبهم، حتى ان ذلك غير بعض شعاراتنا، فالحكم الذاتي أصبح بديلا عن الإتحاد الفدرالي، حتى شعار حق تقرير المصير تغير أيضا. وكان ذلك تحولا كبيرا في سياسات البارتي، لأن البارتي يدعو الى حق تقرير المصير والدولة الفدرالية والكونفدرالية، فإذا به ينزل الى شعار الحكم الذاتي. ويبدو أن التحليلات في تلك الفترة تتجه نحو كون العراق جمهورية لكل الكرد والعرب، وكون العراق هو قلعة ضد الإمبريالية والرجعية في المنطقة، ولكي نحافظ على هذه الجمهورية علينا أن نغير سياستنا وأن نتنازل عن بعض مطالبنا لكي نتمكن من العيش في ظل الجمهورية ونحقق أحلامنا فقط في إطار الحكم الذاتي.

إن عودة شعار الحكم الذاتي الى الحركة التحررية الكردية كان بسبب ثورة ١٤ تموز وبالأخص نتيجة الضغوطات و المواقف السلبية والمجحفة للحزب الشيوعي العراقي، ويبدو أن الملا مصطفى بدوره كان يتحدث ضد كردستان وحركتها التحررية. فحين عاد الملا مصطفى من الإتحاد السوفيتي أشار في خطابه للمستقبلين "نحن جميعا عراقيون، كلنا أخوة لا فرق بين العرب والكرد ولا بين المسلم والمسيحي، كلنا جنود للزعيم عبدالكريم قاسم". وفي مناسبات عديدة أخرى يقول "كل مطلب يؤدي الى الانفصال والخلاف، يبث الفرقة بين العراقيين". حتى أنه حين زار مدينة السليمانية و إلتقى بوفد الطلبة والشباب والنساء قال "لماذا هذه التفرقة، نحن لانحتاج الى منظمات طلابية أو شبابية، كلنا عراقيون!"

لقد وصل الملا مصطفى بتصوراته حول الأخوة العربية الكردية الى حد أنه لم يكن يقبل بطرح أي مطلب تشم منه رائحة الانفصال وحين وصل الأمر الى حد طلب الإجازة الرسمية للحزب كان الملا مصطفى يقول "ليس شرطا أن يلحق إسم كردستان بالحزب".

هذه المواقف من الملا مصطفى من جهة، ومواقف الحزب الشيوعي وضغوطاته من جهة أخرى، أضف إليها شعوبية قاسم أدت بمجملها الى تغيير الشعارات القديمة للحزب، وطرح شعارات تلائم الوضع الجديد في العراق. وهكذا إندمجت منظمنا (إتحاد الشباب الديمقراطي الكردستاني وإتحاد شباب العراق) في منظمة واحدة وسميت بـ "إتحاد شباب العراق"، وشاركا معا في أول مؤتمر للشبيبة في صيف عام ١٩٥٩.

* وماذا عن علاقات البارتى بالدول الاشتراكية؟

— كانت للحزب علاقات مع معظم سفارات الدول الاشتراكية المعتمدة في بغداد، وكانت هناك عزائم و ولائم متبادلة، وكانت صحفنا تنشر أخبار هذه الدول، وخاصة أن الحزب إهتم كثيرا بما يحدث في الإتحاد السوفيتي والصين في تلك الفترة. وكانت أخبار ألمانيا الديمقراطية لها الأهمية القصوى عند الحزب لأن العراق لم يعترف بها بعد ولها قنصلية في بغداد، وكنا ندعو في تغطيتنا الخبرية و مقالاتنا الى ضرورة الإعراف بها، وهذا الموقف أدى الى علاقة متميزة مع ألمانيا الديمقراطية و لهذا وجهت ألمانيا دعوة الى الأستاذ إبراهيم أحمد لزيارة برلين الشرقية، الى جانب ذهاب وفد من حزبنا برئاسة عمر دبابة الى هناك بإسم أنصار السلام.

وقبل أن يحصل الحزب على الإجازة الرسمية، فتح الحزب العديد من المقرات تحت غطاء مكتب جريدة (خبات) في جميع أنحاء كردستان، وكانت تلك المقرات في الحقيقة هي مقرات حزبية وليست صحفية، حيث كانت الإجتماعات الحزبية تعقد هناك ويمارس الحزب نشاطاته فيها، ولم يكن بالإمكان طبعاً أن نضع لافتة بإسم (الحزب الديمقراطي الكردستاني) على واجهة تلك المكاتب، لذلك أخفينا العنوان وجعلناه مقر جريدة (خبات).

تطور النشاط الحزبي وإنضم اليه آلاف الناس عن طريق المنظمات الحزبية كالشباب والطلبة والنساء وغيرها، ونشط الحزب خصوصا في أوساط الفلاحين وبذلك أصبحت إتحادات الفلاحين خالصة للحزب، و نجح ممثلو الحزب في الإنتخابات بدعم الجماهير، هذه الإنتصارات كانت مهمة جدا خاصة و سط الفلاحين لأن المجتمع الكردستاني كان يتشكل معظمه من الفلاحين، و نستطيع القول بأن الحركة الوطنية كانت بالأساس حركة فلاحين، وكان جزءا مهما من الطبقة الفلاحية واقعا تحت تأثير الحزب الشيوعي، مع ذلك كان مرشحو حزبنا يفوزون غالبا بتلك الإنتخابات في معظم المناطق، وعليه فإن تأثير الحزب بدا واضحا جدا في فلاحى أربيل و السليمانية و الى حد ما فلاحى كركوك و الموصل.

كان النشاط الحزبي محصورا آنذاك بإجتماعات الحزب مع المواطنين من فئات المجتمع وتنظيمهم، كما كانت هناك تجمعات كبيرة في المناسبات الوطنية و القومية، مثل عيد نوروز و ذكرى تأسيس الحزب و ثورة بارزان و ثورة ١٤ تموز و الإنتفاضات العراقية الوطنية، وكان ممثلو الحزب يلقون في تلك المناسبات الوطنية والقومية خطبا يعبرون فيها عن مواقف وسياسات الحزب. وكان لمقرات الحزب دور في جمع المواطنين، منها مقرات الحزب في بغداد وفي أوساط الكرد الفيليين وإشراكهم في المناسبات الوطنية وأعياد نوروز القومية. و جدير بالذكر أن عبدالكريم قاسم كان يشارك بنفسه في تلك الإحتفالات في السنتين الأوليين، ويلقي خطبا فيها، وكان يستقبل بحرارة، وتحول عيد نوروز في عهده الى عيد الربيع على مستوى العراق.

كان الحزب يدعم في تلك الفترة عقد علاقات جيدة وممتازة مع جميع الأحزاب والقوى العراقية والتعاون معها، ويسعى في الوقت ذاته الى التقريب فيما بينهم، ولكن مواقف الحزب الشيوعي أدت الى إبتعاد حتى الحزب الوطني الديمقراطي عن هذا المسار. لم تكن علاقة الحزب الشيوعي مع هؤلاء جيدة وكانت هناك خلافات بينهم وبين الحزب الوطني والحزب الوطني التقدمي ومع النقابات، وكان الحزب الشيوعي هو من أساء الى تلك العلاقات، فحين أعلن الحزب الوطني الديمقراطي وقف نشاطه السياسي، قام الحزب الشيوعي بفصل مجموعة صغيرة منهم وإدعى بأن هؤلاء يمثلون الحزب الوطني ونشر بيانا بإسم "الحزب الوطني الديمقراطي يواصل نضاله" جعل هؤلاء هم الوطنيين الديمقراطيين، لكن أصلاء الحزب رفضوا ذلك. لقد فعل الشيوعيون مثلما فعلت الدول الاشتراكية بلجوها الى صنع أحزاب كارتونية، أراد الحزب الشيوعي أن يخلق أيضا مثل هذه الأحزاب الموالية له حتى قبل إستيلائهم على السلطة، حتى أنهم حاولوا تقديم همزة عبدالله ونزاد وخسرو الى المؤتمر و وصفهم بأنهم الأصل في حزبنا.

تطورات الثورة ومسألة الجوش

* كيف حقق الحزب تقدمه، وما كانت المشكلات التي إعترضته؟

– في البداية أو أن أقول، بأن إندلاع ثورة أيلول عام ١٩٦١ بالشكل الذي حصل لم يكن مخططاً له مسبقاً، من حيث الإستعداد وتهيئة مقوماتها الأساسية، بل كان نتيجة ذلك التجمع العشائري الذي ورط الحزب بمعارك لم يتهيأ لها. وعليه لم تكن لدى الحزب أية إستعدادات مسبقة لإعلان الثورة. فلو لم يتسرع الملا مصطفى بإتخاذ تلك التدابير، لكان بإستطاعتنا أن نهيء أنفسنا للثورة بشكل أكثر تنظيماً وتماسكاً، بمعنى كنا نستطيع أن نشكل أفواجا عسكرية أو نطلب من العسكريين أن يلتحقوا بنا وأن يأتونا بالآلاف القطع من الأسلحة، بنادق ومدافع وآليات وغيرها، ثم تنظيهم ضمن تشكيلات عسكرية متينة وإعلان الثورة بعدها، وليس كما جرى من تجمع عشائري ثم هزيمتهم وفرارهم.

ومعلوم أن أية إنتفاضة إذا فشلت في البداية بتحقيق أهدافها فمن الصعب أن تقوم لها قائمة مرة أخرى، ولذلك يفترض منذ البداية أن نعد لها الخطط المناسبة، فأحد أهم شروط نجاح أية انتفاضة أو ثورة هو تحقيق الإنتصارات المتتالية والتقدم للأمام، فإذا إنتكست من البداية فمن الصعب أن تستطيع النهوض مجدداً، وهذا ما سيؤثر سلباً في معنويات الناس ومدى إستعدادهم للتضحية وبالتالي فقدان الثورة لشروطها الأساسية ومصداقيتها، لأن أحد شروط الثورة هو الغليان الجماهيري وغضبهم الذي سينفجر حتماً بعد أن يصل إلى حد لا يستطيع الشعب إتحمله، أي أن الهيجان الشعبي يصل إلى الذروة حتى يسترخصوا حياتهم من أجل النضال والقداء، والتكتيكات التي إتبعها الملا مصطفى في جمعه للعشائر الكردية لم تكن إجراء صائباً، ولذلك تعرضت الثورة منذ بدايتها إلى الكثير من المطبات والعراقيل من أهمها:

أولاً: مع بدء الثورة إنفض إجتماع العشائر بمجرد أن شنت الحكومة هجماتها، فإنهزموا وتفرقوا، وبذلك فقد الحماس الجماهيري قوته.

ثانياً: تلكأ الملا مصطفى بيوم إعلان الثورة في ١١ أيلول من إعلان دعمه لإنتفاضة الشعب، وسارع هو والشيخ أحمد إلى إرسال برقية تأييد و ولاء لعبدالكريم قاسم، وعندما ردت الحكومة هرب الملا مصطفى من منطقة بارزان.

ثالثاً: لم يتصل الملا مصطفى بقيادة الحزب أو يتشاور معها من أجل وضع خطة الثورة، بل ذهب للبحث عن ملجأ له في تركيا أو سوريا.

رابعاً: خطأ آخر شكل عقبة أساسية أمام تقدم الثورة وهو، بدلا من أن توضع القوى المسلحة تحت قيادة وإشراف المنظمات الحزبية أو تحت مراقبتها، وضعها الملا إما تحت تصرف وقيادة البارزانيين أو تحت يد رؤساء العشائر. ولذلك فإن تشكيل قوات البيشمركة لم يساعد في تطور تنظيمات الحزب، بل أصبح عاملاً من عوامل الإنكسار وضعف قوة ونفوذ الحزب. فعلى سبيل المثال، في منطقة بهدينان كانت للحزب تنظيمات واسعة وعريضة، ولو فعل الملا مصطفى ما فعله المكتب السياسي في مناطق سيطرته من حيث الإعتماد على التنظيمات الحزبية و تأسيس قوات البيشمركة على أساس الإنتماء الحزبي أو التأييد للحزب وبالأخص كسب الفلاحين، لكان الأمر يختلف وتتحول قوات البيشمركة بجميع أنحاء كردستان إلى قوة منظمة ومتينة متجانسة. لذلك نرى بأن تلك التصرفات أدت إلى ظهور نوع من الإزدواجية، ففي مناطق السليمانية و كركوك نهض الحزب بمبادرة منه وتولى قيادة النضال و إتسعت بذلك التنظيمات الحزبية وأعيد إحياء التنظيمات التي سقطت سابقاً، في حين كان الوضع غير ذلك في المناطق الأخرى.

البارزاني والتحزب

* من خلال ما تم سرده، يبدو لنا بأن الملا مصطفى لم يكن مؤمناً في ذلك الوقت بالعمل الحزبي؟

— حين تأسست قوات البيشمركة في معظم مناطق كردستان على أساس عصري حديث، كانت قوات البيشمركة بمنطقة بهدينان تحت سيطرة العشائر وقيادة الملا مصطفى، وأناط الملا بمسؤوليات تلك القوات الى الأشخاص المقربين منه، فعين علي خليل مسؤولاً عن لجنة محلية دهوك، وعيسى سوار مسؤولاً عن زاخو، وحسو ميرخان عن منطقة الشيخان، وأسعد خوشوي وضعه مسؤولاً فوق المنطقة كلها. وأخضع جميع التنظيمات الحزبية تحت إشرافه. وخاصة أخرى من خصائص الملا مصطفى التي كانت سلبية للغاية، وهي، أنه أينما حل يبدأ بمهاجمة الحزب بدل أن يدافع عنه بإعتباره هو رئيساً له، فإذا ارتكب أي كادر حزبي خطأ ولو صغيراً، كان يرددها في جميع مجالسه ويتهم عليهم، و بالواقع تحولت مجالس البارزاني الى مجالس لشتم الحزب وإهانتته، مردداً دائماً بأن الحزب يعني التفرقة!

كان ينزعج كثيراً إذا تحدثت له عن الصراع بين الإقطاعيين والفلاحين، أو بين العمال والرأسماليين، كان موقفه سلبياً جداً من قانون الإصلاح الزراعي، وكان يؤمن بأنه يجب إحياء الروح العشائرية في المجتمع. سأورد لك بضعة أمثلة: جاء الملا مصطفى الى منطقة بالكايتي وكان مسؤولها رجلاً حزبياً يدعي الملا طه وكان محبوباً لدى الجماهير هناك، لكن الملا مصطفى أزاحه وعين مكانه رجلاً من الإقطاعيين وسلمه مسؤولية لجنتي بيتواتة وبالبيان. وفي سفين فعل الشيء ذاته، فأزاح الأشخاص الحزبيين، وعين محمود كاواني مسؤولاً هناك، فأبي مكان يذهب إليه يبدأ بإزاحة الحزبيين و يسلم مقاديرها بيد الأغوات والعشائريين. جعل الملا مصطفى إزاحة و تجريد أعضاء الحزب من المسؤولية ديدنه، و لذلك لم يكن العمل الحزبي أثناء ثورة أيلول قبل إندلاعها وبعدها أمراً سهلاً، على العكس من ذلك كانت تشكيلات البيشمركة في لوائي كركوك والسليمانية بحال أفضل بكثير من حيث التطور و التقدم، والى حد ما لواء أربيل قبل أن يصلها البارزاني ويخرب وضعها أيضاً.

* ما كان مستوى تعليم الملا مصطفى، هل كانت البيانات والمنشورات التي تصدر باسمه يكتبها بنفسه، أم أن هناك من يكتبونها له؟

— أعلم أن البارزاني كان رجلاً ذكياً، هذه حقيقة يجب أن نأخذها في الحسبان، فقد كان يفهم في السياسة الدولية والإقليمية، ولكنه لم يكن كما وصفه الضباط الأربعة، ولم يكن كاتباً حتى يكتب ويصوغ كتاباته، وأعتقد بأن كثيراً من قادة العالم هناك من يكتبون له، يعطيهم الأفكار وهم يعيدون صياغتها، وعادة كان هؤلاء القادة يختارون من يثقون بهم بهذا المجال، ففي بغداد كنت واحداً من المقربين للملا مصطفى ولذا فقد كان يكلفني ببعض الكتابات. وحين يسأله الصحفيون كان يوصيني أن أكتب ردوده وصياغتها. في مرحلة كان همزة عبدالله أحد المقربين إليه يجيب عن الخطابات الرسمية بدلا عنه، ولا أعرف في المراحل اللاحقة من الثورة من كان يتولى هذه المهمات، بمعنى أنه لم يكن بنفسه كاتباً يقدر على الكتابة باللغتين العربية أو الكردية بشكل جيد، ومع ذلك فقد كان يضع ويؤشر النقاط الأساسية وهناك من يصوغها له، وفي حال لم تعجبه عبارة أو كلمة يوصي الكاتب بتغييرها أو شطبها.

تطور قوات البيشمركة و تأسيس مجالس القرى

* كيف تطورت قوات البيشمركة؟

– تطورت أحوال البيشمركة خلال سنة و نصف في كل من كركوك والسليمانية، وتم تأهيلهم من ناحية الزبي والرتب ثم توزيعهم على تشكيلات شبه نظامية بالشكل المعروف آنذاك، كالفرع و السواعد، وتم تأمين جهاز الإتصالات اللاسلكية و الإتصالات الحديثة. ولكن الملا مصطفى منعنا في السنتين الأوليين من إستخدام جهاز اللاسلكي كما يجب، ويقول بأن الحكومة ستتخلص لها، و كان يمنع نقل الأخبار منها.

حتى وصول الملا مصطفى الى أربيل كانت أوضاعها جيدة، أما في السليمانية فإن معظم قيادات الحزب كانت مستقرة فيها لذلك كانت سيطرة الحزب من الناحية العسكرية قوية وراسخة، ولكن عندما جاء البارزاني تغيرت الأحوال، وخاصة أن الملا ماتور وقع في أخطاء كثيرة، كان هذا رجلا مشاكسا وسبابا، ألحقت تصرفاته وإجراءات الملا مصطفى ضررا كبيرا بالحزب، فما أنجزناه في كركوك والسليمانية و أربيل أطاح بجهودنا وأعادنا الى نقطة الصفر، فأضطررنا أن نعيد بناء ما هدمه مرة أخرى فشكلنا قوة جيدة، وزادت نشاطاتنا وعملياتنا العسكرية في الجبال وداخل المدن، وتطورت أحوال التنظيمات في القرى والأرياف بشكل مضطرب، ونشط أعضاء الحزب وسط الجماهير وزاد عددهم بشكل ملحوظ، والأهم من ذلك هو مبادرتنا بتشكيل مجالس القرى، وكانت لهذا العمل فائدتان، الأولى عودنا الناس على الديمقراطية وكيفية إدارة شؤونهم بأنفسهم. والثانية أن العملية بحد ذاتها وقفت ضد شيوع أو ترسيخ الفكرة الإقطاعية والعشائرية. كما نجحنا في الربط بين النضال في المدن بالنضال في القرى.

وكانت فكرة تأسيس هذه المجالس هي فكرتي طرحتها على اللجنة المركزية، ورحب بها الأستاذ إبراهيم أحمد ونوري شاويس بحرارة بالغة، وفي النتيجة تمت المصادقة عليها بالأغلبية و وضعت حيز التنفيذ.

وعن طريق تنظمتنا إستطعنا أن نطور العمل التنظيمي داخل المدن وحث العسكريين من الجنود والشرطة للإلتحاق بالثورة، وكان للشرطة دور كبير في بدايات الثورة، حيث كان معظمهم من أعضاء الحزب وساعدونا كثيرا في تسليم مخافهم و مراكزهم.

نهجان سياسيان داخل الحزب الواحد

* هل شعر الناس بالخلافات داخل الحزب و ماكان يجري بين الحزب و البارزاني؟

– نعم كانوا يشعرون بذلك، و يعلمون بوجود سياستين متباينتين داخل الثورة، سياسة يقودها الملا مصطفى وهي موجهة ضد الحزب والتحزب والثورة الجديدة وتنظيماتها، ومؤيدة للروح العشائرية والسلطة المطلقة.

وسياسة أخرى هي سياسة الحزب حيث يسعى الى تنظيم قوات البيشمركة بشكل عصري، و قيادة الشعب وتشجيعهم للنضال والثورة، وللأسف لم تمض فترة طويلة حتى جاء الملا مصطفى الى منطقة سوران وتغيرت الأحوال، فلو بقي في منطقة بهدينان لكان بالإمكان تحسين أحوال لواء أربيل أيضا ولكن الحزب والثورة يتطوران بشكل أفضل، ولكن مع مجيئه حصل ما رأيناه. ولذلك حدثت إزدواجية في التعامل على مستوى القيادة والتنظيمات وكذلك في التعامل مع الناس.

وطفت تلك الخلافات على السطح خلال فترة قصيرة وشعر الناس بها، فعلى سبيل المثال، اصدر عبدالكريم قاسم قرارا بالعفو عن الكرد بشرط أن يكتبوا أسماءهم للتطوع في حرب تحرير الكويت التي لم تكن قد تحررت بعد ويطالب قاسم بضمها للعراق ويرفض إستقلالها وأصدر قرارا إداريا بضمها الى العراق وعين أميرها قائممقاما هناك. وأصدر الحزب بيانا ضد ذلك العفو وإعتبره خدعة من قاسم، وأشار البيان الى أن مسألتنا ليست عفوا يصدر عن الحكومة بل هي مسألة تتعلق بالإعتراف بالحقوق الكردية وتحقيق الديمقراطية والحرية، ولكن الملا مصطفى على

عكس موقف الحزب قبل بالعفو الصادر، وأرسل وفداً بعضوية علي عسكري وشخصين آخرين مندوبين عنه الى قائممقام الشيخان ليبلغوه بإستعدادهم لكتابة أسمائهم كمتطوعين في الحرب لتحرير الكويت، ونتيجة ذلك الموقف من البارزاني، أوفد قاسم حسن العبودي الى الملا مصطفى، ولكن بعد عودة العبودي أرسل قاسم طائراته وقصف المنطقة، وبذلك زرع حالة من عدم الثقة بينه وبين الملا مصطفى.

المفاوضات و النضال الدبلوماسي.. اتصال البعث بالبارتي

*** قبل الإنقلاب البعثي عام ١٩٦٣، هل كانت هناك أية محاولات لتأسيس علاقة مع البعثيين؟**

— أتذكر أنه في صيف عام ١٩٦٢ إتصل بنا عدد من الضباط الأحرار العراقيين و معظمهم من القومييين و تحديدًا ناصريين و بعثيين، منهم طاهر يحيى و يطلبون منا تأسيس علاقة تعاون بيننا. وحاولوا عن طريق كريم قرني أن يتصلوا بالأستاذ إبراهيم أحمد، و تحدثوا عن نيتهم بالإنقلاب على حكم عبدالكريم قاسم، وكان مقصدهم هو كسب الكرد و البارتي الى جانبهم لتحقيق هذا الهدف، وكذلك لمعرفة شروطنا مقابل هذا التعاون.

ولتحديد موقفنا والرد على هذا العرض، شكل المكتب السياسي وفداً برئاسة الأستاذ إبراهيم أحمد و عضوية كل من نوري شاويس و عمر دبابة و أنا لزيارة البارزاني الذي وصل لتوه الى أربيل.. وعندما ذهبنا إليه كان معه علي عسكري، وكان هدفنا هو إستقصاء رأيه في العرض المقدم الى الحزب، ولكن للأسف وجدناه يهاجم الحزب و ينزل بأقذع الشتائم بحق الكوادر والتنظيم كله. وبعد أن هدأ قليلاً تحدثنا إليه حول الموضوع المطروح وعرض أولئك الضباط و قلنا له بأننا لم نحسم الأمر لحين معرفة رأيه هو؟ فاجابنا "قولوا لهم بأننا فقراء مساكين، وبأننا مسلمون نتعرض للظلم والإضطهاد، والمطلوب هو رفع الظلم عنا، ولانريد منهم شيئاً غير ذلك" قلنا له "لكننا لن نكتفي بهذا فقط، بل نريد أن نبلغهم بمطالبنا حول الحكم الذاتي والديمقراطية". فقال "ما هذا الكلام الفارغ، هذا أوهام المحششين، أي حكم ذاتي تتحدثون عنه، نحن يكفيننا رفع الظلم عنا ولا شيء غير ذلك"!

*** وماذا كانت المقترحات التي قدمها الحزب للبعثيين؟**

— لم يقتنع الملا مصطفى بكلامنا، ومع ذلك أضطررنا أن نفوضه بالأمر بعد أن طلب منا البعثيون أن نرشح أربعة أسماء لتولي حقائب وزارية بحكومتهم الجديدة. ولكننا قررنا أن لا نرشح أي شخص حزبي لشغل تلك الحقائب، وفوضنا الملا مصطفى أن يسمي الأسماء إذا أراد ذلك. وبالفعل قدم لنا خمسة أسماء وقال "فليختار البعثيون أربعة منهم وهم (بابا علي وفؤاد عارف وبكر عبدالكريم وجلال طالباني وعلي عسكري). ولكنني طلبت منه و بإلحاح أن يعفيني و علي عسكري من هذا الأمر، لكنه أصر وقال "لا. يجب أن تكونا ضمن المرشحين". و هكذا أرسلنا الأسماء ولكن كما نريد نحن و ليس كما أراد الملا مصطفى.

*** وما كان جواب البعثيين؟**

— في نهاية تشرين الثاني عام ١٩٦٢ بعد رجوعنا من عند الملا مصطفى عقدنا إجتماعاً للمكتب السياسي ولم ندر بالا لموقف البارزاني، وقدمنا شروطنا الى طاهر يحيى وهي:

أولاً: في حال نجحت الحركة يجب تعيين الملا مصطفى مسؤولاً عن منطقة الحكم الذاتي لكردستان، ورفع الأحكام العرفية فور تسلمه لتلك المسؤولية.

ثانياً: تطبيق الحكم الذاتي.

ثالثاً: تحقيق الديمقراطية والحرية لشعب كردستان وإلغاء تشكيلات الجحوش.

وأجابنا طاهر يحيى بأن جميع الشروط مقبولة.

بداية الخلاف بين المكتب السياسي والبارزاني

* إذن وقع أول خلاف بينكم وبين البارزاني؟

– في ذلك الوقت طفت الخلافات على السطح بشكل أوضح، وكان الجميع يتحدثون بها في الإجتماعات ولم تعد مستترة أو مخفية على أحد، في ذلك العام أي ١٩٦٢ جاء صحفي أمريكي وكان أحد أهم أسباب زيارته هو معرفة طبيعة الخلاف القائم بيننا وبين البارزاني. وفي الحقيقة كنا نعارض منذ البداية عقد أية علاقة مع الأمريكان ونرى بأنه من الأفضل لنا أن نبني علاقة مع السوفييت وأن لا نعقدها مع الآخرين دون علمهم، ولكن الملا مصطفى عمل بكل حماس و بإصرار على تكوين العلاقة مع الأمريكان.

* سأعود الى مسألة أخرى وهي مسألة الجحوش وكيف أنشئت تشكيلاتهم؟

– كان الجحوش موجودين حتى قبل إندلاع الثورة، فقد سلحت الحكومة مجموعة من أعداء البارزاني مثل الزيباريين والهركيين والسورجيين، حين كانت الحكومة تعتبر البارزاني عدوا للجمهورية وعاصيا عن الحكومة، وجميع تلك العشائر كانت لهم عداوات قديمة مع الملا مصطفى وإستسلموا للحكومة وطلبوا منها تسليحهم. وأعاد قاسم تأهيلهم، وخصوصا أنه كانت له تجربة سابقة في هذا المجال حين قادهم في معارك الجيش ضد البارزانيين، فجمعهم من جديد وسلحهم، وبدأ أولا بأعداء البارزاني من عشائر نيروقي والسورجي والزيباري والهركي والبرادوسني وعشائر أخرى من منطقة سوران، ثم في السليمانية كان محمود فقي محمد الهماوندي هو أول الجحوش المسجلين لدى الحكومة، كما أن بعض أعضاء جمعية الفلاحين التابعة للحزب الشيوعي العراقي سجلوا أنفسهم أيضا وحملوا السلاح تحت غطاء الدفاع عن الجمهورية ومحاربة العصيان.

ونحن عالجننا هذه الظاهرة المقيتة في السليمانية بخطة عاجلة حيث كلفنا أحد البيشمركة الشجعان يدعى سلام ملا صابر بإنزال حكم الشعب بمحمود فقي فقتله وسط مدينة السليمانية ما أدى الى إنحسار الظاهرة الى حد ما في السليمانية وكركوك فلم يجرؤ آخرون لتسجيل أسمائهم لدى الحكومة، ولكن الظاهرة إتسعت في مناطق أخرى خاصة وسط العشائر المعادية للملا مصطفى، وإزدادت أكثر إتساعا في زمن حكم البعث وسموا بفرسان صلاح الدين.

الى جانب سعي البعثيين لإسكان عشائر عربية بمناطق كردستان، حاولوا تجنيد أكبر عدد من أفراد العشائر المعادية للملا مصطفى، حتى أنهم أجازوا لهم الإحتفاظ بالغنائم التي يحصلون عليها في مواجهته. وكانت العشائر العربية جاءت بالأساس الى كردستان للسلب والنهب وأحلوا ذلك لأنفسهم تحت إسم فرسان الوليد وهو رديف جحوش الكرد المرتزقة.

ويبدو أن أهم أسباب نشوء ظاهرة التجحش هي الخلافات والصراعات بين بارزان والعشائر الأخرى، لأنه في السنوات الأولى للثورة، كانت تشكيلات الجحوش منحصرة فقط بالعشائر المعادية منذ القدم لعشيرة البارزانيين مثل السورجيين و دراويش شيخ رشيد لولان والهركي والزيباري والريكاني. الى جانب بعض رؤساء العشائر الذين إستسلموا للحكومة فيسجلون كجحوش مرتزقة يمدون بأموال الحكومة.

* دعنا نعود الى بدايات الصراع بين الحزب و البارزاني و دور الجحوش في ذلك؟

– كما بينت فيما سبق كانت ظاهرة الجحوش تعود الى خريف عام ١٩٦٢، حين تفجر الصراع بين الملا مصطفى والحزب الى مستويات خطيرة جدا. وكانت الخطورة تكمن في التصرفات الغريبة للملا مصطفى وسعيه الدائب لإزاحة الحزبيين عن المسؤوليات أو ملاحقتهم والقبض عليهم وإلغاء تشكيلات البيشمركة وإخضاعهم تحت سيطرة الأغوات ورؤساء العشائر. ووصلت الأمور الى حد لا يمكن السكوت عنها، لذلك عقدت اللجنة المركزية للحزب إجتماعا في كهف مالومة لمعالجة الموقف.

البارزاني و لقب "الأستاذ"

* دعنا نخرج من هذا الإطار قليلا لأسألك، هل صحيح بأن الملا مصطفى كان ينزعج من إطلاق لقب الأستاذ عليه؟

– نعم كان كذلك، وتبدأ القصة حين أوفدت اللجنة المركزية وفدا يتألف مني ويضم علي عسكري وعمر دبابة وعبدالحسين فيلي و هاشم عقراوي لنذهب الى الملا مصطفى و نحاول تهدئته. وكان عبدالحسين أحد أكثر المعجبين بالملا مصطفى ولكنه لم يكن يعرف كيف يتصرف معه، ودعني أروي لك ما حدث رغم أنه قد لا يكون صالحا للنشر، ولكنني سأرويهِ على كل حال.

كان الملا مصطفى في قرية قرب منطقة بيتواتة إن لم تخني الذاكرة أظن أنها كانت قرية "رتي" وهي قرية صغيرة وصلناها مع حلول المساء وذهبنا للقاء الملا مصطفى. فوقف الملا مصطفى حين رأنا وقدم عبدالحسين على الجميع وأجلسه قربه لأنه كان يعرف بأنه أشد المعجبين به، وجلست أنا في الصف الثاني والآخرين بعدي. وحيا الملا مصطفى عبدالحسين الذي لم يكن يعلم بأن البارزاني يغضب إذا ناديته بالأستاذ. فاجاب تحيته قائلاً "أقبل يدك أيها الأستاذ أنا بأحسن حال!! فإستشاط الملا مصطفى غضبا وقال له "أنت كلب ابن الكلب" فإرتعب عبدالحسين ولم يتمالك نفسه فإندفع الى الورا ثم قال "يا أستاذ أنا لم أفعل شيئا يمس مقامك"، فرد عليه البارزاني ثانية "بل فعلت، أنت كلب ابن كلب"، وددت أن أتدخل وأطلب منه "لا تناديه بالأستاذ"، فأشار الي علي عسكري بأن ألتزم الصمت حتى يشبعه البارزاني بالشتائم. وبعد أن لطم حاله وشحب وجهه خاطب البارزاني مرة أخرى وقال "قل لي يا أستاذ ماذا فعلت لكي تغضب مني هكذا؟" فرد البارزاني "أنت ابن الكلب ولست أنا.. كلما قلت لي أستاذ وكررت، سأرد عليك بأنك ابن الكلب ولست أنا" فسأله عبدالحسين "ومتى قلت أنا ذلك" قال البارزاني "كل من يخاطبني بالأستاذ أظنه يسبني ويقول لي ابن الكلب، أنا لست أستاذاً، فالأستاذ هو (...)"!

وعلق عباس اغا فيما بعد أن سبب إنزعاج الملا من وصفه بالأستاذ، هو لأن المجتمع إمتلأ بالأساتذة، وهو لا يريد أن يكون من ضمن الكثرة، بل يريد أن ألقابا لا يوصف بها غيره!

وجاء وقت الطعام، ومن العادة أنه قبل تناول الطعام كانوا يأتون بأبريق لغسل الأيدي، وصادف أن كان الإبريق قريبا مني وجاء الملا مصطفى ليغسل يديه فإلتفت إلي وقال "ها جلال المجنون، ألسنت محقا فيما قلت، طلبت منهم مرارا أن لا يقولوا عني أستاذ ولكنهم لا يفهمون و يكررونها بوجهي دائما ولهذا أعنفهم هكذا" فأجبتة "نعم أنت على حق، فهناك بقرية مالومة شخص يدعى درويش قادر كل من يقول عنه قروي يرد عليه بسب أمه، وضحك الملا مصطفى فقد كان رحمه الله شخصا محبا للنكتة.

* من خلال سردك لهذا الحدث يبدو أن علاقتك مع الملا كانت متميزة؟

– كانت علاقتي معه في تلك الفترة جيدة للغاية، أفهمه ويتفهمني، لذلك حين رويت له غضب درويش قادر سألني "وهل تعتبرني درويش قادر؟". قلت له "لا لست اياه، ولكن الإنسان يعتاد على حالة حتى انه يستفز بمجرد كلمة واحدة. وهكذا تلطفت أجواء الجلسة تلك.

* هل صحيح أن الملا مصطفى إقترح أن تكون أنت سكرتير البارتي ثم تراجع عن ذلك؟

– المسألة كانت كالتالي: أجرى البارزاني بعض التغييرات على مستوى قيادات البيشمركة، وقرر أن يعينني نائبا للقائد العام، أي نائبا له ولكنني رفضت كما أنه إقترح أن أكون سكرتيرا عاما للحزب لأحل محل الأستاذ إبراهيم أحمد فرفضت ذلك أيضا.

* وهل حصلتم على نتيجة إيجابية من لقائكم ذاك مع الملا مصطفى؟.

– بعد مناقشات مستفيضة توصلنا الى حل وسط بشأن موضوع البيشمركة، وقلنا يفترض أن لا تكون هناك تمييز أو تفرقة بين البيشمركة ومن هم خارج تشكيلاتها، وقلنا له إحسبنا نحن إحدى العشائر الموالية لك. وبقيت عند الملا لقضاء بعض الأعمال، ووصلنا خيرا بأن الإنقلاب بات وشيكا وأتذكر أن ذلك اليوم صادف ١٤ رمضان. كنت مع الملا ضيوفا على عباس أغا وإنطلقنا صباحا متجهين الى منطقة بشدر. وفي موقع يقال له ”دوكومان” وهي منطقة صخرية أقام فيها الملا مقرا له. وكان يتقدمني بمسافة. فلما إقتربت منه لمحت عمامات حمراء لعمر اغا والذين معه، وكان الملا حسن واقفا هناك، وهو الذي شارك نبي وعيسى سوار بقتل أحمد اغا الزيباري بالموصل، تقدمت منهم وأنا أمسك براديو صغير أستمع لأخبار الساعة التاسعة. وكان الملا مصطفى كعادته يحب الممازحة، وكنا نطلق عليه لقب ”حمة دوك” تندرنا، وكلمة دوك عندنا في كويسنجق تطلق على الأشخاص الظرفاء، وكان الملا يعرف بأننا نصفه بذلك. فلما إقتربت منهم سألت الملا حسن ”هل حمة دوك نائم أم هو صاح؟”. فرد ” تعال يا المجنون”، هو صاح، فقلت ”إذن سآتي ولكني أريد حق بشارتي بخبر سأبلغه”، قال ”إذن أسرع.. وما هو الخبر؟”، قلت ” لقد وقع الإنقلاب فعلا وأطاحوا بعبدالكريم قاسم” و إجتمعوا حول الراديو ليستمعوا الى الخبر.

الإنقلاب البعثي في ٨ شباط ١٩٦٣

* هل كان الحزب على علم مسبق بالإنقلاب؟

– نعم علم بذلك، فإتصالاتنا مع الإنقلابيين كانت قائمة عن طريقين مختلفين. الأول عن طريق الضباط الذين سموا أنفسهم بالضباط الأحرار، فقد إتصلوا بالأستاذ إبراهيم أحمد بواسطة كريم قرني وهو ضابط كردي من السليمانية ويرتبط بصداقة قديمة مع طاهر يحيى. وطلب الأستاذ إبراهيم من يحيى إعطاء الكرد حقهم بالحكم الذاتي و وافق يحيى على ذلك. والطريق الآخر كانت الإتصالات بين الحزب العربي الإشتراكي والبارتي، وخاصة بين الأستاذ صالح اليوسفي وعلي صالح السعدي. وكانا يلتقيان دوما، وأعتقد بأنهما تعارفا عن طريق الأستاذ فؤاد عارف. وكان صالح اليوسفي أبلغهم بنفس مطلبنا وهو الإعراف بالحكم الذاتي وتحقيق الديمقراطية، وتسليم سلطة كردستان الى يد حزينا وأن يكون الملا مصطفى حاكما عاما لكردستان.

وكان الطرفان قد أقرأ مبدئيا مسألة الحكم الذاتي، وقال البعثيون بأنهم مستعدون لمنحنا الحكم الذاتي وكذلك إجازة الحزب، وقالوا أيضا ”بأن دورنا في كردستان سيكون موازيا لدوركم في عربستان. ولتأكيد تلك التعهدات سأستشهد بالدكتور جمال الأتاسي الذي ذكر في مقدمة كتابه بعنوان ”العرب والكرد، رؤية عربية للمسألة الكردية”. حيث يقول ”حدثت ثورة الثامن من شباط، هو يسميها ”ثورة وليس إنقلابا“، كنا وقد ذهبنا من دمشق الى بغداد وإلتقينا بعلي صالح السعدي، فسألته ”هل هناك شيء ما بشأن المسألة الكردية؟“ فأجابني ”نحن أعطيناهم وعدا بالحكم الذاتي، ولكننا لن نمنحهم ذلك الآن، بل سنعطيهم شيئا آخر، فإذا قبلوا فهذا جيد، وإذا رفضوا فإننا بظرف اسبوعين أو ثلاثة سنقضي عليهم و نبيدهم عن بكرة أبيهم!“ فقلت له ”ان الشعب الكردي لن يباد بهذه الطريقة، هذا طريق خاطيء تسلكونه“.

هذا الدليل أعطاه شخص يعد من أحد الشخصيات المهمة في حزب البعث، وأوضح لنا حقيقة موقف البعث في تلك الفترة، فليس بيدنا أية وثائق أو دلائل تثبت ذلك الموقف، لأننا كنا نتصل بهم عن طريق كريم قرني فحسب. كما أن هناك شهودا آخرين تعهدوا بذلك أمام عبدالناصر.

حالما أعلن الانقلاب سارع صالح اليوسفي وفؤاد عارف بإرسال برقيات التهاني للمجموعة التي نفذت الانقلاب. وتسرع اليوسفي بذلك إنعكس بالسلب علينا، أولا لأن مضمون البرقية لم يكن متوافقا مع سياسة الحزب في تلك الفترة، وثانيا أن تلك البرقية دفعت جميع الضباط الكرد وفي كل المواقع التي كانوا فيها الى تأييد الانقلاب. فعلى سبيل المثال حينما أذيعت برقية تهنئة مماثلة، لأن برقية اليوسفي حملت دلالة واضحة على إلتصاق ثورتينا بعضهما ومعروفا بإرسال برقية تهنئة مماثلة، لأن برقية اليوسفي حملت دلالة واضحة على إلتصاق ثورتينا بعضهما ببعض.. كما أن تلك البرقية لم تكن مقبولة حتى من قبل المواطنين العراقيين.

وأثر سلبي آخر لتلك البرقية هو أن الضباط العرب الموجودين في كردستان من أصدقاء ومناصري عبدالكريم قاسم، كانوا يعادون حزب البعث، ويريدون الدفاع عن حكم قاسم، ولكنهم عندما سمعوا بتلك البرقية فقدوا الأمل تماما. وكنت قد سمعت من العقيد نبوي الذي كان أمر لواء في ميركة سور، أنهم كانوا على وشك اعلان التمرد، ولكنهم حالما سمعوا بتلك البرقية تخلوا عن الفكرة ففر هو وبعض أفراد لوائه وقال لي "لوم تكن هذه البرقية، ولو تأكدنا بأن البارتي يعارض الانقلاب الذي سماه البعثيون بالثورة، لكان بإمكاننا أن نتمرد ونتعاون مع البارتي". أما أنا فأعتقد ما يلي:

أولا: إن الأستاذ صالح اليوسفي حين أرسل تلك البرقية كان واقعا تحت تأثير الإتفاق والوعود التي أطلقها البعثيون عبر نفس الجماعة الذين تباحثوا معنا، وتوهم بأنهم سوف يوفون بعهودهم وأنها فرصة نستغلها لإنتزاع المزيد من المكاسب منهم، ولكن في حقيقة الأمر لم يكن لنا أي دور أو تأثير في الانقلاب الذي قام به البعثيون والناصريون.

ثانيا: أعتقد بأنه لو كان هناك تعاون كامل بيننا وبين الحزب الشيوعي، ولدينا مخطط مسبق لكيفية التعامل مع أي إنقلاب عسكري محتمل يقع في بغداد، لكان بإمكاننا أن نسيطر معا على معظم مناطق كردستان. ولما وقع الانقلاب كان هناك أيضا إتجاهان مختلفان داخل قيادة البارتي، الإتجاه الأول يمثل رأي المكتب السياسي الذي كتبه الأستاذ إبراهيم أحمد في برقية أرسلها للملا مصطفى ويقول فيها "إذا طالت المواجهة بين عبدالكريم قاسم والبعثيين، يبنغي أن نسرع بدخول مدن كردستان وإحتلالها وأن نخضعها لسلطتنا ونسلح مواطنيها. فإذا نجح البعثيون ونفذوا شروطنا فهذا أمر جيد، وإلا ستكون لدينا الأموال والأسلحة الكافية بالإضافة الى إنضمام الضباط المعارضين للحكومة إلينا".

ثالثا: أما رأي الملا مصطفى فكان كالعادة مخالفا، فهو يرى بأن نعطي الحكومة الجديدة فرصة حتى يتبين ماذا تفعل، وأنا كنت مع هذا الرأي، لأنني إعتقدت بأن رأي المكتب السياسي غير قابل للتنفيذ، ولكن الأحداث اللاحقة أثبتت بأن رأي المكتب السياسي كان أكثر حكمة وواقعية، فلو أصدر الحزب بيانا للجماهير، أعتقد بأنه خلال يومين أو ثلاثة من المواجهة بين قاسم والبعثيين، سيلتحق الكثيرون بالبارتي أو يمدوننا بمساعداتهم، وكان بالإمكان أيضا أن نحتل بعض المدن خاصة قبل أن يسرع اليوسفي بإرسال تلك البرقية الذي أفسد كل شيء.

في ذلك الوقت كنت مع الملا مصطفى في منطقة بشدر، وبعد ثلاثة أيام من المعارك في بغداد ومقتل عبدالكريم قاسم، جاءنا صالح اليوسفي ومعه لقمان البارزاني الذي فر من السجن في خضم تلك الأحداث يرافقه كريم قرني، وأبلغوا الملا مصطفى بضرورة إرسال وفد من الحزب الى بغداد للتفاوض مع البعثيين وطرح ما يريدونه منهم.

المفاوضات مع البعث

* معنى هذا أن البعثيين أرادوا أن يتفاوضوا مع الكرد؟

– نعم هو ذلك.. فسألنا كريم قرني الذي أرسل إلينا كمثل للحكومة الجديدة “ما الذي يمكن أن تعطينا هذه الحكومة؟” أجاب “قبل مجيئي الى هنا قابلت طاهر يحيى”، وكان يحيى رئيسا لأركان الجيش وعضو في مجلس قيادة الثورة، قال لي “نحن ملتزمون بتعهداتنا وسننفذها”. وهذا كان أيضا هو رأي صالح اليوسفي الذي أكد بدوره أنهم سوف ينفذون وعودهم، والسؤال المطروح آنذاك هو “من نرسل ليتفاوض معهم؟” كان رأي الملا مصطفى هو إرسال وفد عشائري مؤلف من الشيخ حسين بوسكيني وعباس مامند أغا وبعض وجهاء المناطق المختلفة، وقال “ليذهب هؤلاء!” وأتذكر جيدا أن الشيخ حسين بوسكيني أُرِدَفَ قائلا “يا جناب الملا نحن رهن إشارتك فأين ترسلنا سنطيع أوامرك، ولكننا لا نفهم في السياسة، وهؤلاء الذين جاءوا للحكم هم حزيون والأمر يحتاج الى وفد حزبي ذو خبرة ودراية بالمسائل السياسية”، وأضاف “على سبيل المثال يبدو أن مام جلال هو خير من يصلح لهذه المهمة” وأيده في ذلك عباس مامند أغا وغيره من ممثلي العشائر الموجودين هناك، وقال الملا مصطفى “إذن فليذهب جلال”.

وهكذا أصبحت أنا بترشيح من العشائر ممثلا عن الحزب والملا مصطفى للتفاوض مع القادة الجدد في بغداد، وأبرقت أيضا الى المكتب السياسي وأبلغتهم بالأمر فوافقوا بدورهم، وهكذا ذهبت الى بغداد ممثلا عن الحزب والملا مصطفى.

وأتذكر أنني ذهبت الى بلدة قلعة دزة وكان هناك ضابط كردي من أهل كويسنجق يدعى حميد حاج طاهر الجلي أمر الحامية، إستأجر لنا سيارة الى السليمانية، وبتنا ليلتنا في السليمانية، ثم في الصباح نزلت الى السوق لأشتري بعض الثياب، حيث أنني كنت ما أزال أرتدي ملابس الكردية مع حذاء مطاطي، فتجمهر الكثيرون حولنا وبدأت الهتافات تنطلق من الجميع يسقط ويعيش.

* هل كان الوفد هو أول وفود الحزب للتفاوض مع القادة الجدد ببغداد، أم كانت هناك إتصالات سرية سابقا؟

– نعم كان الوفد الأول، بعد أن إشترينا الملاي بس ذهبنا الى حامية السليمانية وكان أمرها زعيم صديق المشهور على نطاق واسع بكرديستان، فأرسلنا بطائرة مروحية الى كركوك ومن هناك إستقلنا سيارة وذهبنا الى بغداد وكنا أنا وصالح اليوسفي وكريم قرني، ولكن الوفد أساسا تألف مني والأستاذ صالح اليوسفي الذي جاء كخبير مساعد لي. عندما وصلنا الى بغداد أنزلونا في فندق بغداد الذي كان أفخم فنادق بغداد في ذلك الوقت. وفي المساء جاء فؤاد عارف ومعه طاهر يحيى للترحيب بنا، وقال يحيى “يبدو أنكم جئتم لتنفيذ الوعود؟” فأجبتة بنعم. قال “إذن سنتباحث حول ما إتفقنا عليه وهو الحكم الذاتي ولاشيء غير ذلك”. قلت “نعم هو الحكم الذاتي وتطبيقه”، فقال “هذه أمور سهلة إن شاء الله فأهلا وسهلا بك” لقد أظهر ودا كثيرا ولذلك استغللت الفرصة لعاتبه وقلت “إن مجلس قيادة الثورة ليس فيه أي شخص كردي” فأجاب “شلون ما بيها كرد، لعد آني شنو، أنا كردي”. وظهر لاحقا أن طاهر يحيى هو من أصول كردية.

في الصباح الباكر أخذوني وأنا بملابسي الكردية الى رئيس الجمهورية، وكانت تلك أول مرة ألتقي بعبد السلام عارف، فلم أره إلا من بعيد، رحب بنا ولأول مرة أسمع منه يتحدث عن كردستان ويقول “شعبنا في

كردستان” و”الأخوان أشلونهم” وما الى ذلك من المجاملات. إستغربت أن يتحدث عبدالسلام هكذا فقد كان مشهورا بروحه القومية التعصبية الشوفينية، وقال “الإتفاق الذي وقعناه سابقا سنلتزم به ونطبقه”. ثم توجهت بعدها الى أحمد حسن البكر وصالح مهدي عماش الذي كان وزيرا للدفاع وكانوا جالسين معا فرحبوا بي بحرارة وقالوا “نحن مازلنا على موقفنا وإن شاء الله سنجلس ونتفاوض وننجز العمل معا”. وبعد المجاملات قالوا لنجلس، وقلت حسنا فلنبدأ. لم أكن أحبذ أن أفاوضهم وحدي ولذلك طلبت مشاركة كل من بابا علي وفؤاد عارف اللذين إستوزرا حديثا الى جانب صالح اليوسفي.

* هل تم إستيزارهم بحكومة البعثيين بعلم الحزب أم خارج موافقته؟

– كما قلت سابقا رشح الملا مصطفى أربعة أسماء للوزارة، فقبلوا ببابا علي و فؤاد عارف ورفضوا الأسماء الأخرى. والحمد لله أنهم رفضونا لأننا كنا سنخسر سمعتنا لأن تلك الحكومة كانت حكومة رجعية دموية كما ظهر لاحقا.

تألف وفدنا مني و صالح اليوسفي و بابا علي و فؤاد عارف، أما وفداهم فتألف من علي صالح السعدي و صالح مهدي عماش و إثنين أو ثلاثة آخرين. تحدثت في البداية عن مطالبنا والإتفاق الذي حصل بيننا. ولكن علي صالح السعدي غير الموضوع وبدأ يتحدث عن الشيوعيين وبانهم يلجئون الى حزينا، وبأننا نوفر لهم الملاذ الآمن، وقال “لا أعرف كيف نرضى بذلك فهذا موقف عدائي منكم”! قلت له “أولا، أنا جئت لأتفاوض معكم حول الحكم الذاتي وليس لبحث مسألة الشيوعيين. ثانيا، لدينا عرف عشائري أن كل من يلجأ إلينا لا نرده، ولذلك فنحن لانستطيع أن نعتقلهم ونسلمهم اليكم. ثالثا، نحن أساسا ضد هذه السياسة القمعية لإبادة الشيوعيين، هذه سياسة خاطئة وسيأتي يوم تندمون عليها، هذه سياسة رجعية متخلفة وأنتم تعلمون مدى خلافنا مع الشيوعيين فمنذ عهد عبدالكريم قاسم هم يعادوننا، ولكننا نعتقد بأن ما يحصل من قتل وإبادة ليست حلا وهذا نهج خاطيء”.

* وما كان مضمون الإجتماعات والمشاكل التي صادفتها؟

– تحدثنا في الإجتماع عن وضع الشيوعيين، وكانت هذه المسألة أحد أسباب إنهيار المحادثات. وفي اليوم التالي حضر أيضا أحمد حسن البكر و صالح مهدي عماش وعدد آخر منهم و قال البكر “نحن جديون وعلى إستعداد لتنفيذ وعودنا”. تحدثوا بإيجابية في تلك الجلسة حتى ان صالح مهدي عماش بدا متراجعا عن قولته الشهيرة “أن الهجوم على كردستان ليس سوى نزهة”! فقال “إن الشعب الكردي لا يمكن إبادة، فالإنسان الذي يقتل إنسانا آخر سيحمل وزره الى يوم القيامة وسيقال أنه قاتل، فكيف الحال بمن يسعى لقتل شعب. وعليه من المهم جدا أن يمنح الكرد حقوقهم ولسنا ضد ذلك، بل نحن نأمل أن يأتي يوم يتوحد فيه كل الكرد ويؤسسون جمهورية كردستان المستقلة”.

طال الحديث وكان أكثرهم ودا الأستاذ حازم جواد الذي تحدث بإيجابية وهو أحد الشخصيات المهمة في حزب البعث آنذاك وقال “أنا لن أناقش مسألة الحكم الذاتي، لأنني بالأساس أؤيد تأسيس دولة كردستان الإشتراكية، وأنا مع تلبية مطالب أكبر من ذلك، وعليه لا أرى أية مشكلة في ذلك، ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هو كيف ومتى يمكننا العمل لتحقيق ذلك”، ودار النقاش حول ما إذا كان الوقت ملائما لتنفيذ مطالبنا الآن أو تأجيله الى مابعد، أو أن نهملها.

عبدالناصر والكرد والنضال الكردي العربي

* لماذا لم تكن لدى تلك الحكومة القدرة على إتخاذ القرار؟

– بعد أن اخرجتهم وأصررت على مطالبنا، قالوا “نحن نخاف أن نحسم هذه الأمور المهمة من دون علم عبدالناصر فنحن لا نخفي عنه شيئا، وعلينا أن نشاوره فيما نحن عازمون عليه”، وقال البكر “قد يكسر رقبتنا غدا ويقول هؤلاء قسموا العراق ومزقوه، ولذلك يجب أن نذهب إليه ونستفتيه”.

كان ذلك يوم ١٧ نيسان ١٩٦٣ وهو ذكرى قيام الوحدة المصرية السورية وقالوا جميعا “لنذهب الى مصر وتعال أنت معنا أيضا، وهناك سنحسم الأمر مع عبدالناصر ومن هناك نذهب الى الجزائر وناقش الأمر مع أحمد بن بيلا فإذا حصلنا على الدعم العربي عندها سنصدر البيان ونعلنه للشعب”. وفي الحقيقة لم يكن عندي لا تلفون إتصل به ولا سبيل لإرسال برقية لأخبر الملا مصطفى، وكان الوقت ضيقا ولم أجد أن أذهب بدون علم البارزاني والمكتب السياسي ولكن مع ذلك فرحت جدا بالسفر. وكان السفر فرصة جاءت وكنا نستطيع أن نلتقي بعبد الناصر وبن بيلا وأن نحطهما علما برأينا، وكنا لا نريد أن يذهبوا هم وحدهم ويبحثون معهم ما يفيدهم هم فقط. أضف الى ذلك أنني كنت على قناعة في ذلك اليوم والآن أيضا، بأن رفع مستوى القضية الكردية من مجرد قضية داخلية الى المستوى العربي ثم الى المستوى العالمي سيخدم قضيتنا القومية ويدفعها خطوات مهمة الى الأمام. وعدا ذلك أريد أن أقول أن دانا شميدت في كتابه “رحلة الى رجال شجعان” أشار الى “أنه كان هناك رايان داخل الحركة الكردية، الأول جسده جلال طالباني، والآخر الملا مصطفى البارزاني، ويقول “كان البارزاني معارضا لعقد مثل تلك العلاقة مع عبدالناصر وغضب كثيرا حينما سمع بأن جلال ذهب مع الوفد، وقال ما علاقتنا بعبدالناصر وأحمد بن بيلا؟ ماهي حاجتنا الى العلاقة مع العرب، فلماذا يذهب إليهم، أنا لم أرسله لذلك؟ ويقول دانا “أنا كنت في المطار حين عاد جلال طالباني، ولما أبلغته بمعارضة البارزاني إصفر وجهه من الخوف، ويتابع شميدت في كتابه اما “الرأي الثاني، كان رأي جلال طالبانين الذي يرى بأن ذلك السفر مهم جدا للشعب الكردي، إذ إستطاع أن يعرف العرب بقضيتهم القومية وتلقي الدعم من شخصيات عربية مؤثرة مثل عبدالناصر وبن بيلا” واعتبر الكاتب ذلك الموقف من طالباني بأنه يدل على ذكاء وبعد نظر.

السفر الى القاهرة

* هل صحيح ماجرى لك عندما أخبرك دانا شميدت بموقف البارزاني؟

– نعم كان كذلك، بعد عودتي خفت كثيرا لانه أرسل إلي تهديدا، وخشيت أن يصرح للصحفيين بأنني لم أعد ممثلا للشعب الكردي في تلك المفاوضات، فعندها كانت الأمور ستقلب على عقب وتفشل المهمة. وفعلا تحدثت بذلك الى دانا وعدد آخر من الصحفيين الفرنسيين، لكن موقفه هذا لم يكن معلنا. شعرت في وقتها بأن سفري الى القاهرة سيكون أمرا جيدا، ومن جهة أخرى كنت خائفا أيضا. لأن البعثيين ألحوا كثيرا على مرافقة بابا علي وفؤاد عارف فسألتهما “هل تريان ضرورة لأرافقكما بالسفر لأنني لم أسترخص أحدا؟” فأجاباني “نعم مجيئك أمر ضروري وجيد جد” فقلت “حسنا ولكني أخاف من ردة فعل الملا مصطفى لسفري بدون أذنه”. فقلا “دع الملا مصطفى لنا ولا تخف”، كنت أعلم كم أن الملا مصطفى يقدر ويحترم بابا علي وفؤاد عارف، و لذلك تشجعت وقلت حسنا سأرافقكما ولكن أبلغاه بأنكما طلبتما مني السفر فوافقا على ذلك.

أمضينا يومين في بغداد لم ألحق بالنزول الى السوق لشراء إحتياجاتي، حتى البيجامة لم تكن معي ولا أدوات الحلاقة ولا أعرف كيف أحلق ذقني! عندما وصلنا الى القاهرة مساء أخذونا الى فندق وأتذكر أنني وحسين جميل نزلنا بغرفة مزدوجة السرير، إنتظرت حتى ينام لكي أنام بعده بملابسي الداخلي، وفي اليوم التالي كلفت سعدي حمد أمين ليذهب للسوق ويشترى البجامة وادوات الحلاقة ويأتي بها الى الفندق.

ومتى إلتقيتم بعبدالناصر وما كان موقفه من المسألة الكردية وكذلك موقفه من قتل الشيوعيين؟

— حالما وصلنا هناك إستقبلنا عبدالناصر، وتحدث إلينا حول مسائل مهمة أود أن أكشفها هنا لكي يعرفها الناس فهذه المسائل مهمة جدا:

أولا، قال عبدالناصر "لست سعيدا بمقتل هؤلاء الناس في العراق، حتى قتل عبدالكريم قاسم لم يسعدني، لأنه كان مفجر ثورة وله دور في تأسيس مجموعة الضباط الأحرار ولم يكن يستحق هذا المصير، صحيح أن قاسم قتل الناس وعارضنا ذلك معارضة شديدة، ولكني لست سعيدا بمقتله، فأنا حزين من أجله، والشخص الوحيد الذي أسعدني قتله هو المهداوي لأنه سب أعراضنا وشرفنا".

كنت أرتدي الزي الكردي و قدمني عبدالرحمن البزاز وقال "هذا محام ولا تنخدعوا بملابسه الكردية فقد جاء معنا مباشرة ولم يلحق بتغيير ملابسه وكان تلميذي في كلية الحقوق "فإنتهزت الفرصة وقلت "نعم هو أستاذي وهو الذي فصلني من الكلية بسببك"؟! سأل عبدالناصر "بسببي أنا؟! قلت "نعم، فعندما وقع العدوان الثلاثي على بلدكم كنت طالبا في كلية الحقوق وألقيت خطابا في التظاهرات ففصلوني بسبب ذلك، والبزاز نفسه دعاني وقال لأنك إشرتكت في التظاهرة فقد قررنا فصلك لسنة واحدة".

وبعد أن جلسنا تحدث عبدالرزاق ظاهر الذي أنتخب كنقيب للمحامين القوميين، وقال "فخامة الرئيس أنا لست بعثيا ولكني قومي، وأود أن أقول لك بأن الشيوعيين ظلمونا كثيرا، وأرى بأنه تجب معاملتهم بهذا الشكل الذي حصل وأن يعدم قياداتهم، وتنشأ معسكرات لعمل كوادرم حتى تتطهر عقولهم وأن يزج بمؤيديهم الى السجن". وعلقت على كلامه متهمكا "فخامة الرئيس المتحدث هو الأستاذ عبدالرزاق نقيب المحامين، و واجب المحامي هو الدفاع على أساس أن المتهم بريء حتى تثبت إدانته". فضحك عبدالناصر وقال "انا لست مع رأيه، ثم أرى قتل الشيوعيين خطأ كبيرا لأنه سيؤلب علينا الدول الإشتراكية وسيثور العالم ضدنا وسنوصف أمام العالم بأننا حركة رجعية. وكذلك عندما تحاربون الناس في أرزاقهم ومعيشتهم فإنكم تسدون عليهم كل الطرق فيضطرون بذلك لمعادتكم، وهذا أيضا أمر غير جيد.

وحول الموضوع المتعلق بمسألتنا قالوا "هذا كاكة جلال جاء معنا ليتحدث عن القضية الكردية نريدك أن تستمع إليه ثم نحتاج الى أن نأخذ رأيك. وإتفقنا على أن نخصص جلسة خاصة لهذا الموضوع بحضوري والأح فؤاد عارف، وأبلغناه تحيات البارزاني وقلت أمام الجميع "عقدنا آمالنا على شخصكم ولنا أمل بأنك كزعيم كبير للأمة العربية ستفهم جيدا مسألتنا القومية وعدالتها وستكون دعما لنا".

— كنا نريده حكما بيننا، قلت له بأننا نراك حكما مؤيدا لنا لأننا نعتبرك أبا كبيرا لنا ونحن مظلومون ولنا حق على الطرف الآخر، و وعدنا بلقاء، وهكذا إلتقانا في اليوم التالي، وتحدث هو في البداية ثم تحدثنا نحن، ولأن الأستاذ فؤاد عارف لم يكن تلفظه للكلمات العربية جيدة فلم يفهم ناصر منه جيدا، وخاصة أن عبدالناصر لم يكن وحده بل معه مساعده برئاسة الجمهورية زكريا محيي الدين ورئيس الوزراء علي صبري، ولذلك بادرت أنا بالكلام وتحدثت عن المسألة الكردية وإتفاقنا مع البعثيين. فسألني عن صيغة وشكل الحكم الذاتي الذي نطالب به وقال “هل سيشمل الجيش والعلاقات الخارجية؟” أجبتة “لا.. فرئاسة الدولة والمالية العامة والجيش والعلاقات الخارجية والنقد وغيرها ستكون من الصلاحيات الحصرية لسلطة بغداد، ولكننا سندير شؤوننا الداخلية فقط. فقال “يعني مثل تجربة يوغسلافيا قلت “نعم، وحتى لو كان أقل من ذلك فنحن راضون به”.

وإستطردت “هناك ثلاثة تجارب أمامنا من دول العالم، فإختاروا الصيغة التي ترونها مناسبة لنا ونحن سنقبل بها. الأولى، تجربة يوغسلافيا، والثانية تجربة الهند، أو تجربة ليبيا. فليبيا كانت في عهد السنوسي تتألف من ثلاث ولايات هي، ولاية برقة وبنغازي وطرابلس، ولذلك خيرتهم بين أي من الصيغ سيتفقون معنا حولها، فهذه ثلاث صيغ أمامكم، عربية وآسيوية وإشتراكية التي هي صديقة لكم”.

لمحت في وجه عبدالناصر إرتياحا وقبولاً، ولكنه لزم الصمت، ثم قال “سأدرس الموضوع”. وسألني “هل تحمون الشيوعيين؟، وكذلك سألنا عن تصريحات عصمت شريف وانلي التي كانت تصريحات غير موزونة. فقلت له “لسنا مسؤولين عن تصريحاته، فهو يطلق الكلام على عواهنه، لكن ناصر قال “هذا الكلام سيضركم كثيرا تصريحاته كانت سيئة”، فقلت “ما قاله يعبر عن رأيه الشخصي وليس رأينا”.

في ذلك اللقاء تركت لدى عبدالناصر إنطبعا جيدا، وكشف ذلك بعد لقائنا، حين قال “لقد ترك عندي إنطبعا جيدا، ومفهومه للحكم الذاتي والعلاقة العربية الكردية مقبول عندي”، وبالطبع تحدثت بإيجابية عن العلاقة التاريخية الكردية والعربية وقلت “لنا أمل بأن تكون أنت صلاح الدين الأيوبي لهذا الزمن، فالكرد والعرب كانوا دوما أخوة متراسين، وأن الإعتراف بالحكم الذاتي سيقوي هذه العلاقة، وليس نزعة الانفصال والإبتعاد عن بعض، فنزعة الوحدة هي التي ستقوينا، وعلى العكس من ذلك إن التنكر لنا وهضم حقوقنا لن يؤدي سوى الى الانفصال والابتعاد، حينها فإن الكرد سيعتبرون العرب مجرد محتلين وأعداء يسعون للتحرر من قبضتهم”.

وكان عبدالناصر مرتاحا لكل ماقلت، ولتدعيم موقفه هذا لدي شاهد وهو الدكتور جمال الأتاسي الذي تحدث في مقدمته لكتاب منذر الموصللي حين قال “بعد لقائهما إلتقيت بعبدالناصر و وجدته مرتاحا كثيرا مما تحدث به جلال طالباني، لان ما قاله جلال يتوافق مع رؤيته الاستراتيجية وقال لنا “ما قاله هذا الشاب الكردي يتوافق تماما مع مشروعنا الاستراتيجي القومي”. كنت شابا في تلك الفترة وليس كهلا كما تراني اليوم.

ونحن من جهتنا لمسنا منه الرضا والقبول ولكننا لم نحصل منه على جواب مباشر، فقال بأنهم سيدرسون المسائل، وقال لي “لا تتعجب إذا قلت لك بأننا في الحركة القومية العربية نتحدث عن الإشتراكية والبيان القومي، ولكننا لحد الآن لم نضع أفكارنا على الورق، إذا أنت سألت أي شخص ماركسي عن موقفه من المسألة القومية، سيأتيك بكتب لينين أو ستالين ويقول هكذا قالوا، ولكننا ليست لدينا أشياء جاهزة، وعليه يجب أن ندرس الموضوع، وحين ترجعوا من الجزائر سأكون قد درست الموضوع ونتحدث بشأن كل المسائل”. وهكذا ودعنا بكل حرارة.

وفي الظهر أقام لنا وليمة غداء في نادي الجزيرة وجاء بنفسه وجلس مقابل علي صالح السعدي و وزير الدفاع صالح مهدي عماش، وجاءوا بالفريك باللحم، سألت أمين الهويدي الذي كان سفيرا حينذاك ما إذا كان هذا فريكا أو فريشا لأن في كردستان شيئا يشبهه ونسميه "قرة خرمان" أي الخرمان الفريش، ويبدو أن عبدالناصر سمع سؤالي فسألني "لماذا تسأل؟" فقلت "إن فريك تعني باللغة الكردية الثمار قبل نضوجها". فقال "يا جلال يبدو أن صلاح الدين قد جاء به الى مصر حين أتى الى هنا" وأضاف "خذوه الى المواقع الأثرية ليشاهد آثار أجداده"، قلت "ان شاء الله نكون قد تركنا لديكم أثرا طيبا. فقال "نعم تركتم عندنا أثرا جيدا".

السفر الى الجزائر

* حدثنا عن سفرك الى الجزائر؟

– بعد القاهرة سافرنا الى الجزائر وإلتقينا هناك بالرئيس أحمد بن بيللا وأظن أنه كان يوم ٢٤ أو ٢٥ نيسان ١٩٦٣ وأتذكر أنه صادف أول أيام عيد الفطر المبارك وأخذونا الى مدينة إسمها بليدة لأداء صلاة العيد ثم عدنا للقاء بن بيللا الذي وجدته شخصا متواضعا جدا وشبهته بالبيشمركة من حيث بساطته. وحين جلسنا سألت عني وقال "من هذا؟"، فقالوا هو فلان، وحين بدأت أتحدث اليه حول المسألة الكردية وجدته أكثر تفهما من عبدالناصر وأسرع منه في الرد، فلم يرجيء البت بالموضوع بل قال "أيها الأصدقاء، الكرد شعب مسلم وهم أصدقاؤنا منذ زمن بعيد عاشوا معنا بوثام، وعليه أرى بأنه من الضروري أن تسرعوا بإعطائهم حقوقهم في الحكم الذاتي، لأنه بدون ذلك فإن القتال سيستمر عندها ستتدخل إيران وغيرها من الدول حينها لن يرضى الكرد بأقل من الإستقلال التام، فنحن في الجزائر كنا مثلهم راضين بالحكم الذاتي ولكن فرنسا إمتنعت عن ذلك بعد الحرب، ولذلك لم نقبل بغير الإستقلال". وأضاف "برأيي كلما أسرعتم بإعطائهم الحكم الذاتي كلما كان ذلك أفضل". كان كلامه صريحا جدا أرضانا وكنت شاكرا له موقفه وحديثه الإيجابي عن المسألة الكردية.

* وأين ذهبتم بعد الجزائر؟

– بعد إتمام سفرنا الى الجزائر عدنا مرة أخرى الى القاهرة وإلتقينا عبدالناصر وقال لنا "لقد درست مطالبكم ورأيي هو كالتالي:

أولا: برأيي يجب عليكم أن تحافظوا على الأخوة العربية الكردية مهما كان الثمن وكذلك نضالكم المشترك والحرص التام على وحدة الأراضي العراقية.

ثانيا: يجب على الحكومة العراقية أن تمنحكم الحكم الذاتي بالمفهوم الذي شرحتة أنت لي.

ثالثا: يجب عليكم جميعا أن تحلوا المسائل بينكم بالحوار السلمي والسياسي، لا أن تفكروا بالثورة أنتم، ولا هم يفكروا بالقتال والتحرش بكم، فكل من يبادر بالحرب والقتال سيفقد دعم الجمهورية العربية المتحدة، يجب أن تعلموا ذلك جيدا أنتم والحكومة العراقية.

رابعا: نصيحتي لكم كأخ وليس كرئيس للجمهورية العربية هي أن تحترسوا كثيرا من شاه إيران، فهو عدو للكرد، لأن هناك جزء من الشعب الكردي تحت سلطته فسيسعى لإستخدامهم ضدكم، قد يحاول أن يعقد العلاقات معكم وأن يقدم لكم بعض الشيء مقابل أن يؤلبكم على العرب حتى يحقق أهدافه، فإحترسوا منه لأن مثل هذه العلاقات لن تخدمكم.

فأجبتة "ما هو واضح عندنا الآن هو أن الحكومة العراقية تتعاون فعلا مع كل من إيران وتركيا ضدنا، وظهرت حقيقة مغازلتها لهذين النظامين وإتفاقها معهما لمحاصرتنا. فنحن ليست لدينا أية علاقة مع إيران فلم تتجاوز تلك العلاقات إطار التفاوض الذي لم نجن منه شيئا، وسنمتثل لنصائحكم وسنوصلها الى إخواننا بالقيادة".

* وهل تطرقتم الى ما سيكون عليه وضع الكرد إذا حصلت الوحدة بين القاهرة وبغداد ودمشق؟

– نعم تحدثنا عن ذلك في إجتماع موسع، وسألناهم إذا تحققت الوحدة بين العراق ومصر وسورية فماذا سيكون مصيرنا نحن الكرد؟ وقلت ضاحكا "فخامة الرئيس هؤلاء الأخوة هم عرب ونحن كرد، هم جزء من الأمة العربية ونحن جزء من الأمة الكردية، فإذا وصلتكم الى تحقيق هذا الحلم القومي فإننا سنكون سعداء، وأي ضمانات يحصل عليها الأخوة العرب العراقيون، لا نطالب نحن إلا بنصفها"، فضحك عبدالناصر كثيرا.

* وماذا كانت إنعكاسات ذلك السفر على مفاوضات الحكومة والبارتي؟

– بعد عودتنا من مصر الى بغداد إستعجلت الوفد الحكومي وقلت لهم بأنه يجب علي العودة مسرعا الى إخواني بالقيادة، فعدنا إجتماعا بحضوري وصالحى اليوسفي وإنضم إلينا صديقان قديمان هما العقيد مصطفى عزيز وحمة سعيد الخفاف الذي كان مثقفا كرديا محترما. وفي الإجتماع الذي عقد بمكتب صالح مهدي عماش وحضره بابا علي وفؤاد عارف وعدد من وزراء البعث، قال عماش "نحن نقبل بمطالبكم للحكم الذاتي، ولكننا نحتاج الى فرصة لو سمحتم لنا بذلك". وقال موجهها كلامه لي "أنت إكتب صيغة للحكم الذاتي وأنا سأوقع عليها وكذلك مجلس قيادة الثورة ولكننا لن نعلنها الا بعد ستة أشهر، المطلوب أن تنتظرونا لأربعة أشهر فقط، ورأيت أنه من المناسب أن نقبل منهم ذلك"، لأنه:

أولا: سيبقى ذلك كوثيقة تاريخية مكتوبة سنحصل عليها منهم.

ثانيا: سيكون الحكم الذاتي مقبولا منهم بتوقيع جميع أعضاء مجلس قيادة الثورة.

ولكنني قلت "يجب أن نتشاور مع الملا مصطفى فمن دون موافقته لا أستطيع توقيع أية وثيقة"، وحين عدت من الإجتماع وصلني خبر من الملا مصطفى يطلب مني إستعجال إعلان البيان، وإلا على العودة مسرعا "وبعدها زرت البارزاني وحدثته بكل الأخبار وماحصل، وهو لم يغضب كما توقعت، بل حين سردت له ماحدث في الجزائر وجدته سعيدا بذلك، ولم يكن بهذا القدر من الغضب لسفري كما رواه آدم شميدت.

* هل تقدمت الحكومة بأية خطوة باتجاه تحقيق مصلحة الكرد؟

– عندما عدت الى الملا مصطفى، لم تعلن الحكومة أي شيء، فساد البرود بالعلاقة بيننا وبينهم، وكان المكتب السياسي قد أصدر توجيهات شكك فيها بنوايا الحكومة، وعلمت الحكومة بذلك، لذا سارعت بإيفاد طاهر يحيى على وجه السرعة الى الملا مصطفى وجرى لقاء بينهما في كاني ماران، وكانت نتيجة المحادثات هي نفسها حين قالوا سنرجع نحن وسنبعث اليكم وفدا آخر.

وفعلا أرسل النظام وفدا شعبيا ضم وجهاء عراقيين وكرد يرافقهم زيد أحمد عثمان، وجاءوا الى رانية وجوار قرنة وإلتقوا بالملا مصطفى. وجرى الحديث بينهم، قدم البارزاني خلال اللقاء بعض المطالب الجيدة، مثل الحكم الفدرالي والذي تم إعداده من قبل بعض الأشخاص المقربين منه مثلي أنا والعقيد كافي وعمر دبابة. وحين تقدم البارزاني بهذه المطالب إستغرب معظم أعضاء الوفد لأن ذلك كان أكثر من الحكم الذاتي، فالموضوع تشعب الى الحديث عن الجيش والعمل بداخله. عاد هؤلاء وطلبوا منا إرسال وفد كردي الى بغداد. ولهذا الغرض عقدنا إجتماعا موسعا في كويسنجق يوم ١٨ مارس وضم شخصيات عشائرية وأعضاء الحزب ومسؤولي

البيشمركة، وإقترح الملا مصطفى في الإجتماع أن يتألف الوفد برئاستي، وهكذا أصبحت مشرفا على الإجتماع. وقرر المجتمعون تشكيل وفد للتفاوض مع الحكومة وتدخل البارزاني مرة أخرى وقال "أرى أن يتأسس الوفد جلال" كما قرر المجتمعون إختيار ١٤ عضوا سبعة منهم كوفد أصيل، وسبعة آخرون كمستشارين، وضم الوفد كل من، أنا وصالح اليوسفي ومصطفى عزيز، و من الشخصيات الكردية كلا من كاكه حسين خانقاه ومحمد سعيد خفاف و رشيد عارف و مسعود محمد و بابر محمود حاجي اغا، ويدالله وحبيب محمد كريم وغيرهم(٤). وكما تقرر أصبحت رئيسا للوفد، كان الوقت في بدايات الربيع حيث ذهبت مع الوفد بعد إنتهاء أعياد نوروز الى بغداد. وكان إجتماع آخر قد عقد في كويسنجق بذلك الوقت للشيوخيين، فأرسل الأستاذ عزيز محمد الذي كان مسؤول الشيوعيين بخبر يريد زيارتي، فأجبتة بأنه لا يليق أن يأتيني هو إنما سأذهب أنا اليه. وكان الشيوعيون يعيشون في تلك الفترة بنكبة كان يفترض أن نراعيهم ونحتضنهم وندعمهم، وكنت في ذلك على خلاف مع المكتب السياسي ومع الملا مصطفى حول ذلك. وحين لقيته سر كثيرا فقلت له "كك عزيز إعتبرني صديقا لكم فكل ما أستطيع فعله لمصلحتكم لن أتوانى عنه فأنا بخدمتكم، إعتبروني أقرب صديق لكم وهذا سيكون موقفي الى حين تنهضون من جديد وتتغير أوضاعكم الحالية"، فضحك وقال "قل غير ذلك يا رجل"، وتحدثت عزيز محمد عن هذا الموقف وأنا شاكر له ذلك.

جولة أخرى الى بغداد

* وهل حقتهم شيئا في سفرهم الثاني الى بغداد؟

— هذه المرة شعرنا بفتور حماسهم، فعلى سبيل المثال أنزلونا بفندق سمير أميس بدلا من فندق بغداد الراقى، كما أنهم واجهونا بوفد شعبي أيضا مكون من محمد رضا الشبيبي وفائق السامرائي وحسين جميل وعبدالعزيز الدوري وفيصل حبيب الخيزران وآخرين. وحين جلسنا معا سألتهم "من أنتم، وهل أنتم وفد رسمي وماهي صلاحياتكم وبأي صفة تفاوضونا، وإذا وصلنا الى حلول ماذا سيحصل عندها، فهل ستكونون ملتزمين بأي إتفاق نتوصل إليه؟" فردوا "كلا، ليست لدينا هذه السلطة، فنحن سنعد تقريرا بما نتوصل اليه ثم نرفعه للحكومة". قلنا لهم "إذن فإن المسألة ستطول، لأننا يجب علينا أن نمهد للمفاوضات ثم نتباحث مع الحكومة وهي بدورها ستحيل القضية الى مجلس قيادة الثورة لتقرر؟"

ولاحظنا بأنهم بدأوا ينزلون سقف مطالبنا، فقلنا لهم "رغم ذلك قررنا أن لا نتراجع ونستمر بالتفاوض. ثم تحدثنا عن الحكم الذاتي ولكن حين وصلنا الى تحديد حدود منطقة الحكم الذاتي قدموا الأستاذ فائق السامرائي كرئيس لفريقهم التفاوضي، وقلنا لهم "نحن نقبل به حكما بيننا وبينكم"، وأراد السامرائي أن يتحدث فقاطعته وقلت "أنت أبديت رأيك فلا داعي لتشرحه لنا مجددا". فقد كان فؤاد الركابي سلمني مذكرة بإسمه ويأسم فائق السامرائي وعدد من الشخصيات القومية أثناء ما كنا في القاهرة وقدموها الى عبدالناصر. فأخرجت المذكرة وقلت "هذه هي المذكرة موقعة من قبل الأستاذ السامرائي وفيها يعترف بأن حدود كردستان تبدأ من جبل حمرين نزولا الى مندلي". فقالوا "هذا غير مقبول"، فقلت كيف هذا ألم تقولوا بأننا نقبل بالسامرائي حكما، ها هو توقيعه؟" فقالوا "دع يقول ما يشاء"، قلت "هذه وثيقة موقعة رفع الى الرئيس عبدالناصر وليس هزارا أو مزحة! وأنا عن نفسي أبلغت عبدالناصر بالأمر وقلت له بأننا نطالب بحقوق أقرها القوميون العرب قبل تسلمهم للسلطة، والان وقد وصلوها يوشك أن يتراجعوا عنها". لقد أخرجتهم كثيرا وفي النهاية لا هم قبلوا بطروحات فائق السامرائي ولا نحن قبلنا طروحاتهم.

بدا واضحا أنهم يماطلون ويريدون تأخير القضية باللف والدوران، وفي يوم دعونا الى علي صالح السعدي، وبرغم أن هذا أصبح صديقا لنا وتراجع عن الكثير من مواقفه السابقة وكان شخصيا يعتبر نفسه صديقا لي، ولكن حين ذهب اليه بمكتبه في وزارة الداخلية لم يقيم للترحيب بنا وكان هناك صالح مهدي عماش. ولأنه لم يقيم للترحيب فلم أصافحه بل ذهبت للجلوس في ركن وهكذا فعل كثيرون من أعضاء الوفد ما عدا رشيد عارف وقلّة منهم صافحوه. فجلست واضعا رجلا على رجل وبدأ السعدي يتحدث بغير ورتعال قائلا "كم مرة قلنا لكم بأننا أصبحنا نعرف صديقنا من عدونا، وكررنا عليكم بأن الدول الشيوعية عدوة لنا". قلت "نحن لدينا مطالب بالحكم الذاتي، وبيننا إتفاق موقع بهذا الشأن، وكنت أنت بالذات قد إتفقت مع صالح اليوسفي، وكان طاهر يحيى قد توصل لإتفاق مع الأستاذ ابراهيم أحمد. نحن منهمكون بالتوصل الى حل، وها أنت تريد أن تغير الموضوع وتوجهه الى مسار آخر لكي تشغلنا". فقال "لا.. هذه مسألة أساسية لنا، فإذا لم تحددوا موقفكم فلن نقدم لكم شيئا". فقلت "لا.. ليست هذه المسألة الأساسية، هذا أمر ثانوي تريدون أن تشغلونا به". وهكذا تطور الأمر الى المزيد من المناقشات العنيفة، فقلت "إذن أنتم لا تريدون أن تحلوا المسألة الكردية بطريقة سلمية ولا تريدون حولا سياسية، يبدو أن نواياكم سيئة وتريدون القتال، ولكن إعلموا بأنكم مخطئون، فقضايا الشعوب لا تحل بالقتال، والشعب الكردي ليس هينا حتى تجعلوه لقمة سائغة، نحن لدينا جبال ووديان، والتاريخ أثبت مرارا بأننا لن نباد بالقوة العسكرية".

أراد السعدي أن يتكلم، لكن صالح مهدي عماش قاطعه وقال كلاما طيبا "كاكة جلال ليست لدينا مثل هذه النوايا، نحن حاولنا القضاء على شخص واحد هو عبدالكريم قاسم وأصبح ذلك نقطة سوداء بجبيننا ويصفنا الشعب بالقتلة، فماذا سيقولون لو أردنا قتل الشعب الكردي، نحن لا نقتل المباديء ولا نراه من صلب مهامنا كما أنه لا يتفق مع مبادئنا، نحن نريد فعلا معالجة القضايا وقد وعدناكم بذلك، هناك إتفاق بيننا وبينكم سنسعى الى تنفيذه والإلتزام به". وإلتفت نحوي وقال "ألا تتذكر حين طلبت منك ذات يوم أن تعد لنا صيغة للحكم الذاتي نوقعها لك، وطلبت منك مهلة ستة أشهر حتى نهيء أنفسنا، المسألة تتعلق بالوقت".

هذا الكلام غير أجواء المحادثات وقالوا "حسنا سنشكل غدا وفدا آخر لأنه يبدو بأنكم لن تتوصلوا الى نتيجة مع علي صالح السعدي"، وهكذا شكلوا وفدا برئاسة الأستاذ حازم جواد وكيل وزير الداخلية.

وهل فاد بقاؤكم في بغداد بشيء؟

– قليلا، إلتقينا برئيس الوفد وقال لنا "والله يا إخوان ما زلت على رأيي السابق، فقد قلت لكم بأنني مع جمهورية كردستان الإشتراكية، أنا ليست لي أية مشكلة مع الحكم الذاتي، المشكلة هي كيف ومتى يتم تطبيق ذلك؟ وإلا فأنا كما قلت لكم أريد أن أرى جمهورية كردستان الإشتراكية، ولكن كما ترون هذه هي دولتنا وحزبنا، مجلس قيادة الثورة غير راضين عن مضمون الحكم الذاتي الذي قدمه الملا مصطفى، نحن نريد مزيدا من الوقت لتطبيقه". قلت له "حسنا قولوا لنا كيف نعالج المسألة. تقولون أعطونا ستة أشهر، إذن قولوا لنا ماذا تقبلون وماذا ترفضون من الصيغة التي قدمها لكم الملا مصطفى حتى نعرف ما علينا أن نفعله" فرد حسنا هذا كلام معقول، وهكذا شكلوا وفدا لإعداد صيغة للإتفاق ثم الرد علينا.

العلاقة بين الكرد و امريكا

*تردد كثيرا قول في ذلك الوقت مفاده بأن البعثيين جاؤا الى الحكم في العراق بقطار امريكي، هل هذا صحيح، وهل جرى أي إتصال بين الإدارة الامريكية آنذاك مع القيادة الكردية؟

– نعم حاول الامريكان ذلك، كنت جالسا في الفندق ذات يوم حين جاء علي حيدر سليمان نائب وزير الخارجية العراقي وهو أحد الشخصيات الكردية المثقفة إجتاز مواقعه بكفاءته تولى عدة حقائب وزارية وأصبح مندوب العراق في الأمم المتحدة وسفيرا في واشنطن ثم أصبح وزيرا للخارجية، جاءني وقال “كك جلال الأمريكيون سلموا مذكرة رسمية الى الحكومة العراقية و يريدون لقاءك”، فقلت له “حسنا فليأتوا مرحبا بهم”. وحددنا موعدا باليوم التالي، وجاء علي حيدر ومعه شخصان امريكيان أحدهما هو وليام ايغلتن والآخر جيمس هيكس الذي كان وقتها السكرتير الأول بالسفارة الامريكية وقالوا نريد أن نلتق بك أنت تحديدا. فجلست معهم وقالوا “أن الحكومة الامريكية قدمت مذكرة رسمية الى وزارة الخارجية العراقية سنتلوها عليك ولكننا لن نسلمها لك تستطيع ان تطلع عليها فقط ثم تبلغ قيادتك بمضمونها”.

وتقول المذكرة “أن الحكومة الامريكية تعرب عن سعادتها بنجاح حركة شباط، وتعتبر الحكومة العراقية الجديدة حكومة صديقة للولايات المتحدة، وتعرب عن رغبتها بنجاح هذه الحكومة وإستقرارها، ولكي يتحقق لها ذلك وتحل المشاكل العالقة، يجب حل المسألة الكردية بشكل عقلاني وأن تتقدم الحكومة بخطوات إيجابية بهذا الإتجاه وتستجيب للمطالب الكردية”. ومنذ ذلك الوقت عقدت صداقة متينة مع هذين الشخصين وكنت ألتقيهم في سفراتي اللاحقة الى امريكا، وأصبح أحدهما سفيرا لواشنطن في السعودية ثم مستشارا للرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون في البيت الأبيض، وتقاعد الآخر ولكنه واصل عمله كأستاذ بجامعة لوريكس.

* وماذا كان موقف الامريكان من تجدد القتال بين الكرد والحكومة؟

– في ذلك اللقاء أكدوا بأن على الكرد أيضا أن لايفكروا بإستئناف القتال، ففي حال تجدد القتال فإنهم سيفقدون دعم الحكومة الامريكية، بإختصار كانت رسالتهم للطرفين هي عدم الجوء الى القتال وحل المسألة بعقلانية وبطريقة سلمية(٦). وشكرتهم على موقفهم وإعطائهم تلك المعلومات وقلت لهم “نحن نعتبر موقفكم هذا كإشارة الى صداقة نأمل أن تتطور وأن تمارس الحكومة الامريكية ضغطها على الحكومة لتستجيب لمطالبنا وتحل القضية بشكل سلمي، فنحن نرى بأن لكم تأثيرا فى الحكومة في هذا الوقت وأن الشعب يعتبر تلك الحكومة صديقة لكم”. فضحك وقال “من المستغرب أن يكون هذا رأي الشعب”، فقلت “المهم أن تمارسوا الضغط عليهم، ونحن من جهتنا نتعهد لكم بأننا لن نكون بادئين بالقتال، ولكننا نخاف أن تبادر الحكومة بذلك”. وحدثتهم عن الموقف وكيف أن الحكومة باتت تصم آذانها عن سماعنا، وقلت، بأننا جننا الى هنا وليس لدينا عمل غير الإتفاق معهم، لكنهم يماطلوننا ويحولوننا من يد الى أخرى، وهم يتجهون للوحدة الثلاثية ولكنهم لم يضمنوا ممثلنا عننا ضمن الوفد المفاوض لكي نعبر من خلاله عن موقفنا وآرائنا، وقلت أيضا “نحن نحيد الطول السياسية ونطالب بها ونرفض الحرب والإقتتال، ولكن إذا ترحشوا بنا فإننا سندافع عن أنفسنا، وحق الدفاع عن النفس حق مقدس كما تعلمون، وأؤكد لكم بأن الشعب الكردي لن تنكسر إرادته بالحكومة العراقية”.

* كم بقيتم في بغداد بعد لقاءاتكم هناك؟

– حينما ذهب الوفد العراقي الى القاهرة عدت أنا الى كردستان، ولما عادوا ذهبنا مرة أخرى الى بغداد. وهذه المرة إستقبلنا أحمد حسن البكر وصالح مهدي عماش وكانا يحسبان في ذلك الوقت على المعتدلين، وجرى حديث بيني وبين البكر أدرجه دانا شميدت في كتابه، فقد كان معه شوكت عقراوي الذي نقل الحديث الى دانا، وكان أحمد حسن البكر بيده مصحف فوضع يده عليه وقال “أقسم بهذا القرآن أن نوايانا سليمة معكم، وسنسعد بتحقيق السلام وحل المسائل معكم”، وأنا وضعت يدي على المصحف وقلت “أقسم بهذا القرآن أن نواياكم ليست سليمة وتتهيؤون لقتالنا”.

طاهر يحيى و الحكومة

لماذا لم يسمح لكم بمرافقة الوفد الذاهب الى القاهرة؟

– المسألة هي أنني إنتقدتهم في ذلك الإجتماع وقلت لهم لماذا لا تسمحوا لنا بحضور الإجتماع الثلاثي بالقاهرة، فردوا علي “ومن يمنعك، إذهب ولا أحد يعترض طريقك”، قلت “إذن إعطوني جواز السفر حتى أسافر”، قالوا “حسنا وبعد أيام أعطوني الجواز وقالوا “تفضل إذهب الى عبدالناصر وتحدث معه ليس لدينا أي مانع”.
وإنتهزت الفرصة وذهبت الى عبدالناصر لكي أعرف أين وصلت الأمور هناك، وخاصة أننا فقدنا الأمل في بغداد، وقلنا فلنذهب الى عبدالناصر عسى أن يتحرك ويعيد الأمور الى نصابها. ودعني أحدثك عن أمر مهم جدا لم أتطرق إليه سابقا، وهذا سر أكشفه لك أنت يا صلاح! وهو حدث تاريخي مهم جدا.

بعث طاهر يحيى بسكرتيره الخاص إلي وأخذ مني جواز السفر لكي يضع عليه تأشيرة الخروج وإشترى لي تذكرة الطائرة أيضا وترك لي ظرفا فيه ألف دينار.ولذلك خابرتة وقلت له “أبا زهير لو تتكرم تعيد لي سكرتيرك”، فأرسل السكرتير ثانية فسلمته الظرف والتذكرة وأبلغته بأن يبلغ شكري ليحيى. فاتصل بي طاهر يحيى وقال “أريد أن أراك قبل السفر”، قلت “حسنا تعال أهلا ومرحبا بك”. فجاء الى الفندق ونحاني جانبا وقال “أنا أتعامل معك كصديق، وأقسم لك بشرفي بأنني أعزك، أنا كردي مثلك وأعتبر نفسي صديقا لكم، كما أنني أحب عبدالناصر وأعرف بأنك تحبه أيضا، وأنا لست مع هذه الحكومة ومع نهجها وللتدليل على ثقتي بك وبصداقتك أريد أن أحملك بتوصية الى عبدالناصر فهل ستوصلها إليه؟” قلت “على العين والرأس”، فحفظني بضعة كلمات وعندما أبلغتها لناصر طلب مني إعادتها مرتين ليتأكد مما قلت، وكان المضمون هو أنه ليس مع هذه الحكومة، وأنهم يهيؤون أنفسهم للخلاص منها، فأقطاب هذه الحكومة ليسوا أصدقاء ولا مخلصين لعبدالناصر، وهذه الحكومة نواياها ليست سليمة لا مع عبدالناصر ولا مع الشعب الكردي.

وحين ذهبت الى القاهرة رافقني شوكت عقراوي الذي إلتقيته في لبنان وحاول أن يحشر نفسه بالقوة معي وتذرع بأنه لا يريد أن يتركني وحدي في القاهرة. وعندما وصلنا القاهرة كان عبدالناصر مشغولا جدا وأبلغنا بأنه متوجه الى الإسكندرية لحضور مؤتمر القمة العربية هناك، ثم يذهب الى أديس أبابا للمشاركة في قمة الأمم الإفريقية وقال “إذا كان جلال مستعجلا فقد وكلت عبدالحكيم عامر ليجتمع به، وإذا أراد أن ينتظرنني فلا بأس سألتقيه حينما أعود بنهاية شهر مايو، فليسترح هذه الفترة بالقاهرة”.

ولما جاء عبدالمجيد فريد ليبلغني بهذا الخبر والذي أسس مركزا للدراسات العربية في لندن بتمويل من الحكومة العراقية وأصبح صديقا للعراق، وكان في ذلك الوقت يعمل سكرتيرا لعبدالناصر، فمازحته وقلت “كان هناك رجل كردي سألوه أتحب الرطب أو الزبيب، فقال “الرطيب” فجمعهما معا، وأنا أريد الإثنين، ألتقي عبدالحكيم عامر وأنتظر عبدالناصر، فقال “حسنا” ذهبنا الى عبدالحكيم في بيته ورحب بنا بجرارة وأبدى عطفًا متزايدا على الشعب الكردي وقال “هؤلاء البعثيون محتالون ويكذبون معكم، صدقني لن يعطوكم شيئا، ومع ذلك لا تبدعوا أنتم بالقتال إلتزموا جانب السلم، ودعوهم يتحملون وزر أعمالهم أمام الأمة العربية، وإلا فأنا على يقين بأن نواياهم ليست سليمة معكم ولن يعطوكم شيئا”.

وهكذا بقيت في القاهرة، وحدث هناك أمران مهمان في حياتي، الأمر الأول أنني إلتقيت هناك بمحمد حلمي باشا الشخصية الكردية التركية المشهورة، وكان وزيرا بالدولة العثمانية، وقدم في عام ١٩٤٧ مذكرة بإسم الشعب الكردي الى الأمم المتحدة مطالبا بحقوق الكرد القومية، وكان هو أحد أقرباء العائلة الملكية في مصر وإستقر هناك، وأعطاني

مجموعة كبيرة من الكتب الثمينة من خزانته.. والأمر الثاني هو لقائي بأنجال محمد علي عوني، وهما صلاح الدين وعصام الدين ولهم أخت تدعى "درية" وبدورهم أعطوني عدة كتب لكن للأسف وقعت جميعها بيد شوكت عقراوي ولا أعرف ماذا فعل بها رغم أنها كانت تضم وثائق تاريخية مهمة جدا.

في تلك الفترة راودتني فكرة إصدار كتابي "كردستان والحركة التحررية للشعب الكردي"، فصدوره كان بسبب ما لمستته هناك من شحة المعلومات عند العرب حول الشعب الكردي ونضاله، خاصة حين إلتقيت فؤاد الركابي الذي أُلح على ضرورة أن يكون هناك كتاب بهذا المعنى لكي يعرف العرب حقيقة المسألة الكردية بشكل واقعي وصحيح ومن منطلق ديمقراطي وتقديمي.

وحين كنت في القاهرة بذلك الوقت ظل الوفد الكردي في بغداد بسبب ماطلة الحكومة وتأخيرهم عن عمد، وتسلموا ردا من الحكومة على مطالبنا بمشروع خال من أي مضمون، فلم يتطرق الرد الى مشروعية القضية الكردية ومطالبه الأساسية، بل ركز على اللامركزية الإدارية، وخلا تماما من أي إشارة الى اللامركزية السياسية، وعليه فقد إنسل أعضاء الوفد واحدا تلو الآخر وعادوا الى كردستان خوفا من إستئناف القتال وإلقاء القبض عليهم، وهكذا رجع البعض وبقي آخرون هناك.

عاد عبدالناصر وأرسل بطلبي فذهبت إليه يرافقتني شوكت عقراوي وأعتقد بأنه كان يوم ٢٩ أو ٣٠ مايو، وشرحت له تصوراتنا للحل وحدثته عن وضع المفاوضات وأبدت مخاوفنا من نوايا الحكومة لإستئناف القتال ضدنا.

وبعد أن إنتهيت قال عبدالناصر "أنا أؤيد كل ما طرحته وأعرف أن نواياهم ليست سليمة معكم. وأعاد تذكيري بموقف سابق له قائلا "ألا تتذكر حين جئت الي وقلت بأنهم يخلقون الأعداء ويقولون بأنهم لايجرؤن على منحكم حقوقكم خوفا من عبدالناصر، ألم أقل لك حينها بأنني لا أمانع ذلك وطلبت منك أن تنقل لهم موقفي، فهل فعلت؟" أجبته "نعم فعلت".

وكان رأي عبدالناصر في ذلك الحين، أن نتفق على صيغة محددة للحكم الذاتي ونوقعها من دون إعلانها، ثم نأتي الى القاهرة لنعرضها عليه فيوقعها بدوره ثم نعلن الإتفاق لكي يقطع أعدارهم.

وقلت لعبدالناصر "نعم أبلغتهم بكل ما قلت ولكن دون فائدة"، قال عبدالناصر "إنهم يكذبون وغير صادقين معكم، فهم ليسوا مع الوحدة العربية ولا مع حل سياسي للقضية الكردية، للأسف هم ينظرون الى هذه المسألة من منظور حزبي ضيق، ويريدون أن يخضعوا سوريا والعراق ومصر تحت سلطتهم، وأنا في الحقيقة أخشى إستئناف القتال، ولكن ما أطلبه منكم تحديدا هو أن لا تكونوا أنتم البادئين به، دعوهم يبدعوا وسنرى".

*** مما تقوله الآن يبدو أن عبدالناصر كان مؤيدا لحل القضية الكردية؟**

— طبعا، والدليل أنه قال لي أنا مع إعطائكم الحكم الذاتي فهذا حقكم، بل أرى أن المسألة الكردية أكبر من مجرد حق بالحكم الذاتي فالکرد حقيقة تاريخية.

وكان شوكت عقراوي رحمه الله يردد دائما قول عبدالناصر "مثلما نهر النيل حقيقة جغرافية لا يمكن إنكارها، فإن الشعب الكردي أيضا حقيقة تاريخية لا أحد يستطيع إنكارها".

وقال عبدالناصر "أعتقد بأن القضية الكردية يمكن حلها بالطريقة اليوغسلافية، فهي نموذج يمكن الإقتداء به في تأسيس جمهورية موحدة متعايشة، وأعتقد بأنه حان الوقت لتتقدموا بالخطوات الآتية:

أولاً: إذهب أنت الى بيروت وإعقد مؤتمرا صحفيا هناك ونحن سنساعدك بذلك، تحدث من هناك للعرب بأنكم لا تريدون القتال وأنكم تتطلعون الى حل سلمي لقضيتكم، وأنكم أوقفتم القتال ولن تكونوا بادئين به.
ثانياً: يجب عليكم أن تؤكدوا دائما بأنكم لستم ضد القومية العربية بل أنكم داعمون لقضاياها.
ثالثاً: لستم عقبة أمام الوحدة العربية بل أنتم تؤيدونها.

رابعا: قارن بينكم وبين إسرائيل لأنهم يريدون زرع الأوهام بمخيلة العرب، حاول أن تتحدث عن إختلافكم عنها، وأنكم مسلمون وهم يهود، أنتم شعب أصيل، وهم وافدون، أنتم تعيشون على أرضكم منذ آلاف السنين، وهم محتلون ويبنون المستوطنات بالقوة العسكرية، ثم أنتم أخوة للعرب وهم أعداؤهم". شكرت نصائحه وخرجت من عنده.
*** حين أعلنت الوحدة بين سوريا والعراق ومصر كنت انت في القاهرة حين أرسلت سوريا قوة عسكرية بقيادة فهد الشاعر للهجوم على كردستان ومساعدة الجيش العراقي، فكيف يمكن التوفيق بين الصداقة المصرية مع الموقف السوري تجاه الشعب الكردي؟**

– هناك حقيقة واضحة يجب أن لا نتغافل عنها وهي، أن مصر لم تكن صديقة للشعب الكردي الى درجة أن تتخلى عن العرب من أجل خاطر الكرد. فقد كانت تدعم القضية الكردية كدولة عربية وفي إطار الوحدة العربية. والحقيقة أنها كانت تعارض الحرب البعثية ضد الشعب الكردي، وأيضا ضد إرسال القوات السورية للهجوم على كردستان وهناك العديد من الشهود في القاهرة ذاتها يشهدون بذلك. وحين كنت وشوكت عقراوي عند عبدالناصر قال لنا بصراحة "لا تعودا الى بغداد لأن لدينا معلومات تؤكد بأنهم سيقبضون عليكم، فإذا إعتقلوك أنت بالذات سيقتلونك"، ولولا تلك النصائح من عبدالناصر لكنا نتعرض لمشاكل حقيقية عند عودتنا الى بغداد. كما أن عبدالناصر قال أثناء لقائي الأول معه برفقة فؤاد عارف وأمام الصحفيين أنه يدعم حق الحكم الذاتي للشعب الكردي.

*** الى أين سافرت بعد ترك القاهرة؟**

– في اليوم التالي جاءني أمين الهويدي سفير مصر في بغداد، وقال "أن الرئيس عبدالناصر يطلب منك عدم العودة الى بغداد لأن لدينا معلومات تقول بأنهم سيعتقلونك ثم يقتلونك". ولذلك تركت القاهرة ووصلت الى بيروت في الأول من حزيران، وبناء على نصائح عبدالناصر عقدت مؤتمرا صحفيا في فندق برستل بمساعدة هشام أبو الظهر وعدد من الصحفيين الناصريين حضره حوالي ٨٠ صحفيا، وألقيت بيانا صحفيا مثلما أملاني عبدالناصر تحدثت فيه عن المسألة الكردية وتعرض الشعب الكردي الى الظلم والقمع ولماذا يناضل الكرد، وقلت بأن حل المسألة القومية الكردية سيكون دعما قويا للأخوة العربية الكردية وتوطيد الجبهة الداخلية وحماية الوحدة الوطنية.

وكان عبدالناصر سبق أن قال لي أثناء لقائنا بأن أبلغ رفاقي بالحزب لكي يتكلموا مع الملا مصطفى ويقولوا له بأن عبدالناصر يقول "يجب أن يحترس من الوقوع بشباك شاه إيران أوينخدع بوعوده، فما يعطيه الشاه للکرد هو سم مخلوط بالعسل، فإحترسوا من الوقوع في فخه لأن نتائج ذلك ستكون وخيمة عليكم".

حين وصلت الى بيروت تلقيت خبرا ثانيا بخطورة عودتي الى بغداد، وأغرب ما حصل لي في ذلك الوقت. حين كنت أتمشى في شوارع بيروت ذات يوم صادفت صديقا قديما يدعى نورالدين بابان وهو طبيب ورجل مناضل ومحترم قال لي "ان الجنرال تيمور بختيار يبحث عنك"، وكان هذا رئيسا لجهاز مخابرات الشاه "سافاك" لفترة طويلة، وكان هاربا في تلك الأيام وأصبح معارضا لحكم الشاه يعيش في لبنان، ومن هناك زار النجف وكربلاء ثم إستقر في لبنان. ويبدو أنه إلتقى بالأستاذ صالح اليوسفي في بغداد الذي حمله رسالة الي، وأنظر الى تصارييف القدر كيف تكون، رئيس جهاز مخابرات إيران يصبح بوسطة جي ويحمل رسالة صالح اليوسفي الى جلال طالباني! وهكذا ذهبت اليه وتسلمت الرسالة وأصبحنا صديقين نلتقي في بعض الأحيان (٧). وقال اليوسفي في رسالته "نحن في خطر، فلا تعد الى هنا تحت أي ظرف كان". وأضطرت أن أعلن من بيروت بأنني ذاهب الى أوروبا، وزرت أولا فيينا، وكنت هناك حين أعلنت الحكومة العراقية إستئناف القتال لإبادة الكرد وبذلك فشلت المفاوضات بيننا وبين الحكومة.

إستئناف القتال والدعم الدولي للکرد

* مع إستئناف القتال دخلت المسألة الكردية الى مرحلة جديدة بدأت بإعلان الدول الإشتراكية دعمها للقضية الكردية ثم لجوء الشيوعيين الى كردستان وتحريك القضية الكردية على صعيد الأمم المتحدة من قبل الإتحاد السوفييتي عبر منغوليا، فهل هذه التطورات تم إستغلالها لصالح القضية؟

– نعم، وأعتقد بأن تلك المرحلة كانت بداية تدويل القضية الكردية، فقبل إستئناف القتال وبعد سقوط حكم قاسم كنت وصالح اليوسفي في أول زيارة لنا الى بغداد، وإجتمع حولنا عدد كبير من الصحفيين العراقيين والأجانب والكل يريد أن يعرف موقف ثورة كردستان مما حصل وخاصة موقفنا من الحكومة الجديدة، كما كانوا يريدون أن يعرفوا حصيلة المفاوضات التي بدأت. ولذلك كنت ألتقي بعشرات الصحفيين وبشكل يومي تقريبا، وكانت الحكومة قد سمحت لعدد محدود من الصحفيين بزيارة الملا مصطفى وعقد اللقاءات الصحفية معه، وكل ذلك الإنفتاح الإعلامي ساهم في إيصال القضية الكردية الى مسامع الرأي العام العالمي والأوساط والمحافل الدولية. والسبب الثاني لوصول أصدقاء الثورة الى المجتمع الدولي هو المجازر التي إرتكبتها النظام البعثي الجديد ضد الشيوعيين، وهذا ما دفع بالدول الإشتراكية وجميع الأحزاب الشيوعية في العالم أن تنبري لإدانة الحكومة العراقية الجديدة، ولذلك إهتمت جميع وسائل الإعلام في الدول الإشتراكية بأخبار العراق وبدأت تنقل لحظة بلحظة أخبار الشيوعيين والديمقراطيين في العراق وكذلك أنباء الثورة الكردية وأصبحت أخبار ثورة الشعب الكردي تحتل صدارة الصفحات الأولى من صحف ومجلات العالم.

* وهل تلك الأصدقاء كانت على المستوى المطلوب؟

– بالطبع. فكما حصل عند قصف حلبجة بالأسلحة الكيماوية، إنتشرت أخبار القضية الكردية ونضال شعبنا العادل كالنار في الهشيم بجميع أنحاء العالم. فالصحف الشيوعية في أنحاء أوروبا تتحدث بكثافة عن القضية الكردية، وكما هو معلوم فإن الأحزاب الشيوعية والدول الإشتراكية تتحدث بلغة واحدة من خلال منظماتها المهنية كالطلبة والشباب والنساء والعمال والفلاحين كلها جندت لإدانة سياسة حكومة بغداد. وأحدثت تلك التغطيات الأخبارية ضجة كبرى في العالم، فقد بدأت الصحف العالمية الكبرى تهتم لأول مرة بالقضية الكردية، فعلى سبيل المثال أوفدت نيويورك تايمز دانا آدم شميدت الى كردستان، ثم أعادت إيفاده مرة أخرى بعد سقوط حكم قاسم. وجاء إيريك رولو عن طريق سري من إيران وأقام عندنا وأخذناه معنا خفية الى بغداد، وكانت لوفيغارو الفرنسية قد أوفدت مندوبا عنها الى بغداد، وكما هو معلوم فإن هذه المؤسسات الصحفية مهمة ومشهورة على مستوى العالم.

دور الإتحاد السوفييتي و أوروبا الغربية و العرب

* وماذا عن دور الإتحاد السوفييتي و المعسكر الإشتراكي عموما لدعم القضية الكردية؟

– كانت المفاوضات عموما تحظى برضا الولايات المتحدة والإتحاد السوفييتي، وحين بدأنا كنا على إتصال يومي بشخص سوفييتي، ثم أصبح بمثابة مستشار لي ويدعى زادي سيف، وقد توفي قبل فترة قليلة وإلتقيته في لبنان حين كان سكرتيرا بالسفارة السوفييتية هناك. كان السوفييت يدعمون قضيتنا بشكل جيد، وكانوا يوصوننا بأن نحل القضية عن طريق الحوار والتفاوض، لأنهم كانوا يخشون أن تتوحد كل من تركيا وإيران والعراق ويسعون جميعا للقضاء على الكرد، وخاصة أن حكومة البعث كانت ترتكب أعمالا وحشية ضد الناس. وكان السوفييت يريدون الحفاظ علينا وعلى ثورتنا، والأمريكان أيضا نصحونا بأن نحل المسألة سلميا، وكنت ألتقي سفراء فرنسا وألمانيا والدول الإشتراكية، وكذلك السفير الصيني الذي تراسلت معه مرة لأنه كان يؤيد بشدة الحكومة العراقية.

ففي إحتفال بالسفارة الصينية جاءني السفير للترحيب بي فقلت له "هل مازلت عند موقفك من معارضة حق الشعوب في تقرير المصير؟" رد "لا لست كذلك، وأنت لم تفهمني في البداية!" قلت "لا.. لقد فهمتك جيدا، فأنت بمعارضتك لحق الشعوب بتقرير مصيرها إنما تخدم وتؤيد سياسة حكومة ديكتاتورية تقتل الشيوعيين"، قال "هؤلاء ليسوا شيوعيين بل منحرفون!" قلت له "ياسيد هؤلاء يقتلون لأنهم شيوعيون! والحكومة العراقية ليست

حكومة ماركسية لينينية حتى يقال بأن هؤلاء إنحرفوا، هم يقتلون بجريرة أنهم شيوعيون". بعد هذه المحادثة غاب عن الإحتفال. ولقيت السفير الفرنسي هناك وكان رجلا ودودا فحملته برسالة الى الجنرال ديغول، قال "على العين والرأس سأبلغه برسالتك، وإعلم بأن الجنرال يتعاطف معكم ويتمنى انتصار قضيتكم ونضالكم". كان الصحفيون ينهالون علي، حتى الصحفيين الأتراك جاءوا أيضا وصوروني ونشروا أخبار الثورة الكردية على نطاق واسع بصحفهم.

*** الصداقة التي نشأت بينكم والقيادة المصرية وأصداء القضية الكردية في الإعلام العربي من جهة، وإستئناف القتال ضد الكرد من جهة أخرى، ألم يؤثر كل ذلك في علاقة مصر بالعراق؟**

– أريد أن أقول لك شيئا، حين نشرت جريدة "الأهرام" أخبار "الثورة الكردية" إحتجت الحكومة العراقية بشكل رسمي لتسمية حركتنا بالثورة، ولكن محمد حسنين هيكل رئيس تحريرها كتب مقالا إفتتاحيا ردا على تلك الإحتجاجات وأحدث المقال ضجة كبرى في ذلك الوقت. فالقضية الكردية أصبحت معروفة على المستوى الأوروبي، ولذلك حين جئت الى أوروبا كانت الأجواء باتت مهينة للتحرك الدبلوماسي، وفي الحقيقة كان رفاقنا هناك نشطين جدا، وخاصة جمعية الطلبة الكرد في أوروبا كان لهم دور متميز. فعلى سبيل المثال، حين وصلت فيينا جاء الدكتور وريا أمين رواندوزي لإستقبالي مع مجموعة من الرفاق وآتوا معهم بمجموعة من الصحفيين الى المطار منهم مراسلو الإذاعات والتلفزيونات و وكالات الأنباء وتحديثا بشكل إيجابي عن القضية الكردية، بالإضافة الى ذلك إلتقيت هناك بالعديد من قيادات الأحزاب السياسية المختلفة.

*** وماذا كانت مواقف دول أوروبا الغربية من القضية الكردية؟**

– حين تجدد القتال ذهبت الى باريس، وهناك أيضا جاء صحفيون الى المطار، وكانت الصحف الفرنسية تنشر وقتها العديد من المقالات لصالح القضية الكردية، ودعيت من قبل العديد من رؤساء الصحف الكبرى هناك الذين أرسلوا مندوبيهم الى كردستان لتقصي الأخبار. وأتذكر منهم رئيس تحرير صحيفة لوفينغارو التي كانت صحيفة محافظة وكبيرة ومؤثرة على الصعيد الفرنسي، فأقام حفلة كوكتيل على شرفي دعا إليها العديد من الصحفيين والشخصيات الفرنسية، كما دعاني رئيس تحرير صحيفة "لومانتية" لسان حال الحزب الشيوعي الفرنسي، وأهداني قنينة شامبانيا فاخرة وقال "هذه النوعية من الشامبانيا نقدمها فقط لأعز أصدقائنا". وكانت هذه الصحيفة كأنها صفنا الكردية تنشر جميع أخبارنا أولا بأول وإستقبلني رئيس تحرير صحيفة "لوموند" وأقام حفلة على شرفي أيضا دعا إليها محرري جميع الأقسام، ولقيت إهتماما كبيرا منهم. وكان الإنكليز هم الوحيدين الذين إمتنعوا عن إعطائي تأشيرة دخول الى بريطانيا، وقالوا "ستخلق لنا مشكلة في علاقاتنا مع الحكومة العراقية"، ودعني أروي لك هذه الحادثة الطريفة.

كتبت رسالة الى هارولد ويلسن الذي كان حينذاك رئيسا لحزب العمال المعارض، تحدثت فيها عن القضية الكردية. ورد على الرسالة ردا جميلا ووعدني بأن يطرح القضية الكردية على بساط البحث داخل البرلمان البريطاني. وفعلا أوفى بوعده حيث ناقش البرلمان القضية وأثاروا هناك أسباب تزويد العراق بالأسلحة لقتل الناس، وكذلك أسباب عدم منحي تأشيرة دخول بريطانيا. وبعد سنة وصل حزب العمال الى الحكم، وكنت حينها في برلين، فذهبت لطلب الفيزا البريطانية، ولكن القنصل البريطاني قال لي "سأعطيك التأشيرة ولكن بشرط أن تعدي بأنك لن تتحدث عن شيء يفسد العلاقة بيننا وبين الحكومة العراقية". فقلت له "لن أقبل بأية شروط، فإما تعطيني التأشيرة وأنا حر فيما أقول، أو لا أريدها". فإمتنع عن إعطائي التأشيرة. ولذلك كتبت رسالة الى هارولد ويلسن وقلت فيها "في السابق إمتنعت حكومة المحافظين عن إعطائي التأشيرة، وأنت بالذات إنتقدت ذلك الموقف في الرسالة التي كتبتها لي، وها أنتم حكومة العمال تمتنعون أيضا عن إعطائي التأشيرة". ووصلت رسالتي إليه بعد عدة أيام فإتصل بي القنصل البريطاني وقال ضاحكا "لقد صدرت الأوامر إلي بإعطائك الفيزا بعد أن شكوتنا!"

وفي بريطانيا قمنا بنشاطات متعددة، فقد نظم أعضاء البرلمان إجتماعا موسعا معي، وهناك داخل أروقة البرلمان صادفنا هارولد ويلسن، فقدموني إليه، وكانت للقضية الكردية في ذلك الوقت صدى واسع وتحتل أولويات إهتمام دول العالم، وكنت في أوروبا أتحدث بعقلانية وبهدوء عن القضية. وفي الحقيقة عاوننا عبدالناصر كثيرا في طرحها على

المستوى العربي أيضا، حتى جبهة المحافظين العرب أيدونا مثل الملك الحسين. وكان الملك فيصل حينذاك مازال أميراً، وكان مقاطعا لأخيه الملك ويقيم في أوروبا، وبواسطة سفيرهم في روما عقدنا العلاقة معه وجاء الى فيينا وإتقينا هناك.

حازت القضية الكردية في تلك الفترة على إهتمام العالم، فحين طلبت الفيزا لزيارة أمريكا لم يترددوا للحظة. ففي أمسية للطلبة الكرد دخل علينا شخصان من السفارة الأمريكية وأبلغا سعدي دزدي بأن "فلانا قدم طلبا للحصول على الفيزا وحصلت الموافقة عليه فأبلغوه ليذهب غدا للسفارة أو يرسل لنا جوازه لنختماها له"، وبعد تعرفهما بي دعوناهم الى مائدتنا ثم تحدثنا فقالوا لي "إن التأشيرة جاهزة وإذا سافرت الى واشنطن فهناك من ينتظرونك في الخارجية، فالبيت الأبيض والرئيس لا يستطيعان مقابلتك، ولكن شقيق الرئيس روبرت كينيدي وزير العدل سيلتقيك".

* وهل كان السوفييت يعلمون بهذه العلاقة وهل زرتهم الدول الاشتراكية حين كنتم في أوروبا؟

– نعم كنا نحيطهم علما بكل إتصالاتنا، ثم جئت الى برلين الشرقية فاستقبلوني بحرارة إتقيت بعضو في المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الموحد في منزل خاص خارج برلين الشرقية. وأعطونا مساعدة مالية بمبلغ مائة ألف مارك ومنتصرف به كما نشاء على شرط أن نصرفه داخل ألمانيا الديمقراطية نشترى به حاجياتنا. وكانت ألمانيا الديمقراطية وجيكوسلوفاكيا قد أبدأتا إستعدادهما لتلبية كل مطالبنا من الأسلحة وقالوا "أية كمية تريدون نحن على إستعداد لتوفيرها لكم بشرط أن تؤمنوا طريقة إيصالها إليكم". ثم سافرت الى موسكو، وقبل وصولي إليها كان مندوبا راديو وتلفزيون موسكو قد إتقوني بباريس، وحين وصلت هناك إتقيت بعدد من المسؤولين، ومن هناك تيقنت بأن الطلب المنغولي في الأمم المتحدة سيفشل بعد أن أبلغوني بأنه ليست هناك دولة واحدة تؤيد المقترح المنغولي في الأمم المتحدة لإدانة العراق.

* هل صحيح بأنك إتقيت في باريس عام ١٩٦٢ بشمعون بيريز، وأن وفدا من البارتى بعضوية إبراهيم أحمد و عمر دبابة و شمس الدين المفتي زار إسرائيل؟

– الخبران لا أساس لهما من الصحة، فالمسألة كانت كالتالي: كان السوفييت قد حددوا في كل بلد أزوره شخصا منهم يرشدني وينصحنني فيما يتعلق بالعلاقات الخارجية، وحين كنت في باريس وأرأس الوفد الكردي، إتقيت بشخص روسي لهذا الغرض. وذات يوم جاء الأمير كاميران بدرخان وقال لي "الملك الحسين و وكيل وزير الدفاع البريطاني يريدان لقاءك"، قلت "حسنا". ثم إتصلت بالروس فلم يمانعوا لقاءهما، وبعد فترة جاء كاميران مرة أخرى وقال "أنا كنت مخطئا، فالشخص الذي يريد لقاءك هو وزير الدفاع الإسرائيلي وليس البريطاني"! وتذرعت له قائلا "يجب أن أتحدث بالأمر مع الأخوة في كردستان، ولكني إتصلت بالروس فنصحتوني برفض المقابلة! فأبلغت كاميران بأن الإخوة في كردستان لا يوافقون على اللقاء".

* وماذا عن سفر الأستاذ إبراهيم أحمد الى إسرائيل؟

– لا أساس لذلك أيضا من الصحة، فلا الأستاذ إبراهيم ولا عمر دبابة ذهبا الى إسرائيل، كل ما في الأمر أن شمس الدين المفتي هو من ذهب الى إسرائيل برفقة الملا مصطفى و الدكتور محمود عثمان، وفي ذلك الوقت كنا في صراع مع الملا مصطفى.

* وماذا حصل في سفرك الى أمريكا؟

– لم أسافر إليها، لأن لا أحد من الدول أيدت المقترح المنغولي ولذلك لم أجد حاجة للسفر، وهناك سبب آخر حال دون ذلك، حيث تلقيت إستدعاء من كردستان بضرورة العودة لأن الأوضاع متأزمة جدا، فالموقع الذي كنت مسؤولا عنه تعرض الى الهجوم وقالوا سيكون من الأفضل أن تعود. والآن علي أن أقول بأنني نادم لعدم سفري الى أمريكا حينذاك، فلو ذهبت لكان ذلك بالتأكيد سيخدم القضية الكردية وكان بالإمكان أن نطرح القضية الكردية على المسرح الدولي و الأمريكي معا.

* وماذا كان دور الكرد بالخارج في تعريف القضية الكردية بالعالم الخارجي؟

– أحد أسباب إنتشار أصداء القضية الكردية في أوروبا كان النشاط الطلابي الكردي هناك، فجمعية الطلبة الكرد قامت بفعاليات مهمة من تظاهرات و إجتماعات وبناء العلاقات مع وسائل الإعلام و حققت القضية الكردية في تلك

السنوات طفرة نوعية و تقدما ملحوظا على عدة أصعدة، و يتحدث دانا آدم شميدت في كتابه عن دورنا المؤثر في تلك الفترة ويوليها أهمية بالغة ويقول "هذه هي المرة الأولى التي ينقل فيها الشعب الكردي قضيته الى المسرح الدولي، فهناك إهتمام إعلامي كبير و طرح دبلوماسي للقضية على المحافل الدولية، ولذلك فإن الرأي العام الأوروبي والأمريكي يقبلان بهذا الطرح، والنجاح الكردي يعود الى أسلوب طرحهم للقضية، ففي الأوساط العربية يطرحونها بشكل محدد، وفي الدول الإشتراكية بشكل آخر، وهكذا بالنسبة للغرب والعالم الديمقراطي. لذلك فالطروحات مقبولة عموما من جميع الأطراف وهذا سر النجاح".

*** وهل تأثرت الأوضاع بالتغيير الذي حصل في تشرين الثاني حين أزاح عبدالسلام عارف البعثيين من الحكم، وهل سنحت فرصة جديدة لإستئناف المفاوضات؟**

– نعم حدث ذلك، فحكومة البعث بدأت حملاتها ضد كردستان في أيام ٨،٩،١٠ حزيران ١٩٦٣ وإستمرت حتى تشرين ذلك العام، وهاجمت قواتها بوحشية بالغة على كردستان، وكانت المرة الأولى في تاريخ العراق يكشف فيها حزب البعث عن سياسته للإبادة الجماعية وترحيل الكرد من ديارهم، وكانت المرة الأولى التي يدمر فيها هذا الحزب القرى الكردية النفطية المحيطة بكركوك تحت غطاء إبعاد الخطر عن المنشآت النفطية. وتعد عام ١٩٦٣ بداية فعلية لحرب عنصرية لتدمير كردستان وإنتهاج سياسة الترحيل والتطهير العرقي، وكل ذلك حصل من قبل حزب البعث. وأعتقد بأن ما حصل كان نتاج الفكر الذي بشر به ميشيل عفلق، ففي مادة من النظام الداخلي لحزب البعث وردت إشارة تقول "في حال عدم قبول الأقليات القومية بالإنصهار في البوتقة العربية و بأن يتحولوا الى عرب ويعيشوا ضمن الأمة العربية، عندها تجب إبادتهم أو طردهم من البلاد بإعتبار أن الأرض هي عربية". هذا الطرح الشوفيني كان بالأساس طرحا خاطئا وعنصريا. لأن أرض كردستان العراق لم تكن يوما أرضا عربية. وكرد العراق ليسوا عربا فهم جزء من الأمة الكردية كما أن العرب العراقيين هم جزء من الأمة العربية، وأرض كردستان هي جزء من أرض كردستان الكبرى وهي ملك للأمة الكردية كما أن عربستان العراقية هي ملك للأمة العربية. وقد نفذت تلك السياسة العنصرية لأول مرة عام ١٩٦٣ حين تسلم البعث السلطة بالعراق وشجعت العشائر العربية لنهب وسلب كردستان. ولكن رغم كل هذه المحاولات لم يستطع البعث أن يحقق أي إنتصار رغم الضجة الكبيرة التي إفتعلها، لأن معظم المناطق الأساسية و المحررة بقيت تحت سيطرة الثورة الكردية.

*** في تقييمك لقدرة القوات الكردية، كيف ترى دور البيشمركة في ذلك الوقت؟**

– لقد كانت لقوات البيشمركة دور مهم وبارز فقد إستبسلت في المواجهة، رغم أن بعض قادتها من الذين عينهم وفرضهم الملا مصطفى كانوا جبناء ومتخاذلين وغير أكفاء. وسأضرب لك مثلا واحدا عن عزيز عقراوي الذي كان ضابطا برتبة مقدم ركن، كان يتفاخر ويتباهى بشجاعته ولذلك عين قائدا لمعارك محور أربيل، ولكنه إنهزم بمعركة سري رش والتي كانت منطقة عصية وفيها عدد كبير من قوات البيشمركة وخاصة على قمة جبل سفين الذي يعد أحد الجبال الوعرة بالمنطقة ومن الصعب إحتلاله، وكان يفترض أن تدوم المعارك هناك لعشرات أيام، ولكن عقراوي إنهزم وفر من أمام القوات العراقية المتقدمة التي إستطاعت أن تلتف على قوات البيشمركة من الخلف وتتقدم نحو منطقة سبيك ثم كلي علي بيك وهامت قوات عقراوي على وجوها فإستطاعت قوات الحكومة أن تحتل كلي علي بيك وحاج عمران على الحدود مع إيران دون أي قتال. وللتذكير فقط فإن كلي علي بيك منطقة وعرة ويستطيع الإنسان أن يصمد فيها ويقاوم لعدة أشهر، ولكن رجلا متخاذلا مثل عزيز عقراوي لم يستطع الصمود فيها لأيام، ولذلك نال لقب "جنرال الهزيمة" في أوساط الناس. أما المناطق التي قادها الحزبيون فقد شهدت معارك بطولية لم تستطع الحكومة أن تتقدم فيها وتحتلها. ففي الخريف تم إحتلال جمي ريزان بعد معارك عنيفة وسقوط خسائر كبيرة بصفوف القوات الحكومية، والسبب أن الطريق المؤدي إليها منطقة سهلية تستطيع الدبابات أن تتقدم فيها بسهولة، ومع ذلك عجزت قوات الحكومة تماما عن إحتلال مناطق مهمة أخرى كانت تحت قيادة المكتب السياسي مثل قرداغ وبمو وشهريازير وماوت، لكنها إستطاعت أن تحتل بسهولة منطقة بارزان ومن دون قتال.

إنقلاب جديد ومفاوضات جديدة

* بعد طرد البعثيين ومجيء القومييين العرب، ماذا كان موقف الحزب من التطورات السياسية بالعراق؟

– حدث الإنقلاب في ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣ وسقط النظام البعثي واتصلت بنا الحكومة الجديدة فوراً، وأعتقد بأن الإتصال جرى بطلب من عبدالناصر، لأن عبدالسلام عارف كان يعتبر نفسه ناصرياً، وإن كان إنتماء مزيفاً. وحين تسلموا مقاليد السلطة قال لهم عبدالناصر أنه ضد القتال الكردي، وكانوا يعلمون هذا الموقف من عبدالناصر مسبقاً ولذلك فتحوا معنا قناة الإتصال.

* هل هذا يعني عودة المفاوضات من جديد؟

– نعم كان كذلك، فحين شنت حكومة البعث هجماتها علينا كانت الصحف المصرية ضدها، حتى عبدالناصر صرح علانية بأنه ضد الحرب، وكان الضباط العراقيون يعرفون بأن عبدالناصر ضد القتال مع الكرد، رغم أنهم إعتبروا أنفسهم ناصريين.

أرسلت الحكومة مندوباً عنها إلينا، وكنت حينذاك في منطقة شدة دلة وسورداش وقالوا نريد أن نتفاوض، فقلت لهم متهمكماً “هذا أمر جيد، ولكن ليست هناك حاجة لتأتونا فالوفد الكردي المفاوضات موجود عندكم في بغداد”.

وكنت أقصد أعضاء وفدنا السابق الذين تم إعتقالهم في بغداد من قبل البعثيين، فبعد أن غادرت بغداد للقاء عبدالناصر كانت حكومة البعث قد أقلت القبض على جميع أعضاء الوفد الكردي، وهم صالح اليوسفي، بابكر محمود حاجي أغا، مسعود محمد، كاكا حسين خانقاه و رشيد عارف، ولذلك قلت لهم “إنهبوا أخرجوهم من السجون وتفاوضوا معهم”!

كانت احد المطالب التي قدمناها لعبدالناصر حين إلتقيناه هو فتح مكتب لحزبنا في القاهرة، و وافق عبدالناصر على ذلك رغم أن العراقيين إنزعجوا كثيراً وطلبوا أن لا تكون هناك أية لوحة أو لافتة تعريفية للمكتب، وحول الشخص الذي يتولى إدارة المكتب قلت لهم “هذا ليس من صلاحياتي، يجب أن أتصل بالملا مصطفى والمكتب السياسي وهما يقرران، ولكن ليبقى شوكت عقراوي هنا الى حين الإستقرار على شخص معين”، وبقي شوكت عقراوي يدير المكتب بإعتباره مثقفاً ومفوهاً يعرف عدة لغات بالإضافة الى كونه شخصية إجتماعية مقبولة.

* وهل وافق البارزاني على تعيينه ممثلاً عنه هناك؟

– كان منزعجاً جداً وعاتبني قائلاً “أنت يا جلال ترتكب في بعض الأحيان أعمالاً جنونية! أنت تعتبر نفسك صديقاً لعبدالناصر ثم تولي هذا الأمر لعقراوي”؟ كان الملا مصطفى يصف عبدالناصر بأنه عمي أنا ويقول عنه “عم جلال”، وأريد أن أنوه لأمر وهو وجود تسميات سرية ومموهة بيننا لبعض الشخصيات، فنقول عن السوفييت “بيت عمنا” ثم أصبح عبدالناصر عمي أنا! على كل حال قال الملا “لماذا سلمت الأمر لشوكت عقراوي”؟ قلت “لم أجد غيره حينذاك”، قال “وهل تعرف ماذا سيفعل شوكت، هو لن يكون ممثلاً عن الكرد”، قلت “من إذن”؟، قال “هو جاسوس للإنكليز سيكون عمله هو التجسس على عبدالناصر”.

رحم الله البارزاني فلم يكن يتوانى للحظة في إطلاق النعوت والأوصاف القبيحة على الآخرين، علماً بأنه هو من ثبت شوكت عقراوي بمكانه رغم كل ما قال عنه!

في ذلك الوقت أرسل عبدالناصر بطلب شوكت وقال له "هؤلاء الذين تسلموا الحكم في العراق هم أصدقاؤنا، فإذهب الى إخوانك وأبلغهم بأنني على إستعداد لأكون وسيطا بينكم وأتكفل بإنتزاع الحكم الذاتي منهم وأضمن تنفيذه بالشكل المعقول الذي شرحة وفصله لي جلال طالباني".

وأعتقد بأن شوكت عقراوي إرتكب خطأ تكتيكيا حين لم يطلب من عبدالناصر أن يرسله الى كردستان عبر بغداد، بل فضل ذهابه عن طريق طهران، وظل هناك لعدة أيام بعد أن أخره الإيرانيون عمدا.

وكانت الثلوج تغطي المنطقة بأكملها، وكان الأستاذ ابراهيم أحمد في الطرف الآخر يبعث ببرقيات متكررة بضرورة عودة شوكت بصورة مستعجلة وكان الملا مصطفى لا يقر له قرار بإنتظار شوكت الذي أبرق يقول "إصبروا قليلا فأنا أحمل رسالة من عبدالناصر".

كان الملا مصطفى في رانية بذلك الوقت وذهبت اليه وقلت "إن شوكت رجع من عند عمي ويقول بأن لديه أخبارا ونصائح من عبدالناصر، ويؤكد علينا أن لا نفعل شيئا حتى يأتي إلينا".

وشوكت لم تكن لديه جفرة ولهذا لم يستطع أن يكشف لنا التفاصيل، وكان الإيرانيون منزعجين من فتح العلاقة بين البارتني وعبدالناصر ولذلك لم يدر الملا بالا بنصائح عبدالناصر، وهكذا حين عاد شوكت كان البيان قد وقع فعلا، ولذلك لطمنا على رؤوسنا حزنا على فوات هذه الفرصة الثمينة وأن يدخل عبدالناصر وسيطا بيننا ويضمن لنا الحكم الذاتي ويتكفل بتنفيذ الإتفاق حوله، وهكذا ضاعت فرصة أخرى!

* كيف ومتي بدأت المفاوضات بين البارزاني والحكومة الجديدة؟

– في الحقيقة كنت و نوري شاويس قد ذهبنا الى الملا مصطفى بصفتنا مكلفين من المكتب السياسي لكي نناقش معه حول عرض الحكومة. كان هو في ذلك الوقت بمنطقة دولة رقة، وحين وصلنا كان هناك شاهد تاريخي هو الأستاذ سليم الفخري وكذلك الدكتور صديق الأتروشي وكنا الأربعة نمضي أغلب الأوقات معا بغرفة واحدة. ذات يوم جاء عريف من رواندوز وقيل بأنه يحمل خبرا من الحكومة، فإستدعانا الملا مصطفى وقال ماذا نفعل؟ قال سليم فخري "إن مقامك لا يتناسب والجلوس مع عريف بالجيش، دعه يلتقي بأحد حراسك المرافقين لنعرف ما لديه، فسألنا الملا عن رأينا، فأيدنا جميعا طرح سليم، فقال "لا يا إخوان لا، فأنا رجل فقير، إحسبوني مجرد راعي غنم أو بقر وليس زعيما، وأنا لن أتردد في لقاء كل من يأتيني". وهكذا لم يسمع كلامنا وإلتقى بالعريف ويبدو أن هذا العريف حمل رسالة من الحكومة تدعو الى إرسال متصرف السليمانية إليهم للتفاوض.

قبل وصول العريف المذكور كان هناك وفد من الحكومة وصل الى (ديكولة) قرب كويسنجق وبينهم شخص أرمني يدعى أسكندر أجزاخاني (يعني الصيدلي)، وكان هذا شريكا لبابا علي في إستيراد الأدوية والأجهزة الطبية، ويتحدث بلسان بابا علي والأمريكان ويقول للملا بأن هذه الحكومة حكومة جيدة ويجب عليه أن يتصالح معها، وكان الملا يتصور بمخيلته أن توصيات بابا علي والأمريكان هي أفضل من وساطة عبدالناصر، لذلك لم يكلف نفسه عناء إنتظار شوكت والإستماع الى ما يحمله من عبدالناصر.

الشيخ أحمد البارزاني والإتفاق مع الحكومة العراقية

* في ذلك الوقت أصدر الشيخ أحمد البارزاني بيانا، فهل كان له أي تأثير في مسار المفاوضات بين البارتى والحكومة، وما كان موقف الملا مصطفى من ذلك البيان؟

- قامت الحكومة بخطوة شيطانية خبيثة حين أرسلت الى الشيخ أحمد وسألوه "هل أنت معنا؟" قال "نعم". طلبوا منه إصدار بيان مازال فحواه بذاكرة الناس ومضمونه "عودوا الى عوائلكم"، وسجل البيان بصوته وأذيع في الراديو، يقول الشيخ فيه "أتركوا التمرد والمشغبة والفوضى وعودوا الى بيوتكم وعائلاتكم". كان بيانا سيئا جدا يذاع ويكرر في القسم الكردي براديو بغداد بشكل يومي، ولم يكتفوا بذلك بل أشركوا الشيخ أحمد في الأمر. ونحن نعلم ما سينجم عن تدخل الشيخ من تداعيات خطيرة، فكنت عارفا جيدا بخبايا الوضع العشائري والسياسي للملا مصطفى، وأعلم جيدا بأن حضور الشيخ أحمد يعني سكوت وخنوع الملا مصطفى فهو لا يجرو على الجلوس بحضرته ما لم يأذن له بذلك، وكان هذا هو عرفهم العشائري. وكثيرا ما ردد الملا مصطفى قوله الشهير "طوال عمري لن أطيع إلا شخصين إطاعة مطلقة، أولهما الشيخ أحمد وثانيهما عبدالكريم قاسم ولاغيرهما".

ذهبت الى الملا مصطفى وقلت له "أنا أعلم بوضعك مع الشيخ أحمد، فأرجوك أن تترك لي هذه المشكلة، أنا سأشاكسهم ولا تتدخل أنت مطلقا"، قال "حسنا إفعل ما بدا لك، ولكن أعلم بأنني لا أستطيع الخروج عن طوع أخي"، قلت "حسنا لا يهم ذلك، لكن دعني أتولى الأمر وأتحدث إليهم على أن لا تزعل مني بسبب مشاكساتي"، قال "حسنا، لن أزعل منك". هبطت طائرة الهليكوبتر ونزل منها الشيخ أحمد ومتصرفا أربيل والسليمانية وشخصان آخران يمثلان الحكومة، إجتمعنا في رانية التي كانت حينها منطقة محررة وتحت سيطرتنا، قالوا بأنهم جاءوا للتفاوض. إجتروا بعض الكلام الفارغ، وكان معنا في الإجتماع عدد من الشخصيات منهم نوري شاويس وعباس آكو آغا وحاج شيخ حسين بوسكين وكاكة زياد كويه والملا معصوم والد الدكتور فؤاد، وأثناء الحديث قلت "نحن عملنا الثورة، ونريد من خلالها تحقيق حقوق الشعب، وناضلنا من أجل الحكم الذاتي"، قال الملا مصطفى "أسكت أنت يا جلال، فأنت ستخرب كل شيء"، وأيده الحاج عبدالرزاق قائلا "أسكت، أنت ستصعب الأمر، مازلت شابا ودمك حار ونحن لانحسب حسابا لما ستقوله، نحن جئنا الى هذا الرجل"، قلت "يا إخوان هناك حزب يجب أن يتولى الأمور"، قال "لا، ليس هناك حزب ونحن لا نؤمن بالأحزاب".

في تلك الفترة كان القوميون يعارضون الحياة الحزبية ويعملون على حل الأحزاب جميعا تحت ذريعة تأسيس العمل المشترك أو العمل القومي الموحد، ويطلبون منا أن نحل حزبنا أيضا.

* والى أين وصلت نتائج المفاوضات؟

- بعد عدة إجتماعات لم يسمحوا لي بالكلام، وكلما أردت أن أتكلم كان عبدالرزاق يسكتني، فأصدروا بيانا هزيلا جدا وأجبروا الملا مصطفى على توقيعه لكننا لم نوافق عليه، وجاءوا بمصحف هدية من عبدالسلام عارف الى الملا مصطفى. وكنا جالسين أنا والحاج عبدالرزاق والملا مصطفى والمصحف أمامهم، فرفعت المصحف وقلت "يا حاج ل خاطر هذا القرآن دعني أتكلم لدقيقتين"، وهكذا تلطف الجو وضحك الجميع فبدأت أتكلم، ويبدو أن الملا مصطفى وقع ذلك البيان تحت تأثير بابا علي وأسكندر اللذين أفهاماه بأن الأمريكان يؤيدونهم في ذلك، كما أن البيان حظي أساسا برضا وموافقة الشيخ أحمد، أضف الى ذلك أن الملا كان متبرما بالعمل مع الحزب ويريد تصفيته والقضاء على قيادته، لأنه ظن بأنه لم يعد بحاجة الى وجود حزب وان الأمر

سيعالج بالمفاوضات، وأنه ليست هناك دولة عظمى تدعم قضيتنا، وكان يؤمن كثيرا بلعبة الأمم وليس بالنضال الشعبي والإعتماد على شعبه وقياداته.

* وما كانت مواقف الأحزاب العراقية الأخرى من ذلك الإتفاق وخاصة الشيوعيون؟

- عندما حان وقت القرار، رفضت أنا ونوري شاويس الإتفاق، وللتاريخ سأروي لك حادثا، كانت قيادة الحزب الشيوعي متواجدة في تلك الفترة بكردستان منهم عزيز محمد وكريم أحمد وعمر ملا علي مامة شيخة وآخرون، وكانوا يقيمون في قلعة دزة وملتقيهم بشكل يومي، كنا نأتي من قلعة دزة الى رانية للإجتماعات وسليم فخري والدكتور صديق الأتروشي متواجدان هناك أيضا وينسقان مع عزيز محمد وكانت آراؤهم متطابقة مع آرائنا حتى أنهم وصفوا الإتفاقية بـ"إتفاقية المشير والبارزاني" وبهذا الإسم وقعه الطرفان. أصدر الحزب الشيوعي بيانا أبدوا فيه معارضتهم للإتفاق ونفوا أن يكون فيه أي مكسب للشعب الكردي (١٢). لم ينشر البيان بعد حتى علمنا بوصول برقية من خروتشوف الى عبدالسلام عارف يقول فيها "إن تصالحكم مع الحركة الكردية وإيجاد حل سياسي وسلمي للقضية يعد عملا من أعمال رجال الدولة العظماء".

* وما كان موقف الشيوعيين من البرقية؟

- طبعا سارعوا بوقف نشر بيانهم وعدلوا موقفهم وبدؤا يؤيدون الإتفاق، وأخذوا يأتون بأعذار لتبرير موقفهم هذا ويعللونه بالمخاوف من تفجر صراع عالمي.. كان ذلك في شباط ١٩٦٤، في ذلك الوقت ظهرت تأثير العاملين الأساسيين في قضايا الشعوب، السوفييت والأمريكان. ففي ذلك الوقت كان خط خروتشوف هو الأقوى في الإتحاد السوفيتي وهو خط لا يؤمن بالنضال المسلح، ويعتقد بأنه عمل سيء لأن أي صراع مسلح قد يمتد بلهيبه الى مناطق أخرى في العالم وعليه يجب الإسراع بإخماد كل الثورات وإطفاء جذوتها. المسألة الكردية في خضم الصراع السوفيتي الصيني

* ومن أين جاء الموقف غير الودي من الإتحاد السوفيتي تجاه القضية الكردية؟

- في تلك الآونة كنا بالمكتب السياسي نؤمن إيمانا عميقا بالكفاح المسلح، ولذلك كنا معارضين للخط السوفيتي من الناحية الفكرية. فذلك الخط يدعو الى "التعايش السلمي" ونحن نؤمن بالخط الثوري ونرى بأن الكفاح المسلح و النضال الشعبي هما السبيل الى معالجة قضيتنا القومية. كان الصراع قائما حينذاك بين الروس والصينيين، فالسوفييات ودون أن ندري بأنفسنا وضعونا في خانة الصينيين، حتى ان صحيفة البرافدا كتبت مقالا حول خلافاتنا مع البارزاني جاء فيه "أن المكتب السياسي هم جماعة من يساريين مغامرين يؤمنون بالكفاح المسلح ولا يفهمون لغة العصر، وتلتقي خطوطهم مع الأوساط المتطرفة في الدوائر الإستعمارية. وكانوا يحسبوننا على خط الصينيين وبأن لهم تأثيرا علينا، والحزب الشيوعي رغم أنهم كانوا معنا، لكنهم تحت تأثير ذلك الموقف السوفيتي إصطفوا الى جانب خط التعايش السلمي وتبنوا تماما الخط السوفيتي الجديد في قبول الإتحاد الإشتراكي، وكانوا على إستعداد أيضا لحل الحزب الشيوعي ويعتبرون الإتحاد الإشتراكي مركزا لتجمع القوى التقدمية، وتحت تأثير خط خروتشوف قبلوا بنظرية التطور اللارأسمالي. وموضوعيا كانت آراء الحزب الشيوعي قريبة الى الخط الذي تبناه الملا مصطفى، ولكننا فكريا وموضوعيا كنا على خلاف مع الملا مصطفى.

ويتحدث دانا آدم شميدت بالتفصيل في كتابه عن تلك الخلافات فقد كان متواجدا في رانية بتلك الفترة ضمن وفد من الصحفيين الأجانب وإستقبلته وقضينا ليلة معا أوصلت اليه آرائي و كتب يقول "هناك خلافات واضحة بين الكرد".

بدايات الصراع بين المكتب السياسي و بارزاني... إتفاق بارزاني- عارف

* ما هي المآخذ على إتفاق الحكومة و بارزاني؟

– عقد الإتفاق بين الملا مصطفى والمشير عبدالسلام عارف في ١٠ شباط ١٩٦٤، ولم يتضمن أي إقرار بحقوق الشعب الكردي. حتى البيان الذي صدر لاحقا كان فيه تراجع واضح عن الوعود السابقة. ففي الإتفاق الذي أعلنه مجلس قيادة الثورة برئاسة عبدالسلام ورد إسم الشعب الكردي، ولكن البيان اللاحق أشار الى إسم الشعب الكردي بـ “إخواننا الكرد”، وكان بارزاني قد وعد الحكومة بأن لا يتحدث عن الحكم الذاتي وأن يعمل على حل الحزب وينضم لمشروع العمل القومي المشترك، وفي بيان أصدره الملا مصطفى لاحقا باللغتين الكردية والعربية أشار الى أنه يثق بعبدالسلام عارف وبأنه قائد إسلامي مؤمن، والمؤمنون مؤتمنون وعليه سوف يضع ثقة شعبه بهذا القائد، ولذلك يجب على الناس أن ينصرفوا لأعمالهم.

* هل جرى أي تنسيق بين الملا مصطفى و المكتب السياسي بشأن هذا البيان؟

– كلا.. فكما ذكرت كانت صيغة البيان وكأنها مكتوبة من قبل الحكومة، ففيها إهانة واضحة للبيشمركة، حين يطلب منهم بارزاني أن يعودوا الى أعمالهم، وكأن عمل البيشمركة ليس من أجل الحرية والكرامة، وحاولنا نحن المقربون منه كثيرا أن نثنيه، لكنه أبى وأصر على موقفه.

* وما كان رد فعلكم كيساريين في الحزب؟

– لقد قلت رأيي بصراحة حتى انني أبلغت الصحافة الأجنبية بذلك، فقد كنت في رانية و تجمع هناك ١٤ صحفيا أجنيا أحدهم دانا شميدت والذي روى حديثي في كتابه “رحلة الى رجال شجعان” بالإضافة الى مراسلي وكالات أنباء تاس وشينخوا ورويترز والشرق الأوسط وغيرها. هناك أهديت رأيي بصراحة وقلت “أنا لا أثق مطلقا بحكومة عبدالسلام عارف فهي حكومة دكتاتورية لن تمنحنا أية حقوق قومية، وينبغي لنا أن نواصل النضال حتى تحقيق مطالبنا، وكان علينا أن لا نتنازل عن الحكم الذاتي والحقوق الديمقراطية”. وقلت أيضا “بأنني ضد إنصهار جميع الأحزاب العراقية في بوتقة حزب واحد، نحن سنحافظ على حزبنا الديمقراطي الكردستاني ولن نحل قوات البيشمركة، بل سنعمل على العكس مما جاء بالإتفاق، نطور قواتنا وندريبها وسنعمل على زيادة أعدادها”. والتفصيلات موجودة بكتاب دانا شميدت ولاحظت أثناء إدلائي بتلك التصريحات أن مراسلي الصحف والوكالات السوفيتية لم يكونوا مرتاحين لما قلت، لأنهم كانوا على خط خروتشوف الذي يدعو الى تغليب الحلول السلمية للمشاكل العرقية والقومية، ويعطي الحكومات الحق في قمع الإنتفاضات وإخماد الثورات خوفا من إمتداد لهيبها الى الشعوب الأخرى وإحتراق العالم! ولذلك كانوا يؤيدون الملا مصطفى من الناحيتين المبدئية والسياسية، وكذلك من الناحية العملية.

* إذن كان البيان هو بداية ظهور الخلافات بينكم و بين بارزاني؟

– هذا صحيح، فالخلافات كانت تتعاظم بين المكتب السياسي ورئيسه الجنرال بارزاني، خاصة حين شرع الطرفان بتنفيذ الإتفاق. كانت النقطة الأهم في الإتفاق بالنسبة لنا هي، مسألة تسليم المناطق المحررة الى ايدي القوات الحكومية، فقد نصت مادة في الإتفاق بعودة الحكومة الى جميع المناطق التي كانت تحت سيطرة الثورة مثل مدن (قلعة دزة و رانية و جوارتا و بينجوين و قرداغ و سنكاو وغيرها). وكانت الحكومة تطلب تسليم تلك المناطق وبارزاني يأمر البيشمركة بتنفيذ طلباتها، في حين كنا نصدر الأوامر بعدم إخلائها، وكانت هذه هي النقطة الأساسية لخلافاتنا مع بارزاني. وكان بارزاني يعتبر موقفنا تمرديا وعصيانا لأوامره، وأصبحت هناك ازدواجية في القرار السياسي، فواحد يأمر بتسليم المناطق المحررة، والآخر يرفضه، واحد يطلب من البيشمركة العسكريين وأفراد الشرطة بالعودة الى الحكومة، وآخر يأمرهم بالبقاء مع الثورة. وإستغل بارزاني هذه الخلافات فعين عددا من الضباط ومراتب الجيش والشرطة مسؤولين في الحزب وقوات البيشمركة.

* وهل إتخذ بارزاني أية إجراءات ضد معارضي إتفاقه مع عارفا؟

– المعارضون كانوا من الحزب، ناضلوا بصفوفه وأسسوا قوات البيشمركة وأدوا واجباتهم الحزبية على خير مايرام، وتولوا مسؤولياتهم بكفاءة، كل قام بدوره في خدمة الحزب وتقدمه، أما الذين جاء بهم بارزاني فقد كانوا يطمعون بأن تكون كل أمور البيشمركة بأيديهم يتصرفون بها كما يشاءون، وقد إستغل بارزاني ذلك وبإعتباره رئيسا للحزب أزاح عددا من المسؤولين الحزبيين الكفوئين وعين هؤلاء بمكانهم. فعلى سبيل المثال، أزاح علي عسكري وعين مكانه عبدالوهاب الأتروشي، وأزاح كمال المفتي وجاء بالملا معروف، وأعفى عمر دبابة ووضع مكانه عزيز عقراوي وهكذا أحدث تغييرات كبيرة.

* هل كان هناك من مزيد؟

– حدثت التغييرات المذكورة في مايس ١٩٦٤، وهي شملتني أيضا وأنا صديقه وأحد اقرب المقربين إليه، أزاحني من قيادة قوات رزكاري وأحل رشيد سندي بمكاني، وإقترح المنصب على العقيد عبدالله حويزي، لكنه رفض قائلا “أنا كنت نائب مام جلال في المسؤولية ومن غير اللائق أن أحتل مكانه، فجاء برشيد سندي، والأنكى من ذلك أنه أزاح عددا من الضباط العسكريين وأحل مكانهم ضباطا من الشرطة. المهم أنه كان يعين أعوانه ليفرضهم على الآخرين، وفي الحقيقة كانت هذه التغييرات بمثابة إنقلاب داخل قوات البيشمركة أجراها الملا من دون مشاورة المكتب السياسي أو اللجنة المركزية، بل بالصد منها، وكان هدفه هو إخراج الأمور من تحت سيطرة المكتب السياسي.

النقطة الأخرى، كانت تصريحاته المتكررة ضد الحزب وضرورة حله، فقد كان يصرح هنا وهناك، بأننا إتفقنا مع الحكومة وإنتهت المسألة. وكحقيقة تاريخية أقول بأن المكتب السياسي بدوره كان عنيفا في ردود فعله تجاه الإجراءات التي إتخذها بارزاني.

تعمق الخلافات بين المكتب السياسي وبارزاني

* ومن كان الأكثر تشددا في ردود فعله تجاه بارزاني؟

– كانت هناك ردود فعل متشنجة، وخاصة من الأستاذ إبراهيم أحمد والدكتور عزيز شمزيني وعلي عبدالله ورفاق آخرين في اللجنة المركزية منهم نوري أحمد طه والملا ماتور اللذان كانا أكثر تشددا ضد الملا مصطفى، حتى أن نوري شاويس كان يشتمه في مجالسه وقد وصلت تلك الشتائم الى أسماع الملا مصطفى.

كان رأي علي عبدالله ونوري شاويس هو أنه حان الوقت لوضع حد للملا مصطفى وأن نفرض عليه الإنضباط الحزبي! وفي مناقشة جرت بيني وبين علي عبدالله، قلت له “أن الملا مصطفى حالة خاصة ولايمكننا إتخاذ أية إجراءات حزبية ضده، لأنه أصلا لا يؤمن بالنظام الداخلي للحزب، بل انه لا يؤمن بالحياة الحزبية عموما، وهو شخصية تاريخية كردية فرضته ظروف خاصة وأصبح رئيسا للحزب، فهو ليس عضوا عاديا أو قياديا بسيطا حتى نطبق ضده الإجراءات الحزبية، وهو أصلا غير منتخبة لرئاسة الحزب”. وكان رد علي عبدالله هو “أنت تصطف الى جانبه وتريد أن تحب نفسك إليه، وإلا يجب علينا أن نطبق النظام الداخلي ضده ونضع حدا لتصرفاته غير الحزبية”.

المكتب السياسي وبارزاني

* إذن كان رأيك مخالفا لرأي المكتب السياسي في التعامل مع بارزاني؟

– نعم هذا صحيح، كان لي رأي خاص لم أفصله سابقا ولكنني مضطر أن أحدثكم به الان، كان رأيي أنه رغم سلبية مواقف بارزاني وتعارضها مع الحياة الحزبية والمفاهيم الثورية، ولكن مع ذلك يجب أن نسمع كلامه ونلتزم به، وإلا فإننا سنخسر الحزب والثورة، وكنت أرى بأن موقف المكتب السياسي هو موقف إنزالي ويساري متطرف، وكنت أرى الآتي:

أولا: يجب على المكتب السياسي أن يدركوا بأن الملا مصطفى هو ضرورة تاريخية للثورة الكردية، فهناك عدد من رؤساء العشائر منضمون الى الثورة، فإذا طردنا الملا مصطفى أو إظهار أنفسنا بأننا لم نعد بحاجة إليه، سيكون ذلك خطأ كبيرا.

ثانياً: كنت أعتقد بأن مواجهة بارزاني بقوة الطليعة الحزبية ليست كافية، بل يجب أن تكون المبادرة من الجماهير، بمعنى كان يتوجب على أعضاء المكتب السياسي أن يكون أنفسهم الثوري طويلاً ويصبروا حتى تظهر حقيقة مواقف وتصرفات بارزاني وسعيه لحل الحزب وتسليم المناطق المحررة لقوات الحكومة أمام الشعب، وحين يتحقق ذلك فإن الشعب لن يسكت وهو الذي سيواجه سياساته الخاطئة ويطلب منه التخلي عن قيادة الحزب، ولكن قيادة الحزب إختارت المواجهة بنفسها عن طريق الأعضاء والكوادر الحزبية فنسبة ٩٠ بالمائة من هذه القيادات ظنت أن باستطاعتها مواجهة الملا مصطفى والانتصار عليه!

ثالثاً: أعتقد بأن المواجهة المباشرة مع الملا مصطفى كان أمراً خاطئاً، حيث كان الأفضل أن نغلب الحل السياسي بدلاً من إبداء الكراهية له.

رابعاً: الخطأ القاتل الذي أدى الى تفجر الصراع، هو التصرف الفردي لنوري شاويس، فقد كان متعجرفاً وأناثياً ارتكب أخطاء فادحة بفرديته، وهذه أمور أشبعت بحثاً، ولكنني في هذا المقام أود أن أروي الأحداث بشكل أدق وأكثر صراحة. وبعد أن تدخل بعض الوجهاء للمصالحة بين قيادة الحزب والملا مصطفى، جاء الأستاذ إبراهيم أحمد من ماوت لزيارة بارزاني في مارس ١٩٦٤ والتقيناه أنا وبعض الرفاق الآخرين وذهبنا معاً الى الملا مصطفى فعاتبنا وأردنا أن نقتعه بحل وسط كنت قد أعدته.

حل الخلافات بين بارزاني و المكتب السياسي

* وما كان هذا الحل الوسط؟

– إقترحت أن تتشكل لجنة محايدة للإشراف على إنتخابات نزيهة في مؤتمر حزبي، وأن يتولى المؤتمر بحث مجمل الخلافات والموقف من الحكومة والإتفاق معها، عندها إما أن يقبل بارزاني مقررات المؤتمر أو يرفضها، المهم أن الخلافات ستأخذ مجرياتها القانونية. وفي الحقيقة وافق الأستاذ إبراهيم أحمد وعلي عبدالله على هذا المقترح، وطلب مني الملا مصطفى ترشيح بعض الأسماء للمشاركة في اللجنة المذكورة فقدمت له تلك الأسماء فوافق عليها، وأستطيع القول بأن أغلبية الأسماء المرشحة لعضوية اللجنة كانوا من الحزبيين المؤيدين لخط الحزب وليسوا مع الملا مصطفى وهم (جمال شالي وحبیب محمد كرم ویدالله فیلي وعباس حسین وجلال عبدالرحمن وعمر بامرني ورفیق آخر نسيت إسمه)، تم ترشيح هؤلاء للإشراف على المؤتمر الحزبي، وكتبنا بياناً حررت أنا الجزء الأكبر منه وراجعته الأستاذ إبراهيم أحمد وأخذته الى الملا مصطفى الذي أجرى بعض التعديلات عليه، ثم أعدنا كتابته من جديد. ووقعه الملا مصطفى كما وقع الأستاذ إبراهيم أحمد نيابة عن المكتب السياسي. وأرسلنا البيان بيد حبیب محمد كرم ویدالله الى نوري شاويس بمقر المكتب السياسي قرب ماوت لكي يطبعه وينشره. وكان شاويس أحد أشد الأعضاء عداً للملا مصطفى، ولا أعرف من كان يسنده و يشجعه أو ما هي مراميه في تصعيد الأزمة، فقد غضب من حاملي البيان وشتهم وأخذ البيان منهم ومزقه وأودع حامله الى التوقيف.

* وما كان موقف بارزاني من هذا التصرف؟

– الملا مصطفى لم يحبذ منذ البداية عقد المؤتمر، وإستغل هذا الموقف العنيف برفض الحزب للمؤتمر وللاتفاق مع الحكومة ليعمل من جانبه على عقد مؤتمر خاص به. وبدأ يبعث بالرسائل يوصي أعوانه بالعمل داخل المؤتمر لإفشال خطة جماعة إبراهيم أحمد والحيلولة دون فوزهم بالإنتخابات الحزبية، وحصلنا على رسالة بهذا المعنى موجهة من بارزاني الى العقيد كافي، وأعتقد بأنه لو لم يكن هذا الموقف المتعنت من نوري شاويس ولو نجحنا في تنفيذ الإتفاق الذي جرى في سنكسر بين الأستاذ إبراهيم أحمد وأنا وعلي عبدالله مع الملا مصطفى، لكانت الأمور تسير بإتجاه آخر.

* متى وقعت هذه الأحداث؟

– وقعت كلها في شهر مايس ١٩٦٤، وكرر بأنه لو نجحنا في تنفيذ الإتفاق المذكور لكان بإمكاننا عقد مؤتمر موحد وتجنيب الحزب كل هذه المشاكل التي حدثت لاحقاً، وأنا على قناعة بأن نسبة ٩٥ بالمائة كانوا سيساندون موقف المكتب السياسي وآراءه حول كيفية حل القضية الكردية. أنا عن نفسي أبدت معارضتي لما فعله نوري شاويس وأبلغت الأستاذ إبراهيم أحمد بضرورة عقد المؤتمر وانتقدت موقف المكتب السياسي العنيف وما قام به نوري شاويس، فلم أكن بجانب القطيعة التامة مع الملا مصطفى، ولكن مع ذلك سرت في خط المكتب السياسي، والسؤال الذي يطرح نفسه هو "لماذا هذا الموقف؟" وجوابي هو كالاتي:

أولاً: إلترزاما مني بمبدأ العمل الحزبي وهو مبدأ خضوع الأقلية لرأي الأغلبية، حيث كنا أربعة ضد واحد.
ثانياً: تهكم علي علي عبدالله ذات مرة وتأثرت كثيراً بما قال، في حين كان يفترض بي أن لا أتأثر حين قال لي
“ماذا جرى لك مام جلال حتى تحولت من مجنون مشاكس الى حكيم هادئ وتريد أن تحل المشاكل بيننا والملا
مصطفى بالحكمة والثأني؟! وكانت آرائي متقاربة مع الأستاذ حلمي علي شريف ولذلك أردف قائلاً “معروف عن
حلمي هدوءه وإتزانه، أما أنت فكيف، لا أفهم؟”، وأراد أن يوحي للأخريين بأن الملا مصطفى يريد أن يعينني
سكرتيراً للحزب ولهذا أحاول أن أقف الى جانبه.

* وهل وعدك الملا مصطفى بذلك، وهل كنت تتهبأ لتسلم ذلك المنصب؟

— كلا.. موضوع ترشيحي سكرتيراً للحزب غير صحيح، ولم تكن لي أي نية بذلك، ولكي أفند هذا الإدعاء الكاذب
وقفت بصف المكتب السياسي رغم أنني عارضت قراره.

ثالثاً: هناك سبب شخصي آخر دفعني الى الوقوف مع المكتب السياسي وهو، ما فعله الملا مصطفى بعد إنقلابه
على المكتب السياسي بإزاحتي من قيادة قوات رزكاري وتعييني نائباً له بقيادة قوات البيشمركة، وكنت أنظر الى
ما قام به الملا مصطفى أنه شبيه بإنقلاب عبدالسلام عارف على رفاقه البعثيين وتعيينه أحمد حسن البكر نائباً له
لكي يزيحه عنهم، وعين حردان التكريتي نائباً للقائد العام للقوات المسلحة للغرض نفسه. ولذلك رفضت عرض
بارزاني حتى لا أتهم من رفاقي بأنني أسعى للمناصب وأتخلى عن رفاقي وقت الشدة وأترقى المناصب على
أشلائهم. رابعاً: عقدت إجتماعاً مع الملا مصطفى أثر كثيراً على تغيير آرائي وتصوراتي عنه، وحسم الأمر بعد تردد
فلم أعرف قبل ذلك الإجتماع ماذا أفعل والى أي جانب أقف، المكتب السياسي أو أبقى على الحياد؟، وحسم الإجتماع
ذاك موقفي تماماً، فقد كانت جلسة خاصة بيني وبينه، والملا مصطفى رحمه الله كان الى ذلك الوقت يعطيني فرصة
كاملة للحديث في كل شيء فقد كان ودوداً ولطيفاً معي. ورغم أن لطافه قد قلت عام ١٩٦٤ وكان سبب ذلك هو ذبوع
صيتي بعد عام ١٩٦٣ خصوصاً بعد أن توليت رئاسة وفود المفاوضات مع الحكومة حيث بدأت الإذاعات والصحف
تنقل أخباري ولقاءاتي بعبدالناصر وبالمسؤولين الأوروبيين، حتى أن صحيفة أرفستيا أشارت ذات مرة الى إسمي
بـ”الجنرال جلال طالباني“، فقلت مع نفسي “يا ويلتي، كيف يمكن الجمع بين جنرالين في مكان واحد؟”، كان
إشتهاري والإهتمام الإعلامي المكثف بي حرك مشاعر الحسد لدى بارزاني وكان ذلك أحد أسباب نفوره مني في ذلك
العام.

والسبب الآخر كان إختلاف وجهات نظرنا، ففي ذلك اللقاء الحاسم قلت للملا مصطفى “جئتك اليوم لأتحدث بكل
جدية، وأرجو أن تعطيني فرصة كما في المرات السابقة لأشرح لك ما أريد قوله بكل حرية” فقال “لك ذلك”، وقبل أن
أبدأ قال “أنت عزيز علي بقدر أولادي بل أقرب منهم، فما تقوله أنت لي لا يجروء أحد غيرك أن يقوله”، شكرته وقلت “أنا
أفتخر بذلك”. وكنت الى ذلك الحين أعتبر الملا مصطفى رئيساً للحزب وقائداً للثورة، وعلاقتي به كانت روحية،
وأستطيع القول بأنني كنت أعتبره بمثابة “الأب القائد”، ولكن علاقتنا تأزمت بسبب الإتفاقية التي وقعها مع
الحكومة، فكان من الممكن أن نعالج المسألة بروية وحكمة، ولذلك سألته “الى أين سيأخذنا هذا الإتفاق، وماهي
خطتك، هل هذا تكتيك منك ومحاولة لكسب الوقت مع الحكومة، أم أنك مؤمن بما تفعله، أخبرني ماذا نفعنا الى أين
نتجه؟”، قال “دعني أقول لك رأيي بكل صراحة ووضوح، أنت تعلم بأننا منذ اليوم الأول لم نرد الثورة والقتال بل
فرضتها الحكومة علينا فرضاً. والآن أتاحت فرصة لكي ينصرف الناس الى أعمالهم، وما هم أعطونا دوكان (يقصد
قضاء دوكان) سنستقر فيه وسوف يؤمنون لنا معيشتنا، فلننتظر ولنر ما يقرره الله لنا”، قلت له “وماذا عن الحكم
الذاتي ودور الحزب؟”، قال “والله جلال أنت تعرف موقفي، أنا أعتبر الحكم الذاتي مجرد خيال لا يمكن أن يتحقق!، أما
الحزب فأقسم لك بأنني أصبحت رئيساً له رغماً عني، أنتم وعبدالكريم قاسم دفعتموني اليه، فلم أكن يوماً حزيباً ولا
أؤمن أصلاً بالحزبية، وبناء عليه فإن سياستي هي الإلتزام بهذه الإتفاقية”.

كان ذلك بإختصار موقف بارزاني، وحديثه هذا أوصلني الى قناعة تامة بأن بارزاني يريد إنهاء الثورة، وللتاريخ
أقول بأن الملا مصطفى تسبب مرتين بإنهيار ثوراتنا التحررية، الأولى عام ١٩٦٤ والثانية عام ١٩٧٥. ولكن عدم
نجاح خطته لوأد الثورة عام ١٩٦٤ يعود الى سببين: الأول: دفاع المكتب السياسي والحزب، والثاني، أخطاء
الحكومة وغرور قادتها. وإلا كان الإنهيار حتمياً.

بداية للقطيعة مع بارزاني

* هذا يعني بأن ذلك اللقاء كان بداية للقطيعة بينك وبين بارزاني؟

– حين خرجت من عنده توصلت الى قرار نهائي، وأتذكر أنه في تلك الليلة جاء نجله مسعود وكان شابا حينذاك فسأله الملا مصطفى “مسعود لماذا لا تأخذ أمك الى الطبيب؟”، هناك علمت بأن أم كاك مسعود كانت مريضة، وكنت وما أزال أقدر وأحترم هذه السيدة المحترمة والمتزنة، بالمناسبة كثيرا ما وجهت إلي إنتقادات بسبب علاقاتي الطيبة مع عائلة الملا مصطفى، فزوجته الكبرى السيدة محبوبة خان أم عبيدالله ولقمان كانت عزيزة علي وقد ساعدتها حين كانت على قيد الحياة وضاعت بها المعيشة بين عامي ١٩٨٤-١٩٨٨، وكان ذلك طبعا بموافقة الأخ نوشيروان و المكتب السياسي للإتحاد الوطني، بالإضافة إليها ساعدنا عائلة عبيدالله والشيخ صادق وبنيتين للشيخ أحمد، وكنت أعتبر ذلك إمتدادا لعلاقتي القديمة والطيبة بهذه العائلة.

على كل حال أعتبر ماجرى بتلك الليلة من أسوأ لحظات حياتي، فقد إنزعجت من موقف الملا مصطفى، وكان يحتم علي أن أتخذ قرارا، وكان القرار هو إلتزام جانب الحزب، رغم إعتقادي بأنه كان بإمكان الحزب أن يتصالح مع بارزاني، ولكن بالمقابل توجب علي أن أحترم وألتزم بقرار الأغلبية.

* هل كان هناك أعضاء بالمكتب السياسي أو اللجنة المركزية يفكرون مثلك في ذلك الوقت؟

– نعم، فالأستاذ حلمي علي شريف وأحمد عبدالله أيداني بأن الوقت ليس مناسباً لمواجهة الملا مصطفى، حتى ان حلمي بصفته المرشد السياسي لجميع قوات البيشمركة كان يعتقد بأننا لسنا قادرين على تلك المواجهة أصلا، وأن لا أحد سيساندنا في هذا الصراع. أما نوري شاويس فقد كان يردد مقولته الشهيرة “سأنصب رشاشا على جسر ماوت ولن أدع أحدا يمر فوقه إلا على جثتي”. وفي الحقيقة لم نكن مع تصعيد المواجهة وتحويلها الى صراع مسلح، لأن ذلك خطأ فادح، ونعتقد أن الأمور لم تنضج بعد وسنحتاج الى فترة أطول، المهم في هذه الحالة أن نحول دون وقوع أي صدام مسلح، لأن الحزب كان ضرورة تاريخية، والملا مصطفى أيضا أصبح أمرا واقعا وضرورة تاريخية. فالحزب والملا مصطفى كانا ضروريين للثورة وإستمرارية الكفاح المسلح، وعليه يفترض أن يتوافقا ويحلا المشكلات بينهما لأنها كانت مشكلات تخص الشعب، وبدل المواجهة والإقتتال يفترض أن يتفاهما ويتنازلا بعضهما لبعض ويحرصا على المباديء العامة، وكنت أعتبر التنازلات هي الطريق الصحيح والأسلم لنا جميعا وليس خوض الصراع وتفتيت صفوف الشعب.

* وهل كانت هناك أطراف تسعى لصب الزيت على نيران تلك الخلافات؟

– بالطبع، وأستطيع القول بأنه كانت هناك فعلا أياد خفية تعبت لتخريب العلاقة بين الحزب والمكتب السياسي، فالشيوعيون لعبوا دورا تخريبيا في بث الفتنة وتأجيج الخلافات، وكذلك الإيرانيون الذين لعبوا دورهم بذكاء وكان هدفهم على ما أعتقد هو إخراج الحزب من الساحة. وهناك نقطة مهمة لابد أن نشير إليها، وهي أن جميع عشائر كردستان والأغوات والإقطاعيين كانوا ساخطين على الحزب لسببين:

الأول: قضى الحزب على نفوذهم، وتنامي بالمقابل دور المنظمات والكوادر الحزبية وتحولت السلطة منهم الى أيدي أعضاء الحزب الذين باتوا يمتلكون عناصر القوة من خلال السيطرة على قوات البيشمركة المسلحة.

الثاني: تشكيل مجالس القرى لم يكن بصالح الأغوات، فهذه المجالس كانت تدعم الفلاحين، ولذلك إنضم الأغوات في جميع أرجاء كردستان الى صف الملا مصطفى حتى أولئك الذين وقفوا معنا في السابق، شاركوا في هجوم الملا مصطفى على المكتب السياسي.

إقتراح بارزاني بتغيير إسم الحزب الى (حزب الشعب الكردي)

* حسنا، مادام الملا مصطفى لم يؤمن بالحزب، لماذا سعى الى إحياء الحزب من جديد؟

– كان المثقفون المحيطون بالملا مصطفى في تلك الفترة يتكالبون على المناصب والمكاسب، فهم همشوا في السابق وضعف دورهم ولذلك طمعوا بالإرتقاء السريع للمناصب، وكانوا يشجعون الملا للإبقاء على الحزب ويقنعونه بأنه لايجدر أن يتخلى عن الحزب الذي حقق كل تلك المكاسب وذاع صيته بين الجماهير التي أصبحت بغالبيتها تؤيد الحزب وتلتف حوله، وقالوا له يجب أن لا تتخلى عن تلك المكاسب ليهنأ بها المكتب السياسي وحده، عد الى الحزب وكن رئيسا له حينها جال بخاطر الملا مصطفى أن يعود الى ممارسة العمل الحزبي، وفي البداية أراد أن يختار إسم آخر للحزب على إعتبار أن إسم الحزب قد شوه ويفترض تغييره، وكان مصطفى قرداغي وهو أحد المقربين منه إقترح إسم “حزب الشعب الكردي”، ووافق بارزاني على ذلك، ولا أدري كيف ولماذا رجع الى الإسم القديم للحزب الديمقراطي الكردستاني، وأظن بأن ذلك كان بتأثير من هاشم عقراوي وعزيز عقراوي وكاننا من ضمن تلك المجموعة الساعية نحو المناصب، فأقنعه بعد مؤتمر حزبي جديد للحزب بدلا من تشكيل حزب جديد.

إنقسام الحزب

* هذا يعني بأن المؤتمر الجديد رسخ إنقسام الحزب بين المكتب السياسي و الملا مصطفى؟

– نعم هو ذلك، تم عقد إجتماع غير منضبط في ماوت في الأول من تموز ١٩٦٤ ودعي إليه أناس أكثر أغلبهم من غير المنتمين للحزب، فمن بين ٤٠٠ شخص شاركوا لم يكن لمائتين منهم أية صفة حزبية، وتذرعوا بأنه مؤتمر شعبي لايفرق بين المشاركين فيه فهو إذن مؤتمر لكل الشعب. وفي هذا المؤتمر تقرر طرد ١٥ عضوا من أصل ١٧ عضوا من قيادة الحزب وبقي فقط الملا مصطفى وهاشم عقراوي. وقرر المؤتمر تأييد سياسة بارزاني وحل المكتب السياسي، وتقرر أيضا حشد القوات لمهاجمة المكتب السياسي، وجمع بارزاني لذلك قوات كبيرة خاصة من عشائر محور جبل اسوس، وقوات أخرى من محور جوارتا بقيادة عبدالوهاب الأتروشي مدعومة من أغوات منطقتي شلير وسيويل منهم فتاح اغا و والده، وتشكلت قوات أخرى تحت قيادة رشيد سندي والتي مرت من داخل مدينة السليمانية بسماع من الحكومة العراقية التي زودت قواته بالذخائر، وإستولينا على وثائق تؤكد صرف كميات كبيرة من الطلقات لكي يشنوا هجومهم على المكتب السياسي للحزب.

* إذن الحكومة العراقية تدخلت بشكل غير مباشر في تعميق الأزمة مع بارزاني؟

– بالطبع، فأحد أهم عوامل تأزم العلاقة بيننا كان دور الحكومة العراقية التي ظنت بأن المكتب السياسي يعيق التصالح بينها وبين الملا مصطفى، فإذا لم تكن مواقف المكتب السياسي هكذا فإن الملا سوف يعتزل ولن تكون له علاقة بالمسألة الكردية وسيكتفي بمطالب شخصية له. لقد شجعت الحكومة الملا مصطفى وهو إستغل ذلك، ففي إجتماع سابق عقد في ناحية خلكان بين الملا مصطفى وطاهر يحيى رئيس الوزراء وإبراهيم فيصل الأنصاري قائد الفرقة الثانية وشاركت أنا والإستاذ إبراهيم أحمد وعدد آخر من الرفاق فيه، قال الملا مصطفى لطاهر يحيى “أنا عن نفسي لا أريد شيئا، بل هؤلاء هم من يطالبون بحقوق الكرد؟”، كان الملا مصطفى على قناعة تامة وراسخة بضرورة الإتفاق مع الحكومة في ذلك الإجتماع. ولكن الأستاذ إبراهيم أحمد رد عليه بالتشديد والتأكيد على الحكم الذاتي وتأمين حقوق الحزب معارضا الأفكار التي طرحها ممثلو الحكومة بتأسيس حزب واحد لجميع العراقيين وتمييع مطالب الكرد. وقال طاهر يحيى “هسة إفتهمنا أن المكتب السياسي يعارض إتفاق الملا مصطفى! وأنكم تعارضون حل الحزب والتصالح والتنازل عن حق الحكم الذاتي”. هناك قام الملا مصطفى بمناورة ذكية حين ألب الحكومة والحزب على بعضهما البعض وأظهر نفسه بأنه رجل متزن ولا يريد شيئا، وأن قادة الحزب وخصوصا الأستاذ إبراهيم أحمد هم من يؤججون الخلافات ويثيرون الفتن ويسعون للتصادم مع الحكومة.

بداية الإقتتال الداخلي

*ومتى تفجرت الخلافات السياسية الى حد الإقدام على الإقتتال الداخلي؟

— بدأت حين هاجم الملا مصطفى يوم ١٣ تموز ١٩٦٤ على مقر المكتب السياسي بناحية ماوت، أعتبر ذلك جريمة تاريخية إرتكبها الملا مصطفى، فكانت هذه المرة الأولى في تاريخ الشعب الكردي التي يحسم خلاف سياسي باللجوء الى السلاح والإقتتال الداخلي، فبدلاً من حل المسائل بالحوار والتفاهم شهر السلاح بوجهنا، وكانت هي المرة الأولى أيضاً يجمع فيها رئيس حزب مجموعات من الأغوات والإقطاعيين والضباط الفارين من الخدمة ليشن هجوماً عسكرياً بهم ضد المكتب السياسي واللجنة المركزية وأعضاء حزبه. كانت تلك بداية لصراع قاتل وكارثة حلت بالشعب الكردي والتي تعرف بـ "القتال الأخوي" هجموا على المكتب السياسي، وطبعاً المكتب السياسي لم يستطع الصمود أمام تلك الهجمة الشرسة فقتل العديد من حراس وأعضاء الحزب فأضطر المكتب السياسي الى الإنسحاب نحو الأراضي الإيرانية. وهكذا حدث الشقاق بين الملا مصطفى والمكتب السياسي، وفي الليلة التي هاجم فيها الملا على المكتب السياسي صدر بيان وتلي من إذاعة الحزب التي أهداها السوفييات للثورة وتسلمها سيد عزيز شمزيني في بغداد، وتلا البيان الأستاذ إبراهيم أحمد الذي أشار الى خطورة وهول الكارثة التي حلت بالحزب والشعب جراء مواقف الملا مصطفى، وطالب الشعب بالدفاع وعدم الإستسلام لتلك المؤامرة.

من همدان الى بغداد...النزوح الى ايران

* ألم تجدوا حلاً آخر غير النزوح الى ايران؟

— لا..فأما أن نقاتل أو نعبّر الحدود.

* وكيف سمح لكم الإيرانيون بالعبور؟

— لم يكن أحد على الحدود، ولكن القوات الإيرانية جاءت وحاصرتنا وكان عدداً حوالي ٤٠٠ شخص.
* حسناً، لماذا لم تنتشقوا كمكتب سياسي عن الحزب و تأسسوا تنظيمياً آخر قبل هجوم الملا مصطفى عليكم، أو على الأقل أن تتفقوا مع الحكومة العراقية أو تذهبوا الى إيران قبل اندلاع القتال أو تختاروا مكاناً آخر للإقامة فيه؟
— هذا سؤال غريب، فنحن كنا حزبا ولدينا مقرات وقوات بيشمركة، فعن أي تنظيم جديد نتحدث!

* ومتى إنشقتكم عن بارزاني بصورة نهائية؟

— نحن إعتبرنا بارزاني هو المنشق عن الحزب ولسنا نحن! فالحزب بمجمله كان معنا، جميع اللجان المحلية والفروع و ٩٠ بالمائة من الكوادر، وأقولها بدون مبالغة أن الملا مصطفى لم يكن معه سوى نسبة ٥ بالمائة فقط من الكوادر والأعضاء والبقية معنا، فمن مجموع ١٧ عضواً باللجنة المركزية كان ١٥ عضواً معنا ماعداً بارزاني وهاشم عقراوي.

* إذن لماذا فشلتكم وإستفرد بارزاني بقيادة الحزب؟

— الفشل كان عسكرياً بسبب لجوء بارزاني الى إستخدام قوة العشائر، ألم أقل لك بأنه كان إنقلاباً عسكرياً. ثم أنه كسب جميع العشائر الى جانبه، ومن بقي معنا لم يتجاوز عددهم ألفاً من عناصر البيشمركة فلم تكن لديهم القدرة على مواجهة خمسة آلاف ممن حشدتهم بارزاني ضدنا، ولذلك كانت هزيمتنا عسكرية وليست سياسية.
وحتى يوم هجومه علينا لم نكن نتوقع أن يلجأ الى إستخدام القوة، كنا نعتقد بأنه سيكتفي بتوجيه التهديدات لتخويفنا فحسب، ولم نتوقع أن يلجأ الملا مصطفى في النهاية الى قوة العشائر ليحسم أمره معنا، كل ما خطر ببالنا هو أن يلجأ الى تأسيس حزب آخر عندها يكون كل طرف في منطقة يمارس عمله. حتى حين سمعنا بأنه ينوي تشكيل حزب الشعب لم نعارضه بل على العكس كنا سعداء بأن يفعل ذلك وكنا سنهنئه، ولكنه حين واصل عمله بإسم الحزب وقفنا جميعاً ضده. وقبل عقدته لذلك المؤتمر عقدنا نحن المكتب السياسي كونفرانسا للحزب من ٤-٩ نيسان ١٩٦٤ في ماوت، وشارك فيه جميع أعضاء الحزب من أنحاء كردستان كافة، وتقرر هناك بالأغلبية أن تسحب جميع الصلاحيات من الملا مصطفى، ووافق على هذا الإجراء جميع الأعضاء بمن فيهم أولئك الذين عادوا فيما بعد

الى خيمة الملا مصطفى مثل علي سنجاري وحبیب محمد کریم ویدالله فیلی. أما أنا فلم أشارك في ذلك الكونفراس لأنني كنت أعلم بأنه سيتخذ قرارات عنيفة، فلم أحيذ أن أشارك فيه بمثل هذه الأجواء المتشنجة.

قرر الكونفراس إرسال وفد الى الملا مصطفى ولكنه رفض إستقباله وقال "أنا الحزب، وهؤلاء جميعا مطرودون"، وأعتقد بأن تقدير المكتب السياسي هذا كان خاطئاً، فتصرف المكتب السياسي كأنه القوة الغالبة، وقلل من شأن قوة الملا مصطفى، وظنوا بأن الملا لن يلجأ للقتال الأخوي وإستخدام القوة ضدهم، ولكنه فعل ولم يبال.

كما ظن المكتب السياسي بأن البيشمركة لن يخوض قتالا ضد المكتب السياسي بأمر من الملا مصطفى، ولكن حين هاجم الملا بمئات من أفراد عشيرته بارزانيين وألفين آخرين من أفراد العشائر المسلحة، جرهم بنجاح الى أتون المعركة، مع أن العديد منهم جروا للقتال دون رغبتهم، وأرسل بعضهم برسائل إلينا ويقولون فيها بأنهم جروا الى هذه المعركة وهم لا يريدون قتال إخوتهم، وفعلنا كانت هناك مواقع لم تطلق فيها رصاصة واحدة. وحين هجموا على المكتب السياسي لم يعد لدينا خيار سوى الرد أو الإنسحاب من ساحة المعركة حتى لا يتحول القتال الى حرب إبادة. وهكذا إنسحبنا الى قرية (آلان) على الحدود العراقية الإيرانية المشتركة والتي يفصلها نهر صغير تقل المياه فيه صيفا. إختارنا موقعا جبليا يقع خلف بيتوش مقرا لنا، وكان الموقع منيعا فإذا أراد الملا مصطفى أن يهجم علينا كان يفترض به أن يذهب بقواته الى السليمانية ومن هناك يتقدم نحو قلعة دزة..

حين وصلنا الى داخل الأراضي الإيرانية في أواسط تموز، أرسل الإيرانيون على الفور من يستطلع أسباب لجوئنا اليهم، وفي اليوم التالي صحنوا على وقع تقدم لواء عسكري وهي تنصب خيامها حولنا. وكان معهم ضابط كردي يدعى سمكو علي يار يعيش الآن في السويد وهو أحد أقرباء صلاح الدين مهدي قد حذرنا مسبقا قائلاً "أنهم جاءوا ليطوقكم". وبالفعل حين صحنوا الصبح وجدناهم قد طوقونا، ثم أرسلوا وفدا سألنا عما نفعل هناك ولماذا عبرنا الحدود بشكل غير قانوني، فأوضحنا لهم وضعنا وقلنا بأننا إلتجاننا اليكم مجبرين وليس مختارين. تحدثنا أنا وعمر دبابه وعلي عسكري، وقلنا لهم بأن مجموعنا هو ٦٠٠-٧٠٠ شخص وبأنه لم يكن أمامنا خيار سوى اللجوء اليكم أو أن نقاتل إخوتنا، وقد فضلنا اللجوء بدل القتال، فنحن لا نضمر لكم عداة وليست لدينا نوايا سيئة تجاهكم.

فقالوا حسنا إبقوا هنا ليومين ثم غادرونا، قلنا لهم "ان المدة غير كافية فنحن متعبون ونحتاج الى المزيد من الراحة، وهكذا بعد جهد جهيد سمحوا لنا بالبقاء لإسبوع واحد فقط، ولكنهم سدوا علينا كل المنافذ حتى يقطعوا علينا طريق الإتصال بأي طرف كان، في هذا الوقت بالذات جاءنا وفد للمصالحة برئاسة صالح اليوسفي.

* لماذا بقي صالح اليوسفي مع بارزاني؟

– بقي هناك ولم يكن له أي نشاط يذكر، وكان على إتصال بنا، كما أنه لم يذهب الى مؤتمر بارزاني حاله حال أعضاء القيادة الآخرين، حتى حبیب محمد کریم لم يشارك في المؤتمر رغم أنه أصبح سكرتيرا للحزب فيما بعد. وكان حبیب أصلا إنتمى الى الحزب بعد أن إستفزه عبدالرحمن زبيحي، فقد كان زبيحي حاد الطبع وبخيلا جدا وهو مسؤول مالية الحزب، وكان حبیب يتسلم راتبا شهريا من الحزب قدره ١٥ دينارا كأبي كادر حزبي في بغداد، ولكن زبيحي قطع راتبه، فطلب حبیب منه أن يترىث حين تعيينه بوظيفة مذيع في الإذاعة، لكن زبيحي لم يوافق وأصر على وقف صرف راتبه، ولذلك حين عرض منصب سكرتير الحزب على حبیب قال لزبيحي "مادمت مصرا على وقف راتبي فوالله سأقدم لعمل لن أحتاج معه إليك أبدا"، وهكذا رضي بمنصب سكرتير الحزب لأنه أصلا لم يكن يطيق العمل مع الملا مصطفى. وعرف عنه قولان شعيرانكنا نردها بين رفاقنا في الحركة التحررية ولم أكن أستخدم مثل تلك التعابير ولكن حبیب فعل، فقد كتب لشمس الدين المفتي رسالة يتحدث فيها عن الملا مصطفى ويصفه بزعيم عشائري معاد للحزب ويختتم الرسالة بقوله "بارك الله بهذا الزعيم الهمشري". وهذه عبارة يردها الآن الدكتور كمال فؤاد كثيرا، كما أشيع عنه قوال لعمر دزدي حين كانا يعملان في إذاعة الحزب بماوت بأن "بارزاني علبة جميلة، ولكن عندما تفتحها تطلعك (...)", وأنا عن نفسي لم أكن أستخدم هذه اللهجة في الحديث عن بارزاني.. أطلق الناس على تلك الخلافات في البداية وصف "الخلاف بين الحزب وبارزاني" أو "خلاف الحزبيين مع الملاي"، ولكن فيما بعد زجوا بإسمي فأصبح الخلاف هو بين "الجلالين والملايين".

*** ألم يحاول البارزاني في ذلك الوقت أن يؤسس علاقة مع إيران؟**

– في تلك الفترة إلتقى حسن باكروان مدير جهاز السافاك الإيراني بالملا مصطفى وأبلغه البارزاني قائلاً “أنا صديق لإيران وأحبها، ولكن الجماعة الأخرى (وكان يقصدنا نحن جناح المكتب السياسي) هم حزيون ماركسيون يساريون، وأنا مستعد أن أصالحك وأن أقاتل الحكومة العراقية إذا ساعدتموني في ذلك، المهم أن تخلصوني من هؤلاء الحزبيين الذين لجئوا اليكم”، وعلى هذا الأساس تم الإتفاق بينهم، وأفشى بهذا السر أحد الأخوة الكرد وهو عيسى بزمان الضابط برتبة عقيد في السافاك فتعرض الى المحاسبة وجرى من جميع المسؤوليات، وهو ضابط كردي من أهل سنندج. ولمعلوماتك كان هناك شخص آخر من الكرد أرسله جهاز السافاك إلينا، هو العقيد علي (سرهك مدرس) وكان إبنة قياديا في مجموعة “الكوملة الإيرانية”، وكان الإثنان يتعاطفان معنا وينظرون إلينا كشباب متحمسين وحزبيين منضبطين، ويرون الملا مصطفى مجرد رئيس عشيرة وأن حركته العشائرية لن تنجح أبدا. جاء عيسى بزمان وقال “سأكشف لكم سرا، ولكن أحذركم من كشفه للأخرين ففيها إعدامي”. وعدناه جميعا بالكتمان وبالدفاع عنه في حال إنكشاف أمره، فقال “قرر شاه إيران أن يتصالح مع الملا مصطفى، وأنا كنت مشاركا بالإجتماع، ويرى الشاه بأن الإتفاق مع الملا مصطفى أيسر وأفضل من مجموعة من الحزبيين، لأنه فرد عشائري يمكن السيطرة عليه، ولكن الحزبيين لا يمكن تطويعهم، فقد صدر الحزب اليوم قرارا بتغيير إبراهيم أحمد ويأتي غدا بنوري أحمد طه، فهؤلاء يساريون يخوضون الكفاح المسلح بإيمان وعقيدة ولا يمكن التحايل عليهم ولا ضبطهم والسيطرة عليهم، على عكس البارزاني وهو نفر واحد وشيخ عشيرة يستقر على حاله ولا يمكن تغييره، ولذلك فضل الشاه التعامل معه”. وكان الملا مصطفى قد أبلغ الإيرانيين بضرورة طردنا من كردستان الإيرانية، وهكذا داهمونا ذات ليلة وجمعونا بحدود ٤٠٠-٥٠٠ شخص وأخذونا الى همدان وأسكنونا بمعسكر لاجئين، وقالوا لنا “أنتم لاجئون هنا ولا تتحركوا” وجردونا من أسلحتنا، وهكذا وقعنا في فخ الإيرانيين هذه المرة.

*** ولماذا رضيتم بذلك ولم تعودوا الى كردستان وترسلوا وفدا ليفاض البارزاني؟**

– كنا نريد ان نتخلص من الوضع الذي كنا فيه، أنا و حلمي علي شريف و آخرون كنا نرغب بالعودة ومواصلة عملنا الحزبي، ويتولى علي عبدالله وعلي عسكري وعمر دبابة قيادة قوات البيشمركة ويشرف عليهم كمال المفتي والرائد حمد أمين فرج وآخريين، وأن يبقى الإستاذ إبراهيم أحمد في طهران. ونسيت أن أذكر لك حادثة مهمة وقعت في تلك الفترة، فبعد ما فعله نوري شاويس وعدنا الى ماوت، عقدنا إجتماعا للمكتب السياسي قررنا فيه إرسال وفد الى الملا مصطفى للتصالح. وإقترحت أنا أسماء الوفد وقلت “فليذهب دكتور سيد عزيز شمزيني بإعتباره صديقا للبارزاني وهو من عائلة الشيخ عبيدالله النهري والذي يحسب لهم الملا مصطفى ألف حساب”، وفي الأصل فإن البارزانيون كانوا من ناحية العقيدة الدينية يتبعون النهريين وهما يتبعان معا الطريقة النقشبندية. وكان سيد عزيز حين يتحدث الى بارزاني يخاطبه بالملا مصطفى دون ألقاب، أما نحن كنا نخاطبه بالجناب، كما إقترحت علي عبدالله الذي كان يردد دائما بضرورة وضع حد للملا مصطفى وأن لا نساومه ولا نتنازل عن مبادئنا بسببه، وقلت “فليذهب علي عبدالله وليطبق مبادئه هناك”، وأرسلنا أيضا كمال محيي الدين مع الوفد. وحين ذهب الوفد الى الملا مصطفى، لم يفشل في مهمة المصالحة فحسب، بل أن الملا صب جام غضبه عليهم فزج بعلي عبدالله وكمال محيي الدين الى سجنه، ولم يجرؤ على توقيف سيد عزيز، ولذلك أركبه بسيارة جيب وأعادته الى رضائية بإيران الى عند سيد عبدالله أفندي وقال “هذا هو إبنك فليبق عندك”. وهكذا بقي سيد عزيز هناك وطرده من العراق نهائيا، وصم الملا مصطفى أذانه عن سماع أي نداء للمصالحة، وأبقى علي عبدالله في التوقيف الى حين ذهابنا، ثم أفرج عنه بكفالة ورجع الى منطقة أربيل وإستقر في كويسنجق. أما أنا و حلمي فقد كنا نريد العودة الى كردستان العراق ولكن الإيرانيين منعونا من ذلك، فأعلنت الإضراب عن الطعام وأخبرتهم “سأضرب عن الطعام الى حد الموت، فإما أن تعتقلوني أو تسمحوا لي بالعودة”. في اليوم الأول لم يبالوا بي، ومر اليوم الثاني ثم الثالث، ولكن في اليوم الرابع ساءت أحوالي فجاءوا وقالوا لي “ما تقوم به تصرف غير حكيم”. أجبتهم “الموت أشرف لي من البقاء هنا، فإما الموت أو السماح لي بالعودة الى بلدي”. ورفاقي أيضا بدعوا يقلقون علي، و قلت للإيرانيين “إفعلوا ما بدا

لكم، ولكن إعلموا بأنه ليس أمامكم غير طريقين، فإما أن تسلموني الى السلطات العراقية و يأخذوني الى سجن نقرة السلطان وهو أفضل من مقامي عندهم هنا، أو إسمحوا لي بأن أغادر الى أوروبا". وفي اليوم التالي تدهورت حالتي الى حد كبير، فجاؤوا الي وقالوا "لقد وافق الشاه على مطالبك ونقسم بشرف الشاه أن نرسلك الى أوروبا إذا أنهيت إضرابك، على شرط أن تدبر جواز السفر بنفسك".

وهكذا قبلت وأنهيت إضرابي، أما الجواز فقد حصلت عليه من جلال بيك الجاف الذي كان قنصل العراق في كابول آنذاك وله قريب مقيم في ايران يدعى سردار الجاف، فكلفناه بالذهاب الى كابول وأعطيناه المال اللازم فذهب اليه وحصل منه على جوازين للسفر. وهكذا بمساعدته أصبحت حاملا لجواز سفر عراقي، وفي تلك الفترة جاء الإيرانيون وقالوا لي "حتى لا تأخذ على خاطرنا ما فعلناه بك سابقا، نريد أن نعوضك على ما فات"، فنظموا لي رحلة سياحية الى شمال إيران على البحر وأروني مناطق سياحية جميلة، وبعدها سافرت الى الخارج، وأخيرا سمحوا لي وللمسيد عزيز بالخروج من إيران، ولكنهم منعوا حلمي علي شريف من الخروج.

* وهل حاولتم تأسيس علاقة مع إيران؟

– للتاريخ أريد أن أروي حقيقة ماجرى في عهد عبدالكريم قاسم، فحين ثرنا عليه نحن باسم (الحزب الديمقراطي الكردستاني- المكتب السياسي) لم تكن لنا أية علاقة مع إيران، بل على العكس فإن الإتجاه الذي قاده الأستاذ إبراهيم أحمد ومعه نوري شاويس وحلمي علي شريف وغيرهم كان معاديا لإيران، وكان هؤلاء يقرنونها بالإستعمار في كتاباتهم. أما الملا مصطفى فقد إتصل بالإيرانيين قبل الثورة عن طريق عباس مامند اغا والجنرال وهرام الذي كان في مهاباد فأرسل اليه الملا مبعوثا عنه يدعى عبدالرحمن روتة ابن خال علي عبدالله وهو أحد الكوادر الحزبيين، وتحدث عبدالرحمن عن تلك العلاقة لكنه أبلغ علي عبدالله قائلا "أن ذلك حدث فعلا، ولكن طلب مني التستر وعدم كشف هذا السر". حدث ذلك قبل إعلان الثورة بفترة قصيرة، وحين أعلنت الثورة حاول الملا مصطفى أن يعاود جهوده للإتصال بإيران، ولكن لا أعرف عن طريق من كان هذه المرة، فبعضهم يقولون عن طريق الاغوات الهركية، وخاصة أن الملا مصطفى كان في ذلك الوقت يقيم بحاج عمران قرب الحدود وكانت هناك إتصالات بينهم ولكن لم نعرف ما كانت نتائج تلك الإتصالات؟ وفجأة وقع حدثان، هو إرسال رسالة من قبل صالح اليوسفي يقول فيها "إلتقيت في منزل برهان بيك الجاف بالملحق العسكري الإيراني وهو كردي ويدعى عيسى بزمان، أبدى إستعداده للتعاون معنا وتسليما إذاعة خاصة إذا وافقنا على عقد العلاقة معهم". وبحسب ما رواه حلمي علي شريف الذي شارك في إجتماع المكتب حينذاك، أن الأستاذ إبراهيم أحمد ونوري شاويس وعلي عبدالله و نوري أحمد طه عارضوا فتح العلاقة مع إيران وقالوا بأنهم لا يرغبون بذلك، ولكن رأيي كان أننا لانخسر شيئا لو عقدنا العلاقة معهم، فلندع اللجنة المركزية الى إجتماع ونتخذ القرار هناك على شرط أن نضمن موافقة الإتحاد السوفيتي مسبقا لأن علاقاتنا مع الروس كانت جيدة جدا في تلك الآونة و يقدمون لنا دعما ماديا أيضا. طلبت منهم أن يستشيروا الروس ويجسوا نبضهم ثم نتعامل على ضوء موقف السوفييات، وبالطبع كنت أعرف رأي الملا مصطفى أيضا حول مثل هذه العلاقات، فأرسلنا ردنا الى صالح اليوسفي وقلنا له، ان المكتب السياسي لا يرى ضرورة حاليا لعقد تلك العلاقة ويجب الإنتظار حتى نعقد إجتماعا موسعا بهذا الشأن.

* وهل إتصل البارزاني بالإيرانيين قبل ذلك؟

– نعم فعل، فقد إتصل بهم عام ١٩٦٢، وكان يحاول أن يرسل علي عسكري مندوبا عنه الى إيران، ولكن الإيرانيون فضلوا تعزيزه بشخصية حزبية لكي يكون ممثلا عن المكتب السياسي للحزب. ورد عليهم الأستاذ إبراهيم، بأنهم لا يقبلون بإرسال من يمثلهم لدى إيران، فإذا أرسل الملا مندوبا عنه فليفعل ذلك على مسؤوليته. في ذلك الوقت ظن الملا مصطفى بأن الأستاذ إبراهيم أحمد لن يشرب الماء دون إستئذان الروس، ولذلك كتب رسالة بخط يده يقول له "الأخ العزيز إبراهيم، أرسل عمر علي مسؤوليتي، وإذا سألوك في بيت العم أو عاتبوك، قل لهم بأن مصطفى هو الذي أرسله"، أي أنه يتحمل المسؤولية أمام السوفييات. وأعتقد بأن الملا مصطفى قد إستشار السوفييات سابقا وحصل على موافقتهم، فأنا حين سافرت الى موسكو عام ١٩٦٣ وسألتهم قالوا لي "فيما عدا إسرائيل يمكنكم الإتصال وإنشاء العلاقة مع أي دولة بالعالم، ولكن بشرط أن تخبرونا مسبقا.

دور إيران في الحركة الكردية

— متى كانت تلك الزيارة الى إيران وهل حققت نتائج سياسية؟

— الزيارة كانت بنهاية عام ١٩٦٢، ولم نجن منها شيئاً، فقد أبلغونا بأنه من دون مجيء الأستاذ إبراهيم أحمد الى طهران لن تحصلوا على شيء، فهو سكرتير الحزب، فيما أن يأتي هو أو الملا مصطفى وسيلتقيهم الشاه بنفسه. عقدنا إجتماعاً، وكان الملا بالتأكيد لا يستطيع السفر الى إيران، وحين أستشير قال فليذهب إبراهيم فهذا من مصلحة الكرد، وحين طرح المقترح على التصويت وافقت أغلبية اللجنة المركزية على ذهاب الأستاذ إبراهيم، فيما عدا ثلاثة هم، الأستاذ نفسه و نوري شاويس و حلمي علي شريف.

* حسناً، قل لنا هل ساعد الإيرانيون الثورة الكردية؟

— ذهب الأستاذ إبراهيم أحمد الى طهران لكنه لم يحظ بلقاء الشاه، فإكتفى بلقاء عدد من المسؤولين الآخرين الذين وعدوه بالمساعدة، ولكن الشاه على علم بوجود حركة للإنتقال على عبدالكريم قاسم ولذلك لم يف بوعوده، ماعدا إعطائنا ١٠٠ بندقية برنو على سبيل الهدية، وأرسلنا منها ٥٠ بندقية الى الملا مصطفى والشيخ أحمد، هذا كل ما جرى الى حين سقوط حكم قاسم ومجيء البعثيين للحكم.

غير الإيرانيون موقفهم لأنهم كانوا مؤيدين للإنتقلابيين، خاصة أنهم كانوا سعداء بانتصار جناح البعثيين على جناح عبدالناصر لأن إيران كانت تعادي مصر وعبدالناصر كثيراً، كما أن أمريكا والدول الغربية وبعض الدول العربية منها الكويت أيدت ذلك الإنتقلاب البعثي على حكم قاسم وحل خلافاتها النفطية من جهة، وكذلك حل المسألة الكويتية والإعتراف بها كدولة مستقلة. و أوقفت إيران جميع تعهداتها إلينا، وأبدوا إعتراضاً شديداً للقائي بعبدالناصر، وكان ذلك الموقف أحد أسباب غضب الملا مصطفى مني لسفري الى القاهرة ثم لقاء بن بيل، ويقول بأن الإيرانيين سيغضبون منا، ولذلك كان يصرح علانية ضد سفري و كان مقصده هو إسماع الإيرانيين بموقفه.

* مما تروى نستشف أن الإيرانيين كانوا يفضلون بناء العلاقة مع الملا مصطفى وليس معكم، فلماذا إستبدلكم به، والى أي مدى ذهبتم معهم بتلك العلاقة؟

— كانت إيران تفضل العلاقة مع الملا مصطفى، في حين تعاملت معنا كلاجئين، وكان رأيهم تجاهي سلبياً ويعتبرونني يسارياً متطرفاً، رغم أنني كنت في تلك الفترة أعيش حياة الزاهدين الصوفيين، لا أشرب الخمر ولا أذهب للسينما، وأدخل المكتبات وأقرأ الكتب، فكانوا يحذرون مني لأنني لم أكن سهلاً ولقمة مستساغة لهم، ولذلك لم يكن إسمي مقبولاً لدى الإيرانيين عموماً، كنت بنظرهم يسارياً متطرفاً. وظلت علاقتهم بالملا مصطفى بوطيدة، وعندما تعرضنا له نحن من جفاء وسوء المعاملة من الإيرانيين وإفتاحهم بالمقابل مع الملا مصطفى، كان رأينا هو العودة للتعامل مع بلدنا العراق بدل البقاء في بلد نعامل فيه بهذا الشكل المزري، وكان الكثير من رفاقي يرون ذلك أيضاً، وقلنا انه مهما كان الأمر صعباً، لكن حكومتنا أفضل من الأجنبي، فعلى الأقل هي تابعة لعبدالناصر وهي حكومة وطنية وتكافح ضد الإستعمار، وهي مؤيدة للسوفييت، لكن إيران دولة رجعية عضو بحلف السننوا الإستعماري وهي التي قتلت القاضي محمد.

* وهل كانت هناك محاولات منكم للعودة الى العراق أو الإتصال بقادته؟

— نشأ هذا الإتجاه بيننا والذي يفضل أن نتحاور مع بغداد، ولأنني كنت في طهران فقد زارني الملحق العسكري العراقي في بيت سردار الجاف ووافق رفاقي بالإلتقاء به، و وجدته رجلاً نبيلاً من أهل سامراء عاتبته قائلاً "أنتم السبب في كل من نحن فيه، فتراجع طاهر يحيى كان خطأ كبيراً، وأنا عن نفسي أفضل أن أقضي أيامي بسجن نقرة السلطان من أن أعيش هنا في إيران". ويبدو أن هذا الكلام أثر على القنصل وحرك مشاعره الوطنية حتى قام وقبلني وقال "هذا أروع موقف وطني لمستته من أحد، إطمئن سأنقل هذه المسألة الى المسؤولين في بغداد". وكانت مواقف إيران أثرت سلباً علينا وعلى قرار مصالحتنا مع الحكومة العراقية سأرويها فيما بعد. وهكذا عاد كل رفاقنا من إيران بعد أن إمتلئوا غيظاً، وفضلوا البقاء تحت ظل عبدالسلام عارف رغم دكتاتوريته، فقد وجدوه وطنياً وصديقاً لعبدالناصر وعرف عنه أنه في طرف جبهة الدول التقدمية.

* وبعد حيازتك لجواز السفر من إيران، الى أين ذهبت؟

— ذهبت مباشرة الى برلين وإستأجرت هناك شقة في برلين الشرقية بقيت فيها الى العام التالي ١٩٦٥.

(الحلقة : ٢٨)

إستئناف القتال مع الحكومة

* في عام ١٩٦٥ ساءت علاقة بارزاني بالحكومة، فما كان موقفكم من ذلك، وهل حاولتم التصالح مع بارزاني حينذاك؟

— تدهورت علاقة الحكومة والملا مصطفى في ربيع ذلك العام وأعلن عن إستئناف القتال، أرسلنا فوراً وفداً الى الملا مصطفى وأبلغناه بإستعدادنا للإنضواء تحت رايته من أجل مواصلة النضال. فرد علينا "حسناً فليأتوا مرحباً بهم". ففكرنا ماذا نفعل؟، وضعنا شرطين للمصالحة، فقال لنا "عودوا وإنتظروا ستة أشهر فإما نوحّد الحزب مرة أخرى وسنحدّد مسؤولياتكم، أو بإستطاعتكم أن تنفردوا بحزبكم". وهكذا إتّحقّق به جميع الإخوان وأرسلوا الخبر إليّ وكنت حينها في بريطانيا، وهكذا لم يبق أحد في إيران فعاد الجميع الى العراق وإلتحقوا بالملا مصطفى.

* وماذا فعلتم لكي تتكيفوا مع الوضع الجديد، وهل حاولتم أن تتصالحوا مع بارزاني فعلاً؟

— دعني أولاً أحدثك عن المصالحة، فقبل إستئناف القتال كانت الحكومة تريد من الملا مصطفى الإستسلام الكامل وهو رفض فكان ذلك سبباً لإستئناف القتال، وحين إندلع القتال إتّحقّق الإخوان ببارزاني وقالوا أن أسباب الشقاق قد إنتفتت ونحن على إستعداد للإنضمام اليك وخوض النضال جنبك. ذهب وفد في ٦ تموز ١٩٦٥ الى الملا مصطفى وتألّف من علي عسكري وعمر دبابة وحلمي علي شريف وآخرين، وإتفقوا على النقاط الآتية:

أولاً: العائدون يجب أن يضمن أمنهم وسلامتهم، وأن لا يتعرضوا للقتل أو السجن أو أي شكل من أشكال القهر.

ثانياً: نديم الوضع الحالي لثلاثة أشهر، ثم نسعى لتوحيد الحزب أو نبقى كتنظيم مستقل على غرار الحزب الشيوعي، ويضمن لنا الملا مصطفى حرية العمل وفق ما نريد. وكان الملا مع الرأي الأول وهو توحيد الحزب ومعالجة الخلافات.

ثالثاً: يتم توزيع أفراد البيشمركة العائدون على المناطق وتحت قيادة رفاقنا وتسليمهم مسؤوليات قيادية وفقاً لكفاءاتهم، وبالمقابل علينا أن نسلم إليهم الإذاعة التي بحوزتنا لكي تكون إذاعة للثورة.

نحن من جانبنا إلتزمنا بتعهداتنا، وسلمنا الإذاعة إليهم كما سلمنا الأسلحة الفائضة عن حاجتنا وتم توزيع رفاقنا على المناطق المختلفة ونفذوا الأوامر الصادرة إليهم بشكل كامل وبكل جدية. وخاصة في المعارك التي دارت بعد ذلك وأبدوا فيها شجاعة فائقة لأن معنوياتهم كانت عالية جداً، وقد تأخرت أنا قليلاً ولم ألحق للمشاركة في تلك المعارك ولكنني كنت على تواصل مستمر مع رفاقي. وحين كنت في لندن لم أتحدث بسوء عن الملا مصطفى وقلت بأن ما حدث هو مجرد خلافات بسيطة تحدث بين عائلتين وهي قابلة للعلاج وسنسعى لحلها بأسرع وقت ممكن، وقلت بأن الحكومة العراقية هي التي تحرّش بنا وتقاتلنا. وحين أستأنف القتال إنتهزت الفرصة لأتحدث الى الناس هناك والى الحزبين العمال والمحافظين ومسؤولي الخارجية البريطانية حول القضية الكردية ونأيت بنفسني عن كل ما يمس الملا مصطفى وتحدثت بإيجابية عن علاقتنا معه.

المصالحة المؤقتة بين بارزاني والمكتب السياسي

* بعد رجوعكم الى كردستان كيف كان تعامل الملا مصطفى معكم؟

— عندما عدت من إيران ذهب مع بعض الرفاق الى الملا مصطفى، لم أكن مكروهاً جداً بنظره بعد، فقال "إبقوا شهرين أو ثلاثة ثم سنجلس لتفاوض معنا". ووفر لنا الملا مكاناً لمبيتنا بالقرب من مقره في منطقة الكايتي. وبعد إنتهاء المهلة ذهبنا اليه وقلنا له "لقد مضت المدة التي وعدتنا بها وها نحن جالسون بلا شغل ولا عمل، وإتفقنا أن نوحّد الحزب أو نبحث عن حل آخر فماذا تقول الان؟"، قال "حسناً، إذهبوا أنتم الى (دولة رقة) وأقيموا لكم هناك

مقرا، وسأتيكم بعد أيام لنتباحث معا لحل المشاكل”. ذهبنا الى هناك وبعد فترة جاء الملا مصطفى وأمضيينا معه بعض الوقت نتفاوض معا، وشيئا فشيئا تبين لنا بأنه لا فائدة ترجى من بقائنا معه، وخاصة أنه تلك الفترة جاء حميد عثمان الذي كان يعمل لصالح الحكومة ويقبض راتبا منها، فأنيطت به مسؤولية محددة وهي أن يحول دون نجاح تقاربنا وتصالحننا مع الملا مصطفى. وسبق أن إلتقى بالملا مصطفى وتحدث معه طويلا. وكان حميد هذا رجلا ماكرا، رغم أنه يظهر نفسه بائسا، ولكنه في الحقيقة كان ثعلبا في جلد خروف ومتآمرا من طراز عجيب، وأفهم بارزاني بأنه في حال تصالح معنا فإننا سوف نسيطر على الحزب وننحيه، وأن الناس جميعا سينضمون إلينا، كما أبلغه بأنه بسبب ضعف وهوان الحزب الشيوعي، فإننا سنكون القوة المركزية الأولى في الساحة وسيكون لنا نفوذ كبير وسط الجماهير.

*** وماذا كان موقف بارزاني مما سمع، وهل إستمع الى مثل هذه النداءات، وما كان قراركم النهائي في التفاوض معه؟**

– لقد تراجع الملا مصطفى من كل التعهدات التي قدمها لنا، فقلنا له “أنت وعدتنا بأن تفرج عن علي حمدي ومحمود حاج توفيق وعدد آخر من كوادرننا ولكنك لم تفعل؟”، أجب “أنا سأذهب الى ماوت ثم عند رجوعي سألتقيكم ونحاول أن نتفاهم وسأطلق سراح المذكورين”، ولكنه حين مر من هناك شدد عليهم أكثر، وعلمنا ذلك من مصادر زرعناها عنده على مستوى التنظيمات والبيشمركة وحتى المكتب التنفيذي كنا نتلقى منه الأخبار أول بأول. فكان مصطفى قرداغي صديقا مقربا لي ويعلم بكل شيء هناك، ولذلك كان يمدني بالأخبار ويحيطني علما بما يجري عندهم، ومضت فترة أشهر لم أسمع منه شيئا خاصة فيما يتعلق بعود الملا مصطفى، وكنا قد قررنا مسبقا أن الملا إذا تراجع عن تكليف رفاقنا بالقيادة بمسؤوليات في ظرف ستة أشهر، عندها سنكون في حل من إلتزاماتنا معه وعلى رفاقنا أن يهربوا من هناك ويتجهوا الى المدن لإعادة تنظيم صفوفهم والبدء بالنضال السري كي لا يبقوا تحت رحمة الملا مصطفى.

الفترة التي قضيناها بدون أي عمل كنا نعتبرها إقامة جبرية فرضت علينا، وبعد ستة أو سبعة أشهر تلقينا خبرا مفعجا وهو إخراج علي حمدي من سجن ماوت وقتله، وفي البدء لم نصدق أنه قتل، ولكن بعد التحقيق تأكدنا بأن علي إبراهيم درويش مدير السجن قد أخرجه بذكاء ثم قتله. طلبوا من علي إبراهيم أن يخرج ثم يقتله، لكنه كان فطنا فقال إذا لم تأتوني برسالة خطية من الملا مصطفى لن أفعل شيئا كهذا، وإستحسن بارزاني موقفه هذا وطن أنه دليل على إخلاص شديد من علي إبراهيم، ولذلك كتب الرسالة بخط يده قال فيها “يجب تسليم علي حمدي للقتل، فهو خائن”.

وكان قتل علي حمدي إشارة مرعبة لنا، لأننا تصالحننا معه، وكان علي حمدي أكثرنا إترانا من بين أعضاء اللجنة المركزية، وكان بحق رجلا مناضلا وأحد الكوادر الأساسية في الحركة التحررية، وهو رجل نزيه طاهر الكف يشبه الدراويش المتصوفين في عشقه للنضال من أجل شعبه، وكان أحد مؤسسي البارتى وحزب رزكاري وله دور كبير في إعلان الثورة بمنطقة بهدينان، ولذلك كان قتله كارثة حقيقية.

*** وهل مقتل كادر حزبي يكفي لإندلاع القتال بينكم مرة أخرى، أم كانت هناك أسباب ودوافع أخرى؟**

– فعلا لم يكن مقتله هو السبب الأساس. فبعد فترة قصيرة حلت كارثة أخرى، حين نقل إلينا نوشيروان فؤاد مستي وهو أحد عناصرنا المزروعة عند الملا مصطفى برسالة مكتوبة بخط يد بارزاني عممت على جميع امراء الهيئات يقول فيها: “كل من ينتمي الى جماعة ابراهيم احمد وجلال طالباني اقتلوهم البتة” بمعنى ان كل من يثبت انتماؤه لنا يقتل دون تردد. وأحدثت هذه الرسالة دويا كبيرا وسط قوات البيشمركة، لأنه كانت لنا مئات العناصر من البيشمركة بينهم وكنا نخاف ان يقتلوهم جميعا وهذه ستكون كارثة كبرى.

إعلان الحرب على المكتب السياسي

* السؤال الكبير هو، كيف تجاسر بارزاني بطلب قتلكم جميعا وبهذا الشكل العلني؟

– الرسالة مازالت موجودة وتم نشرها في وقته بمجلة رزكاري وجريدة خبات، كنا نفكر بالرحيل فأرسل مصطفى قرداغي خبرا يقول فيه “أبلغوا مام جلال كي يحذر من تحركاته”، فأخذنا إحتياطاتنا. وذات يوم كنا أنا وحلمي علي شريف لم نكن متزوجين بعد، ولكن النوريين (نوري شاويس ونوري أحمد طه) والعليين (علي عبدالله وعلي عسكري) متزوجون فطلبوا الرخصة من الملا مصطفى لزيارة عوائلهم. وسأروي لك حادثة قد لا تصلح للنشر ولكنني سأرويها وشهودها مازالوا أحياء، كانت تلك المرة الأولى التي يتلقى فيها نوري شاويس شتيمة مقذعة، فقد كنا أرسلنا عبدالرحمن روته الى الملا مصطفى لكي يسترخسه في إجازة الإخوان المتزوجين، وكما قلت سابقا عبدالرحمن هذا يرتبط بصلة قرابة مع نوري شاويس وهما أبناء أخوال، وحين رجع من عند الملا كنا نتمشى ووصل عبدالرحمن الى قرب علي عسكري الذي بادره بالسؤال “ماذا حصل هل وافق على طلبنا؟”، فأجابه “لا والله لم يوافق!” فسأله علي “وماذا قال؟”، أجاب “لقد شتمكم ولكن أعفوني من نقلها”، وكانت لدى علي عسكري عادة غريبة وهي أنه يضحك في كل المواقف، كنا بعيدين عنهما، ولما جاء روته إلينا توقعنا أن تكون لديه أخبار سارة، وكان علي عبدالله يتمشى وسبحته بيده، ونوري شاويس متمددا تحت الشمس، وأذكر هذا المنظر جيدا، وكنت أنا ونوري أحمد طه وحلمي نتحدث فصاح علي عبدالله من بعيد “ها روته أسد أنت أم ثعلب؟”، فأجابه “ثعلب!”، سأله “ولم؟”، قال “لم يرخص لكم بل شتمكم” سأله علي ثانية “وما كانت شتيمته؟”، قال روته “لا، أعذرني فهي شتيمة قبيحة جدا لا أستطيع ذكرها”، فقالوا جميعا “بالله عليك قل لنا ماكانت شتيمته؟”، قال “يقول الملا لا أسمح لهم بالإجازة”، سألته، ولم؟ “فبدأ بتوجيه شتائم مقذعة (...).”، وقال علي عبدالله “أوف.. كم هو شخص لعان وقذر اللسان”، قالها هامسا خوفا من أن يسمعه أحد، وقال نوري شاويس كلاما لا يصلح للنشر هنا. هذا الموقف وكذلك قتل علي حمدي ورسالته التهديدية بقتل البيشمركة كل ذلك عقدت المشاكل أكثر فأكثر، وحل الشتاء وفي شهر كانون الثاني عام ١٩٦٦ فوجئنا ذات يوم بزيارة عدد من بارزانيين يحملون معهم رسالة من إدريس بارزاني الى حلمي علي شريف.

* ماذا كان فعوى الرسالة؟

– يقول إدريس في رسالته “بناء على أمر من بارزاني عليكما (يقصد حلمي وأنا) أن تلتحقا بنا وتنقلا مقركما إلينا”، وكان قائد هذه المجموعة هو أحد بارزانيين الذين درسوا في روسيا، وكان بينهم عدد ممن لهم ميول نحو الحزب منهم حمد أمين ميرخان، سألته “وأنت ما رأيك، هل تنصحننا بالذهاب إليه؟”، فقال “هذا أمر يعود إليكم، وإذا أردتم سنعطيك مهلة يومين لتفكروا بالأمر”، قلنا “حسنا”. وفي المساء أخذ هذا الشخص بيد علي عسكري ونحاه جانبا وقال له “أقسم لي إذا كشفت لك سرا أن لا تأتي بإسمي”، أجابه “نعم أقسم”، قال “حسنا إسمعني جيدا، لقد كلفنا بأخذ حلمي ومام جلال وأن نقتلهم في الطريق بحجة أنهم حاولوا الهرب ونحن صحنا بهما لكنهما لم يتوقفا ولذلك قتلناهما معا”. وأضاف “أرجوك إكتم ذلك فإذا ظهر بأنني قلت لك هذا تعرف ماذا سيكون مصيري ومصير عائلتي، كلنا سننتعرض للإبادة”.

لم نكن نجتمع في مكان واحد، كنا نسكن في واد بعيدين بعضنا عن بعض، وكنت أنا وحدي أسكن في منطقة بعيدة عنهم مشغولا بالكتابة، وإخترت ذلك المكان بالتحديد لأكون بعيدا عنهم وأنشغل بالكتابة بعد أن حصلت على بعض الكتب والوثائق وبدأت بتأليف كتابي “کردستان والحركة القومية الكردية”، وذات ليلة طلبني للإجتماع النوريان والعليان وعمر دبابة وحلمي.

*** وأين كان الأستاذ إبراهيم أحمد والأعضاء الآخرون، وهل قررتم الذهاب الى الملا مصطفى؟**

– كان الأستاذ إبراهيم في طهران، وسيد عزيز في إيران، والبقيّة مختلفون، حدثني علي عسكري بما سمع، وتناقشنا فيما يمكن أن نفعله؟، وبعد نقاش طويل قررنا أن لانذهب، وكان ذلك قرار الجميع نحن السبعة، وكنا قد قررنا مسبقا أنه إذا لم يسلمنا الملا مصطفى أي عمل خلال ستة أو سبعة أشهر عندها سنعود الى داخل المدن ونمارس عملنا هناك بصورة سرية. وفي الصباح التالي ذهبنا الى عباس مامند اغا وقلنا له “كك عباس لقد أرسلوا بطلبنا وينون قتلنا”. فتقدم بإقتراح ينص على أن يرسل هو برفقية الى الملا مصطفى يقول فيها انه بدلا من حلمي ومام جلال قررنا أن نأتي إليه جميعا ثم ننتظر ماذا يكون رده عندها نعرف حقيقة نواياه”. وقررنا أن نمضي نحو (سيتك) ونأخذ الشيخ لطيف معنا في الطريق، ثم نسير عبر طريق (خدران) لكي نبغ كاكه زياد اغا بالموقف حتى لا يقع هو أيضا فيما لا يحمد عقباه. وفي الصباح أبرق عباس اغا الى الملا بتلك البرقية فجاء الرد “لا حاجة لأن تأتوا جميعا، فليمتثل جلال وحلمي للأمر ويذهبا الى إدريس وأنا سأراهم فيما بعد”.

(الجلقة: ٢٩)

المشاركة في الحكومة بوزيرين من إتجاهين مختلفين.

*** هل صحيح أنه كان مقررا أن تعينوا وزيرا منكم وآخر عن بارزاني في الحكومة الجديدة؟**

– نعم هذا صحيح، فالحكومة قررت تخصيص حقيبتين للکرد، نحن من المكتب السياسي رشحنا الأستاذ فوزي جميل صائب، وجماعة الملا رشحوا اللواء أحمد كمال الكركوكي، ولكنهم أبلغوه مسبقا إذا عين ممثلنا وزيرا فعليه أن ينسحب، هاتفني الأستاذ فوزي وقال “لقد أرسلوا بطلبي في القصر، وأعتقد بأن الأمر يتعلق بأداء القسم، قلنا له “حسنا، شايف خير”، ولكن بعد أن ذهب فوزي الى القصر الجمهوري أبلغوه أمام الباب بأن إسمه ليس مدرجا ضمن قائمة الوزراء، ويبدو أن أحمد كمال سبق فوزي بالحضور و أبلغ عبدالرحمن وغيره بأنهم إذا قبلوا بفوزي وزيرا فإنه سينسحب بأمر بارزاني، وأنه في هذه الحالة سيعاود بارزاني قتالهم. لقد أراد أن يظهر نفسه كحمامة سلام، ولذلك إقتنع عارف ومن معه بما طرحه كركوكي، وقالوا “إن جماعة المكتب السياسي هم رجال وطنيون وسيتفهمون موقفنا ونستطيع إقناعهم”، وهكذا خلت وزارة ناجي طالب من ممثل عنا رغم أننا كنا نود ذلك بشدة. لم يكن الأستاذ فوزي عضوا بالحزب، لكنه كان صديقا مقربا لنا، وأحدثت هذه الواقعة ضجة كبرى، ولكنني لست نادما على ما حصل الى اليوم، فناجي طالب كان رجلا هادئا ومحترما ذا أخلاق عالية، وكان شيعيا وطنيا ومن الضباط الأحرار وصديقا مقربا من عبدالناصر، ولم يكن يستحق قتله وإعدامه. كما ضمت وزارته شخصيات وطنية كبيرة مثل أديب الجادر الناصري الوطني الذي تولى وزارة الصناعة.

جماعة الملا و جماعة طالباني (جلاليون وملائيون)

*** أظن في ذلك الوقت أطلقت عليكم تسمية (جماعة ججوش ٦٦) أليس كذلك؟**

– في تلك الفترة شنت جماعة الملا مصطفى حملة دعائية كبيرة ضدنا، وصفونا بالججوش وخدم الأجنبي، وبالمقابل وصفناهم بججوش السننو والإستعمار وبأنهم يريدون تسليم إرادة الحركة التحررية للإمبريالية.

* حسنا، لماذا وصفوكم بجحوش الحكومة، ألم يكونوا هم أيضا مع الحكومة؟

- هذا صحيح، لقد حللوا لأنفسهم ما حرموها علينا، أجازوا لأنفسهم أن يأخذوا مساعدات ورواتب شهرية من الحكومة وأن يكون لهم وزراء فيها ويصدروا جرائدهم، ولكن حرام علينا ذلك. وكانوا بالأساس يشنون هجماتهم علينا بالدعم المادي الذي يتلقونه من الحكومة، وبأسلحة الحكومة و رصاصاتها حاربونا، والحكومة سمحت بأن تمر قواتهم من داخل السلیمانیة لمهاجمتنا. كنا نقول لهم، إذا كانت العلاقة مع الحكومة أمرا مشينا، فلماذا تتعاملون معها؟، إذا كانت الحكومة سيئة الى هذه الدرجة فلماذا تشاركونها بوزرائكم؟، قلنا بأن الملا مصطفى يريد إحتكار الساحة لنفسه وأعوانه ولذلك يريد خلق الفتنة وشن القتال الأخوي ضدنا. لقد كان الملا يبحث عن ذريعة لكي يحلل القتال الأخوي وذلك بوصفنا بجحوش ومرترقة.

وقع القتال، وكانت الحرب سجالا بيننا، مرة نهزمهم ومرة يهزموننا، ولكننا صمدنا ولم نتزجج من مناطقنا، وكانت الحملة شديدة خاصة حين كانوا يروجون لكذبة بأننا أخضعنا أنفسنا لإيران، ولذلك بادرنا فورا بإعادة الأستاذ إبراهيم أحمد من إيران وقطعنا علاقتنا معها، وكانت الإتهامات متبادلة بيننا، نصفهم بالذيلية للإمبريالة وحلف السننو وإيران وإسرائيل، ونؤكد بأنه سيأتي يوم وتتكشف فيه كل الوثائق عن تلك العلاقات المشبوهة، وسنقدم شهادة شمس الدين المفتي دليلا على تلك العلاقات.

* وماذا كانت طبيعة علاقتكم مع القوى العراقية الأخرى آنذاك؟

- كانت علاقتنا مع الحزب الشيوعي والأحزاب القومية جيدة، وللحقيقة والتايخ أقول كان موقف الشيوعيين منقسما بين جماعة عزيز الحاج المعروفة بـ"القيادة المركزية"، وجماعة اللجنة المركزية، هذه الأخيرة كانت ترفض حرب الملا مصطفى ضدنا، وعلاقتنا معهم لم تكن سيئة، ولكنهم حاولوا أن يسبغوا بعض الشرعية على تصرفات بارزاني ويرفضوا الدخول معنا بجهة سياسية كما أن علاقتنا مع الحركة الإشتراكية العربية وحزب الوحدة الإشتراكية الناصري والجناح اليساري لحزب البعث وحزب العمال الثوري اليساري جيدة أيضا. وللتذكير فقد حاولنا مرتين أن نستولي على الحكم مع هذه القوى الصديقة. المرة الأولى عام ١٩٦٦ وأخرى في عام ١٩٦٧. فقد كانت علاقتنا جيدة جدا مع القوى العربية وتشهد تطورا ملحوظا خصوصا مع مصر، وكنا على إتصال دائم بسفارة مصر في بغداد، وذهبت الى بيروت وجاء مندوبين عن عبدالناصر و إلتقيناهم ووعدونا بوعود طيبة و أن يمدوا لنا يد المساعدة.

اجتماع الجزائر عام ١٩٦٧ والمسألة الكردية

* ما هي الأحداث الأخرى المهمة التي وقعت عام ١٩٦٧ ولها علاقة بالعراق والمسألة الكردية؟

– أهم حدث في ذلك العام هو انعقاد مؤتمر الإشتراكية العربية في الجزائر و دعيت إليه جميع الأحزاب الشيوعية والإشتراكية والبعثية، وجميع أحزاب جبهة التحرير والإتحاد الإشتراكي العربي، ومن الكرد دعي الحزب الديمقراطي الكردستاني ومثلته أنا، ولم يدع الى المؤتمر الجناح اليميني لحزب البعث ونقصده به جماعة عفلق، لأن هذا الحزب شهد تغييرات منها:

في عام ١٩٦٣ إنشقت جماعة عنهم وأطلقوا على أنفسهم إسم “حزب البعث العربي الإشتراكي الثوري”، وكانوا كثرة في سوريا ولبنان والعراق وعقدوا مؤتمرهم وطردهوا ميشيل عفلق ووصفوه بالانرجسية والرجعية. وأصدروا عدة قرارات جيدة منها تبنيهم لحق تقرير المصير للشعب الكردي، وقالوا بأن الحكم الذاتي هو الخطوة الأولى قبل الوصول الى حق تقرير المصير، وأدانوا سياسات البعث السابقة ضد الكرد. وبعدهم إنقلب بعثيو سوريا أيضا وطردهوا عفلق وشكلوا قيادة قطرية جديدة برئاسة الدكتور يوسف زعين والدكتور نورالدين الأتاسي. وحاول ميشيل عفلق أن يطرده هذه القيادة ولكنهم أزاحوه قبل أن يتمكن من ذلك وأيدهم الجيش. أطاحوا برئيس الجمهورية أمين الحافظ وتسلموا الحكم بأنفسهم، وهكذا إنقسم هذا الحزب الى جناحين يميني ويساري. بقي بعضهم مع ميشيل عفلق وكانوا من اليمين المتطرف معهم أحمد حسن البكر وصادم حسين، ولكن في العراق كانت الأغلبية يسارية. نحن كانت علاقتنا جيدة مع الجناح اليساري ومع الحركة القومية العربية قبل إنقسامهم، وكذلك مع اليمن الجنوبي، بالإضافة الى عدد كبير من القوى العربية. في تلك المرحلة تجسدت حقيقة ما كان يطلق عليها “الأخوة العربية الكردية” تضامنهم ونضالهم المشترك.

ذهبت الى الجزائر مع الوفد العراقي وضم كلا من فؤاد الركابي وهاشم علي محسن رئيس إتحاد نقابات العمال العرب وأصبح لاحقا سكرتيرا عاما لحزب العمال العربي الإشتراكي وكان رجلا رائعا وهو صديقي وصديق نوشيروان مصطفى، فقد كان نوشيروان في تلك الفترة في دمشق وعقد الصلة معهم، وكذلك رافقنا الدكتور محمود الحمصي والدكتور خيرالدين حسيب من الجناح اليساري لحزب البعث.

بعد سقوط وزارة ناجي طالب، تشكلت وزارة جديدة برئاسة وزير الداخلية عبدالستار علي الذي كان صديقا لي ولفؤاد الركابي. وتم توديعنا في بغداد كوفد شبه رسمي، فذهبنا الى لبنان والقاهرة ومن هناك توجهنا جميعا الى الجزائر، وكان من الشخصيات المهمة التي شاركت بالمؤتمر أذكر كمال جنبلاط و فؤاد نصار سكرتير الحزب الشيوعي الأردني، وكمال الدين رفعت وأحمد حمروش من مصر، وعبدالخالق محبوب من السودان، ومحسن إبراهيم ونايف حواتمة، ومن سوريا شارك وفد من الجناح اليساري لحزب البعث.

قدمت في المؤتمر ثلاثة بحوث وهي بحوث مهمة إذا راجعت قراءته اليوم، الأول بعنوان (الإشتراكية والمسألة القومية والمشكلة الكردية في العراق) ونشر بكراس فيما بعد، والثاني بعنوان (الأهمية التاريخية للوحدة العربية على أسس تقدمية وديمقراطية). وهذه المرة الأولى التي أتحدث فيها عن موضوع إقتصادي سياسي و استراتيجي حول الوحدة العربية على أساس تقدمي وديمقراطي، وما هي تأثيراتها على موازين القوى في المنطقة والعالم ومصصلحة الشعوب. وقد إستحسن أعضاء المؤتمر هذه المواضيع التي طرحتها، ثم تحدثت عن المسألة الكردية

وكان لحديثي تأثير مماثل على المؤتمرين. ومن الجزائر شارك كل من عبدالعزيز بوتفليقة والأخضر الإبراهيمي الدبلوماسي المعروف الذي ربطتني به علاقة صداقة متينة حتى أننا كنا نتزاور عائليا يدعوني أنا وهيرو للإستضافة بمنزله ونرد له التحية بأحسن منها وطرحت موضوعا آخر في المؤتمر بعنوان (دور البرجوازية الصغيرة في بناء الإشتراكية) وأثار إنزعاج الكثيرين في المؤتمر، وكنت في كتابة ذلك الموضوع واقعا تحت تأثير الفكر اليساري وأرى "بأن ما يقال حول عدم إمكان بناء الإشتراكية من دون قوى العمال، وبأن البرجوازية الصغيرة لا تستطيع بناء الإشتراكية، هو أمر صحيح، ولكن التطور اللارأسمالي هو أمر جيد أيضا، خصوصا في الدول التي ليس فيها نظام إشتراكي، وقد أوردت نموذجا من كلام لينين الذي قال "لايجوز الخلط بين الحركة التحررية والحركة الديمقراطية الثورية وبين التوجهات الشيوعية".

وأثار قلبي هذا انزعاج السوفيات، وكانوا منزعجين من شيئين، الأول حين تساءل السفير السوفيتي عن أسباب عدم دعوة بارزاني الى المؤتمر ودعوة طالباني فقط، فأجابه محسن إبراهيم وهو شخص محب للنكته "أيها الرفيق، لو عقدنا مؤتمرا للعشائر العربية ولم ندع لها بارزاني كان يحق لك الإعتراض إذا لم نضع إسم الملا مصطفى على رأس قائمة المدعويين، ولكن هذا مؤتمر للإشتراكية العربية!"

*** كان المؤتمر فرصة للتعرف بالشخصيات العربية وتعريفهم بالقضية الكردية، فهل تعتقد بأنكم استفدتم من المؤتمر كما يجب؟**

– بالطبع نحن بذلنا جهودنا ولم نقصر. أثرتنا موضوعا أزعج الجزائريين، وهو موضوع بن بيللا، فقد دعت مجموعة من المؤتمرين الى إطلاق سراح بن بيللا وكنت من ضمنهم وتحدثت بذلك مع بوتفليقة، وسألته إن كان يمكن أن نذهب الى الرئيس الجزائري لنحدث اليه بهذا الموضوع، فقال "لاتذهبوا لأنه سيغضب كثيرا لو طلبتم منه ذلك"، كانت لبن بيللا مواقف مشهودة بالنسبة للقضية الكردية وهو شخصية وطنية ومجاهد كبير في تاريخ شعبه الجزائري، عرفانا مني بجميل صنائه معنا أردت أن أضم إسمي الى أسماء الداعين الى إطلاق سراحه.

تعرفت خلال أيام المؤتمر بالسيد عبدالخالق محجوب سكرتير الحزب الشيوعي السوداني وأصبحنا صديقين مقربين تتطابق آراؤنا السياسية، وأصبحت معه عضوا في لجنة داخل المؤتمر الى جانب عبدالعزيز بوتفليقة والأخضر الإبراهيمي، والتقيت بأمين هويدي وسامي شرف من مصر وكان يفترض أن ألتقي بجمال عبدالناصر ولكن وقوع حرب الخامس من حزيران حال دون ذلك. كما تعرفت في المؤتمر على فؤاد نصار، وحملته برسالة الى الجواهري في براغ وأهديت له عددا من غطاء الرأس الكردي (عرقجين). وتعرفت أيضا على مندوبي الحزب الشيوعي السوري واللبناني ودول أخرى عربية، كما تعرفت على الأستاذ كمال جنبلاط، وحدثت بعض المفارقات المضحكة أود أن أرويها هنا، فذات يوم كنا واقفين أنا وخيرالدين حسيب ومحسن إبراهيم بعد أن أنهيت إلقاء محاضرتي بعنوان (الإشتراكية والمسألة القومية والمشكلة الكردية في العراق) وإذا بكمال جنبلاط يقبل نحونا وبعد أن حيانا وجه كلامه لي وقال "جلال هل تعرف بأن أصولنا نحن الجنبلاطيين من الكرد". قلت "نعم عائلة (جان بولاد) فهم مشهورون في التاريخ الكردي". في تلك اللحظة جاء أيضا شاب أسمر في مقتبل العمر يرأس الوفد اليمني الشمالي فقدم نفسه وقال "أستاذ جلال أنا أيضا كردي، كان جدي قاضيا قدم الى اليمن، نحن من أصول كردية"، قلت "أنا سعيد بلقائك"، ثم أمسك خيرالدين بيدي ونحاني جانبا وقال "كاكة هذا شلون ينجرع، هم كردي وهم يمني!"

ونكتة أخرى، كنت جالسا داخل الطائرة الى جنب عبدالخالق محبوب، وكان في الطرف الآخر يجلس شخص بجنب محسن إبراهيم ويبدو أنه إسترق السمع لحديثنا، فأردف قائلا بأن في السودان كرد أيضا. فأجبتة "لا علم لي بذلك، فقال "بل صدقني هناك كرد لست أمارحك"، كنت في البداية ظننت أنه يمازحني فعلا، ولكنه قال بأن الكرد منتشرون في كل مكان. ثم روى لي حادثة لن أنساها أبدا حين قال "نحن كنا شبابا نتردد على نادي القلم، وكان هناك شاعر من أصل كردي وآخر من أصول عربية بدعوا بمعركة شعرية يهجو أحدهما الآخر، وفاز الشاعر الكردي على الجميع، وفي النهاية نظم شاعر عربي قصيدة هجاء تساءل فيها بقوله "ابن الكرد و التتر!" فقلت "ها رفيق عبدالخالق أنت بروليتاري وتصفنا هكذا!"، قال "عافك الله يا جلال، أنت تعرف عواطفى تجاه شعبكم وتتهمني بهذا"، فقلت له "والله أعرف ذلك، ولكن هذا أثر الشوفينية العربية فيكم!"

سمع محسن إبراهيم محاورتنا وقال مازحا "جلال إسمعني زين، أنتم مصيركم الإبادة، إبادة على أيدي العرب وبس، غير الإبادة ما تحصلون على شي، بس إذا تريدها قومية ماعندنا مانع وإحنا جاهزين".

حين كانوا يتحدثون في العموميات ويأتي الحديث لدعم القضية الكردية، يتحدثون عن دعمهم للنضال الكردي على أن يكون في خدمة تعميق الأخوة العربية الكردية ويعارض الإمبريالية وتدخلها في الشؤون الداخلية، وكان لمحسن إبراهيم تعليق على ذلك حيث يقول "هذا يعني أن نعطي شيئا ما للكرد"، كان محسن رجلا نبيلًا ويقول دائما "أنا لا أفهم ما معني، أن ندعم الكرد لنسد الطريق على الإستعمار والرجعية، الكرد شعب يستحق أن يقرب مصيره بنفسه".

أثارت محاضرتي حول الإشتراكية والمسألة الكردية إهتمام المؤتمرين وترك أثرا جيدا على التصورات العربية تجاه القضية الكردية، وكانت هذه هي المرة الأولى التي يتم فيها بحث هذه القضية وحق الكرد بالحكم الذاتي وتقرير المصير في بلد عربي كالجائر ووسط مجموعة من القوى الإشتراكية العربية وبعضها تتولى الحكم في بلدانها. فقد تحدثت هناك عن أن تقرير المصير والحكم الذاتي هما الحل الأمثل للصراع العربي الكردي، بدونهما لا يمكن حل المسألة القومية.

حين عدنا الى القاهرة كانت نكسة حزيران قد وقعت و إنهزمت مصر، كنا في الإسكندرية و من هناك عدنا بالباخرة الى بيروت، و حين وصلنا سمعنا بإستقالة جمال عبدالناصر ثم خروج التظاهرات الحاشدة في جميع أرجاء مصر لرفض تلك الإستقالة ودفع عبدالناصر للعدول عنها.

* وما كان موقفكم من حرب حزيران؟

— كنت في بيروت حينها، وكتبت مقالا حول المسألة الكردية وموقف العرب منها، ونشرته في مجلة "الحرية" اللبنانية والتي يتولى رئاستها محسن إبراهيم، كان مقالا مشحونا بعواطف جياشة تجاه عبدالناصر والعرب، وقلت فيه ان الكرد يشاركون إخوانهم العرب في هذه المحنة ويجب أن يعملوا معا لإفشال مخططات الإستعمار والصهيونية، و الغريب أن جماعة بارزاني و خصوصا الدكتور محمود عثمان عد هذا الموقف مني بمثابة عمالة و ذيلية للعرب وعبدالناصر، فنسخوا مقالي و وزعوه على النطاق الأوروبي.

عدنا من لبنان الى سوريا، وحين وصلنا الى الحدود كنا وفدا ومعنا بعثيون سوريون، فسمحوا للجميع بالدخول ما عداي و فؤاد الركابي وقالوا لنا "غير مسموح بدخولكم الى سوريا". أفهمناهم بأننا ضمن الوفد السوري العراقي و توسلنا إليهم ليسمحوا لنا بالدخول لكنهم أصروا على الرفض، وقال أعضاء الوفد "نحن سنذهب الى دمشق ونبحث الموضوع مع رفاقنا هناك، فهذه المسائل لاتحل مع هذه المجموعات الصغيرة على الحدود، ويجب أن تنتظروا هنا

وسنعالج الموضوع"، إنتظرنا أنا وفؤاد الركابي، وكنا نرى أفواجا من الجنود السوريين الفارين أو المنهزمين في الحرب يهيمنون على وجوههم ويثيرون الأسى في نفوس الجميع. وكان هناك عدد من الضباط السوريين من الناصريين واقفين على الحدود يتحادثون فيما بينهم بأنهم سيعودون الى سوريا وسيناضلون من داخل الجيش لتغيير هذه الأوضاع، ويبدو أنهم منعوا أيضا من دخول سوريا، هذان المشهدان أثرا بي تأثيرا كبيرا، وبعد فترة طويلة دعينا وأبلغنا "بأن هناك سيارة تنتظرنا فإذهبوا بسلام الى دمشق". حين وصلنا الى دمشق ذهبنا مساء الى مقر نقابات العمال ويرأسها شخص ذو شوارب كثة يدعي خالد الجندي، وكان يجلس هناك أيضا مصطفى طلاس وزير الدفاع، تجاذبنا أطراف الحديث وتطرقنا الى استخدام قنابل النابالم ضد الجيش السوري في الحرب. وكان هناك ضابط طيار عراقي يبدو أنه إلتجأ الى سوريا وأخذ يحدثنا عن قنابل النابالم ومدى خطورتها وتأثيراتها في قتل أكبر عدد من الناس. وكان يتحدث كأحد الخبراء في القنابل وبدأ مصطفى طلاس مستغربا من تلك المعلومات وسأل الضابط "رفيق، من أين تعلمت كل هذه الأمور؟"، فأجابته "مو إحنا إستعملناها ضد إخواننا الكردي"، وأشار بإصبعه نحوي، وهكذا غرقنا في الضحك.

بقينا هناك لأننا لم نحصل على طائرة لنعود بها، إنتهزنا الفرصة للقاء عدد من الشخصيات، وحاولت أن أبني علاقات مع السوريين، وكنت قد سمعت بوجود مجموعة يسارية مثل الدكتور يوسف زعين، وفهمت بأنهم يساريون، ولكن ظهر أنهم ليسوا كذلك، فجميعهم في المحتوى والمضمون مجرد بعثيين، لذلك لم أر جدوى من لقاءهم، ولذلك قررنا العودة بالقطار ثم بالسيارة الى بغداد.

وفي المحطة صادفت طارق عزيز وكان حينذاك معلما في دمشق وينتمي لجماعة علق، إعتقله اليساريون في الحزب عام ١٩٦٦ وأفرج عنه أثناء الحرب العربية الإسرائيلية، وكان يهتم بالرجوع أيضا لكن أحدا من أعضاء الوفد العراقي لم يكلمه، فسلمت عليه ولاحظت أنه لا يملك مالا، ولذلك كنت أدفع عنه في المقاهي والمطاعم. وقد تحدث بذلك في مفاوضاتنا معهم عام ١٩٨٣ وقال "أذكر أنني عندما كنت في الشام كان كاكه جلال هو الشخص الوحيد الذي تكلم معي في حين عزلني الآخرون".

* راج في تلك الفترة بأن الملا مصطفى زار إسرائيل، فما كان موقفكم أنتم والحكومة العراقية؟

– حين عدنا الى بغداد تلقينا خبرا سيئا جدا من طهران مفاده أن الملا مصطفى ذهب الى إسرائيل وأخذ معه كلا من الدكتور محمود عثمان وشمس الدين المفتي (١٠)، وشاع حينذاك بأنه بعد هزيمة العرب أخذ الإسرائيليون الملا مصطفى الى سيناء ليعاين مواقع القتال الذي دار هناك، ووردنا خبر بأن الملا مصطفى أرسل برفيقة تأييد لإسرائيل، وفي الحقيقة لم يكشف مضمون البرقية الى عام ١٩٦٩، ففي تلك السنة ظهر كتاب بعنوان (أسوار إسرائيل) الذي كتبه موشي دايان رئيس أركان الحرب الإسرائيلية آنذاك أشار في مقدمته "إنتصرنا على العرب في حرب عام ١٩٦٧ وتلقينا برفيقة تهنئة بالنصر من الملا مصطفى بارزاني".

هذه العلاقة المتينة بين الملا مصطفى وكل من إسرائيل وإيران كانت سببا رئيسا لكي نمقت بارزاني ونكرهه، وإعتبرنا حركته ليست ثورة، بل مجرد حركة رجعية تابعة لإسرائيل.

في تلك الأيام كان كل من يعتبر نفسه يساريا أو ماركسيا يؤيدنا، ونشأت حينها صراعات وخلافات بين الروس والصينيين، فظهر تيار عندنا يدعم التوجهات الصينية ويعتبر ماوتسي تونغ الزعيم الشيوعي الأكبر والأوحد في العالم. ووسط البارتني كان هناك بعض الشباب الذين درسوا في أوروبا وفهموا هذه المسائل جيدا، منهم، رشدي شريف ومجموعة أخرى من الشباب الواعين في السليمانية تأثروا بالفكر اليساري الجديد مثل نوشيروان مصطفى و بكر حسين و فؤاد و فاضل ملا محمود و فريدون عبدالقادر و شازاد صائب، و قد إنتهزت فرصة ظهورهم لأبني معهم علاقات قوية و متينة.

(الحلقة : ٣١): عودة البعث وصدور بيان ١١ آذار: الانقلاب البعثي

* هل سألتكم عبدالستار عبداللطيف من سيقوم بالانقلاب؟

– طبعاً سألتناه، فقال انه إجتماع بعبداللطيف الدراجي وإبراهيم الداود وعبدالرزاق نايف و مجموعة سعدون غيدان، وقالوا لي أنت رجل مدني ولست حزيباً وفضل أن تكون أنت رئيساً للجمهورية. وأنه رد عليهم بأنه سيقبل بالعرض بشرط أن يكلف فؤاد الركابي بتشكيل الوزارة على أن تكون وطنية ونكون نحن أحد أطرافها، وهم وافقوا على ذلك على شرط أن يأخذوا وزارة الأمن القومي ووافق على ذلك وأراد أن يعرف رأينا. أجبناه بأن هذا الأمر مهم جداً وعلينا أن نعود الى الحزب لنقرر، أو على الأقل أن نستأنس بآراء رفاقنا الآخرين، وهكذا خرجنا من عنده، وكان فؤاد الركابي يرى بأن الأمور ستسير بصورة حسنة وقال “أنا أؤيد عبدالستار عبداللطيف رئيساً للجمهورية وأن أتولى أنا رئاسة الوزارة وأن تكون أنت نائباً لرئيس مجلس الوزراء ووزيراً للداخلية، عندها يمكننا أن نحسن وضعنا داخل الجيش ونقوم بمجموعة من الإصلاحات الضرورية لكي لا يتحول هؤلاء الضباط الى أعداء لنا في المستقبل.” وكنت في ذلك اليوم مع هذه الطروحات، وأقولها للتاريخ وبصراحة وليس من باب المفاخرة أن رأيي كان مطابقاً لما طرحه الركابي، ولكن حين رجعت الى رفاقي ورجع فؤاد الى أصحابه، ظهر تحليل آخر، حيث كانت منطقة الشرق الأوسط تمر بأوضاع متأزمة بسبب الحرب مع إسرائيل، وكان العرب قد إنهزموا في حرب الأيام الستة ونشأت الجبهة الشرقية، وكان الجزء الأكبر من القوات العراقية بحدود ٥٠-٦٠ ألف موجودين في الأردن بانتظار المشاركة في الحرب ضد إسرائيل بدعم من مصر.

* وكيف تصف الأجواء السياسية ووضع الحكومة في عهد عبدالرحمن عارف؟

– كان عبدالرحمن عارف في أشد حالات ضعفه، وانقسم الحزب الشيوعي الى جناحين منفصلين، وكانت جماعة القيادة المركزية بصدد البدء بمعركة الأهوار في الجنوب، وكان أغلب الناس يتفقون حول ضرورة تغيير الحكومة، وكانت الدول الغربية تدعم هذا التوجه، وإيران و السعودية تخططان معا لذلك و يرون في عارف شخصية ضعيفة لايمكن في ظل حكمه أن تتطور الحركة الوطنية، وأنه لا يستطيع الخروج من تحت عباءة عبدالناصر. وكان هذا الطرح صحيحاً، فقد تطورت الحياة الحزبية، وكانت الأحزاب تتمتع بشيء من الحرية والناس يستطيعون أن يتحدثوا بحرية عما يريدون ولم تكن الحكومة تضايق أحداً. وهذه الأوضاع لم تكن مريحة للدول الغربية وتريد أن تتشكل حكومة تعمل على الفور بإلغاء الجبهة الشرقية وتعادي عبدالناصر وسوريا. وأفضل من يقوم بهذا الدور بإعتقادهم هم جماعة البعث اليمينيين بحكم عدائهم لسوريا، وهناك احتمال بأن يستولوا على السلطة ويحولوا دون توحيد العراق وسوريا أو التحالف بينهما، لأنهما حزبان بعثيان يعاديان بعضهما البعض، وبحكم عدا اليمينيين لعبدالناصر فإنهما سيحاربان سوريا وسيسقطان الجبهة الشرقية. كما أنهم بحكم معاداتهم للشيوعيين يستطيعون القضاء عليه، ولذلك كانت تلك الدول تدعم اليمينيين من البعث و مجيئهم للسلطة يتوافق مع رغبة الدول الغربية، ولذلك تردد الحديث بأن تلك الدول ستعمل على دعم إنقلابهم على السلطة، وقال عبدالستار عبداللطيف لنا “إذا لم تتعاونوا معنا فإن هؤلاء الضباط سينضمون الى جانب أحمد حسن البكر وسيتحالفون معه”. وأذكر ما قاله فؤاد الركابي “خليهم يجون وبعد فترة سنزيعهم”، فقلت له “لن يسقطوا بهذه السهولة، فلديهم تجربة عام ١٩٦٣ ولذلك من الصعب إزاحتهم إذا تسلموا السلطة”.

* وماذا عن علاقاتكم مع القوى العراقية الأخرى؟

– في تلك الفترة كانت علاقتنا مع الحزب الشيوعي العراقي متأزمة، وكنا نلتقي بالدكتور صفاء الحافظ بين فترة وأخرى بحضور الأستاذ إبراهيم أحمد، وكنت ألتقي بعزيز محمد أحياناً، ويأتي هو للقاء بيت همزة عبدالله أحياناً، وكان موقفهم هو إدامة الصلة معنا ومع الملا مصطفى في آن واحد. أما جماعة القيادة المركزية فقد كانت مع الملا مصطفى ضدنا، وأعتقد بأن الملا مصطفى كان له دور في دفع عزيز الحاج للإنشقاق وذلك عن طريق حبيب محمد كريم الذي كانت تربطه صلة القرابة بالحاج، وكان هدف الملا هو إضعاف الحزب الشيوعي لكي يكون تحت

سيطرته. أما الأحزاب العربية فجميعها كانت صديقة لنا، ومعهم الضباط الناصريون والقوميون التقدميون، وكانوا يعاونوننا في نقل الأخبار وتوجيه النصائح لنا. أما جماعة فؤاد الركابي فقد رفضت المشاركة بالحكم، وكان أبو شوقي (جواد الدوش) عضو القيادة أكثرهم معارضة، ويرفض مساندتنا لتلك الجماعة بإعتبارهم يمينيين ومشبهوهين، وكانت جماعة أبي شوقي داخل الحركة الاشتراكية تتبنى موقفا يساريا متطرفا.

*** كيف استولى البعث على السلطة خاصة أن هناك حديثا عن دعم أمريكي لهم؟**

– كانت للضباط البعثيين فعلا إتصالات بالأمريكان عن طريق ناصر العاني سفير العراق في دمشق وبيروت، و استطاعوا تنظيم عدد من الضباط منهم حردان التكريتي وإبراهيم الداود وعبدالرزاق النايف وسعدون غيدان وأحمد حسن البكر ومجموعة أخرى من الضباط البعثيين، تحالف هؤلاء جميعا ونفذوا إنقلاب ١٧ تموز عام ١٩٦٨. وقبل تنفيذ الإنقلاب كنت أعرف أحمد حسن البكر وكنت أزوره بين عامي ١٩٦٧-١٩٦٨ عندما أذهب الى بغداد، وكان يرد بزيارتنا في منزل الأستاذ إبراهيم أحمد.

*** وما تقييمك لشخصية أحمد حسن البكر؟**

– كنا نظنه رجلا بسيطا عشائريا ومسالما، وكانت له رؤية سليمة تجاه المسألة الكردية و يعتبر نفسه صديقا لنا، ويؤكد لنا أنهم إذا عادوا للسلطة فإنهم سوف يمنحوننا الحكم الذاتي. كان يتحدث إلينا بهذا الشكل ومع جماعة البارزاني أيضا بنفس النهج، وكانت علاقته مع الشيعة جيدة أيضا، وخاصة أن الشيعة بدورهم بدعوا بالتحرك في تلك الفترة، وأعتقد بأنهم كانوا يفعلون ذلك لتحبيب أنفسهم، وقد إلتقيت بصدام حسين مرتين أو ثلاث حين كنت أزور صالون البكر.

صدام حسين والکرد

*** متى كان أول لقاء بينك وبين صدام حسين؟**

– كما قلت آنفا رأيت له لأول مرة بصالون أحمد حسن البكر وكان من ضمن جماعته التي كانت تضم أيضا شبابا جيدين مثل عبدالخالق السامرائي وعبدالله سلوم السامرائي وتعرفنا عليهم عن طريق طيب بروراي. وكانت علاقتنا تأسست عن طريق عبدالله سلوم ومحمد المشاط الذي عين لاحقا سفيرا للعراق في لندن. وكانوا غالبا ما يزورون منزل الأستاذ إبراهيم أحمد فنلتقيهم وندمجهم ونجتمع بهم هناك نحن كنا الحزب الوحيد الذي له علاقة مع جماعة البكر، حتى أنني أتذكر أن البكر طلب مني ذات مرة أن أرتب له موعدا مع عزيز محمد. ونقلت رغبته الى عزيز لكنه قال “لا أستطيع أن ألتقيه، فبعد كل هذه المجازر التي إقترفوها ضدنا كيف يمكن أن ألتقي به”. كانت مواقف جماعة عبدالخالق السامرائي أفضل تجاه المسألة الكردية قياسا الى الجماعات الأخرى، ففضله كنا نتعاون في الإنتخابات الطلابية، وفي بعض المناطق الأخرى كنا ننزل الإنتخابات مع الحركة الاشتراكية العربية والناصريين بقوائم مشتركة.

*** أين كنت حين وقع إنقلاب ١٧ تموز؟**

– كنت في السليمانية حين وقع الإنقلاب، جاءني عبدالكريم الحمداني وهو ضابط إستخبارات أصبح فيما بعد أمرا لقاعدة الحرس الجمهوري ونقل الي الخبر، ولم تكن أسماء الإنقلابيين معلنة لكنه أبلغني بأن جماعة أحمد حسن البكر هم من قاموا بالإنقلاب، وفي المساء أذيعت الأسماء من الراديو.

*** لاحظنا أنه في التشكيلة الوزارية الأولى بعد الإنقلاب كان هناك وزيران من جماعة الملا مصطفى، و خلت من وزراء لكم فما كانت**

الأسباب؟

– صحيح.. تشكلت الوزارة الأولى برئاسة عبدالرزاق النايف وشارك فيها محسن دزيبى واحسان شيرزاد المحسوبان على جناح الملا مصطفى، وذلك لأن عبدالرزاق النايف إتصل مسبقا بالملا مصطفى. وهكذا تشكلت قيادة الدولة من أحمد حسن البكر رئيسا للجمهورية وعبدالرزاق النايف رئيسا للوزراء وإبراهيم الداود وزييرا للدفاع. ومنذ اللحظة الأولى إعتبر الناس ذلك الإنقلاب مخططا إستعماريًا، فمصر سارعت مباشرة بإبداء موقفها وإعتبرته مخططا من بريطانیا و أمريكا لأجل إسقاط الجبهة الشرقية ومعاداة سوريا ومصر، وكان للسوريين

الموقف ذاته وإعتبروه إنقلاباً مدعوماً من الرجعية العربية وإيران، وقال عبدالرزاق النايف في مؤتمر صحفي "معنا ممثلون عن الكرد ونحن سنحل القضية الكردية على أساس بيان ٢٩ حزيران عام ١٩٦٦".

* كانت لكم إتصالات مسبقة مع البعثيين، فلماذا فضلوا ممثلي البارزاني عليكم في تشكيل الحكومة؟

– لم نكن نلتقي البعثيين حينذاك، ولا نعرف ماذا حصل، كان طيب برواري إتلقى بعبدالخالق السامرائي الذي أبدى إمتعاضه مما حصل وقال "هؤلاء أشخاص مشبهوهون، ونحن لانعرف كيف جاءوا ومن أتى بهم، هناك إجتماع للقيادة القطرية وسأبحث هذا الموضوع معهم".

* وهل أتخذتم أي موقف تجاه تهميشكم؟

– في يوم ٢٠ أو ٢١ من تموز ١٩٦٨ كنت والأستاذ إبراهيم أحمد نستقل سيارة عمر دبابة الذي كان يسوقها بنفسه وخلفنا سيارة من الحماية، لاحظنا وجود سيارة خلفنا تزمر بشدة ولم يكن عمر يعرفه ولهذا شتم صاحبها وقال "من هذا الكلب الذي يزمر خلفنا هكذا؟" إلتفت فوجدته صدام حسين! كنت أعرفه سابقا لكنهم لم يعرفونه، أشار إلينا بأن نركن السيارة جانبا، فوقفنا، ونزل صدام ونزلت أنا أيضا تبادلتنا التحية وسألته "ها أبو عدي شنو القصة، فهمني شنو الحكاية؟"، قال "خليه كاكه جلال"، ثم سألتني "من هؤلاء معك؟"، قلت "هذا أستاذ إبراهيم أحمد وذاك عمر دبابة"، فقال "أود أن أتعرف عليهم، فذهبت إليهما وجاءوا وحياء فعرفتتهما به سألت صدام "الى أين تذهب؟"، قال "أذهب الى الطبيب فقد أصبت بالقرحة"، سألته "ولم؟"، قال "والله صار لنا أربعة أيام ونحن جئنا للحكم مع هؤلاء المشبهوهين، وأعتقد بأن كل الناس باتوا يشتموننا الآن، فإذا لم نسرع بتنفيذ ما يدور بخلدنا ونخطط له، سيظل الناس يصفوننا بالجواسيس وعملاء الإستعمار، وسيقولون عنا جاءوا مع خدم الإستعمار للحكم، أنا قلق جدا من هذا الوضع وأعتقد بأنني أصبت بالقرحة بسبب هذا القلق". تواعدنا على لقاء آخر لنتحدث بالتفصيل حول جميع المسائل، في هذا اللقاء المقتضب فهمنا ما يدور، وحين نقلت مادار بيني وبين صدام لصديقي حازم جواد الذي كان بعثيا قديما لكنه تخلى عن الحزب في تلك الفترة قال لي "كاكه جلال صدام شخصية مهمة وقوية في الحزب، حاولوا أن تقتربوا منه".

في اليوم التالي ذهبنا أنا والأستاذ إبراهيم أحمد الى أحمد حسن البكر وكان يبدي لطفاً زائداً تجاه الأستاذ إبراهيم أحمد ويظهر محبته وإحترامه الكبير له، ترك كرسيه وراء المنضدة وجاء ليجلس الى جنبه وتحدث عما حصل من تغييرات. فبادرت بالحديث وقلت "الآن لا أعرف كيف أخاطبك، بسيادة الرئيس أو كالعادة بأبي هيثم"، قال "مثل السابق، أنت ما تجوز من عاداتك، قل مثلما تحب"، فقلت له "رفيق أبو هيثم هاي شنو، أنت وبين عبدالرزاق نايف وبين؟، هالشوكولات منين جبتهم وأشلون جمعتهم؟ كل الناس يكولون هذولة مشبهوهين ومرتبطين". إلتفت الى الأستاذ إبراهيم وقال "هذا الشاب أبد ما يثق بنا"، وكان يقصدني، ولكي يخفف عني قام من مكانه وقبلني وقال "أصبر علي، إصبر.. إصبر، لاتستعجل.. إصبر علينا كل شي يصير بكيفك".

هناك فهمنا بأن علاقتهم ليست جيدة، وكان لنا موعد مع عبدالرزاق النايف أيضا فذهبنا إليه، وكان النايف صديقا لكمال المفتي وكانا معا في الجيش، وكانت رتبته (المقدم) في الجيش، وكان يحترمني كثيرا في لقاءاتنا ويظهر صداقته لنا، ويتحدث بشكل غير لائق عن الملا مصطفى، وحين إلتقيناه قلت له "ما هذا، أنت كنت تقول لنا شيئا وفعلت شيئا آخر، قال "هذه ظروف خاصة، وأنا أريد أن أعالج الأمور والمشاكل بروية، أنتم أناس وطنيون ولكم مكانة خاصة عندي". فسألته "ألا تخاف من البعثيين وأنتم قبضتم على السلطة معهم؟"، كنا نريد أن نستوضح الأمور بشكل أفضل. فقال "أغلبية أعضاء مجلس قيادة الثورة معنا، ولدينا ١٧ وزيرا بمجلس الوزراء بمعنى أننا الأغلبية، وأنت تعرف أن حزب البعث ضعيف حاليا".

* هل أبلغكم البعثيون بإنقلابهم الثاني في ٣٠ تموز، وهل طلبوا منكم المشاركة بالوزارة؟

– نعم حصل ذلك، فقبل إعلان طرد عبدالرزاق النايف رن جرس الهاتف بمنزل الأستاذ إبراهيم أحمد ورفعت السماعه وإذا بأحمد حسن البكر يتصل، وبعد تبادل التحية سألتني إن كان الأستاذ موجودا فقلت له "نعم هو

موجود "أعطيت الهاتف للأستاذ فكلمه البكر وقال "إبعث لي بأسمين للوزارة، فنحن بصدد تشكيل وزارة جديدة، وبعد قليل إستمعوا الى الخبر من الراديو". وسمعتة يخاطب الأستاذ "قل للواقف بقربك أننا حسمنا جميع المشاكل، وأنا سأشكل الوزارة فإبعثوا بأسماء مرشحيك للوزارة"، فرد الأستاذ قائلاً "أعذرنا، فنحن في المؤتمر الرابع بكلار قررنا عدم المشاركة بالحكومة الإئتلافية، ولكن سأرسل باسم صديقين يمكنكم توزيعهما وهما من الشخصيات المحترمة الأول فوزي جميل صائب والآخر طه محي الدين معروف". فإستوزروا طه محيي الدين ورفضوا فوزي صائب، وتبين لنا لاحقاً بأن البكر حين كان ضابطاً بالجيش كان يكره فوزي، كما ان فوزي تولى متصرفية الناصرية في عهدعبدالكريم قاسم وعليه بعض الإتهامات ولم يحبه القوميون ولذلك أستبعد من الوزارة الجديدة. ورغم أن طه محيي الدين كان في الخارج حينذاك وإسم فوزي سبقه في الترتيب، لكنهم رفضوا صائباً، وطه كان معروفاً بإسم طه حاج ملا محيي الدين وينادى بإسم طه معروف، وإتصل أمين اغا شقيقه بالأستاذ إبراهيم أحمد وقال "أنا أشكرك على إعتبار طه أختاً لي، رغم أنني أمين محيي الدين وهو طه معروف!"

مشاركة المكتب السياسي في تشكيلة البعث

* وهل كان طه محيي الدين كادراً حزبياً حتى ترشحوه للوزارة؟

— لم يكن كادراً بل صديق، ورغم أن البكر أراد شخصين حزبيين، ولكن الأستاذ إبراهيم أحمد رفض ذلك وقال سنرسل بإسم صديقين، وبذلك أعطونا وزارة واحدة وأخرى لجماعة الملا مصطفى ولكنهم رفضوا لأن في التشكيلة وزيراً من جماعة الجلاليين.

* على أي أساس شاركتكم في الحكم؟

— لقد عقدنا سلسلة من الإجتماعات المشتركة وإتفقنا على عدة نقاط وهي:

الاولى: أن نتعاون معاً.

الثانية: ان يمنحوا الحكم الذاتي لشعبنا.

الثالثة: أن يعينونا في كردستان لنصبح أقوىاء، مقابل أن يقووا أنفسهم في الجنوب، وهذا يضمن لنا في المستقبل أن نسيطر على السلطة بكردستان، و وعدونا بتوفير كل ما يلزم لذلك، وقلنا لهم إن الأمر يحتاج الى أن تتقدموا بخطوات ملموسة لدعمنا سياسياً من خلال تقديم بعض المكاسب الجيدة للشعب الكردي. وثانياً تحقيق حرية العمل أمام المنظمات الديمقراطية كالطلبة والشباب والنساء والعمال والفلاحين وتوفير حرية الصحافة. كما يجب تقديم المساعدات المالية والعسكرية لنا، وكنا نعتقد بأننا بتلك المساعدات نستطيع أن نكسب الى جانبنا اولئك الأشخاص اليائسين من الملا مصطفى، فردوا علينا بالموافقة فيما عدا الحكم الذاتي الذي يجب تأجيله، ولكن مبدئياً نحن موافقون على تحقيقه.

* معنى هذا أن تلك المكاسب كانت بفضل بيان ٢٩ حزيران؟

— بالطبع، فقد سمح للمنظمات المهنية بالعمل بحرية، وجعل عيد نوروز عيداً رسمياً، وإفتتاح جامعة السليمانية، وتحويل قضاء دهوك الى محافظة، وتأسيس المجمع العلمي الكردي، ومنح الإجازة لإتحاد الأدباء الكرد والسماح بإصدار مجلتي رزكاري وبيان وغيرها. نحن كنا إتفقنا حول الحكم الذاتي حتى اننا إلتقيناً بميشيل عفلق وقال "نحن راضون بالحكم الذاتي، ولكن إصبروا علينا قليلاً". حتى ان صالح مهدي عماش قال ضاحكاً "ولكن لا تفعلوا مثل المرة السابقة وتقولوا بأن الملا مصطفى غير راض، وعد شرف وكلام رجال بأننا سنمنحك الحكم الذاتي، ولكننا نحتاج الى بعض الوقت حتى نثبت أقدامنا في السلطة".

(الحلقة ٣٢): مشاركة المكتب السياسي في تشكيلة البعث

* هناك تصورات بأنه كانت هناك خلافات وسط البعثيين في ذلك الزمن تجاه حل القضية الكردية، هل هذا صحيح؟

– نعم هذا صحيح، فقد كان هناك تياران مختلفان،

الأول: هو التيار الذي يمثله عبدالخالق السامرائي وعبدالله سلوم السامرائي وصالح مهدي عماش، ومن البعثيين القدامى شاذل طاقة ومرضى الحديثي وعبدالكريم الشيخلي الذي عين وزيرا للخارجية ثم قتله صدام حسين، هؤلاء كانوا مع الإتفاق وكان أكثرهم حرصا هو عبدالخالق السامرائي الذي يؤمن بأن في العراق قوميتين هما العرب والكرد، وكتب سلسلة مقالات قال فيها "ان الشعبين تعرضا للتقسيم، فكما العرب هم جزء من الأمة العربية، فالكرد هم جزء من الأمة الكردية. وعلى هذا الأساس يجب أن ننحهم حق الحكم الذاتي وبذلك سنقوي العراق ونستطيع عندها أن نحول العراق الى مركز موحد تنطلق منه الإنتفاضة الشعبية العربية و الكردية، ومن دون ذلك لا يمكن أن تحل المشاكل القومية للشعبين". كما كان موقفه من الملا مصطفى سلبيا ويراه رجلا رجعيًا وله علاقات مع إسرائيل.

الثاني: فقد كان يمثله صدام حسين وأعوانه مثل سعدون شاكر وطه الجزراوي وغيرهما ينظرون إلينا بعين الخشية ويعتبروننا خطرا عليهم، ويقولون "إن الحزب أخطر من البارزاني، لأن البارزاني شخص واحد نستطيع إحتواءه أو قتله فينتهي الأمر، أما هؤلاء فحزبيون لهم جماهير ومطالبهم ليست أقل من البارزاني بل أكثر منه بكثير". هناك حديث سأرويهِ لك وللتاريخ، حدثني فؤاد عارف "أن صدام أرسل بطلبه وقال له "أريدك أن تذهب الى الملا مصطفى"، فأجبتة "لكن أنتم لكم علاقة بجماعة الحزب!" فقال "أي جماعة! هؤلاء أخطر من الملا مصطفى، الملا لا يتحدث عن الحكم الذاتي، ولكن هؤلاء لا يرضون حتى بالحكم الذاتي بل يتحدثون عن الفدرالية"، ويبدو أن طرحنا هذا كان له تأثير عليهم.

ونقطة أخرى أدت الى تباعدهم عنا، هي علاقتنا بعبدالناصر، فعلى سبيل المثال كنا نبعث ببرقيات إليه في مناسبات الأعياد، وننشر في جريدتنا "النور" أخبار معاركه بالصفحة الأولى فيما تمتنع الصحف العراقية الأخرى عن تغطية تلك الأخبار. وذات مرة إنتقد عبدالناصر البكر بذلك وقال في رسالة له "أنتم لم تشاركونا في حربنا فحسب، بل حتى لاتنشرون أخبار معاركنا في حين أن جريدة النور التي يصدرها كرد وطنيون يهتمون بها"، وكانت جريدتنا هي الوحيدة التي تولي إهتماما كبيرا بتلك المعارك.

* وماكانت تأثيرات تلك الجريدة على الأحداث في تلك الفترة؟

– في الحقيقة كانت لجريدة النور شهرة واسعة، بل يمكن إعتبارها إحدى أفضل جرائد ذلك الزمان تباع منها ٣٠-٤٠ ألف نسخة وكانت هذه الكمية كبيرة جدا في ذلك الوقت، فالمواطن لم يكن يهتم بجرائد الحكومة التي لم يكن لها طعم ولا رائحة. حتى ان منذر الموصللي أشاد بالجريدة في كتابه بعنوان "العرب والكرد" قائلا "نحن اللاجئون السوريون في العراق كنا نطالع هذه الجريدة قبل الصحف العراقية الأخرى لأنها كانت أفضل الجرائد في تلك الفترة".

إضطراب نيران الحرب الداخلية

* القوة التي إكتسبتموها في تلك الفترة هل أثرت في علاقتكم بالبارزاني أم بقيت هادئة كما كانت؟

– عندما إكتسبنا بعض القوة، قامت جماعة الملا بالتحرش بنا وجمعوا قواتهم لتصفيتنا، وأشاعوا بأنهم سيهجمون علينا في مقرنا الرئيس بمنطقة "بكرجو". وهكذا تقدمت قواتهم بقيادة طاهر علي والي من منطقة طاسلوجة نحونا، لكننا تصدينا لهم وهزمتهم وطاردناهم. وقدمت الحكومة الأسلحة لنا وكنا في البداية حوالي ٧٠٠-٨٠٠ عنصر من البيشمركة ولكننا طورناها وأصبحت ما بين ٢٠٠٠-٣٠٠٠ فرد، وكانت معظم مناطق شهرزور تحت أيدينا، وتطورت قواتنا أيضا في مناطق جمي ريزان وسورداش وسهل شوان وشيخ بزيني وسهل كويسنجق.

* وهل كانت لديكم خطط لمحاربة البارزاني، أم هم كانوا البادئين بقتالكم؟

– هم كانوا بادئين بالقتال، وكانت خططنا تقضي بإستنزاف قواتهم، ولكننا إستطعنا أن نهزمهم في عدة محاور، وإمتد القتال الى مساحات أخرى، في بعض الأحيان كانوا هم يبادرون، وفي أخرى نحن نبادر، ولكن الغلبة كانت لنا

لأننا كنا نسعى لتحقيق مكاسب سياسية لشعبنا الكردي. فالملا مصطفى أجرى إتصالات مع العديد من الحكومات المتعاقبة مثل عبدالسلام عارف وطاهر يحيى وعبدالرحمن عارف فلم يحقق شيئا، ولكننا في ظرف ٥-٦ أشهر من عقد الصلة مع البعثيين إستطعنا أن ننتزع منهم العديد من المكاسب السياسية لشعبنا.

كانت قواتنا منتشرة في العديد من المناطق، وكان العديد من المدن والأقضية توشك أن تقع تحت أيدينا وكانت لنا مقرات في معظم مدن كردستان ونقوم فيها بشتى أنواع النشاطات حتى أن مدنا في بهدينان كالعمادية ودهوك تحت سيطرتنا.

في نهاية العام ١٩٦٩ إتصلت بالملا مصطفى عن طريق بعض الأشخاص الذين يأتوننا ويطلبون منا التصالح وإنهاء القتال والخلاف. فقلت لأحد منهم "حسنا إذهب أنت وكيلا عنا وأبلغ الملا مصطفى بإستعدادنا للتصالح، ولكننا نعرف بأن الملا لن يتصالح معنا، نحن الآن بوضع أفضل ومع ذلك نمد له يدنا للمصالحة".

لكن أولئك الوسطاء لم يكونوا على ثقة مما نقول لأنه يوميا كان يلتحق بنا العديد من مسلحي البارزاني ووصل عدد بيشمركتنا الى ما يقرب من ٤٠٠٠ بيشمركة.

* ومن هو الشخص الذي إقتراح عليكم التصالح مع البارزاني؟

— هو همزة عبدالله الذي إتصل بي مباشرة، وكلف فؤاد عارف بالمتابعة، ولذلك حين إلتقيت بفؤاد في دار برهان بيك الجاف قلت له "إذهب كاك فؤاد وحاول معه، نحن مستعدون للتصالح". وكان وضع الملا مرتبكا ولذلك وافق على مبادرتنا، كان رأينا هو أنه مادامت الحكومة على إستعداد لأعطائنا شيئا، فلنكن معا، الان هناك حالة من السلم فإن توحدا يمكن أن تعطينا الحكومة حقنا بالحكم الذاتي، وبالطبع الحكومة سمعت بهذه الجهود وكانوا غير راضين عنها، كما أن إنسحاب طلبتنا من مؤتمر الطلبة العراقيين بسبب مسألة كركوك وعلاقتنا مع مصر وعبدالناصر، كل ذلك أدى الى أن يهيمن صدام حسين على الخط المؤيد لنا داخل حزبه.

بيان الحادي عشر من آذار ١٩٧٠

* إذا كان ذلك إستعدادا من البعث لإعلان إتفاقية الحادي عشر من آذار، فلماذا وقعها البعثيون مع البارزاني وليس معكم؟

— لقد أبلغتنا الحكومة بإتفاقها، وناقشوا داخل إجتماعاتهم مع من يوقعونها، وإختاروا البارزاني، فلو وقعوها معنا لكان بإمكاننا القول بأن الملا مصطفى قد إنتهى دوره، لكنهم إختاروه هو وكان ذلك بالنسبة لنا نهايتنا نحن من الناحية السياسية، وبعد توقيع تلك الإتفاقية تغيرت مواقف البعثيين معنا بصورة جذرية وبدعوا بمعادتنا، وإستهلوا عداوتهم من السلمانية حين أصدروا قرارا بإعدام نوشيروان مصطفى فأضطررنا الى إخفائه، وأعدموا شابا يدعى (جمال أحمد- كوج) بتهمة مشاركته مع نوشيروان بإلقاء قنبلة على ثانوية للبنات في السلمانية وكان ذلك محض إفتراء وتهمة كاذبة ومفبركة كان الهدف منها هو التحرش بنا ليس إلا. كان الأستاذ إبراهيم أحمد مريضا جدا في تلك الفترة، أقعده المرض وكان ينحل جسمه يوما بعد آخر ولم نجد له علاجا للمرض رغم بحثنا عن أفضل الدكاترة في العراق، فأضطررنا الى إرساله للندن، كان طريح الفراش بمنزله حين زاره صدام يوما للسؤال عن صحته وكنت هناك، فقال "لماذا لا ترسلوا الأستاذ الى لندن؟ قلنا "لم نفكر بهذا، قال "حسنا، غدا سنؤمن له جواز سفر وما يحتاجه فليذهب الى هناك، وأنت تعال عندي يوم غد"، فلما ذهبت اليه باليوم التالي وجدته قد أكمل ترتيب جواز السفر وصرف مبلغا لمعاونته، ولم أعرف كم كان المبلغ لأنه وضعه بظرف مغلق كتب عليه "مع تحيات نائب رئيس مجلس قيادة الثورة" وهكذا أرسلنا الأستاذ الى لندن لتلقي العلاج.

* كان إعلان بيان ١١ آذار انتصارا سياسيا كبيرا للشعب الكردي، فما كان موقفكم منه على رغم أنه أدى الى انتهاء دوركم السياسي؟

— قررنا دعم البيان رغم أننا تضررنا منه كحزب، لكن المهم أن يستفيد منه شعبنا، لذلك لم نعارضه وأبدينا هذا الموقف في جريدة النور.

المصالحة والوحدة موقف البارزاني بعد ١١ آذار

* ماذا كان موقف البارزاني معكم بعد صدور بيان ١١ آذار؟

- بعد فترة قصيرة أرسل البارزاني بطليبي، إتصل بي فاخر ميركة سوري وقال "أريد أن أزورك وأحمل اليك توصية من الملا مصطفى". قلت له "أهلا وسهلا بك، متى ستأتي؟"، قال "غدا"، قلت "إذن ستكون ضيفا علينا بمنزل الأستاذ إبراهيم وسنتناول الغداء معا"، قال "حسنا فليكن". وحين جاء فاخر كان معه حوالي ١٠-١٢ شخصا قدرناهم حق قدرهم و بعد تناول الغداء قال فاخر "هناك موضوعان أود أن أبحثهما معك ولكن منفردين، تنحنينا جانبا فقال "أرسلني الملا مصطفى اليك وأوصاني بأن أستدعيك إليه فهو يريد أن يحدثك، وأعطاني وعد الرجال وقال "وإن لم نصل الى نتيجة فوعد مني أن أوصله الى مكانه بأمان". قلت "يا فاخر، أنا أعتبرك رجلا محترما وسأثق بك، وعلى مسؤوليتك سأفعل ما تريد، لكن أقسم لي بشرفك هل تثق بأن لايسجنني البارزاني" أجاب "أقسم لك بشرفي هو صادق ولن يمسك بسوء".

* ومتى حدث ذلك؟

- في السابع من آب ١٩٧٠، وهناك حكاية طريفة سأرويها هنا، قلت لفاخر "سأتمثل لك وسأذهب اليه، ولكن دعني أولا أتشاور مع رفاقي، و وافقوا حين عرضت عليهم الأمر. قال فاخر "أنا سأرافقك بنفسي". وهكذا رافقني فاخر وأخذت معي ٦-٧ مسلحين من حمايتي و ذهبنا الى الملا مصطفى وحين مضينا من رواندوز وجدنا عددا من الأشخاص واقفين هناك، حيث كان سعدون غيدان و مرتضى الحديثي يعودون من لقاء الملا مصطفى ويودعهم مسعود و الدكتور محمود عثمان. ذهب فاخر مسرعا الى مسعود وقال له "جئت بمام جلال معي"، وجاء هو و إدريس و رحبا بي بحرارة ولكني لاحظت ترحيبا فاترا من الدكتور محمود، مد يده بفتور فديت عليه بفتور مماثل. إضطرب سعدون غيدان ومن معه حين لمحوني وسألني "ماذا تفعل هنا؟"، قلت "وماذا أنتم تفعلون هنا؟"، قالوا "نحن جئنا لزيارة البارزاني" و بدوا منزعين من زيارتي للملا مصطفى وكان الأمر حلال لهم وحرام علي!

المصالحة بين البارزاني والمكتب السياسي

* هذا يعني بأن زيارتك كانت بداية للمصالحة مع البارزاني؟

- أجل، فحين وصلنا مساء الى مقر البارزاني جاءنا ورحب بي بحرارة وسألني عن أحوالي وكان هناك سامي عبدالرحمن و أنجال البارزاني فجلسنا وقال الملا "يا جلال يا مجنون، كان يفترض أن تكون هناك قبل هذا بكثير، أنظر ماذا فعلت بنفسك وببي؟"، ثم إلتفت الى الجماعة وقال "أنا و جلال أصدقاء قدامى، سنذهب الى الغرفة المجاورة فلدينا كلام خاص بيننا". ثم سألني "هل صحيح يا جلال أن وزير الداخلية ومن معه حين لمحوك إضطربت أحوالهم" وكان يقصد وزير الداخلية سعدون غيدان، ولكني سألته "أي وزير داخلية تقصد، وزير داخلية العراق، أم وزير داخلية"، قال "لا، لا، أقصد سعدون غيدان، فمن تقصد بوزير داخلية؟"، قلت "الدكتور محمود عثمان كان منزعجا أكثر منهم حين رأي". ويبدو أن مسعود وإدريس قد أبلغاه بذلك، وكان الملا مصطفى غالبا ما يردد بمجالسه "لعن الله جلالا ورفاقه تركوني لأتعامل مع مثل هؤلاء". وكانوا لا يحبون الدكتور محمود، فقلت "حسنا، دعنا من هذا الحديث سنرى لاحقا من كان سبب كل ذلك"، دخلنا الغرفة وبادر بالحديث، وكان من عادة البارزاني أنه يكرر أقواله مرة بعد أخرى، ويفترض بالسامع أن ينتظر حتى ينهي كلامه. ذكرني بالكثير من الكلام الذي قيل حولنا، ثم واصل حديثه، فقاطعه "لا أرى ضرورة لتذكيري بما قلنا وما فعلنا، فالذنب هو ذنب شخص واحد يدعى الملا مصطفى البارزاني"، وذكرتة أيضا ببعض الذكريات منها ما حصل في ناحية سنكسر، وقلت له "أنت كنت السبب وإلا لم يحدث ما حدث، ففي آخر مرة أرسلت اليك فؤاد عارف ولكنك لم تستمع الي"، قال "نعم ما تقوله صحيح، ودعنا من ذلك الآن وقل لي ماذا نفعل" قلت "أنا جئت لإستمع اليك" قال "حسنا جلال، قل أنت رأيك وأنا سأرد عليك"، قلت "نحن الآن حزب صغير وأنت تقود حزبا كبيرا، سنعود الى كردستان ونكون تحت قيادتك ونمارس

عملنا الحزبي معك " ثم سألته "والآن قل لي أنت رأيك، هل تعتقد بأن هذه الإتفاقية ستنجز، وبأي إتجاه ستسير قضيتنا القومية بإعتقادك"، قال "هناك عدة نقاط مهمة عليك أن تعرفها، إن البعثيين غير جادين في مواقفهم، وما يفعلونه لا يعدو سوى تحايل علينا أستشف منه خطورة مستقبلية، ولم أر نفسي أواجه خطرا مثل هذا أبدا، فالناس يظنون بأننا إنتصرنا، ولكني أرى غير ذلك. ثانيا قل لإبراهيم أحمد وعمر دبابه، أنهم يعتبرون أنفسهم سياسيين ولكنهم لا يدركون بما يجري وما يخطط له، أقسم بالله اليوم الذي يعلقون فيه الملا مصطفى على المشنقة، سيكون على يمينه جثة إبراهيم أحمد وعلى يساره جلال المجنون، وبعيدا عنهما ستعلق جثة عمر دبابه، أنتم تحللون الوضع بشكل خاطيء، نحن مصائرنا واحدة فهذه الحكومة تعادي جميع الكرد بلا إستثناء".

لقد أثر بي ما قاله عثمان ، ووجدته صادقا في تصوراته و يتوافق مع تصوراتي، سألته "طيب، الآن ماذا تريد منا أن نفعل"، قال "أريد أن نكون حزبا واحدا"، قلت "أنا موافق، ولكن لا أعرف ماذا يقول أصحابي"، قال "أنا أعدك، لو نجحت في إقناعهم كي يرجعوا سأفعل مثلما فعلته سابقا معكم حين ساندتكم ضد همزة وأعوانه، و سأسلم الحزب بأيديكم بعد فترة"، قلت له "لا يا عم ليس هكذا، فنحن لا نريد أن نأخذ الحزب منكم، كل ما نريده هو أن يتولى كل واحد مسؤوليته حسب كفاءته"، ثم قلت "حسنا، أنا الآن موافق، ولكن الرأي ليس رأيي وحدي، أنا موافق على التوحيد، ولكني سأذهب الى أصحابي لأقنعهم"، قال "حسنا، ولكن ما يهمني هو أنت بالذات" وذكرني بالرسالة التي بعثها إلي حين إنقلب هو علينا، وقد تكون هذه الرسالة موجودة لدى الأستاذ كمال فؤاد، فكنت حينها في زيوي حين وصلتني تلك الرسالة ويقول فيها "عد إلي، وأترك جماعة المكتب السياسي أنا أحبك وأحترمك، تعال إلي، تعال إلي، تعال إلي، وكرر ذلك ثلاث مرات ثم ذيل رسالته بتلك الآية الكريمة من سورة نوح حين خاطب ابنه قائلا "يا بني إركب معنا ولا تكن مع الكافرين". وذاع صيت تلك الرسالة في ذلك الوقت كثيرا، ثم قال "أنتذكر حين أرسلت لك رسالة أخرى ولم تستمع إلي، الآن أنا أطلب منكم أن تعودوا"، قلت له "حسنا، ولكن أيها المحترم أنا أيضا عندي تجربة مريرة معك، فهل تتذكر حين رجعنا من إيران أعطيتنا وعدا بأن نحل المشاكل في ظرف ستة أشهر، ولكنك أرسلت أشخاصا ليقتلونا وهكذا ذهب علي حمدي الى مثواه، وإتخذت إجراءات قاسية ضدنا". فأنكر الملا مصطفى ذلك كله وقال "لم يكن القصد هو قتلكم، فكيف أسمح لنفسي أن أمسك أنت بسوء"، وخشيت أن أبوح له بإسم الشخص الذي أبلغنا بما حصل منه، فقلت له "حسنا، دعني أذهب الى رفاقي وأتحدث إليهم وسأبلغك بالموقف"، ثم تحول الى الحديث بكلام طيب بحضو أنجاله وسألني "جلال لقد سمعت بأنك تزوجت"، وكانت هيرو في تلك الفترة خطيبتي ولم نتزوج بعد، فأجبتة، نعم أيها المحترم"، فقال "مبارك إن شاء الله، لكن قل لي هل أنت فحل شجاع في بيتك أم جبان؟"، قلت "الناس على دين ملوكهم أيها المحترم، وأشرت بإصبعي نحوه، وقلت "كما يكون البارزاني نكون نحن". وضحك الجميع ومعهم الملا ثم تركنا وغادر، وقال عبيدالله نجله "جلال لم تمض ليلة واحدة حتى عدت الى دعاباتك"، أجبتة "أنا أعرف البارزاني منذ فترة طويلة، وكما قال هو نحن رفيقان قديمان، وأنا أحاول أن أشد الحبل في المكان الذي إنقطع، وخصوصا أنتم ترون أنه أبدى لي لطفًا زائدا معي الليلة"، وضحكوا جميعا. قبل خروجه سألني الملا مصطفى "كم يوما ستمكث عندنا؟"، قلت "المدة التي تحددها لي، ولكنني أعتقد بأنني كلما أبكرت بالرحيل الى رفاقي كان ذلك أفضل ولكن الأمر لك"، قال "حسنا، إفعل ما بدا لك، وسنلتقي فيما بعد كثيرا".

أمضيت الليل هناك و تناولنا الطعام على مائدته و حضر أيضا عبيدالله و مسعود و لقمان و إدريس، وكان لفاخر ميركة سوري الدور الإيجابي في تأمين السفر، و أسر لي "لدينا خطة لتغيير اللجنة المركزية الحالية و إزاحة الدكتور محمود عثمان و حبيب محمد كريم، فا بارزاني غاضب منهما جدا، واليوم حل دور الأشخاص الوطنيين الذين يستطيعون التحدث والتفاهم مع العرب". كان من عادة الملا أن يهيء رجاله حسب متطلبات العصر الذي فيه، فحين يريد أن يقوي صلته بالروس يرسل إليهم دارا توفيق، وإذا أراد التباحث مع الإنكليز أرسل لهم شفيق، واليوم هو يتصالح مع العرب فيحتاج الى رجال من طرازنا معروفين في الأوساط العربية ولنا معهم علاقات جيدة، وفي الحقيقة أود القول انه كان في هذه المجالات ذكيا جدا بقيت هناك يومين ثم عدت الى بغداد.

(الحلقة: ٣٣): المصالحة بين بارزاني والمكتب السياسي

* يروي مسعود بارزاني في كتابه ، أنه بعد بيان ١١ آذار أردتم أن تتصالحوا مع الملا مصطفى وأرسلتهم له شخصاً يدعى رشيد، هل هذا صحيح؟

— لا غير صحيح، فكما رويت آنفا كانت المبادرة منه ولم نرسل أحداً، أصلاً نحن لم نقرر التصالح معه، بل كنا ننوي أن نستمر في عملنا ونضالنا السياسي في الداخل والخارج، وبارزاني هو من بادر بالمصالحة.

* من هو رشيد هذا إذن؟

— لم أسمع بهذا الاسم.

حل جناح المكتب السياسي للحزب

* بعد عودتك من عند الملا مصطفى، ماذا كان موقف رفاقك؟

— إجتماعنا ثم عقدنا كونفرانسا قررنا فيه أن نحل أنفسنا، وكنا قبل ذلك قد غيرنا إسمنا الى (الحزب الثوري الكردستاني)، وفي ١٥ تشرين الأول من عام ١٩٧٠ ذهب الأستاذ إبراهيم أحمد وعمر دبابة وعلي عسكري الى الملا مصطفى قبل أن تعلن المصالحة، وكانت النقطة الأساسية للتفاهم والمصالحة هي إعتقاد نسبة الثلث للمشاركة في جميع مكاتب الحزب ومنظماتها المهنية والجماهيرية عدا اللجنة المركزية. وقالوا بأن اللجنة المركزية ستجتمع و سنعقد المؤتمر الحزبي ووعدا الملا مصطفى أن يعقد المؤتمر خلال سنة ووعدا بأن يتم الإنتخاب وفقاً للكفاءات، وهكذا عقدنا كونفرانسا وقررنا حل أنفسنا والمصادقة على الإتفاق.

قام الملا مصطفى بدور مهم ومؤثر لتسهيل الإتفاق فيما كان الدكتور محمود و سامي عبدالرحمن يعرقلان المصالحة، وكان للبيان المشترك دور مهم في تطبيع العلاقات والمصالحة، وكان دور أبناء بارزاني إيجابياً أيضاً. كتب البيان بموافقة الطرفين سميناه نحن ببيان "الإضمام"، وإنزعجت الحكومة العراقية من هذه الإتفاقية، حتى انني أتذكر عندما ذهبنا أنا وعلي عسكري الى سعدون غيدان الذي كان بطيء الفهم وأحرجته بالكلام، فعندما دخلنا عليه قال غيدان "كك جلال عندي سؤال لو سمحت ولكن ليكن بيننا لأن علاقتنا مع الملا مصطفى جيدة ولا نريد أن نفسدها، قل لي كيف تتصالحون مع الملا مصطفى وأنتم أناس وطنيون وتقدميون و كيف يمكنكم أن تتعايشوا معه أصلاً؟"، أجبته "هل تسمح لي بأن أضرب لك بمثل في هذا الصدد؟"، قال "نعم تفضل"، قلت "كان هناك شخص كردي سوري لا أتذكر إسمه، إلتقى في بغداد بالأستاذ إبراهيم أحمد وسأله، كيف أنتم تقاتلون الملا مصطفى وهو القائد الكبير للشعب الكردي"، وكان ذلك بعد صدور بيان آذار ويعرف هذا بأننا بصدد التصالح مع بارزاني، ثم قال "ثم كيف تستطيعون أن تتصالحوا معه وهو رجل عشائري ورجعي؟"، وبعد أن إنصرف سألنا الأستاذ عما دار بينه وبين ذلك الشخص فأجاب "والله لا أدري ما أقول، فهذا ابن الكلب مرة يسألني كيف تقاتلون الملا مصطفى وهو القائد الكبير للشعب الكردي، ومرة يستغرب كيف نتصالح معه وهو رجل عشائري ورجعي!" رويت الحادثة لغيدان وقلت له "ونحن أيضاً لانعرف كيف نتصرف مع أبناء الكلاب هؤلاء، نقاتله يقولون لماذا تقاتلون، نتصالح يقولون ولم المصالحة" وكنت أقصدهم ولكنه لم يفهم قصدي ومع ذلك أطلق ضحكة مدوية وقال "أي والله صدقت كاكة جلال!"، ولما خرجنا من عنده عاتبني علي عسكري وقال "يا رجل ماذا فعلت به لقد شتمته؟"

* هل صحيح بأنه حين إلتقيتم بالملا مصطفى بادر الأستاذ إبراهيم أحمد بالقول أمامك وعلي عسكري وعمر دبابة بأنكم كنتم مخطئين وأن الروح القومية والوطنية هي عند الملا مصطفى؟

— لم أسمع بشيء كهذا.

* بعد حل جناحكم، هل انتهت خلافاتكم مع بارزاني وماذا كان مصيركم؟

— بعد المصالحة وصدور البيان، كان شرط الملا مصطفى أن يبقى عدد منا معهم، ورفضوا عبدالرحمن زبيحي وحلمي علي شريف، و وافقنا أنا والإستاذ إبراهيم أحمد وعمر دبابة وعلي عسكري أن نكون معهم وأخذنا كاك نوشيروان مصطفى معنا أيضاً، لأنه صدر ضده حكم بالإعدام على الحادثة المزعومة و أردنا أن نبقىه معنا حتى تتيسر لنا فرصة إرساله الى الخارج، وذهبنا نحن الخمسة الباقون لنكون مع بارزاني.

*** وماذا كنتم تفعلون هناك، هل كانت لكم حرية التحرك؟**

– بقينا هناك فترة، وفي الحقيقة لم يلب الملا مصطفى أيا من شروطنا، وكنا غالباً تحت مراقبته، منعوا عنا الزيارات ماعدا الأشخاص الذين يريدون هم أن يلتقوا بنا. مضت سنة دون أن يلبوا أياً من مطالبنا، فقد كان مقرراً أن يعقد المؤتمر ويتم تسليمنا مسؤوليات حزبية، ولكن ذلك لم يحدث. وحين جرت محاولة إغتيال الملا مصطفى في ٢٩ أيلول ١٩٧١ من خلال إرسال الحكومة بعض الأشخاص ليفجروا أنفسهم أمامه، ثم ظهر بأن تلك المؤامرة كانت من تدبير صدام حسين الذي أنكر ذلك في البداية. هذه الأحداث على مستوى الحزب وكردستان حث بارزاني لعقد المؤتمر الحزبي وتوزيع المهام الحزبية حسب الكفاءات وأن يكون لنا دور في ذلك، ولذلك بقينا هناك تحت الإقامة الجبرية.

*** يقول مسعود بارزاني في كتابه "بارزاني والحركة التحررية" أنه أثناء إنضمامكم الى الملا مصطفى قال علي عسكري وعمر دبابة بأن هناك مبلغاً يقدر بأربعة ملايين و ٢٠٠ ألف دولار مفقود بينك وبين الأستاذ إبراهيم أحمد؟**

– حول موضوع الأموال أريد القول بأنه لم يكن عندي فلس واحد من أموال الحزب، فالمالية كانت عند عبدالرحمن زبيحي وعمر دبابة، كما أنها لم تكن حتى بحوزة الأستاذ إبراهيم أحمد و طوال تاريخ الحزب لم يكن تحت تصرفنا مبلغ أربعة ملايين، لأن الحكومة كانت تقدم مساعدة لا تتجاوز خمسين ألف دينار شهرياً، لذلك لا أساس للصحة تماماً لهذا الموضوع. وحول المسائل المالية أود أن أقول، حين تم حل جناحنا كان هناك مبلغ ١٥ ألف دينار عندي وقد صرفتهم بعلم الأستاذ إبراهيم أحمد وعمر دبابة وزبيحي في نشاطات حزبية.

بدايات تأسيس عصبة شغيلة كردستان (كومه له)

*** حين سدت الأبواب بوجهكم ولم تجدوا فرصة للقيام بدور داخل الحزب، لماذا لم تفكروا بإنشاء حركة سياسة جديدة؟**

– نعم فعلنا ذلك، فعملنا سرا على إنشاء عصبة الشغيلة، وسأحدثك عن تفاصيل تشكيلها لاحقاً، وكنت أنا ضمن هذه العصبة ومعنا نوشيروان مصطفى أيضاً، لكنه لم يكن فعالاً بل كان كشريك مشاعر إذا جاز التعبير. الأستاذ إبراهيم أحمد وعمر دبابة وعلي عسكري لم يكونوا على علم بذلك، لأنني كنت أخاف أن نكشف وحتماً كان مصيري سيكون القتل على يد الملا مصطفى. تبين لنا بأن الملا مصطفى أصبح متورطاً في علاقات مع إيران وإسرائيل وأمريكا، وكانت الزيارة التي قام بها الدكتور محمود عثمان وأديس بارزاني الى أمريكا ولقاؤهما برئيس جهاز الاستخبارات الأمريكية (سي.آي.ايه) سبباً في برودة علاقاتنا مع الملا مصطفى، لأن أي علاقة مع الشاه وأمريكا في ذلك الوقت كانت تعتبر عندنا كفراً بواحاً.

*** مادامت علاقاتكم متأزمة مع بارزاني والحزب، فلماذا بقيتم معه ولم تخرجوا لتشكيل حزب جديد؟**

– ما يتعلق بي، كنت أرى عدم الحاجة الى بقائي هناك، ولذلك بعدما يقارب السنين طلبت من بارزاني إجازة للسفر الى الخارج لمعالجة هيرو، فسافرت ولم أعد و كتبت رسالة الى الملا مصطفى قلت فيه "لقد قررت الإستقرار في الخارج ولن أكون معارضا لكم، سأواصل دراستي و أهتم بشؤوني الخاصة، وأرجوك أن لاتصدق كل ما ينقل عني (إن جاءكم فاسق بنياً فتبينوا أن تصيبوا قوماً بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين)، وإعلم بأنني منذ البداية لم أكن أريد أن تسوء علاقتي بك أو أقاتلك، ولكننا كنا مضطرين للدفاع عن أنفسنا، والآن لا أريد أن تسوء علاقتي بك، ولكن كما إتفقنا كان يفترض أن تجري بعض الإصلاحات في غضون ستة أشهر ولم تفعل شيئاً. ولذلك قررت الإبتعاد والبقاء في الخارج، وأي عمل لك أو للثورة تكلفني به سأكون رهن إشارتك" رد إدريس ومسعود على رسالتي و قال بأن الملا مصطفى لا يجب بقاءك في الخارج، فأجبتهم بأن أي مهمة يطلبونها مني في الخارج سأنفذها. هكذا بقيت في الخارج وبقي رفاقي الآخرون عند الملا مصطفى، وكان كاك نوشيروان قد خرج بدوره وذهب الى النمسا، أما الأستاذ إبراهيم وعمر دبابة وعلي عسكري فقد ظلوا هناك، ذهبت بعد ذلك من بيروت الى فرنسا ثم مصر وسوريا وسأتحدث عن ذلك لاحقاً.

عود على بدء

* كيف تقييم موقفكم من القتال الذي خضتموه ضد بارزاني في الفترة من ١٩٦٦-١٩٧٠ بمساعدة الحكومة؟

– مازلت أعتبر ذلك خطأ، ولكننا كنا مضطرين اليه، فعلى سبيل المثال، في عام ١٩٨٣ حين فاوضنا الحكومة العراقية، لم يكن ذلك بناء على طلبنا، بل فرضته الظروف القاهرة على الحكومة، فلو إمتلكنا القدرة على الإطاحة بالنظام لفعلنا ذلك دون تردد، ولكن ظروفنا واتت وفرضت علينا التفاوض معها، وأود القول بأن القتال الذي إستمر من عام ١٩٦٦ الى عام ١٩٦٩ فرضه علينا الملا مصطفى، ولم يكن أمامنا سوى خيارين، فإما التسليم أو الدفاع عن النفس، وإذا تسألني هل كان ذلك صحيحا، سأرد بكلا ولكن لم يكن لنا بد، وكان الأفضل أن لانخوض ذلك القتال المرير وأن ينصرف كل منا نحن و الملا مصطفى الى العمل منفردين كحزبين مستقلين بمبادئ مختلفة على شرط أن لايفرض أحدنا شروطه على الآخر، ولكن إذا هاجمك أحدهم فلا بد أن تدافع عن نفسك فلا خيار لك سوى أن تلجأ الى إيران أو أن تبتعد عنها، ونحن إختارنا أن نعتمد على أنفسنا، وكما قلت فإن القتال فرض علينا فرضا، ذلك القتال الذي أتحدث عنه بضمير و إنصاف للحقيقة و أؤكد بأننا خضناه للدفاع عن أنفسنا. فلم نكن أبدا نحن البادئين به، ففي عام ١٩٦٧ أعلن الملا الحرب علينا وهاجمنا، وفي عام ١٩٦٩ تغيرت موازين القوى وأصبحنا نحن ندا لهم، كان القتال أشبه بالحرب العراقية الإيرانية، في البداية دخلت القوات العراقية الأراضي الإيرانية ثم دخلت إيران بقواتها الى العراق وهكذا أصبحت الحرب سجلا بينهما، وهكذا كنا، لقد حاولنا مرارا أن نتفاهم مع الملا مصطفى وأرسلنا وفودا متتابعة إليه، كما قلت فيما سبق فإننا في عام ١٩٦٩ وعلى رغم غلبتنا من ناحية القوة العسكرية مع ذلك أبدينا إستعدادنا للتفاوض معه، وهذا دليل على أننا لم نكن نحبز ذلك القتال الأخوي بل كنا مضطرين، فلم نجد سبيلا آخر غيره.

* في ذلك الوقت كان لقب "ججوش ١٩٦٦" ملتصقا بكم، ماذا تعليقك على ذلك؟

– كنا أيضا نصفهم بججوش السننتو، وكانت الأغلبية الشعبية معنا في المدن والقرى وإذا دخلنا أي منطقة كنا نحررها بسهولة، وأقول بدون مبالغة حتى صدور بيان آذار ١٩٧٠ كانت أغلبية الشعب معنا، فأني منطقة دخلها كان الآلاف من أنبائها يحملون السلاح معنا ويدافعون عنا. ولم يكن الملا مصطفى يحظى بتلك الشعبية، ولكن كانت هناك ضغوط كبيرة تمارسها ضدنا إيران والحزب الشيوعي والسوفييات وإسرائيل والرجعية الكردية، كل هؤلاء تضامنوا ووقفوا ضدنا ولكن الأغلبية الشعبية ساندتنا.

* حسنا دعني أسألك هل أنت مستعد لتكرار التجربة إذا خلقت ظروف مشابهة لما حصل في عام ١٩٦٦؟

– بالطبع، إذا جاءوا لقتلي سأضطر الى الدفاع عن نفسي، فهل تريد أن نهرب، والى أين؟

* أنا لست مام جلال ولم أكن في ذلك الوقت مسؤولا، ولكن ألا يبدو هذا بأنك لا تنظر بعين النقد الى ما جرى في ذلك الوقت؟

– لا أرى حاجة للإنتقاد، نحن أرغمنا على القتال، أنا أنتقد فقط ما حصل قبل عام ١٩٦٨ وليس بعده.

* حسنا ألم يكن أفضل لكم أن تدعوا بارزاني وشأنه في الجبال وتصرفوا أنتم الى العمل التنظيمي داخل المدن لتدفعوا عن أنفسكم خوض ذلك القتال الداخلي المقيت؟

– لم نكن نستطيع البقاء داخل المدن، لأنهم كانوا سيدهموننا ليلا فيقتلوننا أو يخطفوننا، ففي كردستان لايمكن أن تخوض نضالا سياسيا بلا قتال، لم تكن بالإمكان ممارسة العمل السياسي المجرد داخل المدن، وقد قدمنا إقتراحا كهذا الى الملا مصطفى وقلنا نحن مستعدون لتسليم جميع قوات البيشمركة إليك مقابل أن تسمح لنا بالعمل الحزبي والسياسي فرفض ذلك.

* ألم يكن بالإمكان حل الحزب لكي لا يضطر الشعب لخوض ذلك القتال؟

– لم أكن مستعدا لحل الحزب، قد تستطيع أنت أن تفعل ذلك ولكني لا أستطيع، لو رجعت الظروف المحيطة بنا عام ١٩٦٨ لكنت أتخذ نفس المواقف. فقبل ذلك العام إنتقدت الوضع كما بينت لك، الآن أنت صديقنا ورفيقنا، إذا وجدتك تريد قتلي فلا خيار أمامي سوى الهرب منك أو قتلك، فإذا لمست منك رغبة أكيدة بقتلي سأبادر أنا بقتلك، وإذا لم أستطع سأهرب فلا أقعد أنتظر أن تقتلني، وهكذا لم يكن معقولا أن أبقى عند الملا مصطفى وأسلمه رقيبتي، كما أنني لم أر مبررا أو شيئا يستوجب قتلي ولذلك هربت منه، فإذا هاجمني طبعاً سأدافع عن نفسي. ولكن دعنا نطرح السؤال بصيغة أخرى ونقول "هل كان ذلك هو الحل الأمثل لخلافاتنا؟ سأرد "كلا، كان الأجدر با لملا مصطفى أن لايبادر بالهجوم علينا، وأن لا نجمع قوات مقاتلة لنخوض بها ذلك القتال الأخوي. لم يكن الاقتال الأخوي هو الخيار الأمثل، ولكن غالبا ما تتعرض الحركات الوطنية الى مشاكل ومواقف تفرض عليها إتخاذ مواقف حاسمة حتى لو لم يكن برضاك، فالمواقف ليست مخططة لها مسبقا بل يفرضها الواقع عليك مرغما، أنا عن نفسي لن أقول بأن تلك المرحلة من تاريخنا كانت مرحلة مشرقة.

(الحلقة: ٣٤): بارزاني بعد اتفاقية آذار

* مصالحة بارزاني معكم بعد آذار هل كانت مجرد موقفا قوميا منه أم كانت هناك دوافع أخرى؟

– أعتقد بأن بارزاني فهم جدا موقف البعث منه، وأن هذا النظام ليس جادا في مواقفه وأنه في المحصلة سينفجر الوضع معه مجددا، ولذلك أراد أن يستغلها فرصة لكي يتصالح معنا، وظن أن الوضع في صالحه و أنه القوة الغالبة و نحن المهزومون سياسيا وبذلك يستطيع أن يتصالح معنا بشروطه، وأعتقد أنه إنطلق من هذا التصور وكذلك من شعوره القومي. وأود القول أيضا، ان كل من أحب بارزاني وأخلص له نصحه بأن يتصالح معنا، سواء في شرق كردستان أو غربها، وأتذكر أن السوفييات أيضا نصحوه بذلك، وسأروي هنا واقعة وهي انني إلتقيت بشخص روسي في بيت نوري عبدالرزاق يدعى آزاروف، وقد جاء بعد صدور بيان آذار خصيصا لكي يراني، وسألني “ماهو موقفك من بيان آذار؟، قلت له “هذا بيان جيد رغم أننا تضررنا منه كحزب”، وقد أعجب بهذا الرأي وقال “إذن نحن نود أن نتصالحوا مع بارزاني”، أجبته “نحن أيضا نود ذلك”، قال “هل تريدون أن نتوسط بالموضوع”، قلت “نعم نحن نرحب بذلك جدا”.

وأعتقد بأن نصائح السوفييت لعبت دورا مهما، كما أن بارزاني كان يريد أن يغلق جميع الأبواب أمام منافسيه، فلم تعد هناك قوة تعترض طريقه، وظن الملا أنه قد تتحرك إيران أو جهة أخرى لتستقطبنا نحوها إذا لم يبادر هو بنفسه للمصالحة معنا، وكان يريد أن يجمع الكرد جميعهم حوله وكان يعرف بأن لنا قوتنا واننا قادرين على جمع الناس حولنا لذلك أراد كسبنا الى جانبه، غير ذلك لا أرى أية دوافع أخرى.

* وهل حسب البعث حسابا استراتيجيا لهذا التقارب و تمتين الصف الكردي؟

– البعث كان ينقسم في ذلك الوقت الى فريقين غير متجانسين.أنظر الى حال البعث قبل وصول صدام للحكم، فقد كان يتشكل من عدة أجنحة حتى عام ١٩٨٠، فجنح يقول للتصالح مع الكرد و نمنحهم حقوقهم، وكل من حمل هذه الأفكار أعدمهم صدام، وللعلم فإننا عن طريق البعث اليساري كنا نعلم بالأوضاع الداخلية لحزب البعث، جاء حازم جواد الي حين كنت في إيران وقال “إستعجل بالعودة جلال الى كردستان وأنا سألتحق بكم فهناك خبر سنلتقاه قريبا”، وكنت في طريقي الى كردستان حين سمعت بإعدام هؤلاء.

أما عن حزب البعث فقد كان الرأي السائد والذي جمع بين صدام حسين وميشيل عفلق هو القضاء على الكرد وإبادة حركتهم التحررية بالقوة. وكما تحدثت سابقا لقد كان هناك تياران داخل البعث، الأول تيار عبدالخالق السامرائي وعبدالله سلوم السامرائي، وهؤلاء كانوا بصفنا ويؤيدون المصالحة مع الكرد وتحقيق حقوقهم القومية، والتيار الثاني يقوده صدام حسين الذي يسعى للقضاء علينا وعلى حركتنا، ويرى هذا التيار أن الأولوية هي القضاء علينا كحزب، ثم القضاء على الملا مصطفى لأنه فرد، ولهذا حاولوا إغتياله لكن الله نجاه.

* حسنا لنفترض أن الحكومة وقعت بيان آذار معكم فما كان يكون موقفكم مع الملا مصطفى؟

– إذا فعلت ذلك، كنا سنسيطر على الوضع بشكل أفضل من بارزاني، كنا نرود دائما أنه حتى لو كان الملا مصطفى في أضعف حالاته فإننا لن نتردد في المصالحة معه، وكان ذلك رأي أغلبية الرفاق، لأننا كنا نرى بأننا لا نحن نستطيع القضاء عليه ولا هو يستطيع القضاء علينا، ونحن الطرفان مطلوبان للحزب و للشعب الكردي، لذلك رأينا بأن الأفضل أن نستمر معا و نتصالح فالملا مصطفى أيضا ضروري. فلو إتفقت الحكومة معنا و وقعت البيان لكنت سأرسل مندوبا عني أو حتى أذهب أنا الى الملا مصطفى للتصالح معه على شرط أن أتيقن بأنه لا يقتلني.

*** هذا يعني بأن التوجهات نحو المصالحة كانت موجودة عندهم؟**

– نعم بكل تأكيد، وأقول للتاريخ بأن عدم القتال كان هو الرأي الغالب على جميعنا بالحزب، وتغليب المصالحة والعيش بسلام وحل مشاكلنا وخلافاتنا عن طريق الحوار السياسي، كنا نرى بأن أجواء السلام ستتيح لنا فرصة أفضل للتقدم وتحقيق مطالبنا، وأن القتال ضد الملا مصطفى لاجدوى من ورائه. كنا نرى بأن حل مشاكلنا بالحوار السلمي سيخدمنا نحن كحزب، والقتال يكون في صالح الملا مصطفى الذي يفض دوما نداءات السلام ويعي لتغليب الحل العسكري على الحوار، هو أدرك بأننا أقوىاء من ناحية التنظيم الشعبي ومن ناحية الفكر السياسي، ولذلك سعى لكي يحل خلافاته معنا بالحرب القتال. لقد حاولنا مرارا أن نرسل إليه بوسطاء، من إيرانيين الى الشيوخ و رجال الدين و الشخصيات الأخرى ولكن كل جهودنا كانت تذهب سدى.

*** مع كل ذلك هل كان بالإمكان أن تدفعوا عن أنفسكم القتال؟**

– أعتقد بأن المكتب السياسي لو إنتهت سياسة أكثر حكمة و تبصرا عام ١٩٦٤ وأبدى مرونة كافية، ولو أن نوري شاويس و علي عبدالله و بعض الرفاق الآخرين لم يتصرفا بكل هذا العنف و التطرف ولم يخذعوا الأستاذ إبراهيم أحمد، ولو كان الأستاذ وازن الأمور بشكل أكثر هدوءا ولم ينخدع بأقوال هؤلاء، لم يكن القتال يقع، رغم أن الملا مصطفى كان يريد ذلك بإلحاح، ولكن كان بإمكاننا أن نصده، وكما قلت كان يفترض أن نعقد كونفراسا أو مؤتمرا مشتركا للحزب لكي نحل مشاكلنا وخلافاتنا.

الکرد واليساريون الإيرانيون ودورهم في الساحة السياسية بكرديستان العراق

*** كيف بدأت علاقة الحزب مع المجموعة اليسارية الإيرانية وجماعة الملا ئاواره تحديدا.**

– هاتان مسألتان مختلفتان، فالملا ئاواره إنشق عن الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني مع قادر شريف و سعيد كويستاني و حسين مدني، وتولى سكرتارية الحزب أحمد توفيق (عبدالله إسحاق)، وشكل هؤلاء لجنة قيادية بإسم (لجنة تصحيح مسار الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني) عام ١٩٦٤ ولم يدم أمرهم إلا سنة واحدة فقط. ثم في عام ١٩٦٧ و بمساعدة سليمان معيني و إسماعيل شريف زادة و الملا ئاواره و سعيد كويستاني و سناري مامدي و سالار حيدري أسسوا لجنة سموها “اللجنة الثورية للحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني”، وكانت تصورات هذه اللجنة هي الخروج من تحت عباءة الملا مصطفى و العودة الى إيران لممارسة النضال الثوري في كردستان هناك. وأن يعملوا على تشكيل مجاميع مسلحة صغيرة و التجول بمناطق كردستان الإيرانية لتوعية الناس الناشطون في هذا المجال، كانوا الملا ئاواره و إسماعيل شريف زادة و سليمان معيني كلف كل واحد منهم بإدارة شؤون منطقة معينة، تولى سليمان معيني مهمته في مهاباد، والملا ئاواره بمنطقة سردشت و إسماعيل في بانه، وكانت لهؤلاء صلة بنا منذ فترة طويلة.

وإلتزم الملا ئاواره و قادر شريف جانبنا في المكتب السياسي أثناء صراعنا مع الملا مصطفى، خاصة بعد أن تقوت علاقة الملا مصطفى بإيران، ونحن إبتعدنا عنها وأسسنا لعلاقة مع بغداد والقاهرة. كان هؤلاء يدعمون توجهاتنا وكانوا قد بدعوا توا بإعلان ثورتهم ويحتاجون الى دعمنا، وأوفد الملا ئاواره سليمان معيني ليلتقي بنا في السليمانية لطلب المساعدة، وحين وصل الى السليمانية وقع بقبضة الحزب الشيوعي، و قالوا له لا تذهب الى هذه الجماعة فانها لن تساعدكم، تعال معنا سنأخذك الى بغداد لتلتقي بمسؤولي السفارة المصرية. وهكذا ذهبوا الى السفارة المصرية التي سألنا مسؤولوها بأن جماعة أتوا لزيارتنا فما رأيكم؟ فقلنا لهم “أن تقييمنا لسليمان معيني ليس جيدا، ولكن الملا ئاواره وإسماعيل شريف زادة رجال ثوريون ونحن نؤيدهم”. وبعد أن علمنا بأن سليمان

معيني أصبح بدوره ضمن جماعتهم غيرنا رأينا فيه، لأن كل العتب الموجه الى معيني هو تقريبه من أحمد توفيق، وبعد أن علمنا بإنشاقه وإلتحاقه باللجنة الثورية غيرنا موقفنا منه و أوصينا السفارة المصرية بمساعدته، لكن المصريين قالوا سندرس مطالبهم.

بعد وصوله الى السليمانية إتصل بقاله تكراني، وأخذ هذا الأخير الى جبل أزمرو وهناك إعترضتهم قوة تابعة للملا مصطفى بقيادة صديق أفندي وأنزلوه من السيارة. وطبعا وصل الخبر مسبقا الى صديق بأن سليمان معيني داخل تلك السيارة، وليس واضحا من الذي وشى به، وما هو دور الشيوعيين هنا؟ المهم تم تسليم سليمان الى الملا مصطفى الذي سارع بقتله وأرسل جثته الى إيران وهناك علقها السلطات الإيرانية أمام مركز شرطة مهباد و قالوا بأن الملا مصطفى سلمنا جثته بناء على طلبنا. وأثار تسليم جثة سليمان معيني ضجة كبرى وإنعكس سلبا على سمعة الملا مصطفى، ونحن كبرنا الموضوع حتى إضطر الحزب الشيوعي أن ينشر مقالا دون الإشارة الى مسؤولية الملا مصطفى وكان تحت عنوان (لمصلحة من محاربة أحرار كردستان إيران)، و وصفت الجريمة بعمل شائن لكن من دون الإشارة الى من قام به ومن المسؤول عنه.

* وماذا كان دور أحمد توفيق داخل البارتي، ومن أين حصل التقارب بينه وبين الملا مصطفى؟

– لقد قام أحمد توفيق بأدوار سلبية داخل الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني، منها:

أولا: أنه كان يمينيا متطرفا، ويناصر بشدة التقارب مع أمريكا وأوروبا والغرب عموما وربط الحركة الكردية بهذه الدول، حتى أنه جاء الى بيروت ممثلا عن بارزاني لكي يبني علاقة مع الأمريكان. ودانا آدم شميدت وجه في كتابه الشكر لأحمد توفيق لأنه كان دليله الى بارزاني.

ثانيا: كان أحمد توفيق طموحا للغاية، حتى انه أراد أن يتزوج من إحدى بنات الملا مصطفى ليكتسب الواجهة و يكون كبير شعب كردستان إيران.

ثالثا: وقف ضد حزبنا وقام بدور شائن في الخلاف الذي حصل بين الحزب والملا مصطفى، وكان يحثه لمزيد من العداة ضدنا، حتى انه حين أعتقل علي عبدالله ورفاقه في سنكسر عينه بارزاني مديرا للسجن الذي أودع فيه هؤلاء.

* وكيف كانت علاقتكم مع القوى اليسارية الإيرانية؟

– اتصلوا بنا عن طريق آخر، فقد ظهرت في أوروبا جماعة تدعى (المنظمة الثورية لحزب تودة الإيراني) و قرروا أن يبعثوا بمندوب عنهم الى كردستان و يدعى الدكتور كورشي لاشايي، وحين وصل إلينا غير إسمه الى دكتور جلال، وحين جاء إلتقيته في بغداد، وعرفت بأن كمال فؤاد كان صادقا معي حين وصفه بأن آراءه وأفكاره مطابقة لأفكارنا ومبادئنا، فقال “جئت إليكم لتدلوني الى الملا ئاوارا و رفاقه الآخرين بكردستان إيران”، فقلت له “حسنا تفعل، إذهب إليهم وإتفق معهم”، وهكذا ذهب الى الملا ئاوارا ورفاقه، وفي تلك الأثناء أرسل الملا ئاوارا شخصا إلينا لكي نمده بالمساعدة، فأرسلنا إليه ببعض الأسلحة والأموال و الذخائر، و أبلغناهم بأننا مستعدون لتلبية كل ما يطلبون. وفي هذه الأثناء أخذ الحماس ببعض شبابنا للإلتحاق بهم والعمل معهم منهم نوشيروان مصطفى وشازاد صائب، وفي الحقيقة لم نمانع ذلك، وحين ذهب إليهم الدكتور جلال و إلتقى بالملا ئاوارا وإسماعيل شريف زادة كون إنطباعا جيدا عنهم ورحبوا بهؤلاء الشباب حتى أن إسماعيل شريف زادة أرسل الي برسالة وأعتقد بأنها مازالت باقية عندي يقول فيها “نحن نحتاج الى نصائحكم السياسية وتعاونكم معنا”، ووجه إلي بضعة أسئلة حول الوضع السياسي المحلي والدولي وأساليب معارك البيشمركة، وكانت تلك أسئلة مهمة في ذلك الحين، فأجبتة بثلاثين صفحة وللأسف وقعت هذه الرسالة بيد الإيرانيين بعد إستشهاد إسماعيل وإستخدامها السلطات الإيرانية كوثيقة إدانة ضدي. لم تكن علاقتنا مقطوعة تماما بعد حين رجع الأستاذ إبراهيم أحمد من طهران الى بغداد وإلتقى بعمر دبابة وأبلغنا “بأن الإيرانيين قالوا بأنهم وضعوا أيديهم على رسالة طالباني، وقالوا بأنه يتدخل في الشؤون الإيرانية ونحن لن نقف مكتوفي الأيدي إزاء ذلك، ونقسم بأنه حتى لو كان بحضن عبدالناصر فإننا سنقتله”. وعلق عمر دبابة على ذلك بقوله “ونحن أيضا إذا رجع شاه إيران الى بطن أمه سنقتله” وأثار هذا القول ضجة كبرى في الجانب الإيراني.

العلاقة مع كردستان الإيرانية

* كيف كان مستوى الدعم السياسي والعسكري الذي قدمتموه للقوى اليسارية الإيرانية والى متى استمر هذا الدعم؟

— كانت لدينا علاقات سياسية معهم، ولكن بشكل أقل من العلاقات العسكرية، وبعد أن ساعدناهم تطوروا قليلا، ولكن للأسف وقع حدثان سيئان: الأول هو إستشهاد إسماعيل شريف زادة والملا ئاواره، والثاني هو تسليم سليمان معيني، وهذان حدثان أحمدا الحركة و إنتهت بالتالي علاقتنا معهم. فالمل مصطفى قتل سليمان معيني والسلطات الإيرانية قتلت الملا ئاواره وإسماعيل شريف زادة، ومن كانوا معهم هربوا جميعا، والتحق بعضهم بنا وكانوا بحدود ١٠٠ شخص و انضموا الى بيشمركتنا في بكرجو، ثم إزداد عددهم فيما بعد وكنا نخطط لإعادة إرسالهم الى الجزء الإيراني من كردستان.

كان مجيء الدكتور جلال سببا لبناء العلاقة بيننا وبين اليسار الإيراني وخاصة مع المنظمة الثورية لحزب تودة، وأصدروا جريدة باسم "تودة" وجاءنا ببعض أعدادها، ومن ذلك الوقت بدأت علاقتنا تنمو وتتطور. وأبلغنا الدكتور جلال أن جماعة منهم ذهبوا الى كوبا وتلقت هناك تدريب عسكريا، ومنتظر عودتهم للإلتحاق بالحركة التحررية الإيرانية، فقلنا له "أهلا ومرحبا بهم حين يعودون" وعندما وصلوا كان الملا ئاواره وإسماعيل شريف زادة قد أستشهدا، ولذلك لم يتسن لهم الإنضمام الى الحركة التحررية، فإضطروا للبقاء معنا وكان عددهم حوالي ٣٠ شخصا. وبالتحاق هؤلاء قويت علاقتنا وتقدمت أكثر، فطلبوا منا تدريبهم، فأوكلت المهمة لأحد أفضل معلمينا وهو العريف حميد المعروف بحميد رشاش ليتولى تدريبهم على فنون القتال. وفي المساء جاءني حميد وقال "مام جلال هؤلاء مدربون ويعرفون كل شيء أحسن منا". فسألتهم "هل صحيح بأنكم مدربون على كل أنواع القتال؟" قالوا ضاحكين "نعم، نحن تدريبنا جيدا في كوبا". وهكذا بدعوا نشاطاتهم بالإتصال بأعضاء الحركة داخل إيران، ورغم أن بعضا منهم قد أعتقل وتم إعدامه، ولكن بقائهم عندنا لفترة كان له تأثير فكري كبير علينا، فقد كانوا بحق شباب مثقفين وأذكياء أتم العديد منهم دراسات عليا وكانوا بسيطين و شعبيين في تصرفاتهم. وتمكنوا من إقامة صداقات مع مجموعة من مثقفي السليمانية منهم، نوشيروان مصطفى و شازاد صائب و بكر حسين و محمود ملاعزت و آخرون، وهكذا تطورت العلاقات مع الجانب الإيراني، و أتذكر أنه ذات مرة هاجمتنا مجموعة من جحوش شاه إيران و جماعة الملا مصطفى في حلبجة و إستطعنا أن نأسر عددا من هؤلاء الجحوش و أتينا بهم الى مقرنا فرآهم هؤلاء و تعرفوا عليهم وعرفوا أين يسكنون في إيران و إلتقطوا صورهم ونشروها.

* ولماذا لم تؤسسوا العلاقة مع بقية المجموعات المعارضة لإيران؟

— حاولنا عن طريق هؤلاء الشباب ونجحنا فعلا في إقامة علاقة مع فدراسيون دانشجوان إيران في الخارج، وكان أكثر أعضائه من المجموعة الثورية ومن غيرهم أيضا مثل جماعة الجبهة الشعبية وعرفونا بشخص يدعى حسن ماستالي و مازال صديقنا الى اليوم و يعيش في ألمانيا و أعتقد أنه شكل مجموعة داخل إيران وخاض الإنتخابات البرلمانية هناك و فاز بمقعد برلماني لكن السلطة رفضت عضويته. وكان هذا يقود الجبهة الشعبية في الشرق الأوسط و جاء بمساعدتنا الى العراق ثم سافر الى لبنان و إلتحق هناك بالفلسطينيين، ثم جاءت مجموعة أخرى تطلق على نفسها إسم (مجموعة الفلسطينيين) وتشكلت من الشباب الذين يريدون الذهاب الى فلسطين عن طريقنا، ولكنهم أعتقلوا في طريق السفر الى هناك و نجحنا في إنقاذ بعضهم فيما فقدنا أثر البعض منهم و مازال مصيرهم مجهولا.

وفي الحقيقة كنا نشتهر في تلك الفترة بأننا ضد الشاه ولذلك كان الكثير من القوى الإيرانية المعادية له يأتون إلينا طلبا للمساعدة.



 www.pukmedia.com/ensat

 Facebook: **ensatpuk**

 ensatmagazen@gmail.com

 Mobile: **0770 156 4347**